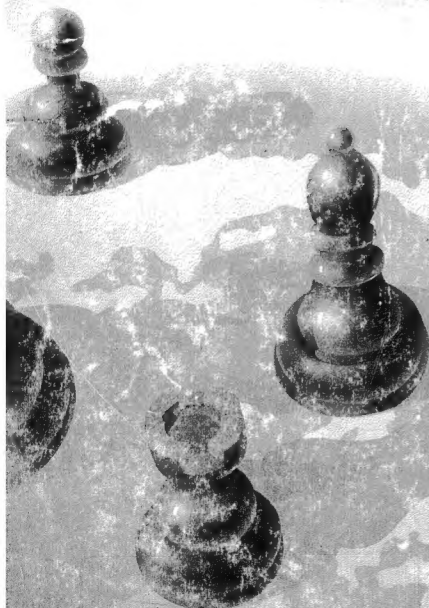


علم السياسة

الدكتور محمد نصر مهنا



دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة



علم السياسة

علم السياسة



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

الدكتور محمد نصر مهنا

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

ووكيل كلية التجارة - جامعة اسبوط

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الطابع ١٢ فيفيلو الربيعي - القاهرة - ٢٩٤٢.٣٩

الكتاب ١ في كلفو مدني الطباعة - القاهرة - ٢٩٠.٢١.٧
الكتاب ٢ في كلفو مدني الطباعة - القاهرة - ٥١١٣٩٥٩

توطئة

لم يعد علم السياسة هامشياً بعد أن ذاعت بحوثه وقدراته التنبؤية ، فقد تطور هذا العلم المتميز بين ثنايا مختلف العلوم الاجتماعية باعتباره علم الدولة والحكومة والنظم السياسية والعلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية والإدارة العامة الحديثة بفروعها المختلفة .

إن مواكبة مقتضيات التحديث تستلزم مزيداً من الجهود من جانب الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية لمواكبة الأحداث المتلاحقة على المسرح السياسى الداخلى والدولى على السواء وبخاصة فى ظل النظام الدولى الجديد التى لم تتضح ملامحه النهائية بعد نظراً لبروز العديد من الانقسامات والاضطرابات سواء تعلق ذلك على الصعيد الداخلى فى نطاق الدولة الواحدة أو على صعيد العلاقات الإقليمية بصراعاتها وأزماتها ، بل إن مفهوم السلم والأمن الدوليين قد أخذوا أبعاداً جديدة طوال العقد الماضى وهو ماينظر بتغير آليات المنظمات الدولية والإقليمية على السواء حيث الهيمنة الأمريكية على العالم من واقع القوة العسكرية والتكنولوجيا .

فى هذا السياق - تكمن أهمية هذا الكتاب الذى يقدم فكراً حياً متجدداً لعلم السياسة فى عالم متغير بما يقتضى تكاتف الباحثين المتخصصين أياً كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية لتبادل مفاهيم البحث العلمى حول مواجهة التحديات والتهديدات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وفى الوقت ذاته فقد بذل جهد كبير لعرض المادة العلمية التى يتضمنها الكتاب على صورة تجملها فى تناول القارئ والدارس العربى سواء كان طالباً متخصصاً فى العلوم السياسية أو العلاقات الدولية أو العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وكان الحرص شديداً على عدم الغوص فى تفاصيل فى غاية التخصص اكتفاءً بالأسس والمركزات لجوهر علم السياسة وهو مايمكن تلسمه من محتويات الكتاب .

وفى النهاية لايسع المؤلف إلا أن يتقدم بسجل بالوفاء الصادق وعميق التقدير لعلماء
السياسة العرب وأساتذة أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية لكتاباتهم الرصينة المدققة فى
علم السياسة كما يتوجه المؤلف بالشكر إلى العاملين فى دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
ويخص الاستاذ عبدالحميد غريب بالامتنان والتقدير حيث انه صاحب فكرة نشر هذا الكتاب
لما تلمسه من افتقار المكتبة العربية لدراسة مدققة فى علم السياسة اللهم بلغ الشكر أهله ورد
الجميل لأصحابه فما جزاء الاحسان إلا الأحسان وأخيرا فإن المؤلف يرجو أن يسد الكتاب
نقصا فى المكتبة العربية ، ويقيد قطاع المثقفين متعددى التخصصات فى الوطن العربى من
باحثين ودارسين وطلاب .

وعلى الله قصد السبيل

دكتور محمد نصر مهنا

الباب الأول

تطور علم السياسة وموضوعاته

الفصل الأول : علم السياسة التقليدي .

الفصل الثاني : تغير المفاهيم والمجالات من عصر إلى عصر .

الفصل الثالث : موضوعات علم السياسة .

الفصل الأول

« علم السياسة التقليدي »

نشأة علم السياسة :

إن علم السياسة أى المعرفة المنهجية المنظمة لشؤون الدولة - قد كون منذ البداية علماً قائماً بذاته . والإغريق هم مبتكرو السياسة وواضعو علم السياسة معا . ويقول Edmond Goblot : إن اليونان القديمة ، أم الحضارة الأوروبية ومعلمتها قد طبقها بسمتها الغالبة « العلم »^(١) .

وقد كان أرسطو ، من بين الإغريق ليس فقط هو الرائد الأول للمعرفة العلمية ولكن كان أيضاً واضع هذه القاعدة الهامة وهي أن لكل علم شخصيته المستقلة ، ونحن ندین له بالسياسة ويعلم السياسة بين العلوم بمعناها الشامل .

والترتيب الذى وضعه أرسطو يقوم على التمييز بين ثلاث عمليات عقلية هي Sa-voir, Faire, Creer : للمعرفة ، والمعمل ، والإبداع . ومن ثم ففى رأى أرسطو للمقدونى توجد ثلاث طوائف كبرى من العلوم : العلوم النظرية ، والعلوم العملية ، والعلوم الشعرية . فالعلوم النظرية هي الرياضيات ، والطبيعة ، وما وراء الطبيعة .

وتشمل العلوم الشعرية المنطق والخطابة وفن الشعر .

وبين الطائفتين تقوم العلوم العملية وهي الأخلاق والاقتصاد والسياسة ، فالأخلاق هي علم السلوك الإنسانى أى معرفة سلوك الفرد أو مايسمى اليوم بالفرنسية La morale . والاقتصاد هو العلم الذى يدرس الأسرة ، تكوينها ومواردها ، وأصل الكلمة باليونانية هي Loikos ومعناها المنزل .

(١) انظر كتابه « منهج العلوم » باريس كولان سنة ١٩٢٢ .

والسياسة من وجهة نظر أرسطو هي : العلم الذى يدرس دستور المدينة وإدارة شئونها ، وتقع السياسة عمليا فى قمة هذا التدرج ؛ لأن موضوعها وهو المدينة يشمل التنظيم الاجتماعى كله . وتقوم المدينة على أساس الأسرات ، وتتكون الأسرة من الأزواج والأولاد والرفيق ، ثم يأتى بعد ذلك تجمع عدة أسرات فى البلدة تتصل بروابط متعددة أبعد مما يربط أفراد الأسرة الواحدة وأخيراً تتكون من تجمع عدة بلدان المدينة الكبيرة الناشئة عن مطالب الحياة لأنها تشبع تلك الحاجات جميعها حيث تصل إلى أن تكفى نفسها بنفسها تماماً^(١) .

وتسيطر السياسة ، على العلوم الأخرى ؛ لأنها تتحكم فى سائر نواحي النشاط الإنسانية الأخرى . ويقول أرسطو : « من الواضح أن الفن الذى يمارسه هؤلاء الذين يمكن أن نطلق عليهم الأمرين أو للمديرين هو أكثر الفنون رغبة فيه وأشد أهمية من كل الفنون التى تخضع له »^(٢) ويمكن تأدية تعبير (أمر) أو مدير « على نحو أفضل إذا استعملنا لفظة architectonique المنقولة عن اليونانية والتى تدل على تفوق السياسة من الناحيتين الفكرية والمادية معا . ونجد أرسطو يتوه دائما فى كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس بأن الاشتغال بمصالح الدولة وأمورها العامة أشرف وأسمى من الاشتغال بشئون فرد واحد وهذا مع إمكان الاقتصاد على شئون الفرد الواحد^(٣) » .

ومع ذلك فإن الحد الفاصل بين الأخلاق والسياسة غير معين على نحو واضح دائما ، ذلك أن موضوع علم الأخلاق هو نوع من علم السياسة ، ويكشف هذا التأكيد الآخر من جانب أرسطو عن قيام نوع من الشك لديه فى تعيين الحد الفاصل بين مختلف الفنون ، وفضلا عن ذلك فإنه يدخل فى السياسة مجموعة من الموضوعات نراها أقرب إلى الأخلاق أو الاقتصاد منها إلى السياسة مثل علم التربية .

وعلى عكس ذلك فالتفرقة تبدو واضحة بين السياسة التى هى معرفة الأشياء الوطنية ، والاقتصاد وهو العلم الذى يعنى بالأشياء المنزلية . ويشمل هذا الأخير معرفة ما هو متعلق بالمنزل وتدير شئون البيت أو ما يطلق عليه باليونانية *Ioikos* أو ما يخص كل ما تدل عليه الكلمة الألمانية *Wirtschaft* ، ويرى أرسطو أن علم الاقتصاد يشمل ثلاث مجموعات من

(١) سياسة أرسطو طبعة بيهلو باريس ١٩٥٠ ص ١ وما يليها .

(٢) الأخلاق لنيقوماخوس ترجمة Thurst باريس ١٨٢٣ ص ٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٧ .

الروابط الاجتماعية بين الأزواج ، وبين والدين والأبناء ، وبين السادة والعبيد ، وضييف إليها معرفة إدارة - شؤون البيت - وهو يمر سريعا على هذه النقطة الأخيرة في حين أن المؤلفات الأخرى عالجها على نحو أكمل ، وبصفة خاصة كتاب الاقتصاد لإكسينوفون Xenophon (٤٢٧ - ٣٥٥ ق م) وهو سابق على مؤلف أرسطو ، وقبه يعرض المؤلف القواعد النظرية للإدارة الحسنة لضيفة زراعية مع جعل الاقتصاد تابعا للسياسة ، ويعتقد أرسطو أنه يجب عدم الخلط بين هذين العلمين إذ أن روابط التبعية للعائلة وروابط الخضوع التي تربط العبد والسيد تختلف اختلافا واضحا عن علاقة المواطنين بالمدينة . والفكرة التي ترى أن الدولة إن هي إلا أسرة كبيرة ، تلك الفكرة التي قام بها الكثيرون من أصحاب النظريات السياسية قد رفضها أرسطو منذ البداية ، ومن ثم فإن الفرق بين الأسرة والمدينة ليس مجرد فرق في الدرجة ، ولكنه فرق في الطبيعة .

علم السياسة في العصور القديمة والوسطى :

إن العلاقة بين اليونان القديمة وبين اللاتين قد وضع أساسها شيشرون الذي يمكن وصفه بأنه كان رومانيا متأثرا بالفكر الإغريقي um Latin hellenise فإن مؤلفه «الجمهورية» ومؤلفه «القوانين» يدلان بعنوانيهما على أنهما مستوحيان من الفلسفة الأفلاطونية .

ولما كان شيشرون يستلهم فلسفة أرسطو أيضا ، فإنه يقبل فكرة المدينة كأساس ولكنه يوسع من نظامها ويخلق عليها تعريفا يقبل عليه الطابع القانوني وذلك على لسان أفريكانوس Africanus شيببون الأفريقي Scipion IAfrican الذي يمثل في حوار الجمهورية ، البطل الوطني موضع إعجاب الخطيب الكبير حيث يقول « إن الجمهورية هي ملك الشعب ذلك الشعب الذي لا يتكون من مجرد مجموعة من الأفراد ، وإنما يتألف من كتلة موحدة باتفاق قانوني ومصلحة مشتركة .

وإذا كانت إرادة شيشرون ترسم التفكير السياسي الإغريقي تماما فإن المدينة التي صارت جمهورية قد ترامت أطرافها في إمبراطورية روما التي جمعناها تصورها كمجتمع هام من حيث الحكم ونلمع منذ ذلك الوقت المفهوم الحديث للجماعات الإنسانية . ومن جهة أخرى فإن شيشرون الهامى الروماني ، يبرز الناحية القانونية للمدينة في المقام الأول : فالقانون مشترك بين الجميع يقبله الجميع ويخضع له الجميع فعلا . وهكذا بدأت تتميز بوضوح منذ ذلك الوقت الطبيعة الخاصة للجماعة السياسية .

والثورة المسيحية - إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية - قد أحدثت تغيرات خلقية ونفسية عميقة ، وإن كانت من الناحية الفنية قد صبت في القوالب القديمة. وقد استمد القديس أوجيستان الذي تربى كما يقول هو « في ظل تعاليم المدرسة أفكاره السياسية من كتابي شيرون الجمهورية والقوانين حتى لقد أمكن تصحيح النصوص التي كانت قد شوهت من مؤلفات شيرون بالاستعانة بما اقتبس منها القديس أوجيستان .

ومع ذلك فإن القديس أوجيستان قد عدل في تعريف شيرون للدولة ^(١) وشعب «مدينة الله» على غرار شعب شيرون ، هو أيضاً مجتمع إنساني وجمهور معقول ، ولكن يؤلف بينه تمتعه في سلام بما يريده هو لا بالقانون أو بالمصلحة .

وهكذا تنتقل من مفهوم قانوني إلى مفهوم عاطفي من فكرة قد توصف في لغة العصر بأنها من قبيل الشركة « إلى فكرة جماعية » وهكذا يمهّد القديس أوجيستان لهذا التدرج من الدولة إلى الكنيسة ، الأمر الذي سيكون له فيما بعد انعكاس عميق على المصور الوسطي . والمشكلة أوسع مدى من أن تثار في هذا المقام ^(٢) وكفى من وجهة النظر التي تعيننا أن المدينة ظلت المثال النموذجي للمجتمع . وقد غير أسقف (هيبون) المثال الديوي وتوسع فيه إلى حد تقديس فكرة المدينة ولكن دون التخلي عنها . وقد عدل القديس أوجيستان تعريف الدولة كما وضعه شيرون حتى لا يقر للدولة الرومانية بالكمال ، وبذلك أصبح في الإمكان انطباق الفكرة على أية جماعة أخرى تتجاوز نطاق المدينة المادية أي على الجماعة الروحية « مدينة الله » وبذلك يتخرج هذا المفهوم الأوجيستاني إلى مفهوم أوسع للعالم ، لا بل إلى فلسفة أو لاهوت للتاريخ .

والأوجيستية السياسية إذا شئنا التكلم بلغة المونستور أركوير قد سادت تفكير القرون الوسطي . ومع ذلك فإن أبرز مثليها وهو القديس توماس الاكويني Thomas d'Aquin قد رجع إلى نفس مفهوم المؤلفين الوثنيين فهو لا يقبل تعديلات القديس أوجستان وإذا شئنا الدقة فهو ينقل عن القديس أوجيستان تعريفا للمدينة ، هو في الحقيقة التعريف الذي قال به شيرون وإن كان يقل في شيء من مهارة الصيغ التي لا يخلو منها حتى أسلوب القديسين أنفسهم دائما. إن القديس أوجيستان يقتبس من شيرون ليحضر قوله. ومع ذلك

(١) سان أوجيستان « مدينة الله » ترجمة مورو باريس جازير الجزء الثالث الطبعة الرابعة ص ٢٥٦ .

(٢) انظر بيلو « تاريخ الآراء السياسية » باريس والجزء الطبعة الثانية سنة ١٩٦١ الفصل العاشر .

فإن موقف القديس توماس يمكن تبرره إلى حد كبير حيث يرى أن تعريف شيشيرون مقبول من حيث الطبيعة في حين أن أوجيستان يعنى بما هو أسفى من الطبيعة *surnaturel* وفضلا عن ذلك فإن توماس إنما يشتغل بفلسفة أرسطو ، وقد ترجم أحد اللومانيكان لفلاماند ، وهو جيوم دى موبرك ، نصاً غير واضح منها إلى اللاتينية أورد عنه القديس توماس تعليقاً فى *In libros Politicorum Aristotelis expositio* I ومن ثم فإن المفهوم الا كوينى هو محض نقل لعبارات أرسطو وتجديد لها ، فاللدنية تشكل وحدة لا تتجزأ تتكون فى ظل سلطة نظامية عليا ، ويحفظ فيها كل باستقلاله الذاتى مع المساهمة فى المجهود العام .

ومع ذلك فإن القديس توماس يخالف أرسطو فىرى أن السياسة ليست لها الصدارة النهائية التى أصر عليها أرسطو . ففى رأيه أن السياسة ولو أنها تحتفظ بالمكان الأول بين جميع الفنون إلا أن جميع العلوم وجميع الفنون لم تعد تتجه نحو السياسة ، ولكن نحو اللاهوت الذى تخدمه السياسة كغيرها من العلوم الأخرى .

ومن جهة أخرى فإن القديس توماس إلى جانب ما فهمه مذهبياً لا تاريخياً عن المدينة القديمة قد شارك فيما شغل به أهل عصره فى مؤلفه المعنون *دنى الحكومة الملكية* أو بعبارة أصبح فن الملك أو الحكم . وهذه الرسالة لم تتم وتنازع بعض المؤلفين فى نسبتها إلى القديس توماس قد كتبت بين سنتى ١٢٦٥ ، ١٢٦٧ م ، وهى تعالج فن الحكم أو على نحو أصبح فلسفة الأخلاق وقد أعدت للملك قبرص هيج الثانى لوزنيان . ولما كان الأمير الصغير قد توفى فى السادسة عشرة فإن القديس توماس المرهق بالمشاغل قد كف عن إتمام مؤلفه ولكن ما كتبه منه يدل على ظاهرة جليدة سرعان ما غلبت على هذا المؤلف فإن فكرة الدولة أخذت تنتقل رويداً من الجماعة الشعبية إلى الحكومة ومن الحكومة إلى شخص الحاكم ، ومن الدولة إلى المملكة ومن المملكة إلى الأمير .

من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر :

إن كلمة الأمير هى العنوان الرنان للمصنف الذى بدأ به علم السياسة الحديثة . والواقع أنه خلال قرنين كان كل شىء يدور حول صاحب السلطة المطلقة فهو الذى يجب التقرب إليه ، والذى ينبغي تعليمه ، وهكذا تنحو السياسة نحو علم النفس وعلم التربية .

ومع ذلك فإن التيار الفكرى استمر فى مجراه فى ظل المظاهر الجديدة ، ولقد عنون ماكيفالى كتابه بكلمة « الأمير » مدفوعا فى ذلك بنزعة واقعية عارمة وتحت تأثير حاجات ملحة ، ولكنه لم يكن يعتبر الأمير إلا كعنصر من عناصر السياسة التى يتألف من مجموعها كتابه . والواقع أن ماكيفالى يميز فى أول كتابه بين الجمهوريات والإمارات ، ويعطى كلمة الجمهورية « معنى محددا هو معنى الحكومة المؤقتة ولا يتحدث فى هذا الموضوع عن الدول المحكومة على هذه الصورة لا بسبب عدم أهميتها ، وإنما لأنه قد سبق له أن عالج موضوعها فى مقالاته عن عشرهات تيت - ليف .

وتأثر السكرتير الفلورنسى بآراء أرسطو أمر مؤكدا فهو قد قرأ وأمعن النظر فى ترجمة إيطالية لعلم السياسة قام بنشرها عام ١٤٣٥ العالم الإيطالى ليوناردو برونى - وقد انتشرت طبعات هذه الترجمة منذ عام ١٤٧٠^(١) ولكن ماكيفالى ينحو نحواً يخالف نزعة أرسطو الذى يوجه عنايته فى أبحاثه إلى الحكومة الصالحة التى تكفل الحياة الفاضلة للمواطنين الصالحين ، بينما يرمى ماكيفالى إلى هدف مباشر وقاس وهو إقامة حكومة قومية لإيطاليا موحدة مكونة من غير رجال الدين ومن ثم فإن السياسة بالنسبة إلى الدولة هى الفن الذى يكفل لها طاعة المواطنين أكثر من تهيق السعادة لأفراد دولة المدينة . ولكن سواء تعلق الأمر بسعادة الأفراد أوبإذعانهم فإن موضوع المعرفة السياسية يظل هو الدولة باعتبارها هيئة سياسية .

وقد ظلت هذه الفكرة واضحة عند بودان Bodin الذى خطا هو ومؤلف آخر أقل منه شهرة التزيوس Althusius خطوة حاسمة بعلم السياسة . ويضم مؤلف بودان Bodin علم السياسة بأكمله بكل مايشمله من مختلف فروع الوقائع والقوانين التى تحكمها^(٢) وقد أبرز بلونتشلى J. C. Bluntschli أهميتها تماما حيث جعل عنوان الفصل الأول من مؤلفه تاريخ القانون العام للدولة ؛ نظرية الدولة عند بودان Bodin^(٣) وبلونتشلى الذى كان من هذه الناحية فى وضع أفضل من وضع القديس توماس لم يقتصر الأمر لديه على توافر العلم الغزير والتجربة الشخصية ، وإنما كان يعرف كيف يستخلص بصورة مباشرة ، العناصر التى تزود بها حوادث عصره ونظمه . ونظرية القديس توماس التى استمدحها إلى حد كبير

(١) أوجيستان رينوديه « ماكيفالى » باريس ١٩٥٠ طبعة جديدة وراجع أيضا : دكتور محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ إصدار ص ٢٤٣ - ٢٦٠ .

(٢) انظر هو يوزهارد « جان بودان وعصره » باريس ١٩٥٣ .

(٣) ميونخ ١٩٦٤ بالألمانية .

من مطالعته فى الكتب هى مجرد تطبيق للتريب الذى وضعه أرسطو فى السياسة أما جان بودان الذى يعرف أرسطو حق المعرفة فإنه يزيد فى آراء هذا الأخير ويضيف إليها تعديلات ، وكذلك تحريفات غير موقفة ترجع إما إلى آرائه الخاصة وإما إلى الانتقال من دولة المدينة إلى دولة الأمير التى انتهت تطور نظام الدولة إليها فى بداية القرن السادس عشر . وقد كان عام ١٥١٥ هو تاريخ نشر كتاب الأمير ، ولكنه كان أيضا تاريخ موقعة مارينيان وحكم أسرة فالوا انجوليم بارتقاء وراثسا الأول العرش ، حيث تحولت الملكية الفرنسية التى كانت إلى ذلك الوقت إقطاعية فى شخص أسلافه إلى ملكية حديثة بارتقاء خلفه هنرى الثانى العرش وهو الذى يمكن القول بأنه كان يمثل الملكية التقليدية .

ويرى بودان أن الدولة ثمرة تطور تاريخى طويل أدى إلى توازن بين الحقوق والواجبات داخل جماعة أكثر تطوراً وتمقيداً من تلك التى كانت موضع دراسة أرسطو ، فهو لم يكن يرى فى « الدولة » الحكومة العادلة لمدة أسر فحسب ، وإنما كان يفسر ما يلاحظه من الفوارق وعدم المساواة ، ويعتبر ذلك مصدر التقسيم للعمل الذى يؤدى بدوره - إذا استبقنا هذا التعبير - إلى تضامن عضوى .

وقد أسهم جوهان التوازيوس بقدر لا يقل عن ذلك أهمية فى مفهوم الدولة هذا الذى يمكن اعتباره مفهوما اجتماعيا من بعض النواحي . وكان مؤلفه الكبير يسمى السياسة المنهجية وقد ظهر فى هرون عام ١٦٠٣ ، وأعيد طبعة عام ١٦١٠ فى جرونينج ، ومرة أخرى فى هرون ١٦١٤ ، وكان يزيد فى كل طبعة حتى تضاعف حجمه . وعرف التوازيوس السياسة فيه بأنها فن اشتراك الأفراد فيما بينهم بقصد تكوين حياة اجتماعية ، ويقصد الثقافة والحفاظ على هذه الحياة . وإذن فهو يطلق على السياسة اسما يستعيره من اللغة الإغريقية وهو symbiotique .

وتدل هذه الكلمة دلالة قوية على أن مفهوم الدولة كان واضحا جد الوضوح عن التوازيوس ، فالدولة وهى فى القمة ، مجتمع سياسى يعلو الجماعات البسيطة أى فوق الأسر وهو أكبر منها وأكثر تمقيدا من الجماعات الأخرى والقرى والمدن . وقد انتهى التوازيوس طبقا للمنهج الذى سيطر عليه فيما بعد الطريقة التكوينية Genetique إلى نظرية تماقدية عن السيادة ، وإن كانت مع ذلك عضوية ، حيث يتدرج الإنسان من الجماعات البسيطة إلى مجتمع الدولة وهكذا يمكن اعتبار التوازيوس رائدا للمناهج السياسية للمسماة فيما بعد بالإحادية Fesralistes ou encore corporatives ويرى أولتوجيرك Otto Gierke وهو

الذى عرف الناس بالتوزيوس الذى ظل زمنا طويلا شبه مجهول : أن التوزيوس هو مؤسس القانون الاجتماعى Le Fondateur du droit social .

ويتضح من هذا القرض بداية تعدد المعانى الممكنة لاصطلاح الدولة فبينما كان يرى فى الدولة اتحاد جماعات يربطها عقد ومن ثم تنشأ السيادة فإن بودان يؤكد الطابع الموحد الذى لا يتجزأ لهذه السيادة ذاتها ، وعلى حين كان التوزيوس يرى مصدر السلطة فى العقد الذى أبرمته العناصر العضوية المكونة للدولة ، فإن بودان ملكى وحدوى Monarchiste unitaire من أنصار مذهب السيادة المستقرة فى شخص أمير .

وقد عجل بودان ، عن غير قصد بلا شك بالاتجاه الذى أدى إلى ظهور الأمير بدلا من « الدولة » وبدأ الأمير يسيطر نهائيا وتعلو مكانته على الدولة ، ويسيطر على الحياة السياسية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر . وهكذا تعاقب الأمير الظافر فى موكب التاريخ الهائل من بعد مكيافللى ثم الأمير المسيحي من بعد أرازم . وكان بوسويه Bossuet وفينلون Fenelon وهما كاتبان سياسيان من أظهر معلمى الأمراء . وقد أبرز اليسودى هو de Meaux حلول الأمير محل الدولة وتشخيصه إياها حين قال مؤكداً : « إن الدولة كلها تجتمع » (١) .

وعلى العكس من هذا الاتجاه فإن مدرسة القانون الطبيعى وقانون الشعوب عادت إلى المفهوم الجماعى للدولة حيث رجع بوفندوف Puffendorf وباربيراك Barbeyrac إلى اصطلاح المدينة ، وكاتا يفضلان اصطلاح الجماعة المدنية Societe civile على لفظة Status التى كانت لا تزال مشوبة لدى المشتغلين بالدراسات اللاتينية بما كان يكتنفها من قبل من الغموض ، كما كاتا يفضلان على اصطلاح الشيء العام respublica الذى أخذ يفقد شيئا فشيئا معناه العام (عند بودان) ليأخذ معناه الضيق (عند ماكيافللى) .

وهذا أيضا هو المعنى الذى اقترحه مونتسكيو ، ولكن هذا الأخير لم يذكر مصارده ، وكثيرا ما يقدم ما استعاره من غيره على أنه من ابتكاره ، ومع ذلك فإن جزءا لم يمتز عليه من بين مجموعات تعليقاته على مطالعته كان يسمى Politica ووجد بمكتبته فى مقاطعته (لا بريد) La Brede نسختان من كتاب علم السياسة لأرسطو .

(١) يرى بوسويه أن السياسة مستخرجة من أقوال الكتاب المقدس وذلك فى كتاب بهذا العنوان .

ولاشك في أن المحاولة التي قام بها جان جاك روسو هي أبعد المحاولات في سبيل توضيح مصطلحات اللغة السياسية في عصره ، فهو في ختام الفصل السادس من الكتاب الأول من العقد الاجتماعي ، وهو فصل عظيم الأهمية إذ عالج فيه المؤلف الصك الاجتماعي Pacte social وأراد به العقد الاجتماعي نفسه ، وأورد هذه الإيضاحات عن هذا التعبير (هذا الشخص العام الذي يتكون بهذه الكيفية باتحاد جميع الأشخاص الآخرين كان اسمه عند الأقدمين « المدينة » ويسمى الآن « جمهورية » أو الهيئة السياسية التي يدعوها أعضاؤها « الدولة » في مظهرها السلبي وصاحبة السيادة في مظهرها الإيجابي و « السلطة » إذا قررت بأمثالها) . ومنتقد روسو تحريف المعنى الذي أصاب اصطلاح « المدينة » فيقول : « إن الغالبية من المؤلفين المحدثين يعنون بالمدينة الدولة وقد فاتهم المعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، فالمدينة تتكون من المنازل بينما تتكون الدولة من المواطنين . وهكذا يظل مواطن جنيف وفيا للتقاليد الإغريقية القديمة إلا أنه يجعل من اصطلاح Social أى اجتماعي مرادفا لاصطلاح Politikas أى سياسى وليس لاصطلاح Koinoniks . اصطلاح Social معناه فى العقد الاجتماعي الجماعة المدنية ، أى المدنية الجمهورية ، الدولة ، وروسو نفسه كان يرمى إلى وضع مؤلف سياسى وهو يخرج لنا مؤلفه « العقد الاجتماعي » على أنه مختصر من مؤلف سياسى أوسع تفصيلا يتناول النظم السياسية Institutions Politiques . ولقد أكد روسو فى كتابه الاعترافات « أنه كان راغبا فى أن يكرس كل حياته لوضع مؤلف النظم السياسية ، ولذلك فإن كتاب العقد الاجتماعي كان يسمى فى وقت ما « فى الجماعة للمدينة » وتوجد نسخة خطية من العقد الاجتماعي تلل على أن المؤلف كان فى وقت ما يفضل هذا العنوان) . ويدل العنوان الصغير الوارد تحت العنوان الكبير للعقد الاجتماعي ، والذي مازال موجودا حتى الآن ، على المراد منه ، إذ هو « مبادئ القانون السياسى » وقبل ذلك تردد روسو بين هذه العناوين لكتابه « محاولة عن تكوين الدولة » « محاولة عن تكوين الهيئة السياسية » « محاولة عن تكوين الدولة » « محاولة عن شكل الجمهورية » .

وكل هذه المحاولات اللفظية إن هى إلا مجرد تمير عن التنوع فى التعبير عن المعنى وليست من قبل الشك أو التردد حول حقيقة الأشياء أو صميم الموضوع ، فقد سار التقليد مطرداً من عهد أرسطو إلى القرن الثامن عشر على حقيقة واحدة محققة وهى أن هناك كما يقول بول چاتيه Paul Janet الذى يؤرخ للموضوع علما هو « علم الدولة » ، وهو ليس

خاصا بإحدى الدول المعنية بذلك ، ولكنه علم لكل الدول بصفة عامة منظورا إليها من حيث طبيعتها وقوانينها وأشكالها الرئيسية ^(١) ذلك هو علم السياسة الذى لم يستمد منه أحد فرعاً خاصاً بالحياة الاجتماعية .

وقد حدد أحد أبرز علماء السياسة المصريين ^(٢) الصور التاريخية للمجتمع السياسى والتي تعنى فى الوقت ذاته الصور التاريخية للسلطة السياسية فى السلطة الجماعية المباشرة والتي ينقاد إليها شتى أفراد الجماعة من غير أن يمارسها فرد أو نفر معين بذاته حيث تقاليد الجماعة وعاداتها راسخة دون ما حاجة إلى فرد أو نفر معين يفرض مراعاتها بأدوات الاكراه المألوفة فلا اكراه ولاجزاء إلا الخوف من لفقة الجماعة ثم السلطة الشخصية التى تتمثل فى المجتمع القبلى حيث يختص رئيس القبيلة بالسلطة السياسية دون من عداه من أعضائها وأخيرا السلطة المنظمة (الدولة) وهى أحدث الصور التاريخية للمجتمع السياسى والتي ارتبطت فى نشأتها بالدولة الحديثة وأصبحت تعنى المجتمع السياسى بمطلوه الواسع حيث يتراكم عليها عنصر السلطة المنظمة تنظوما قانونيا (التجمع البشرى - السلطة السياسية - الأقليم) كما سوف يرد تفصيلا فى موضع لاحق من الدراسة .

* * *

(١) بول جاتيه « تاريخ علم السياسة فى علاقته بالأخلاق » باريس سنة ١٩٧٢ ، وراجع فى تفصيل علم السياسة التقليدى ، مارسيل بريلو ، علم السياسة ترجمة أحمد حبيب عباس ، سلسلة الألف كتاب رقم ٥٨٥ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٥ ص ١٩-٣٢ .

(٢) دكتور محمد طه بدوى ، دكتورة ليلي أمين مرسى النظم والحياة السياسية ، الإسكندرية ١٩٩١ ص

الفصل الثانى

« تغيير مفاهيم ومجالات علم السياسة

من عصر إلى عصر »

تميز علم السياسة :

تغيرت مفاهيم طبيعة ومجال علم السياسة من عصر إلى عصر . فقد سبقت الإشارة إلى أن أرسطو الذى وضع اللبنات الأولى لهذا العلم قد استخدم اصطلاح السياسة بمعنى واسع للغاية بهدف أن يغطى « بنية أو تركيب العائلة إلى جانب اصطلاح الدولة وهو ما يعرف باسم Polis ، والسيطرة على العبيد ومفهوم الثروات وتعليقات حول «الديمقراطية البحتة» . والسياسة عند أرسطو تشتمل على كيانات وطنية أو إقليمية أو دولية وكذلك أو بنية تركيب الاتحادات العمالية والمنظمات « النقابية »^(١) . ويمكن قبول التعريف من هذا النوع عندما كان علم السياسة هو « علم العلوم » كما تصوره أرسطو والذى يقدم المعرفة والفهم إلى أولئك الذين يديرون شؤون الدولة Polis كما يساعدهم على تنسيق جميع الأنشطة الأخرى فى المجتمع بحيث تنتج حياة طيبة لمن يحيون فيها . وحيث إن أنشطة الدولة قد قصرت على أنشطتها هى ، نجد أن علوما اجتماعية أخرى قد ظهرت واتخذت طابعا مميزا . وأصبح علم السياسة الآن هو علم الدولة أو هو « فرع من تلك العلوم الاجتماعية التى تعالج نظرية وتنظيم وحكم الدول وكذا الممارسات العملية اللازمة لتحقيق ذلك » ، مع التركيز بصفة عامة على الدولة ووحدةها الفرعية كبنيات حاكمة ، ومن ثم فقد تمت دراسته من منظور «قانونى» - تأسيسى أو « شرعى - تأسيسى » . ومع نمو علم الاقتصاد وعلم النفس والاثروبولوجى كعلوم مستقلة فى القرن التاسع عشر ، صار من الضروري ، أن تميز علم السياسة عنها بمصطلحات أكثر وضوحا .

(١) راجع : جورج سيلان ، تطوير الفكر السياسى ، خمسة أجزاء ، ترجمة جلال المروسي ، القاهرة ، دار للطرف ، ١٩٥٤ م .

ولقد تميز علم السياسة عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بأنه يعالج ظاهرة السيطرة أو التحكم والسلطة داخل المجتمع ، ويرى ماكس فيبر Vebr ، أن أى تنظيم أو اتحاد يصبح سياسياً « إذا كانت تنفيذا الأوامر فيه تتم بصورة مضطربة فوق مساحة إقليمية معينة وذلك باستخدام القوة البدنية أو التلويح بها من قبل الهيئة الإدارية » (١) ومع ذلك استمر النظر إلى المؤسسات كوحدات أولية للتحليل على الرغم من تحول بؤرة الاهتمام عن المؤسسات ذاتها إلى تراكم أو تجمع السلطة وممارستها . يقول روبسون أن : مركز الاهتمام واضح وغامض فهو يركز على النضال لاكتساب السلطة الاحتفاظ بها وممارسة تلك السلطة والتأثير بها على الآخرين أو مقاومة تلك السلطة » (٢) . وقد تحول مركز الاهتمام فى سنوات أكثر حداثة حتى أنصب على العلاقات وأنماط التفاعل بين الأفراد واعتبرت السياسة حينذاك على أنها « مظهر من مظاهر السلوك الإنسانى فى البيئة » . ومن خلال الإطار الواسع لمفهوم السياسة بأنها تحديد القيم من قبل السلطة نجد أن التركيز قد تفاوت بين .

١ - صنع القرار وتنفيذه واعتباره عملية القرار كوحدة بين : -

- ٢ - صنع السياسة بما تتضمنه من المحتوى السياسى والعينة السياسية ذاتها وفى النهاية إلى .
٣ - تقرير أهداف المجتمع وبلوغها . ويمكن الاختلاف بين النقطتين الثانية والثالثة فى أنه بينما تركز النقطة الثانية مبدئياً على الطبيعة الدقيقة للمماريات السياسية حسب تنفيذها داخل .. نجد أن النقطة الأخيرة تخص بموضوع الهدف تحديده .

ودون الدخول فى محاولة وضع تعريف دقيق لطبيعة ومجال علم السياسة ، يمكننا القول بأن هناك وجهة نظر « واسعة » وأخرى ضيقة تجاه السياسة والمظاهرة السياسية - إذ تركز إحدهما على الوظائف السياسية ومعاملة السياسة على أنها عملية أو أنها نوع من النشاط فى حين تركز الأخرى على البنيات أو التراكيب السياسية ثم تتخذ طريق المؤسسات السياسية. ومن الواضح أن أرسطو قد تكبب الطريق « الواسع » للسياسة عندما بحث فيها ليس فى الدولة فحسب ولكن فى العائلة كذلك والاتحادات أو الكنيسة فى حين كان الجدل السياسى فى القرون التالية محمداً بوجهة النظر « الضيقة » والتي فسرت السياسة بأنها دراسة الأنظمة الفرعية السياسية والحكومية فى المجتمع . ونجد بين الكتاب المعاصرين مثل كاتلين

(١) راجع : د . محمد طه بدوى : النظم السياسية والإجتماعية - منشأة المعارف - الإسكندرية : ١٩٦٥ م .

(٢) راجع : د . محمد طه بدوى : د . لىلى أمين مرسى ، النظم والحقبة السياسية ، مرجع سابق ص ٩ - ١٣ .

ما إعتبره من جديد خروجاً أو هروباً من وجهة النظر (الضيقة) تلك وتأكيداً على ظاهرة السيطرة ونشاط الفرد في الصراع من أجل السيطرة ، كل ذلك يمثل اهتمامهم الرئيسى . ويظهر وجهة النظر هذه ، على علماء السياسة قاصين بالتصنيفات أو المقولات الوصفية . وعلى الرغم من أن الوصف يعتبر خطوة ضرورية لخطوات أخرى إلا أنه قد يتم باستخدام أساليب أكثر تعقيداً في التحليل . ومن ثم فإنهم قد يغيرون ما يعتبر سياسية ، أو فكرياً سياسياً إلى علم سياسى فكانتليين مثلاً يرى أن علم السياسة « لا يتميز بأى أساس فكري مستقر ، عن علم الاجتماع وأنه يرى أن دراسة علماء الاجتماع ، على الصور المختلفة لتصرفات الأفراد وآلاف العلاقات بين الجماعات (تعطي الأساس للمقارنات الأصلية بل هى تصل إلى أحسن مفهوم لها عند أرسطو ومكيافيللى من أجل ملاحظة الأمور الثابتة » . وقد يعجب الإنسان مع ذلك ولذا ما إذا كان مفهوم السياسة . الذى يشتمل على نظام سيطرة العائلة ، أو المجتمع الدنيى ، لم يكن بالانحياز الكافى بحيث يكون لامتضى له ، ولربما نظن أنه من الأفضل أن نخط طريقاً وسطاً بين وجهتى النظر المتطرفتين هاتين .

ومن الصعوبات الأخرى التى تصادفنا فى فهم مجال علم السياسة الصعوبة التى تنشأ من الاستخدام دون تمييز لبعض المصطلحات مثل علم السياسة والنظرية السياسية وفلسفة السياسة والفكر السياسى وتتخذ على أنها مترادفات ، ويعتقد كل من سابين وكانتلين - على الرغم من الاختلاف بينهما حول كثير من الأشياء - أنه بينما يمكن استخدام مصطلح « النظرية السياسية » بحيث ينطى جميع المادة العلمية التى تنتج تحت علم السياسة اليوم إلا أنه يمكن تفرعه إلى علم السياسة ، وفلسفة السياسة وفلسفة السياسة كما أوضح اكتشاين ، يمكن النظر إليها على أنها تختلف عن علم السياسة ، وذلك بالنسبة لأسس ثلاثة وهى (١) الموضوع . (٢) المجال (٣) معايير وفيما يخص الموضوع تعالج فلسفة السياسة ليس فقط مسائل الواقع ولكن تعالج كذلك مسائل العرف (سواء فى غايتها ووسائلها وبالإضافة إلى النظرية الأخلاقية ، فإنها تقدم ما عبر عنه اكتشاين علم ما وراء النظرية met-theory أو النظرية حول النظرية أو ذاك النوع من البحث الذى يقصد به أن يقضى إلى بحث أكثر من أن يقدم اكتشافات . وأما ما يخص المجال ، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات اكتشافات . وأما ما يخص المجال ، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات شاملة فى السياسة وليس نظرية تشرح لنا سبب هزيمة حزب العمال فى بريطانيا عام ١٩٥١

ولكن نظريات . وطبقاً لتحليل ماكس فيبر عن محددات السلطة . وأما ما يخص معايير الثبات فيمكننا القول أن ما يتصف بالثبات هو العلم وأن ما هو « فوق الثبات » يعتبر فلسفة^(١) .

ويستخدم مصطلح الفكر السياسي أحياناً كى يشمل كل مجال علم السياسة ولو حدث ذلك فسوف ينشأ هناك تمارض أو تنازع ، بمعنى أن مصطلحي علم السياسة ، والنظرية السياسية يمكن التحفظ عليهما لإطلاقهما على تصنيفات أو مقولات غامضة نسبياً، وأن علم السياسة يعمل على تحليل السلوك السياسي الفعلي وأن فلسفة السياسة يجب استعمالها بالمعنى الذى أوضحه اكتشاين للتمييز بينها وبين علم السياسة .

وهنا يُثار تساؤلان : هل هذا التقسيم الفعوى فى صالح النظام ؟ وألا يمكن أن يؤدي طرح فلسفة السياسة إلى الرجوع إلى الخلف ويحولها ذلك إلى شيء متفطرس غير مستساغ وعفا عليه الزمن ؟ . أن عالم السياسة يهتم بادئ ذى بدء بدراسة الظاهرة الملموسة التى تحدث فى مجتمع إنسانى وإذا اهتم بفلسفة السياسة فإن ذلك يكون من قبيل معرفة كيفية الظاهرة السياسية وسببها وكيفية وسبب تقييم العرف لها . وليس من قبيل مظهرها التاريخى وأسلوبها الأدبى .

أن افلاطون وأرسطو من الأهمية بمكان - ليس لكونهما كتابا عظماء أو حتى مفكرين سياسيين - ولكن لأن قنرا كبيرا مما كتبه لا زال صحيحاً وثابتاً وإذا مفزى كبير فى دراسة الظاهرة السياسية . كذلك فإنه من خلال جهودهما فقد استطعنا فهم الظواهر السياسية التى يتخذ علماء السياسة مناهج متعددة لدراستها كالمناهج التاريخى والاجتماعى والاقتصادى والسيكولوجى والانثربولوجى . أن قصر دراسة السياسة على منهج واحد يعتبر تحديد لطبيعتها ومجالها . إن علم السياسة - كما يجب أن يفهم بوضوح جديد - يختلف عن تلك المجالات الأخرى ، حتى ولو كان الغرض من دراسة هذه النظم المتحددة هو نفسه مؤدياً إلى دراسة وفهم علم السياسة^(٢) .

(١) نزيد من التفاصيل راجع الدراسة القيمة : د . عبدالغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسة للقاهرة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ ص ٣٥ - ٤٩ .

(٢) راجع : د . أحمد عيسى عبدالجبار ، أصول علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٢م ص ١٥ - ٢٠ .

المفهوم المعاصر لعلم السياسة :

الفرد هو الخلية الحية في المجتمع والمشكلة التي تواجه كل مجتمع سياسي دائما ، هي إيجاد نظام يتيح الفرصة لكل فرد أن ينتج بقدر ما يستطيع في جو من الاطمئنان وعلى هذا فإن المصلحة العامة تقتضى وجود سلطة ذات مسئولية في كل جماعة لتقوم بوظيفة الإشراف على الأمن وفصل الخلافات بين الأفراد ، ومن هنا نجد أن معظم التعريفات الحديثة للسياسة تنحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الحرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وأن الصراع والقوة والسياسة العامة ، هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة باعتبارها علما يهدف إلى تحقيق ضمان حقوق الأفراد^(١) ، وواجباتهم وتحديد الظروف التي يتحصل فيها كل فرد على نصيبه من ثروة أو نفوذ، ومن ثم فقد أكد كثير من الباحثين على أهمية القوة ومنهم هارولد لاسويل Harold Lasswell وتعريفه الذي يدور حول : Politics is who gets what : when and how ? .

وهناك علماء آخرون^(٢) لا يرضيهم هذا التعريف فجاءوا بتعريف واقعي للعلوم السياسية مستوحى من الحياة العملية في ميدان المناقشات والصراعات بين الأفراد بهدف كسب الثروة والنفوذ أو تجنيد أنفسهم للدفاع عن المصلحة العامة ، أما الأستاذ الفرنسي الذائع الصيت موريس ديفرجيه Maurice Duverger فيرى أن السياسة ، عبارة عن صراع متواصل ، بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم في مصير المجتمع كله ، والتمتع لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الولائم الوطنى بجميع الخبرات ، وبين فئة مناهضة لها ، تحرص على توفير الأمن والمدالة ودمج الأفراد في مجتمع تسوده المدالة^(٣) ، غير أن هذا التعريف ينقصه العمق في تحليل المفهوم العام لعلم السياسة ولا يحدد - حسب ما يراه البعض - الأهداف البعيدة المدى لهذا العلم ، فالفقيه الفرنسي ريمون آرّون Raymon Aron يرى أن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بالعلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين وتنتزج السلطة داخل الجماعة .

(١) انظر د . إبراهيم دروش ، النظام السياسي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

(٢) د . حسن صعب - مقدمة لدراسة علم السياسة - بيروت - منشورات المكتب التجارى ١٩٦١ م .

(٣) Duverger Maurice, Droit constitutionnel et institution politiques, Paris, Press. Universitaires de France, 1958. pp. 6-16.

وهناك العديد من الباحثين الذين يأخذون بتعريف محدود ، ويجعلون من علم السياسة قرينا مرادفا لتعريف القانون الدستوري ، من حيث إن هناك مدلولان للنظام السياسي ، فهو معنى فى مدلوله الواسع الشكل الذى يقوم عليه نظام الحكم ، وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، وفى داخل مجتمع ما ، هو معنى مفهومه الدقيق الضيق ، كيان الحكومة فى مجتمع خاص هو شعب الدولة .

وهناك من الباحثين من يبتعدون عن النزعة القانونية ، ويأخذون بتعريف شامل جامع لعلم السياسة ، من حيث دراسة لتدابير شؤون الجماعة وتنظيم علاقاتها وأن السياسة إنما هى مجموعة الظواهر والحركات ، التى تتناول صلات الأفراد بالجماعات ، وصلة الجماعة ببعضها ، وفى قمتها الدولة وهى تبدأ بالفرد فالأسرة ، فالقبيلة ، فالعشيرة ، فالدولة فالمنظمات الدولية ، فأسرة الدولة .

« وهناك وجهة نظر أخرى فى تعريف السياسة ، وينطبق مفهوم وجهة النظر هذه على كل مجتمع ، سواء كان مجتمعا متخلفا ، أو متقدما وحسب رأى الأستاذ « إيستون » David Easton الذى وضع فى التعريف الجديد أن السياسة ، هى عبارة عن تلك المعاملات ، التى تتم بين المنشآت الاجتماعية ، فى إطار وجود سلطة عليا ، تشرف على توفير روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالمعادات والتقاليد المرعية والمحافظة على الأمن المدللة فى كافة أنحاء البلاد .

من المفاهيم السابقة يحاول إتجاه آخر معاصر ، استخراج قسم مشترك بين كل التعريفات ، حيث يحدد هذا الاتجاه علم السياسة ، بموضوعه الذى هو السلطة ، بأن علم السياسة معنى فى أبسط صورة دراسة الدولة ودراسة السلطة ، وهذا الاتجاه يجد صدى بين الباحثين العرب المعاصرين ^(١) باعتبار أن هذه الآراء . تتمركز بشكل أساسى ، حول الدولة باعتبارها الكيان الكلى ، الذى ينتظم فى داخله مختلف العلاقات والتفاعلات الفردية والجماعية فى كافة نماذجها من حيث التوافق أو التصارع وسواء كانت الدوافع المحركة لهذا التفاعل والأسباب الكامنة وراءه مستمدة من القيم أو العقائد أو السلطة أو البيئة .

والسياسة بهذا المعنى أصبحت تعنى فن الحكم ، الذى يختص بتوزيع القيم على المجتمع وإعطاء الأولوية للطبقات البشرية أو الثروات الوطنية التى تمكن أى مجتمع من تحقيق آمال أفرادهِ وإشباع حاجاتهم الأساسية . وللمقصود بالقيم الاجتماعية هنا هو الأشياء

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، مبادئ العلوم السياسية ، جامعة اسوط ١٩٧٧

ص ١-١٥ .

الشمجة بالنسبة للأفراد والبيئات وذلك مثل المصالح الخاصة ، والتقاليد والعادات والديانات وغيرها من المبادئ الأخلاقية والمعتقدات الروحية ، ويقصد بالسلطة العليا هنا الهيئة السياسية التي تستطيع أن تبت في جسام الأمور وتتخذ القرارات الإلزامية التي تنطبق على جميع الأفراد والمنظمات . على أنه يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن السياسة لدى عامة الناس ، هي التي ينظر إليها ، من زاوية تتناسب مع مفاهيمها الاعتيادية في الحياة السياسية العادية والصراع حول السلطة الداخلية والخارجية ، ومن هنا تتفوق العلوم السياسية على بقية العلوم الاجتماعية ، أنها تتصف بالتطور والتكيف مع الظروف التي يعيشها كل مجتمع خاصة ، وأن المقاييس التي تتخذ قاعدة لتنظيم حاجيات الأفراد ، ليست جامدة ، وإنما هي أداة مرنة تتواءم والتفكير المنطقي للقيادة ^(١) ، وبالتالي ، في مواجهة النظام السياسي السائد . وكلمة نظام تطلق على : Institution, Regime, Systeme :

ولذلك فإن شمول مفهوم « الميستم » جعل البعض يفضلون تسميته بالمنتظم السياسي بوصفه المنتظمات السياسية اليوم من حيث وضع الأحزاب والفئات فيها ، فإذا كان الحكم متداولاً بين عدة أحزاب ، أو عدة فئات اعتبر حكم « المنتظم التعددي » ، أو التنافسي ، وإذا كان الحكم محصوراً بحزب واحد أو فئة واحدة اعتبر حكم « المنتظم الأحادي » ، واستعمال البعض للمنتظم السياسي بهذا المعنى الشامل ، أصبح يجعل النظام السياسي من جملة أجزائه ، فيكون النظام السياسي هو « مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي » ، ويميز هذا الفريق من الباحثين بين نظام سياسي ، وآخر ، بالنظر لطبيعة الهيئة مسندة لشخص واحد ، منفصل ، عن البرلمان كان النظام ، رأسياً . وإذا كانت مسندة لهيئة عليا كاللجنة المركزية للحزب أو مجلسه الأعلى كان النظام مجلسياً . والنظام الأول سائد في الولايات المتحدة والدول التي نسجت دساتورها على منوال الدستور الأمريكي ، والنظام الثاني سائد في بريطانيا والبلاد التي اقتضت أثرها ، والنظام الثالث كان سائداً في الاتحاد السوفيتي السابق والبلاد ذات المجالس الثورية يوشمل المنتظم السياسي بهذا المعنى التنظيم السياسي للمجتمع كله ، الذي عليه طاعته نظراً لضرورة توافر عنصر القوة التي يتمتع بها أي نظام سياسي يومئذ هنا ينبغي مناقشة من أين يستمد النظام السياسي قوته ، وشميته ، لأن لكل نظام سياسي خصائصه ، ولكن أهمها جميعاً هو قيامه على علاقة بين الحكام

(١) د . أحمد سويلم العمري - أصول النظم السياسية المقارنة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦م ص ٢٠ - ٢١ .

والحكوميين ، بحيث يستطيع الحكام أن يكرهوا المحومين على طاعة أوامرهم : وحيث لا يكون مثل هذا القهر - كما يسميه ابن خلدون - لا يكون هناك نظام سياسى . فالنظام السياسى هو القيم الشرعى ، على أمن المجتمع والصانع الشرعى ، لما يحدث فيه من تغير .

هل العلوم ، السياسية علم أم لا ؟

تعتبر العلوم السياسية علما ؛ لأنها تقوم أساسا على حقائق واقعية ، وتستهدف الاستقرار ، الانسجام ، فى المجتمعات الإنسانية . لكن العلوم السياسية لا تعتبر علما مثل العلوم الطبيعية ؛ لأن للمشاكل السياسية ، تختلف من قطر إلى آخر ، ليس هناك مقياس على للاقتداء به ، حسب أنظمة موحدة ، ومتفق عليها ، بين علماء السياسة . ويرجع السبب فى علم اعتبار العلوم السياسية مثل العلوم الطبيعية إلى العوامل الآتية (١) :

١ - لا يمكن ضبط تعرف الإنسان ، وتحديد فى قانون معين فأفكار الفرد تتغير من فترة إلى أخرى ، تبعا لتغير البيئة ، التى يعيش فيها ، أو نتيجة للتطورات التى تطرأ على حياته ، أثناء تنقله ؛ من خرة الطفولة ، إلى القوة ، فالرجولة ، أو الكهولة .

٢ - إن الأفراد عادة لا يسيحون أسرارهم ، خوفا من انتقادات الآخرين مما يحول بين الحصول على المعلومات الدقيقة ، التى تمكن من إصدار قرارات علمية صحيحة . ثم أن هناك . بعض الأشخاص . الذين لا يصارحون فى أحاديثهم لأن تحيزهم لمرشح معين . قد يكون له أثر غير حسن على مستقبلهم وبخاصة إذا لم يكن النجاح حليف الفرد الذى أبدوه . وقد يودى هذا إلى من بعض المزايا الاجتماعية ، التى توزع عن طريق عملهم .

٣ - إن القيم الاجتماعية تختلف باختلاف الثقافات ، والعادات للتعارف فى كل دولة ، فالثقافة ، تغطي كل نظام اجتماعى ، مفهوماً خاصاً ولا يستطيع تحديد هذا النظام إلا أولئك الأفراد الذين تبنوا المشروع .

٤ - إن وسائل التعليم الحديثة ، قد أدخلت تغييرات جذرية ، على طرق التفكير ومفهوم المشكلة الدولية . والأخذ بالأفكار الجديدة يقود فى الغالب إلى تحويل الاتهامات ،

(١) انهد من التفاصيل راجع :

د . حامد عبدالله ربيع ، مقدمة فى العلوم السلوكية ، القاهرة ، طر الفكر العربى ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥ - ٣٧ .

د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

وعلم الاستقرار السياسى . مثال ذلك أن بعض الأحزاب السياسية أحرزت معظم الأصوات فى مجالس برلمانية ، ولما أطلعت لجهامير على تصرفاتها سجت ثقتها منها فى الانتخابات التالية.

٥ - تشتمل السياسة على مذاهب متعددة ، وأغلب الأفراد لا يلتزمون عادة ولموضوعية ، وإنما يبدون آراءهم ، بطريقة متميزة ، حتى يتسنى الأفكارهم أن تنتشر ، ويقتنع بها الآخرون ، فالإنسان الذى يؤمن بالاشتراكية يحاول إظهار مزاياها ، ويؤثر الضعف فيها ، والذى يجذب الرأسمالية يسمى هو الآخر لتوضيح قوتها ، وهكذا تتسرب التيارات الفكرية إلى ميدان السياسة ، وتطغى على الموضوعية .

٦ - إن الوسائل الفنية والعلمية ، التى تقوم عليها دراسة الظواهر السياسية من إحصاءات ، وبيانات ، وغيرها من الوسائل التى تساعد الباحث السياسى فى دراساته ما زالت غير متكاملة النمو ، كما أن الحكومات تخفى البيانات التى يحتاجها الباحث السياسى أما لأسباب متعلقة بالدعاية أو لأسباب متعلقة بالأمن .^(١)

٧ - أن العلوم الطبيعية نفسها يوما يتصل بها من قوانين علمية ليست لها فى الواقع صفة الثبات والاستمرار ، ولكنها مسألة نسبية . فكثير من القوانين الطبيعية والكيمياء ، والفلك ، قد تغيرت بحكم تقدم العقل البشرى وارتقاء العلوم ، ومن هنا اقتربت من القوانين التى تخضع لها العلوم الاجتماعية ، والعلوم السياسية ، ووصلت كلها إلى مستوى واحد ، هو ما جعل فريقا من الباحثين ، يرون أنه لم يعد هناك مبرر للقول ، بأن القوانين السياسية ، أقل ثباتا من غيرها من القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . والخلاصة ، هو أن العلوم السياسية ، تعتبر علما ، نظرا لوجود قوانين سياسية ، غير أن شروط انطباق هذه الأخيرة ،^(٢) صعبة التحقيق وإن كان لا ينفى وجودها . فالقوانين السياسية ، كغيرها من القوانين العلمية ، لا تظهر نتائجها إلا بتحقيق شروطها ، لذلك يحرص الباحث السياسى ، دائما على استعمال عبارة « مع بقاء العوامل الأخرى على حالها » وملاحظة الظواهر السياسية تؤدى إلى التسليم بوجود قوانين سياسية ، فمثلا إذا تعلمت الأحزاب يصعب الاستقرار السياسى ،

(١) راجع د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية القيم السياسية ، القاهرة ، مطبعة نهضة الشرق ١٩٧٤ ، ص ٦٦ . راجع أيضا .

(٢) - Jean Blondel, *An Introduction to Comparative Government*, New York : praeger publishers, Inc- 1964 .

ومن الأشلة أيضا أن المعارضين للحكم القائم ترتفع قيمتهم السياسية لدى الرأى العام ، وأنه كما زادت عدد لمرات التى يعارض فيها عضو البرلمان زاد احتمال نجاحه عند إعادة الترشيح ومن المشاهد كذلك أن الرأى العام يعنى بالمسائل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما يعنى بالمسائل الخارجية . وأن السلطة التى لا توضع لها حدود تكون معرضة لإساءة استعمالها^(١) .

علم السياسة هو علم الدولة .. وعلم الإنسان :

يمكن القول أن علم السياسة ، هو علم الدولة ، والحكومة والنظم السياسية ، أنه علم أنواع الحكم ، بمبادئه ، ونظرياته ، وشئ مناهبه ، التى يقوم عليها ، كالحكومة الديمقراطية ، والديكتاتورية والسياسة كعلم ، تجمع بين مختلف الدراسات النظرية والوضعية والفلسفية للحكم ، وكفن يعنى كيفية مباشرة رجل السياسة للحكم .

والعلوم السياسية ، تبحث فى إقامة نظام للجماعة ، وتحديد علاقتهم بالحكومة ، على أساس الحق ، والواجب ، وتنظيم الجماعات السياسية ، فى ظل الضمانات ، للفرد والمواطن ، ولكن السياسة ، فى نظريتها ، وتطبيقها بما فى ذلك ، قيمها ، واستخدامها فى البحث والممارسة - هى نسبية : فالإنسان يختلف من شخص لآخر ، فى تقدير موقف الفرد السياسى وعلاقته ، بالجماعة السياسية ، ومعاملاته فى كنف الدولة ، وصلاته بالحاكم ، وأحاسيس السياسة ، تختلف من بيئة ، ومجتمع ، عن الآخر ، والسياسة كما يرى فريق من الباحثين - « هى كون فسيح يحوى على الرأى والفكر والمذهب والنظرية » . وتتناول السياسات الظاهرة السياسية ، كما تتناول الطبيعيات ، الظاهرة الطبيعية ، ويختلف الموضوعان ، اختلافا نوعيا ، ولكنهما مع ذلك علمين ، لكل علم منهما كونه الخاص ، كون الطبيعيات إلى الحركة ، وكون السياسات إنسانى الحركى ، وحركى حر . ودراسة الظاهرة السياسية ، خارج سياقها الإنسانى حركة الحر بحجة العلمية هو تجريد يؤدي إلى مسح الحقيقة السياسية ، بدل أن يؤدي إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ، ينشد قوانين الظاهرة السياسية أن يؤدي إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ينشد قوانين الظاهرة السياسية ، واستكشاف هذه القوانين ، هى وظيفة السياسات العامة ولكن موضوع الظاهرة السياسية هو الإنسان .

- Peter Calvert, politics power and Revolution: An Introduction to (١)
Comparative politics, London : weatshe Books Ltd , 1983 .

والإنسان ، أما أن يكون كائننا حركيا أى واعيا وقابلا للتغيير والكمال . وإما أن يكون كائنا سكونيا وغير قابل للتغير والتطور والكمال ، أى أنه ينظر إلى الإنسان نظرتين نظرة قدرية ، تسلم بقابليته لأن يصنع قدره ونظره جبرية أى قرينة هذه القابلية ، وتخضع الإنسان لقوانين غيبية ، أو يعبية ، أو اقتصادية ، لا خروج عنها .

ومن هنا يطلق على علم السياسة : علم الإنسان ، وندرس علم السياسة ؛ لأننا بحاجة إلى ثورة منهجية ، فى نظرتها للسياسة وفى ممارستها لها ، والثروة الحقيقية ، هى قبل كل شئ ثورة العقل ، والمراتب ، فى مسلماته الخاطئة ، وإذا تم استعمال العقل ، بأسلوب حسن ، فإنه يكون المحور الأعظم للإستراتيجية ، وعلم السياسة إذن ، هو علم المراجعة المنهجية المستمرة ، أو هو علم النقد المنهجى الدائم للمسميات ، والأحوال والأنظمة السياسية . وقد ازدهر علم السياسة عبر التاريخ . باعتباره علما ملنيا : وفيه تسود النظرة الإيجابية ، للإنسان ، ورؤايسته وابن خلدون هو أحسن من عبر عن عواقب النظرة السلبية للسياسة ، أى عما يعترى الإنسان ، إذا ما عطلت ملكته الرئاسية ، وحرمت من المشاركة فى السياسة ^(١) .

والقادة السياسيون ، هم أفراد فى المجتمع ، ويتم اختيارهم فى انتخابات عامة ، ويقاؤهم أو ذعابهم رهن بإرادة الحكوميين ، ما دام الحكم يمارس بأسلوب ديمقراطى ، ولجائى . والهدف الرئيسى لتدريس علم السياسة ، هو تربية المواطن الصالح ، والتوسع فى تفهم العلاقات الدولية ، والإعداد لوظائف الإدارة العامة ، الداخلية ، والخارجية . وتحتل تربية المواطن الصالح ، المكان الأول ، من اهتمام مدرس علوم السياسة الأمريكيين ، ولكنهم يختلفون حول الطريقة المثلى ، لتحقيق هذه الغاية ، وأن كان البعض يرون ، أن الهدف هو تكوين الإنسان النابه ، الذى يحسن التفكير والحكم . وعموما فإن غالبية تدريس علم السياسة اليوم ، هى إعداد الإنسان السياسى لمسئوليات وتحديات العصر الحالى ، وبخاصة حول إعداد المواطن لصيانة السلام ، والمشاركة فى أن تسود الحرية ، والعدالة ، والرفاهية ، وتمويد المواطنين نظام التناوب ، القانونى ، والسلمى للسلطة ، ورد اعتبار الإنسان لشخصيته ، وبخاصة فى الدول المتخلفة .

* * *

(١) راجع د . إبراهيم درويش ، مرجع سابق ، ص ٢٣ وانظر أيضا .

د . أحمد عباس عبدالمع ، مرجع سابق ص ٣٤ .

دكتور / اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ص ١٠ - ١٢ .

الفصل الثالث

موضوعات علم السياسة

إن الأهمية التي تعلقها على علم السياسة ، لا تجعلنا نتجاهل قيمة بقية فروع العلوم الاجتماعية ، فإحدى الأفكار الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة ، تشير إلى أن مختلف العلوم الاجتماعية ، ضرورية في هذا العصر لبعضهما ، فما من علم يستطيع أن يتقدم إذا انعزل ، وانكمش ، ولا يستطيع المتخصصون تحسين معرفتهم لغيرهم ، لا إذا تكاثفت قراهم ، وتبادلوا - باستمرار - أساليب البحث ^(١) .

والمعنى في دراسة الظاهرة السياسية دراسة علمية ، يتطلب ، تحديد موضوع أو موضوعات علم السياسة ، تحديدا واضحا ، فلكل علم ، حق اهتمامه ، الذي يفرد به ، دون سائر العلوم . ولا يكفي وصف علم السياسة ، بأنه علم الظاهرة السياسية ، حيث لا بد من توضيح ، ما هو المقصود بالظاهرة السياسية بسبب التاريخ الشائع بين عبارتي العلوم السياسية وعلم السياسة ، فإذا ما تحدثنا عن العلوم السياسية ، فإن ذلك يعنى التاريخ السياسى ، والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم النفس السياسية غير أن جميع هذه العلوم هى فروع من علوم اجتماعية ، أوسع ، كالتاريخ أو الجغرافيا أو الاقتصاد أو غيرها ، والقاسم المشترك بينها هنا ، هو أن هذه الفروع تتناول الموضوع العام ، لكل علم من هذه العلوم الاجتماعية من حيث علاقته بالسياسة ، فقبلوا مواضيع علم السياسة وكنها فرعيه بدل أن تكون علما سياسيا أساسيا ومن هنا ظلت عبارة

(١) لنزيد من التفاصيل راجع :

د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٥ ونظر أيضا .

د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، للدخول فى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ - ٢٢ .

العلوم السياسية ، سائدة ، ما دامت هذه النظرة ، للموضوعات السياسية هي السائدة ، حتى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان أساس هذه النظرة ، الاعتقاد فى أن جميع العلوم الاجتماعية ، وجميع العلوم الإنسانية تهتم على وجه ما بالحياة السياسية ، فليس هناك ميدان خاص للمعرفة ، ينفرد به علم السياسة ، بل أن جميع العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، تتناول السياسة ، بواسطة فرع واحد من فروعها على الأقل . غير أن هناك بعض فروع المعرفة الإنسانية التى تعتبر بطبيعتها ، ملتزمة التزاما مباشرا ، بعلم السياسة ، ومن هنا نشأ الاختلاف ، فى تصنيف ، واختيار الموضوعات ، التى تعتبر بطبيعتها أكثر سياسة ، من غيرها . غير أن أغلب الفقهاء ، يلتقون - على اختلاف مذاهبهم - حول القائمة التى وضعتها لجنة خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ والتى حددت فيها موضوعات البحث السياسى بأربع موضوعات رئيسية هى ^(١) :

١ - النظرية السياسية وتاريخ الأفكار السياسية :

- الأساس الفلسفى والفكرى :

حيث ينصب الاهتمام على دراسة الأساس الفلسفى ، والفكرى للسياسة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن النزعة العلمية للدراسات السياسية تتضح عند التمييز بين الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية . فإذا استعملت نظرية مقابل فلسفة ، كان المقصد من هذا الاستعمال التأكيد على عملية النظرية . وتفضيل كلمة « نظرية » هو وجه من وجوه الفكر السياسى المنهجى ؛ لتكوين نظريات علمية سياسية ، لها صحة النظريات العلمية الرياضية ، والطبيعية ، وبراهينها . وتضى كلمة : نظرية : أنها « ... بناء تعبورى يبينه الفكر ليربط بين مبادئ وتنتاج معينة » . وقد يكون هذا البناء التصورى صائبا ، أو خاطئا ، بحيث لا تصبح النظرية علمية ، إلا إذا أثبت التجربة صحتها . وصعوبة التجربة العلمية فى الحقل السياسى ، جعلت النظرية السياسية ، حتى الآن فلسفية أكثر مما هى عملية ، واستبقت النظريات السياسية فى نطاق الفلسفة السياسية ، ومن للملاحظ أن المفكرين والسياسيين المعاصرين يذلون جهودهم ليكونوا نظريات علمية سياسية يقينية ، ويصف فريق من الباحثين النظرية السياسية . بأنها الدراسة التجريبية ، التى تسمح ، باكتشاف قواعد التحكم فى النشاط ،

(١) راجع جابريل لآوند ، السياسة للمقاومة ، دراسات فى التنظيم السياسية العالمية ، ترجمة أحمد على أحمد عاتى ، القاهرة ، مكتبة الوعى العربى ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢ .

والتطور السياسى^(١). ونأسيسا على ذلك تقوم النظرية السياسية على أصول عديدة : فهى نظرية تجريبية ، بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعى ، للحقيقة السياسية ، وهى نظرية عامة، بمعنى أنها تشمل جميع أنواع النشاط ، والتطور السياسى ، فرديا كان أم جماعيا ، كما أنها نظرية مركبة ، بمعنى أنها لا تكتفى بأن تكون مجرد وصف ، للحقيقة السياسية . وقد تحدثت من حيث المكان والزمان ، أو قد أطلقت فأصبحت مجردة لا تنقيد بمكان معين ولا بزمان معين ، وهى كذلك لا تقتصر على التحليل اللغزيميكي طالما كان ينطوى تحت ما هو قائم . وإنما تعدى النظرية السياسية ذلك كله إلى التنبؤ .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، يرون أن النظرية السياسية ، قد تقف عند حد جميع الحقائق ، والأحداث ، بدون تعليق عليها لتحليل الواقع السياسى ، أنها قد تذهب إلى مدى أبعد فى تعمق الحقائق وتتناول دراسة تاريخها ، والمقصود بالمعدلة ، ومحاولة تحديد العلاقة الصحية بين الفرد والدولة ، ومدى طاعة الفرد للنظام ، وحدود المثل السياسية والخلق السياسى ، الذى بنى عليه أسس الدولة ، وما تهدف إليه الدولة وما يتوقعه الناس من الدولة من حيث تحقيق الرفاهية ، والسلام والحرية والمعدلة ، والمساواة وعلى الدولة أن ترعى حقوق الفرد ان يطيع الدولة ، فكل منهما الآخر سياسيا ، وإذا حدث الحقائق بين الفرد والدولة ، فيجب أن لا يصححه السوط ، بل يجب تقويم من خلال الرأى العام المستدير والتفاهم ، والا تمزق كيان وأسس الدولة وشملها نتيجة لانتشار الظلم ، والتاريخ الحديث والمعاصر فيه أمثلة بارزة على ذلك ، ابتداء بزوال الدولة العثمانية ، ومرورا بالدكتاتوريات التى سادت فى الفترة ما بين الحربين كالتنازية والفاشية . والنظرية السياسية فى هذا الإطار - ينبغى أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية ما هدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون فى خدمتها ؟ ما هى أهم وظائف الدولة ؟ ما هى حقوق الأفراد وواجباتهم فى ظل الدولة ؟^(٢)

وهناك اتجاه آخر يلقى تأييدا من الباحثين ، ويرمى هذا الاتجاه أن النظرية فى الاستدلال السياسى ، تغطى أربعة مجالات أساسية هى :

(١) النظرية الاخلاقية السياسية .

- Peter Calvert, op. cit.

(١)

(٢) راجع د. حامد عبدالله ربيع ، نظرية القيم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٥٨ وراجع أيضا د. أحمد سويلم

العمري ، م ٥ .

(ب) الدراسة التاريخية للأفكار السياسية .

(ج) التحليل اللغوي للأفكار السياسية .

(د) اكتشاف التعليمات الخاصة بالسلوك السياسي ، وتنظيمها داخل أُنساق متكاملة ، ومن منظور تاريخي . فإن أقدم الاستخدامات هو الذى يربط النظرية السياسية بالتأميل الفلسفى على أوسع مستوى من العمومية ، فيما يتعلق بطبيعة الحياة الخبرة والأسس الأخلاقية للحياة السياسية ^(١) .

والحقيقة أن أهم النظريات السياسية ، هى تلك التى استمدتها أصحابها من الواقع ، وأثروا بها فى الواقع : فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظته للنظام السياسى البريطانى .

وتجدر الإشارة ونحن بصدد تطور مفهوم :

النظرية السياسية أو بمعنى أبسط النظرية العامة للمعرفة السياسية أن أول عنوان أدرج فى القائمة النموذجية أطلق عليه « النظرية السياسية » والنظرية السياسية تتضمن بدورها قسمين فرعيين : النظرية السياسية ، وتاريخ الآراء السياسية .

وهذا العنوان مقبول إلا إذا بولغ فى تحديد معانى ألفاظه وضبطها . وهو مقبول أيضاً إذا اعتبرنا أن اصطلاحى نظرية ورأى مترادفان ، ^(٢) ولكنه على العكس يكون موضع جدل إذا أخذ اصطلاح النظرية بالمعنى الذى أراده Gaetan Pirou فى مقدمة مطوله الهام فى الاقتصاد السياسى حيث عاد إلى التفرقة التى سبق له أن أخذ بها عام ١٩٢٩ ، فى مؤلفه ، المذهب الاجتماعى وعلم الاقتصاد .

فالنظرية هى غنائة المطاف الملاحظة ، وهى تدخل فى مجال للمعرفة الواقعية ولكنها لا تنحصر فى ملاحظة الواقع فحسب وإنما هى تتجاوزها لكى تعمل على جمعها ثم تخطر

(١) وانظر أيضاً د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢) يلاحظ أن مؤلف جورج سابين المخصص لتاريخ الآراء السياسية منون بالانجليزية A History of political theories, Holt New York 1951
Storia delle dottrine politiche الإيطالية

خطوة أخرى أبعد من ذلك فتتاول تفسيرها مستعينة فى نهجها هذا بما يسمى فى منطق العلوم بالفروض التى لو تم تحقيقها صارت قوانين . وبالتالى فالنظرية لاتعنى فقط مجموعة من الوقائع المشاهدة والمترتبة ، ولكنها تعنى فوق ذلك ، تلك الوقائع مفسرة ومنظمة ، والنظرية هى الرابطة التى يربط بها العقل بين هذه الوقائع ولكن هذه الرابطة ليست شخصية ؛ لأنها لن تساوى شيئا إلا إذا محصنتها التجربة ولن تكون لها صبغة علمية إلا إذا تأكدت على هذا النحو ^(١) .

أما للمذهب فهو يستعرض أيضا الوقائع ولكنه يعمل على تقييمها ويقبلها أو يرفضها وفقا لمثل أعلى موجود للدولة أو يعلو عليها . للمذهب تحكم على الوقائع وتبين السبل التى يجب إنتاجها لضمان سعادة المواطنين أو قوة الدولة ، وهى ترجع إلى فكرة الأحسن والأبيل والأفضل خلقيا والأعدل والأقوى ولكن عناصر الحكم غير مستمدة من الوقائع السياسية فقط ، والجهود التى بذلت نحو استخلاص نظام أخلاقي أو مذهب فى من هذه الوقائع لم تكلل بصفة عامة بالنجاح . والأحكام الصحيحة ومثل الإصلاح العليا لم تصدر فى أغلب الأحيان إلا عن اعتبارات غير سياسية فى حد ذاتها .

وإذن فالفرقة التى يضمها Gaetan Pirou مفيدة من الناحية المنطقية والمنهجية ، فهى قد أفادت بصورة جدية فى تقديم الفكر الاقتصادي والقانون كما أنها لازالت ضرورية حتى اليوم وقد لاحظ الأستاذ جورج فيدل Georges Vedel بحق أن من دواعي الأسف أن الفكر السياسى ما يزال يعتمد حتى الآن على المذاهب أكثر من اعتماده على النظريات ^(٢) .

— النظرية نهاية مطالب البحث السياسى :

ومن ثم يتضح أن النظرية السياسية بمعناها الدقيق تتجاوز عنوانا واحدا من أبواب علم السياسية . وإذا كان من الممكن والمرغوب فيه ، كما سنرى فى الخاتمة ، توحيد هذا العلم، فإن النظرية السياسية تكون حيثئذ هى نهاية مطالب البحث السياسى ذاته وإعلان كماله . فينبغى إذن أن نأخذ باصطلاح محايد ليكون عنوانا للمقسم الأول مثل الآراء أو

(١) راجع د . محمد نصر مينا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ - ٥٢ .

(٢) انظر : نصف قرن لعلم الاقتصاد فى المجلة الفرنسية لعلم السياسة سنة ١٩٥٧ .

الأفكار *idees ou pensees* وأولهما هو الأفضل ، على أن يطلق للدلالة على كل ما كتب عن الدولة مهما تكن الزاوية التي يتناول الكتاب الموضوع منها ^(١) .

وبذا لا يبقى هناك مجال لفرض ازدواج الذى يقول به *Gactan Pirou* ، لا بل إنه ليتمكن التساؤل عما إذا كان من شأن هذا الازدواج أن يؤدي أو لا يؤدي بالباحث فى علم السياسة إلى اتجاه غير مرفق . وقد لاحظ *Emile James* أميل جام بحق أن النظريات التي تعرض هذا العرض كثيراً ما تكون فى حقيقة الأمر مجرد مذاهب ، ذلك أن أصحاب المذاهب يخفون مذاهبهم تحت ستار علمي ، وعلى العكس من ذلك فإن بعض المذاهب قد يكون نقطة البدء فى النظريات . وإذن فالرابطة التي تربط بين النظرية والمذهب فى أغلب المؤلفات لا يتسنى فهمها ، ولو افترضنا جدلاً أن من المسور فهمها فإننا بهذه الكيفية نتقص إلى حد كبير من ميدان دراستهما ، بل وبخشي أن يؤدي هذا الفهم إلى تحريف معناهما تمام التحريف ، ولذا فإن أغلب الكتاب هم فى آن واحد من أصحاب المذاهب وواضعى النظريات بحيث إننا إذا لم نر فيهم إلا واضعى نظريات فإننا لا نكون قد عرضنا أفكارهم إلا فى صورة جزئية فقط . فيجب إذن أن يعرض كل مؤلف من المصنفات الكبرى بكل مذهب وفى كل أبعاده حتى يتسنى استظهار الفكرة التي أراد المؤلف أن يودعها فيه .

ولقد دونت الآراء السياسية فى غالبية المؤلفات الخاصة بالمدينة القديمة أو بالدولة الحديثة التي سطرها مؤلفوها أنفسهم أو دونت نقلاً عنهم ^(٢) . وهكذا نجد ما كتب فى علم السياسة قد شمل كثيراً من كل الأنواع ، فتجد البحوث والمقالات ومجالات الأدب السياسى . وعلم السياسة من (الناحية الأدبية) كغيره من العلوم بل إنه يفضل غيره نظراً لأهميته الخاصة وصداء البعيد ، ويمكننا ذكر مسرح أرسطوفان *Aristophane* ودرامات أو *Aubigne* على حد سواء وبعض عظات بوسويه *Bossuet* أو كتيبات *P. - L. Courrier* كوريري أو مرافعات برييه *Berryer* أو روايات بالزاك *Balzac* أو *de Barres* باريس وشارتوبريان *Chateaubriand* أو هوجو *Hugo* ولامارتين *Lamartine* من كبار الشعراء والقاصصين الذين كان يمكن أن يكفى عملهم السياسى حتى يحوزوا شهرتهم .

(١) أ . م . جود ، النظرية السياسية الحديثة ، ترجمة عبدالرحمن صطفى ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٣ ، ص ١٨ .

(٢) إذ يجب أن يشمل الخطاب التي نقلت إلينا مثل تمجيد بركليس للمحاربين الذين ماتوا فى حرب اليلوبونيز الذى نقله عنه توسيليد .

ومن الطبيعي أن تكون الدراسة التي يقوم بها الباحث في علم السياسة مختلفة في ذاتها عن تلك التي ينصرف إليها غيره من المتخصصين الآخرين . والباحث في علم السياسية ليس كالباحث في أصول اللغات ، ولو نشر المؤلف نفسه في إحدى مكبات العلوم السياسية لكان مختلفاً عما لو كان قد نشر بإحدى مكبات الآداب ، ومجموعة Guil-laume Bude غيلوم بوديه التي بدأت طبع علم السياسة لأرسطو نقلت أضبط النصوص وهي تختار من بين مختلف الروايات أوفقها وتختار أفضل الدروس ^(١) . أما مركز الناقد السياسي فهو مختلف فمما لاشك فيه أنه يهيمه الوقوف على نصوص سليمة ، ولكن هذا بالنسبة إليه ليس إلا شرطاً أولياً ، إذ يتعين عليه قبل كل شيء أن يعطي النص أهميته ومناه السياسيين ، وليس هذا دالماً من عمل الناشرين الذين سبقوه ، إذ من الجائز ، جداً أن يعرف الإنسان اللغة اليونانية معرفة تامة ، ويجهل اصطلاحات علم السياسة . ومن جهة أخرى فإن المشتغل بعلم السياسة يرمى إلى جعل النص مفهوماً في إطار المفاهيم السائدة حالياً ، ومن الطبيعي أن يكون هنالك حد لحرية التصرف ، ولكن ينبغي الأخذ ببعض هذه الحرية .

ولا يرى بعض الباحثين وجوب التقييد بالترتيب الافتراضي البحت لفصول كتاب السياسة عند Aristote أرسطو ، وكان الترتيب الذي فضلناه هو المستمد من منطق النظم أى من المفاهيم التي يجعل منها كتاب القانون الدستوري موضع دراستهم وتخصصهم .

وليس الباحث في علم السياسة ناقداً أدبياً ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يقف موقفاً سليماً إزاء جمال الشكل ، وإنه ليسره أن يصادف كتاباً سياسياً يكون في الوقت نفسه كتاباً بمعنى هذه الكلمة مثل فرانسوا دي شاتوبريان Francois di Chateaubriand في مؤلفه «الملك» طبقاً للميثاق la Monarchie selon كما أنه لا يستطيع أن يقف جامداً إزاء بعض الاصطلاحات الثقيلة أو ذات المغزى الأدبي للسف ، ولكن ليس هذا هو بيت القصيد في نظره إنه يسأل المؤلف عن آرائه في الدولة والسلطة ، وخصائصها ومصادرها وأصولاتها المشروعة ، وكيفية إقامتها وحظ المواطنين الإيجابي من المشاركة فيها .. إلخ . وقلمنا يحظى بجواب شاف عن هذه الأسئلة وإن الإنسان ليهش من كثرة المتناقضات التي يقع فيها النقد

(١) باريس Les belles-Lettres سنة ١٩٦٠ الكتاب الأول والثاني ، ولنباحظ أن مقدمة جان كيرنه وتسمى إلى المنهج القانوني في فرنسا ، فيها مساهمة قيمة لتاريخ الآراء السياسية . وهكذا يمكن أن يكون المرء عالماً في السياسة وفي اللغة .

الأدنى في مثل هذا التحليل ، وإذا كانت بعض الدراسات التي قام بها Sante-Beuve سانت بييف عن Proudoin أو البيرتيوييه Albert Thibaudet عن Barres et Maurras ومورا قد بلغت من نفاذ البصر حداً نادراً فإن مادبع من أبحاث عن روسو J.-J. Rousseau كثيراً ما جاتبه التوفيق لأن الناقد الأدنى لم يدرك المعنى الحقيقي الذي أرادته روسو -Rous-seau للألفاظ، وهو المعنى الذي رأينا أهميته البالغة عند مؤلف العقد الاجتماعي Contrat Social وليس الباحث في علم السياسة مؤرخاً ، نعم إن الأفكار كما تقول المدرسة التاريخية Poussent « تنمو » بمعنى أنها ليست وليدة المصادفات كما أنها كذلك ليست مجرد ثمرة للعوامل الشخصية ، وإنما هي تنبثق عن حركة حيوية تقوم بها العقول ، بحيث تعتبر الأفكار معبرة عن هذه الحركة . ولكل من هذه الأفكار ميقاته وموضعه ؛ ولذا فإنه يتعين دراستها باعتبار زمانها ومكانها وعلاقتها بحياته مؤلفها ^(١) .

ولكن نقطة الانطلاق التاريخية لا يمكن أن تظل لها الغلبة والسيطرة . وفي عبارة تاريخ الأفكار السياسية تبدو لنا كلمة (سياسية) أكثر أهمية من كلمة تاريخ ^(٢) . إن وقت ظهور الأفكار والوسط الذي تكونت فيه لهما أهميتهما ، ولكن هذه الجوانب الفرعية أقل أهمية من المفاهيم السياسية في حد ذاتها ؛ فهي التي يجب إحلالها مكان الصدارة ، وقد يبدو أن الشيء يسير من تلقاء نفسه ، ولكنه كثيراً ما يكون مجبوراً ، وعلى ذلك فينبغي ألا نتخذنا طرافة فكرة من الأفكار أو طول المهد بها . وقد قال A. Sudre مؤرخ مذاهب (المهود القديمة) إن التاريخ لا يبدأ ولا ينتهي في أي مكان ^(٣) من الناحية الفكرية وليست هناك مذاهب قد صارت في الحقيقة حقيقة ، كما أنه ليست هناك مذاهب جديدة من كل نواحيها . إن بين المذاهب من نقط التقارب ومن نقط التعارض ما يجعلها تعود للظهور من جديد ، لا على ما كانت عليه تماماً ، ولكنه مع بعض التعديلات التي تخلق عليها لونا من الجدة والطرافة .

-Jean Blondel, op. cit.

(١)

وانظر أيضاً جيميريل آلوند ، مرجع سابق ، ص ٤٣ - ٤٦ .

(٢) بربلو (تاريخ الآراء السياسية) مرجع سابق ص ٨ .

(٣) A. Sudre تاريخ السيادة أو جداول النظم والمذاهب المقارنة في المهود القديمة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ .

ولتلاقى الوقوع فى الجوانب السطحية العارضة Levenementice فإننا نستخدم فى دراسة الآراء السياسية المفهومات التى تمثّلنا بها التعاون الأخرى من علم السياسة : النظم والحياة السياسية (١) .

وكما سبقت الإشارة باعتبار الأفكار مصدرا للمعرفة السياسية ؛ فإنه من الثابت أن نظم الماضى وحياه السياسية ، وإلى حد ما نظم العصر الحالى وحياه السياسية ، معروفة لنا فى الواقع من خلال المؤلفات السياسية بالمعنى الواسع الذى تمارضا عليه لهذا الاصطلاح .

وإذا كانت هذه المؤلفات هى فى الغالب مناهج تقدير وإصلاح ، فإنها تحوى مع ذلك بعض عناصر علم السياسة الوضعى . والمؤلفون سواء أيا كانت توجهاتهم السياسية قد تمكنوا فى أغلب الأحيان من أن يصفوا ما كان قائما . وحتى هؤلاء الذين أضفوا على إنتاجهم ثوب الخيال أو نعتوه بما ليس موجوداً لا فى المكان ولا فى الزمان ، قد أودعوه مع ذلك جانباً من الحقيقة الواقعية التى عرفوها . وبعبارة أخرى فإن القارئ الذى يحرم من كل إشارة تحيله إلى مرجع لما يراه أو يعرفه ، يتملّز عليه فهم ما هو معروض عليه . بل إنه يتحتم القول بأن المؤلف نفسه لم يكن ليستطيع أن يستمد مؤلفه من الخيال المطلق . وبالتالي فإن للمناهج من القيمة العلمية بمقدار ما تضيفه تدرجها إلى المعرفة الإنسانية .

والعقل الإنسانى مكون بحيث يتخذ لنفسه موقفاً من الناس ومن الأشياء قبل أن يدرسها دراسة تامة . وهذه إحدى لوازم الحياة ، فلا تأتى الملاحظة العلمية عادة إلا بعد تكوين الأحكام ومحاولات التعميل . وإنها لظاهرة غريبة ، ولكن لا مناص منها ، أن يوجه النقد بادئ ذى بدء . ولقد كان رد الفعل لدى عالم العلم كما كان لدى الأوساط الشعبية ينحصر فى تقدير الأشياء قبل معرفتها فى ذاتها معرفة منطقية (٢) .

ومن الواضح أن ما أفاضه المصنفات السياسية الكبرى على علم السياسة الوضعى يختلف اختلافاً بينا باختلاف المؤلف ومصنفه ، فالمدينة عند أرسطو هى حقيقة بقدر ما هى شيء مثالى ، وهو يستعين إلى حد كبير بالمنهج المقارن . وقد بقى لنا جزء كبير من علم

(١) وهو ما سار عليه الدكتور محمد طه بدوى وآخرون فى مؤلفه القيم النظم والحياة السياسية جامعة الاسكندرية . ١٩٩٠ م . ص ٥٠ .

(٢) راجع : د . عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية ، دار المعرفة العلمية ، ١٩٩٥ ، ص ١٤ - ١٧ .

السياسة Politeiai هو الوصف الدستوري لمدينة أثينا ، وهو عمل عظيم ، لأن أسلوب العرض الذى اتبعه هو نفس الأسلوب الذى مازلنا نسير عليه حتى الآن . أما كتابه (علم السياسة) كعمل فقهي فقد تمكن الأستاذ جلوتز Glotz من أى يجلو عن طريقه معلومات كثيرة عن المدينة الإغريقية ، وكان قد حصل عليها عن طريق المناهج التاريخية ، وقد كان توماس الأكويني Saint Thomas d'Aquin يبحث أغلب الأحيان طبقا لمفاهيم لم تسد فى عصره ، بل لمفاهيم سياسية أورثه إياها أرسطو . ولكنه فى كتابه De regimine principum توجه بالخطاب إلى الشاب لوزينيان Lusignan ، الذى كان يجب فيما بعد أن يكون ملكا على قبرص ، مقترحا عليه ، كمثل أعلى لنظام الحكم ، الملكية المعتدلة ، التى كان يمارسها إذ ذاك لويس التاسع Saint Louis . هنا وجدنا بודان Bodin الذى كان نائبا فى مجالس الطبقات العامة ، بمعلومات قيمة عن الدولة الحديثة الناشئة . وتحليله غنى بالأفكار الواضحة كفكرة طبيعة الدومين الملكى domanine royal وتحت ستار الكتب المقدمة قدم لنا بوسويه Bossuet رجال كما فعل راسين Racine حين وصف رجال عصره تحت ستار وصف الإغريق والرومان والأتراك ^(١) . وأنا لنجد لدى هذين الكاتبين كثيرا من العناصر التى يمكن أن توضح لنا ماذا كان نوع الملكية المطلقة فى فرنسا يومئذ ، إن الكاتب ليستطيع أن يكون أوثق الناس اتصالا بالحوادث ، فمثلا حين عادت الباخرة إلى التجلترا بالملكة ماري ، كان يقف بالقرب منها رجل هو لوك Locke وكان يمسك بيده مخطوطا وهو مؤلفه «السلطة المدنية» الذى وضعه للدفاع عن النظام الجديد وتمجيده . وكون جان جاك روسو من مواطني جنيف وينسب نفسه إليها أمر له أهميته ، إذ أن تصورات ومفاهيمه ليست فى الغالب إلا تصورا مثاليا لحقيقة ما كان يجرى فى وطنه الأصلي . نعم لقد نوزع فى صدق هذه المفاهيم ، ولكن اتكاسات الصورة السويسرية واضحة الإدراك فيها .

ولقد صور المصلحون والثوريون الفرنسيون الحكومة فى عصرهم ، وكان عناؤهم لها دافعا قويا لصدق بصيرتهم فى الكثير من الأحيان .

وهكذا فلم يخل أى مؤلف سياسى من أن يقدم لنا على صورة يتفاوت حظها من الشمول والكمال ، عرضا للعناصر التى تتكون منها معرفتنا للنظم والظواهر السياسية التى

- Peter Calvert, op. cit.

(١) راجع

سادت في عصره ، وأن يسهم بقدر عبقريه المؤلف أو مواهبه ، في تكوين علم السياسة ^(١) .
ولكن فائدة الأفكار ومداها لا تنحصر في أنها مجرد أسانيد أقل ما يقال إنها مختارة
بطريقة منطقية ، بل إن قيمتها أكثر من مجرد الرجوع إلى الماضي ، إنها تعتبر قوة خلاقة
في نظر الباحث في علم السياسة . إن الأفكار السياسية بما لها من تأثير على التنظيم وعلى
الحياة السياسية سواء في تكوينها أو في نموها وتطورها تشكل في ذاتها عاملا من عوامل
المسير السياسي .

وحين كلف بول بيرو Paul Bureau أيام شبابه بالقيام بتحقيق «مجلة علم
الاجتماع» عن حالة الفلاحين الذين يعيشون في أشباه الجزر النرويجية Fjords de Nor-
vege شد رحاله إلى الإسكندرية وهو مازال تحت تأثير أفكار المدرسة ، وقد اصططحب معه
قائمة لبلاى Le Play الشهيرة منقحة بمعرفة القس L'abbe de Tourville ، ولقد أهانت
له هذه الرحلة في صورة قوية عدم كفاية العناصر المادية لهذا الغرض . وأنه لا يكفي تصور
مركز جغرافي معين مهما كان خاصا أو عمل قائمة بأدوات البحث أو دراسة نموذج معين
من الناس مهما وضحت خصائص كل منها لتفسير كل ما يتعلق بالموضوع ، وأنه كان
ينقصه ذلك العنصر الأساسي الذي أوضحه هو نفسه غاية الوضوح بعد ذلك في مؤلفه
(مقدمة عن المنهج الاجتماعي) وأسماء (تصور الحياة) ^(٢) La Representation de la
vie de Weltanschauung .

وفي المذهب المادي البحت ، لاحظ الأستاذ Alfred Fouillee ، صاحب
الاصطلاح الديناميكي والأفكار النافذة les idées forces أن كل ما ليس بواقع هو مجرد
وهم ، ولكن ما ليس بواقع يجوز أن يكون مثالا أعلى . فالخلل الأعلى خصب ومثاله هذه
التصورات المبدعة التي يقوم بها الشاعر والفنان والفيلسوف . تلك التصورات التي يمكن أن
يتفجر عنها عالم جديد من الآراء والمشاعر والإبداعات ^(٣) .

(١) إن تاريخ الأفكار المكتوبة من ناحية تكوين علم السياسة ، أي من ناحية ابتكار « النظريات » من
خلال المناهج ، ذو فائدة كبرى . وقد حاول ذلك في الاقتصاد الأستاذ جوزيف شوميتير ، أما في
مادة السياسة فلم توجد حتى الآن إلا مطولات جردية جفأ .

(٢) Bloud et Gay - باريس سنة ١٩٢٢ الفصل الخامس والسابع .

(٣) فوبه في مؤلفه « الفكرة المحيطة عن القاتلون » - باريس - هاشيت ١٨٧٨ . ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

إن التاريخ لشاهد فى واقع الأمر بأن معظم التغيرات السياسية ترجع نشأتها إلى انتشار الأفكار السياسية للنادية بها والمتجارية معها ، وفى فرنسا على الأخص لم يتخلف التقدم الفكرى والتطور الاجتماعى كل منهما عن مسيرة الآخر ... وأنا لنتبين دائما من خلال علم التاريخ أن من وراء الأحداث الكبرى والثورات وحركات الإصلاح العامة أفكار عامة ومذاهب نادت بها ، ولم يحدث مطلقا أن وقع شئ ما فى عالم الحقيقة والواقع دون أن يدركه العقل فوراً وأن يستخلص منه لنفسه ثروة جديدة ، وما من خطرة خطرت بالذهن إلا وكان لها صدىها وأثرها السريع فى عالم الحقيقة .

وقد كان للآراء السابقة فى فرنسا تأثيرها فى التقدم الاجتماعى . ولقد أعدت كل حركات التقدم فى المذاهب قبل أن تتحقق فى واقع الأمر ، وكان الفكر سابقا فى السير إلى طريق الحضارة (١) .

كما كانت مدرسة القانون الطبيعى وقتون الشعوب هى الأساس الذى قامت عليه الثورات الثلاث الكبرى ، الثورة الإنجليزية عام ١٦٩٨ ، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٤ ، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، كما كانت أساس ما أسماه إسمان Adhemar Esmein (النظام السياسى الحديث) Le regime politique moderne .

ومن الواضح أن هذه الأحداث قد سيطرت عليها حركات فكرية سابقة عليها ، وقد يكون هناك بين التيارات المذهبية وبين ما يتحقق من النظم فروق محسوسة أو فوارق زمنية ملموسة ، ولكن ليس هناك مثال واحد لانقلاب من الانقلابات السياسية الخالدة لم يسبقه فى الأنفعا تمهيد من التيارات الفكرية .

وثورات القرن العشرين الشيوعية أو الفاشية - رغم انهيارهما فيما بعد - لم تشذ عن هذه القاعدة ، ولكنها تدل فقط على أن التأثير الفكرى الذى كان له فى سنة ١٧٨٩ وما بعدها طابع منطقى وعقلى ، أمكن إن يظهر فى زمن آخر على الأخص فى ثوب عاطفى وبطريقة انفعالية . وإذن فقد تجسست الفكرة فى شكل أسطورة . وتختلف الأسطورة عن الخيال طبقا للتمييز المعروف عند جورج سوريل Georges Sorel فى أن الأسطورة بدلا من أن تكون كالخيال وصفا سلبيا لشئ فإنها صورة معتركة له أو هى « مظهر لإرادة » وقيمة الأسطورة تكمن لا فى أنها ليست حقيقة بل فى الحقيقة التى تتشعبها ، وكما سبق

(١) جيمز « تاريخ المذبة الفرنسية » ، باريس ، يونيو ١٩٢٩/٣٠ من ١٦ ، ١٧ .

الإشارة فإن تاريخ الأفكار يمكن النظر إليه من زاوية تاريخ النظريات ، أى من حيث تكوين علم السياسة نفسه ، ويمكن تصويره فى هذا المقام باعتبار الدور الخالق للمذاهب على أن يجرى ترتيبها وفقاً لما إذا كانت سابقة على الأحداث أو على العكس لاحقاً لها . وعلى هذا النحو تنتهى إلى أن نعالج مذاهب نستطيع أن نسميها المذاهب التمهيدية أو التنبؤية وهى التى يمكن أن تكون إما ثورية وإما إصلاحية ، فالمذاهب الثورية هى تلك التى تمهيد الطريق للهزات العنيفة والتغييرات المفاجئة ، وتقترب عادةً بالعنف وبإراقة الدماء ، أما المذاهب الإصلاحية فإنها تقترح مجرد تعديل النظام القائم عن طريق التطور والتغييرات التدريجية ، ومن قبيل المذاهب التنبؤية والثورية ما نادى به سيس Sicyes فى كتيب له بعنوان ما هى الطبقة الثالثة فى الشعب ؟ Qu'est-ce que le tiers ? والمنشور الذى نشره كارل ماركس بعنوان بيان شيوعى Manifeste communiste ، ويعد من قبيل المذاهب الإصلاحية ما اقترح فى الكتب التى نشرها الكتأب الأحرار فى السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية الثانية ، تلك التى كان لها أثرها البالغ على دستور سنة ١٨٧٥^(١) .

وقد كانت جمعية فرساي L'Assemblée de Versailles التى اعتبرت كما لو كانت ضحية للانتهازية ، متأثرة تأثيراً مباشراً بما أوحى به إليها الدوق دووجلى le duc de Broglie وبريفوست بارادول Prevost-Paradol أو لوبلاى Laboulaye ، وبصفة أهم متأثرة بالمدرسة الحرة التقليدية لبنيامين كونستان Benjamin Constant أو بالمدرسة الكاثوليكية الحرة التى كانت تصدر مجلة المراسل Correspondant .

ب - العلاقات الدولية :

العلاقات السياسية الدولية ، هى جزء من علم السياسة ، باعتبار أن دراسة السياسة الداخلية للدولة ، هى جزء من علم السياسة ، ودراسة السياسة الخارجية ، هى جزء من دراسة العلاقات الدولية ، وعلم السياسة قد سبق علم العلاقات الدولية . إلى الوجود لكن العلاقات الدولية ، وعلم السياسة يتناولان وجهتين لواقع واحد وهو المجتمع السياسى : فينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسى فى ذاته ، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية ، وقد تطورت دراسات العلاقات الدولية ، فى العقدين الأخيرين ، وإلى

- David Easton, The political system- An Inquiry into the state of political Science, New York : Alfred A. Knopf, 1954.

الحمد الذى قامت معه جامعات عديدة فى الولايات المتحدة ، وأورباء بتخصيص أقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية ، فضلا عن التوسع فى إقامة مراكز البحوث الدراسية المتخصصة ، فى بحوث السياسة الخارجية تهتم العلاقات الدولية بالبحث فى السمات الرئيسية للنظام الدولى القائم وفى الأسباب التى تكمن وراء إقامة المنظمات الرئيسية للنظام الدولى القائم وفى الأسباب التى تكمن وراء إقامة المنظمات الدولية والعالمية منها ، والإقليمية كما تهتم العلاقات الدولية أيضا بتحسين المصادر الرئيسية التى تنتج عنها الصراعات الدولية ، التى قد تهدد بالحروب المسلحة ، والبحث فى الكيفية التى تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية ، وتحليل دور الدبلوماسية فى العلاقات الدولية ، باعتبار الدبلوماسية، هى قناة الاتصال الرئيسية للتعامل الدولى الرسمى بين الدول ، وهى من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول . وما تشمله موضوعات الدبلوماسية ، ووسائلها وانتشار ما يعرف دبلوماسية القمة اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات ، ودبلوماسية المنظمات الدولية ودبلوماسية المؤتمرات ، أو ما يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية ، ودبلوماسية الأزمات . كذلك تهتم العلاقات الدولية ، بدراسة الجوانب المختلفة ، التى أثرت فى مجرى العلاقات الدولية فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مثل القومية ، والاستعمار ، وتبحث العلاقات الدولية فى نظريات الأمن الدولى ، والتأثيرات التى تتركها الدعايات الدولية الموجهة ، والحروب النفسية المضارة على العلاقات الدولية . وعموما فإن العلاقات الدولية تعالج المسائل التى تبرز على المسرح السياسى العالمى ^(١) .

ومن المسلم به إن التحليل الوصفى للعناوين الكبرى من علم السياسة لا يدع مكانا خاصا للعلاقات الدولية ، ولذلك يبدو أن أفراد مكان خاص لتلك العلاقات على نحو ما فعلته قائمة اليونسكو النموذجية ، وإن كان أمرا لاشك فى سهولته من الناحية العملية إلا أنه مجرد من الأساس العلمى . فليس ثمة سبب ، لاستقلال العلاقات الدولية ، وليس من بينها ما لا يمكن إدراجه تحت أحد العناوين الموجودة أو رده إلى المناهج والنظم وإدراجه فى إطار الحياة السياسية ^(٢) .

(١) راجع الدراسة القيمة :

د . اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة فى الأصول والنظريات ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩١ ، ص ١٤ - ١٩ .

(٢) لعل أول عالم سياسة عربى - ربط بين النظم والحياة السياسية - راجع دكتور محمد طه بدوى ، بالنظم والحياة السياسية ، م.س.ذ .

وقد عرف الأستاذ جان بايتيست دورسيل J. B. Duroselle أحد كبار الأخصائيين ، علم العلاقات الدولية بأنه : (الدراسة العلمية للظواهر الدولية بنية الوصول إلى كشف المفاهيم الأساسية أو العرضية التي تحكمها) ويستطرد الأستاذ دورسيل قائلا إن كل ظاهرة تصير دولة بمجرد اشتغالها على علاقات من جانبى أحد الحدود الوطنية .

وربما كان من المفيد تقديم عرض خاص عن المسائل المنبثقة عن العلاقات الدولية بحيث يمكن دراستها على صورة أوسع ، ودراسة العلاقات السياسية على نحو أو فى أمر ضرورى بالنسبة للدبلوماسى المستقبل ولكل من سيعملون فى الخارج ، من المفيد أيضا ، إنشاء معاهد خاصة للدراسة العلاقات الدولية.

ومع ذلك فإن دارسى العلاقات الدولية سيكون تكوينهم ضعيفا وأنوع التخصص تفقد علتها إذا أسفرت عن جهل متبادل من نواح أخرى . وستكون تلك هى النتيجة إذا درست العلاقات السياسية بمعزل عن العلوم السياسية الأخرى ؛ لأنه إذا انقطعت الصلة بين الفروع المختلفة فإن كلا منها سيتطور فى اتجاهه الخاص وسوف يصل الأمر بذلك إلى عدم فهم تام.

بينما السياسة الداخلية ، والعلاقات الدولية هما بمثابة مظهرين لحقيقة واحدة ، وذلك أن الواجب الأول الذى يقع على عاتق الدبلوماسى عند وصوله إلى مقر وظيفته هو أن يحيط بكل هيئات الدولة المعتمد لديها ، فليس ينبغي له مثلا أن يجهل النظام الدستورى لهذا البلد ، ونحن نعرف الآثار السيئة التى ترتبت على جهل بعض المفاوضين فى معاهدة فرساي بدمتور الولايات المتحدة ودور مجلس الشيوخ هناك ، وإنما ينبغي لفهم أنظمة بلد ما سبق القيام بدراسات دستورية جدية للغاية ، إذ أن السبيل الوحيد لفهم دستور معين هو دراسة الكثير من الدساتير الأخرى . وكذلك يجب أن يضع الدبلوماسى نصب عينيه دراسة تنظيم الأحزاب السياسية فى البلد الذى يباشر عمله فيه ، وهو أمر ضرورى حتى يتسنى له أن يدرك مكانة رجال هذا البلد ويتبع الرأى العام فيه ^(١) .

ويخطئ من يظن أنه يقوم بدراسة مثمرة للعلاقات الدولية إذا اقتصر على دراستها وحدها .

(١) راجع . د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود عمري عيسى ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

أما من الناحية النظرية لتكوين علم السياسة فإن الرأى القائل بالفصل بين العلاقات الدولية وغيرها من مواد علم السياسة يقوم على أساس أمن فى البطلان . ذلك أن موضوع (العلاقات السياسية) كما عبر عن ذلك بحق الأستاذ روبسون Robson لا يختلف عن موضوع السياسة ، إذ لم توجد دولة وطنية فلا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية تدرس . فطبيعة الدولة والسيادة ، والقومية ، والقانون ، والتنظيم السياسى والاجتماعى ، هى التى تكون جوهر علم السياسة ذاته . ويؤكد الأستاذ دورسيل أن العلاقات الدولية هى أولاً (العلاقات السياسية بين دوله ودولة ولاتيا العلاقات بين الجماعات والأفراد من جانبى الحدود مظهرها الأول هو السياسة الخارجية وهو أهمها وأقربها مثالا .

وإذا فجميع العلاقات الدولية سياسية بطبيعتها مادامت - حتى ولو كان الأمر أمر علاقات خاصة - تتصل بظاهرة وجود الدول . فالحياة الدولية هى أيضاً عبارة عن فعل القوى - والمؤثرات التى تتبلور فى صورة ضروب من السلوك . ولذا فالفصل بين العلاقات الدولية وعلم السياسة وجعلها ميدانين ومادتين منفصلتين ، هو إذا خطأ من حيث المبدأ ، إذ يترتب عليه فى نفس الوقت حرمان بعض العناوين العادية الكبرى لعلم السياسة من كامل مضمونها ، كما أنه يتضمن من ناحية أخرى إخلالاً بذلك المبدأ المنطقى الأساسى الذى يقضى بعدم إنشاء طوائف علوم متميزة إلا ما كان منها حتما لا مناص منه ، ويبدو ، فى اللحظة الراهنة ، أن أقسام الأفكار والنظم القانونية والحياة لا تقبل الانتقاص منها ، ومع ذلك فمن الجائز أن يظهر لنا بعد عدة سنوات أن هذا الإطار الذى نرتضيه اليوم يتضمن تقسيمات شديدة الضيق أو مبنية على أساس غير سليم لدخول بعض المسائل فى عدة طوائف فى وقت واحد مع بقاء بعض المسائل الأخرى حائرة دون تقسيم تنسج تحته ^(١) .

ولكن حتى على فرض أن المستقبل سيثبت صحة ما تقدم فإن ذلك لا ينهض حالياً سبباً فى رفضه ، وفى اليوم الذى يصير فيه الإطار المقترح هنا غير متمش مع العصر فسوف يتعين البحث عن غيره ، ذلك أن التقدم العلمى يتحصل فى هذه الاكتشافات المستمرة .

أما اليوم فإن التجويز المنقح الذى وضعه اليونسكو ، حتى باعتباره عملاً افتراضياً ، يعتبر أداة لاغنى عنها وبخاصة لوضع برنامج للتعليم والبحث فى العلاقات السياسية الدولية .

(١) د . اسماعيل صبرى علقه ، مرجع سابق ص ٢١ .

ثالثا الحكومات المقارنة والسياسات المقارنة :

دون الدخول فى أبعاد هذه الحقيقة ، يرى علماء السياسة ، أن الحكومة هى الوحدة الأولية ، لدراسة السلوك السياسى ، ولا يهمنا مدى بعد التحليل الحديث ، عن التشكيلة الواردة . ضمن وصف الحكومات ، تشكل النظام الرئيسى ، الذى يكمن فيه النشاط السياسى . ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط السياسى . ولكنها أيضاً يجب أن تفهم ، على أنها أسس المجتمع المعنوى الذى يعيش إلى داخله . ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسى فحسب بل تجده . ونحدد الجماعات السياسية المناسبة ، هنا إلى جانب مبدأ القانونية والشرعية . إن الحكومة . هى فكرة تحديد الحق . بسبب مبدأ الشرعية . تتحول تلك السلطة أو القوة التى تربط الناس معاً ومن خلال تمسكهم بالأخلاق العامة . ويعزو علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة . عندما ترى أن المجتمع الذى تحكمه تلك الحكومة متلاحقاً .

وتهتم الحكومات ^(١) المقارنة ، بدراسة للؤسسات السياسية والدستورية ، والحزبية . وأنماط السلوك القىادى ، ومختلف العمليات والأنشطة التى تجرى داخل النظام السياسى للدولة . ويركز علم الحكومات المقارنة ، على النظم السياسية الرئيسية السائدة ، فى العالم ، وهى نظم الديمقراطية الغربية ، ونظم الحكم الدكتاتورى ، والنظم السياسية السائدة فى دول العالم الثالث وما يتدرج تحت ذلك من موضوعات ، مثل وضع دساتير الحكم ، ووسائلها وأهدافها والأنماط المختلفة للزعامة السياسية ، والمصادر التى تستمد منها فى التأثير والمشكلات الناتجة عن عمليات التغيير السياسى ، والخصائص المميزة للنظم الحزبية والانتخابية المختلفة ، حيث يوجد مثلاً نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين الكبيرين ، ونظام تعدد الأحزاب . ولكل من هذه النظم عناصره ومقوماته ، وإيجابياته ، وسلبياته . كذلك تهتم دراسة الحكومات المقارنة بالتأثير الذى يتركه اختلاف الأيديولوجيات على عملية الحكم والآثار الناتجة عن تطبيق النظم السياسية الغربية على المجتمعات غير الغربية . ^(٢) وعموماً فإن دراسة الحكومات المقارنة ، تركز على الخبرات السياسية ، والأنظمة السياسية ،

(١) راجع فى ذلك : د . محمد طه بدوى ، د . محمد طلعت الفينى - النظم السياسية - الطبعة الأولى - دار العلوم - القاهرة ١٩٨٥ .

(٢) د . أحمد سالم الممرى - معجم العلوم السياسية المعاصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٥ .

وأنماط السلوك ، والعمليات ، التي تظهر مصاحبة للحكومات بمختلف نماذجها ، ووظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية . والمؤسسات السياسية المقارنة وهو ما يحتاج إلى وقفة للتفسير والتعليل .

فقد ارتبط مفهوم النظم السياسية بتلك الاتجاهات الجديدة . التي أخذت ترسخ بشكل متزايد لدى تميز علم السياسة المعاصر ولتمثل ملامح جديدة وتبرز مفردات جديدة في هذا العلم ، وربما كانت الإشارة إلى التناقض بين علم السياسة التقليدي القديم ، وعلم السياسة المعاصر من شأنها أن تساعد على توضيح ذلك .

بالنسبة للمفهوم التقليدي القديم لعلم السياسة - كما سبقت الإشارة - ، لم تكن السياسة علماً ، وفق المفهوم المتعارف عليه للعلم ، وإنما قصد بعلم السياسة « المعرفة السياسية » أو المعرفة الشاملة لما هو سياسى . وقد كان علم السياسة ذاته مجالاً للمعرفة الأخلاقية ، وبالرغم من حداثة علم السياسة إلا أن هذا العلم يتطور بسرعة مذهلة طبقاً لمجريات تتابع الأحداث السياسية ومستجداتها وتأسيساً على ذلك فقد تطورت نظرة جديدة ، ومعالجة جديدة ، لعلم السياسة ، واستخدمت مصطلحات حديثة لم تستخدم من قبل ، ومذلولات ومعانى يشار إليها ، وأنشطة وعمليات لم يكن يحترف بها فى السابق .

وقد سبقت الإشارة إلى أنه فى ظل المعالجة التقليدية كانت المصطلحات التقليدية ، الدولة والحكومة والأمة محددة بالمعانى القانونية والمؤسسية ، فمفهوم الدولة كان يشير إلى تعريف مؤسسى ، وإلى السلطة والشرعية ، ومفهوم الأمة يختلف قليلاً فيما يشير إليه من مملكات رسمية قانونية مؤسسية ، فالأمة مفهوم يرتبط بالمشاركة من قبل المواطنين فى الإحساس بالهوية التاريخية والمعبر المشترك .

وفى ظل المعالجة الحديثة أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح «النظام السياسى » ومكونات النظام ، باعتباره المصطلح الذى يتناول مباشرة المجال الكامل للأنشطة السياسية فى المجتمع . وله مفهوم إيكولوجى يركز على التفاعلات بين المجال أو العلم السياسى والبيئة أو السياق وبالرغم من ذلك التداول الواسع لمصطلح النظام السياسى ظل بعض الكتاب يستخدم مصطلح الحكومة ، جنباً إلى جنب مع مفهوم النظام السياسى .

أخذنا فى هذا الجزء من الدراسة على : دكتور عبد الغفار رشاد ، تضامياً نظرية فى السياسة المقارنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جلسة القاهرة ١٩٩٣ ص ٣٧ - ٤٨ .

والباحثون فى هذه الاجتماعات الجديدة لتحليل النظام السياسى عليهمون من بينهم صمويل بير و ألوند ، وبويل ، ومكرينس ، ويلوندى ، وأبتر وبعض أساتذة العلوم السياسية العرب .

يعرف صمويل بير النظام السياسى بأنه : يتضمن ترتيب لصنع القرارات أو هو البناء الذى ينجز للمجتمع وظيفة معينة وهى وظيفة صنع السياسات وإصدار القرارات الشرعية . والتميز بين النظام السياسى وغيره من نظم أخرى يعتمد على طبيعة القرارات حيث يفترض إمكانية التمييز بين القرارات السياسية وغير السياسية .

فالنظم الاقتصادية أيضاً تصنع القرارات وبواسطتها يتم توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة وتتحدد وفقاً لها أسعار السلع والخدمات ، ويتم كذلك توزيع الدخول بين الأفراد ووحدات العمل ، فالذى يميز النظم السياسية هو طبيعة القرارات ذاتها وبحيث يكون لها طابع السياسة وتتسم بالشرعية بمعنى أن أعضاء المجتمع يقبلون تلك القرارات ، بدرجة أو بأخرى ، باعتبارها تتمشى مع مفاهيمهم وتصوراتهم الخاصة عن السلطة ، وعن الغرض أو الهدف المقصود .

يمتد صمويل بير أن النقطة المحورية قد تكون مفهوم الشرعية ، فالسلطة أو الغرض المقصود ، والقرار ، لا يعتمد كلية على القهر أو القوة الجبرية وإنما يعتمد على الشرعية بمعنى آخر فإن قبول وطاعة أفراد معينة مشتركة يشترك فيها كل من : الذى أصدر القرارات أو أعطى أوامره بها ، والذى أطاعها ، ومنحها القبول والاحترام .

ويلجأ فإن صمويل بير يجعل من النظام السياسى بنية تنتج مخرجات معينة ، تأخذ شكل قرارات أو سياسات شرعية بالرغم من أن الأهداف التى ترمى إليها هذه القرارات قد لا تكون دقيقة ، أو ممكنة التطبيق فى برنامج ، وقد تكون غامضة وعامة ، ولكنها تكون مقبولة من جانب عدد كبير أو قليل ، فضلاً أو بطريقة محتملة من جانب الأفراد .

يشير ألوند^(١) وبويل فى سياق تعريفهما للنظام السياسى إلى اتفاقهما فى رأى مع ماكس فيبر فى أن القوة الشرعية هى الخط المستمر الذى تتم عبره حركة النظام السياسى لتضيف على هذا النظام أهميته الخاصة به وتحقق له تماسكه كنظام .

دكتور / عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ص ٣٩ نقلاً عن :

Almond, G&Powell G.: Comparative Alitics-A Development, Boston, 1960 pp 2- (١)

10.

ويؤكد أن الأهمية المحورية كما فعل صمويل بير لمفهوم الشرعية باعتبار أن السلطات السياسية هي وحدها فقط دون سواها التي تحتكر الحق الذي يحظى بالتبويل والاحترام ، في اقليم معين لأن تستخدم الإكراه والأمر الذي يحظى بالطاعة وفقاً لهذا الحق . أى أن الصنف المميزة للنظام السياسى - لدى ألوند وبويل - هي علاقته بالإكراه والشرعية ، فهذه العلاقة هي التي تحدد له طابعه السياسى .

ويتضمن مفهوم النظام ، فى تعريفهما ، عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل ، ونوع من الحدود ينتهى عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة خارجية .

أما فكرة البيئة فإنها تشير إلى النظام يبدأ فى نقطة ما ، وينتهى عند مكان ما ، فالنظام السياسى يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام أى الناخبين والمرشحين والبيروقراطيين والقضاة وغيرهم ، وتتضمن أدوار التفاعل عمليات للاتصال السياسى خلال عمليات وأنشطة جماعات المصالح والتصويت ودفع الضرائب والتحول من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية .

وكل النظم السياسية وفق هذا التصور ، تتفاعل مع بيئاتها المحلية والدولية ، فالنظم السياسية تتأثر كما تؤثر بالاقتصاد والموارد والبيئة الطبيعية المحلية والنظم التعليمية والتكنولوجية وكذلك نظمها الثقافية والسياسية ، وهكذا فإنها تتفاعل فى مجتمعاتها بطرق مختلفة تماماً ودرجات متفاوتة . فقد يمارس نظام شمولى رقابة صارمة على الاقتصاد ويتدخل من خلال إصدار أوامر مباشرة بينما قد تمارس نظم سياسية أخرى رقابة أقل على الحياة الاقتصادية . وحتى فى النظم السياسية التي ترتبط بتفاعل سياسى محدود فإن حدود النظام السياسى فيها قد لا تكون ثابتة وإنما قد تتغير فتتسع هذه الحدود بشكل واضح عادة فى أوقات الحروب والأزمات العادية أنشاعاً هائلاً أحياناً حيث قد يتم مثلاً تجنيد أعداد ضخمة من الأفراد للخدمة العسكرية أو قد تخضع شركات الأعمال لقيود وتعليمات شاملة وتتخذ إجراءات عديدة لضمان الأمن الداخلى^(١) .

ويخلص ألوند وبويل إلى اعتبار النظم السياسية بمثابة الأدوات التي يراستها تصبرغ المجتمعات بشكل واعي ومقصود ، وتتابع الأهداف الجماعية فى البيئة المحيطة محلية كانت أو دولية .

(١) راجع د . جيلنفار وحاد ، مرجع سبق ، ص ٤٥ .

كما جاءت تحليلات ألوند فى إطار المدرسة البنائية الوظيفية فى دراسة النظم السياسية وهى من أكثر الأطر النظرية قبولاً . لأن هذه المدرسة بالرغم من كل ما واجهته فانها تقدم حلولاً للمشكلات الأساسية من خلال ما تقدمه من فئات تحليلية تجرى المقارنة على أساسها وتعكس هذه الحلول التى تقدمها المدرسة البنائية الوظيفية ، النظرة الموسعة التى تشير إلى اتساع دراسة السياسة (١) .

والمنهج البنائى الوظيفى يثير الاهتمام بقضايا الحدود بمعنى افتراض عزل النظم عن بيئتها كما يفترض علاقات متبادلة وهذا يسر أمام الباحثين مهمة المقارنة . وإحتمالات المقارنة بين نظم اجتماعية وثقافية مختلفة متباينة .

ويعتبر مكريديس ، وبراون ، النظام السياسى بمثابة ميكانيزم لصنع القرارات ، تلك القرارات التى تتخذها هيئات الحكم ، والتى يتوقع أن تحظى بالاحترام والطاعة ، طالما أنها تستند إلى الشرعية (٢) .

والقرارات تفترض عمليات مساومة بين جماعات اجتماعية وأحزاب سياسية وتنظيمات مختلفة وهيئات أو اتحادات أو جماعات مصلحة وجماعات دينية وغيرها من قوى اجتماعية واقتصادية ، ثم هناك القيم والمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسى والتى يتمسك بها أفراد المجتمع ، إلى جانب الطبقات الاجتماعية والجماعات الاقتصادية والسلالية والدينية وجماعات المصالح ، وطريقة تصرفها وحركتها وتفاعلها ، وكذلك نماذج القيم والأيديولوجيات المرتبطة على وجه الخصوص بالسلطة السياسية .

ويشير ديفيد إلمتر إلى أنه قد يكون من الممكن ملاحظة حالات لا تستطيع فيها الحكومة تأدية وظيفتها لسبب أو لآخر كالعجز عن اتخاذ القرارات ، أو مظاهر الفشل فى عملية توزيع القيم ، وقد لا يكون ممكناً التغلب على هذه المظاهر وعلاجها عن طريق تغيير المناصب السياسية . أو أن المناصب والأدوار السياسية لم تعد مقبولة ، حيثئذ فإن انحسار الشرعية يشير إلى أن نسق الحكومة لم يعد ملائماً فى ادراك عامة المجتمع ، وتبدو المظاهر

- Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Comparative politics: A Developmental Approach, Boston: Little, Brown and Company Inc, 1960 . (١)

- Macrids C. & Brown E, Comparative Politics: Notes and Readings, Milonios, 1964, (٢) pp 3-7.

لانتهاك وتخطي حدود الحكومة ، وعندئذ فإن تغيير شكل الحكومة إلى شكل جديد يصبح احتمالاً راجحاً ، وسوف تسوق آراء العديد من علماء السياسة العرب المتحذرين .

يعرف الدكتور محمد طه بدوى النظام السياسى باعتباره مؤسسات منظمة تنظيمياً قانونياً مستقلاً ومرتبطة بواقع مجتمعا الحضارى والثقافى والروحى ، أى بالسياق أو البيئة الذى تعمل فيه . الأمر الذى يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافية التى تميز المجتمع عن غيره فتجمل للنظام السياسى طابعة الغربى أو الإسلامى ^(١) .

ويعرف الدكتور إبراهيم درويش النظام السياسى باعتباره مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بمماريات صنع القرارات ، والتى تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فعولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت فى المؤسسات السياسية ^(٢) .

ويعتقد الدكتور حامد ربيع بأن النظام السياسى يمثل مجموعة الأسس الوضعية التى يقوم عليها التسيير الفعلى لتحقيق المثل الأعلى الذى تسعى إليه الجماعة السياسية والتى تتحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية وعضو الجماعة ، أى أن عناصر النظام السياسى وفق هذا التعريف يتضمن : -

- ١ - مثل أعلى تسعى الجماعة إلى تحقيقه .
 - ٢ - أسس وضعية يقوم عليها التسيير الفعلى لتلك الجماعة .
 - ٣ - رابطة سياسية تحدد العلاقة بين السلطة السياسية وعضو الجماعة .
 - ٤ - صفة ديناميكية للعلاقة بين الحاكم والمحكومين تدور حول الواقع الفعلى ^(٣) .
- وفى هذا السياق تتعدد أنماط النظم السياسية وتتنافوت هذه الأنماط فيما بينها ، وتختلف باختلاف المفكر أو العالم السياسى وباختلاف المعايير أو الأسس التى وفقاً لها يتم

(١) دكتور محمد طه بدوى ، نظرية السياسة ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة ، للكتب المصرى الحديث ١٩٨٦ ص ٢٢٢ - ٢٣٥ .

(٢) دكتور / إبراهيم درويش ، النظام السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ٢٠ .

(٣) دكتور / حامد ربيع ، نظرية القيم السياسية مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٧ .

التمييز بين هذه الأنماط . وذلك منذ أن ميز أرسطو بين أنواع للنظم وفق معيارين ، أولهما : كمي يتعلق بمن يتولون السلطة ، هل فرد واحد أم مجموعة قليلة من الأفراد أم جماعة ككل ؟ وثانيهما : نوعي يدور حول المصلحة التي من أجلها تمارس السلطة هل هي من أجل مصلحة الحكام أم مصلحة المحكومين . ووفقاً لهذين المعيارين قسم أرسطو الحكومات إلى ستة أنواع ، ثلاث منها نقية تعمل لصالح المحكومين وهي الملكية والاستقرراطية والحكومة الدستورية ، وثلاث فاسدة تعمل لصالح الحكام وهي الحكومات الاستبدادية والاوليجاركية والديمقراطية الفوقانية .

ويتخذ بعض العلماء معيار هدف النظام السياسي فيميزون بين نوعين من النظم السياسية : النظم الفردية والنظم الاشتراكية ، أو معيار طريقة استخدام السلطة وبناء عليه يتم التمييز بين النظم الدكتاتورية ونظم الديمقراطية المباشرة والنظم النيابية : فالنظم الدكتاتورية ترتبط بهيمنة شاملة للحاكم الدكتاتور ، ونظم الديمقراطية المباشرة تفترض أن يتولى الشعب بنفسه ممارسة كافة حقوقه^(١) .

الإدارة العامة :

إن الطفرة الهائلة في دراسات علم الإدارة العامة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ محور التحليل ينتقل تدريجياً ، إلى بحث الجوانب السلوكية في الإدارة ، وقد بذل عدد كبير من أساتذة العلوم السياسية ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، جهوداً لتطوير علم الإدارة العامة ، وبخاصة فيما يتعلق بأبعاد الظاهرة البيروقراطية ، مفاهيمها ومصادرها وعلاقات القوى الاجتماعية بالبيروقراطية ، والأمراض والعيوب والعلل الاجتماعية ، التي تحققها البيروقراطية وتعنى الإدارة العامة ، بتحليل الإطار السياسي ، والأيديولوجي الذي يحيط بعمل الأداة التنفيذية في الدولة ، والمقومات الأساسية التي يركز عليها النظام السياسي ، والدستوري للدولة والبحث في كيفية وضع السياسة العامة للدولة ، وطرق الرقابة السياسية والحزبية والشعبية على عمل الجهاز الحكومي ، والبحث في الأسس والمقومات التي تركز عليها نظم الإدارة المحلية ، باعتبارها المعبر الحقيقي عن ديمقراطية الإدارة .

وفي الفترة الأخيرة بدأ مركز النقل في اهتمام أبحاث الإدارة العامة بنقل إلى ما يعرف بالإدارة العامة المقارنة ، وهو ما يعنى تحليل نظم الإدارة حكومية في دول العالم على

(١) دكتور / عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ص ٤٥ - ٤٦ .

أساس مقارن ، أو تصنيف هذه النظم ، بحسب إطار سياسي واجتماعى واقتصادى معين ، ويعترف أساتذة العلوم السياسة بأهمية المؤثرات السياسية فى عمل الإدارة التنفيذية ، وذلك بالرغم من انهم لم يتوصلوا إلى ايجاد نظرية محددة ، تفسر الارتباط بين النظام الإدارى والنظام السياسى (١) .

ان التركيز الجديد ، على دراسة الإدارة العامة ، ونظرياتها التنظيمية ، قد من عدة اتجاهات ، وبعضها له دور سيكولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل السيكولوجية الاجتماعية ، للمنظمات البيروقراطية ، أو ذالون اجتماعى ، أو سوسولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل تأثير النمو البيروقراطى على السلوك الاجتماعى ، والهيكل الطبقي ، وغير ذلك من القيم ، والمعايير ، وأنماط السلوك الاجتماعى ، وذلك بالإضافة إلى النظريات ، التي شاعت فى التحليل مثل نظرية الجماعات ، وديناميكيات التجمعات ، والشلل ، ونظرية المباريات ونظرية القرارات ، ونظرية للمعلومات . وعلى العموم ، ودول الإغراق فى تفاصيل كثيرة ، يمكن القول بأن دراسات الإدارة العامة قد بعيدا ، فى الوقت الحالى ، وأصبح الاتجاه ، يرمى إلى خلق نظرية إدارية ، متكاملة ، تندمج فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والإدارية ، والسيكولوجية . وقد كان للزيادة المضطربة ، فى حجم المهام ، التي تضطلع بها الدول الحديثة ، لتبرز الكثير من المشكلات الإدارية ، وتحليل دور المواطن ، فى العمل الإدارى ، أو بالأصح التعرف على أهمية عنصر المشاركة الشعبية ، فى إنجاح برامج الإدارة الحكومية باعتبار أن الإدارة العامة ، تعنى فى مجملها ، ادماج ، وتوجيه ، الجهود الإنسانية ، التي تسعى إلى تحقيق الغايات ، التي تحددتها السياسة العامة للدولة (٢) .

وهنا تبرز أهمية منهجية دراسة الإدارة العامة من تنابا علم السياسة والقانون الإدارى والمدرستين الأمريكية والفرنسية فى تعريف الإدارة العامة من جوانب الجندل المشار حول التعريفات والمفاهيم ، يقول Marshall Ed. Dinck . أن أوسع تعريف للإدارة العامة هو الذى اقترحه Woodrow Wilson سنة ١٨٨٧ فى بحث له مشهور عنوانه The study of public administration وفى هذا البحث يقول W. Wilson ان الإدارة العامة هي الغاية أو الهدف

(١) د . إسماعيل صبرى مقلد - مقدمة فى الإدارة العامة - الطبعة الثانية - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٢ ص ٤٥ - ٤٧ .

(٢) راجع د . إبراهيم درويش ، الإدارة العامة فى النظرية والممارسة ، القاهرة - الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ - ٢٢ .

العملى للحكومة ، لان موضوعها هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر من الفاعلية والاتفاق مع رغبات الناس وحاجاتهم . فمن طريق الإدارة العامة توفر الحكومة حاجات المجتمع التى يسجر النشاط الفردى عن الوفاء بها (١) .

وفى تحديد الإدارة العامة تقرأ فى كتاب Elements of Public administration الذى ألفه نخبة من العلماء الأمريكيين ونشره Fritz Marks سنة ١٩٦٨ . تقرأ فى هذا الكتاب أن نطاق الإدارة العامة يشمل كل مجال Ares وكل نشاط تخكمه السياسة العامة governed by public polle وأنه يمكن على هذا الأساس أن يشمل القضاء والجيش ، ولكن العرف جرى على قصر هذا النطاق على التنظيم Organisation ، والعاملين Personnel ، والأعمال prac- tices ، والإجراءات procedures التى تلتزم لى يتمكن الفرع التنفيذى للحكومة من مباشرة الوظائف المدنية civilian Function الممهود بها إليه على الوجه الأكمل .

ويقول Roland Drago أن علم الإدارة (أو العلم الإدارى) la science administrative هو علم اجتماعى يطبق على الإدارة وفى مؤلف آخر لمجموعة من العلماء الفرنسيين تقرأ أن موضوع العلم الإدارى (أو علم الإدارة) هو دراسة الواقعة الإدارية le fait administratif . وفى شرح الواقعة الإدارية تقرأ أن شأنها شأن أى واقعة اجتماعية Fait Social وأنه يمكن تعريفها بأنها نشاط يهدف لتحقيق أغراض اجتماعية ويأثر فى نطاق خاص مادى ومعنوى .

ونقل كثير من زملاء الذين أخرجوا مؤلفات فى علم الإدارة العامة فى مصر عن Leonard white أستاذ علم الإدارة العامة فى جامعة شيكاغو تعريفه لعلم الإدارة العامة الذى يقول فيه : « إن الإدارة العامة تتكون من جميع العمليات التى تستهدف السياسة العامة » .

ونقل الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح فى مؤلفه والإدارة العامة تعريف الأستاذ . Phiffnet الذى يقول فيه : « إن الإدارة العامة هى تسويق الجهود المتعددة بقصد تحقيق السياسة العامة » (٢) .

ونقل كذلك تعريف الأستاذ H.Simon الذى يقول فيه : « إن الإدارة العامة تتضمن فى استخدامها العام أنواع النشاط التى تقوم بها الحكومة وإدارتها التنفيذية والمشروعات العامة .

(١) وانظر أيضا د . سليمان محمد الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) د . محمد سعيد عبدالفتاح - الإدارة العامة - القاهرة ١٩٧٤ م .

وهذه التعاريف لامتطينا فكرة واضحة عن علم الإدارة العامة باعتباره العلم الذى يدرس النشاط الإدارى فى ذاته وبين كيف يدار هذا النشاط والطريقة المثلى التى يمكن اتباعها فى بناء الأجهزة الإدارية وطريقة تنظيم سير العمل فى هذه الأجهزة بحيث يمكن تحقيق أهدافها .

ولعل السبب فى أن تعريف الفقهاء الأمريكيين للإدارة العامة جاء فى الصيغة العامة السابق ذكرها وهى صيغة لا تكشف بوضوح ودقة عن حقيقة المقصود بعلم الإدارة العامة . لعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن دراسة الإدارة العامة . فى أمريكا ليست مقصورة على دراسة النشاط الإدارى فى ذاته من الناحية التطبيقية والتنظيمية والبحث عن أفضل الطرق لإدارة هذا النشاط وبناء الجهاز الإدارى الذى يدير هذا النشاط وتنظيم سير العمل فيه بطريقة سليمة تكفل تحقيق وفرة الإنتاج وحسن أداء الخدمات ولكنها تشمل أيضاً القاعد القانونية التى تحكم الإدارة العامة لاعتبارها علماً (علم الإدارة العامة) ولكن بوصفها الجهاز الإدارى أو الأجهزة الإدارية التى يمهّد إليها بإدارة النشاط الإدارى وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المعمول بها فى هذا الشأن .

وفى هذا المعنى يقول Langrod فى معرض التفرقة بين علم الإدارة العامة فى أمريكا وعلم الإدارة فى فرنسا أنه يوجد فى أمريكا مؤلفات كثيرة عن الإدارة العامة - *publiv administration* غير أنه يلاحظ أن بعض موضوعات هذه المؤلفات هى موضوعات قانونية بحتة - *Vel-* *van purement et simplement fu droit administratif* (p. 25 et 26) .^(١)

وعلى هذا الأساس تشمل دراسة « الإدارة العامة » فى أمريكا دراسة الإدارة من الناحيتين القانونية والتنظيمية .

ومثل هذه الدراسة الشاملة أمر طبيعى بالنسبة لأمريكا نظراً لأنه لا يوجد فى أمريكا قانون إدارى مستقل يتضمن الأحكام القانونية التى تحكم الجهاز الإدارى أو السلطة الإدارية دون غيرها ، ولا يوجد بالتالى مؤلفات مخصصة للدراسة هذه الأحكام القانونية وإنما تعرض هذه الأحكام وتدرس فى نفس المؤلف الذى تدرس فيه موضوعات علم الإدارة العامة .

(١) د . سليمان محمد الطمورى ، مبادئ الإدارة العامة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ . ونظر لهذا د . أحمد السيد عوضين حجازى ، الرقابة المالية للإدارة العامة على أفعالها دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

وهنا على عكس الحال فى فرنسا حيث تنفصل دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالسلطة الإدارية عن دراسة موضوعات علم الإدارة . فتدرس القوانين واللوائح والأحكام القانونية فى مؤلفات القانون الإدارى فى حين تدرس موضوعات علم الإدارة فى مؤلفات مختصة لدراسة هذا العلم .

لهذا كله ، ورغبة فى تحديد المقصود بعلم الإدارة بالوضوح الكافى ، رأينا أن نعرف علم الإدارة العامة أو علم الإدارة عن طريق المقارنة بينه وبين القانون الإدارى ^(١) .

ولزيادة الإيضاح نعرض فيما يلى هذا التعريف فى أكثر من صيغة :

(١) صيغة أولى : فى التعريف بكل من القانون الإدارى وعلم الإدارة : يقول Ber-nard Gournay فى مقدمة علم الإدارة فرع من فروع العلوم الاجتماعية Sciences sociales يعنى بوصف وشرح تكوين structure ونشاط activies وآراء opinions وسلوك attitude الرجال والجماعات Groupes والأعضاء organses الذين يكونون جهاز الدولة والهيئات العامة .

أما القانون الإدارى فهو تنوع القواعد القانونية نصوص دستورية أو قانونية أو لائحية أو أحكام قضائية التى تحكم أعمال الأشخاص الإدارية .

(٢) صيغة ثانية : فى تعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يرى الأستاذ أن القانون الإدارى قواعد قانونية تحكم نشاط الإدارة وتحدد حقوق وواجبات كلا من الإدارة والأفراد . وهو يعنى بتحليل النصوص القانونية ويدرس القوانين المعمول بها . أما علم الإدارة فيتضمن القواعد الفنية regles techt jue (غير القانونية) المتعلقة بالتنظيم , Concernant L'organisation والتى تستخلص من التجارب ومن للمعلومات الخاصة بالتنظيم connaissance spectate de l'organisation وبين أفضل السبل لتنظيم العلاقات فى نطاق الإدارة .

(٣) صيغة ثالثة : فى التعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يرى Georges Alexandria أن القانون الإدارى يتضمن القواعد القانونية التى تحكم تنظيم وسير الإدارة L'organisa tion et le fonctionnemet de L'edu inistration أما علم الإدارة ، فيبحث فى كل حالة محددة عن الحل الأفضل والأكثر ملائمة للمشكلة الإدارية المعروضة . كما يبحث عن التغييرات التى يجب ادخالها لتفادى الضرر وتحقيق الهدف المطلوب .

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور محمد فؤاد مهنا ، القانون الإدارى ، منشأة المطبوع ، الاسكندرية ١٩٧٥

(٤) صيغة رابعة : فى التعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يقول الفقيه الفرنسى Roland Drago . أن الإدارة حدث أو ظاهرة phenomenone وعلم الإدارة علم اجتماعى sc.sociale وتجريبيى experimentale يستهدف دراسة هذه الظاهرة واستخلاص القوانين الاجتماعية المتعلقة بها lois sociologique relatives a ce phen . وهو يدرس الإدارة عن طريق المشاهدة والتجربة ويظهرها فى صورتها الحقيقية كاشفا عن عيوبها تمهيدا لإصلاح هذه العيوب (١).

ويرى « دراگو » أن تقدير وظيفة الإدارة أو رسالتها يختلف باختلاف الزاوية التى ينظر إليها منها . فالتنظر إليها من حيث علاقة الدولة بالإدارة يدخل فى نطاق علم الإدارة ، لأن الأمر فى هذه الحالة يكون متعلقا بصلاحيات أو عدم صلاحيات الجهاز الإدارى لأداء رسالته . ومثل هذا البحث يدخل فى نطاق علم الإدارة (٢) .

أما النظر إليها من حيث علاقة الإدارة بالأفراد فيدخل فى نطاق القانون الإدارى . وذلك لأن الأمر فى هذه الحالة يتعلق بحقوق وواجبات الإدارة إزاء الأفراد . ومثل هذه الحقوق والواجبات يحددها القانون الذى يحكم الإدارة وهو القانون الإدارى .

وليس أفضل فى سبيل إيضاح حقيقة كل من القانون الإدارى وعلم الإدارة من عقد مقارنة بين طبيعة البحث فى كل من القانون الإدارى وعلم الإدارة بالنسبة لموضوع محدد من الموضوعات التى تدخل فى نطاق الإدارة . ولهم موضوع يمكن اختياره لهذه المقارنة موضوع « القرار الإدارى » .

فالقرار الإدارى عمل إدارى يحكمه القانون الإدارى ويتناوله القانون الإدارى من زاوية معينة هى بحث مشروعية القرار الإدارى .

فيبين القانون الإدارى شروط صحة هذا القرار ومتى يكون صحيحا وماهى الآثار القانونية التى ترتب على القرار السليم من الناحية القانونية ومتى يكون هذا القرار باطلا أو معموما وماهى الآثار القانونية التى ترتب على اعتباره باطلا ومعموما .

(١) مراجع : د . طيمية البهرى ، القانون الإدارى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٨٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : د . سيد الهوى ، الإدارة : أصول الإدارة العلمية ، القاهرة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ١٨ - ٢٢ .

وهو (القرار الإداري) في نفس الوقت من أهم الموضوعات التي تتناولها بحوث علم الإدارة . يمكن علم الإدارة أو علم الإدارة العامة يتعرض لدراسة القرار الإداري من زاوية أخرى مختلفة تمام الاختلاف عن الزاوية التي ينظر منها القانون الإداري لهذا القرار .

فعلم الإدارة أو علم الإدارة العامة يدرس بالنسبة للقرار الإداري عملية صنع القرار الإداري ، وتشمل هذه الدراسة بحث طبيعة عملية صنع القرار - من يصنع القرار - مراحل عملية صنع القرار - أشكال القرار - مشاكل عملية صنع القرار - تنسيق القرارات. والفرق واضح بين طبيعة البحث في الحالتين ولو أن موضوع البحث واحد وهو القرار الإداري (١) .

كذلك يمكن الوصول إلى نفس الوضوح المطلوب بمقد مقارنة بين بحوث القانون الإداري وبحوث علم الإدارة أو علم الإدارة العامة في موضوع العلاقة بين الرئيس الإداري ومرؤوسيه والمقارنة بين بحوث الإدارة المحلية أو الحكم المحلي في القانون الإداري من ناحية وفي علم الإدارة أو للمعلم الإداري من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الرئيس الإدارية ومرؤوسيه ، يدرس القانون الإداري تحديد سلطة الرئيس الإداري على مرؤوسيه في القوانين واللوائح وفي أحكام القضاء الإداري الصادرة في الموضوع . ومن دراسة هذه القوانين واللوائح والأحكام القضائية يتبين أن الرئيس الإداري يملك طبقاً لأحكام القانون الإداري في نظام المركزية الإدارية إلغاء قرارات المرؤوس ووقف تنفيذها كما يملك تعديلها ويملك كذلك حق توقيف جزاءات على المرؤوس في حدود معينة في حالة ارتكاب المرؤوس مخالفة تأديبية (٢) .

ومن ناحية أخرى يملك المرؤوس حق التظلم من قرارات الرئيس التي تمس شخصه ، ويملك حق الطعن في هذه القرارات أمام القضاء الإداري إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح .

أما في نطاق علم الإدارة أو الإدارة العامة فيتناول البحث علاقة الرئيس بمرؤوسيه من زاوية أخرى مختلفة ، فلا يبحث علم الإدارة هذه العلاقة من الناحية القانونية وإنما يبحث

(١) د . سليمان محمد الطماوي ، مبادئ الإدارة العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، دكتور محمد فؤاد مهنا ، م . س . د .

(٢) انظر : د . طهية الجبر ، القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٦ . وانظر أيضاً د . إبراهيم درويش ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

فيما يجب أن تكون عليه معاملة الرئيس لمروؤسيه بوصفه قائدا إداريا كل هم أن يكسب رضا مروؤسيه وقتتهم به وكيف ينتج هذا القائد الإداري في أن يجعل المروؤسين يذلون أقصى ما يملكون من جهد في أداء واجباتهم على أحسن وجه لا خوفا من السلطة التي يملكها الرئيس لإزاعهم ولكن تقديرا منهم لحسن معاملته لهم . وعلى هذا الأساس يبحث علم الإدارة (أو علم الإدارة العامة) الصفات التي يجب توافرها في القائد الإداري والأساليب التي يتبعها القادة الإداريون في أداء رسالتهم ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالقيادة الإدارية .

وفيما يتعلق بالإدارة المحلية أو الحكم المحلي يدرس القانون الإداري النظام القانوني في المقرر لإدارة المرافق والمشروعات المحلية أو بعبارة أدق الأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة المرافق والمشروعات المحلية والتي تحدد السلطة التي يهد إليها إدارة هذه المرافق والمشروعات واختصاصات هذه السلطة وحدود الاستقلال الذي تتمتع به السلطات المحلية لإزاء السلطة المركزية في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية أو الحكم المحلي والموارد المالية التي يضمها القانون في يد السلطة المحلية .. وهكذا ... (١)

أما علم الإدارة العامة (أو علم الإدارة) فلا يتعرض لدراسة النظام القانوني المقرر لإدارة المرافق والمشروعات المحلية ، ولكنه يعني فيما يتعلق بنفس الموضوع (الإدارة المحلية) بدراسة ظروف البلاد وأحوالها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بغية الوصول إلى النظام الإداري الذي يتفق مع هذه الظروف وهل من الأفضل في هذه الظروف أن تدار المرافق المحلية بواسطة السلطة المركزية مباشرة أم الأفضل أن تدار هذه المرافق بواسطة سلطة إدارية محلية مستقلة عن السلطة المركزية وماهي درجة الاستقلال التي تمنح للسلطة المحلية وكيف تنظم العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية بحيث يمكن أن يؤدي النظام المحلي الذي يقرر أفضل الثمرات لمصلحة الدولة ، ولمصلحة الوحدات المحلية . وماهي أفضل الطرق لتمويل المرافق المحلية .. وهكذا بالنسبة لباقي المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية ؟ (٢)

(١) انظر من التفاصيل راجع :

د . طريف بطرس ، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٥٣ - ٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧ راجع أيضا دكتور محمد فؤاد مهنا ، م. س. د .

وفى هذا السياق يمكن إيضاح المنيد من المنافع فى دراسة الإدارة العامة من وجهة النظر السياسية ، أولها المنهجية القانونية والدستورية وثانيها ، هى الطريقة القائمة على وصف الهيكل التنظيم للإدارة ، وثالثها الطريقة التى تقوم على دراسة الإدارة العامة مستخدمة فى ذلك علم النفس الاجتماعى ، ومن ثم فهى تركز على الجوانب السلوكية فى نشاط الإدارة. وستكلم عن كل من هذه الطرق الثلاث بشئء من التفصيل ...

٩ - المنهجية القانونية الدستورية :

يبنى الإطار النظرى لهذه الطريقة على فكرة الحقوق والالتزامات القانونية المرتبطة بالحكومة والتى تتمخض عن الدستور باعتباره الأعلى للدولة ، أو السوابق التى تنشئها الآراء والقرارات القانونية . وفى الواقع أن دعاء هذه الطريقة التقليدية فى دراسة الإدارة العامة كانوا على دراية كاملة بالإدارة التى تقوم بها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فى الدولة وطبيعة العلاقات المتبادلة لهذه السلطات ومدى التأثير الذى تتركه على النشاط الإدارى للحكومة ، ولكن اختلافاتهم انصبحت حول تقدير الحد المناسب الذى يمكن للسلطة التنفيذية أن تركز وتختصر نشاطها فى داخله ^(١) .

وهذه الحدود أو المخطوط الفاصلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اشتقت أساسا من كتابات الفلاسفة السياسيين فى القرن السابع عشر الذين عتوا بتحليل العملية السياسية - أو عمليات الحكم كما تباشرها المؤسسات المختلفة - من وجهة نظر وظيفية ، وانتهى بهم التحليل إلى اكتشاف ملامح محددة لبعض الوظائف أو السلطات التى تشتمل عليها العملية السياسية . وأبرز هؤلاء الكتاب جيمس هارينجتون فى كتابه المشهور . وقد استمدت نظرية هارينجتون أصولها من التقاليد الدستورية الرومانية من حيث إن الحكومة تقوم أساسا على القوانين لا على الرجال الذين لا يحركهم التفكير المجرد من اعتبارات المنفعة الذاتية بقدر ما تحركهم دوافع المصلحة ، ومن ثم ، فقد ركز هارينجتون على القوانين كضمانات للحكم فى هذه الدوافع ، وكانت كوسيلة لإقامة التوازن المطلوب بين السلطات المختلفة .

(١) رابع د : محمود حلمى ، المبادئ الدستورية العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٤ ، ١٥

ثم بدأ هذا الفصل بين السلطات يتأكد فى كتابات الفيلسوف البريطانى السياسى الشهير جون لوك الذى ميز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، واعتقد أن مهمة التشريع إنما كانت تنحصر أساسا فى عمل القوتين وصياغة القواعد العامة التى تنظم حياة المجتمع بينما كانت مسؤولية السلطة التنفيذية هى كفالة الأمن الداخلى وتصريف الشؤون الخارجية والدفاع عن الدولة ضد أعدائها الخارجيين . وكان تبرير لوك وراء دعوته إلى الفصل بين هاتين السلطتين هو أن ذلك الفصل كان ضروريا للدفاع عن الحرية السياسية للأفراد ذلك أن الحرية فى المجتمع تتعرض للخطر عندما يتولى القائمون على أمر التشريع وهذه النظرية الليبرالية دافع عنها بلاكستون فى كتابه « ملاحظات على القوانين فى إنجلترا » الذى نشره فى عام ١٧٦٥ ، والذى قال فيه إنه فى كل الحكومات والأنظمة الاستبدادية نجد اندماجا فى الاثنين والتشريعية ، ثم يضيف أنه مامن مرة حدث فيها مثل هذا الاندماجا الا وتعرضت الحريات العامة فى المجتمع لافدح الاخطار .

الا أن الدفاع الحار بحق عن نظرية فصل السلطات ظهر فى الآراء التى تبناها الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو الذى شغل هو الآخر بالبحث عن أكثر الضمانات قوة لتدعين الحرية فى المجتمع ، وانتهى به بحثه إلى تأكيد أهمية الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية . وقد تركزت مسؤوليات السلطة التنفيذية فى رأى مونتسكيو، فى حماية المجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية وتنفيذ القوانين وإدارة العلاقات الخارجية للدولة ، ومن هنا ، فقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً فى القارة الأوروبية، حيث إن وظائف السلطة التنفيذية فى إطارها البسيط والمحدود هذا ، كانت منفعة والتنمط المألوف لدى معظم الدول الأوروبية فى ذلك الوقت .

ولعل المثل البارز للدولة التى تأخذ بنظام الفصل التام بين السلطات فى الوقت الحالى، الولايات المتحدة الأمريكية ، ويطلقون على هذا النظام أى نظام من الضوابط القادرة على تحقيق التوازن بين مختلف مؤسسات الحكم ، وهم يرون فى هذا الفصل ضماناً دستورية أكيدة لكبت النزعات السلطوية التى قد يشجع عليها عدم استقلال السلطات المختلفة فى مواجهة بعضها .

على أنه إذا كان من الضرورى بحث التركيب الخاص للنظام السياسى ، والوقوف على نمط العلاقة المتبادلة بنى أجهزة الحكم ومؤسساته ، وتحديد نطاق السلطة التى يخلها

الدستور على كل واحدة من هذه المؤسسات كمعيار للحكم على شرعية سلوكها وباعتبار أن ذلك يحد من الضوابط الضرورية التي تقف دون التجاوز والاستبداد إلا أن هذه الطريقة في تحليل الإدارة العامة تعتبر في رأيها قاصرة عن بلوغ الهدف المطلوب لأكثر من سبب ، ومن ذلك مثلا (١) :

(١) أن هذه الطريقة تصطلح بطابع ستاتيكي واضح ، فهي تنظر إلى النظام السياسي على أنه مجرد مجموعة علاقات ثابتة ومتوازنة - وفق المعيار أو التصور الذي تتحدد به رؤيتها لهذه العلاقات - وهي بذلك تنفي عن هذا النظام طبيعة الحيوية التي تتميز بالتفاعلات الديناميكية الدالة في مختلف جوانب العمل فيه ، وإنما تقيس كل تصرف بمقياس الشرعية في حدود ما يأتي به الدستور من إباحة أو حظر ، وهذا كل ما يعنيهها تقريبا . أما أن تنظر إلى السياسات العامة التي هي أساس وجود الجهاز التنفيذي ، على أنها محطة الضغوط التي قد تمارسها قوى سياسية أو حزبية معينة ، أو الرأي العام ، أو اتلافات المصالح أو الظروف المتعلقة بالواقع الاجتماعي نفسه ، أو مستوى التطور الاقتصادي أو المضمون الأيديولوجي لفكر الفئات الحاكمة .. إلخ . فهذا كلها بالغة الخطورة في تحديد اتجاه التطور في أي نظام سياسي ، وما يمكن أن يتركه ذلك من تأثير على نمط العلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة ، وهو ما قد يقود في التحليل الأخير ، إلى أحداث تحولات عميقة الجذور في مسؤوليات الجهاز التنفيذي في المجتمع ، والخروج بها من هذا الحيز النظري الضيق الذي تحاول هذه الطريقة أن تحصرها فيه (٢) .

(٢) إن الطريقة القانونية الدستورية لم تمد رؤيتها إلى الجانب الآخر من العملية . فتحليل قوى التفاعل الديناميكي في النظام السياسي والتي تؤثر في توازنه أو اختلاله ومدى انعكاس ذلك على أوضاع السلطة التنفيذية في صورتها الشاملة ، لا يصبح مكتملا إلا بالبحث كذلك في مختلف الجوانب الفنية والتنظيمية والإنسانية التي تصرف إلى الكيفية التي يعمل بها الجهاز التنفيذي في الدولة . وهذا التلازم بين الجانبين أمر

(١) د . محمود حلمي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . ونظر أيضا .

د . إبراهيم درويش ، النظام السياسي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٢) د . ثروت بدوي ، النظم السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦١ ، ص ٦٥ - ٦٦ وراجع أيضا دكتور اسماعيل صبري مقلد ، م . س . د .

منطقي تماما . فإذا كنا نتعرف على الظروف والملازمات التي تحيط بوضع السياسة العامة ، فثمة يلزمنا أيضا أن نتعرف على الطريقة التي تتحول بها هذه السياسات إلى واقع يوتر في حياة الأفراد والمجتمع ، وذلك بطبيعته يقتضى منا الوقوف على : الأسلوب الذي تصمم به الأجهزة الإدارية التي ستولى مسؤولية التنفيذ ، والنظريات التي يمكن على أساسها المفاضلة بين المواصفات التنظيمية المختلفة ، ونوع العلاقة المتبادلة بين الأجهزة الحكومية وبعضها ، والكيفية التي تتقرر بها الموارد المالية والفنية والبشرية والضرورية لأغراض التنفيذ ، وسبل الإفادة من بعض مزايا التطور الفنى والتكنولوجى فى الحصول كفاية أدلة وظيفى مرتفعة مع تحقيق الوفرة فى النفقات ، والوسائل التي توفر للجهاز الإدارى القدرة على ارضاء احتياجات البيئة والارتفاع إلى مستوى توقعاتها وتطلعاتها وزيادة درجة التفاعل والتجاوب بينه وبينها... إلخ من الأمور التي لم نوليها هذه الطريقة من طرق دراسة الإدارة العامة أى اهتمام برغم حيويتها البالغة .

٢ - المنهجية التي تقوم على وصف الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي :

ربما كانت هذه الطريقة فى وقت من الأوقات أكثر الطرق شيوعاً فى دراسة الإدارة العامة ، ومن روادها الأوائل ليونارد هوبت الذى عمل استاذاً للإدارة العامة بجامعة شيكاغو الأمريكية ، وقد عرف مكونات الإدارة بأنها التنظيم ، وإدارة شؤون الأفراد مع ضرورة اقترانها برقابة مالية وقانونية ، وعلى ذلك فقد كان تعريفه للإدارة العامة أنها إدارة الأفراد والمواد بخضر تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة .

أو بعبارة أخرى ، فإن ما تريد هذه الطريقة أن نقوله هو أن الإدارة التنفيذية تستطيع أن تبشر مسؤولياتها وتقوم برضاها على النحو المطلوب ، إذا ما رعى فى تصميم هياكل الإدارة الحكومية معايير تنظيمية فية مثل تحديد دائرى السلطة والمسؤولية بطريقة متوازنة ، أو تطبيق مبدأ التخصص الوظيفى فى الأداء ، أو كفاءة عنصر التنسيق بين كافة التخصصات بما يحقق الارتباط والتكامل ، أو توفير نظام رسمى للاتصالات ، أو الأخذ بقاعدة التسلسل القيادى كضمانة للتمسك والانضباط التنظيمى ، أو تقرير وسائل الرقابة على مختلف العمليات التي تتم داخل الجهاز الحكومي ... الخ^(١) .

(١) د . اسماعيل صبرى مقلد - مقلمة فى الإدارة العامة - مرجع سابق ص ٣٥ وانظر أيضا د . ظريف بطرس ، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٦ .

وقدوجه النقد إلى هذه الطريقة ، وقيل أنها لم تغلح فى بحث وتحليل مختلف جوانب الارتباط أو التفاعل اذى يحدث بين الجهاز البيروقراطى وبين الخارجية والأخص الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه البيئة . ففى حالات معينة يكون هذا الجهاز قد صمم بطريقة دقيقة وملائمة تماما الا أنه يتضرر عندما يأتى إلى مرحلة التنفيذ الفعلى لمسؤولياته ، عندئذ لا يكون السبب هو عدم استيفاء الشكل التنظيمى لمقوماته الاساسية وإنما يكون احما إلى التأثيرات السياسية أو الاجتماعية السلبية للبيئة التى يعمل الجهاز وسطها . فقد تضع الأحزاب السياسية على أجهزة العمل الحكومى ضغوط أكثر بكثير من طاقتها على احتمالها، أو قد تلجأ هذه الأحزاب إلى أساليب المناورة أو للمزايدات الحزبية التى تضع العراقيل فى طريق الانجاز السليم للأعمال ، أو قد تنساق هذه الأجهزة بفعل النزعات العاطفية والانفعالية للرأى العام إلى تنفيذ سياسات ليست محل ثقة أو اقتناع ، كما أنه فى البيئات الاجتماعية المتخلفة ، وحيث تسيطر اعتبارات الوساطة والمحسوبية وحيث تلعب العلاقات الشخصية دورا حاسما فى السلوك الاجتماعى تنيب المقاييس الموضوعية فى الحكم على الاشياء ، وهو ما لابد وأن يفسد الطريقة التى تعمل بها تلك الأجهزة ويضعها فى بؤرة هذه الاوضاع الاجتماعية المخاطئة .

ومن الانتقادات الاخرى التى وجهت إلى هذه الطريقة ، أنها أغفلت اعتبار الإدارة العامة نوعا من التفاعل بين العناصر الإنسانية ذاتها والذى بدوره تفقد كلمة أو لفظ الإدارة الكثير من معانيها . وهذا النقد أيضا محق كل الحق فيما ذهب إليه . فكم من أجهزة بيروقراطية صمم تنظيمها هى الأخرى بطريقة لاغبار عليها ، ولكن تعثرها يأتى نتيجة عدم استغلال كفاءة المتصرف الإنسانى العامل فيها كما يجب ، ويساعد على ذلك عدة عوامل مثل : عدم نهضة الفرصة المناسبة أمام تنمية هذه الكفاءات وتوظيفها توظيفا مشمرا ، أو عدم وجود نظم كافية من الحوافز والإغراءات المادية والأدبية التى تشجع على التفوق وبذل أقصى الطاقة ، أو عدم توفير الإمكانيات الملائمة للتعبير عن الرأى مما يتسبب فى خلق الإحساس بالضائقة والضياع والعدم الكيان الفردى ، أو انقضاء الشعور بالأمان مما يسلم الفرد إلى القلق وينتهى به إلى ما يطلق عليه علاء النفس بالأحباط النفسى . وتلك كلها سليات ومعوقات ، ولا سبيل إلى إزالتها إلا باستحداث تغيير جلى فى المفاهيم السائدة بحيث لا ينظر إلى الجهاز البيروقراطى على أنه مجرد شكل تنظيمى أو وظائف مجردة ، وإنما على

أنه أيضا أفراد لهم دوافع وحاجات وتطلعات نفسية لابد من الاستجابة لها ، ولرضاها بما لا يتعارض ومصلحة التنظيم كما تحدها أهداف السياسة العامة للدولة ^(١) .

٣ - المنهجية القائمة على استخدام علم النفس الاجتماعي :

سبقنا الإشارة أن العلوم السلوكية أصبحت تشغل مركزا مرموقا في دراسات الإدارة العامة وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية ؛ لذا كان طبيعيا والحال هذه ، أن تقوم طريقة جديدة تعبر عن هذا الاتجاه ، وتحاول في نفس الوقت أن تتلافى بعض جوانب الضعف التي اشتملت عليها الطريقتان السابقتان . ومن هنا نجد أنه بينما اهتمت الطرق الأخرى بتبيين المجال المناسب لنشاط السلطة التنفيذية ، وما يجب أن يكون عليه الشكل التنظيمي للجهاز البيروقراطي في الدولة ، انصب اهتمام الطريقة القائمة على استخدام علم النفس الاجتماعي ، على التوصل إلى مميزات حول التنظيم والإدارة مع الميل إلى الاعتقاد بأن هناك نوعين من التنظيم : تنظيم رسمي وتنظيم غير رسمي ويؤثر كل منهما في العملية الإدارية بدرجات متفاوتة .

ومن ذلك المفهوم ، انطلقت هذه الطريقة إلى ارتياد مجالات أكثر عمقا وحساسية مثل دراسة طبيعة السلطة البيروقراطية ، وتحليل آثار سلوك الجماعات الصغيرة أو الشلل على الأهداف الكبرى للتنظيم والآثار الناتجة عن التنوع في النماذج القيادية ، وأهمية عنصر الاتصال في ممارسة السلطة ، والنتائج التي يؤدي إليها كفاءة الاستقرار وسط العناصر المكونة للتنظيم ، وكذلك البحث في طبيعة عملية اتخاذ القرارات والتعقيدات المختلفة التي تتطوى عليها .

وفي ذلك يقول أحد أساتذة الإدارة العامة : أن النظرية الحديثة في التنظيم الإداري ، كما تمر عنها هذه الطريقة ، تدخل في الاعتبار مايلي :

- (١) الاعتراف المتزايد بأهمية الدور الذي تؤثر به القيم في سلوك أي منظمة بيروقراطية ، وهو المعنى الذي افترقت إليه النظرية التقليدية في التنظيم الإداري ، فالقيم هي من بين مؤثرات السلوك التنظيمي ومحدداته الأساسية ، وبحسب الاتجاه الذي تضغط فيه هذه القيم على سلوك المنظمة تكون هذه أقرب إلى اتخاذ قرارات معينة أكثر من غيرها ، أو

(١) د . اسماعيل صبري مقلد ، م. س. ٥ ، ص ٣٦ - ٣٨ .

انتهاج نمط معين من أنماط التحكم القيادي ، أو التجاوب مع البيئة الخارجية والانفتاح عليها بشكل لا يتحقق فى ظل غياب هذه القيم ... إلخ (١) .

(٢) النظر إلى التنظيم على أنه مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بجو البيئة الاجتماعية الذى يحيط بها ، ومن شأن ذلك أن يلقى عليها بمسؤوليات معينة ، ويعرض عليها للعنيد من الضغوط الاجتماعية ، ويقرر استجابتها لهذه المؤثرات وقدرتها على التحور معها ، يكون نجاح التنظيم أو فشله فى تحقيق رسالته العامة (٢) .

(٣) النظر إلى عملية اتخاذ القرارات على أنها تشكل إحدى الدعامات الاستراتيجية الهامة فى كيان أى منظمة بيروقراطية ، وبأنى ذلك من واقع أن التنظيم يقوم على تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة ، والتنفيذ يتطلب بدوره إصدار قرارات على نحو مستمر لاخراج السياسات الموضوعية من الحيز النظرى إلى حيز الواقع .

(٤) النظر إلى المراكز والأدوار داخل التنظيم بنوع المرونة ، حيث إن هذه المرونة تعتبر شروطا ضروريا لتحقيق التلازم المطلوب بين أوضاع المنظمة من جهة ، وبين التغيير الذى قد يطرأ على رسائل العمل وأساليبه ، أو على السياسات الإدارية المعمول بها . فالمراكز وما يرتبط بها من أدوار قد تخدم حاجة محددة فى ظرف معين ، فإذا تغيرت طبيعة هذه الظروف ، فإن المنطق يستلزم بمداة إدخال التحوير الضرورى على مسؤولية هذه المراكز حتى يمكنها أن تلتقى مع أهداف التغيير ، وبدون ذلك تحدث مفارقات شاذة فى أحوال التنظيم مما يعوق نموه وتطوره الطبيعي .

(٥) الإقرار بأن هناك دوافع إنسانية تفسى سلوك الأفراد الذين يعيشون فى بيئة هذه المنظمات البيروقراطية ، ويحتم هذا الاعتبار إلى الاحتياجات والتطلعات النفسية لهؤلاء بشيء كثير من التماطف والتجاوب ، وعلى النحو الذى يشجعهم على تقديم كل مشاركة ممكنة فى خدمة أهداف التنظيم .

على أنه فى نطاق هذا العامل الأخير بالذات ، انقسمت ممارس التنظيم الإدارى إلى

(١) د . سعيد يس عاصم ، على محمد عبدالوهاب ، الفكر المعاصر فى النظم والادارة ، القاهرة ، مركز وليم سيرفيس ، ١٩٩٤ ، ص ١٨ د . اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق .

(٢) G. A. Cole, Management: Theory and practice, Irwin Dorsey Limited, (٢) Georgetown, 1989 .

مليستين : للمدرسة الأولى ، وهي تغلب أفكار الإطرو العلمية وقياس الإنتاج كميًا لتقييم الكفاية ، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة لمصلحة العمل داخل التنظيم ، وتمنح هذه الاعتبارات أولوية مطلقة على الأهداف والاحتياجات الفردية رغم أنها تقرها ولا تتكرها. أما للمدرسة الثانية وتكون بصفة رئيسية من العلماء الاجتماعيين فهي ترفض الفكرة القائمة على استغلال العنصر الإنساني بالكيفية التي لا تخلم سوى أغراض التنظيم دون ماعداها وفي اعتقادها ، أن هذا المفهوم خاطئ يقتل الاختلافات الفردية سواء انصرفت تلك الاختلافات إلى طبيعة العمل ، أو إلى القدرات واليول الطبيعية ، أو إلى الخبرات والمهارات المكتسبة ، وتضيف أن المنظمة البيروقراطية حينما لا تؤقلم نفسها مع هذه الاختلافات الفردية الطبيعية وحينما تطلب منهم الاندماج الكامل فيما تحمده لهم من نماذج السلوك والقيم ، فيه كأنما تمارس على الفرد ضغطًا بالغ العنف والتعسف في الاتجاه الذي يقتل فيه إحساسه بكيانه وذاتيته ويضع العراقيل في طريق تأكيد وجوده (١) .

وفي الواقع أن المراجعة بين هذه الاعتبارات التي قد تتعارض مع بعضها من حيث المدى الذي يجب أن يتحور فيه التنظيم مع الاحتياجات الفردية ، أو الذي تتحور فيه الاحتياجات الفردية مع قيم التنظيم وأنماطه السلوكية ، إنما تمثل إحدى مشكلات النظرية التنظيمية الحديثة . وفي ذلك يقول البعض ، إننا نحتاج في هذا الصدد إلى حل لا يترف فقط بأن الاختلافات الفردية إنما هي حقيقة علمية مؤكدة ، وإنما يجب أن يكون حق الاختلاف مسموحًا به أدبيًا ، لأنه ضمان من ضمانات الحيوية والتطور والقدرة على الاستمرار والتجديد (٢) .

وبالإضافة إلى الجوانب السابقة التي ركزت عليها هذه الطريقة ، فقد حاول بعض علماء الاجتماع السياسي دراسة مظاهر الارتباط بين البيروقراطية باعتبارها السمة المحيطة للمجتمعات الحديثة ، وبين التغيرات التي تجلبها على الأنماط السياسية والاجتماعية القائمة . ويعتقد كثيرون من هؤلاء العلماء أن البيروقراطية تحدث نوعين من التحولات في المجتمع فهي أولاً تخلق اتفاقًا عامًا بين الفئات الاجتماعية المختلفة حول بعض القيم والمعايير، كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى اختلال قوى الاندماج الاجتماعي التقليدية ، وذلك

(١) د . محمد يس عمر ، د . علي محمد عبدالرحمن ، مرجع سبق ، ص ٢٢ .

-G. A. Cole, op. cit.

(٢)

من خلال التحول فى مضمون القيم والتقاليد الاجتماعية التى تصاحب نمو البيروقراطية فى أى مجتمع إنسانى ، مما يفسح المجال أمام بروز أنماط جديدة من الفكر والسلوك الاجتماعى ، ويخلق شكلا للاندماج أو التوافق الاجتماعى يغير النمط التقليدى فى نواح عديدة وجوهرية ، وهو الاعتبار الذى ألح اليه ماكس فيبر حين قال أن من بين تحولات القيم التى يسبها نمو البيروقراطية فى المجتمع ، الاعتراف بمبدأ المعاملة المتساوية أمام القانون ، وافترض الحيطة والموضوعية والبعد عن النزاع الشخصية فى سلوك القائمين بالسلطة ، والاخذ بمعايير الكفاءة والمقدرة على الانجاز كأساس للمفاضلة والتقييم . وقد اعتقد فيبر أن تحقق الديمقراطية وإزدهارها إنما هو رهن بقدرة المجتمع فى السيطرة على المنظمات البيروقراطية التى تقوم بتنفيذ القانون والسياسة العامة للدولة وإخضاعها للرقابة الفعالة حتى لا تظهر أو ليحاركة جديدة ذات نزعات تسيطرة هدفها تجميع أقصى قدر من السلطة على حساب المجتمع .

وقد أبدى روبرت ميتشل مخاوف مماثلة فى مؤلفه المشهور « الأحزاب السياسية » حيث ربط بين ظاهرتى البيروقراطية والديمقراطية ، ورأى فى الرقابة على البيروقراطية وترويضها ضرورة للإبقاء على الاتجاهات الديمقراطية فى المجتمع ^(١) .

بعد هذا العرض المختصر لطرق دراسة الإدارة العامة ، يمكن القول بأن التركيز المطلق على نظرية أو طريقة واحدة دون غيرها أمر غيىز مقبول عمليا ؛ لأن هذه الطرق تتداخل وتتكامل ، فالجوانب التنظيمية تؤثر فى الجوانب السلوكية والعكس صحيح ، كما أنه لا يمكن إغفال الجوانب السياسية والمستورية والتاريخية لأنها تؤدى إلى ظهور أنماط سلوكية معينة قد يصعب تغييرها بالإجراءات السياسية وحدها ، كما أن تأثير هذه الجوانب المختلفة قد يتجاوز الجهاز البيروقراطى إلى بيئته الخارجية ، وهو ما قد يحمل هذا الجهاز بضغط وتوترات معينة ، وهكذا . ومن هنا ، فإن دراسة الإدارة العامة فى رأينا يجب أن تركز على الأبعاد التالية :

أولا : البعد السياسى والاجتماعى والتاريخى وتأثيراته النسبية فى البيئة الخارجية للجهاز البيروقراطى فى الدولة . فقد يظهر التحليل من الحقائق لمساعد على تفهم العديد

- G. A. Cole, op. cit.

(١)

من الظواهر التي تحدث داخل هذا الجهاز ، وقد تكون بمثابة المدخل نحو حلها حلا موضوعيا ملائماً .

ثانيا : البعد التنظيمي من حيث البحث في كيفية التوصل إلى أفضل تصميم ممكن للأبنية والهياكل الإدارية ، وطرق العمل وإجراءاته ، وأساليب الرقابة على الأداء ... إلخ .

ثالثا : البعد النفس ، والإنساني ، والتمعق في تحليل أثر التفاعلات الإنسانية على أوضاع الجهاز البيروقراطي ، والكيفية التي يمكن من خلالها تطويع هذه التفاعلات لخدمة أهداف التنظيم ، وضبط جوانبها السلبية إلى أدنى حد ممكن^(١) .

* * *

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد ، م. س. ذ .

الباب الثاني

تاريخ الفكر السياسي والنظريات السياسية

- الفصل الأول : ماهية الفكر السياسي .
- الفصل الثاني : الفكر السياسي القديم .
- الفصل الثالث : الفكر السياسي الأوربي الوسيط .
- الفصل الرابع : الفكر السياسي الإسلامي .
- الفصل الخامس : النظرية السياسية : مناهج الدراسة .
- الفصل السادس : النظرية السياسية في ظروف العالم المعاصر .
- الفصل السابع : نحو تنظير النظام السياسي .
- الفصل الثامن : نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف النظام السياسي .
- الفصل التاسع : التنمية السياسية .

الفصل الأول

« ماهية الفكر السياسى »

تاريخ الفكر السياسى والنظريات السياسية

يبدأ الفكر السياسى بأراء تتضح وتبعث بأضواء براقية يتجلى عنها فى النهاية فكر ينادى به كتاب يدرسونه ويقارنون ليستخدموا مذهباً معيناً فى سياسة الدولة وحكم الشعوب . وتعارض الأراء وتتناقض لكى تتمخض عن رأى واضح فى الحكم ، وأن تعارضها هو على وتيرة اختلاف الروح الإنسانية وطبيعة البشر وحاجاتهم وكفائهم وملكاتهم ، ولا يمكن بحال أن يقوم الحكم على فكر دائم مستقر وأن يتكون رأى للسياسة لا حيد عنه ، فالأراء دائمة الحركة والتغيير أسوة بالحياة الإنسانية وتطور الحضارة على أن يكون نبع الفكر والحركة هو الحريات .

والأراء والأفكار والنظريات كلمات مترادفة وهدفها واحد ، ولكنها تفصل ما بين الآمال وما يتصوره العقل وبين العقل والتطبيق ، والنظرية هى نهاية المطاف فى الأراء والمناهج فهى ثمرة للملاحظة ، وهى المعرفة الواقعية والإيجابية كنتيجة لتقرير الحقائق ، وهى تمتدى التسجيل إلى التفسير ووضع قواعد فى السياسة قابلة للتعميل والتتقيح ، هى قواعد الحكم سواء كانت نظريات الحريات أو حكم الفرد أو حكم القلة وطبقة الأوليغار شبة أو سيادة العنصرية . وتجمع النظرية السياسية بين شتى الأحداث والتطورات منسقة ومفسرة ومنظمة لاستخلاص خطة مثلى منها . أما المذهب السياسى فانه ينبثق من الفكر والرأى بعد تبلوره لوضع أسس توضحه فهو الحلم الذى يراه للفكر بحكمته كأفضل نظم الحكم ، وهلمى بعد ذلك دور الكاتب السياسى فى الشرح والتفسير لهذا الحلم باعتباره أسلوب فى الحياة السياسية الدائمة الحركة منذ فجر التاريخ فلا يستقر نظام حتى يسمى الإنسان إلى تغييره تطوراً أو عتقياً أو بانقلاب أو بثورة ، فهناك المذهب القاشى القائم على سيادة الزعيم

وياسم الدولة أو في إطار العصبة Peisou وهناك المذهب الحر القائم على الديمقراطية البرلمانية وسيادة الشعب وحقوق الإنسان ، وهناك الاتجاهات السياسية التي ترتبت على التقدم الآلى والكيميائى السريع بفعل الحريين العالميتين وعلى الرجل الإدارى والتكنوكراسى كأساس سياسية الدولة العصرية .

والمذاهب السياسية على اختلافها هى التنظيم المتواصل للمسرح العالمى ، ويمكن أن تترك منها اتجاهات الشعوب وبعدها شيئا فشيئا عن سلطات الكنيسة ومثال ذلك كفاح بسمارك ضد الكنيسة فى ألمانيا فى القرن الماضى وقيام الدولة العلمانية فى فرنسا ابتداء من سنة ١٩٠٥ بعد فصل الكنيسة عن الدولة ، وفى هذه الديناميكية السياسية امتزاج بين المذهب السياسى والنظرية بالدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وكلما كان الفكر السياسى والنظريات مرتبطين بالدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وكلما كان الفكر السياسى وتطبيقه واضحاً أمكن تفهمه وتحقيقه بسهولة ، أما إذا كان تعقد الفكر السياسى غير واضح فيمكن أن تتشابك المصالح وتختلف فى تفهه وتنفيذه داخليا وكنا تفسيره فى العلاقات السياسية الخارجية حيث تتسع دائرة التعقيد وتؤدي إلى أزمات بما فى ذلك من صدام مع أطماع وسياسات دول أخرى^(١) .

وتجدد الافكار السياسية تفسيرها لمعالج المجتمع فى مجموعات كتابات الحكماء فى اليونان القديمة وفى الفانيكان بعد ذلك ثم فى الدول الحديثة الحرة القائمة على ترك الأمور تسير فى مجراها ثم فى الدولة الشاملة القائمة على التخطيط والاقتصاد الوجه أو السير (أى المدار بواسطة الدولة) .

وبلاحظ أن عبارة النظرية السياسية وهى قاعدة الحكم فى تحديد ماهية الحريات وحقوق الإنسان ، ووظائف الدولة وسيادة الشعب هى مصطلح يختلف الكتاب بشأنه كما يحيط التضارب باستعماله ، فقد تقف النظرية عند حدد جمع الحقائق والأحداث بدون تعليلٍ عليها لتحليل والواقع السياسى ، وقد تذهب النظرية إلى مدى أبعد فى تقصى الحقائق، وهنا تتناول النظرية السياسية دراسة تاريخها والمقصود بالمعالة وسمى الإنسان فى تكوين مجتمعه فى إطار النظام السياسى للجماعة لمحاولة تحديد العلاقة الصحيحة بين الفرد

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة ، مكتبة الأجلو للعصر ، ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

والدولة ومدى طاحته للنظام وحدود - المثل السياسية والخلق السياسى الذى تبني عليه أسس الدولة كما تتناول دراسة النظرية طبيعة السياسة الدائمة الحركة كقوة ديناميكية تسير وفق التطور ولا يستقر لها قرار وهى أهم مظهر للدولة والحكومة وتحدد حقوق الفرد وواجباته وماتهدف اليه الدولة والحكومة وتحدد حقوق الفرد وواجباته ، وماتهدف إليه الدولة وماتتوقعه الناس من الدولة من حيث تحقيق الرفاهية والقضاء على الآلام أى تحقيق الصالح الاجتماعى والطمأنينة والسلام والنظام والحرية والعدالة والمساواة والإخاء والعمل والمحافظة على الارواح والأموال ، وعلى الدولة أن ترحى حقوق الفرد وعلى الفرد أن يطيع الدولة فكل منهما يتم الآخر سياسيا وإذا حدث انشقاق بين الفرد والدولة فالواجب أن لا يصله السوط بل يجب تقويم الموعج من خلال الرأى العام المستنير والتفاهم والا تمزق كيان وأسس الدولة Webbs نتيجة لانتشار الظلم والظلام والتاريخ الحديث فيه أمثلة بارزة على ذلك ابتداء بزلول الدولة العثمانية ومرورا بالديكتاتوريات التى سادت فى الفترة ما بين الحربين كالتنازية والفاشية.

والنظرية - فى هذا الإطار - ينبغي أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية : ماهدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون فى خدمتها ؟ ماهى أهم وظائف الدولة ؟ ماهى حقوق الأفراد وواجباتهم فى ظل الدولة ؟

إن الدولة وتجسيدها الذى هو الحكومة هما أبرز المؤسسات التى تتحكم بمصير الفرد الإنسانى أو هى الأداة التى تتحكم بواسطتها المؤسسات القوية السطوة فى تسير الأفراد والشعوب وذلك عن طريق السياسة والسياسيات للممثلين لهذه المؤسسات (١) .

وهكذا يعتبر موضوع أو ميدان النظرية السياسية أوسع الميادين لعلم السياسة . وعلماء السياسة الذين يتخصصون فى هذا الميدان عليهم أن يقوموا بمهمة مزدوجة الأولى هى عملية التعريف والتعلم والتصنيف الضرورية لصياغة المفاهيم والمصطلحات التى يدور حولها تفكيرنا السياسى ، والثانية هى اكتشاف طبيعة المجتمع السياسى ووظائفه وأغراضه وبتعين فى هذا الصدد تجميع كل التراث الذى يضم الأفكار والمذاهب والأيدولوجيات التى تشكل إطار السياسة ككل ومعنى آخر نقصد بالنظرية السياسية الدراسة التجريبية التى تسمح قواعد التحكم فى النشاط والتطور السياسى . وتأسس على ذلك تقوم النظرية السياسية على أصول

(١) راجع د . إبراهيم فريش ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

عديدة فهي نظرية تجريبية بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعي للحقيقة السياسية وهي نظرية عامة بمعنى أنها تشكل جميع أنواع النشاط والتطور السياسى فرديا كان أم جماعيا كما أنها نظرية مركبة بمعنى أنها لا تكفى بأن تكون مجرد وصف للحقيقة السياسية وقد تحدت من حيث الزمان والمكان أو قد أطلقت فأصبحت مجردة لانتقيد بمكان معين ولايزمان معين وهي كذلك لا تقتصر على التحليل الديناميكي طالما كان بنطوى ماهر قائم وإنما تتمدى إلى التنبؤ^(١) .

وقد ظهرت العلوم الاجتماعية فى بداية الأمر للدراسة كل الجوانب للتدخل للحياء الاجتماعية للإنسان التى تتطلب وجود العديد من أدوات ووسائل العيش المادية واللامادية فالحياء اليومية للإنسان تجعله منعصاً فى علاقات إنسانية لاحصر لها فهو عضو فى جماعات مختلفة يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة ويكون عاداته وتقاليده ومعتقداته من خلال الاتصال بالآخرين بحيث تصور البعض أن هناك إنسانا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا دون إدراك للتكامل بنى هذه الجوانب ذلك الذى - يتجسد فى السلوك الإنسانى . هذا فضلا عن أن المجتمع ذاته لا ينقسم إلى هذه الأجزاء المنفصلة عن بعضها كما يفترض بعض المتخصصين فى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

وذاتية علم السياسة لانزال تتأثر إلى حد كبير بالبيئة التى تلازم حدود نطاق البحث الذى يتطلع إليه ذلك العلم الناشئ مع غيره من فرق العلوم السياسية المتخصصة . وقد أدى تشعب المواضيع التى يتناولها علم السياسة بالبحث والطرق الواجب اتباعها لدراسة الظواهر السياسية وتحليل أسبابها إلى إيجاد صلة بين علم السياسة وعدد آخر من العلوم الاجتماعية وارتباط بينها وعلى الأخص علم الفلسفة وعلم التاريخ والاجتماع^(٢) .

وبخصوص صلة علم السياسة والفلسفة : ظل علم السياسة لفترة طويلة من الزمن مرتبطا بالفلسفة يدرس تحت لواء هذا العلم وضمن نطاقه على أساس أن علم السياسة هو ذلك العلم الذى يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم الجماعة السياسية

(١) د . حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ .

(٢) Talcott parsons, The political Aspect of Social Structure and process (٢) in David Easton (ed), Varieties of political Theory, Englewood Cliffs, New Jersey: prentice Hall, Inc. 1966 .

وازدحام أمورها العامة وقد نادى بمثل هذه الآراء عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين مثل أفلاطون وألفارابي وهيويز وروسو .

وإذا ما لاقى ثانياً هذه الأفكار قبولاً في العصور الماضية فهي لاتصادف هذا القبول اليوم لأن الاتجاه السائد حالياً لدى قهواء علم السياسة هو في التنكر للفلسفة لاتجاه الفكر السياسى اتجاهاً يعتمد فيه عن الفكر الفلسفى ولدخول علم السياسة باب العلوم العملية التى تشملها عمليات الرياضيات والإحصاء بل والمعامل أيضاً غير أن ذلك لا يمنع من أن يكون هناك الحد الوفير من الفلاسفة .

وبخصوص صلة علم السياسة بالتاريخ :

فإن التاريخ بمعناه العام يشير إلى المعالجة المنظمة للأحداث الماضية وبذلك يصبح لكل شىء تاريخ ولا يهتم علماء السياسة بالطبع بكل أبحاث المؤرخين لكنهم يهتمون بالنشاط السياسى للإنسان فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات السياسية . وغالباً ما يهتم المؤرخون وعلماء السياسة بمعالجة أحداث واحدة . وهكذا نجد أن للجانب السياسى لعلم التاريخ علاقة بعلم السياسة وتوضح ذلك من النظر فى النقاط التالية :-

(١) إن عدد كبيراً من الوقائع والأحداث التاريخية كانت مصدر لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث والدراسات السياسية حول الأمن والسلم الدوليين كتبت أثناء الفتن والحروب والثورات الدولية كما وأن أنواعاً خاصة من الأزمت الدولية تؤدى إلى قيام عدد من الدراسات السياسية فهناك العديد من الدراسات السياسية الخاصة بالتأميم وسيادة الدولة وحقوقها فى هذا المجال كتبت أثناء وقبل تأميم قناة السويس فى مصر عام ١٩٥٦ وما أعقبها من حوادث وأزمة القناة والاحتفاء الثلاثى على مصر .

(٢) أدت بعض النظريات السياسية إلى المساهمة إسهاماً مباشراً فى قيام حوادث - تاريخية فقد أثرت بعض الأفكار والمبادئ السياسية على نفوس الجماهير التى تشبعت بروح تلك الأفكار والنظريات مما دفعها إلى المطالبة بالإصلاح ومن ثم إلى الثورة لتحقيق المبادئ والأفكار السياسية التى تخملها . إن آراء كتاب وفلاسفة مسلمين كبار أمثال موتسكيو وجان جاك روسو وغيرهما كانت من الأسباب الهامة التى دفعت بالشعب الفرنسى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كما وأن النظريات الماركسية التى سادت روسماند الربع

الأخير للقرن التاسع عشر دفعت أنفرادا - كثيرين من الشعب الروسى إلى التشجيع بذلك الأفكار وإلى المساهمة الفعلية فى إقامة الثورة الشيوعية الروسية عام ١٩١٧ (١) .

(٣) لا يمكن للباحث دراسة أو تحليل مشكلة سياسة معاصرة بدون الرجوع إلى الماضى لدراسة ومعرفة العوامل التى أدت إلى قيام الأزمة أو التى مهدت لها ، والذي يمكنه من ذلك هو التاريخ . فالباحث يرجع لمعرفة ما يريد فى ذلك الخصوص ، وعلاوة على ذلك فإن النظر إلى التاريخ يمكن الباحث من رؤية مشاكل قد تشابه المشاكل التى هو بصدد دراستها وحلها مما يساعده على معرفة كيفية حلها بالاستفادة من تجارب وخبرات الماضى (٢) .

وبالرغم من وجوه التشابه السابقة بين علمى السياسة والتاريخ إلا أنهما يفتقران فى موضوعين : الأول : أن التاريخ ينظر إلى الماضى فقط فهو يصف حوادث وقعت فى الماضى لها معالها الواضحة تماما أما علم السياسة فهو يحاول دراسة وقائع تقع فى الوقت الحاضر أو يتنبأ عن حوادث ستقع فى المستقبل ، ولهذا السبب فإنه يفتقر إلى الوثائق والمصادر التى اكتسبت حجتها كما هو الحال فى التاريخ . والموضوع الثانى الذى فيه اختلاف التاريخ عن السياسة فيتخلص فى أن التطور السريع للمجتمع البشرى قد أقعد عنصر السابقة التاريخية بعض أهميتها للمساعدة على دراسة وتحليل مشكلة سياسة ما فللدعاية السياسية ووسائل الإعلام الحديثة - كالإذاعة والتليفزيون والسينما - هما أمران مستحدثان لا يمكن الاستعانة بسوابقهما التاريخية لدراسة مشكلة سياسة معاصرة لعدم وجود المثال تلك السوابق فى الماضى .

وبخصوص صلة علم السياسة بالاجتماع :

فالبرغم من أن كثيرا من الباحثين فى علم الاجتماع يرون أن يشمل كل الجوانب التى تصنعها دراسة المجتمع مثل الجانبين الاقتصادى والسياسى ، إلا أنه أخذ يتطور فى الوقت الحاضر لاتجاه أكثر تخصصا بحيث يهتم علماء الاجتماع بالإنسان بوصفه نتاجا للحياة الاجتماعية ويفحص علماء الاجتماع السلوك الاجتماعى وأنماط التفاعل بين الناس والعادات والتقاليد والثقافة وبناء وظائف الأنظمة الاجتماعية والقيم لمثاليات التى توجه

- Ibid.

(١)

(٢) د . إبراهيم درويش ، النظام السياسى ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

الحياة الجماعية . ويشترك على السياسة والاجتماع أن تبني نظرية شاملة للتنظيم الاجتماعي بل إن هناك طائفة من علماء السياسة يصلون إلى تحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي بحيث يصبح الواقع السياسي تابعا للواقع الاجتماعي . واكتسب ميدان الاجتماع السياسي أهمية خاصة بعد أن تبلورت مفاهيم جديدة مثل النسق الاجتماعي والجماعة السياسية (١) .

وفي الولايات المتحدة نجد لعلم الاجتماع تأثير واضح في أسلوب معظم علماء السياسة هناك وذلك استنادا إلى أن الظواهر السياسية لا تبدو أن تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التي تؤثر فيها وتكيفها باعتبار أن الحدث هو وليد لتلك البيئة . وتأسيسا على ذلك فإن دراسة المجتمع والبيئة التي ظهرت وتطورت فيها الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضروري وحيوي لفرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها .

* * *

(١) د . عاتق أحمد قزاد ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

الفصل الثانى

الفكر السياسى القديم

الفكر السياسى المصرى :

بدأ الفكر السياسى المصرى القديم مع ظهور أول كيان سياسى مستقر فى الدولة المصرية القديمة ، واختلفت فكرة الدولة فى مصر القديمة من مرحلة زمنية إلى أخرى تبعاً لقوة الملك الإله .

وتمثل فكرة الدولة فى مصر القديمة فى مملكة يقوم فيها الإله الطيب مع وزرائه ومستشاريه بالسهر على رعاية شعون البلاد رعاية الأب لولده تجمده رعاياه ، ويخشاؤه أعداؤه ويوقره الكهنة .

والملك فى مصر القديمة كان إلهاً أو ابناً للإله وتدل ألقاب الملك المصرى القديم على تطور فكرة الملكية وتأثيرها بالظروف السياسية التى عاشتها البلاد ابتداء من الدولة القديمة ، وحتى نهاية التاريخ المصرى القديم .

والملك فى النظرية السياسية المصرية لم يكن إنساناً كسائر البشر ، وإنما كان ابناً للإله بل هو الإله ذاته . ومن ثم نجد المصريين القدماء كانوا يتحاشون ذكر اسم الملك فيقولون الحاكم أو الإله أو حوريس الذى فى القصر .

وكان الأفراد العاديون لا يرجعون على الاقتراب من هذا الكائن الذى يفرق البشر إلا وقد استولى عليهم الهلع وغرروا له ساجدين^(١) .

وكانت حكومة الملك الفردية الصغيرة نسبياً ، وكان الوزير فيها أعظم الموظفين منزلة وكان يحمل لقب حامل ختم ملك الوجه البحرى ، ولكن ما أن جاءت أواخر أيام الأسرة

(١) هرمان رانكة . مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة . ترجمة عبدالمتم أبو بكر . ص ٥١ ، ٥٢ .

الخامسة حتى كان في الدولة عشرات من الموظفين يحملون ذلك اللقب ، وبدأ التوسع في الحكومة ، وذلك لزيادة عدد الوظائف .

واختلفت فكرة الملك الإله باختلاف الظروف السياسية ، فكان الملك في الدولة القديمة الإله الطيب ثم أصبح في نهايتها ابن رع ، ثم أخذ الملوك يتزولون من عليهم شيئا فشيئا حتى سمحوا لأنفسهم أن يتزوجوا من الشعب في آخر الأمر فأنهار ذلك الحجاب إلى الأبد ^(١) .

وفي عصر الانتقال الأول اهتزت مكانة الملك ولم يستطع أن يضمن الأمن والطمأنينة في روع مملكته ، وبعد أن كان الناس يخرون سجدا أمامه أصبح من الممكن الثورة عليه وتوجيه النقد لحكمته .

وفي عصر الدولة الوسطى زالت قلادة الملك المصري القديم ، وأصبح يباشر سلطته ، ويرى الناس فيه رجلا يخدم مصالح الدولة ، وزاد نفوذ أمراء الأقاليم حتى عشيهم الملك ومن ثم كون جيشا يستطيع أن يردع به أية فتنة قد تنور في أقاليم من الأقاليم .

ومن هنا نرى أن اشتراك الملك بنفسه في ممارسة السلطة أصبح سنة جديدة ارتبطت بتلك الحقبة ، كما أن الملوك أزالوا الفاصل العظيم الذي كان ماثلا بين الملك والرعية في الدولة القديمة ، وأصبحت الملكية من الشعب ، وأصبحت تستشعر وجدانه وتحس مشاعره وتعمل جاهدة على رفاهيته وتتفانى في خدمته ^(٢) .

ويقول جون ألبرت ولسن : أنه من الأمور التي ظهرت على أقر أيام القوضى ملهيب اللاإرادية ، أى الملهب للقاتل بعدم كفاية العقل لفهم الوحي الإلهي والدعوة التي انتشرت بين المصريين في ذلك الوقت لاتباع اللذة والانغماس فيها .

وضيف : ولكن اليأس والحزن لم يكونا الحطين الوحيدين للمشكلة مشكلة الأكم التي سادت ذلك العصر . ولم يكونا بأى حال من الأحوال ردا حاسما في أى وقت من الأوقات ، إن السبب الذي يجعلنا ننظر إلى عصر الانتقال الأول ، وأوائل الدولة الوسطى بأنها عهد زاهر في تاريخ التقدم الإنساني هو أن المصريين اكتشفوا في ذلك العهد أن القيم العليا يجب أن تحل محل القيم المادية المخفضة ^(٣)

(١) د. جيب ميخائيل ، مصر والشرق الأدنى القديم . ص ١٧٦ ، ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٠ .

(٣) جون ألبرت ولسن ، الحضارة المصرية . ترجمة أحمد فخري ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

غير أن هذه الثورة التي جعلت من الملك الأول إنساناً غير معصوم ، وأنه يجب أن يسهر على رفاهية شعبه ، وأن يكون راعياً لهم لم تدم طويلاً ، بل إن هبة الملوك ستقل تدريجياً وبخاصة في عصر الفوضى والاضمحلال الثاني الذي شهد دخول الهكسوس مصر ، وتفكك الدولة الموحدة إلى أقاليم وولايات صغيرة متصارعة على السلطة .

وبعد طرد الهكسوس وإعادة الوحدة السياسية للبلاد برز الحكم المطلق ، وعادت الملكية الإلهية المقلدة لحكم مصر لتظل أساساً ثابتاً من أسس نظرية الحكم في مصر القديمة .

ومع اختلاف الأسر الحاكمة ، الليبية والثوبية ، ثم اليونانية دخلت مؤثرات جديدة في الفكر السياسي المصري ، ومع ذلك ظلت فكرة الملكية الإلهية ماثلة في الأذهان ، فطبقها حكام مصر الجدد ، وظلت سائدة حتى نهاية عصر كليوباترا السابعة ودخول الرومان مصر .

الفكر السياسي العراقي :

كان السومريون هم واضعو أسس الفكر السياسي في العراق القديم .

حيث تميز هذا الفكر بسمات خاصة جعلته مستقلاً عن غيره من الفكر السياسي في العالم القديم . فالكون عند السومريين لا ينتمي إلى تنظيم بشري ، والدولة العالمية التي تشتمل على بلاد الرافدين هي ملك للآلهة . وقد خلق الإنسان لمنفعة الآلهة بوجه خاص ، وأن غايته القصوى بل الوحيدة هي خدمة الآلهة . ويرى السومريون أنه ليس في مقدور أية مؤسسة إنسانية أن تجعل هدفها الأول رفاه أهلها من البشر ، لأن هدفها الأول يجب أن يكون السعي لرفاه الآلهة . ويقوم الفكر السياسي السومري على دعامتين الأولى الدولة القومية ، والثانية دولة المدينة (١) .

١ - الدولة القومية :

تختلف الدولة القومية عن دولة المدينة ، فالدولة القومية هي الكيان السياسي الأشمل

(١) راجع د . محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥ - ٣٧ .

وراجع أيضاً : فاضل الخفلاوي ، الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس للهجري ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة بغداد ، دار الأحياء ، ١٩٦٩ ، ص ٤٥ - ٤٧ .

الذى يتكون من مجموع ادويلات و City States ، كما أن نشاط الدولة القومية يختلف عن نشاط دولة المدينة وذلك أن نشاطها يتضمن النشاط السياسى والاقتصادى .

والهيئة الحاكمة فى الدولة القومية هى مجمع الآلهة الذى يرأسه الإله أنو إله السماء ، والذى يأخذ فيه إله انليل مكانة هامة فهو على رأس القوة التنفيذية كرئيس للشرطة وقائد للقوات المسلحة . ومجمع الآلهة الحق فى اختيار أى عضو من أعضائه لحفظ الأمن والنظام وقيادات القوات المسلحة وإعلانه ملكا عليهم ، والإله الذى يختارونه ملكا عليهم يؤدى هاتين الوظائفين بين الآلهة ، ويمارس سلطانه فى الأرض عن طريق وكيله البشرى حاكم دولة المدينة ، وبموجب ذلك يعلن تعيين هذا الوكيل البشرى سلطانه على الحكام الآخرين فى البلاد وبالتالي على دول منهم .

والملك إذن فى النظريات السياسية العراقية القديمة وكيه الإله الذى يختاره مجمع الآلهة ، ومن واجبه باعتباره وكيل الآلهة الزعامة فى الحرب وإقامة العدل .

لقد تخيل العراقيون القدماء الكون على صورة دولة منظمة يملكها الإلهة ويحكمون من خلالها دول المدن المختلفة ، وتربطهم جميعا وحدة أو هيئة أو سلطة عليا هى مجمع الآلهة ^(١) .

ولما كان من الممكن أن ينشب الصراع فى مجمع الآلهة على السلطة كان من المحتم أيضا أن يكون الصراع البشرى على الأرض صورة لما يحدث فى مجمع الآلهة باعتبار أن الملوك المتصارعين وكلاء للآلهة .

والفضيلة الكبرى فى الفكر السياسى العراقى القديم هى الطاعة ذلك أن الدولة قائمة على الطاعة والخضوع للسلطة ، ومن ثم كانت الحياة الفاضلة فى بلاد الرافدين هى الحياة المطمئنة .

وفى الفكر العراقى القديم يستحيل أن يوجد عالم منظم إذا لم تفرض عليه سلطة عليا أرادت ، ويشعر الفرد دائما أن السلطة على حق فأوامر القصر كأوامر (أنو) وكلمة الملك حق ونطقه حق ككلمة الإله لا يغيره شئ ^(٢)

(١) قاضل الخالدي ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٢ - المدينة الدولة :

تعتبر المدينة الدولة فى الفكر السياسى العراقى منظمة خصوصية هدفها الأول هدف اقتصادى ذلك أنها مزعة أحد كبار الآلهة وتحكم دولة المدينة من هيكل إله المدينة ، ولدى إله المدينة عدد من الخدم الإلهيين والبشريين ، أما البشر فهم يعملون فى البيت والحقول وهم منظمون لهذا الغرض . أما الآلهيون فهم صغار الآلهة يعملون كمراقبين لسير أعمال الآخرين ، ولكل إله صغير منهم دائرة الخاصة فى تصريف أمور المزرعة ، وهو ينفخ روح القوة الإلهية فى عمل الذين يعملون بإمرته ومشورته من البشر فيزدهر سعيهم ويشمر^(١) .

وكان الخادم الإلهى أو المسؤول الدينى كممثل للآله مقره المعبد ، بينما كان من بين المسؤولين للمدنيين من يحمل لقب Ensi وكان يتفرغ للشئون الزراعية وما يتصل بها من عمليات الإنتاج . ومنهم من يحمل لقب Lugal أى الرجل العظيم . وعليه تقع مسؤولية إدارة المدينة والدفاع عنها ضد أى أخطار طارئة^(٢) .

٣ - الفكر السياسى الهندى :

عرفت الهند القديمة فكرا سياسيا غزيرا تناول مدى واسعا من الأفكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر . ويمكن القول بأن النظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسية تقوم على فكرة المقدس أى على وجود علاقة عقلية بين الحاكم وروعة ، ويتضح هذا من إجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعية ، أى حالة سابقة على نشأة السلطة السياسية ، وإن اختلفوا فى وصفها ، فقد رأى بعضهم الأخلاق من ناحية والدين من ناحية أخرى . وبالنسبة لعلاقة السياسة بالأخلاق فهناك من ناحية اتجاه يعتبر أن أمن الدولة ورعاها هما الهدف الأسمى ، من ثم فإن التضحية بالأخلاق ممكنة لحساب تحقيق الأهداف السياسية ومن ناحية علاقة السياسة بالدين وقد بدأت السياسة فى الثقافة الهندية متصلة بالدين كعلم ووصل الأمر ببعض منارس الفكر السياسى الهندى القديم إلى حد عدم اعتبار الدين فرعاً من فروع المعرفة . كذلك وجد

(١) المرجع السابق ص ٢٥٢ .

وراجع أيضا هنرى فرانكفورت . ما قبل الفلسفة . ترجمة جبرا إبراهيم جبرا ص ٣٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) د ، وشيه النخسورى . مرجع سابق ص ٢٥٣ .

اتجاه ثالث معتدل اعترف بالدين كفرع من فروع المعرفة الا أنه أباح استخدامه كأداة سياسية، أى أنه بعبارة أخرى ضحى بالدين فى سبيل السياسة .

٤ - الفكر السياسى الصينى :

يتميز الفكر السياسى الصينى القديم بعدة سمات لعل أهمها السمات الثلاث الآتية ^(١) :

١ - العلمانية : حيث كان للحضارة الصينية منذ بداياتها التاريخية اتجاه أكثر علمانية من أية حضارة قديمة أخرى حيثبقى العنصر الدنى فى الحياة الصينية أساسا غير مدعم بالنظم والمؤسسات الدينية ، وهكذا كان للفكر أهمية كبيرة فى الحياة الثقافية للحضارة الصينية .

٢ - الاكتفاء الذاتى : وهى صفة يستخدمها دارسو هذا الفكر للتعبير عن انفلاقه على نفسه مما يمد من المحددات الخطيرة له . فقد عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ؛ وذلك ليتوفر لهم عنصر الدراسة المقارنة الذى يحفز على الابتكار والخلق وربما تفسر هذه الحقبة عدم إمكان ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفكر السياسى الصينى القديم ، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية فى هذا الفكر .

٣ - العملية : حيث اصطليخ الفكر السياسى الصينى القديم بصيغة عملية ، ونادرا ما نجد فى دراسته أفكارا مجردة ، وقد يكون مرجع هذه المشكلة الأساسية التى كان على الفكر الصينى أن يواجهها ، وهى كيفية تحقيق النظام والأمن فى عصور الاضطراب والفوضى والانحلال . وبعد كونفوشيوس أعظم مفكرى الصين القديمة وأكثرهم تأثيرا فى تكوين وتطور الفكر السياسى الصينى القديم على الإطلاق . وقد عاش فى عصر اضطراب سياسى واجتماعى ، فقد عاصر حروبا ضاربة بنى الدولات الإقطاعية ، وعمقا فى التناقضات بين الطبقة الأرستقراطية القديمة والعامّة الذين تخدوا بالعلوم والمقدرة الامتيازات الارستقراطية .

— Mote. Frederic W. Chinese Political

— Thought in : International Encyclopaedia of the Social Sciences, 1968. Vol. 2 pp. 344-408.

وقد درس كونفوشيوس التقاليد الصينية مدفوعا فى ذلك بإيمانه بأن التقاليد وحدها هى التى يمكن أن تقدم إنسانا رشيدا ذا فكر يمكنه من أن يعيد بناء النظام الاجتماعى والسياسى على نحو سليم ، وتعرض كونفوشيوس لأسباب الحكم فربها تنزليا ، وأعطى المرتبة الأولى لفصلية الاقتاع التى يملكها الحاكم ، والمرتبة الدنيا للتهديد بالمقويات فقد رأى كونفوشيوس أن الحاكم يجب أن يكون قادرا من الناحية المثالية على أن يحكم دون جهد ودون أن يشعر المحكومين بسلطته . وقد كانت أفكار كونفوشيوس مصدرا للاستقرار فى التحول العنيف فى النظام الاجتماعى فى القرون التى أعقبت حياته مباشرة ، وكان على كل المفكرين السياسيين بعده أن يلموا بها ، وفى الحقيقة أن معظمهم قد بدأ منها ، وعلى أقل القليل كانت الكونفوشوسية وجهة نظر قائمة تجب مناقشتها (١) .

وبلى كونفوشيوس من حيث الأهمية منشيوس الذى يشبهه فى نواح كثيرة وقد كان معلما لعدد كبير من الدارسين . وقد طور منشيوس كمفكر سياسى أفكار كونفوشيوس بحيث تجاوزها أحيانا ، وأدى به هذا إلى أن يقرر بوضوح أن الطبيعة الإنسانية خيرة أساسا وأن البيئة هى التى تقضى بالإنسان إلى أن يصبح سيئا ، ولذلك فإن الحكومة تستطيع أن تشجع الخير الفطرى فى الإنسان .

وكان منشيوس مثل كونفوشيوس محمريا فى أفكاره ، فحدث حديثا مطولا عن أن الدولة توجد فقط لرعاية الشعب ، وأن الشعب فى الواقع هو « جنر الدولة » وأنه بمقارنته مع الحاكم يصبح هذا الأخير مجرد « فرع غير هام نسبيا » للدولة ، وليست هناك مصلحة للحاكم أو الدولة يمكن أن يكون لها الأسبقية على الحاجة لتحقيق رفاهية الشعب الأساسية وبمدهما وفى فترة اللاحقة على كونفوشيوس ومنشيوس ، جاء من تزر الذى اتجه اتجاها أكثر واقعية فى النظر إلى الطبيعة الإنسانية حيث رآها أساسا ذات صفات حيوانية واستعدادا مسبق لأن تكون غير اجتماعية أنانية ، ومع ذلك كان متفائلا كمنشيوس بشأن مقدرة كل الأفراد على أن يصلوا إلى الكمال عن طريق الثقافة الإنسانية . ولكنه - على العكس من كونفوشيوس ومنشيوس - آمن بتنفيذ دور الدولة فى التنشئة السياسية بالفرض وليس بالإقناع .

(١) انظر د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٢٣-٢٥ .

الفكر السياسي اليوناني (١) :

أسهم المفكرون السياسيون اليونانيون بشكل متميز في معالجة الفكر السياسي وقدموا تصوراتهم عن النظرية السياسية حتى أن القرن الرابع ق . م كان علامة بارزة على طريق الفكر السياسي ، وتعتبر دولة المدينة City States بمثابة تجربة سياسية ناجحة ؛ لأن المفكرين اليونانيين اعتمدوا على منهج الملاحظة والتخطيط ؛ لكي يضمنوا للقبائل اليونانية الاستقرار السياسي والتغلب على الصراعات الاجتماعية ، وقد كرس المفكرون اليونانيون جهودهم لخدمة المصلحة العامة في مجتمعاتهم ، ودعوا إلى إقامة نظام سياسي يحقق العدالة ، وهم في هذا يختلفون عن المفكرين المصريين والصينيين وغيرهم من المفكرين الأوائل الذين تفتنوا في مدح الحكام وتقديم الخدمات الطبية والعلمية إلى الملوك والرؤساء ، كما أن الروح الديمقراطية التي سادت الدولة المدينة اليونانية ساعدت على ظهور فكرة مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية .

وتعلق اليونانيون بمبدأ الحرية يرجع إلى إحساسهم بالضعف وتخوفهم من جيرانهم ، كما يرجع أيضا إلى رغبتهم في تدعيم كيان مدنهم وخلق الروح الوطنية لدى كل يوناني ينتمي إلى طبقة الأحرار ، وتأسيسا على ذلك فقد أصبح كل مواطن يوناني يشعر بالفخر لانتسابه إلى دولته ، وحتى حكام المدن اليونانية قد شجعوا هم الآخرون المواطنين عن مناقشة الشؤون التي تهم الدولة وأباحوا المحاورات السياسية التي تستهدف خلق وعي اجتماعي ، وبالرغم من هذه الإيجابيات التي خللت الحضارة اليونانية فقد كانت هناك قضايا ومشكلات واجهت المدينة ، ويمكن إيجاز هذه القضايا فيما يلي (٢) .

١ - العزلة : حاول قادة المدن اليونانية أن يضمنوا لدولتهم الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية ويتعدوا عن كل شيء يهدد استقلالهم ، وكانت نتيجة ذلك انكماش الدولات والقضاء عليها من جيرانهم الذين يفوقونهم قوة وعددا ، وقد أدى هذا التشتت إلى عدم وجود تعاون أو تنسيق الجهود في الميادين الثقافية .

(١) راجع في تفصيل ذلك :

-Sinclair, T.A., A History of Greek Political Thought., Lonught., Routledge Kegan Park., 1952., pp.: 14 - 25 .

- Ibid : pp. 24 - 25.

(٢)

٢ - الحروب : كان الشعور السائد لدى اليونانيين ^(١) أن الدولة القوية أو الكبيرة تسعى دائما إلى فرض إرادتها على الدولة الضعيفة ، وكانت هذه النظرة موجودة بصفة خاصة في مدينتي أثينا واسيرطة ، لأنهما تنافستا على الزعامة والخروج من العزلة السياسية التي اتسمت بها معظم المدن وبحث المفكرون الأثينيون عن حل لهذه المشكلة لتجنب ويلات الحروب . ومن الأفكار التي قلعت كأساس لتقوية دولة المدينة ، القضاء على الأعداء خشية أن يتسع نفوذهم وتجريد الخصوم من ثرواتهم المادية حتى لا يتمكنوا من مواصلة الحروب ، وإنشاء تحالفات دفاعية مع الدول الصديقة لمواجهة القوى الأجنبية التي تهدد السلام . وأخيرا تطوير البلاد بما يحقق تقدما اقتصاديا يضمن لدولة المدينة سيادتها وتقوية جيشها .

٣ - الصراع الطبقي : كان المجتمع اليوناني منقسما إلى ثلاث طبقات اجتماعية ، لكل واحدة ميدان نشاطها الخاص بها ، وتتكون الطبقة الأولى من الأحرار وكانت تستحوذ على الحكم والأشراف على تسيير إدارة المدينة . وتميزت باقتسام الحكم والمسؤولية بين أفرادها بحيث أن كل فرد يتكلف بمهمة مينة حسب مقدرته ومؤهلاته العلمية . وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الحقوق السياسية في دولة المدينة لا تعنى ضمان الحقوق الشخصية لأى فرد ، بقدر ما تعنى حصوله على المناصب السياسية التي تتواءم ومقدرته في الحياة العملية .

كما تجدر الإشارة إلى أن المفكرين اليونانيين كانوا يحثون عن الوظيفة التي تلائم كل فرد ، ويستطيع القيام بها على أحسن وجه ، فالقائد يتخذ القرارات السياسية ، والجندى يحمل السلاح ويتصدى للأعداء والعمال يتكلفون بحوث الأرض وتوفير المواد الغذائية لجميع السكان . والمشكلة الكبيرة الذي كانت تواجه دولة المدينة هي الصراع الداخلى الذى كان يطور بين الفئات التي استطاعت أن تنفرد بالسلطة وفشلت في التوصل إلى اتفاق حول السياسة التي ينبغي اتباعها في الداخل والخارج . وجوهر الخلاف بين الأطراف المتنازعة هو اختلاف مصلحة فئة الملاك للأراضى ، عن فئة التجار . وكانت الفئة الأولى صاحبة النفوذ القوى ، لأن الأرض مصدر الثروة والتحكم في مصير السكان سواء من ناحية توفير الغذاء لهم ، أو من جانب تشغيلهم ، بينما كانت الثانية تعمل لتنشيط التجارة

(١) د . حورية توفيق مجاهد الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق - ص ٩٦ .

المخارجية وتندافع عن فكرة إنشاء الأسطول البحرى الذى يحمى الأسطول التجارى (١) .

أما الطبقة الثانية التى لعبت دورا كبيرا فى حياة المدينة فهى طبقة الأجانب ، وكانت تتكون من الأجانب الذين يقيمون فى دولة المدينة بقصد تنشيط التجارة الخارجية . وأهم سماتهم أنهم أحرار لا تخضع فى مصيرهم أو تستجدهم النخبة الحاكمة . إلا أن بقائهم بدولة المدينة كان يتوقف على حسن تصرفهم وعدم قيامهم بأعمال تنافى والمصلحة العامة .

أما الطبقة الثالثة فهى طبقة العبيد التى كانت تقوم بالعمل لترضية وإشباع طبقتى الأحرار والأجانب ، وكانت هذه الطبقة محرومة من الحقوق السياسية ، ومن المفارقات الغريبة أن الأفراد البسطاء الذين ينتمون إلى عائلات ثرية أو عريقة فى المجد كانوا يعتبرون مجرد أرقاء يستخدمون أدوات طبعة فى أيدى العائلات والأمير الرافقة .

ويعتبر أفلاطون من أهم أقطاب الفكر السياسى اليونانى ، فقد كان خلال محاوراته التى أجراها على لسان أستاذه سقراط يناقش النظم السياسية ، ويرسم صورة للدولة كما يجب أن تكون من خلال نظريته لمدينة الفاضلة .

وعلى الرغم من أن الفكر السياسى الأفلاطونى فكر سياسى نظرى مجرد فهو يصور انعكاسات العقلية اليونانية فى ذلك الوقت ، وما كانت تصبو إلى تحقيقه من حيث النظام السياسى والنظرية السياسية .

وتجيب الإشارة إلى أن الطبيعة الجغرافية قد أثرت فى النظرية السياسية لليونان إذ أن طبيعة بلاد اليونان لا تساعد على قيام كيان سياسى كبير ، ومن ثم كانت الوحدة السياسية عندهم ممثلة فى المدينة الدولة City State ، وكان من نتيجة ذلك أن غدت المدينة الدولة المحور الذى دار حول الفكر السياسى اليونانى .

التنظيم السياسى للدولة المدينة :

تميز النظام السياسى لدولة المدينة بالديمقراطية المباشرة ، فكان الأفراد يحضرون

(١) انظر د . محمد طه بدوى ، النظرية السياسية : الطبيعة العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

الاجتماعات العامة ، ويختارون بأنفسهم القادة الأكفاء ليقوموا بالأدوار السياسية . وبصفة عامة فإن السلطة السياسية كانت بيد الهيئات التالية (١) :

أولاً - الجمعية العمومية :

كانت هذه الجمعية التأسيسية تتكون من المواطنين الأحرار ، الذين بلغوا من العشرين وتعتبر أعلى سلطة سياسية فى دولة المدينة . وقد جرت العادة أن يجتمع أعضاؤها عشر مرات فى السنة ، أو أكثر فى حالة ما إذا اقتضت الضرورة عقد اجتماعات طارئة . وكانت الهيئة التنفيذية التى تختارها الجمعية العامة هى التى تتولى إخطارها بمقد اجتماعات استثنائية لبحث القضايا العاجلة . وكان يوجد نوع من النظم الذى يكتل محاسبة المسؤولين والقضاة على أعمالهم والإجابة عن أسئلة أبناء الشعب وأتاح خضوع النخبة الحاكمة للمراقبة الشعبية الفرصة لكثير عدد ممكن من الأثنيين الأحرار أن يتسلموا مناصب سامية . وباستثناء وظائف القادة المشرة فقد كانت جميع المناصب مفتوحة أمام الأفراد الأحرار بحيث يمكنهم أن يتولوها عن طريق الانتخابات أو القرعة . وكان الأثينيون يتبعون فى إسناد المناصب إلى الشخصيات البارزة أسلوبها يعتمد على انتخاب عدد من الأشخاص يفوق عدد المناصب الشاغرة ثم يختارون منهم من يتولون هذه المناصب عن طريق القرعة . وتسم هذا الأسلوب بأنه يفسح المجال أمام كل مرشح لأى منصب أن يتولى المسئولية بغض النظر عن لوائه أو انتمائه إلى عائلة عريقة فى النسب ، كما أن فكرة علم جديد التمييز فى المناصب السابقة (باستثناء مناصب القادة المشرة) قد قصد بها القضاء على احتكار المناصب السياسية من الشخصيات المرموقة فى أثينا . ولتسهيل الأعمال الإدارية بدولة أثينا ، كانت المدينة تقسم إلى حوالى مائة قسم إدارى ، وتبقى القضية الفردية ملازمة للشخص الحر ولو غير المكان الذى يسكن فيه . وبهذه الطريقة استطاع المسؤولون فى دولة المدينة تسجيل جميع الأشخاص الذين تحق لهم المشاركة السياسية فى الجمعية العمومية وضبطهم .

والنخبة الوحيدة التى يحق لها أن تترشح مرة ثانية ، أو أكثر للمناصب السابقة نفسها هى لجنة القادة المشرة وتنتخبها الجمعية بطريقة مباشرة نظرا للمهمة الحساسة التى يقوم بها الأعضاء فى الدولة ، حيث إنهم يشرفون على شئون الدفاع ، وحماية الدولة من الأخطار الخارجية ، ولاشك أن هؤلاء القادة العسكريين كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة فى المجتمع

(١) انظر : د . محمد طه بدوى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الأئمة ، ويؤثرون على مجرى الأمور السياسية بطريقة لا تقل أهمية عن تأثيرهم فى مصرير الدولة من ناحية الأمن والدفاع . وقد استملوا نفوذهم بصفة خاصة من الممارسة الطويلة لمهنتهم والانسجام مع المنتخبين من الجمعية العمومية والحرص على العمل بتفاهم مع القضاة والقادة السياسيين ؛ لأن فشلهم فى الحصول على التأييد الضرورى من هؤلاء المسئولين كان من الممكن أن يكلفهم فقدان مناصبهم أو عجزهم عن أداء واجباتهم اليومية (١) .

ثانيا - المجلس النيابى :

تشبه مهمة هذا المجلس مهمة مجلس الوزراء فى الدول الحديثة . فكانت الجمعية العمومية تنتخب أعضاءه ليشرفوا على تنفيذ قراراتها ، وقد اعتادوا تسميته مجلس الخمسمائة ؛ لأنه كان يتكون من خمسمائة عضو يتمون إلى عشر قبائل أئينة . وكان النظام الجارى العمل به فى دولة المدينة هو أن تبحث كل قبيلة بخمسين مندوبا عنها إلى المجلس النيابى .

ولكى تتمكن القبائل العشر من تسيير المجلس بطريقة ديمقراطية ، كانت كل قبيلة يدها السلطة تولى الحكم أحد الأعضاء من بقية القبائل التسع لتابعة الأحدثات العمومية والاطلاع على نوعية القرارات التى اتخذتها الهيئة التنفيذية للجمعية العمومية .

وللملاحظ بالنسبة لهذا المجلس أن رئيسته يختار لمدة يوم واحد حتى تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من أعضائه أن يتحملوا المسئولية ويشاركوا مشاركة فعالة فى توجيه الأمور السياسية .

أما وظائفه فيمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ - إعداد قائمة بأسماء المواضع التى تقدم إلى الجمعية العامة فى شكل اقتراحات لدراستها والموافقة عليها .

٢ - إجراء الاتصالات السياسية مع البعثات الأجنبية واتخاذ القرارات الإلزامية باسم الجمعية العمومية .

(١) لعل من أفضل الفرص التى تعرضت لذلك ، دكتور لطفي عبدالوهاب ، الديمقراطية الأئينية ، دار الكتاب الجامعى ، الإسكندرية ١٩٦٩ .

- ٣ - مراقبة أعمال القضاة واتخاذ أى إجراء ضدهم فى حالة ما إذا لم يحرموا سلطانه .
- ٤ - إصدار عقوبات ضد الأفراد الذين يقومون بأعمال تمس أمن الدولة ، وبذلك يتحول المجلس النيابى إلى محكمة لها الحق فى إصدار أحكام نهائية .
- ٥ - الإشراف على جميع المسائل المالية وفرض الضرائب على أصحاب الممتلكات بالمدينة .
- ٦ - غير أن هذه الصلاحيات التى منحها الجمعية العمومية للمجلس النيابى لا تعنى أن له الحرية المطلقة فى اتخاذ القرارات ، أو أنه لا توجد سلطة عليا تحاسبه على كل عمل يقوم به ، فللجمعية العمومية الحق الكامل فى محاسبته على أعماله ، وهى حرة فى تعديل الاقتراحات المقدمة إليها أو رفضها ، وكان المجلس النيابى لايت فى جسام الأمور بمفرده بل يقدم اقتراحاته إلى الجمعية العمومية لكي تدرس المسائل الهامة وتوافق عليها . وأهم القضايا التى كان يتمين على المجلس النيابى أن يعرضها على الجمعية العمومية (١) :

(أ) الاعلان للحرب .

(ب) توقيع معاهدات السلام .

(ج) فرض الضرائب .

(د) تشريعات عامة .

ثالثا - المحاكم :

اختصت المحاكم الأينية وقضاها بالنظر فى القضايا العامة مثل الأمور المالية ومحاكمة الأفراد الذين خرقوا قوانين الدولة . واشتهرت بعدد كبير من الخلفين الذين أسندت اليهم مهمة فحص الشكاوى التى يقدمها سكان أينا ضد أى شخص ارتكب جريمة أو أثار مشكلة اجتماعية . وكانت مهمتهم الأساسية تنحصر فى البحث عن الحقيقة وإيجاد الحلول العادلة للمشكلات الاجتماعية فى دولة المدينة .

وعموما فإن هذه المحاكم لم تكن محاكم عادية بالمفهوم الحالى ، وإنما كانت شبيهة بمجلس تشريعى له صلاحيات عديدة . وفى العادة تكون أحكامها نهائية ، ومن حق

(١) راجع د . لطفى عبدالوهاب ، المرجع السابق ، ص ٨٧ - ٨٩ .

محلّفيها تحليل القوانين نفسها وتغييرها إذا تعارضت مع المبادئ والتقاليد الأينية . وتعتبر القرارات التي تتخذها بمثابة قرارات تمثل الإرادة الشعبية ، ولذلك كان عدد قضاتها كبيرا بحيث يتراوح ما بين ٢٠١ ، ٥٠١ وفي بعض الأحيان يتجاوز عددهم الرقم الأخير .

أما فيما يتعلق باختيار المحلفين فإنه كان يتم عن طريق انتخاب نخبة من مجموع ٦٠٠٠٠ محلف يتخبون لمدة سنة كاملة . وتفحص هذه الملفات وتعين مكان العمل لكل شخص يعمل في ميدان القضاء . وكانت المحاكم تقوم بدور المراقبة المستمرة على المسؤولين ، وتسهر على سلامة القوانين كما كانت تراقب جميع المحلفين الذين يفحصون القضايا المقدمة إليهم ، وتؤكد من أداء واجباتهم بأمانة وقد اعتمدت على أسلوب مراجعة الملفات وتجديد الثقة في المحلفين بقصد القضاء على الرشوة ومراعاة المصلحة العامة في ميدان العدالة . ويختصر فإنه يمكن تلخيص دور المحاكم فيما يلي :

- ١ - فحص ملفات القضاء قبل تسميتهم واتخاذ القرارات التي تؤهلهم لتسلم مناصب بميدان القضاء أو إقصائهم عن هذا الميدان .
- ٢ - تقييم أعمال القضاء بعد انتهاء تعيينهم ومحاسبتهم على الأخطاء إذا لم يكونوا في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم .
- ٣ - مراجعة الحسابات المالية والتعرف على كيفية صرف الأموال التي كانت تحت إشراف كل قاض .

طبيعة النظام السياسي اليوناني (١) :

من الثابت أن السمة الرئيسية للمفكر السياسي اليوناني هي الرغبة في معرفة حقيقة الأشياء وإضاح المشاكل الإنسانية لسيطرة العقل البشري ، ولهذا نجد أن كل كاتب يوناني يبحث عن المنهجية و يضع المبادئ التي تمكنه من حصر جوانب المشكلة التي يعانيها مجتمعه لعلاجها . والاعتقاد الذي ساد لدى المفكرين اليونانيين أن سوء تصرف البشر هو سبب جميع الخائب التي يعانيها المجتمع أو القيادة السياسية . والحل المثالي لذلك يمكن

(١) دكتور عمار بوحوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية . ص ٢٥ - ٣٠ ، راجع في تفصيل ذلك ، دكتور لطفي جبالوهاب ، مرجع سابق ص ٤٧ - ٦٥ .

فى وضع القواعد الأساسية التى تحدد واجبات كل مواطن وحقوقه . ويعزز النظام السياسى أيضا بالديمقراطية المباشرة التى سادت دولة أثينا . ولهذا النظام بميزاته ومساوئه ؛ لأن المناقشة والتعبير عن الآراء بكل موضوعية ونزاهة قد ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الأدبى والعلمى ، ولكن التعرّف فى مناقشة الأشياء التافهة أو للعقدة للغاية ، قد أدى إلى إصابة النظام السياسى اليونانى بالشلل والعجز عن اتخاذ القرارات الفورية . وهناك أيضا حقيقة هامة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن طبيعة النظام السياسى اليونانى ، وهى أن تقدم أثينا وازدهارها الثقافى والاجتماعى جاء مصحوبا بتيار قوى لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكشف عيوب الارستقراطية الحاكمة التى كانت السلطة السياسية يدها ولم يكن يهتم إلا بدعم مصالحها الخاصة . وقد ساد الاعتقاد فى أثينا منذ منتصف القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن السابع بعد الميلاد أنه من طبيعة الأفراد ، سواء كانوا أثرياء أو أصحاب نفوذ ، أنهم كانوا يتسمون بالأنانية والبحث عن المصلحة الشخصية قبل المصلحة العامة . ومن أجل تضافر الجهود وتقوية جانب الفئات الشعبية التى يستغلها الأثرياء وأصحاب النفوذ دعا المفكرون السياسيون سكان المدن إلى اليقظة ووضع حد لسيطرة الأقوياء على الضعفاء . ولعل هذا واضح من كتابة أفلاطون وأرسطو وغيرهما من الكتاب الذين تساءلوا عما إذا كانت « العدالة » صفة ملازمة للرجل القوى ومن حوله أم هى حق طبيعى للإنسان الحر الذى لم يخلق ليكون عبدا لأحد ، وبطبيعة الحال اصطدم هؤلاء الكتاب الذين تخمّسوا للبحث عن مفهوم العدالة بالسفسطائيين الذين احترقوا فن الشجوة وتزويد الشبان بالتعاليم الفاسدة للارتزاق ، وقد ذهب ضحية هذه الفئة الفاسدة العالم الكبير أفلاطون الذى فضح نواياهم وانحرافهم عن الطريق السليم .

المفكرون السياسيون فى العصر اليونانى : (سولون ٦٣٨ - ٥٥٩ ق. م) :

اشتهر هذا القائد الأثينى بالقوانين الجديدة التى أدخلها على أثينا وغير بها مجرى الأحداث . فقد تضابق من حكم الطبقة النبيلة واحتكارها السلطة ؛ ولما قرر أن يجعل أساس للمشاركة فى الحكم مقدرة الفرد على الملكية وتسليد الضرائب للدولة بدلا من الاعتماد على النسب وشرف الأسرة . وبهذا أتاح الفرصة للطبقة الغنية كى تشارك الطبقة النبيلة فى الحكم (١) .

(١) ناقش العديد من الباحثين أفكار أفلاطون السياسية وانتماءا للفئة المرحلة فقد عرضنا هنا لأراءه الرئيسية التى استمرت نافذة حتى فى الأدب السياسى المعاصر .

سقراط ٤٧٠ - ٣٣٩ ق . م :

امتاز سقراط بفصاحته فى الخطابة ومقدرته على محاربة السفطاليين الذين حاولوا النيل من سمعة أثينا وقضايتها بواسطة تعليم الشبان فن الاختيال وتضليل الشعب . ويبدو أنه تأثر كثيراً بالتندهور الأخلاقى والسياسى الذى بلغته أثينا فى عهده فهب إلى محاربة السفطاليين وإظهار نقاط الضعف فى تعليمهم الفاسدة .

وقد اشتهر سقراط بالفكرة التى طورها تلميذه أفلاطون فيما بعد ، والتى مفادها «الفضيلة هى المعرفة» وما يقصده بها هو أن الإنسان يرتكب الأخطاء ويقوم بأعمال الشر لأنه جاهل ولا يتمتع بالقسط الكافى من العلم والمعرفة لإصدار الأحكام العادلة . فالمعرفة فى رأيه تجعل الإنسان الكافى من العلم والمعرفة لإصدار الأحكام العادلة . وتجعل الإنسان عفيفاً ومتريفاً عن الأعمال الحقة التى يرتكبها الحمقى . وظهر هذا الاتجاه واضحاً فى دعوة تلميذه أفلاطون إلى اعتبار السياسة فن الحكم الذى هو من اختصاص «الملوك الفلاسفة» وليس من اختصاص الأفراد العاديين ، كما أنه قصد بفكرة «الفضيلة هى المعرفة» توجيه ضربة قاضية إلى خصومه السفطاليين الذين كانوا يرددون عن جهل أن العدالة حق شرعى للإنسان القوى وأن القوانين يضعها الرجل القوى ليقهر بها خصومه وأعدائه (١) .

وعموماً فإن مساهمة سقراط السياسية فى وضع أسس المدينة الفاضلة بأثينا لا يمكن فصلها عن إنتاج تلميذه أفلاطون ؛ لأن سقراط زود أفلاطون بالأفكار الرئيسية والاعتبارات السياسية والأخلاقية التى تسود المدينة الفاضلة . وما ينبغى تأكيده من جديد هو أن سقراط استهدف بتساؤلاته عن طبيعة الحب الذى نشأ بين الأفراد والمدينة الفاضلة إيقاظ ضمير الأثينيين وتوجيه إلى حد بعيد ، حيث إن خطبه قد وعظت غيره من المصلحين فى أثينا ودفعتهم إلى البحث عن أسس وقيم جديدة لتنظيم العلاقات التى تربط بين أفراد المجتمع الأثينى . ولكن هذا النجاح كلفه حياته ، إذ تأمرت عليه عدة شخصيات من السفطاليين وغيرهم وحكموا عليه بالإعدام بدعى أنه «يتكر الآلهة ويفسد الشبان» .

(١) د . حرية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

كانت جمهورية أفلاطون نتاجا للمؤثرات السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي أثرت في تكوينه الفكري ، ولذلك اتسمت كتاباته بالطابع السياسي الأخلاقي ، وذلك في مؤلفاته الثلاث الجمهورية والسياسة والقوانين ، وراكب الثلاثة مثل المراحل التي تطور خلالها الفكر السياسي وبخاصة النضوج والاكتمال وتمثل جمهورية أفلاطون تصوره للدولة مثالية وليست تسجيلا لواقع دولة كانت على عصره . وهو يرى أن المجتمعات البشرية ظهرت كضرورة حتمتها ضرورة عمران الأرض بإجماع الناس ، فالإنسان لا يمكن أن يكفى نفسه بنفسه ، كما يرى أفلاطون أن المجتمع عبارة عن كائن عضوي فرضته الطبيعة بوائه على الأفراد أن يتعاونوا من أجل الحفاظ على ذلك المجتمع وصيانة وجوده وإبقائه واستمراره . والمجتمع عنده يقوم على طبقات محددة لكل منها واجبات والتزامات وأعمال محددة تؤديها كل طبقة لصالح الكائن العضوي ، وإذا تم التعاون بين الطبقات تم التوازن بينهما ومن ثم تسود العدالة وتعم السعادة .

والدولة المثالية عند أفلاطون ليست هي الدولة كما نعيشها في الواقع وتحيا ظروفها السياسية ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتصارع الحكام والمحكومون على السلطة والثروة والبلدة ، وإنما الدولة المثالية هي التي تطابق قدر الإمكان الفكرة المطلقة لها أو النموذج المثالي الذي رآه ورسمه في كتاباته .

والنموذج المثالي للدولة كما وضع أسسه أفلاطون لا يتحقق إلا بتقسيم العمل فيها على ضوء الطبيعة البشرية وطاقت وقدرات كل إنسان بحيث يلتزم كل فرد بها بالمكان الذي حددته له طبيعته وفطرته . وقد قسم أفلاطون الناس في دولته إلى ثلاث طبقات :

(أ) المقلد للحكم والسياسة .

(ب) الأشداء للحرب والقتال .

(ج) المنتجون من زراع وصناع للإنتاج .

ويعتبر أفلاطون أن هذا التقسيم عادل ، لأنه طبيعي ، كما يعتبره تقسيما ناعما لأنه يتيح فرصة العمل وخدمة المجموع بأعلى كفاءة ممكنة ذلك أن كل فرد يعمل وفقا لاستعداده ومواهبه وفطرته ^(١) .

(١) طيمة الجرف . نظرية الدولة - ص ٣٩ . ونظر أيضا المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية ص ٦٥

ويمثل الحكام عند أفلاطون الرعاة أو الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية وأعطاهم من الحقوق ما جعلهم يحكمون حكما مطلقا ، وأباح لهم شيوع الملكية والمال والنساء والأطفال .

وصنف أفلاطون أنواع الحكم إلى ستة أنواع هي :

- ١ - الحكم الفردي المطلق .
- ٢ - الحكم المطلق الدستوري .
- ٣ - النظام الأريجاركى .
- ٤ - حكم الكترة أو الحكم الديمقراطي .
- ٥ - الحكم الفوضى .
- ٦ - حكم الطغاة .

وقد شغلت قضية العدالة حيزا كبيرا فى الفكر السياسى الأفلاطونى ، ويمثل جوهر العدالة عنده فى الفضيلة التى تهدف إلى الخير الأسمى للدولة وأفرادها والعدالة توازى مجموعة الفضائل التى تنظم الحياة البشرية العامة والخاصة . ومعنى ذلك أن يودى كل فرد فى الدولة ما عليه من التزامات وواجبات بحكم موقعه وبحسب حالته الطبيعية ، وغاية العدالة عنده هى تحقيق الأمن والنظام فى الدولة دون عائد من حقوق ، ولذا تجد أن الحرية فى جمهورية أفلاطون غائبة أو مفقودة ، إذ ليس لأحد من أفراد الدولة أن يغير مكانه فيها أو أن ينتمى لطبقة دون طبقته ذلك لأن الطبيعة تتدخل ، ووفق القدرات والطاقات البشرية تقوم طبقات الدولة وتعمل فى تناسق من أجل الإبقاء عليها والحفاظ على استمراريتها .

ولهذا ظل الفكر الأفلاطونى فكرا نظريا تجريديا ، يتطلع إلى ما يجب أن يكون لا إلى ما هو كائن وواقع وملسوس فى مجتمعه .

أرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م ^(١) :

لاقتل محاولة أرسطو فى معالجة السياسة والدولة أهمية عن محاولة أفلاطون ، فمن واقع الظروف السياسية لبلاد اليونان كتب أرسطو كتاب السياسة الذى يعتبر من أهم الإنجازات الفكرية فى النظرية السياسية والفكر السياسى على وجه العموم .

(١) جورج سابين - تطوير الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

وتدور كتابات أرسطو في السياسة حول المدينة والدولة ، ولكنها مثلت نظرة أكثر واقعية مما كانت عليه عند أفلاطون . بل إن الفكر السياسى الأرسطى وسع دائرة النظرية السياسية ، وفتح للمدرسة الرواقية التى أتت من بعده مجالا أرحب فى الفكر السياسى .

والسياسة عند أرسطو لم تعد فكرا بحثا مجردا ، بل أضاف إلى الفكر المجرد التجربة بمعنى أنها فكر يرتبط بمنهاج واقعى تجربى يعتمد على الملاحظة ويسترشد بالتجربة التاريخية ، وبالظروف السياسية والاجتماعية والقائمة ثم يستعين بكل المعطيات العقلية والواقعية معا ليؤسس المدينة الفاضلة .

فكرة الدولة عند أرسطو :

يتفق أرسطو مع أفلاطون فى أن الدولة كائن عضوى من صنع الطبيعة يكتشف الإنسان بالعقل . ويرى أنها العنصر الأول الذى تفرضه الطبيعة ؛ لأن الجزء يأتى بعد الكل ، أى أن الكل يسبق الجزء ، والمجتمعات الجزئية كالأُسرة والقبيلة والعشيرة كلها بمثابة لبنات أو أعضاء فى ذلك الكيان العام (الدولة) يخضعون له . وهذه الأجزاء وإن استقلت فى قدرتها ووظائفها فيه لا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها ، ولا فائدة فيها إن هى انفصلت عن الكيان الكبير (الدولة) .

وهذا يقود إلى قضية أخرى عند أرسطو وهى أن عقل الرجل السياسى فى المدينة الفاضلة لا يمكن فصله عن العقل الكلى الكائن فى القوانين التى تحكم الجماعة فعلا .

ويقول : إن الطبيعة خلقت الذكر والأنثى وياجماع الذكر والأنثى يتم حفظ النوع البشرى ، وقد ميزت الطبيعة بين الأفراد فوهبت الذكاء للأحرار وحرمته على العبيد الذين منحهم قدرة جسدية لخدمة الصالح العام ، وياجماع الذكور والإناث والأحرار والعبيد تتكون الأسر باعتبارها النموذج البدائى للمجتمع البشرى ، وباتساع الأسر تتكون العشائر فالقبائل فالقرى فالمدن ^(١) .

وارتبطت فكرة الدولة عند أرسطو بالتطور العائلى ، باعتبارها محاولة لتفسير النشأة التاريخية للدولة ، ومن هنا اتجه كثيرون إلى اعتناق الفكرة القائلة بأن الدولة تقوم على مجرد اتحاد عائلات تخضع أفرادها لسلطة حاكم ذى سيادة .

(١) راجع د . طه الحرف ، نظرية الدولة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

وعلى هذا الأساس تكون الدولة من وجهة النظر القائلة بالتطور العائلى مرحلة متقدمة للأسرة ، توضع السلطة فيها فى يد الأسرة أو شيخ القبيلة ، ولكن هذه النظرية تعرضت للنقد على اعتبار أن الدولة أشمل وأكبر من الأسرة ، وأن أهداف الدولة تختلف اختلافا بينا عن أهداف الأسرة .

ومع ذلك فإن نظرية الدولة عند أرسطو والقائمة على التطور العائلى كان لها من الظروف ما يبرزها فى تلك المرحلة من مراحل الفكر السياسى ، ولكنها لا تقوم وحدها كقاعدة نظرية للدولة إذ أن هناك آراء أخرى ونظريات عديدة ظهرت فى العصور التالية ، كان من أهمها الفلسفة السياسية الجديدة التى ظهرت فى فكر المدرسة الرواقية التى عاصرت ظهور الامبراطورية اليونانية على يد الإسكندر الأكبر المقدونى ، ومن ثم اتسع مجال الوحدة السياسية لدى المفكرين الإغريق ، وأصبح الإنسان ينتمى إلى مجتمع أكبر من مجتمع المدينة ذلك هو مجتمع الإنسانية كلها .

وبعد عصر الإسكندر فاشته عهد جديدة فى السياسة ، إذ انتهزت النظرية السياسية القائمة على المدينة الدولة ، وانتهت أيضا الفكرة القائلة بأن الإنسان حيوان سياسى يمثل لبنة صغيرة فى بناء المدينة الدولة ، وأصبح الإنسان يصور على أنه فرد له ذاتيته التى يعنى معها فى آن واحد بتنظيم حياته الخاصة وتنظيم علاقاته بغيره من الأفراد الذين يكونون معه هذا العالم ، وبالنسبة لأنواع الحكم ، فإن أرسطو ناقش ثلاثة أنواع منه وحاول إبراز مميزات وعيوب كل واحدة على حدة (١) :

١- الحكم الملكى :

إن الحكم الملكى عبارة عن حكومة الفرد أو هو نوع من القيادة الفردية قد تمكن الدولة من تحقيق آمال وإنجاز الأعمال نظرا لسرعة فى اتخاذ القرارات . لكن عيبه أنه ينقلب إلى حكم استبدادى عندما يواجه الملك أزمات ويشعر بضعف نفوذه وتفكك مملكته ، كما أنه يعيب عليه فكرة الورقة ويعتبر تدلول السلطة بين أعضاء الأسرة الملكية من غير نظر إلى مؤهلاتهم السياسية ضررا ولا يتفق والمصلحة العامة للدولة .

(١) د . لطفى عبدالعاب ، الديمقراطية الأنثية ، مرجع سابق ص ٤٣ .

٢ - الحكم الأرستقراطي :

هو حكم الأقلية أو حكم نخبة قليلة تحتكر السلطة في الدولة وميزاتها أنها الففة المؤهلة من ناحية التعليم للقيادة ، ولا سيما أنه كان مقصورا على أبناء الأثرياء الذين يتوفرون على الإمكانيات التي تمكنهم من التعليم إلا أن أرسطو كان متحفظا ولا يثق كثيرا في حكم النخبة لأن أفرادها يحاولون دائما الاستئثار بالسلطة والثروة ويتجاهلون المطالب الشعبية . ولهذا يتحول الحكم الأرستقراطي إلى حكم أوليغاركي أى تكون السلطة في يد شخصين أو مجموعة صغيرة جدا وليس في يد طبقة أرستقراطية وبالإضافة إلى ذلك توجد مشكلة أخرى هي أن أفراد أية طبقة شريفة أو نبيلة بالحكم يؤدي في الغالب إلى حزازات طبقية وحروب أهلية .

٣ - الحكم الديمقراطي :

هو حكم الأغلبية الشعبية ويختبره أرسطو من الأنظمة البناءة ، لأنه يمنح الأفراد فرصا متساوية ويسير الأمور حسب قوانين تنال موافقة الأمة إلا أن الحكم الديمقراطي لم يخل من الشوائب ، فالديمقراطية تخلق الفوضى أحيانا وينجم عنها تدهور الوضع السياسى .

ونوع الحكم المفضل عند أرسطو هو النظام الديمقراطي القائم على دستور محدود فيه الصلاحيات لكل حكومة وحقوق المواطنين ، ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلته يثق في الحكم الدستوري ولا يثق في الحكم الفيلسوف في العناصر التالية :

١ - إن القوانين تعد عادة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس لخدمة طبقة معينة أو أفراد لهم علاقات ودية مع الحكام . والدستور بطبيعة الحال ، يحمى المصالح العامة من القوانين الارتجالية التي تسن بين عشية وضحاها أو من القوانين الشخصية التي توضع بهدف دعم مصالح فئات معينة .

٢ - إن الدستور يشبه بوثيقة منهجية للعمل بالنسبة لكل حكومة وبذلك يتسنى للمواطنين أن يعرفوا نوعية القرارات التي تطبق عليهم في كل حالة يواجهونها ، وبالتالي تطمئن نفوسهم ان الملك الفيلسوف لن يضع للراسيم الشخصية في أى وقت يشاء لتدعيم نفوذه . كما أن حكم القانون يأخذ بعين الاعتبار القواعد العامة للأخلاق والعادات

التي جرى العرف على احترامها بخلاف حكم الفرد فقد تتطلب عليه الواجبات الفردية وتندفع إلى إصدار الأوامر التحكيمية التي تتنافى مع العادات والتقاليد الشعبية (١) .

٣ - إن حكم القانون مفيد من الناحية الديمقراطية للحكم ، وذلك أن الدستور الذي يوافق عليه أبناء الدولة يعطيهم عادة الارتياح النفسى والشعور الوطنى بأنهم اختاروا بأنفسهم المسؤولين عن مصير الشعب نظرا لكفائتهم ورضاء الأمة عنهم ، وبالنسبة لأرسطو فإن التسميات السياسية التي تكون استجابة للرغبة الشعبية تعنى أن الحكام لا يتدخلون القرارات الفردية التي قد ترغب المواطنين على قبول إجراءات لا تتفق ورغباتهم .

ويرى أرسطو أن أحسن نظام سياسى تتبناه دولة المدينة هو الذى يأخذ فى اعتباره المفاهيم الأساسية التالية :

١ - تكون هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على الأمور العامة للدولة مثل إعداد الترتيبات اللازمة لتنفيذ قراراتها والتأكيد من قيام الولاة بواجباتهم وتنفيذ التعليمات الموجهة إليهم .

٢ - إنشاء وظائف للولاة الذين يقومون بأعباء الأمن وتطبيق قوانين الدولة فى جميع أنحاء البلاد .

٣ - وجود هيئة قضاء تتكفل بالبت فى أمور العدالة ومحاكمة الأفراد الذين يحاولون اختلاس أموال الدولة أو خرق القوانين العامة .

مقارنة بين أفلاطون وأرسطو :

فى حين يرى أفلاطون أن الهدف من تكوين الدولة هو إيجاد الفرص المتساوية بين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وبعد الحاكم الأب الروحى الذى يتكفل بقيادة أبناء أمته . فإن أرسطو يختلف معه فى هذا الموضوع فيحتد أن العلاقة بين أفراد المجتمع تختلف عن العلاقة التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة . وإذا كان لرب الأسرة الحق فى اتخاذ قرارات فردية وتسيير شؤونها كما يشاء فالحاكم لا يستطيع أن يفعل ذلك ؛ لأنه مقيد بقانون عام . وتوجد مساواة تامة بينه وبين بقية أفراد مجتمعه .

(١) د . لطفى عبدالمطلب ، المرجع السابق ص ٤٥ .

ونقطة الخلاف الثانية هي أن أفلاطون يضع الثقة الكاملة في الحاكم الفيلسوف الذى يقرر ما يراه مفيدا وينظم أمور الدولة حسب الخطة التى توافق وجهات نظره ؛ لأنه يعتقد أنه أدرى الناس بما يحتاجه الأفراد ، ويتمتع بالقدرة الكافية للمعنى على الوسائل الكفيلة بإشباع حاجات السكان وتحقيق آمالهم . بينما يشعر أرسطو أن نظام الحكم القائم على الدستور أحسن نظام تدير بمقتضاه الدولة حيث يكفل لها صفة الدول والاستقرار ولا يرتبط بقاء النظام السياسى ببقاء حاكم معين فى الحكم ^(١) .

وهناك أيضا نقطة ثالثة تعتبر مصدر الخلاف بين أفلاطون وتلميذه أرسطو . وهى أن الأول قد تهجم على الملكية (بكسر للميم) والزواج بالنسبة لطبقة الحكام وهذا له أن مأساة دولة المدينة تتمثل فى الجنس والارتباط الروحى بالمائلة ، فى حين أن أرسطو لا يشاطر أستاذه فى هذا الرأى ويعتبر حب التملك والتعلق الماطفى بالأسرة ظاهرة إنسانية عادية لا فائدة من تجريد أى شخص منها ومن السعى وراء التملك والاعتزاز بما يملكه الفرد .

والحقيقة التى لا ينفى تجاهلها هى أن الدولات اليونانية لم تكن سيادة نفسها بل كانت فى غالب الأحيان تحت رحمة بلاد الفرس وملكة مقدونيا ، وروما فيما بعد . ولقد فشلت فى تحسين العلاقات فيما بينها ، ولذلك لم يكن فى إمكانها إقامة نهضة شاملة ومتكاملة ، وأن تلك الانقسامات الداخلية وبخاصة للصراعات التى أنهكت قوة كل طبقة قد أدت إلى نكسة علمية واضمحلال الدولات الإغريقية التى حملت مشعل النهضة العلمية مدة من الزمن .

كذلك فإن الدولات اليونانية قد اشتهرت فى التاريخ بفضل اليونانيين القدامى الذين سمحوا بحرية الفكر ونبذوا مجهوداتهم للتغلب على المشاكل السياسية التى واجهت الأنظمة السياسية آنذاك ، كما أن الديمقراطية المباشرة التى سادت المدن اليونانية وقتئذ . ساعدت على مناقشة القضايا الاجتماعية والاستفادة من الحوار الذى كان يدير بين القيادة وكبار الشخصيات البارزة فى المجتمع الأثينى .

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

زيتو :

يطلقنا القرن الثالث قبل الميلاد بفكر سياسى جديد ، وأن كان يميل إلى المثالية فيرى زيتو أن الرجال يعيشون فى الدولة المثالية ضمن جمهور واحد بدون أسرة وبدون ملكية، وبدون احتياز بسبب الجنس أو المكانة وبدون حاجة إلى مال أو إلى محاكم^(١) .

وظهرت أيضا فكرة الاتحاد ، التى يرى للفكرون السياسيون أنها من صنع الإسكندر الذى أراد أن يقيم اتحادا يضم اليونان والبرابرة ، ثم اعتنقها الفلاسفة بعد ذلك .

إن اتصال الشرق بالغرب ، واتصال الحضارة الهيلينية بالحضارات الشرقية وظهور الحضارات المتأثرة تم بشكل واضح فى الفكر السياسى ، بل إن قيام الدولات التى انقسمت إليها امبراطورية الإسكندر أدت إلى ظهور أنظمة من الحكم اتسمت بالاستبداد ، فقد كانت فى معظمها ملكيات مطلقة ، وقد كان الملك فى تلك الملكيات رئيسا للدولة ، بل هو الدولة ذاتها ، وقد ظهر مؤثر جديد فى تلك الكيانات الجديدة وهو أن النسيج البشرى لها كان متباينا ، والعادات والتقاليد للحكام والحكومين والاستقرارية العسكرية كانت متباينة، ومن هنا بات من الضروري الإبقاء على قدر كبير من القوانين والعادات والتقاليد المحلية ، مع وضع الضمانات التى تبقى على الممالك الجديدة وتضمن استمراريتها . ويقول جورج سابين أنه بذلك نشأ التمييز بين قانون الملك ، أو القانون العام المشترك ، والقانون المحلى وأصبح الملك بمعنى خاص رمزا للاتحاد والحكومة الصالحة^(٢) .

مدينة العالم :

أصبح هدف الفلسفة السياسية التى ظهرت بعد أرسطو هو توفير المعادة للإنسان وتوفير الاكتفاء الذاتى ، ولقد استطاع كريسيوس بفكره السياسى أن يضفى معنى أخلاقيا إيجابيا على فكرة الدولة العالمية والقانون العالمى . والدولة العالمية فى نظر الرواقيين تقوم على أساس أن الآلهة والرجال فيها مواطنون ، وأن دستور هذه الدولة هو العقل المنزه عن الخطأ يهذى الناس إلى ما يجب أن يفعلوه وما يجب أن يتجنبوه .

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ص ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٧ .

والعقل المنزه عن الخطأ هو القانون الطبيعي ، وهو المقياس لكل ما هو حق وحلل ،
لا تتغير مبادئه ، وهو ملزم لكل الناس حكاما ومحكومين على السواء وهو قانون الله ^(١) .

وقد عبر كريسيبوس عن ذلك في فاتحة كتابه القانون بما يلي :

أن القانون هو الحاكم المسيطر على أعمال الآلهة ، والناس جميعا ، ويجب أن يكون
هو الموجه والحاكم والمرشد لما هو شريف وورسين ، وهو الفصيل فيما هو حق وما هو
باطل ، وهو الذى يهدى كل الكائنات الاجتماعية بطبيعتها إلى ما يجب عمله ويمنعها عما
لا يصح ^(٢) .

وعموما فإن هذه الفترة تتسم بسيادة أفكار كل من المدرسة الرواقية ثم المدرسة
الأبيقورية التى تدعو إلى العزلة والثى لا تمنع من قيام حكومة استبدادية بشرط أن تكون
هذه الحكومة قادرة على تحقيق الأمن وحماية مصالح الأفراد ، وهو ما يقتضى استعراض
أفكار هاتين المدرستين فى تفصيل غير قليل .

الرواقية :

ترجع الأفكار التى أتت بها المدرسة الرواقية إلى عام ٣٠٠ ق . م وهذه الظاهرة
نوحى بأن الاتجاه السياسى الجديد فى تأسيس هذه المدرسة هو الانكماش على النفس وبرودة
التحمس للقوميات المحلية . وتبع هذا التفكك الوطنى ضعف الولاء للدويلات الصغيرة التى
عجزت عن مواجهة امبراطورية الإسكندر الأكبر . وكان زعيم المدرسة زينو (٣٣٦ -
٢٦٤ ق . م) وكان يهدف إلى إقناع الأفراد بمسايرة الأنظمة السياسية الجديدة التى
سادت مقدونيا واليونان وقبرص حيث تأسست امبراطورية الإسكندر الأكبر المترامية الأطراف ،
وكنلك دعتهم الرواقية إلى التمسك بالفضيلة والأخلاق حتى يمكن حماية الحضارة
الإنسانية من الذوبان والانحلال ، ولعل العامل الكبير الذى جعله يتبنى فكرة الدولة العالمية
هو أنه فينيقى الأصل ، عاش فى قبرص قبل أن يلتحق بآلينا ويتمتع فى دراسة الفلسفة

(١) جورج سابين ، المرجع السابق ص . ٢٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٠ .

ويخصص معظم جهوده لإلقاء محاضرات فى رواق أصبح فيها بعد اسما للمدرسة التى أسسها (١).

والفرق الجوهري بين الفلسفتين السليستين اليونانية والرواقية هو أن الأخيرة ترى أن طريق الممارسة وكبح جماح النفس . فالشر فى نظر الرواقيين يمكن تجنبه بالتحكم فى النفس وليس بالمعرفة وحدها ، كما اعتقد اليونانيون ، والمجتمع الإنسانى بالنسبة إليهم يقوم على نظرية القيام بالواجبات ، إذ أن قيام الأفراد بواجباتهم وإنجاز المهام الملقاة على عواقلهم وضبط أنفسهم Self Control تعد عوامل أساسية لقيام مجتمع يسوده الانسجام والاحترام المتبادل .

ومعنى هذا ، أن كل فرد يسهم فى خدمة مجتمعه بالإمكانات الفنية والطااقات البشرية المتوفرة لديه ويستفيد من ذلك ويفيد المجتمع الذى يتمى إليه .

وقد اتسمت نظرية التحكم فى النفس بعدة سمات رئيسية ، فهى قد ساعدت على استتباب الأمن ، والحد من الخلافات التى تعكر صفو الحياة الاجتماعية والسعادة الفردية وقد كانت هذه النظرية مفيدة لقادة الأمبراطورية الرومانية الذين حاولوا التوسع لكسر شوكة الجيران الأقوياء ، وتوفير الأمن والاستقرار فى ربوع البلاد .

والنظرية الثانية التى تبنتها المدرسة الرواقية وطبقتها الأمبراطورية الرومانية والديانة المسيحية فيما بعد هى فكرة العالمية وانتماء جميع السكان إلى أسرة واحدة تتميز بالولاء للسيادة المطلقة المتمثلة فى قدرة الله على توفير الحياة السعيدة لعباده .

وترى الرواقية أن البشر مجموعة أخوية تنحدر من أصل واحد ولا فرق فى ذلك بين يونانى وبربرى وبين غنى أو فقير وإنما الفرق الوحيد بينهم هو الفرق بين العاقل والأحمق وبين الإنسان الذى يمكنه أن يهديه الله ، والإنسان الذى يجب أن يدفع إلى ذلك قسرا . فالإنسان يفوق بقية المخلوقات بالعقل والكلام والقدرة على التمييز بين الخطأ والصواب وبذلك يصلح - دون سائر الكائنات الحية - للحياة الاجتماعية التى تعتبر ضرورية له . والناس فى الحقيقة عباد الله وأخوة فيه ، والإيمان به هو إيمان بقية الأهداف الاجتماعية ومسئولية الرجل الصالح فى حمل نصيبه منها .

(١) -Donald A Zoll, Reason and rebellion : an informal History political Ideas, Engle- waod Cliffs, N.J. prentice, Hall price 1963 pp. 45 - 50 .

وقد يبدو هذه الأفكار قريبة الشبه بنظرية المساواة التي أشار إليها المفكرون اليونانيون ولكنها في الحقيقة تختلف إلى حد بعيد عن نظريتهم ، لأن الرواقين كانوا يرددون رفع المستوى الخلقي وتأكيد انتماء جميع الأفراد إلى الدولة الحالية التي لا فرق فيها بين الحاكم الفيلسوف والمواطن البسيط ، وإذا كان أرسطو قد اعتبر العبد بمثابة آلة حية فإن الرواقين يصرون على أنه لا يوجد أي رجل عبد « بالطبيعة » وأن العبد يجب أن يعامل بوصفه « عاملا مستأجرا مدى الحياة » .

ولهذا كانت نظرية المساواة التي ظهرت في العصر الروماني امتداد للفلسفة السياسية للمدرسة الرواقية .

والنقطة الأخيرة التي تتحتم الإشارة إليها هي أن للملجنة قوانينها وللدولة العالمية القانون الطبيعي الذي ينبغي أن يتعلق به جميع المواطنين . فالقانون الطبيعي دستور الدولة العالمية والمقياس المنزه عن الخطأ أما قانون المدينة فيختص بالمعادن والتقاليد السائدة في كل مدينة ولا يتنافى والقانون الطبيعي الذي يمثل روح العدالة الاجتماعية .

وتعتبر الرواقية أقل المدارس الفلسفية التي عرفها اليونان صلة باليونان فربن مؤسس المدرسة كان فينيقيا ومن بعده كان رؤساء المدرسة من خارج العالم اليوناني عادة ، وخصوصا بعد أن ازداد اختلاط الأغريق بغيرهم من الأقوام « الشرقية بصفة خاصة » ولم تعرف هذه المدرسة رئيسا من أهل إيتا إلا في القرن الأول قبل الميلاد .

وقد انتشرت آراء هذه المدرسة في العهد الإغريقي ، وكذلك بين المتعلمين الرومان في القرن الثاني بعد الميلاد ، وتأسس على ذلك القول بأن الفلسفة اليونانية استطاعت أن تؤثر ليس فقط في الفكر الروماني بل كذلك في التشريع الروماني وهو في دور التكوين .

ونظر الرواقيون إلى الفلسفة ^(١) على أنها علم الأمور الالهية والأمور البشرية معا وهو « كابستان » المنطق جدارته ، والفيزياء أشجاره ، والأخلاق وروده وأزهاره وهذه

(١) راجع في تفصيل ذلك : دكتور إبراهيم درويش ، النظرية السياسية في العصر الذهبي ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ١٧٦ - ١٨٣ . وكلنا الدكتور عمل يوحوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ص ٨٨ .

الأجزاء المختلفة لا يتفصل بعضها عن البعض بل إنها تتساند وتتماسك ويشترك بعضها ببعض ، لأن العقل واحد فى جميع ميادين العلم والمعرفة « (١) .

أما فيما يتعلق بنظرتهم إلى العالم ، فإن الرواقين يرون أنه يتكون من عنصرين :

(أ) عنصر منفصل وهو المادة .

(ب) وعنصر فاعل يحرك المادة من داخلها ويقوم على نموها .

ولكن ما هو هذا العنصر ؟ يقول الرواقيون أنه : « نار عاقلة تسير فى أعمالها بحكمة ، وهى الروح التى تبحث فى الأشياء .

ونظر الرواقيون إلى الإنسان على أنه كذلك مكون من عنصرين أو جزئين : الجسم ، والروح جزء من هذه النار العاقلة للسيرة للعالم وعند الموت يعود الجسم إلى المادة فيفنى فيها وتعود الروح إلى النار فتخرج بها .

وتذهب الفلسفة الرواقية إلى فكرة المساواة بين الأفراد أينما كانوا يعيشون فى الدولة العالمية (الدولة المثالية) دونما امتياز بسبب الجنس والمكانة .

إن انحلال دولة المدينة اليونانية وظهور مقدونيا على المسرح السياسى والفتوحات التى قامت بها خلقت أو أتت بفكرتين مهمتين الأولى تتعلق بمبدأ الأخوة الإنسانية والثانية تتعلق بالملكية .

فالفتوحات التى قام بها الإسكندر الأكبر أدت إلى اختلاط سكان اليونان بسكان البلاد الشرقية ، وأدى ذلك إلى قيام مفاهيم جديدة فى الفكر السياسى الإغريقى فبعد أن كان اليونانى يضع فروقا بينه وبين الأجنبى نرى أن الإسكندر يدعو فى خطبة ألقاها فى مأدبة أقيمت له إلى اتحاد القلوب وإقامة رابطة بين المقدونيين والفرس .

ويعتبر الإسكندر الأكبر أول من نادى بفكرة اتحاد اليونانيين وغيرهم من الأقوام والفلاسفة اليونانيين قد اعتنقوا من بعده فكرة الحرية التى كان الإسكندر الأكبر قد تأثر بها فى فتوحاته للشرق .

(١) الفقرات الواردة فى المتن مقتبسة من ، جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ج ٢ مرجع سابق ص

وقد يستغرب البعض ذكر اسم الإسكندر الأكبر المقدوني في مجال البحث عن الفكر السياسي والفلسفة بصورة عامة ، والواقع أنه يمكن القول بأن هذا الفأخ كان فيلسوفا بقدر ما كان قائما شجاعا فقد تأثر به فلاسفة كبار وساروا على نهجه . وأكبر شاهد على ذلك ما قاله بلوتارك من أن الإسكندر قد أسس نوع الدولة التي اقترحها زينو^(١) ، وبهذا الخصوص يذكر الدكتور طه حسين أن الإسكندر لم يكتف بإزالة هذه الفروق السياسية وإخضاع العالم القديم كله لسلطان واحد ، وإنما طمع في شيء آخر أبعد مدى وأعسر تناولاً ، طمع في إزالة الفوارق الجنسية بين الناس ، ولم يكتف بخلط الشعوب بعضها ببعض ، بل أراد أن يمزجها ويستخلص شعباً واحداً . انظر اليه حين استقر ببابل وقد أخذ بهذه الروح بالفعل ، فبدأ بزواج بين اليونانيين والمقدونيين من جهة والفرس من جهة أخرى حتى لقد أحدث في يوم واحد عشرة آلاف من هذه المزاوجة واتفق في تشجيع هذه الحركة أموالاً ضخمة ، وجعل نفسه وزعماء جيشه قدوة لعامة الجيش بل ولم يكتف بهذا ، وإنما أزمع إحداث حركة عامة وأراد أن ينقل طبقات ضخمة من الفرس إلى البلقان وطبقات ضخمة من البلقان إلى الفرس ، لا يريد بهذا كله إلا مزج الشعوب وإزالة ما بينها من الفروق الجنسية ولكن الموت عاجله قبل أن يبدأ في هذه التجربة التي لو تمت لفيرت وجه الأرض ، ولحولت سير التاريخ . وسواء كان الإسكندر مصيباً أم مخطئاً في هذه الفكرة وفي انتهاج هذا النهج ، وسواء وفق أم لم يوفق فإن الشيء الوحيد الذي لا شك فيه هو أن الإسكندر لم يكن يريد أن يفتح الأرض وحدها وإنما كان يريد أن يفتح معها العقل ، بل قل أنه إنما كان يفتح الأرض تمهيداً لهذا الفتح العقلي^(٢) .

إن الرواقية قد اتخذت من مبدأ المساواة منذ البداية أساساً يعتمد على المستوى الأخلاقي فزاعها كالابيقورية لا تؤيد رأى افلاطون وأرسطو القائل بأن الأفراد يتفاوتون فيما بينهم بتفاوت الجنس أو اللغة أو الموطن وذهبوا إلى اعتبار العبد إنساناً . حتى لقد ذهب كرهيموس إلى أنه لا يوجد هناك رجل عيب بالطبيعة كما ذهب إلى ذلك من قبل أرسطو وإنما يرى أن العبد إنسان يجب معاملته على اعتبار أنه مستاجر مدى الحياة .

(١) راجع في تفصيل ذلك : نزار الطبقجلي الوجيز ، في الفكر السياسي ، الجزء الأول ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٩ ص ١١٥ - ١١٩ .

(٢) الدكتور طه حسين ، قادة الفكر ، ص ١٥٣ - ١٥٥ .

وعموما فإن ازدياد أهمية النظام الملكي نتيجة للفتوحات أوجد فكرة أن الملك ليس رئيس الدولة فحسب وإنما هو كذلك رمز لها . إن تلك الفتوحات قد أدت بالفلاسفة إلى الإيمان بفكرة القوانين المتصدة نظرا لاختلاف العادات والقوانين ، وعلى هذا نشأ التمييز بين القانون العام المشترك أو قانون الملك وبين القانون المحلي وأخذ ينظر إلى الملك على أنه رمز الاتحاد .

غير أن الفلسفة الرواقية وإن كانت قد أنقطعت كثيرا من الفوارق الاجتماعية فإنها قد دعت في الوقت نفسه إلى ارتباط أولئك بين كافة الشعوب . فلبت إلى أن لكل شيء قانونين : قانون مدنيته وهو قانون العادات وقانون الدولة العالمية ، وهو قانون العقل ومن الأرجح أن الرواقية قد أهدت القانون الثاني عن الأول .

والخلاصة أن الرواقية دعت لفكرة الأخوة الإنسانية في العالم المشمول بالعدل ودعت إلى المساواة بين الأفراد رغم الاختلافات الموجودة بينهم .

الأيقورية :

أسس هذه المدرسة في القرن الثالث قبل الميلاد أببيقور ٣٤٢ : ٢٠٧ ق . م وخلاصة الفكرة الأساسية التي يركز عليها الأبيقوريون أن المصلحة الفردية هي التي تتحكم في جميع أعمال الأشخاص . والقانون عندهم اتفاق منفعي بين الأفراد لحمايتهم من العنف والظلم . وبناء على ذلك فهم ينصحون كل رجل عاقل ألا يشارك في الحياة السياسية إلا إذا اقتضت مصلحته أن يفعل ذلك ^(١) .

وتبرز دعوتهم إلى العزلة وعلم إقحام النفس في المشاركة اليومية ، حقيقة أساسية في كون الفرد أنانيا ولا يركن إلى الجماعة إلا بقصد الحصول على مزايا خاصة به يكون لها الأثر الأحسن على مستقبله . وانطلاقا من هذه الفكرة ، قالوا أن المهمة الأساسية لأية حكومة هي توفير الأمن وإقامة نظام قوى لمجابهة الفوضى وقوى الشر . ومن ثم لا مانع من قيام حكومة استبدادية إذا كانت قادرة على تحقيق الأمن وحماية مصالح الأفراد .

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسي ، الكتب الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

الفكر السياسى الرومانى :

بالرغم من أن الرومان قد تركوا آثارا واضحة لها أهميتها فى مجال القانون فأنهم لم يتركوا فى مجال علم السياسة ما يمكن مقارنته بالفكر اليونانى حتى أن العصر الرومانى يعتبر أضعف المعصور مساهمة فى النظرية السياسية ، إذ لم يرتفع أحد من المفكرين السياسيين الرومان إلى المرتبة التى ارتفع إليها أفلاطون أو أرسطو ، ويرجع ذلك فى معظمه إلى العديد من الأسباب التى يمكن بلورتها فى أن الرومان لم يكونوا بطبيعتهم يميلون إلى الاتجاه الفلسفى ، بل كان تفكيرهم عمليا ، وبالرغم من ذلك فإن التاريخ الرومانى قد عرف العديد من الساسة البارعين فى الإدارة ، وكذلك من القادة الذين بنوا مجد روما ، وقد اتسم التاريخ السياسى للدولة الرومانية بالفتوحات الخارجية والحروب المستمرة ، وربما كان ذلك سببا فى انصرافهم عن المجال الفلسفى والمنهج العلمى ^(١) .

وخلافا للدراسات القيمة التى قدمها الفكر السياسى اليونانى حول نظم الحكم ، فإن الرومانيين قد تملكهم الغرور ، فالنصر الذى كان حليف روما فى فتوحاتها الخارجية قد أدى بالرومان إلى تصور نظامهم وكأنه أفضل نظام ، ورأوا فى هزيمة الدول الأخرى أمام جيوشهم دليلا قاطعا على فساد وضعف تلك الأنظمة ، وبالتالي فقد اهتمد الرومان عن التأمل وعقد المقارنات حيث اعتبروا نظامهم أفضل نظام وحكمهم أمثل حكم .

ومع ذلك فإن الدور الذى قام به المفكرون السياسيون الرومان له من الأهمية ما يستحق الدراسة والمناقشة ، فقد كان على الرومان مسؤولية توصيل ونقل الفلسفة السياسية اليونانية وتفسيرها ونشرها .

ويعود الفضل إلى بوليبيوس ٢٠١ : ١٢٠ ق . م فى تقديم أول دراسة للمؤسسات السياسية الرومانية وقد تأثر فى كتاباته بالأوضاع السياسية التى عاصرها ، وبالساع نفوذ روما الذى امتد من أسبانيا إلى آسيا الصغرى .

ويرى بوليبيوس أن فى التاريخ قنونا للنمو والاضمحلال لا مفر منه ويرى أن الملكية تتقلب إلى مستبدة عاتية والارستقراطية إلى أوليجاركية وقد اتحمد بوليبيوس على أفلاطون فى تقسيمه السلسلى للامتور كما ورد فى كتاب رجل الدولة ، وعلى أرسطو فى كتابه

(١) راجع ، دكتور همار يوحى ، مرجع سابق ص ٨٩ .

السياسة ، وهو يضيف إلى ذلك نظرية أكثر وضوحا فى الدورة التى تسبب تحول كل نوع من الحكومات إلى حكومة أخرى ^(١) .

وقد عزا قوة روما إلى أنها اتخذت لنفسها بغير قصد دستورا للحكم المختلط ومن خلاله يتمثل العنصر الملكى فى القنصل ، والعنصر الأرستقراطى فى مجلس السناتور أو مجلس الشيوخ ، والعنصر الديمقراطي فى الجمعيات الشعبية .

ويقوم بناء الدولة فى روما على ما يأتى :

(أ) القنصل .

(ب) مجلس السناتور .

(ج) المجالس الشعبية .

وقد كان لهذا التقسيم أهميته القصوى فى الحفاظ على قوة روما لفترة معينة ، ثم لعدم الثقة التى ظهرت بين هذه الفئات إذا طفت إحدى تلك القوى على الأخرى .

إن بوليبيوس قد عدل نظرية الحكومة المختلطة بأن جعلها نتيجة لتوازن الطبقات على عكس ما فعل أرسطو إذ أقامها على أساس التوازن للقوى السياسية ذاتها .

ومن بعده شيشرون ١٠٦ : ٤٣ ق . م الذى حظيت كتاباته بشهرة عظيمة رغم أنه لم يكن مجلدا بقدر ما كان مستفيدا بتجارب وآراء وكتابات سابقة من المفكرين السياسيين أمثال أفلاطون وأرسطو وبوليبيوس على الرغم من أن هناك اتجاه يقول أن شيشرون هو المفكر السياسى الوحيد بنى كل هؤلاء .

وقد تأثر شيشرون بالفلسفة الرواقية وظهرت تلك المؤثرات فى كتاباته ، وأهمها الجمهورية والقوانين ، وقد كان لكتابات شيشرون أثرها العظيم فى الفكر السياسى .

ويدعو أن شيشرون اهتم اهتماما كبيرا بفكرتين أساسيتين الأولى نظام الدستور المختلط ، الثانية هى نظرية التطور التاريخى للدساتير ، ويتضح تأثره هنا بأفكار بوليبيوس .

أراد شيشرون أن يضع نظرية تؤدى إلى الوصول إلى الدولة الكاملة التى تقوم على

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ص ٢٢٥ ، وقارن طيمية الجرف ، نظرية الدولة

أساس الدستور المتخبط ، مع السماح لها بالتطور في إطار تاريخ الدستور الروماني ، الذي كان من وجهة نظره في ذلك الوقت أكمل وسيلة لإقامة نظام سياسي يحقق الاستقرار والكمال معا .

ولم يستطع شيشرون أن يتحرر من المؤثرات اليونانية في فكره السياسي ولذلك تجده يستمير النظرية اليونانية الخاصة بدورة التاريخ وتطور الدساتير من حسن إلى سوء ، فينقل الحكم من ملكية إلى حكم استبدادي ثم إلى أرستقراطية ثم إلى أوليغاركية فديمقراطية ومنها إلى حكم الغوغاء ويحاول إدخالها على الفكر السياسي الروماني ومن هنا لم يتمكن شيشرون من خلق نظرية سياسية جديدة تقوم على الأصول الرومانية وتنبع من الظروف الرومانية البحتة .

إن الإنجاز الفكري الرائع الذي ارتبط بشيشرون هو الصياغة الجديدة التي قدمها لنظرية القانون الطبيعي ، والتي أخذها عنه رجال الفكر في أوروبا وظلت تؤثر فيه حتى القرن التاسع عشر حيث انتقلت منه إلى رجال القانون الروماني ثم إلى رجال الدين المسيحي في العصور الوسطى ومنها إلى العصور الحديثة .

إن اختفاء دولة المدينة التي كانت مظهرا للنظام السياسي قبل الامبراطورية الرومانية ، واختفاء النظرية التي نادى بأن يستمد سلطانه من الشعب المقدس ، ولقد أدى هذا المفهوم أن أصبح القانون الطبيعي قانونا عاما ينبثق من العناية الإلهية للعالم كله ، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر تلك الطبيعة التي تجعل الجنس البشري أدنى ما يكون إلى الله . وتتضمن هذه النظرية بطبيعة الحال أسس دستور الدولة باعتباره دستورا واحدا لا يتغير ولا يتبدل يكون ملزما لكل الناس وكل الأمم . ويقول شيشرون : هناك في الواقع قانون حق هو قانون البهامة والتفكير السليم ، وهو قانون يمشي الطبيعة وينطق على كل الناس ، وهو قانون خالد لا يتغير ، ينبغي للناس بمقتضى أحكامه أن يؤدوا ما عليهم من التزامات بما فيه من أحكام ناهية ، كما يحد من جنوح الناس إلى ارتكاب ما هو خطأ ، وتؤثر أوامر هذا القانون ونواحيه في خيار الناس دون شرارهم . وهذا القانون الطبيعي مما هو لا يجوز خلقيا تعطيل أحكامه بتشريعات من صنع البشر ، كما لا يجوز الحد من تطبيقه أو إلغائه نفاذ أحكامه بل ولا يستطيع مجلس الشيوخ ولا الشعب أن يحملونا على التثني عن واجبنا في الطاعة هذا القانون . وهذا القانون من السلطة بحيث لا يحتاج إلى فقه الفقهاء لتوضيحه

وتفسيره . وهذا القانون الطبيعي لا يمكنه أن يفرض حكما على روما وآخر على أثينا ، ولا يمكنه أن يحد حكما لليوم وآخر للغد ، إذ ليس هناك إلا قانون واحد لا يتبدل ، ملازم لكل الناس فى كل وقت ، ولن يكون للناس أبدا إلا سيد واحد هو أن الله مشرع هذا القانون ومفسره وراعيه ، والذى يوصى من الناس حكم هذا القانون فاقد حتما خيرا ما فى نفسه بإنكار ما هو كائن فى الإنسان من الطبيعة الحقّة ، وهو بذلك خلىق بأن يأسى شر العقوبات ولو نأى بنفسه عن عواقب مخالفة للتشريعات الوضعية ^(١) .

ويتضح الفرق الواضح بين فكر شيشرون وفكر أرسطو ذلك أن شيشرون رفع قدر الإنسان عموما مواطنا كان أو عبدا ، واحترف له بحق فى قدر مقدور من الكرامة الإنسانية والاحترام، ويعتقد سابين مقارنة بين فكر شيشرون وكانت Kant مع ملاحظة الفارق الزمنى بينهما الذى نادى باعتبار الإنسان غاية فى ذاته لا مجرد وسيلة . ويعرف شيشرون الدولة : بأنها مصلحة الناس المشتركة وهذا يماثل الاصطلاح "commonwealth" يقول : الكومنولث اذن هو مصلحة الناس المشتركة ، والناس لا يقصد بهم كل مجموعة من الأفراد يجمعون حينما اتفق ، بل يقصد بهم أولئك الذين يجتمعون فى أعداد كبيرة من الأفراد الذين يربطهم رأى مشترك بصدد القانون والحقوق والرغبة فى المساهمة معا فيما يعود عليهم جميعا بالنفع المشترك ^(٢) .

والدولة عند شيشرون تشبه المؤسسة المساهمة ، تكون عضويتها ملكا للجميع وهدفها تقديم المساعدة المتبادلة لأفرادها ، وتحقيق العدالة فى الحكم وعلى هذا المبدأ ترتب ثلاث نتائج:

- ١ - لما كانت الدولة وما يحكمها من قانون ملكا لأفرادها ، فإن سلطتها تنبثق من قوة أفرادها مجتمعين وعليهم حفظ بقائها واستمراريتها .
- ٢ - استخدام القوة الاستخدام الصحيح يعنى ممارسة الناس جميعا لهذه القوة ، ورئيس هذه الدولة الذى يطلق القانون هو من صنع القانون ذاته .

(١) - Republic, III, 22. Trans. by Sabine and Smith

ونظر الترجمة العربية فى تطور الفكر السياسى - مرجع سابق ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) - Republic, I, 2.

ونظر الترجمة العربية فى تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ص ٢٤٣ .

٣ - إن الدولة وما يطبق فيها قانون تخضع دائما لقانون الله أو القانون الأخلاقي أو القانون الطبيعي^(١) .

ومن الطبيعي أن تلقى هذه المبادئ تأييدا واسعا وتأخذ مكائتها لتكون من أسس الفلسفة السياسية فيما بعد . أنه لم يكن هناك خلاف بين مفكرى العصور الوسطى المسيحية حول تلك المبادئ والتي أصبحت جزءا من التراث السياسى الإنسانى . ومع ذلك فإنه ثمة خلافات حول تطبيق المبادئ فإذا كان شيشرون ينادى بأن السلطة يجب أن تتبع من الشعب أو الأمة ، وأن رئيس الدولة هو القانون أو منفذ القانون من أجل تحقيق العدالة فهو لم يحدد من هو الشعب ومن هى الأمة ، ولا من هو صاحب الحق فى التحدث باسم الشعب أو الأمة ، ولكن على أية حال فقد كانت أفكاره مرحلة حاسمة من مراحل تطور الفكر السياسى وهو ما يقتضى تفسير نظرياته السياسية .

(١) نظرية شيشرون فى السياسة (أخلاقية السياسة) :

تقوم السياسة لدى شيشرون على المعرفة والفضيلة وممارسة العمل السياسى فى الدولة المشاركة فى الشؤون العامة تعتبر وفقا لذلك واجبا على الفرد^(٢) . والسياسة عند شيشرون تتطلب أول ما تتطلب من العامل بها تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وعلى ذلك فالنزاهة والإخلاص والتفانى فى خدمة المجموع لمن أولى وإيجابيات العاملین فى المجال السياسى . وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن شيشرون قد تأثر بشدة بالفكر الإغريقى .

والعمل السياسى وفقا لما ذهب إليه شيشرون لا يمكن اعتباره إلا واجبا أخلاقيا والواقع أن هذا رأى ليزكرنا برأى بركليس القاتل : « نحن الوحيدون الذين نعتبر بأن المواطن البعيد عن المسائل العامة ليس رجلا منعلم الضرر بل منعلم الفائدة » .

وكان شيشرون منطقيا مع نفسه عندما ذهب إلى اعتبار العمل السياسى واجبا على القادر عليه . وأن العمل السياسى جهود مضيئة وقد يترتب عليه عواقب وأخطار جسيمة .

(١) المرجع السابق ص ٢٤٣ .

(٢) دكتور ژول الطبقيجلى ، مرجع سابق ص ١٢٨ ، وراجع أيضا دكتور فؤاد الططار ، تنظيم السياسة والقانون الدستورى ، الجزء الأول فى تطور الفكر السياسى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٠٧ . ويقارن بين شيشرون الذى يخطف عن أفلاطون ويقتررب من أرسطو من حيث سلوكه للمنهج ولهاته بالنظرية القائلة بأن التاريخ هو المدرسة الحقيقية للنظريات السياسية .

ولكن الرجل الفاضل لا يجوز له والحالة هذه أن يتمتع عن مزاوله السياسة بهذه الحجة أو بحجة تريض سمعته أو مركزه للإساءة لتعامله مع أناس لا تصح مجالستهم مثلا ، بل يجب عليه أن يضع جميع قواه وإمكاناته للخدمة العامة ، فلا يمكن أن نخصص شيئا لحياتنا الخاصة إلا بعد أن نكون قد استغلنا كل ما يمكن القيام به للحياة العامة .

والسياسة عمل من أعمال الأخلاق والفضائل ذلك أن الناس أن امتنعوا عن مزاوله الحكم لترتب على ذلك أن تولا (أى الحكم) الأشرار وما يستتبع من انحطاط للمفضيلة وأضرار بالدولة .

لا يجب أن يكون اهتمامنا بالسياسة اهتماما عابرا بل يجب أن يكون ذلك بصورة دائمة فنتبع سيرها وتطورها اليومي . إضافة إلى الخلق السياسى الذى أوجبه شيشرون فإن كان يرى فى السياسة فنا . وأن الدراسة والتمرس هما من الضروريات فى العمل وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن شيشرون كان يتعرف بوجود علم السياسة .

(ب) آراء شيشرون فى السلطة :

يرى شيشرون فى السلطة ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية ، فلما كان هناك أفراد شعب يعيش شكل منظم فى مدينة فالسلطة واجبة فى تنظيم أموره ، والسلطة لا يمكن أن تكون إلا نتيجة للحياة فى جماعة فيه ظاهرة لا ترتبط بشخص الحاكم بل تنبع من الجماعة . وهى ظاهرة ترتبط بالشعب ، وهذه هى فكرة موضوعية للسلطة ^(١) .

وتميز شيشرون بتأكيد على لفظة « شعب » فى كلامه عن السلطة ، وأعطاه تعريفا أخذ به الكثير من بعده فهو يرى أن الشعب : « هو مجموعة كبيرة من الأفراد تشترك بالانتماء إلى قانون واحد وتجمع بينها مصالح مشتركة » أو شركة منظمة خاضعة لقانون عادل يرتضيه الفرد ابتغاء منفعة مشتركة .

إن اجتماع الأفراد أو بمعنى آخر قيام المجتمع لم يكن مطلقا من ضعف الإنسان وعدم تمكنه من إيفاء نفسه حاجاته ، ولم يكن ذلك ناجما عن اتفاق سابق بين الأفراد فليس هناك عقد ، وإن ذلك ناشئ من الطبيعة الإنسانية نفسها - يرى شيشرون - كما ذهب إلى

(١) راجع دكتور ثروت بدوى ، النظم السياسية ، تطور الفكر السياسى والنظرية العامة للنظم السياسية ، دار

النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ ص ٦٥ - ٧٨

ذلك من قبل أرسطو - بأن قيام المجتمع ليس إلا ظاهرة طبيعية ، حيث إن الغريزة الإنسانية هي التي تحكم المجتمع ، فلما كان الإنسان اجتماعيا بطبيعته (حيوان اجتماعي) يقوم ببناء الأسرة فينشأ المجتمع من ذلك .

إن قيام الدولة يأتي من ظاهرة متعلقة بالإقليم أى ظاهرة جغرافية بمعنى مكان ما تم اختياره ، تكاثر عدد الأسر ، ظهور موقع قام الإنسان بتحسينه بالعمل المستمر دون هذه القرى الصغيرة تكونت لدينا المدينة وحول هذه المدينة تكونت الدولة .

وقيام الدولة ليس بحدث خيالي أو تصوري ، ولكنه واقعة تاريخية عندما تتكون المدينة تبسط نفوذها على ما يجاورها . والسلطة الدائمة تصبح والحالة هذه أمرا ضروريا لتنظيم العلاقات بين أفراد المجموعة المكونة للدولة ، إن أى منشئ له دور مهم ولكن ذلك لا يتوقف على شخصيته بل يتوقف على طبيعة الأشياء . ومن هذا التحليل يذهب شيشرون إلى أنه سواء أكان الأمر فى حالة نشوئها أو من ناحية تنظيم السلطات فيها تحمل طابع العمل الاجتماعى ويقول بأن الدولة ليست إلا عملا مستمرا قامت به أجيال متعاقبة واقتضى الأمر منها قرونا عديدة .

فالسلطة اذن تركز على شئ يفوق أهمية الفرد مهما كانت صفات هذا الفرد وأن تعاون الجماعة بكافة أفرادها وخلال قرون متعددة لضرورى لأجل عظمة الدولة .

(جـ) أنظمة الحكم عند شيشرون :

حين يبحث شيشرون فى أنظمة الحكم ، فإنه لا يخرج عن التقسيم التقليدى المعروف ، الملكية ، الأرستقراطية ، وأخيرا الديمقراطية .

وللنظام الملكى لديه هو شكل من أشكال الحكم الذى تتركز فيه السلطة بيد فرد واحد هو الملك ، وإذا كانت السلطة فى الدولة بيد فئة مختارة من القوم كان الحكم أرستقراطيا أما اذا كانت السلطة للشعب نفسه فتكون أمام النظام الشعبى (الديمقراطية) وأفضل هذه الأنظمة لديه هي النظام الملكى ، لأنه يركز السلطة فى هيئة واحدة وبإليه النظام الأرستقراطى ، أما الديمقراطية فهو أسوأ أنواع الأنظمة السياسية ولئن كان شيشرون يرى فى النظام الملكى أفضل أشكال الأنظمة إلا أنه يأخذ عليه أن أفراد الشعب لن يكون لهم الحق فى المساهمة فى الحياة السياسية للدولة ، وبالتالي فإنه يترك جانبها هذا النظام .

أما الاستقرائية فإنها تقوم على أن يتسلم إدارة دقة الدولة طبقة معينة مختارة وأن من خصائص هذا النظام أن يوسع من النظام الطبقي وبالتالي حرمان الأفراد من حرياتهم ولا يجب أن يغرب عن البال أن شيثرون كان من الطبقة المتوسطة وأنه نظر إلى هذا النظام من هذه الزاوية . أما نظام حكومة الشعب أى النظام الديمقراطي فيرى فيه أسوأ أنواع أنظمة الحكم حيث يرى أن الدولة جائرة فى نظام كهذا (١) .

وكنتيجة لما تقدم فإن شيثرون يمتدح النظام المحتلط الذى يأخذ قسطا عادلا من أنظمة الحكم السالفة الذكر . وهو حينما يمتدح هذا النظام يمتدح النظام الجمهورى للدولة الرومانية . وشيثرون فى ذلك على خلاف أرسطو الذى كان نظامه جمهوريا (الديستور) خليطا من نظامين وهما الأوليغاركية والديمقراطية .

(د) شيثرون والقانون الطبيعي :

يتساءل شيثرون قائلا : هل العدل والقانون رهيان بمجتمع معين وزمان معين أم أنهما مثال أزلى لا يتغير بتغير الزمان والمكان ؟ ويجب قائلا : علينا اكتشاف ذلك بالعقل ، وهذا هو جوهر الخلاف بين سقراط ، ومن جهة أخرى حول مفهوم العدل والخير حيث آمن شيثرون بالرواقية .

ويرى شيثرون أن الدولة تتميز من الناحية القانونية بوجود علاقة قانونية تحدد العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، هذه العلاقة هى القانون ولكن ليس كل قانون يستطيع تحديد هذه العلاقة بل هناك قانون واحد هو القائم على تحديد هذه العلاقة ولا يكون إلا القانون الطبيعي .

ومؤدى هذه النظرية أن هناك قانونا طبيعيا عاما واحدا وأن ذلك منبثق من أن الكون خاضع لإله واحد ، وأن هذا القانون يسرى على جميع الناس وجميع الدول دون استثناء .

وإن كان شيثرون قد آمن بوجود قانون طبيعى عام واحد يسرى على الجميع دونما استثناء فإنه من ناحية أخرى يرى بأن الأفراد يتساوون فى ظل هذا النظام فالناس وفقا لذلك سواسية لزواء هذا القانون الطبيعي الذى شارك فيه الجميع وبمضمون له ، وبهذا يعد كل أناس مواطنين فى المجتمع الإنساني كله .

(١) د. ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

وعلى الرغم من أن شيشرون قد أصر على فكرة المساواة بين الناس جميعا ، فإنه لم ينهب إلى التسليم بأن الأفراد سواء فى المعرفة . إلا أنهم يتساوون فى مقومات شخصياتهم النفسية ، وفى اتجاهاتهم العامة المتصلة بمعتقداتهم فيما ينبغى أن تكون عليه القيم الشريفة ، وفى ذلك كله فإن جميع الناس سواسية . ولما كان الأفراد يتساوون جميعا فى خضوعهم لقانون واحد فهم إذن متساوون فى الرعية للدولة ، وبالتالي أمام الله وقانون الأعلى ، ويمكن القول بأن المسيحيين الذين جاءوا من بعده قد آمنوا بذلك (١) .

والخلاصة أن شيشرون يحاول فى نظريته الأخلاقية إيضاح أن الدولة لا يمكن لها العيش طويلا إن لم تعترف بالحقوق التى تربط الأفراد بعضهم ببعض وكذلك بالالتزامات المتبادلة . فالدولة ما هى الا جماعة من الأفراد يمتلكون فيما بينهم - على وجه الشيع - الدولة والقوانين الموجودة وبهذا فالدولة عند شيشرون ما هى الا ثروة يمتلكها الشعب ، أو بعبارة أخرى هى مصلحة الناس المشتركة . فالدولة هى شركة مساهمة ، المواطن له حق العضوية فيها . ومن هنا ينطلق فى وضع قواعده العامة للحكم وهذه القواعد يمكن تلخيصها بما يلى :

أن السلطة مستمدة من الشعب وأن الحاكم الممارس لهذه السلطة إنما يباشرها استنادا إلى القانون . ويقول فى القوانين : « فكما يحكم القانون الموظفين يحكم الموظفون الناس ويمكن القول أن الموظف ليس قاتونا وأن القانون ليس إلا موظفا صامتا » .

ومن هذه القواعد أن الدولة ومن عليها يخضع لقانون الله أو القانون الطبيعى ، ثم يرى بأن سبب وجود السلطة لا يمكن أن يكون سببا خلقيا (٢) .

(١) سابين ، تطور الفكر السياسى جـ ٢ مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) هناك العديد من الدراسات العربية حول ذلك ، راجع : د . حسن شحاته صفان ، أساطين الفكر السياسى والنفارس السياسية ص ٤٠ : ٦٠ د . محمد ضحى الشنيطى . نماذج من الفلسفة السياسية ص ٧٥ : ٧٧ وراجع أيضا :

د . عبدالمعتمد متولى ، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية ص ١٢٠ : ١٤٠ .

سنیکا ٣ ق م - ٦٥ :

كان سنیکا وزيرا للطاغية نيرون وذلك من سنة ٥٤ م حتى وفاته سنة ٦٥ م عندما حكم عليه هذا الامبراطور بأن يضع بنفسه نهاية حياته ، مع أنه عام مفكر . ويعود الفضل إلى سنیکا في تربية الطاغية . ومع أن سنیکا لم يأت لنا بجديد في عالم الفكر السياسى إلا أن فكرته عن العصر الذهبي جديرة بالبحث بصورة مختصرة .

لقد بحث سنیکا فكرة قديمة كان قد قال بها هزيود اليونانى (القرن الثامن ق . م) وملخص هذه الفكرة هو الاعتقاد بوجود عصر ذهبي (عصر البراءة) طابمه السعادة والحرية وهو سابق على عصر الدولة . لم تكن فى هذا المجتمع حاجة إلى سلطة أو قانون ينظم أمر الأفراد نظرا لطهارتهم وبراءتهم ، واكتفوا بأن أقاموا من الأفاضل حكاما عليهم ، فالكل سواء دونما تفرقة أساسها الملكية أو الأصل أو غير ذلك . هذا العصر قضى عليه عندما أقام الناس لهم نظما اجتماعيا تعاقدية - تعاقدا أفراد لاقامة هذه النظم - ومرد قيام هذه النظم يعود إلى معرفة الناس للملكية الفردية وما ترتب عليها من جشع وانتشار للآثام والشرور فالدولة لم تظهر إلا كدواء لعلاج هذا الشر الإنسانى والقضاء عليه .

ذهب سنیکا إلى اعتبار أن الشر متأصل فى نفس الإنسان ، وقد يكون على حق عندما يقول : « اننا أعضاء هيئة واحدة عظيمة . ومع ذلك لا ينجل الناس من إظهار الفرح إذا ما سفك دم بعض ، ومن اشعال النار فى الحرب ومن تورث أبنائنا نتائج الحروب بينما تعيش الحيوانات الخرساء فى سلام أما الإنسان فإنه ينبج علنا » (١) .

بلغ تشاؤم سنیکا حدا كبيرا ففضل الطاغية على حكم الشعب حيث إنه يرى أن الشعب أكثر فسادا وقسوة من الحاكم الطاغية ، وقد تطرف سنیکا إلى حد اعتبار أن السياسة (وهو هنا على خلاف شيشرون) لم تمد مجالا للأفاضل من الأفراد لكنه أصر على الدعوة إلى قيام الرجل الصالح بواجبه الأدبى بأداء بعض خطمه فى أية صورة كانت ، وهو فى هذه الدعوة قد التقى بشيشرون .

(١) دكتور نزار الطبقلى ، الوجيز فى الفكر السياسى ، مرجع سابق ص ١٤٥ .

وعلى هذا فيذهب إلى أن الفاضل من الأفراد يمكن أن يحقق للإنسانية خدمات جليلة رغم ابتعاده عن العالم السياسى ، ورجل كهذا عند سنيكا يكون بمنزلة أسمى ومكانة أجل من منزلة الحاكم فى الدولة .

لقد تأثر بفكرة سنيكا عن العصر الذهبى أو عصر البراءة آباء الكنيسة المسيحية ؛ لكنى يبينوا بأن هذا العصر هو عصر آدم وحواء قبل ارتكاب الإثم والسقوط إلى الأرض . بعد هذه الخطيئة انتهى إلى غير رجعة عصر الخير والسعادة وليبدأ عصر التماسه والشقاء .

* * *

الفكر السياسي الأوروبي الوسيط

مقدمة:

ظهر الفكر السياسي منذ أن بدأ الإنسان في الاستقرار مقيماً لنفسه أنماطاً وكيانات سياسية مختلفة ، ونشأ تبعاً لذلك فكر سياسي على درجات متفاوتة من البساطة والتنوع ، ارتبط ببيئة وتجارب كل منطقة من المناطق التي ظهرت فيها الحضارات الإنسانية كما تمخض عن تجاربها السياسية طور أدى إلى نقلة هامة في الفكر السياسي اليوناني .

وإن اختلف التفكير السياسي القديم من مكان إلى مكان ومن بيئة سياسية إلى أخرى، ومن مجتمع بشري إلى آخر فإنه لم يرتفع إلى مستوى الفكر السياسي بأنماطه المختلفة وبمراحله المتعددة عند اليونانيين . فقد استطاعوا أن يستوعبوا تجاربهم السياسية ، وأن يحلّلوا الظواهر السياسية المختلفة التي عايشوها وأن ينتجوا فكراً سياسياً متميزاً كان أساساً للفكر السياسي بوجه عام حتى ظهور الفكر السياسي الإسلامي ^(١) .

إن أفلاطون وأرسطو هما من الأهمية بمكان - ليس لكونهما عظاماً أو حتى مفكرين سياسيين - ولكن لأن قدرأ كبيراً مما كتبوه لا يزال صحيحاً وثابتاً وذا مغزى في دراسة الظاهرة السياسية . وقد ظل الاعتقاد سائداً بين المفكرين السياسيين والباحثين في علم السياسة وعلماء النظريات السياسية أن الفكر اليوناني هو الركيزة الأساسية التي بنى عليها الفكر السياسي في المصور الوسطى ، ومن ثم في عصر النهضة وهناك حقيقة يجب أن نبداً بها وهي أن الفكر السياسي كائن حي متطور يخطو في مراحل مختلفة ابتداء بالمصور القديمة وما أسهم به المفكرون في تلك المصور في مجالات لوضع أسس النظرية السياسية ،

(١) راجع د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ .

ثم فيمن أتى بعدهم من المفكرين السياسيين ليتموا ما بدأه هؤلاء بإضافات ترتبط بالظواهر السياسية المعاصرة لهم .

كما أنه ليس من الصواب أن ندرس الفكر اليوناني القديم مستقلاً عما عاصره من أفكار أخرى مع التسليم بتفوق هذا الفكر في تلك المرحلة الزمنية من حماية الإنسان .

كذلك ليس من المنطقي أن نعمض أعيننا عن التطور الذي عاشته أوروبا منذ انتهاء المصور القديمة وبداية المصور الوسطى سلباً أو إيجاباً فيما يرتبط بالفكر السياسي والنظرية السياسية .

إن ظهور المسيحية عقب فترة الانتقال بين الفكرين اليوناني والروماني قد أتي بمفاهيم سياسية جديدة لم تستطع بطبيعة الحال أن تتخلى عن التراث القديم أو أن تبدأ من فراغ . ذلك أن نظرية القانون الطبيعي وخاصة كما صاغها شيشرون جعلت المسيحية تأخذ نقطة انطلاق لأفكارها السياسية ، بل إن رجال الدين المسيحي وهم يضمنون أسس الفكر المسيحي وسواء اعترفت المسيحية أو لم تعترف باقتباسها من الفكر السياسي الروماني فإن فكرة القانون الطبيعي ظلت مهيمنة على الفكر السياسي في أوروبا حتى ظهور القانون الوضعي .

فلقد تسلسل الفكر السياسي الروماني إلى المسيحية ، وظهر في آراء رجال الكنيسة من المفكرين السياسيين الذين حاولوا جاهدين البحث عن نظرية سياسية تتواءم فيها المفاهيم والقيم المسيحية مع الظروف السياسية والأحوال العامة التي عاصروها .

ومع التطور السياسي الذي شهده العالم ، سواء بانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين - ظهر على أثره قوتان سياسيتان كان لهما تأثيرهما البالغ في العالم آنذاك - أو بدلية الصراع بين الأمبراطورية الرومانية الشرقية والدولة الفارسية ، ذلك الصراع الذي استمر قروناً طويلة ، ولم يحسمه سوى ظهور قوة جديدة هي قوة الإسلام حيث ظهرت نظريات وأفكار سياسية جديدة .

إن التصارع بين الفلسفات السياسية والأفكار والأبولوجيات العامة بين الشرق والغرب ، سواء ما مثلته أوروبا الكاثوليكية أو بيزنطة المسيحية الشرقية ، أو الدولة الفارسية بحضارتها الزنوية وأفكارها السياسية المختلفة تماماً عن هذه وتلك ، وخلال هذا التصارع -

الذى لم يكن كله مسلحاً ، إذ تخلل فترات من المهادنة - كانت المفاهيم والقيم والمبادئ والفلسفات تتلاقى ، موثرة ومتأثرة ، كل يستوعب ما يراه ، ثم يتركه ينضج ويتبلور ليظهر فكراً جديداً تولد عن تجربة جديدة فى ظروف جديدة (١) .

تأثير الاتجاهات الدينية :

حكم عالم المصور الوسطى اتجاهات مختلفة ، كان أهمها الاتجاهات الدينية التى أثرت بشكل كبير فى الفكر السياسى ، سواء فى العالم الإسلامى أو فى أوروبا المسيحية . فالبرغم من قوة الدولة فى أوروبا المسيحية استطاعت الكنيسة أن تحقق استقلالها وأن تضع لها قانوناً مستقلاً يسير جنباً إلى جنب مع قوانين الدولة .

كذلك كان للشريعة الإسلامية دورها فى بلورة وصقل الفكر السياسى عند المسلمين ، فبرغم الخلاف بين الفرق الإسلامية ، الذى وصل إلى درجة كبيرة من العداء ، يمكن القول أن مناخاً فكرياً عظيماً خلقه ذلك الخلاف ، أدى إلى ظهور نظرية سياسية إسلامية امتلئت آثارها لتظهر فى أوروبا المسيحية فى المصور الوسطى ، وتمهد لظهور الفكر السياسى فى عصر النهضة ومن ثم فى المصور الحديثة .

ويستمر العقل البشرى فى البحث عن نظرية سياسية ، ذلك أن عالم المصور الوسطى فى أوروبا شهد ظواهر حضارية سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، فالصراع بين الأباطورية والكنيسة ثم الصراع بين القوى المسيحية الكبرى ممثلة فى الأباطورية الرومانية الشرقية ، وأوروبا ، وظهر نظام الإقطاع كظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية عسكرية ، بما له من تأثيرات فى الفكر السياسى ، كل ذلك كان موضع اعتبار المفكرين عند صياغة الفكر السياسى الأوروبى (٢) .

هذه المرحلة من التصارع الفكرى بين أقسام العالم المسيحى ، أدت إلى ظهور أطر سياسية ، وأفكار سياسية مختلفة ، كما أسهمت فى ظهور مجموعات مختلفة من

(١) راجع جون كولر ، الفكر الشرقى القديم ، ترجمة كامل يوسف حسين ، سلسلة عالم للترفة الكتب ، المجلس الوطنى للثقافة والآداب ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

(٢) جون كولر ، المرجع السابق ص ٣٩ .

القوانين، كان من أهمها قوانين جستيان الأمبراطور البيزنطي وما تلاها من محاولات في هذا المجال.

ورغم وجود هذه الاتجاهات المختلفة ، والظواهر السياسية الهامة ، والتغيرات المستمرة في القوى المحركة للمجتمع ، فثارة تكون الكتيبة وأخرى تكون الدولة ، وثالثة تكون في يد أمراء الإقطاع - على الرغم من كل هذا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن النظرية السياسية الأوربية ، قد تأخر ظهورها في العصور الوسطى ، بل عطلته كل تلك الظروف والملازمات حتى بوادر عصر النهضة .

ونحن لا نذكر ظهور فكر سياسى ، ومفكرين سياسيين ، ومحاولات لصياغة نظريات أسهم فيها رجال الدين المسيحي ، كما نعرف بأن هناك قضايا أساسية شغلت بال المفكرين السياسيين في ذلك الوقت تناولوها بالدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى أفضل الطرق لقيام الدولة التي تضمن صالح الفرد وصالح الجماعة .

الجهود الرائدة للمفكرين المسلمين :

وبالمقارنة يتضح مدى إسهام المفكرين المسلمين في الشرق في صياغة نظرية سياسية إسلامية ، ظهرت في عهد المسلمين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لتلك النظرية ، وكان لظهور الخلاف في السياسة والحكم أثره الكبير في ظهور الاتجاهات السياسية المختلفة ، وظهور الفرق الإسلامية ، التي أثرت الفكر السياسى الإسلامى وبخاصة نتاجها عن نظرية الإمامة .

ورغم الخلاف بين الفرق الإسلامية حول قضية السياسة والحكم ، ورغم بعد الشقة بين بعض الفرق الإسلامية وأهل السنة ، فإنه يمكن استخلاص حقيقة أساسية تتضح هنا وهي أن النظرية السياسية الإسلامية تقوم على الاعتراف بضرورة وجود السلطة في يد الإمام، وسواء كانت السلطة إلهية مقدمة أو يملئها المنصب السياسى باعتبار الإمام مسئولاً عن رعيته أمام الله ، وعليه تنفيذ أحكامه في الأرض ، فإن هذ السلطة يحكمها عقد بين الحاكم والمحكومين ، فالنظرية السياسية الإسلامية إذن أساسها العقد ، وهو ما توصل إليه مفكرو الثورة الفرنسية في مطلع العصور الحديثة (١) .

(١) د . جانر قناسى - نظام الحكم في الشريعة والإسلام - الطبعة الثالثة بيروت - دار النفائس ١٩٨٠ .

وتعترف النظرية السيادة الإسلامية بأن الأمة مصدر السلطات ويرتبط هذا بطاعة الأمة للحاكم ، وأن هناك ضوابط لهذه الطاعة وشروطاً وقواعد ، أجازت الثورة عليه ، تأسيساً على تلك يمكن القول بأن مصدر السيادة فى الدولة الإسلامية طبقاً للنظرية السياسية الإسلامية تتمثل فى إرادة الله العليا ، أى أنها سيادة واحدة ومطلقة لا تقبل التجزئة أو الانقسام بمعنى ذلك أن إرادة الله العليا سواء ظهرت فى شكل نصوص قطعية محددة لا تترك للمحكومين أدنى تقدير أو اختيار فى نطاقها ، أو فى شكل قواعد كلية تترك للمحكومين قدراً من التصرف والتقدير عن طرف الاجتهاد الذى لا يجوز أن يخالف أيضاً أى قاعدة كلية ، سواء تعلق الأمر بهذا أو بذلك فالأمر فى النهاية يخضع أى إرادة بشرية لإرادة الله العليا التى تملو على كل إرادة وتغوق فى سيادتها أى سلطة ، ولا يجوز أن تمارس أى سلطة إلا إذا استندت ^(١) إلى الإرادة الإلهية حتى ولو كان الذى يمارس هذه السلطة نبياً من الأنبياء ، إذ أن النبى لا يلتزم إلا بما يوحى إليه استناداً لقوله عز وجل فى سورة الأنعام (أن تتبع إلا ما يوحى إلى) .

وقد ذهب جمهور الفقهاء فى المذاهب الإسلامية إلى أن المحكومين جميعاً لهم حق ممارسة مظاهر السيادة فى الدولة الإسلامية ، وهذا الحق ليس لفرد معين ، غير أن المحكومين لا يمكنهم أن يقوموا بهذه الممارسة برمتهم ، وتأسيساً على ذلك لابد من وجود سلطة عامة ذات أعباء ، وهو ما يمكن معه قبول فكرة الوكالة أو النيابة طبقاً لرؤى الفقهاء المسلمين حينما قرروا أن الخليفة يعد وكيلاً عن الأمة فى ممارسة هذه السلطة ^(٢) ، ومع ذلك فإن السيادة فى القانون الإسلامى تكمن فى الله وحده سبحانه وتعالى بتفويضها للأمة وليس لشخص أو مجموعة من الناس ، والخليفة هنا ليس الممثل لله ولكنه ممثل للمجتمع نفسه الذى يمثل الأمة ^(٣) .

(١) د . محمد ضياء الدين الرئيس - التطهيرات السياسية الإسلامية - الطبعة السابعة - دار التراث القاهرة ١٩٧٩ .

(٢) دكتور فؤاد محمد النادى ، مبدأ المشروعية وضوابط عضوض الدولة فى الفقه الإسلامى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ص ٥٧-٦٨ ويؤكد التأكيد الوارد فى المتن من جانب فريق من الفقهاء المسلمين للمازندى ، الغزالي ، ابن خلدون ، البننادى .

(٣) السهرورى . الخلافة ص ١٨ .

أما الفكر السياسي الأوروبي الوسيط ، الذى سيطر عليه الصراع بين الكنيسة والدولة ، وزادت سيطرة الكنيسة ومارست سلطات عطلت فيها حريات الأمة حيث سادت قرارات القطع والحرمان التى أمنت الكنيسة فى إصلبها على الأباطرة والأفراد والمدن والكنائس حتى غدت سمة بارزة على تسلط الكنيسة وقهرها للحريات .

وهناك ظاهرة هامة تستحق وقفة للتفسير والتعليل فى هذا الصدد وهى أن أوروبا القطاعية التى كانت تتكون من إقطاعيات تمثل فى مجموعها الإمبراطورية الغربية ، هذه القطاعيات كانت نواة فيما بعد لظهور الدولة القومية فى عصر النهضة ثم فى المصور الحديثة . بينما ظلت الدولة الإسلامية وحدة سياسية كبرى من حيث النظرية حتى فى أئند عصور التفكك والتمزق . وأدى ذلك إلى تطوير وتطوير النظرية السياسية الإسلامية ، فبدأ اعتراف الفقهاء بحكم ذات الشوكة ، وبتمرير حكم أمير الاستيلاء ، ثم بالاعتراف بأن الخليفة مجرد رمز لوحدة الدولة الإسلامية ، وأن كان هذا يعد من بداية الضعف فى النظرية السياسية الإسلامية ، انتهى بالدولة العثمانية حيث لم يبق من هيئة الخليفة أو الإمام شيء ، وانتهى الأمر بالغاء الخلافة على يد كمال أتاتورك ١٩٢٤ فى استفتاء صورى أجزته الجمعية الوطنية التركية ، ووضع أتاتورك حناً لكل هدف إسلامى شامل ، ولقد كان إعراب المؤتمر الإسلامى المنعقد فى القاهرة عام ١٩٢٦ عن أمنيته بإعادة الخلافة - عديم الجدوى . كذلك يجب الإشارة إلى أن النظرية السياسية المعاصرة التى ظهرت فى أوروبا تمثل تطوراً لأراء ومفاهيم الثورة الفرنسية وما تلاها من ظهور الأيديولوجيات المعاصرة .

والسؤال هو : هل أصبحت النظرية السياسية الإسلامية ومنذ قرون خلت رغم ما تتسم به من مرونة وصلاحية ، غير ممكنة التنفيذ ؟ أم أن قصوراً معيناً يعوق تنفيذ هذه النظرية فى شكلها المعتدل الذى يمثل رأى أهل السنة والجماعة ؟ سؤال طرحه على أهل الفكر وعلماء النظرية السياسية ومؤرخى النظم الإسلامية ورجال الفقه الدستورى .

ورغم أننا نبحث عن نظرية ، فالنظرية التى ظل الفكر الإنسانى يحاول صياغتها جمعت وافقت صياغتها النظرية السياسية الإسلامية من أجل رخاء العالم ورقابية الإنسان وسعادة البشر .

على أن الحقيقة التى تجدر الإشارة إليها بهذا الصدد هى أن المسلمين قد حافظوا على شعور بالتكافل أثبت وجوده وقوته مناسبات متعدد فى العلاقات مع أوروبا القومية سواء

عندما يتعلق الأمر - فى التاريخ الحديث والمعاصر - بإقامة حلجوة من التوسع الفرنسى فى سوريا أو الإنجليزى فى العراق ، كما أقام المسلمون فى كل مكان تقريباً مقاومة ضد تغفل الألفكار الشيعية ، وأخيراً فإن الإسلام - وإن كان قد تعرض لهزات على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ - فإنه احتفظ بإشراقته كاملاً سالماً فى أجزاء كبيرة من آسيا وإفريقيا مسجلاً تقدماً ملحوظاً ومرموقاً بفضل المؤسسات الإسلامية كالأزهر ، وغير ذلك من جهود الجمعيات الدينية والهيئات الشرعية .

مصادر الفكر السياسى المسيحى :

استمد الفكر السياسى فى أوروبا أصوله من مصدرين أساسيين الأول : هو الفكر السياسى القديم الذى قام اليونانيون بتأسيسه ثم طوره الرومان وأضاف إليه وعدله رجال المدارس الفكرية المتأثرة بالفلسفة السياسية اليونانية . وأما المصدر الثانى فكان المسيحية وما أدخلته على الفكر القديم من صبغة جديدة ارتبطت بالقيم والمبادئ المسيحية ^(١) .

والمسيحية دين يستهدف تحقيق الخلاص Salvation وليست نظرية سياسية أو فلسفية ، ومن هنا تأثرت المسيحية فى نظامها السياسى بالآراء والأفكار السابقة عليها ، فقد اعتقد المسيحيون بوجود قانونى أسمى وأرفع منزلة من القانون الوضعى ، ومن المعروف أن المدرسة الرواقية قد نادى بتلك الفكرة من قبل ، كما تبناها الفيلسوف الرومانى شيشرون ، كما أمنت الكنيسة المسيحية بما ذهب إليه سنيكا بضرورة تحقيق العدالة فى نطاق الدولة ذلك أن الغرض من قيام الدولة هو إقامة العدل .

كذلك تأثرت المسيحية بفكرتها عن المساواة بين البشر بما قاله المفكرون الإغريق والرومان . ولا يجب أن ننسى فى هذا المجال أن القانون الرومانى دعا إلى المساواة بين المجتمع .

ومن الثابت أن المسيحية فى بداية ظهورها لم تستطع أن تغير الأنظمة السياسية القائمة آنذاك وإنما تركتها دون المساس بها ، وقد عمل المسيحيون على احترام السلطة القائمة ، وفرضوا على أنفسهم الطاعة للحاكم القائم ، والواقع أن فكرة طاعة الحاكم فكرة

(١) جورج سابين - تطور الفكر السياسى ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

أصلية فى المسيحية أكد عليها المسيح - عليه السلام - ، كما تأثر بها القديسون المسيحيون من حوارييه وتلاميذه ، حتى أن القديس بولس دعا دعوة مباشرة إلى طاعة الحاكم ، واعتبرها طاعة الله ، باعتبار أن السلطة إنما تستمد من الله ، ومن ثم فإن الخضوع للسلطة الدينية يعتبر امتداد لخضوع الإنسان لربه .

وقول القديس بولس فى رسالته لأهل رومية فى الإصحاح الثالث عشر . « لتخضع كل نفس للسلطين الفالقة ، لأنه ليس سلطان إلا من الله ، والسلطين الكاتبة هى مرتبة من الله ، حتى أنه من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة أفتريد أن لا تخاف السلطات ، أفضل الصلاح فيكون لك مدح منه ؛ لأنه خادم الله للصلاح ، ولكن أن فعلت الشر فغف ، لأنه لا يحمل السيف عبثاً إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذى يفعل الشر ، لذلك يلزم أن نخضع له ليس بسبب الغضب فقط بل أيضاً بسبب الضمير ، فإنكم لأجل هذا توفون الجزية أيضاً إذ هم خدام الله مواظبون على ذلك بيمينه . فاعطوا الجميع حقوقهم ، الجزية لمن له الجزية ، الجباية لمن له الجباية ، والخوف لمن له الخوف ، والإكرام لمن له الإكرام » (١) .

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الطاعة هذه تعود إلى الفكر اليهودى حيث نادى اليهودية من قبل بالطاعة للملوك الذين يتم تعيينهم من قبل الإله .

وواجب الطاعة هذا لا يتعلق بشخصية الحاكم بل يرتبط بوظيفته ومنصبه ، بغض النظر عما يكون فى شخصية ذلك الحاكم من نقص أو عيوب .

وعندما بدأت المسيحية فى الانتشار والتمكين لنفسها ، تغيرت المفاهيم السياسية ، فبعد أن كان للحاكم أو الأباطور سلطة تسمو على سلطة رجل الدين ، بدأ التفكير فى إبراز قوة الكنيسة ، أو بالأحرى قوة البابا الزعيم الروحي للكنيسة .

بدأت الكنيسة إذن تشرم بكيانها كقوة مؤثرة فى السياسة الأوروبية ، وكان من الطبيعي أن ينشب النزاع بين السلطين الدينية والدنيوية ذلك الصراع الذى وصل إلى مداه من أجل تحقيق مطالب الكنيسة على عهد البابا جريجورى السابع وأدى إلى الاعتراف بسمو

(١) سبلن حـ ٢ المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

السلطة الدينية على السلطة الزمنية . ولم تقف الكنيسة عند هذا الحد بل استخدمت سلاحين هامين لتأكيد سلطاتها وحماية مكلبيها : الأول هو عقوبة الحرمان ويقضى بقطع الخارجين على المسيحية وحرمانهم من رحمة الكنيسة التي هي في نظر الفكر المسيحي رحمة الله ، وقد استخدم البابوات هذا السلاح في أغراض سياسية ضد الأباطرة والملوك لإذلالهم وإقصائهم عن عروشهم في بعض الأحيان . والثاني الحرمان الجماعي ، الذي يوقع على مجتمع بأكمله سواء تمثل في قرية أو مدينة أو إقليم أو مملكة ، ويستتبع ذلك تعطيل الكنائس وقطع الروابط نهائياً بين ذلك المجتمع المعاقب بقانون الحرمان والمجتمع المسيحي .

ومع ذلك ظل الصراع قائماً بين الكنيسة ممثلة للسلطة الروحية وبين الأباطورية ، كل يدعي أنه صاحب السلطة الشرعية المستمدة من الله فكانت الكنيسة ممثلة في البابا ترى أن البابا هو النائب الأول لصاحب الشرعة ، وبذلك تكون له الولاية العامة على العباد ذلك أنه تلقى هذه الشرعة عن المسيح ^(١) .

وفي نفس الوقت تمسك الأباطرة بنظرية الحق الإلهي التي تنادى بأن الله مصدر السلطة وأن الملوك هم ظل الله في الأرض في الإشراف على شئون الناس ، ومن ثم فهم لا يسألون إلا أمام الله وحده بما يستوجب ذلك من غرضوا الأفراد لهم وتنفيذ أواميرهم واحترام قوانينهم ، وواضح أن الأباطرة بذلك أرادوا التحرر نهائياً من سلطان الكنيسة وتدعيم استقلالهم التام عن نفوذ البابوية .

ويمكن القول أن الفكر السياسي المسيحي مر بمراحل ثلاث ، الأولى تميزت بسيطرة الملوك والأباطرة وخضوع الفكر المسيحي بمفاهيمه الأولى لهم ، والثانية سادت فيها المنافسة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية وانتهت بتقرير سمو السلطة الدينية على سلطة الدولة وأخيراً فكرة الدولة وتخلصت أوروبا من أكبال العصور الوسطى ممثلة في الكنيسة والأباطورية والإقطاع لتستقبل عهداً جديداً هو عصر النهضة بمفاهيمه وقيمه ونظمه الجديدة .

(١) نزار الطيطي - الوجيز في الفكر السياسي - مرجع سابق ص ٣٨ .

المفكرون السياسيون في أوروبا في العصور الوسطى :

هناك العديد من العوامل والظواهر الفكرية التي مهدت لظهور المفكرين السياسيين في أوروبا في العصور الوسطى ، وكان من أهم تلك العوامل آراء القديس بولس التي تبلورت في النهاية لتكون نظرية مسيحية مقبولة ومسلماً بها ، والتي تقوم على الطاعة لأولى الأمر على أساس فرض من الله ، على عكس القوانين الرومانية التي قالت بأن سلطان الحاكم ينبثق من الشعب ذاته .

لقد كان المسيحيون مطالبين بإعطاء ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، كما أنهم تصوروا العالم بمثابة مملكة روحية هي مملكة الله الحق ، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بالمؤسسات الدينية وأهمها الكنيسة التي غدت بمرور الوقت كياناً مستقلاً أدى إلى التطور الهام في الفكر الأوربي ، وأصبحت الكنيسة سلطة لها خطرها إلى جوار سلطة الدولة .

كما كان للاعتراف بالدين المسيحي ديناً رسمياً للدولة في عهد الأمبراطور دقلديانوس بداية لإمكانية إسباغ صفة الألوهية على الامبراطور ، ألا أن الكنيسة لم تكن لتقبل هذا الموضوع ، أولاً لأنه يتنافى مع العقيدة المسيحية وثانياً لأنه يعنى إضمااف سلطة الكنيسة وسلبيها سيطرتها على المسيحيين . غير أن الكنيسة مع ذلك لم يكن لديها ما يمنحها من التعاون مع الدولة باعتبارها رمزاً للسلطة الزمنية فقط .

وقد تأثر المفكرون المسيحيون في العصور الوسطى بما تركه السلف من المفكرين السابقين عليهم ، وكانوا في معظمهم من رجال الدين المسيحي الذين ناقشوا أهم القضايا الفكرية في ذلك الوقت وهي العلاقة بين الدولة والكنيسة (١) .

١ - القديس امبروز (٣٤٠ - ٣٩٧ م) :

ظهر القديس امبروز في ميلانو في النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي ، وتميزت آراؤه بالتأكيد على ضرورة استقلال الكنيسة باعتبارها المسؤولة عن الجانب الروحي للمسيحيين جميعاً بما فيهم رئيس السلطة الزمنية وهو الأمبراطور ، ويرى كارليل أنه يتبنى

(١) جون كولر ، الفكر الشرقي القديم ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٨ .

أن ينظر إلى الأمبراطور على اعتبار أنه فى نطاق الكنيسة لا فوق هذا النطاق^(١) ولم يتردد القديس امبروز Ambrose فى أن رجال الدين (الأساقفة) من حقهم محاكمة الأباطرة وليس العكس . ورأى امبروز أن تمتد سلطات الكنيسة لحاسبة الأباطرة فيما يأتون من أعمال حتى خارج نطاق المسائل الخلقية وقد مارس امبروز هذا بالفعل .

وفى نفس الوقت اعترف القديس امبروز بحق الأمبراطور فى السيطرة على الممتلكات الدنيوية بما فيها ما تملكه الكنيسة من أرض إلا أن مبادئ الكنيسة نفسها يجب أن تكون مستقلة وليس للأمبراطور الحق فى التعرض لها . ونقل عنه قوله أن مرد القصور إلى الأمبراطور أما الكتائس فمردها إلى الأساقفة .

٢ - القديس أوجستين (٣٥٤ - ٤٣٠ م)

يعتبر القديس أوجستين من أهم المفكرين للمسيحيين الذين مهدوا لظهور الفكر السياسى المسيحى فى العصور الوسطى ، ولقد كانت كتاباته ملهمة للكتاب والمفكرين الذين ظهروا من بعده على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم . كما كان فكره يمثل مرحلة من مراحل التطور الفكرى فى أوروبا الذى استطاع أن يكون ما يشبه النظرية حين تصور العالم المسيحى على أنه مجموعة توحيدها المصالح .

وفى كتابه مدينة الله City of God الذى دافع فيه عن المسيحية ضد الاتهامات التى وجهها لها الوثنيون أوضح أوجستين نظريته وفلسفته التى ناقش فيها قضية الولاء الثانى أو افواج الولاء الإنسانى ذلك أن الإنسان بطبيعته يمثل هذا الازدواج من حيث كونه روحاً وجسداً ، وبالتالي يكون مواطناً فى العالم الدنيوى ، وللمدينة السماوية فى نفس الوقت .

كما فسر القديس أوجستين سقوط روما باعتبارها مدينة أو مملكة أرضية لابد أن يكون مصيرها إلى زوال لما فى المملكة الأرضية دائماً وأبداً من عوامل الانحلال والفوضى والصراع ونزعات الشر والعنوان والتحكم والاستلاء .

ويرى أوجستين أن المدينة الباقية الأزلية هى مدينة الله ، وهى مملكة المسيح التى تبحث أول الأمر عن الأمة العبرية ثم تجسدت فى الكنيسة وفى الأمبراطورية التى اعتنقت المسيحية^(٢) .

(١) سابين ، تطور الفكر السياسى جـ ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) سابين ، للمرجع السابق ص ٢٨٦ .

وكان القديس أوجستين يعتقد أن كل سلطة أرضية إنما تقوم بأمر الله وتستمد قوتها منه ، كما كان يؤمن بأن استعمال الحكومة للقوة والعنف ليس إلا نتيجة ارتكاب الإنسان للإثم والشر ، وعلى هذا فإن ذلك العنف إنما هو علاج إلهي للخطيئة البشرية .

ونذهب أوجستين إلى القول بأن المدينة الأرضية هي مدينة الشيطان والأشوار من البشر، أما المدينة السماوية فهي المجتمع الذي يضم من صفت نفسه وتطهرت روحه وتخلص من الخطيئة ، في هذا العالم والعالم الآخر ، وفي الواقع كانت هاتان المدينتان ممتزجتين ولا تفصلان إلا في العالم الآخر .

وتخيل أوجستين في الدول الوثنية ممالك للشر ، بينما رأى في الكنيسة مملكة الله ، أو الممثلة للملكة أو المدينة المثالية دون أن تطابقها تماماً كما رأى في الكنيسة اتحاداً ضم للمسيحيين المؤمنين ، بل اعتبرها بداية لمرحلة جديدة حاسمة في الصراع بين الشر والخير .

أما فيما يتعلق بعلاقة الكنيسة باعتبارها ممثلة للسلطة الروحية بالحكام العلمانيين فلم تكن واضحة تماماً ، وأن تناولها قاتلاً بضرورة أن تكون الدولة مسيحية معارضة بذلك الفكر الروماني القديم ، وبخاصة رأى شيشرون الذي كان يقول بأن تحقيق العدالة وإقامتها إنما هي وظيفة أى مجموعة من الأم بغض النظر عن عقيدتها ، ومن ثم كان إصرار أوجستين بأن العدالة لا تتحقق إلا في الدولة المسيحية ، وأن غيرها من الكيانات السياسية عاجزة عن تحقيقها (١) .

ويرى أوجستين أن الدولة الحقبة هي الدولة المسيحية ، وأنه يجب على الدولة أن تكون على صلة بالكنيسة ، على اعتبار أن الدولة في الواقع تقع تحت إشراف الحاكم الدنيوي ممثل الدولة ، والحاكم الروحي ممثل الكنيسة ، ومن ثم فالدولة عند أوجستين تتمثل من الدولة والكنيسة أو ملكية وأمبراطورية وكنيسة على أن تكون الحكومة مشاعاً بينهما ، مع ضمان استقلال كل هيئة طالما أن الدولة لا تمس مصالح واستقلال الكنيسة (١) .

٢ - القديس جريجوري :

يعتبر القديس جريجوري أقوى الباباوات وأشدّهم دفاعاً عن المسيحية والكنيسة حتى لقب بأبي البابوية . ولقد سخر كل طاقاته في خدمة العدالة والحكم الصالح .

(١) سيابن ، تطور الفكر السياسي ، جـ ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

وتتضح آراء القديس جريجورى فى كتاباته عن الحكم الرعوى Pastoral rule حيث يؤكد أن على الرعايا أن يعطوا الحاكم حتى ولو كان الحكم سيئاً ، ويحجم عليهم الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقلها أو مناقشتهم الحساب^(١) .

ويقول كارليل : فيما ينبغى أن تكون أعمال الحكام . محلاً للطعن والتجريح حتى ولو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم ، ومع ذلك فإن أقل ما ينبغى إذا انزلق اللسان على استنكار أعمالهم أن يتجه القلب فى أسف إلى الندم والاستغفار التماساً لعفو السلطة العظمى التى ما كان الحاكم إلا ظلها فى الأرض^(٢) .

ومع ذلك احتفظ القديس جريجورى بحق الكنيسة فى الاحتجاج على أواخر الأباطور إذا كانت مناقضة للقانون مع علم رفض طاعتها ، وهو ما نادى به رجال الكنيسة دائماً وإن تطور فيما بعد وبخاصة حين ازداد التنافس بين البابا والأمباطور .

٤ - جلاسيوس الأول :

ترتبط أهمية البابا جلاسيوس الأول بتسجيله لنظرية السيفين أو السلطتين فى أواخر القرن الخامس للميلادى فى أوروبا ومن ثم أصبحت هذه النظرية مقبولة ومسلماً بها فى بداية المصور الوسطى ، وكانت نقطة البداية فى الفكر السياسى الأوروبى الذى احتدم النقاش بين السلطتين الدينية والدنيوية .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن تنظيم الجماعة الإنسانية يجب أن يخضع لازدواجية قوامها الدين والدولة ، الأولى تمثلها الكنيسة والثانية تمثلها الحكومة ، ويجب أن يسود بين الهيئتين التعاون تحقيقاً للهدف الأسمى للمحافظة على سلامة المجتمع ورفاهته روحياً ومادياً .

ونادى البابا جلاسيوس الأول بضرورة خضوع الأمباطور لإرادة الكنيسة وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الدينية ، وأكد على ضرورة استقلال شئون رجال الدين ، وأن الكنيسة وحدها هى المسئولة عن محاسبتهم ومحاكمتهم إذا اقتضى الأمر ذلك ، وقرر جلاسيوس ألا يمثل رجاله أمام محاكم مدنية بل لا بد أن يمثل رجال الدين أمام كنيسة خاصة بمقدنها الكنيسة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك .

(١) جورج سلين ، المرجع السابق ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) جورج سلين ، المرجع السابق ص ٢٨١ .

ومع ذلك ظل الاعتراف قائماً بحاجة كل سلطة إلى الأخرى ، وضرورة التعاون بينهما من أجل الصالح العام ، ويؤكد ذلك البابا جلاسيوس إذ يقول :

إن الأباطرة المسيحيين يحتاجون إلى الأساقفة من أجل الحية الخالدة والأساقفة يحتاجون إلى الانتفاع بالولائح الإمبراطورية لممارسة الأمور الدنيوية ^(١) .

وأعقب هذه الفترة من النشاط الفكرى فترة من الركود اقتربت من القرن السابع حتى بداية القرن الثامن عشر . وفى هذه الفترة مرت أوروبا بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية هامة كان لها أثر واضح فى ظهور اتجاهات جديدة فى الفكر وهو ما سوف يشهده القرن الثامن عشر الميلادى فى أوروبا .

قضايا الفكر السياسى الوسيط :

أثار الفكرى السياسى الأوروبى فى العصور الوسطى عدداً من القضايا الهامة التى تناولها المفكرون الأوربيون بالمناقشة والتحليل ، ومن الواضح أن هؤلاء المفكرين لم يستطيعوا أن ينسوا أو يتحروروا من التراث الفكرى القديم الذى انتقل إليهم عن طريق الفكر اليونانى مباشرة . أو عن طريق شروح الفكر اليونانى والإضافات الإسلامية ممثلة فى كتابات ابن رشد وابن سينا . كذلك لم يستطع المفكرون الأوربيون أن يتخلصوا من فكرة استمرارية الإمبراطورية الرومانية ، إذ اعتقدوا أنها لم تنقرض بظهور المسيحية وانتشارها وزوال الوثنية ، ومن ثم ظل اعتقادهم سائداً بأن العالم فى العصور الوسطى مجتمع سياسى دينى يقوم فى وحدته النهائية على قوة الله وإرادته ، وينتظم الناس جميعاً فى هذا العالم من أجل هدف مشترك يحكمه قانون واحد ، وهذا القانون يمثل فى جانبه الدنىوى التقاليد والتراث الرومانى، وفى جانبه الروحى التقاليد المسيحية ^(٢) .

وقد تأثر المفكرون السياسيون المسيحيون بالفكر السياسى القديم وأحيوا القوانين التى قدمها أرسطو ، من أن الإنسان اجتماعى بطبعه ، فقد نادى القديس أوجستين بأن الطبيعة الإنسانية اجتماعية ، وعلى هذا النهج سار مفكرو العصور الوسطى ، ومن ثم قالوا بأن

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢) دكتور سيد عاشور ، أوروبا فى العصور الوسطى ، النظم والحضارة ص ١٨٥ .

الهدف من قيام النظم الاجتماعية هو تنفيذ القانون الطبيعى الذى سبق أن قال به شيشرون :
(أن الدولة وما يطبق فيها من قانون تخضع دائماً لقانون الله أو القانون الأخلاقى أو القانون الطبيعى)^(١) وعلى هذا فإن النظرية السياسية فى أوروبا فى العصور الوسطى قامت على أساس تصور قانون طبيعى ودولة طبيعية^(٢) .

وواضح - بطبيعة الحال - مدى تأثير الفكر السياسى الأوروبى بالفكر الرواقى والفكر الرومانى ، ذلك التأثير الذى ظهر حتى فى الاعتراف بالقانون الطبيعى الذى يشمل مبادئ الأخلاق العامة ، والتى لها صفة التجرد والاستمرار والملاءمة لكل الظروف والمجتمعات ، وهو بذلك يختلف عن القوانين الوضعية ذات الصفة المحلية المرتبطة بإقليم وأمة معينة .

وخلق هذا التباين الواضح بين القانون الطبيعى (الإلهى) وبين القوانين الوضعية نشاطاً فكرياً ملحوظاً ، وتدخل التفسير اللاهوتى فى توضيح قيمة وأهمية القانون الطبيعى وسموه على القوانين الوضعية ، كما ظهرت فى نفس الوقت الهوية الحقيقية بين الوضع المثالى للإنسان فى حالة تطبيقه للقانون الطبيعى الذى يساوى بين الناس ، وبين حالة الإنسان خلال تطبيقه القوانين الوضعية وما يعانى من ظلم واضطهاد ، وقد كان الرق أحد الأمثلة الواضحة فى أوروبا لتطبيق القوانين الوضعية وللمقارنة بينها وبين القانون الطبيعى .

وبخلال هذا التناقض بين القانون الطبيعى والوضع المتاح الذى يمكن أن يتمتع به الإنسان فى حالة تطبيقه ، وما قاست منه أوروبا فى ظل تطبيق القوانين الوضعية ناقش المفكرون المسيحيون قضايا هامة من بينها الدولة والملكية والرق^(٣) .

١ - الدولة :

استأثرت قضية الدولة - الوحدة السياسية العلمانية - فى العصور الوسطى باهتمام المفكرين السياسيين وقتئذ . وكانت أهم المؤلفات التى ظهرت فى هذا المجال كتاب القديس أوجستين مدينة الله ، ويقارن فيه بين مدينة الله City of god أى الوضع المثالى للدولة ،

(١) مبلين ، الفكر السياسى ، ترجمة حسن العروسى . ص ٢٤٣ .

(٢) سعيد عاشور ، المرجع السابق . ص ١٨٦ .

(٣) سعيد عاشور ، ص ١٨٩ .

وبين مدينة الأرض ويصفها بأنها كانت وليدة الإثم أو الشرور ، وأنها نشأت من حب الإنسان التملك والسلطة ، وتمثل ذلك فى تصريحات البابوات وقراراتهم فقد أعلن البابا جريجورى السابع شعوره تجاه الدولة بقوله : من هنا يجهل أن الملوك والحكام استمدوا أصلهم من أناس لا يعرفون الله ، وأنهم يستجيبون لإغراء الشيطان فيحكمون شهرتهم العمياء فى السيطرة على إخوانهم من البشر ^(١) .

وقد تبلورت آراء المفكرين السياسيين حول قضية الدولة إذ رأوا فيها ضرورة هامة لتنظيم المجتمع وأحكام العلاقة بين أفرادها ، فعلى الرغم من أن الدولة العلمانية نبتت أصولها من أوضاع آلمة لأنها لا تساوى بين رعاياها وتمثل ذلك فى وجود طبقات المجتمع الأوربي الوسيط ، وظهر الفجوة العميقة الواضحة بين تلك الطبقات ، إلا أن وجود الدولة العلمانية وبقائها كان أمراً حتمياً لوضع حلول لما يعانيه البشر من مشكلات ، ولما كانت الدولة فى وجودها تعتمد على القوة الطبيعية ، وبالتالي تستمد سلطاتها من الله وجبت على أضعائها من المسيحيين الطاعة ، لأن الطاعة إنما هى فى الواقع طاعة الله .

وظهر واضحاً ميل المفكرين السياسيين فى العصور الوسطى إلى ترجيح كفة النظام الملكى على غيره من النظم السليسية باعتباره مستمداً من الله إلا أن بعضهم وبخاصة توماس الاكوينى رأوا ضرورة مزج النظام الملكى بالنظامين الارستقراطى والديمقراطى فقد رأوا فى عملية المزج هذه ضماناً لعدم انحراف الملكية نحو الاستبداد ، كما أن تطعيم الملكية بالنظام الديمقراطى يضمن حق الشعب فى الحرية والمساواة ، وبذلك تضمن عملية المزج المشار إليها سابقاً الضوابط الأساسية لصيانة الأمن الاجتماعى ^(٢) .

٧ - قضية العبودية (الرق) :

إن قضية الرق أى عبودية الإنسان لأخيه الإنسان من القضايا التى تناولها البحث فى أوروبا العصور الوسطى إذ أنه على الرغم من أن جوهر العقيدة المسيحية بمعارض الرق وبلغه فالتاس فى المسيحية كما فى الأديان كلها سواسية أمام الله ، إلا أنه ومنذ ظهور المسيحية فى أوروبا ظل الرق ظاهرة اجتماعية اقتصادية ترتبط بالنظم الأوربية .

(١) سيد عاشور ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) دكتور طيمية الجرف ، نظرية الدولة ص ٢١١ .

وقد كان للتناقض الذى نشأ بين وجود الرق وبين المسيحية كمعقبة أن حلول
للمفكرون المسيحيون فى أوروبا فى المصور الوسطى لإيجاد تبريرات لتلك الظاهرة .

حقيقة أن أوروبا فى المصور الوسطى ورثت الفكر اليونانى والتراث اليونانى وكل ما
يتعلق بالنظم والفكر ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفه وتفسيراته للرق . ومن المعروف أن أرسطو
كان يرى فى وجود الرق أمراً طبيعياً ، ذلك أن الطبيعة تمد كل إنسان بطاقات وقدرات
خاصة تضمه بناء عليها فى مكانه من التنظيم السياسى والاجتماعى فى الوحدة السياسية .

واستمر الوضع بالنسبة للرق فى أوروبا حتى بعد انتشار المسيحية على ما كان عليه
فى المصور القديمة مع اختلاس التفسير لظاهرة وجوده فاعتبره المفكرون السياسيون ظاهرة
ارتبطت بالخطيئة والشر فى المجتمع ، كما اعتبروه قضية عرف درج عليه المجتمع الأوروبى .
وهذا لا يبنى اعتراف المفكرين الأوربيين بأنه وضع طبيعى فى المجتمع ونادى هؤلاء المفكرون
بأنه يجب على السيد الإقطاعى أن يحسن معاملة الأتقان وألا يسىء إليهم .

ومع ذلك فإن الرق فى المصور الوسطى ظل ظاهرة اقتصادية اجتماعية تمسك بها
الإقطاعيون ودافعوا عنها ، بل أنه كان جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسى العام داخل
الامبراطور اعترف به الأباطرة وسمحوا بوجوده ، فلم يكن من المتصور أن يقوم النظام
الإقطاعى دون وجود الرقيق ، ومن ثم كان حرص أمراء الإقطاع على الحفاظ على وجوده
بقدر حرصهم على وجودهم أنفسهم ، وذلك على الرغم من إرهاب هذا النظام لكاهل
الشعب ، وكرهية الملوك له .

ولدرجياً بدأ التحرر من قيود الرق ، وكانت إيطاليا أسبق أقاليم أوروبا فى المصور نقضاً
لذلك النظام ، إذ كانت معرضة لطغيان الإقطاع لكن جمهورياتها ما لبثت أن دافعت بشدة
عن صفوف الطبقة البشرية ومدت حريتها إلى المدينة وما جاورها ، وحظم سيف النبلاء
وجوده ، وكان كل رجل من الطبقات العليا خاضعاً للقوانين^(١) .

ومع هذا فلا بد أن نشير إلى أن موقف المفكرين السياسيين من تلك القضية لم يكن
موقفاً حاسماً ، فقد حاولوا تبرير تلك الظاهرة وتبرير أهميتها للمجتمع والدولة معاً ، على

(١) ادولرد جيمون ، اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها ، ج ٣ - ص ٣٩٩

الرغم من أن كثيراً من أولئك المفكرين كانوا من رجال الدين المسيحي يعلمون مدى التناقض بين وجود الرق وبين التعاليم الأساسية للدين المسيحي .

وقد ظل موقف المفكرين السياسيين فى مناقشة قضية الرق يميل إلى التبرير دون الهجوم ، ولكن ذلك كان ممهداً لظهور اتجاه أقوى تمثل فى كتابات ميكافيللى ١٥١٣ م حيث هاجم الإقطاع بعنف واعتبره المسئول الأول عما وصلت إليه الأحوال فى إيطاليا من فوضى واضطراب ، وأكد فى كتابه الأمير The Prince أن الطريق إلى النظام السياسى السالغ لن يكون إلا بالقضاء على لىستقراطية أمراء الإقطاع ، وتأسيس الدولة الموحدة فى إطار النظام الملكى المطلق ، وذلك كمرحلة من مرحل نمو الدولة حتى تصل فى نهاية الأمر إلى النظام الجمهورى (١) .

٣ - الملكية الفردية :

لم يختلف موقف المفكرين السياسيين من هذه القضية عن موقفهم من قضيتى الدولة والعبودية ، ورغم التناقض الواضح بين الملكية الفردية بالشكل الذى ظهرت عليه فى أوروبا فى المصور الوسطى وبين تعاليم الدين المسيحي بمعنى أن الثروة كانت متوفرة فى يد قلة قليلة هم أمراء الإقطاع ، بينما تنادى المسيحية بأن الناس شركاء فى الثروة . رغم ذلك التناقض ، فقد عمد المفكرون السياسيون عند تناولهم لقضية الملكية الفردية الاعتراف بالأوضاع القائمة ، محاولين بذلك إيجاد تبريرات تعتمد على العرف ، وعلى أن الملكية الفردية جاءت نتيجة لأوضاع خاطئة ، واعتمدت فى بقائها على القوانين الوضعية (٢) .

وليس معنى ذلك اعتراف المفكرين السياسيين فى أوروبا فى المصور الوسطى بالملكية المطلقة ، فقد نادى القديس أوجستين بأن الفرد الذى لا يحسن استخدام ما يملك يفقد حقه فى الاحتفاظ بهذه الأملاك ، ويتفق معه توماس الاكوينى الذى ظهر بعده بعدة قرون ، فى أن الملكية الفردية ليس معناها إهلاك الأشياء فقط ، وإنما تعنى أيضاً حسن استخدام تلك الممتلكات وحسن التصرف فيها . ذلك أن الفرد ليس له الحق فى أن يمتلك كل

(١) دكتور طيعة الجرف ، نظرية الدولة ، ص ٢١٢ .

(٢) دكتور سيد عاشور ، النظم والعضوة الأوروبية ص ١٩٢ .

شئ ، وإنما يمتلك ما يحتاج إليه من الضروريات ، أما ما عدا ذلك فالتناس شركاء فيه ، غير أن تطور هذا المفهوم للملكية الفردية يرتبط بفترة نظام الإقطاع الذى مرت به أوروبا فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل هذا النظام من تطور سياسى سواء فيما يتعلق بهيكلة أو بمهامه أو بنتائجه .

٤ - الإقطاع :

قام نظام الإقطاع فى أوروبا فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، ثم بلغ ذروته فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، ولكنه ما لبث أن انهيار تدريجياً على أثر ظهور فكرة الدولة فى مفهومها الحديث ، ويرجع نشوء ذلك النظام إلى اتساع رقعة الأباطورية مع ما رتبه من عجز الأباطور عن السيطرة على مختلف أجزائها ودفع الاعتداءات الخارجية عنها . وقد تفرع من ذلك أن اتجه الأباطور فى سبيل المحافظة على الأباطورية واستقلالها صوب النزعة المحلية ، فحين حكاماً للأقاليم ، وغولهم سلطات واسعة لإدارتها بقوة وحزم . غير أن هؤلاء الحكام ما لبثوا بدورهم أن انتهزوا ضعف الأباطورية فعملوا على توسيع سلطاتهم تدريجياً على حساب سلطة الحكومة المركزية ، إلى أن انتهت الأمر بأن أخذ كل إقليم طامحاً مميّزاً فى إدارة شعونه المحلية . وقد استتبع ذلك أن صار حاكم الإقليم بمثابة همزة الوصل بين الأفراد التابعين له والخاضعين لسلطانه من جانب ، وبين الأباطور من جانب آخر . وبذلك ظل الأباطور أو الملك يباشر السلطة الإسمية على جميع حكام الأقاليم أو الاقطاعات فى حين أن سلطة الحكم الفعلية من تشريعية وتنفيذية وقضائية ومالية وحرية كان يزولها الحكام ، كل فى نطاق إقطاعيته ، بحيث يمكننا القول بأن كل إقطاعية كانت فى الحقيقة دولة داخل الدولة الكبرى لها كيانها الذاتى من الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية .

وقسم النظام الإقطاعى الأباطورية أو الدولة إلى وحدات أقليمية متدرجة ، تتمتع بكيان ذاتى وفى قمة هذا التدرج ، توجد الأباطورية وعلى رأسها الأباطورية الذى يمد رأس النظام الإقطاعى ، ومن ثم لا يمد تابعاً لأحد . ثم بأية كبار الإقطاعيين أو كبار الحكام وكل واحد من هؤلاء يعتبر تابعاً للأباطور أو الملك وفى الوقت ذاته يعتبر رئيساً للأقاليم ، فيخضع له سكان الإقليم الذين يرتبطون بالإقليم وبحكمه رابطة العهد بالسيد . كما يخضع له الموظفون الذين يتولى تسييرهم لإدارة شعون الإقليم وفى داخل هذا التقسيم الإقليمى ،

انقسم الإقليم في الوقت ذاته إلى وحدات مستقلة يرأس كلأ منها حاكم يمد تابعا لحاكم الإقليم ، وفي الوقت ذاته يمين سيدا لسكان الإقطاعية التي يشرف عليها ومظفيها . وبذلك صار ذلك النظم في جوهره على أساس من العلاقة الشخصية التي اربطت ببحارة الأرض ، فكان لكل إقطاعية سيد ، يتم تعيينه بواسطة حاكم الإقليم ، إلى أن تصل إلى الملك وهو رأس النظام إلى تنظيم المجتمع وتقتد على أساس من التعاقد بمقتضاه تمتد أراضي الدولة جميعها اقطاعاً من الملك إلى حكامه بطريق مباشر أو غير مباشر . فالإقطاع يقوم على أساس عقد بين الملك وكبار الإقطاعيين من كبار رجال الدين وكبار رجال الدولة وكبار المزارعين . غير أن ذلك النظام ما لبث بدوره أن تحول فصارت وظيفة حاكم الإقليم وراثية . وقد استتبع ذلك أن أضحي الحاكم الإقطاعي ملكاً تابعا غير متوج لرئيس يتولى منصبه عن طريق الوراثة يستمد من حقه في ملكية الأرض والتابعين لها من الأفراد . ولا شك أن مثل هذا النظام السياسي الذي يقوم على رقيق الأرض وملكية حاكم الإقليم والذي تمتزج فيه سلطة الحكم بشخص الحاكم لا يتفق والمبادئ الديمقراطية التي ينتظمها مبدأ السيادة الشعبية هذا فضلاً عن افتقاره إلى فكرة الدولة القانونية التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون .

أسباب ظهور النظام الاقطاعي :

لا يجب أن يتبادر إلى الأذهان أن النظام الإقطاعي قد ساد طيلة العصور الوسطى في أوروبا . كان هناك خلاف حول تاريخ ظهوره فقد اتفق الرأي في الوقت الحاضر على القول بأن هذا النظام قد خضع كثيره من النظم إلى قاعدة التطور .

ويقول أحد الباحثين تعليقاً على ذلك : لم يكن العصر الإقطاعي عصراً منفصلاً عما سبقه أو لحقه من عصور التاريخ ، إذ أنه ليس بالحادث الذي يحدده زمن بعينه أو مكان خاص كقيام أسرة المالكة في دولة أو وقوع معركة حربية كبرى ، أو إندثار أو فضع قريب . إنما هو طور من أطوار النمو التي تدرج فيها المجتمع الإنساني أذنت به بوادر معينة أيدأناً ببطء ، كما أذنت بزواله ظواهر ممتدة في البطء .

وتجدر الإشارة أنه لا يمكن بالضبط تحديد الزمن الذي ظهر فيه نظام الإقطاع إلا أنه يمكن القول أن هذا النظام عرف في أوروبا في القرنين التاسع والعاشر وأنه وصل الذروة وبدأ

متمكناً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القرنين الحادى عشر والثانى عشر ثم بدأ نجمه فى الأفول تدريجياً .

أما عن الأسباب التى أدت إلى ظهور هذا النظام فيمكن إيجازها فيما يلى :

١ - انهيار الأمبراطورية الرومانية الغربية :

ساعد انهيار الأمبراطورية الرومانية (٤٧٦ م) على أهدى القبائل الجرمانية على ظهور النظام الإقطاعى والفوضى السياسية التى عمت الدولة بعد هذا الانهيار ، الفوضى التى تربت عن عجز قادة القبائل الجرمانية عن تحقيق قيام حكم مركزى يتسم بالقوة وسيطرة كل ذلك ساعد على اشتداد النزعة المحلية ، وبالتالى ظهر الإقطاع . ويذكر أحد الباحثين أن التطور نحو المحلية حركة أثبتتها عزوف ملاك الأرض عن فكرة الحكومة المركزية المستقرة . وشاع هذا العزوف من غير شك بالمجتمع الأوربى كله ، أبان عصر انهيار الأمبراطورية الرومانية وهجوم عناصر البرابرة الأجنبية على إقليمهم واستقرارهم بها . وهذه النزعة ساعدت على نشوء هذا النظام .

وهنا يجب الوقوف عند اصطلاح القبائل البربرية ، ويرى البعض أن الكتاب العرب عندما يتكلمون عن القبائل التى قامت بغزو الأمبراطورية الرومانية يصفونها بالقبائل المتبربرة فهم يترجمون كلمة barbare بالفرنسية وكلمة brabarian بالإنجليزية إلى اللغة العربية ، وكان الواجب وضع الكلمة الأجنبية فى قالب عربى وليس فى لغة عربية وعلى ذلك الواجب فيكفى ذكر كلمة « القبائل » وحدها للدلالة على أنها متخلفة .

٢ - وجود حكام إقليميين وسلطات واسعة بجانب الأمبراطورية :

حاول الأمباطور الجرمانى المحافظة على شكل الإطار السياسى للدولة كما كان موجوداً فى الدولة الرومانية ، وذلك من ناحية السيطرة الفعلية على جميع أجزاء الأمبراطورية وبعبارة أخرى تكوين حكومة مركزية ولكن الفوضى السياسية التى عمت أوروبا بعد انهيار الأمبراطورية الرومانية أدت إلى استحالة تكوين وحدة سياسية واقتصادية كبيرة ، وكذلك فإن صعوبة المواصلات قد لعبت دوراً فى علم قيام حكم مركزى .

ولزاء هذا الوضع قام الأمباطور الجرمانى بمنح حكام الأقاليم سلطات واسعة فى الإدارة والحكم أخذ هؤلاء الحكام بمرور الزمن بالاستقلال الفعلى فى تلك الأقاليم ، بحيث

جعلوا من مراكزهم مراكز وراثية ، واستطاعوا تكوين حكومات خاصة بهم فى الأقاليم التى تخضع لسلطانهم يمارسون فيها جميع الاختصاصات من تشريعية وقضائية وفرض ضرائب وسك النقود بل وتكوين جيوش خاصة بهم .

ولعل خير مثال على مدى القوة التى وصل إليها حكام الأقاليم ومدى ضعف سلطة الأمبراطور (تحقيق ضعف السلطة الأمبراطورية تدريجياً) ما يذكره فينوجرادوف حينما يبين كيف ركع الأمبراطور فردريك بارباروسا على ركبتيه أمام هنرى الأسد دوق سكسونيا وبافاريا ، راجياً منه المساعدة ضد الثائرين عليه فى إيطاليا إذ يصعب لنا القول بأن الأمبراطور هو السلطان الأعلى وأن الدوق هنرى رعية من رعيته ^(١) .

٣ - البحث عن الحماية :

من أهم خصائص المصور الوسطى انهيار السلطة السياسية ، وبالتالى القضاء على فكرة الدولة ونتيجة لذلك فقد قام حكام الأقاليم بالاستقلال بأقاليمهم ونتيجة هذه الفوضى وعدم المركزية فى الحكم أخذ صغار الملاك بالبحث عن شخص يقوم بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وكان لهذه العلاقة الجديدة فى المجال الاجتماعى جانبان أحدهما شخصى والآخر اقتصادى ، فالجانب الشخصى منهما يتمثل فى وضع مالك أرض نفسه فى خدمة السيد الإقطاعى مقابل الحماية التى يقدمها له الثانى ، والجانب الاقتصادى فى تنازل مالك الأرض عن حق الملكية إلى السيد الإقطاعى ثم يقوم باستجارها منه .

كذلك أن النظام الإقطاعى قد قام من جهة مبتدئاً بالقاعدة ليصل إلى القمة ثم عرف شكلاً آخر وهو النزول من القمة إلى القاعدة ، وذلك أن الملوك وكبار النبلاء ، نظراً لعدم المركزية فى الحكم - رأوا أن يعزّزوا نفوذهم وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الأتباع ، وعلى ذلك فقد منحوا كثيراً من أراضيهم لأتباعهم وقام هؤلاء بدورهم بتأجيرها .

وهذان الاتجاهان انتهيا إلى أن الملك صار المالك الوحيد لجميع الأراضي الزراعية يخلع منها ما يشاء على أتباعه من النبلاء وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين أحراراً أم أرقاء . ومعنى ذلك أن طبقة الفلاحين أصبحت هى المضطلمة بسبب الإنتاج ، وهى الطبقة القائم

(١) فينوجرادوف ، النظام الإقطاعى ، فى كتاب الإقطاع والمصور الوسطى فى غرب أوروبا . مرجع سابق

على أكتافها دعائم النظام الإقطاعي كله . من هذا يتضح أن القرية أصبحت محور الدائرة التي عاش فيها الفلاح ، ذلك لأن المجتمع كان مجتمعاً زراعياً والأرض هي المصدر الوحيد للثروة .

٤ - رقيق الأرض :

يمكن القول بأن مدى علاقة التبعية بين الفلاح والسيد الإقطاعي كانت تختلف باختلاف المصور ، كذلك بأن معظم أهل الريف في القرنين الحادي عشر والثاني عشر كانوا يتراوحون بين الحرية والعبودية وهي الحالة التي عرفت باسم القنية .

والقن (رقيق الأرض) هو فلاح ارتضى العيش على قطعة من الأرض منحها إياه السيد الإقطاعي مالك الدومين . يرتبط القن بهذه القطعة من الأرض فلا يملك حرية تركها ولا يملك حق الزواج من خارج الدومين دون إذن سيده وعليه أن يؤدي واجبات تبعية ، بالخدمة في أرض سيده الإقطاعي وتقديم جزء من غلته .

٥ - التدرج الرئاسي في النظام الإقطاعي :

إن أهمية أو اتساع سلطة السيد الإقطاعي تختلف حسب مركز السيد الذي يحتله في المجتمع الإقطاعي من ناحية التدرج الرئاسي ، فالسيد الإقطاعي « البارون الإقطاعي » كان في الأصل جندياً ولقد كان حق امتلاك الأرض مقترناً بالسلطة والحكم على تلك الأرض فكان هناك امتزاج بين تملك الأرض والسلطان ^(١) .

ومن الدراسات التي قام بها المختصون والباحثون في مختلف القواعد المتعلقة بالإقطاع وما استقر عليه العرف والقوانين الفرنسية يتضح بأن سادة الإقطاع كانوا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام أهمها هو السيد (البارون) الذي تخضع لسلطانه البارونية وهم بالترتيب :

١ - اللوق ٢ - الكونت ٣ - الفيكونت ٤ - الماركيز ٥ - بعض السادة الآخرين الذين يحملون لقب بارون . هذه الطبقة كانت هي الطبقة الوحيدة المالكة ، أي التي لها سلطان مطلق في إقطاعياتها ^(٢) .

(١) راجع في تفصيل نظام الإقطاع ، إبراهيم طرخان ، الإقطاع في المصور الوسطى . بدون مكان وتاريخ إصدار.

(٢) راجع في تفصيل ذلك ، دكتور عبد الحميد متولي ، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئ الدستورية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٩ - ١٤٥٠ -

ويستغل السيد الإقطاعى إقطاعات من الأرض بمنحه لها السيد المالك وقد يكون غير المالك وذلك مقابل قسم من البارون بمقتضاه أنه يؤدى للمتبرع خدمات حربية بالدرجة الأولى ، وخدمات مختلفة أخرى ، والتابع الإقطاعى والمتبرع الإقطاعى ، يتعهد كل منهما بالمقد بالإخلاص للطرف الآخر ، وعلى ذلك فإذا شعر التابع بسوء المعاملة من قبل المتبرع حلت له النظرية الإقطاعية الفرنسية الخروج على شروط العقد كان يترك الإقطاع دون أن يكون ملزماً بشيء تجاه السيد الإقطاعى الأعلى ، بل أجازت التقاليد الفرنسية أن ينكر تبعيته الإقطاعية مع بقاءه محفوظاً بالإقطاع .

٦ - الإقطاع والسلطة الملكية :

كان الملك يتمتع من الناحية النظرية بسلطة واسعة فى العصور الوسطى ، إلا أنه من الناحية الواقعية كانت هذه السلطة ضئيفة بفعل وجود نظام الإقطاع ووجود كبار النبلاء وكذلك التدرج الرئاسى . وكثيراً ما كان يحدث فى هذه العصور أن يضع الملك يده على إحدى الإقطاعيات بمعامل من العوامل ، وبالتالي يمكن أن يصبح الملك سيداً لإقطاعية خاضعة فى ولائها لإقطاعى آخر . ولما كان نظام الإقطاع يمين الولاء ، ولما كان لا يجوز للملك أن يقسم يمين الولاء لمن هو أدنى منه وحلاً لهذا الإشكال فقد توصلوا إلى حل مرض وذلك بأن يتحلل الملك من يمين الولاء نظير مبلغ من المال كمعرض يقدمه للسيد الإقطاعى .

وكان على سادة الإقطاع واجبات معينة عليهم تأديتها للملك ، منها خدمات عسكرية ومنها خدمات سياسية كإقرار الأمن فى الدولة ونشر العدل فيها أما إيرادات الدولة فكانت تتأى من إيرادات الملك الخاصة مضافاً إليها الضرائب المفروضة على سادة الإقطاع باعتبارها إجارة للأراضى التى أعطتهم حتى التدخل فى ذلك . ومن هذا يتبين بأنه كان للإقطاع نفوذ كبير فى الجيش والحاكم والإيرادات أما فيما يتعلق بالتزامات الملك وفقاً للنظام الإقطاعى ومن أهمها احترام الملك لحقوق أتباعه فيما لهم من امتيازات وكذلك حمايتهم.. ومن هذا يتضح مدى ضعف سلطة الملك فى النظام الإقطاعى (حادثة الأمبراطور مع دوق سكسونيا وبافاريا خير دليل على ذلك) خصوصاً أنه تبين بأن الوظائف العامة غالباً ما كانت خاضعة للوراثة أى انتقالها من الآباء إلى الأبناء فالوظائف العلم ، كما يقول - فريق من علماء السياسة العرب المعاصرين ، يحتفظ بهذه الوظيفة باعتباره صاحب حق إقطاعى فيها وليس نائباً عن الملك ، مادام يقوم بأداء واجباته الإقطاعية نحو الملك

٧ - المحكمة الإقطاعية :

يذهب كثير من الباحثين إلى القول بأن المحكمة الإقطاعية كانت تمثل النظام الإقطاعي بكل مفاهيمه . وما هذه المحكمة في الواقع إلا مجلس يتكون من السيد الإقطاعي ويضم إليه كذلك سادة الإقطاع الآخرين التابعين له والأقل مرتبة وكانت هذه المحكمة تنظر في الخصومات الناتجة عن العلاقات الإقطاعية .

ويمكن القول أنه على الرغم من التدرج الرئاسي الذي كان سائداً في النظام الإقطاعي فقد كان يسود هذه المحاكم مبدأ المساواة بين سادة الإقطاع مهما كانت درجاتهم . وكانت قرارات هذه المحكمة تصدر بالأغلبية وعلى الجميع الخضوع لتلك الأحكام . وسرت هذه المحاكم للنبل أن يحاكموا من قبل زملائهم ، وبالتالي فقد أصبح واضحاً بأن الملك لأحكام هذه المحاكم كثيره .

وما يؤكد أن الملك كان يعتبر كثيره من السادة الإقطاعيين ما ذهب إليه القاضي الإنجليزي براكتون في أواخر القرن الثالث عشر يقول : « أن الملوك ليسوا فوق القانون ولو أنه لا توجد فوقهم سلطة بشرية ، وينبغي أن يحول غيرهم من الإقطاعيين بينهم وبين الخروج على القانون » أما مجلس الملك فكان يعتبر أعلى محكمة إقطاعية في الدولة وكان هذا المجلس يجمع بكافة الصلاحيات والسلطات .

المؤثرات الإسلامية وفكر القليس توماس الاكويني

١٢٢٦-١٢٧٤ م

كان التقليد الشائع بين المفكرين السياسيين الأوروبيين في العصور الوسطى هو النظر إلى الفكر السياسي اليوناني على أنه مصدر الفكر السياسي الذي امتد أثره إلى العصور الوسطى متغافلين بذلك عن دور الفكر السياسي الإسلامي وتأثيره في تطور الفكر السياسي الأوروبي في العصور الوسطى لكن ما أن انفتحت أوروبا على الشرق الإسلامي ، وبدأت تنهل من منابع الفكر والمعرفة الإسلامية وتتعرف على النظم السياسية الإسلامية إلا وأدركت أهمية التراث الإسلامي .

ولم يكن الاحتمال بالتراث الإسلامى مقصوراً على المصور الوسطى بل امتد أثره إلى عصر النهضة حيث تأثر به دانتى الليجيرى وظهر ذلك جلياً فى كوميديته الإلهيه The Divine Comedy ، كما تحدث المفكرون الألمان والفرنسيون عن الدين الإسلامى ، وهو ما أبدته علماء النظرية السياسية المعاصرون حيث أكدوا على دور الدولة كموزع للسلع والخدمات بل والمكانة الاجتماعية الأمر الذى يعتبر الإسلام مصدره الحقيقى .

ويرى أحد علماء النظرية السياسية العرب المعاصرين أن التراث الإسلامى قد ترك بصماته حتى على مدينة الفاتيكان نفسها ، ويستدل على ذلك من أجزاء من مقدمة ابن خلدون موجودة باللغة اللاتينية فى أحد الأديرة بالفاتيكان ^(١) .

ويلاحظ الدارس الارتباط المباشر والوثيق بين تطور الفكر السياسى فى أوروبا فى المصور الوسطى وبين دخول المؤثرات الإسلامية إليها .

لقد تم التفاعل بين الفكر السياسى الإسلامى ، والفكر الأوروبى حيث تم بداية المزج والأفادة من الأساليب الإسلامية فى الاعتماد على التحليل والتجريب فى إبراز حقيقة ظاهرة السلطة .

وإذا كان القديس أوجستين هو الذى حطم التخلف الفكرى الأوروبى فى المصور الأولى للمسيحية فإن توماس الاكوينى سار على نهجه ، وأضاف تجاربه المستفادة من دراساته للفكر السياسى الإسلامى وبخاصة فيما يتعلق بفلسفة ابن رشد .

وقد كان الفكر السياسى الأوروبى قبلهما غير قائم على أصول ثابتة وذلك لعدة أسباب منها أن الحضارة الرومانية لم تقدم للفكر السياسى مثلما قدمت الحضارة اليونانية على الرغم من أن المفكرين الرومان قد قدموا إطاراً قانونياً ما زالت تفصيلاته ملموسة عملياً فى كثير من القوانين الحديثة حتى أن أحد مؤرخى الحضارة الرومانية لم ير حرجاً فى أن يقرر أن الأمة الرومانية وهى أمة السياسة لم تعرف علم السياسة .

(١) راجع فى تفصيل ذلك الدكتور حامد ربيع ، النظرية الإسلامية (غير منشور) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٥٤ .

استقبال الفكر الإسلامى فى الغرب ونظرية الدولة :

يعتبر القديس توماس الاكوينى من أهم المفكرين السياسيين فى أوروبا فى العصور الوسطى . وقد تأثر توماس الاكوينى بالتراث اليونانى والرومانى كما نهل من التراث الإسلامى ومؤلفات الفلاسفة والمفكرين المسلمين وظهر نتاج آرائه ونظرياته التى تضمنتها مؤلفاته العديدة التى بلغت السبعين وكان من أهمها شرح الأحكام ، والمجموعة اللاهوتية وحكومة الأفراد .

ظهر التأثير اليونانى والرومانى جلياً فى نظرية توماس الاكوينى فى الدولة ، فقد رأى أن تكون الجماعات الإنسانية إنما يرجع أساساً إلى العقل والإرادة فى الإنسان . وهذا ما ذهب إليه أرسطو من قبل ، واستند الاكوينى فى تعريف الشعب رأى شيشرون الذى يقول : أنه كثرة منظمة تخضع لقانون تحتاج إلى سلطة تقودها ابتغاء المنفعة المشتركة وكل كثرة من الأفراد تحتاج إلى سلطة تقودها صوب تحقيق الهدف المنشود الذى تبغيه والذى يتمثل لا فى استمتاعهم بمطالب مادية من مال أو تجارة أو حرب ، وإنما فى استكمال الفرد لطبيعته الإنسانية أى لتحقيق كماله كإنسان (١) .

ويرى القديس توماس الاكوينى أن الدولة ظاهرة طبيعية تتمثل فى أنها تنظيم لارتضاء الأفراد للحياة معا ، وأن هذا التنظيم يقتضى وجود سلطة هدفها تحقيق سعادة أفرادها على أساس من الخلق والفضيلة .

نظريته فى السياسة :

يقرر توماس الاكوينى كما فعل سابقوه من المفكرين السياسيين أن السياسة تستهدف أساساً سعادة البشر . ولا تتحقق هذه السعادة عن طريق إشباع شهوات الإنسان أو ارضاء طبيعته الحيوانية ، وإنما تتحقق فى استكمال الفرد لطبيعة وكماله الإنسانى . ويرى أن التنظيم السياسى الذى ينظم الشعب أو الجماعة من خلاله فى كيان واحد يحميه قانون عادل هو القانون الذى يعد بدوره صورة من القانون الخالد الصادر عن الذات الإلهية ذلك أن الله أوجد الإنسان ملئياً بطبعه وميزه بفضيلتى الحق والخير .

(١) راجع تفصيلاً : فكر القديس توماس الاكوينى وفلسفته السياسية ص ٦٩ .
وانظر ايضا : د . محمود حلى ، نظام الحكم الإسلامى مقارناً بالنظم المعاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

نظريته فى السلطة :

يرى توماس الاكوينى أن السلطة نتيجة فرضها الحياة الإنسانية فى جماعة منظمة ؛ لأنها تستهدف تحقيق المصالح المشتركة لأفراد هذه الجماعة ، ومن ثم فهى تبدو كضرورة اجتماعية تنبع من كل جماعة منظمة ، وفى هذا الاتجاه يتفق مع كل من أرسطو وشيشرون ، إلا أنه يختلف عنهما فى أنه يمزى السلطة إلى الله ، وكان أروع ما كتب القديس توماس الاكوينى هو أن السلطة فى ذاتها أو فى جوهرها مضدرا لله وهو فى يرتكز على الأصل المسيحى الذى يقول إن مصدر السلطة هو الله أما ممارسة السلطة سواء من حيث اختيار شخص الحاكم أو فيما يتعلق بعلاقته بالمحكومين فتقوم على أساس حقوق الإنسان ، وبما لا شك فيه أن توصل القديس توماس فى نظريته إلى هذا المبدأ يعد تطوراً هاماً فى مجال السياسة كما استطاع توماس الاكوينى فى نظريته هذه أن ينهى الخلاف الذى كان قائماً حول تعبير القديس بولس أن مصادر السلطة وأن كل سلطة مصدرها الله مع ما يمكن أن يترتب على هذا القول المطلق من إمكان نسبة مظاهر السلطة صالحة كانت أو فاسدة إلى الله ^(١) .

ولم يكف القديس توماس بتقرير ذلك المبدأ بل تعداه إلى سلطات الحكومة فوضع الضمانات الآتية :

١ - مبدأ السيادة الشعبية :

لما كانت السلطة عند توماس الاكوينى تنبع من الجماعة وليس من شخص الحاكم، ولما كانت السيادة تتمثل فى سلطة القوانين التى يخضع لها الأفراد وجب أن تكون السيادة لهؤلاء أو لمن يمثلونهم ، ومن ثم إذا ركزت السلطة فى يد شخص واحد أو وزعت بين أشخاص عديدين - قلوا أو كثروا - فهؤلاء لا يمارسون السلطة بوصفها حقاً شخصياً لهم بل باعتبارهم ممثلين لجميع أفراد الجماعة ، ويرتبط بذلك أن كافة التصرفات التى يصدرها الحاكم سواء تمثلت فى عمل القوانين أم إصدار الأحكام لا تصدر باسمه بل باسم الجماعة التى يمثلها .

(١) راجع : د . محمود حلمى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٢ - مبدأ سيادة القانون :

يقوم هذا المبدأ على أساس أن القانون المنظم للجماعة هو القانون الطبيعي ، قانون عادل لأنه نابع من الله ، ويستتبع ذلك وجوب صدور القوانين الوضعية على غرار القانون الطبيعي الذى ارتضاه الأفراد فى حياة الجماعة السياسية ، وبناء على ذلك إذا صدر قانون غير عادل على خلاف القانون الطبيعي فإنه يصبح غير ملزم للأفراد .

٣ - ولاء الشعب للحاكم :

حين تناول القديس توماس الاكوينى فكرة السلطة بالتحليل فرق بين عنصرين أساسيين هما : السلطة فى ذاتها ، وطريقة مزولة السلطة ، وعلى هذا الأساس قال : أن السلطة ذاتها مصدرها الله ، أما طريقة مزولة السلطة فهي مسألة تعد من الحقوق الإنسانية التى يتفرد بها الشعب . وانتهى القديس توماس الاكوينى من ذلك إلى تقريره الأخذ بمبدأ ازدواج السلطة أى الاعتراف بوجود سلطتين أحدهما زمنية والأخرى دينية ، ولما كانت غاية الكنيسة تتمثل فى الكمال الروحى للفرد كان مؤدى ذلك أن تخضع الدولة أو السلطة الزمنية لسلطانها . إلا أن توماس الاكوينى رأى ضرورة استقلال كل من السلطتين عن الأخرى ورتب على ذلك تيجان هامتان :

أولاهما : تتمثل فى عدم الاعتراف بحق الكنيسة فى عزل الأمراء ولو خالفوا أحكامها ؛ لأنهم يتحملون وحدهم مسؤولية هذه المخالفة وما يستتبعها من أضرار ... وأساس ذلك أن سلاح الحرمان إنما قرر كمقوبة دينية ومن ثم لا يجوز استخلامه لأسباب سياسية .

وثانيهما : تظهر فيما يخضع له الأفراد من الواجبات الدينية والدنيوية على السواء إذ فى شأنها يطرح التساؤل عن مدى الطاعة الواجبة على الأفراد إذا ما تعارض واجبان أحدهما ديني والآخر دنيوي .

وقد أجاب القديس توماس على هذا السؤال إجابة الفيلسوف العالم ، فقرر طاعة الأفراد للسلطة الزمنية ما دامت تصرفات الحكام عادلة أى متفقة مع أحكام الدين ومعالجه . ولكن هل كل مخالفة من جانب الحاكم فى هذا الخصوص تستوجب حتماً طاعته ؟ هنا يفرق القديس توماس بين نوعين من المخالفات : المخالفات الثانوية أو غير الجوهرية وهذه لا تستتبع حتماً عدم الطاعة ؛ لأنه من الأفضل احتمال الحاكم المستبد إلقاء على النظام

القائم في المجتمع وبخاصة إذا وضع في الاعتبار أن الحاكم ليست له صفة الدول ، هذا فضلاً عن مقاومة الحاكم لخالفه ثلثية ارتكبتها قد تكون أشد خطراً على المجتمع من استبداده إذا ما ترتب على ذلك فتنة عقب ثورة .

أما إذا كانت الخالفه التي ارتكبتها الحاكم جوهرية ففي هذه الحالة يتعين على الأفراد عدم طاعته ، وبذلك أقر القلمس الاكويني حق المقاومة السياسية ، غير أنه مسايمة للهدف الذي تبناه دائماً وهو الأبقاء على المجتمع فرق توماس الاكويني بين المقاومة الشعبية والمقاومة الفردية فأجاز مشروعية الأولى دون الثانية ، وقد ترتب على ذلك أنه لم يجوز للفرد أن يقتال الحاكم باسم السياسة ^(١) .

أما المقاومة الشعبية فهي حق للشعب وأساس ذلك عند القلمس توماس أن السيادة تتركز في يد الأفراد ، ومن ثم لا يتولى الحاكم سلطته إلا إذا ارتضاه الشعب صراحة ، وأنه إذا نقض الحاكم عهده كان الشعب في حل من طاعته ، وكان له بالتالي أو للممثلين له أن يسحبوا ثقتهم منه ، وهذا الإجراء هو الذي كانت تتبعه روما فقد حكم مجلس شيوخها بإعدام أحد الأباطرة لأن قوانينه كانت غير عادلة .

أشكال الحكومات عند توماس الاكويني :

قسم توماس الاكويني الحكومات من حيث غاياتها إلى قسمين : حكومات صالحة ، وحكومات فاسدة ، لكنه رأى أن صلاحية النظام أو فساده مسألة نسبية هذا فضلاً عن أن النظام قد يكون صالحاً في بعض جوانبه وفاقداً في بعضها الآخر .

ويتفق الاكويني مع أرسطو في أن الحكومات العادلة أو للملكيات الصالحة قد تتحول إلى ملكية مستبدة والارستقراطية إلى أوليغاركية ، والديمقراطية إلى حكومة الغوغاء ، ومن ثم كانت أفضل أنواع الحكومات هي الحكومة المختلطة ، وهو في هذا أيضاً يتفق مع أرسطو، إلا أن هذا الاتفاق على المبدأ فقط أما في التطبيق فقد اختلف معه واقترب من بوليبيوس وشيشرون فأقام حكومته على أساس الجمع بين ثلاثة أنظمة هي الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وعلى هذا يرأس الدولة حاكم يتحلى بالفضيلة والعدالة ، يعاونه

(١) راجع د . عبد الحميد متولى ، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، مرجع سابق، ص ٤٥ .

فى إدارة شئون الحكم مجلس ارستقراطى يتكون من النبلاء والعقلاء ، ويتم اختيار الحاكم وأعضاء المجلس الارستقراطى بواسطة مجلس شعبى يضم ممثلين للشعب .

وانتقل توماس الاكوينى الى دراسة أنواع الحكومات ، فرأى أن حكومة الفرد العادل تفضل الحكومة الارستقراطية العادلة ، وهذه بدورها تفضل الحكومة الديمقراطية أو حكومة الشعب ، وعلى هذا يفضل القديس توماس الملكية العادلة على النظامين الآخرين ، ومدر ذلك من وجهة نظره أن هذا النظام أكثر تطابقاً للواقع ؛ لأن كل شىء يديره مبدأ واحد ، فالجسم يحركه القلب ، والنفس يحركها العقل والأسرة يديرها الأب ، والعالم يديره الله ، ومن هنا فالدولة الكاملة أو الدولة المثالية فى نظره هى التى يقوم عليها شخص واحد ، لكنه اشترط أن تكون الدولة ملكية وعادلة ولا يتألى ذلك إلا إذا اخير الملك عن طريق الانتخاب ؛ لأنه يمثل الشعب وبذلك استبعد للملكية الوراثية .

وشرح القديس توماس وظائف الدولة فقال : إنها تشمل الشئون الداخلية والخارجية ، وفى هذا المجال الداخلى وهو الذى يعنينا فى هذه الدراسة رأى أن هدف الدولة هو تحقيق العدالة بين الأفراد ، ومن ثم وجب على الحاكم أن يصدر القانون الوضعى على مقتضى القانون الطبيعى الذى يمد بدوره مشتقا من القانون الخالد الصادر عن الذات الإلهية ، وإلا عد القانون فاسدا . كذلك رأى ضرورة تحديد العقوبات والجزاء فى حالة مخالفة القانون ، بل أوجب وجود قضاء يعمل على تطبيق القانون وإلا كان القانون لاقيمة له كما يجب أن يتقيد القاضى أصلا بمبدأ العدالة وإلا يتقيد بحرفية القانون إلا عند الاقتضاء ^(١) .

ويلمس الدارس بعض المؤثرات الإسلامية فى الفكر المسيحى الذى مثله توماس الاكوينى ، إذ أنه من الحقائق الثابتة أن المكفرين المسلمين قلموا بأهم عملية فكرية فى العصور الوسطى ، وهى حفظ التراث القديم من الضياع وذلك بترجمته من اليونانية إلى العربية ، وقد شهدت أسبانيا المسلمة نشاطا فكريا ملموسا تمثل فى مدارس الكلام التى تزعمها ابن حزم وابن رشد حيث تناول كل منهما كثيرا من القضايا الفكرية والجدلية بالدراسة والمناقشة ، واجتمع اليهما عدد كبير من الطلاب ، بالإضافة إلى ترجمة العديد من جوانب التراث القديم .. وبذلك أسهموا مع المترجمين المشاركة فى حفظ الثروة الفكرية

(١) انظر د . محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

القديمة والتي بدونهم لما وصلت إلى أوروبا . وعندما انتقل هذا التراث إلى جامعة باريس في القرن الثاني عشر أثار قلق رجال الكنيسة للمسيحية ، مما أدى إلى إصدار قرار يقضى بمنع تدريس كل ما يتعلق بالفكر الأرسطى فيها ، وبما يجب التوجه إليه هو أن هذا القرار لم يكن له من فاعلية ، بل أدى صدمته إلى زيادة حرص المفكرين الأوروبيين للاستفادة من منابع الفكر الأرسطى وبخاصة في كتابات ابن سينا وابن رشد ، كما أن عدداً كبيراً من طلاب العلم في جامعة باريس هجرها إلى جامعة تولوز التي ازدهرت فيها دراسات الفكر والفلسفة الرشدية .

وقد ظهر تأثير الفكر السياسى الإسلامى فى كتابات توماس الاكوينى وامتد إلى عصر النهضة وبخاصة قضية تفسير علاقة الحاكم بالمحكومين على أساس المعقد كما هو فى الخلافة الإسلامية فالمعروف أن هذه الفكرة إسلامية أصيلة لم تعرفها أوروبا فى تراثها القديم ولا فى فكرها السياسى فى العصور الوسطى إلا بعد انتقالها مع التراث الإسلامى إلى أوروبا . وقد اقتصرت بهذا المبدأ عدد من المفكرين السياسيين الأوروبيين فيما بعد خاصة الأنجلو ساكسونيين مثل هوبر ولوك ، ثم أخذت هذه الفكرة تتضح بصورة أكبر فى كتابات المفكرين السياسيين الذين مهدوا للثورة الفرنسية مثل مونتسكيو وجان جاك روسو .

حركة تاريخ الفكر السياسى بين الثقافة الإسلامية وحضارة العصور الوسطى :

وإذا كان الاتصال الفكرى موجوداً والتشابه قائماً بين مختلف المذاهب الإسلامية من حيث هى فروع للثقافة الإسلامية ، فقد كان هناك أصل أو جنس أشمل من الثقافة الإسلامية وهو حضارة العصر الوسيط .

وإن صح أن تشابه المذاهب الإسلامية لرجوعها إلى أصل واحد ، فليس هناك ما يمنع من أن يوجد تشابه بين العقلية الإسلامية فى شتى صورها وبين بعض النظريات فى الأديان الأخرى وعلى رأسها المسيحية ، وأول وجه للتشابه هو اجتماعها عند أصل الدين بصرف النظر عن اختلاف العقائد والشرائع ، غير أن تشابهها أقرب من ذلك أكثر أهمية فى موضوع هذه الدراسة بين نظرية الإمامة من ناحية ومذبة الله عند سان أوغسطين من ناحية أخرى .

يرى سان أوغسطين^(١) أن الشر دخل العالم بمعصية آدم فتنازعت الإنسان قوتان :
محبة الذات التي تجلت منذ البدء في ابن آدم الذي قتل أخاه ، ومحبة الله التي تجلت في
الابن المقتول الذي قدم قرباناً إلى الله . وكما أن هناك قوتين تتنازعان العالم فكذلك
مدنيتان ترجع إليهما كل المجتمعات البشرية مدينة الله أو مدينة السماء ، ومدنية الأرض ،
وما قابيل وهابيل إلا ابني مدنيتي السماء والأرض .

ولقد كانت تاريخ المدنيتين مختلطاً إلى عهد إبراهيم ، ثم تمايزتا سياسياً بعد ذلك ،
فكانت مدينة الله ممثلة في مملكة بني إسرائيل حيث كان الله يحكم المجتمع الإسرائيلي ، إذ
كان أنبياءهم يحكمون بوحى من الله ، فكانت مدينة الأرض أهلها يتنازعون الخيرات المادية
ويستمتعون بلذاتها ، أما هل مدينة الله من بني إسرائيل فكانوا يستخدمون هذه الخيرات
للمحياة وفقاً للفضيلة والكمال الروحي ، غير أن الفاصل بين المدنيتين كان يقل تدريجياً
بتقدم الدولتين نحو ظهور المسيح فيتهى التمايز السياسي بين الدولتين .

ويمكن للدولة الرومانية أن تصبح جزءاً من مدينة الله خضعت للكنيسة في كل
المسائل الدينية والعقلية ، حيث إن الكنيسة مؤيدة بمثابة الله مسترشدة بهديه وتوفيقه ، فإن
خضعت الدولة للكنيسة تحقق سلطان الله في الأرض وعم السلام وزفرت السعادة على
البشر ، وبذلك تكون الدولة المسيحية كمحكمة إسرائيل أثناء حكم القضاة .

هذه النظرية أريد بها من حيث الواقع سيطرة الكنيسة على الدولة في عهد كان
الصراع قائماً بين البابوات وبين الأباطرة ، أما من حيث المثل الأعلى فقد أريد بها تحقيق
سعادة البشر كما كان يتصورها مفكرو القرون الوسطى حيث لا تتم هذه السعادة إلا في ظل
نظام ثيوقراطي تكون السلطة العليا فيه لله ، حيث تنفذ تعاليمه بتوسط رؤساء روحيين هلى
اتصال به واسترشاد بهديه .

هذا نموذج للتفكير الثيوقراطي في الدولة المسيحية سابق على تفكير الشيعة ، ومع
بعد الصلة فإنه يمكن ملاحظة أوجه التشابه الواضحة في تصور كل منهما لتحقيق مثل
أعلى مشترك^(٢) .

(١) راجع في تفصيل أوغسطين السياسي جورج سيلين ، مرجع سابق .

(٢) ذكره أحمد محمود صبحي : نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية ص ٤٩ .

الثورة فى الفكر المسيحى الوسيط :

استقلال الكنيسة :

كان من الصعب على المسيحيين الأوائل الإقلاع عن أفكارهم الوثنية ليدنوا للدولة بالسمع والطاعة بوصفها سلطة مدنية ، وكانت السمة الغالبة للقرون الوسطى بصفة عامة هى الصراع الحاد بين السلطة الدينية (الكنيسة) والسلطة الزمنية (الدولة) وذلك طوال الفترة اللاحقة .

ومنذ فجر المسيحية ظهرت الكنيسة المسيحية ككيان مميز مستقل عن الدولة وله الحق فى حكم الجنس البشرى فى نطاق الشؤون الروحية ، ويوصف ذلك بأنه أخطر حدث ثورى فى تاريخ أوروبا الغربية سواء أكان ذلك من ناحية السياسة أم من ناحية الفكر السياسى ، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الأفكار السياسية لدى المسيحيين الأول كانت خاصة بهم كما أنها لم تكن مختلفة عما نادى به غيرهم ، فالدافع إلى قيام المسيحية كان دافعا دينيا ، والمسيحية فى حد ذاتها استهدفت بالخلاص ، وبالتالي لم تكن للمسيحية فلسفة أو نظرية سياسية ، وحى أبديولوجية المسيحيين يؤمنون بقانون الطبيعة أو بحكومة أرضية تغطوها العناية الإلهية أو بواجب الحكومة والقانون حيال العدالة ، أو بمساواة البشر أمام الله ، فقد انتشرت كل هذه الأفكار قبل ظهور المسيحية ^(١) .

وقد أكد القديس بول فى مطلع المسيحية على أنه لما كانت كل سلطة تقوم بإرادة الله ، فإن كل من يقاومها يعد مقاوما لإرادة الله ، ومن ثم ينصب عليه غضبه ، وذلك بصرف النظر عن عقيدة الذين يتولون مباشرة هذه السلطة ، ودعا القديس بول الرومان المسيحيين بتأكيداته هذه إلى طاعة الحكام بالرغم من ظلمهم ، وما كان يلحق المحكومين من جور ، ليس هنا فحسب ، بل إن على المحكومين أن يطيعوا السلطة طاعة مطلقة ويتفوس راضية وبمحض إرادتهم ، وبرر القديس بول ذلك بقوله أن كل سلطة على الأرض مردها إلى الله ، وبالتالي فلا يجوز الخوض فى الطريقة التى يباشر بها الحكام مهامهم ، ومن ثم

(١) راجع فى تفصيل ذلك : الدكتور محمد طه بدوى ، دكتور محمد طلعت الغنيمى ، النظم السياسية والاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩٠ - ١١٠ ، جورج سبين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، ترجمة حسن بلال العروسى ، دار المعارف بمصر - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .

فإن مقاومة السلطة محرمة تجزئاً مطلقاً انطلاقاً من أقوال القديس بول ، ولعل خطاب القديس بول للرومان هو أعمق ما جاء في الكتاب المقدس (العهد الجديد) بهذا الخصوص حيث قال : « لتخضع كل نفس للسلطين ؛ لأنه ليس سلطان إلا ابن الله ، والسلطين الكامنة هي مرتبة من الله ، حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله ، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة . فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشرية ، أتريد ألا تخاف السلطان افضل الاصلاح فيكون لك مدح منه ؛ لأنه خادم الله للصالح ، وكثيراً أن فعلت الشر فحفظ ، لأنه لا يحمل السيف عبثاً ، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر ؛ لذلك يلزم أن يخضع له لا بسبب الغضب فقط بل أيضاً بسبب الضمير.. » (١) .

والقديس بول بهذه الأقوال - كان يخاطب ضحايا العنف والاستبداد في عصره ، وبمعنى آخر فإنه كان يخاطب - على حد رأى البعض (٢) . أمواتاً سياسيين لا يفكرون في المشاركة السياسية على أى وجه من الوجوه ؛ لذلك كان من السهل على القديس بول أن يجعل من طاعة السلطة فضيلة يتسم بها المؤمن بصرف النظر عن شرعية هذه السلطة أو حرصها على احترام فكرة القانون والعدالة في معاملتها للمحكومين .

أما الفترة التالية فقد تطلعت المسيحية إلى امبراطورية عالمية مما دعا رجال الكنيسة إلى تغيير موقفهم من رجال السلطة الزمنية لتحقيق هذا الهدف ، راح رجال الدين المسيحي يكيّفون قول القديس بول تكييفاً يجعله صالحاً كوسيلة من وسائل تحقيق سيطرة الكنيسة وسط نفوذها (٣) .

٢ - لا مقاومة للأمير الظالم :

ومنذ القرن الثاني للميلاد ورجال الدين المسيحي يتحدثون عن حق مقاومة الأمير الظالم ، وذلك عقب تصاعد النزاع بين الكنيسة الرومانية والأمراء الزمانيين ، لكي تصبح

(١) راجع تفصيل ذلك في رسالة القديس بول لأهل رومية في الإصحاح الثالث عشر (التكوين الكتاب المقدس - العهد الجديد) .

(٢) راجع : دكتور محمد طه بدوي ، الفكر الثوري ، دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو في ضوء الفلسفات السياسية العالمية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٦٧ ص ١٨-٢٨ .

(٣) راجع تفصيل الفكر السياسي الوسيط وقضاياها ص ١٣٢ - ١٤٢ .

الكنيسة فى روما فى مركز أسمى من الأمراء الزمنيين ولكى تتمكن من بسط نفوذها عليهم كان لابد للكنيسة أن تختلق مبرراً دينياً لذلك ، وهو حق مقاومة الظالم ، وتفسير ذلك هو أن السلطة ممثلة فى الأمراء - كان عليها واجب مراعاة القوانين الإلهية باعتبار أن الأمراء يتلقون سلطانهم من الله ، والكنيسة بالطبع مكلفة من قبل الله بالإشراف على مراعاة تلك القوانين ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء لتلك القوانين يعتبر بمثابة خيانة عظيمة تفقدكم الحكم ومن ثم تنصل رعاياهم من واجب الطاعة ، ولما كانت الكنيسة هى التى تباشر سلطات الله على الأرض فإنها تلمك فى تلك الحالة خلع الأمير الذى لا يراعى القوانين الإلهية.

وقد استغل البابا هذه الأفكار واعتبرها بمثابة سوط مسلط على الأمراء ، كما اتخذها الكاثوليكية كأساس شرعى للتمييز بين الملك والطاغية . وقد ضح هذا التمييز الجدل والمناظرة فيما بعد - وبخاصة فى عصر النهضة - فى دور سلطة الحاكم أو الملك .

وهكذا بعدت الكنيسة عن أفكار القديس بول فبينما فرض القديس بول على المسيحيين الأول واجب الخضوع والطاعة بشكل مطلق للسلطة ، فإن القرن الثالث عشر شهد الفكرة القائلة بأنه لما كان الله هو الذى يدخل الأمير السلطة ، فليس ثمة من يستطيع أن ينزعها إياه وذلك لأن الله لا يعطى السلطة دون قيد ، وإنما يسمح بأن تنزع عن صاحبها إذا ما تطلب ذلك النظام والمصلحة ، وأن جواز التصف فى مؤاخضة السلطة هو سبحانه ممن أساء استعمالها.

٣ - الثورة فى فكر توماس الاكوينى :

أما توماس الاكوينى فقد كان حريصاً وحذراً فى عرضه لمدى سيطرة الكنيسة ، فكل سلطة عنده مصدرها الله وتفسير ذلك لديه أن إرادة الله قد شابت أن تقوم الجماعة قبل أن تقوم السلطة وبدون السلطة تمش الجماعة فى فوضى ، وأن الله لم يخول هذه السلطة مباشرة للحكام الذين يزاولونها ، ولكن على العكس من ذلك ترك الناس أحراراً فى إسناد مهمة هذه المزاولة لمن يشاءون من الحكام ، وترتب على ذلك أن السلطة السياسية تعتبر بمثابة أمر مفسى موكول للقوانين المدنية ، وبالتالي هناك اختلاف فى طرق الحكم ، وهذا الاختلاف لا يتعارض من حيث المبدأ مع القول بأن الله سبحانه هو مصدر السلطة .

ويعز القديس توماس بين السلطة الظالمة بحكم نشأتها وبين الظلم الذى يقع على المحكومين نتيجة لطريقة استعمال السلطة ، والأمير الذى يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب أليم ، لأن الشعب هو صاحب الحق الأول فى اختيار من يتولى حكمه ، وبالتالي لا طاعة لئى هذا الأمير على الرعايا ، والثورة عليه مشروعة ولكنها فى نفس الوقت مقيدة ، وتفسر ذلك وفقاً لما يراه توماس أن السلطة يمكن أن تصبح شرعية إذا هى تحققت برضا الشعب فيما بعد ، أى إذا أقرها أفراد الشعب ، ولو كان هذا الإقرار لاحقاً لقيامها ، وهنا يأخذ قياس مدة تعيين مبدأ توماس ، بمعنى أن مقاومة الحاكم لا تعد مشروعة - من وجهة نظره - إلا فى حالة نادرة هى حالة قيام حكومة غاصبية تستمر فى الحكم على غير رضا الشعب ودون أن تتجفع فى الحصول على إقراره لها .

أما حالة الظلم الثانية فهى حالة تصف الأمير فى استعمال السلطة ، أما بأن يجاوز حقوقه ، وأما بأن يأمر بأعمال مخالفة للقوانين الإلهية ، والمواطنون لهم حق المقاومة السلبية للحاكم إذا تجاوز الأمير حقوقه ، أما للمقاومة الإيجابية للمواطنين فتصبح مشروعة إذا خالف الحاكم القوانين الإلهية ، والمقاومة الإيجابية - أى الثورة مهدت هنا إلى إكراه الحكومة على العندل عن سلوكها أو أسقاطها إذا هى أصرت على التمسك بخطتها والشعب الذى يؤثر على السلطة فى هذه الحالة إنما يقوم بعمل عادل مشروع لأن الحكومة المستبدة الطاغية - كما يرى توماس - لا تعمل للمصالح العام وإنما لمصالح الحاكم ، والمصالح العام لا تدعمه العدالة وحدها وإنما يدعمه النظام كذلك ^(١) .

وهكذا تحدث توماس الاكوينى عن النظام لأول مرة ، بل ووضعه فى الاعتبار الأول حتى جعل منه حجر الزاوية فى فكرته من مقاومة الظلم على حد قول فريق من علماء السياسة المعاصرين ونظرية مقاومة الظلم هذه لا تبرر الحركات الهدامة ، ولكنها على النقيض من ذلك مهدت إلى الحد من اضطراب النظام الذى يتولد عنه الطغيان .

والعصيان مباح على ألا يترتب عليه اضطراب حياة المواطنين ، وهكذا أصبح حق الثورة خاضعاً فى مزاويله كشرط تكرر الحكام للمصالح العام ، ذلك المصالح الذى يمد بتحقيقه هدف السلطة ، غير أن القديس توماس الاكوينى ، لا يقيد إطلاقاً مقاومة السلطة القائمة

(١) دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، مرجع سابق ص ٢٣ .

والقضاء عليها بحجة إقامة نظام جديد يحل محلها ، وقد كان هذا أساساً لقاعدة استقر عليها فيما بعد وانطلقت من مفهوم مفاده أن قيام النظام السياسى يعتبر قرينة على صلاحيته ، وهو ما يمكن القول معه بأن أفكار القديس توماس تعتبر محافظة وشديدة الحرص على استقرار النظام بعيداً عن تحييد الثورات .

٤ - حركة الإصلاح الدينى ومقاومة الحاكـم الظالم :

لا يبيح مارتن لوتر . وهو أكبر قائد للإصلاح الدينى - فى القرن السادس عشر ، مقاومة الحاكم أبداً ، وإنما يحرمها تحريماً مطلقاً لا يدع مجالاً لتصوير أية حالة تعد فيها المقاومة مشروعة ، وهو يرى فى الثورة عصياناً لله وتجاوزاً لحُدود العباد ، ويعتبر مارتن لوتر أن الله وحده هو الذى يملك فصم الرابطة التى ربط بها الأمير برعاياه ، ويفسر هذا الموقف سلوك لوتر لزاء حركات تمرد الفلاحين التى وقعت وتقتد .

أما كلفن فقد ذهب هو الآخر إلى ما ذهب إليه لوتر ، بل وأبعد من ذلك حين قرر أن واجب الطاعة مطلق لزاء الحكام الطغاة وأن الله يأمر به وينهى عن العصيان ، وأن ظلم الأمير لا يمسى الرعية من واجب الطاعة وأن على الرعايا أن يلتزموا الصمت والسكينة تجاه الظلم والجور من الحكام ، وأن ذلك ليس إقداماً للأمرأ أو الحكام وإنما يمس صميم التدين وإلا أضحى الرعايا عصاة للأمرأ الطغاة ولأمرأ الله على السواء ، وهكذا قاد لوتر وكلفن حركة تحرير الفكر من غير تعاليم الكنيسة دينياً وليس سياسياً ، غير أن الفترة اللاحقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قد شهدت دفاعاً من جانب المفكرين السياسيين عن سيادة الشعب مؤكدين على حق مقاومة الحاكم الظالم .

وإذا ما وصلنا إلى القرن التاسع عشر نجد أن رجال الكنيسة يرون أنه إذا ما تعسف الأمير فى استعمال سلطته أو جاوز حدوده ، فإن القانون الكاثوليكي لا يبيح للرعايا مقاومة مخافة أن يزيد ذلك النظام اضطراباً على اضطرابهم وأن يلحق الجماعة ضرر بسبب العصيان يفوق كثيراً ما يخلقها من جراء تجاوز الأمير لحدود سلطانه ، وأنه إذا ما وصل ظلم الأمير وجوره إلى حد عدم وجود بارقة أمل فى الإصلاح ، فما على المواطنين إلا الاستماعة بالصبر والصلوات انتظاراً للفرج من عند الله . بل أن البابا جريجورى السادس عشر يقول صراحة فى عام ١٨٨٥ بأن زعزعة الطاعة وإثارة الفتن ليست مجرد عيب فى الذات الملكية وإنما هى عيب الذات الإلهية .

أما الأفكار المعاصرة فيمكن إيجازها في كتابات اليسوعيين دفاعاً عن نفس المبادئ السابقة ، حيث لا يجوز لفرد - أيا كان الدافع - أن ينتقد أو يسبب السلطان الشرعى ، بل أن الشعب برمته لا يجوز له أن يخلع الحاكم بحجة أنه ظالم وطاغية ، وأقصى ما يمكن الاعتراف به للشعب فى هذه الحالة هو حق الالتجاء إلى مجرد مقاومة دفاعية وليست إيجابية أو هجومية . ويضيف الفكر الميحيى المعاصر لذلك أن مواصلة الحاكم لهذا الظلم إنما هى دليل على سيطرته على الموقف بما لا يدع بارقة أمل فى نجاح الثورة ، وبالتالي فلن يكون هناك من أثر سوى إثارة الاضطراب .

وربما جاءت الأفكار المسيحية المعاصرة استمراراً للأفكار التى سادت فى القرن الماضى حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية لا تؤيد على الإطلاق أى ثورة شعبية أو تحريرية ^(١) .

وعموماً فإن علماء السياسة المعاصرين - أو فريقاً كبيراً منهم على الأقل يكادون يقطعون فى تحريم الكنيسة لمقاومة الحكومات أيا كان شكلها تحريماً تاماً ، غير أن ^(٢) هناك استثناءات حلوة من هذا المبدأ والتى تبيح الالتجاء للمقاومة إذا لم يكن هناك مفر منها وكان الالتجاء لازماً وإذا جدوى وبقدر معين وحيث إن حق المقاومة لا ينشأ إلا لإعادة النظام فإن مزاولته لا تجوز إلا إذا كانت الفرصة مواتية تماماً للنجاح ومن الثابت أن « الفقه » الكاثوليكي يضيّق الخناق - بقدر المستطاع - على حق المقاومة حتى أن رسالة البابا الصادرة عام ١٩٣٧ إلى الكاثوليك فى المسكيك تحثهم على عدم استخدام أسلوب المقاومة تجاه الحاكم إلا بالقدر اللازم لتحقيقه وبطريقة لا تسبب للجماعة أضراراً تفوق تلك التى تهدف إلى تخليص نفسها منه ^(٣) .

* * *

(١) حتى أن بعض الكتاب كانوا قد أشاروا فيما إذا كان للكنيسة أن تعرف لليونانيين المسيحيين بحق الثورة على الأتراك المسلمين الناصبين فى نظرها .

(٢) راجع على سبيل المثال :

George Brudeua, Traife de Science Politique, Paris, 1950, P.25.

(٣) ولعل من أفضل المؤلفات العربية التى عالجت هذا الموضوع :

دكتور محمد طه بدوى ، حق مقاومة الحكومات الجائرة فى المسيحية والإسلام فى الفلسفة السياسية والقانون الوضعى ، الإسكندرية: ١٩٥٢ ص ٣٧ - ٦٤ .

- دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو فى ضوء الفلسفات السياسية العالمية ، مرجع سابق ص ١٧ - ٢٨ .

الحضارة الإسلامية والفكر السياسي الإسلامي

تمهيد :

انعكس تأثير الإسلام في عقلية العرب على مظهرين ، الأول : أن التعاليم الإسلامية جاءت مخالفة لمعتقد العرب ، وأما المظهر الثاني فهو أن الإسلام قد مكن العرب من فتح بلاد فارس وبلاد الروم ، ومن الثابت أنهما أمتان عظيمتان حملتا مدنية راقية في هذه الفترة. وقد قصت تعاليم الإسلام بأنه إذا أراد المسلمون غزو بلد وجب عيهم أولاً ، الدعوة إلى الدخول في الإسلام ، فإن أسلموا كانوا وسائر المسلمين سواء ، وأن لم يسلموا فإن عليهم أن يسلموا ببلادهم للمسلمين يحكمونها ، ويقوا على دينهم - إن شاءوا - ويدفعوا الجزية - ضريبة على الرأس يدفعها الرجال غير العرب - وليس النساء - ، فإذا قبلوا ذلك كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وكانوا في ذمة المسلمين يدفعون عنهم ويتعهدونهم بالحماية^(١).

ومظاهر الحضارة الإسلامية التي تركها العرب كانت بناءة بليل أن الفتوحات الإسلامية قد خلقت تأثيراً عظيماً ، حيث ارتقى العرب بهذه الشعوب ، مثال ذلك عندما غزا محمد بن القاسم الثقفي شبه القارة الهندية سنة ٩٣ هـ فقد استأثر باهتمام وتقدير شعوبها ولدى مغادرته هناك ودعته شعوبها بالدموع والمواطف الجياشة وهو دليل على اندماج العرب المسلمين بهذه الشعوب رغم أنها غريبة عنها في اللغة والتراث التاريخي والعادات فإن العرب كانوا أهل عقيدة وحضارة عريقة مآ ، مما جعل الشعوب الأخرى تندمج في الحضارة الإسلامية ومن الثابت أن انتشار العقيدة الإسلامية في السند والبنجاب ووسط آسيا وتغلغلها

(١) راجع : دكتور محمد نصر مهنا ، الفتوحات الإسلامية والملاقات السيلية في آسيا ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٩٠ ص ٧ - ١٢ .

حتى الوقت الحاضر هو خير دليل - كما لمست بنفسى خلال فترة عمل بالباكستان - على قوة الحضارة الإسلامية التى تم من خلالها بناء هذه البلاد.

فى حين أنه فى الوقت الذى ابتلت فيه هذ الشعوب بالاستعمار الأوروبى بشتى أنواعه ، فقد فقدت حضارتها ، وتم استنزاف ثرواتها إلى الدول الأوربية ، ووصل الاستعمار الأوروبى وغيره من الشعوب للمستعمرة - بفتح العين - وحقوق الإنسان .. فما هو تفسير هذه الظاهرة ؟.

الواقع أن الحضارة الإسلامية هى حضارة صادقة فى حين كانت الحضارة الأوربية مجرد شعارات للرجل الأبيض فحسب ، وتاريخ العرب - وسيطة وحديثه - خير دليل على ذلك ، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التى تجيب من خلال ثناياها على التساؤلات الآتية :

- كيف اعتنقت هذه الشعوب الأسيوية الإسلام ودخلته قائمة راضية ؟.

- هل صحيح أن العرب كانوا يمارسون حكماً استبدادياً - وبخاصة فى العصر الأموى والعباسى - تجاه هذه الشعوب ؟ وكيف يمكن مقارنة ذلك ببناء الحضارة مادياً ومعنوياً للشعوب التى اختلطت بالعرب فأحبتهم وأحبوها واستفادت منهم وأفادوها ؟.

- لماذا ينزلق البعض إلى آراء المستشرقين ؟ وأليس المستشرقون - أو جزءاً كبيراً منهم على الأقل - قد أساءوا إلى الإسلام أكثر مما أفادوه ؟.

- لماذا لا يعيد العرب كتابة تاريخهم دون الانسياق وراء المستشرقين أو من يرددون آراءهم ويتأخرون بها ؟

- ومن واقع دراستنا لحركة التاريخ الإسلامى فكيف يمكن تحليل ما رده البعض أن العرب ليسوا أهل حضارة ؟ ! أليست شواهد الحضارة الإسلامية فى آسيا تنفى ذلك ؟ وهو ما يمكن تتبعها من ثنايا الحقائق الآتية :

أولاً : أن انتشار الإسلام فى العصور الوسطى يرجع الى اتفاق الحركة الإسلامية سلوكياً مع مبادئ وقيم ومتعقدات الإسلام ، لقد كانت الحركة الإسلامية فى ذلك الوقت حركة فعالة ، ذات هدف ، تحررية ، متسامحة ، رحيمة ويقظة وخاشعة لله سبحانه وتعالى .

وقد استيعب اعتبار الحركة الإسلامية كنظام سلوكي منذ انتشار الإسلام في القرون المبكرة - أن تميزت على جميع النظم السلوكية بمعيار محدد فرض نفسه كشئ مقدس في الوحي الذي نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان الوحي في نفس الوقت مصدر جميع المعرفة في القرآن الكريم .. ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شئ ﴾ ، وكان أسلوب تطبيقه في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان النموذج هو حضارة المدينة التي أسسها النبي صلى الله عليه وسلم ، وناضلت الحضارة الإسلامية عبر عصورها المختلفة - الوسيطة والحديثة والمعاصرة - في بيئة دولية وفرضت نفسها بأفضل ما تستطيع لتصبح الحركة الإسلامية عالمية النطاق وحقيقة فعالة متفوقة في الكيف والكم بمقارنتها بحصيلة عمل القوى المعادية لها ، وتمثلت هذه الحقيقة الفعالة في تقديم الدين الإسلامي كنموذج لحل جميع مشاكل البشر .

لقد عاش الإنسان على الأرض ملايين السنين ، غير أن أحداث التاريخ المسجلة لا تمتدئ ثلاثة آلاف عام ، وحتى المئات الأولى منها تعد غامضة من وجهة نظر المؤرخين ، ولإحياء القرآن الكريم واتمام رسالة الإسلام من خلال النبي صلى الله عليه وسلم قد مضى عليه أكثر من أربعة عشر قرناً ، وقد تغلب المسلمون من صحراء شبه الجزيرة العربية في الطور الأولى من تاريخهم على المذنيات المتطورة في بلاد فارس وروما ، ثم انتشروا بعد ذلك وأقاموا حضارة مزدهرة بسماتها الإسلامية المتميزة شملت الجزء الأعظم من العالم المعروف في ذلك الوقت وظلت حضارة الإسلام حوالئ ألف عام (١) .

ثانياً : امتدت دولة الإسلام قوية مرهوبة الجانب حتى نهاية حكم الأمويين وبداية حكم العباسيين - لتشمل مساحات هائلة من الأرض وأعداء ضخمة من البشر - ربما لم تتوفر لدولة قبلها أو حتى بعدها - ، وقامت الدولة الإسلامية بفتوحات رائعة ونشرت الإسلام والهداية والتعمير ، وشملت في هذه الفترة إقليمي جرجان وطنجارستان في بلاد ما وراء النهر ، وقاربت حدود الصين ، ووصلت مدن هامة من نواحي بلاد ما وراء النهر في حوزة المسلمين الأوائل مثل خوارزم وسمرقند وبلخ ومرد ، وفي جنوب شرقي آسيا بلغت حدود

(١) راجع : د . محمد سليم العوا ، في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٨ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

ونظر أيضاً : د . محمد ضياء الله ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

دولة المسلمين فى بلاد كشمير وبلاد الهند ووصلت إلى ما يلى المغرب جنوباً من الصحراء فى إفريقيا ، أما من جهة الشمال الشرقى فقد بلغت الدولة الإسلامية جبال القوقاز وأرمينية وتاخمت فى الشمال حدود الدولة البيزنطية ، وأصبح خط حدود الدولة الإسلامية مع بيزنطة يمتد من قسطنطينة فى الشرق ويحاذى الأطراف الجنوبية لآسيا الصغرى ضمن الأراضي الإسلامية حتى طرطوس فى الغرب جنوب بلاد غالة ودخلت والأندلس ضمن الأراضي الإسلامية التى اشتملت أيضاً على كل أراضى الشمال الإفريقى من مصر إلى بلاد السوس فى المغرب الأقصى .

ثالثاً :

احتك العرب عند امتداد دولتهم الكبرى بثقافات متنوعة ونجحوا فى التعامل معها ، ومن الثابت أن الغالبية العظمى من هذه الشعوب التى اعتنقت الإسلام بعد الفتح الإسلامى لبلادها قد شكلت جزءاً من التيار الإسلامى ، وامتزج العرب مع الأجناس الأخرى ، كما امتزجت العادات الفارسية والرومانية بالعادات العربية ، وتأثرت الحياة والنظم السياسية والاجتماعية بهذا الامتزاج ، وكان العرب هم العنصر القوى الفاعل ققاموا بتعديل هذه النظم بما يتواءم وعقليتهم ، ولكنهم تأثروا أيضاً بالنظم الاجتماعية والحضارات الأقدم ، والواقع أن الامتزاج كان قوياً فالملوك كان لهم أثر فى مرافق الحياة ، وأصبحت الدولة الإسلامية - بعد فتوحات أبى بكر وعمر عثمان رضى الله عنهم - مجالاً فسيحاً لأنواع أخرى من الحروب مثل حرب اللغة العربية واللغات الأخرى ، والإسلام والديانات الأخرى ، والنظم الاجتماعية العربية البسيطة والنظم الفارسية والرومية ، والحياة العقلية هى الأخرى كان شأنها شأن هذه النظم ، وامتزج العقل العربى بالعقل الأجنبى ، وكما تضاربت النظم السياسية الفارسية والرومية مع النظم الإسلامية ، اختلفت أيضاً القوانين الفارسية والرومية - كلها كانت فى حروب مستمرة ، وكانت الدولة الإسلامية هى مسرح العمليات وموطن القتال (١) .

رابعاً :

من الثابت أن العرب انتصروا فى نشر الدين الإسلامى لهذه الأقطار ، وظل الانتصار حليفهم حتى اليوم باعتناق الأقاليم المفتوحة للدين الإسلامى ، كما انتصرت لغة العرب

(١) انظر : جلال مظهر ، حضارة الإسلام وأثرها فى الترقى العالمى ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٧٤ م ، ص ٧٣ - ٧٤ .

وسادت الممالك المفتوحة ، وانهزمت أمامها اللغات الأصلية للأقاليم المفتوحة ، وصارت اللغة العربية هي لغة السياسة والعلم معاً حيث عنى المسلمون بالتفكير المنظم من تشريع وتفسير وحديث وتاريخ وسير ، ولما فتح المسلمون هذه الأقاليم كان العنصر العربي هو العنصر الحاكم فتعلم وقرأ وكتب ، واضطر الناطقون في الإسلام من غير العرب إلى تعلم العربية ورفع الإسلام المستوى العقلي للعرب من خلال نشر تاريخ وأحوال الأمم الأخرى ، وفيما يتعلق بالحياة العقلية فقد تأثرت هي الأخرى بالإسلام ودعوتة إلى الإيمان بالله وصفاته من وحدانية وعلم وقدرة والدعوة إلى ما في العالم من ظواهر ، وانتشر علماء المسلمين في الدولة الإسلامية في عصر النبوة والخلفاء الراشدين ، بل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في مدن جزيرة العرب ، فأرسل إلى اليمن وإلى البحرين وإلى مكة بعد فتحها ، وكذلك فعل عمر بن الخطاب عندما توسعت فتوحاته عندما كتب إلى أهل الكوفة قائلاً : « إني بعثت إليكم بعيد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وأتريكم به على نفسي ، فخذوا عنه » ، وأنشأ هؤلاء الصحابة والعلماء حركة علمية نشيطة ، واشترك العرب والعجم معاً في تلقي العلم عنهم حتى إذا كان عصر التابعين وتابعيهم كان بعض حملة العلم عرباً وأكثرهم من أبناء الموالي - أبناء البلاد المفتوحة - ، واشتهر كثير من علماء مكة ، والكوفة والشام ومصر (١) .

خامساً :

انتشرت الحركة التاريخية - وليس المقصود بها تأليف كتب التاريخ - وإنما ما انتشر في الدولة الإسلامية من أخبار الأمم الماضية والأحداث في فترة النبوة والخلافة الراشدة ، وكانت حركة نشيطة ، فالرسول صلى الله عليه وسلم قد كتب إلى أمرائه وقادة سراياه من الصحابة وبلغ عدد كتابه ما يزيد على الثلاثين - حسب تقدير المصادر العربية - ومن أبرزهم الصديق والفاروق وعثمان بن عفان ورضي الله عنهم ، كما كتب له علي بن أبي طالب وخالد بن سعيد ، وشرحيل بن حسنة ، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم (٢) .

وأرسل النبي صلى الله عليه وسلم جيرانه ، وتحفظ المصادر مراسلاته مع أهل نجران ،

(١) د . محمود الخالدي ، معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي ، بيروت - دار الجيل ، عمان - دار المحصب ١٩٨٤ .

(٢) راجع : جلال مظهر ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٦ .

وكان معظمها بخط على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كذلك كتب الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الملوك والحكام والأمراء يدعوهم إلى الإسلام وأرسل إليهم شعراء ومبعوثيه برسائل مكتوبة ، فأرسل عمر بن أمية الضمري إلى نجاشي الحبشة ، وعبد الله بن حنظلة إلى كسرى فارس ، ودحية الكلبي إلى هرقل امبراطور الروم ، كما أرسل حاطب ابن أبى بلتمه إلى المقوقس حاكم مصر من قبل البيزنطيين ، وسليط بن عمر إلى هودة بن على ملك اليمامة ، والعملاء بن الحضري إلى منذر بن ساوى ملك البحرين .

كما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم العهود ، ومنها عهده إلى أهل اليمن الذى وجهه مع عمرو بن حزم ، وصلاح الحديبية الذى أملاه على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كما كتب لتميم الدارى وأخوته بالشام . وتذكر المصادر التاريخية أن الزبير بن العوام وجههم بن الصلت كانا يكتبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أموال الصدقات ، وأن حنيفة بن اليمان كان يكتب له خمر النخل ، وأن المغيرة بن شعبة والحصين بن نمير كانا يكتبان له الملئينات والمعاملات .

وفى عصر الخلفاء الراشدين كتب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت لأبى بكر الصديق ، وكتب للفاروق رضى الله عنه زيد بن ثابت وعبد الله بن خلف ، كما كتب مروان بن الحكم لعثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكتب لعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه عبد الله ابن رافع ، وسعيد بن جبران الهمداني كما كتب للحسين بن على كاتب أبيه .

وقد نبعت هذه الحركة من شعور الخلفاء بالحاجة إلى تعرف أخبار الملوك فى الأمم الأخرى وسياستهم بعد اتساع الدولة الإسلامية وفتوحاتها ، وروى المسعودى أن معاوية ابن أبى سفيان كان يستمر إلى ثلث الليل فى أخبار العرب وأيامها ، والعجم وملوكها وسياستها لرعيتهما ، وبالتالي فقد ازدادت أهمية الكتابة بازدياد فتوحات الدولة الأموية ، وتعددت مراسلاتها ، وظهرت وظيفة الكتابة بشكل أوضح ، وكان ديوان الخليفة يتولى التوقيع على القصص ويصدر الأحكام ، وكان الكاتب يتفد ما يصدره الخليفة إليه .

تعاونت هذه الحركات واعتمد أصحاب المذاهب الدينية فى تعليمهم فيما بعد على الفلسفة ، وعاليم الكتب ، واستعان المفسرون والمحدثون والفقهاء بالشعر والأدب لتفهيم معاني القرآن الكريم والحديث ، واستمد المؤرخون أهم معلوماتهم من القرآن الكريم والحديث ،

وفى عصر التابعين ومن بعدهم قويت الحركة العلمية بسبب الفتوحات الإسلامية المتعاقبة ودخول الأمم المتحضرة فى الإسلام والحاجة إلى تشريع واسع يساير الأحداث ، فكثر التدوين وتطورت الكتابة بشكل واسع فى العصر العباسى وكان ديوان الرسائل يضاف إلى الوزارة أحياناً ، فكان الوزير هو الذى يتولى أحوال الديوان - الذى أطلق عليه ديوان الإنشاء - ويصرف أموره بنفسه ، وأحياناً كانت إدارته توكل إلى كاتب يختص به ويعتمد على ما يرد إليه من ديوان الوزارة ، وظلت الكتابة فى بغداد تستأثر باهتمام الخلفاء العباسيين إلى أن بطل رسمها بمقوط العاصمة العباسية أمام جيوش المغول عام ٦٥٦هـ - ١٢٥٨^(١) .

الحاكم بين الفكر الأوربى والفكر الإسلامى :

بالرغم من عوامل ازدهار فلسفة السياسة لدى المسلمين ، فإن هذه الفلسفة لم تكن موضع عناية علماء المسلمين ، بل إنها لم تأخذ عندهم مكاناً يذكر فى حركتهم العلمية الكبيرة باستثناء مؤلفات تعد على أصابع اليد الواحدة وتكاد تخلو من الروح المنهجية ، وكأن العرب مولعين بفلسفة الإغريق ومعارفهم السياسية ، ويرتبط بحركات معارضة الحكام التى لازمت نشأة الدولة وظلت تلازمها ، حتى لا يكاد يمضى جيل إسلامى لا يحدث من خلاله ثورة على دولة أو مصرع لخليفة ، وقد عنى القرآن الكريم - باعتباره دستور الإسلام والمسلمين - بشئون السيادة قدر عنايته بالشئون المدنية ، وذلك بعكس للمسيحية التى فصلت بين الدين والدولة فدعت منذ البداية إلى ترك ما لقيصر لقيصر ما لله لله .

وفى الفكر الإسلامى يرى البعض أن كتابات علماء المسلمين جاءت هزيلة فى هذا المجال وأن معظم هذه الكتابات جاءت بمثابة تبرير لسياسة السلاطين ، وبالتالي جاءت مغالفة للإسلام روحاً ونصاً . ومعنى ذلك أنه طبقاً لجوهر النظرية الإسلامية يمكن القول أنه إذا لم تتوج السلطة السياسية فى الدولة الإسلامية من أحكام الشريعة وقواعدها العامة ، ففي هذه الحالة تكون واجبة الطاعة والنصرة ، ويترب على التزام السلطة العامة بقواعد للمشروعية الإسلامية أن تكون واجبة الطاعة فيما تأمر به إلى القائمين على هذه السلطة بمقتضى البيعة والأمانة وإنما يتعدى إلى الأقلية التى لم توافق على ذلك وذلك يرجع إلى أن

(١) د . محمود الخالدى ، معالم الخلافة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

ما ارتأته الأغلبية تلزم به الأقلية للتصوص التي تختم حسم الخروج على حكم الجماعة ،
 وفضلاً عن ذلك فإن السلطة العامة في الدولة الإسلامية لا يتسنى لها كفالة حقوق الأمة
 مالم يلتزم أفراد الأمة بقراراتها وتصرفاتها التي تجريها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية غير
 أن طاعة السلطة ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بقيود وقواعد تحول دون خروجها عن النطاق
 المرسوم لها ^(١) ويعنى ذلك أنه إذا كانت الصلاحيات التي تمارسها السلطة العامة في
 حدود أحكام الشريعة ، فإن وجوب طاعتها أمر حمى على عامة المسلمين وأيضاً خاصتهم
 من العلماء والفقهاء ، لأن ممارسة السلطة العامة في هذه الحالة نافعة للناس في أمور دينهم
 ودنياهم ، وحتى في الحالات التي لا يتبين للمحكومين فيها وجه النفع من وراء ممارسة
 السلطة ، فإن الأمر الصادر منها يكون واجب الطاعة مادامت لم تخالف نصاً أو قاعدة من
 نصوص وقواعد الشريعة ، ذلك أن فرضية الطاعة ثابتة بأدلة مقطوع بصحتها ، وما يريد
 المحكومون من نعمها أو عدم نفعها لا ينهض دليلاً لمعارضة هذه النصوص ، وحتى علماء
 المسلمين الذين لم يوافقوا على ما رآه الحاكم يتحم عليهم هنا عدم الإفتاء برأى خلافاً لما
 انتهى إليه المسلمون إلى اضطراب الأحكام ، وتزعزع الثقة في حكم الحاكم ^(٢) .

طاعة السلطة في الإسلام :

والطاعة المفروضة للسلطة العامة طبقاً للنظرية الإسلامية تستمد أصولها من نصوص
 في القرآن الكريم أو السنة النبوية ففي القرآن الكريم يقول عزوجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ^(٣) . وقد انتهى المفسرون في تفسيرهم لهذه
 الآية الكريمة بأن قرروا أن الطاعة المفروضة للمحكام ليست طاعة أصلية واجبة ، وإنما هي

(١) دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٧٧
 ص ٢٩ - ٥١ .

(٢) لحل من أفضل الدراسات المعاصرة التي تعرضت لهذه النقطة تفصيلاً : دكتور فؤاد محمد النادى مبناً
 للمشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٠
 وقد اخمد على آراء فريق من علماء المسلمين هم محمد بن الحسن - السير الكبير - ج١ - أ الرأى -
 مفاتيح الغيب ج٣ - القرافى ، الفروق ، الجزء الثانى الأمدى ، الأحكام فى أصول الأحكام ، الجزء
 الثانى ، الرمزشرى الكشف ، الجزء الأول .

(٣) سورة النساء آية رقم ٥٩ .

طاعة تبيح ترتبط أساساً بطاعة الحكام « لله وللرسول » وهو ما يستفاد من تكرار الأمر في وجوب طاعة الله وطاعة الرسول ويعنى ذلك أن الطاعة ليست واجبة إلا في حالة التزام السلطة العامة بقواعد المشروعية في الفقه الإسلامى ، ولا تكون واجبة الطاعة فيما وراء ذلك، وإنما يكون الواجب على المسلمين في هذه الحالة هو الرد والانكار^(١) .

وفى السنة النبوية هناك أدلة كثيرة توجب جميعها طاعة أولى الأمر من المسلمين . ومن الأدلة قوله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى »^(٢) . وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وأكره مالم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « اسمعوا وأطيعوا وأن استعمل عليكم عبد حبشى » ، « من رأى من أميره شياً يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية »^(٣) .

وهذه الأحاديث الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم توجب طاعة الحاكم من جانب المحكومين غير أن المقصود من هذه الأحاديث ليست الطاعة المطلقة فى كل الأحوال، وإنما المقصود منها أن أعمال السلطة فى مواجهة الأفراد يؤدى فى أحيان كثيرة إلى الحد من نطاق الحرية الفردية لهم بقصد المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع الإسلامى بحيث يكون للسلطة العامة الحق المطلق فى ولاء المحكومين جميعاً بطاعتهم لها ، حتى مع قبول البعض قرارات السلطة العامة ، بالامتياز أو الكراهية لوقوع هذ القرارات على غير رغبتهم^(٤) ، على أنه إذا كان الضرر الناجم عن الطاعة يفوق الضرر المترتب على مخالفة هذا القرارات فلا مفر من عدم اتقاء الضرر الناج عن طاعة الأوامر المخالفة للقانون ، كما لو كانت تؤدى إلى ضياع الأمة وهلاكها ، ويرى البعض تأسيساً على ذلك أن للأمة فى حالة القسرة على عدم طاعة الأوامر الحق فى أن تستعمل فى ذلك القوة عند الاقتضاء .

(١) محمد بن الحسن ، مصدر سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٦ .

(٢) البخارى ، صحيح البخارى ، الجزء التاسع ص ٢٧ - ٦٠ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) الرازى : مفتاح الغيب ، الجزء الثالث ، ص ٣٤١ .

ويعنى ذلك أيضاً أن هذه الطاعة لا تكون لازمة إذا كانت الحاكم المسلم جاثراً ظالماً فى أحكامه ليست بحقوق الرعية ، وهو ما قرره أحد علماء المسلمين من أن الله ورسوله يريان من الحاكم الظالم ، ويروى عن الإمام « على » رضى الله عنه قوله : حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدى الأمانة ، فإذا فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا ويعطوا^(١) .

كيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد منع الله الأمر بطاعة أولى الأمر بما لا يبقى معه شك ، وهو أن أمرهم أولاً بأداء الأمانات ، وبالعقل فى الحكم وأمرهم أخيراً بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل ، فإن أمراء الجور لا يؤدون أمانة ولا يحكمون بعقل ، ولا يردون شيئاً إلى كتاب الله ولا إلى سنة رسوله ، إنما يتبعون شهواتهم حيث ذهب بهم ، فهم منسلخون من هذه القرارات فلا مفر من عدم الطاعة اتقاء للضرر عن طاعة الأوامر المتكلفة^(٢) .

وعموماً فإن ممارسة السلطة العامة المخالفة للقانون الإسلامى يترتب عليها العديد من الجزاءات تجاه الحاكم بدءاً ببطلان ما يصدره من القرارات المخالفة للقانون الإسلامى ومروراً بخلع الحاكم وانتهاء بالثورة التى تكون هنا واجبة وحقاً على أفراد المجتمع إذا لم ترجع السلطة العامة أو الحاكم عما أقدم عليه من مخالفات .

بطلان القرارات المخالفة للقانون الإسلامى :

ومن الثابت أن الشريعة الإسلامية قد حددت الإطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكام أو من المحكومين ، وإذا وجد نص يحدد طريقة استخدام السلطة وكان هذا النص قطعياً فى دلالته وثبوته ، فإن مثل هذا النص لا يجوز تغييره أو العمل بما يخالفه ، وكل خروج عليه من جانب الحكام يعد خروجاً عن الإسلام إذ لا يجوز للسلطة العامة فى الدولة الإسلامية كما لا يجوز للمحكومين بمرتتهم أن يخالفوا النص عن طريق استخدام ما ينافية ، لأن ذلك يخالف أحكام وقواعد الشريعة

(١) الزينجرى ، الكشف ، الجزء الأول ص ١٥١ - ٥٣٦ .

(٢) دكتور فؤاد محمد النادى ، ص ٣٤٠ وراجع فى تفصيل ذلك ، محمد أسد منهج الإسلام فى الحكم ، ص ١٢٢ .

الحكمة ، وكل ممارسة للسلطة من هذا القبيل تعد باطلة ولا يترتب عليها أى أثر قانونى ، وعموماً يطلق عليه فى الفقه الإسلامى لفظ الانطدام ^(١) . ومن الثابت « أن المصلحة فى الإسلام هى التى لا تخالف نصاً من نصوص الشريعة وتكون ملائمة لمقاصد الشرع وغاياته » ^(٢) ، فإذا تمت ممارسة السلطة على هذا النحو فإنه يجب العمل بما تنتهى إليه ، وذلك لأن ممارستها تمت وفقاً للأوضاع المشروعة فى الفقه الإسلامى ، وإذا لم يسر الأمر على هذا التصرف أو ممارسة السلطة يلهقه البطلان ولا يترتب آثاره بسبب مخالفة أصول الشريعة ، ومعنى ذلك أن الحكم الذى تصولت إليه السلطة العامة غير مخالف للذليل من الأدلة التفصيلية التى تقرر شرعية عادلة للناس ، وهى تشمل الأحكام العملية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة فى جانب المنع أو التحذير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قرارات السلطة العامة تعتبر باطلة ، والبطلان هنا يترتب بقوة القانون الإسلامى دون حاجة إلى نص يقرره أعمالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » .

خلق الحاكم :

تتميز الدولة الإسلامية بأنها دولة من طراز خاص وطبيعة متميزة إذ أنها محكومة بقواعد إلهية تلزم السلطة العامة بالعمل فى نطاقها ، والشرعية الإسلامية حينما حددت مصادر المشروعية فى القانون الإسلامى لم تعطها للحاكم ، كما أنها ليست للأمة وذلك لأن الأمة قد تلقت عن النبى ، وبالتالى فهى لا تحتاج إلى الإمام تنفيذاً لما شرعه الرسول ^(٣) ، والسلطة السياسية ليس لها الحق فى إصدار تشريعات تخرج عن إطار القانون الإسلامى ، وحتى الاجتهاد ينهى مع لبوت النص عملاً بالقاعدة الإسلامية بأنه لا اجتihad مع نص قطعى الثبوت والدلالة ، وكل ما تستطيع السلطة السياسية أن تعمل فى نطاقه هو ما اشترط عليه القانون الإسلامى ، وبالتالى يكون لها الحق فى إصدار لوائح وقوانين بشرط عدم مخالفة هذه اللوائح لأى قاعدة أو نص قطعى أو قاعدة كلية أو اجماع .

(١) دكتور فؤاد محمد النادى ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ص ٣٤٩ ، نقلاً عن : محمد بن الحسن ، السير الكبير وشرحه .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٩ .

(٣) المرجع نفسه ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ، نقلاً عن : محمد بن الحسن ، السير الكبير ، الجزء الثانى ص ١٣٢ ، والجزء الأول ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والسؤال الآن : ما هو جزء المخالف من الأحكام للقانون الإسلامى ؟ والإجابة أنه فى حالة المخالفة يجب خلع المخالف لقواعد القانون الإسلامى إذا لم يلتزم بالرجوع إلى حكم القانون الإسلامى ؛ لأن الحكومة الإسلامية فى جوهرها حكومة خلافة مما يجعلها مقيدة بما يمنحه ذلك من ضرورة تطبيق القانون الإسلامى وإلا انسحب عنها هذا الوصف ، وكان هذا بمثابة خط واضح فى عصر الخلفاء الراشدين ، غير أن القوة اللاحقة التى شهدت خلافة الواقع - وهى التى تولى فيها أحكام لم يلتزموا بما يوجبها الشرع مما أدى إلى تعطيل كثير من القواعد القانونية ، وكان أول مظهر من مظاهر الاختلال بالنسبة لعدم تطبيق القانون الإسلامى متعلقاً بالقواعد الدستورية فى الدولة الإسلامية ، ذلك أن قطاع الإسلام فى السياسة والحكم قد نحي عند التطبيق ، على حد قول فريق من الباحثين - وذلك قبل أن ينحى غيره من جوانب التشريع الإسلامى سواء أكان ذلك متعلقاً بالقواعد الدستورية الخاصة بشكل الدولة ، نتيجة لظهور الملكية الوراثية واحتكار السلطة السياسية فى أسر معينة على يد بنى أمية ، أم كان هذا الاختلاف متعلقاً بالقواعد الدستورية التى تشكل دعائم النظام السياسى الإسلامى اختلالاً بمبادئ الشورى والعدالة ^(١) .

ويشير الدكتور السنهورى ^(٢) أن الإخلال فى تطبيق الشريعة الإسلامية قد حدث نتيجة حالة الركود التى تحققت بعد الحركة العلمية الفاطمية على يد فقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة ، فنتج عن ذلك ابتعاد الفقه الإسلامى عن حركة النهضة التى كان يمكن أن تعطيه مكانة مرموقة بين النظم القانونية الحديثة .

ومن الثابت أن فقهاء المسلمين متفقون على أن الحاكم الذى يخالف نصاً قطعياً يستحق الخلع ؛ لأن الخروج على النصوص القطعية فى الشريعة الإسلامية يعتبر فى الوقت ذاته خروجاً على الإسلام ويجازى الحاكم هنا بالخلع عن طريق أهل الحل والعقد الذين هم ممثلوا الأمة ، فإذا لم يخلعوا الحاكم ، حق للأمة الثورة عليه ، وإذا كانت المخالفة التى ارتكبها الحاكم تتعلق بنص ظنى وخروج الحاكم هنا عن الأحكام الاجتهادية التى انتهى

(١) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور أحمد كمال أبو المجد ، نظرات حول الفقه الدستورى فى الإسلام ص ٢٥-٣٧ حيث تعرض تفصيلاً لنظام الإسلام فى السياسة .

(٢) راجع تفصيل ذلك فى ، السنهورى ، الخلافة ص ٢٠١ - ٢٢٠ .

إليها فقهاء المسلمين فإن ذلك يعتبر جنوباً نحو الاستبداد والتسلط يستحق من يقدم عليه من الحكام - الخلع . وفي حالة الاستعانة بقانون أجنبي يتعارض مع نصوص القانون الإسلامي فإن هذا يعتبر اختلالاً خطيراً يكون من شأنه خلع الحاكم ؛ لأنه لم يحكم بنص ما أنزل الله وهو ما لم تجزه قواعد الشريعة الإسلامية^(١) .

الثورة في الإسلام :-

١ - الثورة بين النظرية والتطبيق :

لا يجوز للفقه الإسلامي الخروج على السلطة العامة التي تولت عن طريق الأمة ، وإذا خرج متمرد على السلطة واستولى على الحكم بالقوة كان حكم هذا المتمرد وسلطانه غير مشروعة ، ويظل حكم هذا المتمرد مؤقتاً يجب على المسلمين إزالته وإعادة الحاكم الأول.

غير أن كثيراً من فقهاء المسلمين يحددون الحالات التي يجوز فيها قبول السلطة التي استحوذت على مقاليد الحكم بالقوة ، بأن تكون السلطة المخلوعة قد تلوت الحكم بدورها عن طريق القوة والقهر وليس عن طريق الأمة - البيعة العامة - وعلى ذلك فإذا استحوذ نظام جديد على السلطة بالقوة ، فإن السلطة التي يمارسها هذا النظام تكون مقبولة للقوة والتغلب مثل سابقتها وهي الأخرى تخالف حكم الأصل^(٢) .

وعموماً فإن جمهور الفقهاء يرون أن الظلم والجور من الأسباب التي تؤدي إلى خلع الحاكم^(٣) ، لكن هؤلاء الفقهاء يختلفون حسب مذاهبهم ، فالحنفية يرون أنه لا يجب عزل الحاكم الظالم الفاسق إلا في حالة الضرورة وليس في الظروف العادية التي يكون في وسع المسلمين أن يخلعوا الحاكم دون أن يترتب على ذلك أضرار جسيمة على الأمة ، وإذا قلد - الحاكم - حال كونه عدلاً ، ثم جار في الحكم ففسق ، لا يخلع ، ولكن يستحق

(١) نفس المرجع السابق ، وراجع أيضاً د. محمد طه بدوي ، النظم السياسية ، م. س. ذ .

(٢) راجع في تفصيل ذلك دكتور محمد فؤاد النادى ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ص ٣٦٠-٣٦٢ .

(٣) نفس المرجع السابق .

الخلع أن كان له قهر وغلبة لمودته بالقهر فلا يضيّق ، ^(١) أما الشافعية ، فيأنهم يرون أن الحاكم الجائر الظالم الفاسق ليس من أهل الولاية ويستحق العزل وكذلك كل قاض أو أمير ^(٢) كما يرون أن الفاسق لا يستطيع أن ينظر في أمور نفسه . أما الظاهرية فيأنهم بعكس الشافعية يرون استمرار ولاية الفاسق الظالم بشرط أن تبلغ عن الأسباب التي أدت إلى فسقه وظلمه وبشرط أن توقع على مثل هذا الحاكم المقويات المقررة نتيجة ممارسته للسلطة على نحو يخالف قواعد الشريعة الإسلامية .

أما المعتزلة فيرون أن الحاكم إذا ارتكب منكراً أو أخل بمعروف فإن الأمر يقتضى ممارسة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا الحاكم ، وأنه في هذه الحالة يكون واجب الخلع لفقده شرط العدالة ، وذلك إذا ما توفرت القدرة والاستطاعة على حد قول الأشعرى ^(٣) . أما الحنابلة: فيميزون بين الخلع الذى يترتب عليه التأثير على وحدة الجماعة الإسلامية وهو غير واجب حتى لا يتفرق المسلمون . وبين الخلع الذى تتوفر فيه للأمة القدرة والاستطاعة بشرط أن تكفل حق الأمة فى عزل الحاكم الظالم ، وهم هنا يؤيدون هذا العزل للحاكم الظالم الفاسق ^(٤) .

وأخيراً يرى المالكية أن الإمام يعزل بالفسق والجور إذا لم يمكن له قهر فإذا كان له قهر وترتب على أعمال السلطة إهدار حقوق المسلمين فإن بعض الأراء تلعب إلى أن الاجماع اتفق على منعه ورده ويستدل هذ الفريق بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة بثورتهم على بنى أمية . والخلاصة أن الفقهاء فى المنقلب الإسلامية المختلفة يرون أنه إذا تحقق فى السلطة العامة الظلم ، والاستبداد فإن تنحيها واجبة ، ولا يرون ذلك فى حالة الضرورة إذا ترتب على العزل فتنة تودى إلى تفتيت وحدة الأمة ^(٥) .

(١) راجع فى تفصيل ذلك : الكمالان - ابن البام وابن الشريف - المسامرة شرح المسامرة ص ١٦٧ .

(٢) ابن عابدين ، رد المحتار ، الجزء الثالث ، ص ٤٢٥-٤٢٨ .

(٣) الفتاوى ، شرح السد على المقاليد ص ٢٤٠ .

(٤) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ج ٢ ص ١٣٥ - ١٤٥ .

(٥) وهو ما يراه الدكتور عزاد محمد النادى ، مسرّج سابق ص ٣٦٩ .

٢ - مشروعية الثورة :

تعرض الفقهاء والمسلمون لموضوع الثورة على الخليفة أو الحاكم إذا استمر في غيه وظلمه أو في حالة فقد الخليفة لشرط من الشروط التي يجب أن تتوفر فيه أو قصر في أداء واجبات الأمة ، وانقسم رجال الفقه الإسلامي إلى اتجاهين ، الأول : مؤداه أنه لا يجوز بأى حال الخروج على الإمام لعزله بالقوة والثورة عليه ، وإنما الواجب هو الصبر والدعاء له بالهداية ، أما الاتجاه الثاني : فيرى أن الإمام إذا تغير حاله بفقد شوطاً من الشروط اللازمة لاستمرار الخلافة ، أو إذا أخفق في تحقيق المقصود من الإمامة من حفظ الدين وسياسة الدنيا فإن الأمر يقتضى عزله .

لكن كثيراً من الفقهاء في المذاهب الإسلامية المختلفة يرون أن الثورة بالقوة المسلحة على الإمام أمر غير مشروع وذلك لأن نصوص القانون الإسلامي لا تجيز الخروج على الإمام لإزالته بالقوة لما يترتب على ذلك من فتنة ولاة الدماء وفتنت لوحدة الأمة .

وأما أصحاب الاتجاه نحو مشروعية الثورة على الخليفة فإنهم يعززون آراءهم باستخدام القوة والسلاح عند الاقتضاء لعزل الإمام ، وهم أيضاً مفسرون في ذلك للقرآن والسنة .

والرأى الغالب للفقهاء القدامى والمحدثين هو أنه يحق للأمة خلع الحاكم وإقصائه بالقوة عند الاقتضاء إذا تبينت لذلك الوسيلة طريقاً لإنهاء ولاية الحكام الذين خرجوا على القانون الإسلامي ولم ينصاعوا إلى أحكامه ، والإمام الجعفي^(١) . على سبيل المثال - يرى أن الخليفة إذا جار وظهر ظلمه وغشمه ولم يرم للحق ولم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول ، فلاهل الحل والمقد خلمه يقول : « من انعدت له الإمامة بمقد واحد فقد لزمت طاعته ولا يجوز خلمه من غير حدث وتغيير أمره فأما إذا فسق وفجر وخرج عن سميت الإمامة بفسقه فاتخلعه من غير خلع ممكن ، وأن لم يحكم بالتخلعه ، وجواز خلمه وامتناع ذلك ، وتقوم أوده ممكن ما وجدنا إلى التقوم سبيلاً » والإمام الشافعي هو الآخر يرى أن الفاسق لا ولاية له ، وبالتالي فإنه ولايته غير جائزة علي الإطلاق ، وفي ذلك يقول التفتازاني^(٢) : « وعن الشافعي أن الإمام ينزل بالفسق والجور وكذا كل عامل وأمير .. وأن الفاسق ليس

(١) الجعفي ، الإرشاد ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٢) التفتازاني ، شرح السمد ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٢ .

من أهل الولاية ، ويضيف التفتازاني قائلاً : « ولما عند العجز وتسلط الجائرة الأشرار فقد صارت الرئاسة الدينية تصليية ونبتت عليها الأحكام الدينية المنوطة بالإمام ولم يعبأ بعدم العلم والمعرفة وسائر الشرائط .. » وفي هذه الحالة لا يعاقب المسلمون لإخلالهم بواجب القول ، لأن العقاب لا يترتب إلا إذا تركوه عن قدرة واختيار لا عن عجز وإضرار ^(١) .

وعموماً فإن الرأي الغالب لدى الفقهاء المحدثين هو حق الأمة في الخلع وهو ما يتفق مع نصوص القانون الإسلامي في عزل رئيس الدولة الإسلامية وبالثورة المسلحة إذا تحقق فيه الظلم والطغيان أو أصبح غير قادر على تحمل الأمانة بمقتضى خلافته وأن الحكومة الإسلامية برئاسة الخليفة إذا أقدمت على سن قانون يخالف الشريعة فإنه لا سماع ولا طاعة كنص الحديث الشريف « ما لم يأمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سماع ولا طاعة » .

وسوف نسوق هنا آراء الفرق الإسلامية الأخرى فيما يتعلق بمقاومة الحاكم الظالم وشرعية الثورة عليه .

٣ - الخوارج والثورة :

يرى الخوارج أنه إذا كان لا بد من الخلافة ، فإن أصلح الناس لها هو أحقهم بها قرشياً كان أو غير قرشي ، عربياً أو كان أعجمياً ، بل ذهب بعضهم إلى عدم وجوب الخلافة أصلاً ، فالواجب عندهم هو « إضفاء أحكام الشرع ، فإذا تواطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى لم يحجج إلى إمام ولا يجب نصبه إذ لا حكم إلا لله » ^(٢) .

والخوارج على اختلاف فرقهم اتفقا على وجوب الخروج على السلطان الجائر . وهذا ليس مجرد حق للفرد عند الخوارج وإنما هو واجب يكلف السلطان وعده ، وإنما يتحتم على المسلم مقاومة الإمام الجائر بالخروج عليه جهاراً ، ولو كان هلاك الجماعة الخارجة محققاً لقوة السلطان ، وواجب النهي عن المنكر الذي يكلف به المسلم يقتضى ذلك .

وربما ترجع آراء الخوارج هذه إلى أنهم لم يتأثروا - كما تأثر غيرهم من العرب - بفلسفة الإغريق وثقافة الفرس - وقد حافظوا على شجاعة البداوة وقيم الإسلام مجرداً عن الأهواء . فالخوارج رأوا في الخليفة فرداً كأحد الناس يخطئ ويصيب ، فإن أصاب فيها ولا وجبت مقاومته بحد السيف .

(١) التفتازاني ، العقائد الشيعية ص ١٨٧ وراجع دكتور محمد طه بدوي ، مقاومة الحاكم الجائر مرجع سابق .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، الفصل السادس والمتشرون .

٤ - الشيعة والثورة :

اختلف الشيعة اختلافاً جلياً مع غيرهم من الفرق في شأن مشروعية الثورة على الخليفة ، ومن الثابت أن أساس التشيع عندهم هو الاعتقاد بأن علياً وزريته أحق الناس بالخلافة ، ثم إن هذه الفرقة كانت ترى أن الدين وهو قاعدة الإسلام ينص على الأمامة ولا يجوز لنبي إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر ، وهم قد رفضوا علياً رضى الله عنه إلى مرتبة أعلى من مرتبة البشر ، ويقول ، وفقاً لأرائهم - الشهر ستاني في « الملل والنحل » أن من الشيعة من قال أنه : « حل في عليّ جزء إلهي واتحد بجسده فيه ، وبه كان يعلم الغيب .. وبه كان يحارب » .

وإذا كان الإمام عند الشيعة فوق البشر ، تحتّم أن يطاع طاعة عمياء فليس لأحد أن يناقش ما يفعل أو يعترض على ما يشاء ، بل أن مجرد التفكير في هذا يعدّ انكاراً لعصمة الإمام وتعليقاً على قدامته ، وغير مثال على ذلك قول ابن هاني الأندلسي الشيعي موجهاً قوله للمعز لدين الله الفاطمي (١) .

ما شئت لا ما شاعت الأقلل فاحكم فأنت الواحد القهار

وتعاليم الشيعة على هذا النحو ترجع خطو قاموسهم الفكري من عبارة مقاومة الإمام ، لأن المقاومة تعترض سبيل الإمام ، والإمام عندهم معصوم ، ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الإمام في فقه الشيعة .

المعتزلة والثورة :

كان الخوارج والشيعة على طرفي نقيض فيما يتعلق بالثورة على الإمام ومقاومته ، أما المعتزلة وهي فرقة معاصرة لفرقتي الخوارج والشيعة حتى قضى عليها على أثر إعلان المتوكل سنة ٣٣٤ هـ - وهو ما أغلق باب الجدل وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، ومن ثم فهي تختلف عن الفرقتين السابقتين في وجهة نظرها تجاه مسألة مقاومة السلطان الجائر (٢) ، وتفسير ذلك في سبب نشأة كل من فرقتي الخوارج والشيعة واختلافهما مع الجماعة على

(١) عبدالله بن تقيّة - الإمامة والسياسة - الجزء الأول - القاهرة ١٩٦٠ م ص ٣٣ ، ٣٧ .

(٢) د . محمد حمادة - الإسلام وفلسفة الحكم - المطبعة الشيعية - بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧ م ص ٦٣٣ .

أمر من يستحق الخلافة عندهم فى المرتبة الأولى فهم لم يعتزلوا الجماعة بسببها وإنما اختلّفوا مع الجماعة أى مع المحدثين والفقهاء من أهل السنة والجماعة على مسائل فقهية لا يمس أغلبها علاقة الخليفة بالرعية إلا فى النزر القليل وهى : التوحيد والوعد والوعد والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهذا الأخير هو ما يهتما فى هذه الدراسة لأنه يتصل بمسألة مقاومة الحاكم الظالم وشرعية الثورة عليه . ورأى المعتزلة فى ذلك أجراً وأشجع من رأى علماء أهل السنة ، ولكنه لم يصل إلى تطرف الخوارج ، وروى الزمخشري وهو أكبر علماء المعتزلة أن النهي عن المنكر من فروض الكفايات لا فرض عين ، لأنه لا يصلح له إلا من علم كيف يرتب الأمر فى إقامته وكيف يباشره ، وشروط وجوب النهي عن المنكر ألا يغلب على ظن من يباشر النهي أنه أنكر لحقته مضرة عظيمة .

وجاء فى مقالات الإسلاميين « إن المعتزلة أوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه ، وإنه لا يجوز على إمام جائر إلا لجماعة لهم من القوة والمنعة ما يغلب على ظنهم معها أنها تكفى للنهوض ولإزالة الجور»^(١) .

وعلى أى حال فإن المعتزلة لم يتركوا سوى أفكار مبشرة حول الخليفة الجائر وموقف الأمة منه . وأهم هذه الأفكار ما يذكره الشهرستاني فى نصب الإمام : أبو بكر الأصم وهشام القواص شاركاً بعض الخوارج فى أن الإمامة غير واجبة فى الشرع وجوباً أو امتنعت الأمة عنه استحققت اللوم ، بل هى مبنية على معاملات الناس ، فإن تعادلوها وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه استغنوا عن الإمام^(٢) .

كذلك توجد رسائل قصيرة للمعتزلة لا تعالج هذه المسألة علاجاً مباشراً ، منها رسالة الجاحظ وهو من أشهر المعتزلة فقد أصبح فيها على النابذة من أهل عصره ، الذين يتقولون بأن سب ولادة السوء فتنة ولعن الجورة بدعة ، يجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً أو متأولاً ، فإذا كان المقاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً ، لم يستحلوا عليه ولا خطمه ولا نفيه

(١) الكشف - مقالات الإسلاميين .

(٢) القاضي أبو الحسن عبد الجبار - الملقى فى أبواب التوحيد والعدل - الجزء العشرين القسم الأول - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ص ٩٦ .

ولا عيه وأن أخاف الصلحاء وقاتل وعموماً فإن هناك مجموعة من الملاحظات المبثقة التي
ينبئ الإشارة إليها في تعامل أسس الفكر السياسى فى الإسلام وهى (١) :

أولاً : إن الإسلام يقدم نظاماً شاملاً للحياة يجمع بين العقيدة الدينية ونظام للحياة
ينظم حياة البشر فى جوانبها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إطار متكامل
يقوم على عدم الفصل بين الدين والدنيا ، بل على الارتباط بينهما .

ثانياً : أن القرآن والسنة - وهما المصدران الأساسيان للتشريع فى الإسلام لم يأتيا
بنظام مفصل أو محدد لشكل الدولة الإسلامية أو نظام الحكم فيها ، ولكنهما قدما
مجموعة من المبادئ العامة الكلية التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان . ومن أمثلة تلك المبادئ
الاستخلاف ، الحاكمة ، التوسط ، الوسيطة ، العدل ، المساواة (٢) .

ثالثاً : إن دراسة الفكر السياسى الإسلامى وشكل ونظام الدولة فيه إنما يواجه العديد
من المصاعب والمشكلات التى يرتبط بعضها بغياب تصور تفصيلى على نحو ما سبق ذكره ،
ومنها تنوع المصادر الفكرية والفقهية التى تندرج تحتها بصورة كلية أو جزئية الموضوعات
السياسية فهى تارة تجيء فى إطار الحديث عن العقيدة ، وأخرى تحت فروع أصول الدين ،
وثالثة فى التاريخ الإسلامى والسير يضاف إلى ذلك انعكاس الانقسامات الفقهية والمذهبية
على تيارات الفكر السياسى (شعبة وسنة على سبيل المثال) ، هذا فضلاً عن الآثار السلبية
لبعض كتابات المشرقين عن الإسلام وفكره السياسى .

رابعاً : أن الحديث عن شكل أو آخر من أشكال أو نظم الحكم فى الدولة الإسلامية
لا يضى إضفاء أى صفة دينية أو روحية على هذا الشكل المعين من أشكال الحكومات ، أو
على أشخاص السلطة العامة فيه .. فالإسلام لا يعرف كهانة ولا كهنوت ، وتولى السلطة
العامة فيه لا يرتب أى امتيازات شخصية للقائمين عليها ، فالسلطة العامة مقيدة بمفهوم
الولاية وضرورة توافر شروطها سواء فيمن يتولى منصب الخليفة أو الحاكم أو أعضاء
حكومته ، فالجميع مطالبون برعاية مصالح الأمة وحمايتها دون ادعاء لاحكار الدين أو

(١) راجع : محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة فى التصور الإسلامى ، القاهرة ، دار
البشير ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور منير محمود بدوى ، المدخل إلى العلوم السياسية ، الطبعة الثانية قسم
العلوم السياسية - جلسة أسبوت ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٩ - ١٦٤ .

ادعاء بتفويض إلهي للحكم ، فكل المسلمين رجال دين ، بينما المتفقهون والمتخصصون في علوم الدين منهم علماء دين وليسوا رجال دين .

أولاً : المبادئ العامة للفكر السياسي الإسلامي :

كما سبق ذكره ، فإن القرآن والسنة يمثلان المصدرين الأساسيين للإسلام كعقيدة وكنظام حياة . وفيما يتعلق بالفكر السياسي والتفاصيل المتعلقة بنظام الدولة الإسلامية وأساليب الحكم فيها ، فإن القرآن قد نص على مجموعة من المبادئ الثابتة التي ينبغي توافرها وتوافرها في نظم الحكم لتكون صالحة من المنظور الإسلامي . وقد جاءت السنة بدورها لإيضاح هذه المبادئ والضوابط المتعلقة بتطبيقاتها المختلفة مما جعل من الممكن للفقه السياسي الإسلامي استنباط الخصائص والأشكال العامة للنظام السياسي الإسلامي وعلى نحو ما سيرد تفصيله في الجزء التالي من هذا الفصل - من جانب ، وعلى ضوء ذلك فإن أهم هذه المبادئ والدعائم التي يستند عليها الفكر السياسي الإسلامي ما يلي :

(١) الخلافة / أو الاستخلاف : يستمد هذا المفهوم دلالاته المختلفة من الآيات القرآنية المتنوعة والتي تعاملت مع تطبيقات متعددة لمفهوم الخلافة واستخلاف ، وما يعنيه هنا هو مفهوم الخلافة البشرية في الكون بهدف إعمارها ، وتسخير الخالق سبحانه وتعالى - للمخلوقات الأخرى وما عداها لتيسير هذه المهمة للإنسان في إطار من عقيدة التوحيد. وقد كان للجليل الفكري حول وجوب نصب الخليفة من عدمه أثر كبير في إثراء الفكر السياسي الإسلامي بهذا الخصوص ، كما أن لفظ الخليفة الذي يطلق على رأس الدولة الإسلامية يجد بعضاً من جذوره في هذا السياق القرآني لمعنى ومفهوم الخلافة .

(٢) الحاكمية / حاكمية الله ^(١) : بمعنى أن الله وحده هو الخالق وهو واضع الأحكام ومشرعها ، ومن ثم لا يكون من حق أي فرد أي يقوم بتشريع أصولاً قانونية تتنافى أو تتعارض مع تلك التي سنّها الله بمعنى آخر ، فإن فيما عدا ما ورد فيه نص ، فإن مهمة أولى الأمر في التشريع والحكم ينبغي أن تتم طبقاً لأحكام الشريعة ومبادئها .

(٣) العدل : وبعد الدعامة الأساسية الأولى في الفكر السياسي الإسلامي باعتباره تجسيداً للقيمة العليا في المنظومة الإسلامية . وعلى نحو المبينين السابقين ، فإن مفهوم العدل يستمد أصوله من القرآن والسنة ، وبعد هدفاً أساسياً لعملية الحكم - أيًا كان نوعها

(١) - الأحكام السلطانية للمواردي .

ومضمونها - طبقاً لنص الآية القرآنية : ﴿ وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا أَنْ يَكُونَ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ بَعْضٌ لِمَقْصُودٍ ﴾

(٤) الشورى : تمثل الشورى أهمية قصوى فى منظومة الفكر السياسى الإسلامى ، استناداً إلى النصوص القرآنية من جانب مثل : ﴿ ... وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ ﴾ ، ﴿ ... وَشَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ ... ﴾ . إضافة إلى ذلك تثير الشورى كدعامة أساسية للفكر الإسلامى جدلاً بين فقهاء المسلمين حول مدى وجوبية الشورى وضرورة التزام الحاكم بها من جانب ومدى جوازها من جانب آخر . غير أن الرأى إلا رجح يميل إلى اعتبارها ملزمة^(١) للحاكم و « باعتبارها نظرية عامة شاملة للمبادئ التى تقوم عليها حرية الأفراد وحقوق الشعوب وتضامن المجتمع فى جميع النواحي السياسية والاجتماعية والمالية والاقتصادية وغيرها » وعلى نحو ما فصل ذلك الدكتور توفيق الشاوى فى كتابه « فقه الشورى والاستشارة » .

كذلك تثير الشورى جدلاً من نوع آخر حول اتساقها أو اختلافها مع مفهوم الديمقراطية وما يحدث من خلط بين المفهومين وهنا تنبى الإشارة إلى أوجه الشبه بين المفهومين وتمدها فيما يتعلق بكونهما إطارين تنظيميين لعملية المشاركة السياسية على أساس من حكم الشعب أو إلهامه بالمفهوم الإسلامى ، وتحقيق مبادئ الحرية والمساواة .. الخ. غير أن ذلك لا ينفى أن هناك جوانب للتمايز والاختلاف بين المفهومين باعتبار أن كلا منهما يمثل نسقاً أو منظومة حضارية متميزة . وفى هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى جوانب الاختلاف التالية بين الشورى والديمقراطية .

١ - عالمية الإسلام : بمعنى أنه لا يرتبط بقوم أو شعب أو شعوب معينة فقد أتى للناس كافة ، ومن ثم فإن محتق الإسلام - بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو فى دولته - يصبح عضواً فى دولة الإسلام .

٢ - شمولية الإسلام : بمعنى ارتباط الإسلام بالدين والدنيا معاً ، وبذلك لا يقتصر هدفه على المنافع الدنيوية فقط (فى هذه الحالة الدولة أو السلطة) ، بل يمتد ذلك إلى تحقيق رضوان الله وخلافه الإنسان فى هذا الكون .

(١) راجع فى تفصيل ذلك . د . محمود الخالدى - الشورى - الطبعة الأولى بيروت دار الجيل ١٩٨٤م

٣ - أن الإسلام كنظام عقيدى وديوى فى أن واحد ليس مقيداً باعتبارات الزمان ، ومن ثم فإن تطبيقه يفترض صلاحيتها لجميع الأزمنة .

٤ - مسؤولية الحاكم : يعد الحاكم - من وجهة النظر الإسلامية - مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تطبيق تلك المبادئ فى الدولة الإسلامية إلى جانب مسؤوليته الشاملة والكاملة عن تطبيق للشريعة و « حماية الدين والملة » . ويستند مبدأ المسؤولية هذا إلى الآيات القرآنية للمتعددة التى تدعو إلى عدم خيانة الأمانة « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » ، ومن أحاديث الرسول مثل « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، الإمام راع ومسؤول عن رعيته »^(١) .

٥ - مبدأ الوسيلة أو التوسط : ويشير إلى التزام الإنسان بوجه عام والمسلم بوجه خاص - حاكماً ومحكوماً - بالحفاظ على التوازن فى سعيه لإشباع حاجاته الروحية والمادية فى محاولاته للوفاء بمتطلبات خلافته على الأرض . وفى هذا الصدد يشير مفهوم الوسيلة إلى موقف الإسلام العام تجاه الاعتدال والتوازن ومعارضته للتطرف والتسبب وتضع أهمية مبدأ الوسيلة إذا أخذنا فى الاعتبار الآثار المترتبة على عدم التوازن سواء بالإفراط والتفريط فى التركيز على أحد جوانب الحاجات المادية أو الروحية على حساب الجانب الآخر وما يترتب على ذلك من تناقضات ومشكلات يعارضها الإسلام تماماً .

٦ - المساواة : أحد المبادئ الأساسية فى منظومة الفكر السياسى الإسلامى ، ويستمد جذوره من الآيات القرآنية الدالة على وحدة الجنس البشرى وانتمائه إلى نفس الأصول . ويوجه عام فإن المساواة فى المنظور الإسلامى ترتب حقوقاً وواجبات معينة طبقاً للالتزام العقيدى للفرد . فمن جانب ينص الإسلام على المساواة فى الحقوق بين المسلمين وأهل الكتاب ، بينما فى الالتزامات فإنها تتحدد بالنسبة للمسلم دون غيره .

السلطات العامة فى الدولة الإسلامية :

على الرغم من ارتباط مفهوم السلطات العامة بالنظم السياسية الحديثة ، فإن التقاليد السياسية الإسلامية قد عرفت تطبيقاتها المتميزة لهذا المفهوم منذ نشأة الدولة الإسلامية

(١) لمزيد من التفصيلات راجع د . يحيى إسماعيل - منهج السنة فى الخلافة بين الحاكم والمحكومين دار الوراق للطباعة والنشر - للتصويرة ١٩٨٥ .

الأولى فى عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، كما أن المفهوم نفسه وتطبيقه قد مر بمراحل تطور متتالية بتطور الدولة الإسلامية الأمر الذى ترتب عليه تشابه التطبيق الإسلامى مع الصورة التقليدية المعاصرة للسلطات العامة فى النظم السياسية الحديثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وبوجه عام ، فإن المرحلة الأولى للدولة الإسلامية تحت قيادة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن من اليسير فيها التمييز بين مؤسسات متميزة ومستقلة لهذه السلطات الثلاثة . فقد كان وجود الرسول كنبى متلقى للوحي ومبلغه للأمة من جانب ، وكقائد للدولة يتولى رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة ومشورة كبار الصحابة من جانب آخر ، وكقائد لجيش المسلمين وكقاض يفصل فى المنازعات بين رعاياه .. كان قيام الرسول بهذه الوظائف مجتمعة فى مرحلة البناء الأولى للدولة الإسلامية عاملاً أسهم - إلى جانب عوامل أخرى متعددة - فى تأجيل ظهور الشكل المؤسسى المستقل لكل من هذه السلطات الثلاث بصورة منفصلة ومستقلة على نحو ما تطور إليه الأمر فيما بعد فى دولة الخلافة الراشدة وما تلاها من أشكال وتطبيقات متعددة للدولة الإسلامية حيث ظهرت السلطات الثلاث بصورة مؤسسية ووظيفية محددة ومستقلة على النحو التالى (١) :

١- السلطة التشريعية

ويكون القائمون عليها من مجموعة المجتهدين - صحابة وتابعين - والى اصطلاح على تسميتها بأهل « الحل » وتقوم بمهام التشريع ومن القواعد المنظمة لحياة الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، وفى إطار من القرآن والسنة والاجتهاد وبما لا يخرج على أحكام المصداقين الأساسيين الأولين . وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة إلى مجموعة الملاحظات الأساسية التالية بشأن أهمية كل من القرآن والسنة فى الوظيفة التشريعية :

١ - إن القرآن الكريم لم يضع تصوراً تفصيلياً محدداً لشكل ونظام الحكم فى الدولة الإسلامية . على العكس من ذلك ، فإنه قد حدد المبادئ الكلية والأسس الثابتة - مثل

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : د . سليمان الطحاوى - عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة - دراسة مقارنة طبع ثالثة - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٧٦ .

العدل والشورى والمساواة والوسطية والتكافل الاجتماعى ... إلخ - والتي لا تتغير أو تختلف باختلاف الزمان والمكان ^(١) .

٢ - إن آيات التشريع قد جاءت محددة بما لا يزيد عن مائتى آية من آيات القرآن الكريم التى تزيد على الآلاف الستة ، وقد انصفت هذه الآيات بالعمومية والكلية فى أمر الحكم والمعاملات .

٣ - إن آيات القرآن تؤخذ فى مجموعها وينظر إلى الحكمة من التشريع والعمل به وتفسيره على ضوء تلك الحكمة ، وعلى ضوء روح التشريع .

٤ - إن الأمور التى لم يرد بها حكم فى القرآن قد تركت البصيرة للمؤمنين وبما لا يتعارض مع الأحكام العامة للشريعة الإسلامية كما أن فى بعض المواقف وطبقاً لأحكام الشريعة أيضاً فإن الضرورات قد تبيح المحظورات ومن ثم قد يتم دفع الضرر الأكبر بالضرر الأقل .

٥ - إن السنة تعتبر المصدر الثانى للتشريع ، وهى تنصرف إلى ما صدر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بصفته رسلاً وكان مقصوداً به التشريع للناس والمسلمون مأمورون بطاعة الرسول .

إضافة إلى ما سبق ، فقد حددت التقاليد السياسية الإسلامية مجموعة الشروط والمواصفات التى ينبغى توافرها فى أهل الحل والعقد باعتبارهم عصب الوظيفة التشريعية فى الدولة الإسلامية من خلال ما يقومون به من اجتهاد ، بمعنى استنباط الأحكام الشرعية من المصدرين الأساسيين - القرآن والسنة - فيما لم يرد فيه نص فيهما ، وبما لا يخالف ^(٢) أحكامها العامة . وتلزم الشروط المطلوبة لممارسة الوظيفة الاجتهادية حول : الإسلام بمعنى أن يكون المجتهد من المسلمين ، والمعرفة بالقرآن والسنة وأحكام الشريعة وعلوم اللغة التى تمكنه من الفهم الصحيح لأحكام القرآن والسنة من جانب ، وكذلك المعرفة بعلم الحديث والتأويل والقياس ... إلخ ، إلى جانب توافر الشروط العامة كالأمان والصدق والكفاءة ... إلخ .

(١) القاضى عبدالجبار - المئى - الجزء العشرين القسم الأول - مرجع سابق ص ٢٦٧ .

(٢) عبدالحكيم حسن الميلى - المعربات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام - دراسة مقارنة - طو الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٣ من ٢٢٥ .

٢ - السلطة التنفيذية

تشكل السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية من مجموع العاملين القائمين على تطبيق وتنفيذ شريعة الله في الدولة . وقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو رئيس لأول سلطة تنفيذية في الدولة الإسلامية بالمدينة ، ثم تولاهما من بعده الخلفاء الراشدون أو أمراء المؤمنين فيما بعد . وعلى ضوء خبرة التقاليد الإسلامية يمكن التمييز بين أجهزة رئيسية ثلاثة للسلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية :

أولاً : الخليفة / الإمام :

هو رئيس الدولة الإسلامية ورئيس السلطة التنفيذية فيها .

وعلى الرغم من أن التسمية في الحالتين - خليفة / إمام - تستمد دلالاتها من العديد من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلا أن المصدرين السابقين لم يحددا أسلوباً أو طريقة محددة لاختيار الخليفة . وفي هذا الصدد ، فإن الفقه السياسي الإسلامي قد أسند إلى مبدأ الشورى كأساس يتم اختيار الخليفة أو الإمام على أساسه باعتبار أن الشورى واجبه في إدارة شؤون المسلمين . ومن هنا كان التطبيق يتم باستخلام أسلوب البيعة وهو إجراء عملية التسمية nomination أو الترشيح لشخص الرئيس ويتم الموافقة عليه بإعلان الموافقة الفردية أو الجماعية بصورة قريبة الشبه بالانتخابات في العصر الحديث ^(١) .

وتجدر الإشارة إلى الدور التقليدي لأهل الحل والعقد في عملية الاختيار والترشيح لشخص الخليفة ، تتم بعدها البيعة العامة أو إجراء الموافقة العامة عليه . ولقد تعددت الخصائص والشروط الواجب توافرها في شخص المرشح لمنصب الخليفة أو الإمام . ومن بين أهم تلك الشروط ما يلي ^(٢) .

١ - العلم : بأن يكون مسلماً عالماً بأحكام الشريعة وبأصول الاجتهاد .

٢ - أما الصفات الشخصية فتتصرف إلى كونه متصفاً بالعدالة ذكراً بالغا ، سليم

(١) عبد الرحمن محمد بن خلدون - مقامة ابن خلدون - طبعة أولى - دار القلم - بيروت ١٩٧٨ ص ٩١ .

(٢) المائدي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - الطبعة الثالثة - مطبعة إسماعيل الحلبي ولؤلؤه - القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٦ .

الحواسب والأعضاء ، حكيماً ، صادقاً وشجاعاً وأميناً ... إلخ تلك الصفات التي تؤهله لممارسة مهام القيادة والحكم . وترى بعض الآراء ضرورة توافر شرط النسب القرشي في المرشح لمنصب الخلافة أو الإمامه . غير أن مثل هذا الشرط يمكن الرد عليه بأن اشتراطه يعنى إغلاق دائرة الاختيار على أسرة الرسول - عليه السلام - وسلالته وهي ميزة لا تجد سنداً من القرآن يدعمها ويقويها . إضافة إلى ذلك فإن هذا الشرط وإن كان قد مثل مرحلة هامة في النظرية السياسية والتاريخ الإسلاميين ، إلا أنه يمكن النظر إليه في أفضل الأحوال إلى اعتباره شرطاً مكملًا ومدعمًا - في حالة توافره - للمرشح ، غير أنه لا يجوز حرمان الترشيح لهذا المنصب بسبب دهم توافر هذا الشرط (١) .

وللخليفة أو الإمام - باعتباره رئيساً للدولة والسلطة التنفيذية - اختصاصات ووظائف محددة على النحو التالي :

١ - حفظ الدين ونشر تعاليمه وأصوله : وهنا تبني الإشارة إلى أن هذه الوظيفة لا تعطى أي طبيعة دينية لسلطات الخليفة أو الإمام فهو ليس سوى أحد المسلمين ليس له أي سلطة روحية .

٢ - تنفيذ أحكام الشريعة وإقامة الحدود .

٣ - حفظ الأمن والنظام ، والدفاع عن الدولة .

٤ - القيام بالوظائف الاقتصادية والمالية مثل جمع الزكاة والصدقات وإنفاقها في أوجهها المحددة بالإضافة إلى توزيع الرواتب والحقوق والإشراف العام على شؤون الدولة .

ثانياً : الوزارة :

عرفت الدولة الإسلامية « الوزارة » كأحد الأجهزة التنفيذية للدولة في مراحل متقدمة من تطورها وتحتديداً خلال العصر العباسي حيث أصبحت الوزارة من بين المناصب والسلطات الرئيسية في الدولة وبوجه عام ، فإن الوزارة تلى في الأهمية والمكانة مرتبة الخلافة ملها من دور وأهمية في إدارة الدولة الإسلامية .

(١) انظر : د . عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، أزمة العقل المسلم ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، بيروت ، فوجينا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩١ ، ص ١٥ .

وبعد تقسيم الماوردى لأنواع الوزارات والشروط الواجبة فيمن يتولى كل نوع منها ،
بعد تقسيمه من أهم وأشهر توصيفات الفكر السياسى الإسلامى فى هذا الخصوص . فهو
يميز بين النوعين التاليين من الوزارات :

(أ) وزارة التفويض :

وهى وزارة يوكلها الخليفة / الإمام لشخص موضع ثقته ويوكل إليه اختصاصاته -
أى اختصاصات الخليفة - عدا ثلاثة منها وهى :

- حق الاستعفاء : ويقصد به حق الخليفة فى أن يطلب من الأمة إعفائه من مهام
منصبه ، بينما لا يحق للوزير بالتفويض هذا الحق .

- حق العزل لمن يعينه الوزير بينما ليس للوزير أن يعزل من يعينه الخليفة / أو الإمام
ونظراً لأهمية واختصاصات وزير التفويض ، فإنه يشترط فيه نفس الشروط الواجب
توافرها فى شخص المرشح للخلافة أو الإمامة . إضافة إلى ذلك ، فقد أشار الماوردى إلى
مجموعة من الضوابط يتبني توافرها لتحول بين وزير التفويض وبين استبداده بالسلطة كان
يقوم وبصفة دائمة بمراجعة أعماله وإدارته للأمور مع الإمام بصفة دورية وعلى ألا يغفل
الإمام نفسه عن سببه المتابعة ^(١) .
(ب) وزارة التنفيذ :

يقتصر دور الوزير فيها على تنفيذ ما يكلفه به الخليفة / الإمام بمعنى أنه لا يملك
حرية التصرف واتخاذ القرار بمبادرة فردية أو طبقاً لاجتهاده اللغوى .

على ضوء ذلك تتحدد الفروق الجوهرية بين وزيرى التفويض والتنفيذ على النحو
التالى :

- مباشرة الحكم ونظراً لمظالم جائزاً لوزير التفويض ، وليست كذلك لوزير التنفيذ .
- تقليد الولاية أمر يجوز القيام به من قبل وزير التفويض وليس كذلك بالنسبة لوزير التنفيذ .
- يجوز لوزير التفويض القيام بتسيير الجيوش وتدمير الحرب بينما لا يجوز ذلك لوزير التنفيذ .
- على خلاف وزير التنفيذ ، فإن وزير التفويض له حق التصرف فى أموال بيت المال .

(١) د . عبدالحمد أحمد أبو سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٨ - ١٩ .

إضافة إلى ذلك ، فإن تنوع المهام الموكلة إلى كل وزير ، قد ترتب عليه أيضاً تنوع فى الشروط الواجب توافرها فى كل منهما ، بحيث يتجه المآل إلى التخفيف منها بصدد وزير التنفيذ خاصة فيما يتعلق بعدم اشتراط الإسلام ، والعلم بأحكام الشريعة أو المعرفة بشئون الحرب والخارج .

ثالثاً : الدواوين :

شكلت الدواوين - وهى مشابهة إلى مفهوم الإدارات المتخصصة فى النظم الحديثة - الفرع الثالث من السلطة التنفيذية فى الدولة الإسلامية ، وقد تم إدخالها منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب تمثيلاً مع اتساع أركان الدولة الإسلامية وتزايد احتكاكها واتصالها بغيرها من الشعوب والحضارات المجاورة والاستفادة من خبراتها الإدارية .

ومع تطور حجم الدولة ووظائف السلطة العامة فيها فإن الدواوين قد شهدت توسعاً كبيراً فى إعدادها ومجالات نشاطها ، فكانت هناك دواوين كالجند ، والخارج ، المظالم . وقد تم اشتراط العديد من الصفات والخصائص المهنية إلى جانب الخصائص الأخلاقية العامة لشغل الوظائف العامة فى الدولة .

٣ - السلطة القضائية :

اهتمت بالفصل فى المنازعات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وقد أخذت استقلالها عن السلطة التشريعية بصورة تدريجية اكتملت بشكل ملموس فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، حيث قام بالاهتمام بوضع الأصول والقواعد والمنظمة لممارسة أعمال هذه السلطة ، كما ظل تعيين القضاة من اختصاص رئيس الدولة إلى أن تحول إلى الولاية فيما بعد .

وقد اصطلاح الفقه الإسلامى على ضرورة توافر مجموعة من الشروط فيمن يتولى منصب القضاء على النحو التالى (١) .

١ - الإسلام استناداً إلى المبدأ القائل بعدم ولاية غير المسلم على المسلم .

٢ - الذكورة ، والبلوغ والعقل .

(١) د . محمود الخالدى - معالم الخلافة فى الفكر الإسلامى - مرجع سابق ص ٣٨ : ٤٠ .

٣ - العلم بأحكام الشريعة وأصولها .

٤ - المحكمة ، والذكاء ، وسلامة الحواس ، والحرية .

وقد تمتع القضاء بوجه عام بالاستقلال والحصانة اللازمين لأداء وظيفتهم ، كما قرر الفقه أيضاً عدم جواز عزلهم بموت الخليفة أو الإمام . وتعد ولايات المظالم ، والحسبة من أهم وأبرز الولايات ذات الشبه بالقضاء حيث تعلقت الأولى بالنظر فى تظلمات المتقاضين من رجال القضاء والولاء والجهاد ، وهى منازعات لا يختص بها القضاء فى العامة . أما الثانية - ولاية الحسبة - فهى تتعلق بمتابعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فى المجتمع .

وهكذا يتميز الدين الإسلامى بالشمول فهو ينظم مختلف العلاقات البشرية ، والقرآن الكريم دستور الدولة الإسلامية الحققة ، وهو وأن لم يشر بصريح اللفظ إلى نظام وشكل الحكومة وكيفية تنظيم السلطات فيها إلا أنه أوضح الدعائم الأساسية للحكم القويم محددة فى المساواة والعدل والشورى ^(١) .

ففى المساواة يقول الذكر الحكيم : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ويضيف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « الناس سواسية كأسنان المشط ليس لمرءى فضل على أعجمى إلا بالتقوى » .

وفى العدل تقول الآيات الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » . وفى الشورى التى هى من الدعائم الأساسية للإسلام ينص القرآن الكريم « فشاورهم فى الأمر » ، و « أمرهم شورى بينهم » .

والإسلام يدعو إلى مقاومة الحاكم المستبد تمثلاً بقول الرسول الكريم : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشكوا أن يصبهيه الله بمقاب من عبده » وفى المقابل يدعو الإسلام إلى طاعة الحاكم الصالح « أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم » . كما أن التقوى سمة أساسية من سمات الإسلام « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » « فالله لا ينظر إلى صوركم وأشباهكم وإنما ينظر إلى قلوبكم » .

(١) راجع . دكتورة / دية شفيق يسوى ، الوجيز فى علم السياسة بدون مكان اصغار ، ١٩٩٥ من ص ٧٧ - ٧٩ .

ومن أبرز العلماء المسلمين فى الفكر السياسى الإسلامى (وسيلة وحديث) .

١ - أبو نصر الفارابى : للملقب بأبى الفلسفة السياسية الإسلامية ، لأنه أول من أدلى ببلوه فى هذا المجال وله مؤلفان هامان « السياسة المدنية » و « آراء أهل المدينة الفاضلة » ومن أمهات آرائه أن الحكمة هى أهم الصفات التى يتوجب أن يتحلى بها الحاكم .

٢ - جمال الدين الأفغانى : الذى دعا إلى الاجتهاد والتجديد ليسترد الإسلام مكانته ، وذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر موصياً بضرورة توحيد صفوف المسلمين وجمع كلمتهم والتوصل إلى نموذج يأخذ من حضارة الغرب ومدنيته مايتلائم وقيم الإسلام ، مشدداً على أهمية محاربة الاستعمار وإطلاق الشعوب الإسلامية وإصلاح اللغة العربية مع تقوية روح الجماعة بالتربية القويمة التى تراعى من التعاليم الإسلامية ، كما حارب البدع والرشوة وعلم المبالاة بالمصلحة العامة .

٣ - ابن خلدون : وقد اشتهر بمؤلفه « العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » ويعرف بجزءه الأول ، « بمقدمة ابن خلدون » التى حوت أهم أفكاره السياسية المتمثلة فى أن الانسان تتملكه نزعة طبعية إلى العدوان لذلك فهو بحاجة إلى حاكم ينظم المجتمع ويضبط حركته حائلاً دون عدوان القوى على الضعيف ، كما يجتاز الدولة - فى رأى ابن خلدون - مراحل خمس متعاقبة ، فى المرحلة الأولى تنشأ على انقاض دولة سابقة عليها ، وفى الثانية يتفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلص من معاونيه ومناوليه ، وفى الثالثة تنعم الدولة بحالة من الراحة والعطمانية التى تتحول فى المرحلة الرابعة إلى القناعة والمسالمة لتنتهى الدولة فى المرحلة الخامسة إلى الانهيار والفناء .

وقد أحلى ابن خلدون من قيمة الحكومة الدينية المستندة إلى القوانين الإلهية وشرعية الخلق .

٤ - عبد الرحمن الكواكبي : وهو من دعا فى كتابه « طبائع الاستبداد » إلى اتحاد الشعوب الإسلامية ، وفيه يشير إلى أن الاستبداد لا يقف عند حد وهو دائماً يكون على حساب العلم إذ هما ضدان ، فرجال الاستبداد يطاردون دوماً رجالات العلم وينكلون بهم ، والسعيد فيهم من يتمكن من مهاجرة دياره ناجياً بحياته ، وهكذا يخلص الكواكبي إلى أن الأنبياء وأكثر العلماء تقلبوا فى أرجاء المعمورة وماتوا غرباء .

* * *

النظرية السياسية مناهج الدراسة

من الثابت أن دراسة علم السياسة في عالمنا المعاصر تتخذ عدة أساليب ففي مصر تسود المدرسة العلمية السياسية باعتبار السياسة علماً قائماً بذاته وقد سار عدد من علماء السياسة المصريين والعرب في هذا الطريق، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والتي تعتبر دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستوري، وهذا الأسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستوري في العالم العربي ثم يأتي طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الإسلامية، وقد نادى بها المستشرقون أول الأمر ثم الكتاب العرب، وأخيراً توجد المدرسة الخلدونية وهي امتداد لمنهج ابن خلدون، وقد حاول جورجي زيدان السير على منهجه في مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣. والخلاصة أن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية - وأياً كانت المذاهب المستخدمة - إنما يمثل مطلباً حيوياً مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية المعقدة للسلوك الإنساني فضلاً عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التي تحد من القدرة على التنبؤ في مجال التحليل السياسي، فهناك مشكلات ناتجة عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجوانب التجريبية لعلم السياسة، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تعذر استخدام وسائل القياس الكمي في مجال التحليل السياسي نظراً لمرونة علم السياسة، وعدم محدوديته، حتى إن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى اسماً أطلق على مجموعته من الموضوعات ذات الاختصاص والتي تتنازل في ميدان واحد للبحث، وطبقاً لهذا الرأي فإنه يوجد علوم سياسية بدلاً من علم السياسة (١).

وقد يكون من المفيد بعد استعراضنا للمنهج القياسي والمنهج الاستقرائي - تحليل المناهج المتعددة والمتعارضة لعلم السياسة والتي تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية.

(١) راجع د. عبدالغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسات المقارنة، مرجع سابق، ص ٦٥ - ٦٧.

٢ - المنهج التاريخي : جورج هسبين Sabine

إن أفضل من يمثل المنهج التاريخي أو التقليدي في علم السياسة هو جورج هسبين . ويستهل هسبين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جداً فهو يقترح أن ندمج في علم السياسة جميع الموضوعات التي كانت مثار مناقشة في كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهرز ولوك ووسو وبنتام وميل وجران وهيجل وماركس وآخرين .وعندهم سوف نحاول أن نبحث عن تلك الأسئلة التي أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة تتصل بالفضائل أو للمثل المراد تحقيقها في الدولة . ومعنى الحرية ، ولماذا يتصاع الناس للحكومة ومجال أنشطة الحكم ومعنى المساواة .. تلك هي بعض الأسئلة أو القضايا التي أثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة التي تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبين الفرد والدولة ثم تناقشها في النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسية . وتمثل هذه الأمور أسس النظرية السياسية ، طبقاً لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط هسبين Sabine وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخي . والنظرية السياسية - عند هسبين - هي دائماً سابقة « بالنسبة لموقف معين محدد ، ولذلك فإن عميات إعادة بناء « الزمن المكان والظروف التي تنشأ فيها ، شيء ضروري لفهمها . إن حقيقة أن النظرية السياسية هي دائماً متأصلة في « موقف معين محدد » لا يعني أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق في كل من « تحليل الموقف الحالي والإبقاء بمواقف أخرى ، وبذلك فإن النظرية السياسية الجليدة - حتى لو كانت نتيجة لمجموعة ظروف تاريخية خاصة لها مغزائها في كل المصور المقبلة . إنها بالضبط تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتي تجعل منها شيئاً جديراً بالاحترام ^(١) إن النظرية السياسية النموذجية تشتمل - حسب تصور هسبين - (أ) عبارات تصف حال وأوضاع تؤدي إلى نشأتها (ب) عبارات تدور حول « ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً » « الطبيعة العرضية » (ج) عبارات تشير إلى أن « شيئاً يجب أن يحدث أو هو الصواب في أن يحدث أو هو الذي يستحسن أن يحدث » إن النظريات السياسية - على ذلك تشكل - طبقاً لرأى هسبين ثلاثة عناصر . الواقع والعرضي والقيمي ، والنظريات السياسية

(١) لمزيد من التفصيلات : راجع د . حسن صعب - علم السياسة - مرجع سابق ص ٢٩٥ : ٢٩٨ .

ذلك الدلالة الكبرى قد ظهرت فى فترات الشدة ، وفى التاريخ المعلوم لنا على امتداد ٢٥ قرناً ظهرت فترتان مدة كل منهما خمس سنوات فى مكانين مختلفين ازدهرت فيها النظرية السياسية كثيراً فى أثنائها فى النصف والرابع الثالث من القرن الرابع الميلادى عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى فى إنجلترا بين أعوام ١٦٤٠ - ١٦٩٠ عندما طور هريز ولوك وآخرين - طوروا نظرياتهم السياسية . وهاتان الفترتان هما فترتان التغير العظيم فى التاريخ الفكرى والاجتماعى فى أوروبا . ويرى سابين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال ردود الفعل متى تتركها على عقول المفكرين . ولكى نفهم نظرية سياسة - على ذلك وجب أن نفهم العصر الذى نشأت فيه بوضوح ؛ وكذا المكان والظروف الملائمة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف فعلاً فى سياسة عصره ولكنه يتأثر بها . وبالتالي يحاول أن يؤثر فيها . ويرى سابين أن النظريات السياسية « تلعب دوراً مزدوجاً » بمعنى أنها فى الوقت الذى تنتمى فيه إلى عالم الفكر المجرد إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التى تصبح أسباباً وتحترم كأحداث عرضية فى المواقف التاريخية ومن الضرورى كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة، سليمة أو سخيفة ، يمكن التحويل عليها أم لا . ويتضمن هذا . مسألة القيم ومن الضرورى لذلك ولكى نفهم النظرية السياسية ، يجب أن نحاول أن نجتمع بين الواقى والعرضى والقيمى .

لقد عالجنا الآن كيف أن سابين Sabine سعى « البناء المنطقى للنظرية السياسية » وعلينا أن نفكر فى « مكوناتها النفسية » إن النظرية السياسية ليست تدريجاً فى فراغ فكرى إذ القصد فيها التحريض والإقناع والفرض من التحريض دائماً موجود أمام من يقوم بتنظيم السياسية إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون « بفولكور الفلسفة السياسية » أو حتى مجرد « الأيديولوجية » أمر حيوى لفهم النظرية السياسية إن العقائد التى ولدها فلاسفة السياسية . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية - حسب رأى سابين - هى « حقيقة جوهرية تماماً ، تحدث فى خضم الحقائق التى تشكل موقفاً سياسياً معيناً . » وهى على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضاً بصرف النظر عن صحتها أو زيفها أن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين - كنظرية ، وكسبب للأحداث وكنظرية يمكن أن يوجه إليها الإنسان النقد المنطقى وأن يحل منها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكتشف أى

طبقة من المصالح ، تمثل أو أى دوافع لدى المفكرين السياسيين حدث بهم إلى ذلك ^(١) ولكن عندما تناقش النظرية السياسية - كسب - أو كمجموعة من المعتقدات تؤدى إلى أحداث ووقائع معينة يجب ألا نخلط بينها وبين المظهر التجريبي لها ، ويجب ألا نخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسية : المظهر الذى تكون فيه جزءاً من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءاً من بيانات ومعلومات عن السياسة . ومن الضروري أن نميز بين الحقائق والقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك فى كل منهما . إن النظرية السياسية على ذلك تشتمل - حسب رأى سابيين - على كل من الفكر السياسى والفلسفة السياسية وعلم السياسة .

٣ - المنهج السوسولوجى (الخاص بعلم الاجتماع) :

جورج ج . أى . كاتلين Catlin لقد تعرض المنهج التاريخى عموماً للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدى كما رأى البعض أنه يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقتصرها على ساحة الدولة . ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة فحسب بل المجتمع أيضاً ، وهى وجهة نظر تبناها كاتلين Catlin ويفضل كاتلين استخدامه للمصطلح بالمعنى الأرسطى ، وبالمعنى الذى تشتمل فيه على تلك الأنشطة التى تجرى فى المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة وتميزه عن علم الاجتماع بمعطينا عدداً من المميزات التى تميز هذا المنهج يسمح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة فى المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائع المصطنعة التى ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر فى أوروبا والتى توصف هذه الأيام « بالدولة الحديثة » يربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتى يمكن أن يتجاهلها علماء السياسة على مسؤوليتهم . الأمر الذى لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثون . إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل الثقافية والشاملة المرتبطة بالأحداث السياسية التى تحدث بين يوم وآخر والتى لا يستطيع فهمها مالم يربطها بما يحدث فى المجتمع . ويوجد عدد كبير من الدول اليوم ولكن لا يمكن اعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل

انظر لمزيد من التفاصيل:-

(١) Sabine H. George A. History of political theory, New york. Holt 1937.

وراجع أيضاً د . عمار يوحوش - تطور الأنظمة والنظريات السياسية - مرجع سابق .

السياسي وعلى الإنسان أن يذهب إلى خصائصها الأساسية إذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء دراسة المؤسسات ويتحمل مسؤولية دراسة الوظائف والعمليات التي يسهل عليه لتقاطها كوحداث تحليل - وكاتلين Catline من جانبه قد اختار دراسة ظواهر السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التي قد تتخذ شكل سيطرة إنسان على آخر أو فرد على جماعة أو جماعة إلى أخرى ، ويرى كاتلين أن هذ السيطرة « تنشأ عن المطالب العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها » (١) .

والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرير على البريء إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين Catline على دراية بالخطاطر وإساءة استخدام السلطة والتطلع إليها وأنها المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط إن السلطة والسلطة العسكرية ، ولا حتى يجب أن تعنى « السيادة » حينما يقول كاتلين (وهو خطأ وقع فيه هانز مورجانتو Hanz Mar-genthaut إن سياسة السلطة ليست سيئة فى حد ذاتها ولكن تدمير سياسيات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانتو فى أعماله الأولى . حتى التعاون يمكن أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس - على اعتبار خاصيته الرئيسية - فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى هذه المبادئ . وعلى الرغم من اعترافه دون خجل بأنه سيكولوجى « بالمعنى الذى يراه جراهام وآلاس وجيمس برايس إلا أنه أقرب إلى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس المنهج السلوكى . ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه « دراسة المشاركة فى السلطة وتشكيلها » وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود « افتراض غير مفهوم يدفع نحو السلطة » (٢) .

٤ - المنهج الفلسفى : ليوشتراوس Lesstrauss

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر

- George E. G. catlen, political theory: what is it, in Gould and thersby, eds, (١) pp. 20-25.

- George E. G. catlen, op. cit, p. 23.

(٢)

ثالثة يقدمها شتروس ويمكن وصفها بالمتهج الفلسفى ويميز شتروس بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية ويرى أن كليهما جاتيان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده «هى محاولة معرفة طبيعة الأشياء السياسية بصدق» .

وحيث إن الفلسفة هى « البحث عن الحكمة » أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع » إلا أن الفلسفة السياسية « هى محاولة معرفة طبيعة الأشياء السياسية بصدق إلى جانب معرفة النظام السياسى الصحيح » . ويمتد الفكر السياسى إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية . والنظرية السياسية والفلسفة السياسية يكملان بعضهما البعض لأنه « لو نظرنا عموماً فإن من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقييمه » . ويتتقد شتروس كلا من المذهب التاريخى ويمثله سابين وتجريبية العلوم الاجتماعية التى كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتروس بأنها « الخصم الخطير للفلسفة السياسية » (١) .

ويرى شتروس أن القيم جزء لا يمكن الاستغناء عنه فى الفلسفة السياسية ولا يمكن إستبعادها من السياسة . إن كل العمل السياسى يهدف إما إلى المحافظة أو إلى التغير ، وبوجهه فى ذلك فكر أو تقييم ما لما هو أفضل وما هو أسوأ . وتتوفر لدى عالم السياسة أكثر من مجرد الرأيين . فلا بد أن تتوفر لديه المعرفة الخير لخير الحياة وخير المجتمع « إذا كان هذا التوجه يصيب أمراً ظاهراً صريحاً وإذا جعل الناس هدفهم اكتساب معرفة الحياة الصالحة للمجتمع الصالح فمن هنا تظهر الفلسفة السياسية » ، وإن المزايع حول طبيعة الأشياء السياسية والتى تتضمن معرفة تلك الأشياء « هكلا يقول شتروس » لها طابع الآراء . وأنه إذا أصبحت تلك المزايع فقط موضوعاً للتحليل النقدى تنشأ حيثتد المناهج الفلسفية أو العلمية فى السياسة « إن الفلسفة السياسية عنده هى « محاولة استبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة طبيعة تلك الأشياء » وهى « المحاولة الحقة لمعرفة كلاً من طبيعة الأشياء السياسية والنظام السياسى الصحيح » إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل قد نشأت منذ بدايتها وبلون انقطاع - حتى بعد بداية السلوكيين والارتهم المشكلات حول موضوعها .

ويتتقد شتروس بشدة التمييز المصطنع الذى يحدث الآن بين علم السياسة والفلسفة السياسية . وإن التمييز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشؤون الإنسانية . ولا

(١) - Lea Strauss "what is political philosophy" ? in Gould and thursby, pp. 45. 50.

يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتكرير كثيرأ على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد أن المؤرخين قد فصلوه عن طبيعة العلمية - وبالتلل فإن الذين ركزوا على طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن يترزوا عنه جرهه (١) .

٥ - المنهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور :

لماذا يجب اعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسيكية جزءأ لا غنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى أفلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين فى الماضى وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديميين اليوم من أمثال بوهر Popper ، وفابت Fite ، وراسل Rasei ، وكروسمان Crossman الذين يقللون من شأنه فى معالجته للأخلاق والسياسة وبأنه تنقصها الحيوية والإصرار - نجد فى الناحية الأخرى وابلد wild ، وليفنسون Levinson وآخرين يبالغون عنه باقتناع تام وحيوية شديدة - كل هذا يوحى بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعصره فقط ولكن بكل العصور ، وبهذا المعنى يمكن دراسة بالمعنى التاريخى - كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات - وبالمعنى التحليلى حيث إنه يمثل مجموعة من المبادئ أو نظام ممكن من الفروض عن السياسة ثم تصورها كمظهر شامل للحياة وخبرة فيها ويكتب سبلى Sibley . إن الفهم الكامل للظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التى صاغ فيها الناس فى كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التى أنجزوها أو ظنوا أنهم أنجزوها ، ويلقى فلاسفة السياسة الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة ويذكر سبلى Sibley « إذا كانت دولات المدن الإغريقية مثلاً ذات دلالة على الطرق التى انتظم بها الناس سياسياً ، لذلك فإن المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها » . ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة « العلمية » فى السياسة إلى جانب أنهما مارسا تأثير كبيراً فى تشكيل المؤسسات وفى تشكيل الأفكار إلى قدراً كبيراً من البنية التأسيسية للحياة فى العصور الوسطى كثير من مبرراتها هو فى الأصل أفلاطونى ولكنه لم

(١) - Lea Strauss, op. cit, pp. 47- 50.

ونظر أيضاً : د . إبراهيم درويش - النظرية السياسية فى العصر الحديث - مرجع سابق.

يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتي فطن أنها فقدت في الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر) ولكن عن كتابات شيشرون Cicero وأغسطين Augustine. لقد تأثرت المدينة والفاضلة « يونوبيا لتوماس مور بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Republic & Laws لقد كان للأفلاطونية وقع كبير في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ومفكره من أمثال روسو ، وهيجل والمثاليين ، ومن المخلصين يمكن أن تذكر هـ . ف ويلز H.F. Weels وكروسمان Crossman ، وواتر فايت Fite† ، وكارل بوبر Popper وآخرين كثير « (١) .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسيكيين يجب ألا ننسى أوجه القصور في المنهج التاريخي فقد بذلك المحاولات للوصول إلى نصوص يعتمد عليها وتتبع الاقتباسات والعوامل الشخصية والبيئية وكلها كما ذكر واتكنز Watkinet كانت تمثل مساحات البحث التقليدية في مجال النظرية السياسية : إن عالم السياسة أكثر اهتماماً بالسلوك السياسي الجارى ، وقد يجد في دراسة ملاحظات وتعميمات مفكرى الكلاسيك شيئاً من الاتصال بموضوعه (٢) .

٦ - المنهج المتكامل : كارل ج . فريدلرش

An Integrated Approach: Carl J. Friedrich

من المهم ألا نسمح لعلم السياسة ألا يضيّع في خضم العلمية Scienticism أو الأخلاقية Moralism ومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية للنظرية السياسية يجب أن تفهما فهماً جيداً ويتم التركيز عليهما . ولكن قبل أن نحاول أن نفهم المظهر العلمي للنظرية السياسية يجب أن نفهم أولاً ماذا نعني بكلمة « علم » قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلمة « فلسفة » . ولقد أخذ العلم صفات متعددة على أنه « فرع المعرفة أو الدراسة التى تعالج مجموعة من الحقائق المنتظمة ، وأن يبرز كيفية عمل القوانين العامة ويوصف أيضاً بأنه « معرفة الحقائق أو المبادئ الناشئة عن الدراسة المنتظمة » ويوصف

(١) راجع فى ذلك : د . عبد الحميد متولى - الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م .

(٢) راجع أيضاً : د . محمد عبد الحز نصر - فى النظريات والنظم السياسية - بيروت - دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧٣ .

كذلك بأنه « فرع أو جانب من المعرفة المنظمة ». والمنهج العلمى لدراسة المشكلة - بناء على ذلك - يتضمن أمرين : (١) الاتفاق على الأساليب أو الطرق . (ب) تدريب الإنسان على العمل العلمى . ويوضح هذين المظهرين فى الاعتبار يعرف فريدريك Friedrich العلم على أنه « مجموعة من المعارف المنظمة يعرفها المختصون ويتوسعون فيها من خلال اتباع الأساليب والطرق التى يتعارفون عليها معاً على أنها تفى بالغرض للوصول إلى هذا النوع أو ذلك من المعرفة » والعلم من كل هذا هو معرفة « منظمة » ونظراً لوجود اتساق بين الطرق والأساليب المستخدمة فى تجميع المعلومات الخاصة بذلك العلم على يد العلماء وهذا يعطيه اتساق منطقي تصبح التصريحات أو العبارات العلمية تتسم بالصحة والثبات من قبل العلماء الآخرين . وهذا التعريف للعلم والذي من الصعب أن نتحداه لا يذكر لنا بأن نفس الطرق والأساليب يمكن تطبيقها على كافة العلوم . ولو أخذنا مقالاً بسيطاً على ذلك كموضوع التعميم نجد أنه لا يتفق علمان من العلوم فى درجة التعميم والتى تجعل منهما علمين صحيحين . والطرق التى ثبت نجاحها إلى حد كبير فى مجال الفيزياء والكيمياء ربما لا يمكن أن تطبق على علم الفلك ، ولكن هذا لا ينقص من عملية علم الفلك . وربما يتبادر للذهن أنها متشابهة - على الأقل - فى المعنى بأن كليهما يعملان على أساس بيانات كمية دقيقة . والعلم - مع ذلك - لا يتطلب الدقة فحسب ولكنه يتطلب أيضاً الارتباط والكفافية فى النتائج . ولقد تحول التاريخ إلى علم خلال العقود القليلة الماضية ، ولكن تطور طبيعته « العلمية » ليس له علاقة بعملية الكم - إنه على أساس الدولة العلمية المستفيضة للمصادر والأسلوب النقدي للشواهد هى التى أدت إلى تقدم كبير فى الأساليب العلمية فى التاريخ ويوضح فريدريك Friedrich أنه « لا درجة للتعميم ولا التخصيص الكمي » فى حد ذاتها معايير « مطلقة » فى التقدم العلمى ، ولكنها يجب أن تقتنم بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها ثم يقتبس قول أرسطو بالقبول ويصفه بأنه « دليل على رجل متعلم ذلك اذى يبحث عن الدقة فى كل طائفة من الأشياء بقدر ما تسمح طبيعة الموضوع »^(١).

وعلم السياسة - بصفته نظام شامل - قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل إلى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس - حيث تكون الجماعة والفرد موضوع

Carl J. Friedrich, *political philosophy and the science of politics*, North (١) western University, press 1958, p. 175.

الدراسة وهى دراسة يمكن أن تتم عن طريق يتصف بالدقة والضبط ... إلخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدولة الإقليمية وهى أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتي تتغير طبيعتها وصورتها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصحاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خطباً من اللهاج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل الدستوري من الحكومات بالإضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، فى حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعاً آخر تماماً . وفى تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى الأثرولوجى وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة . وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجاً تاريخياً موثقاً وفى حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفى حالات ثالثة يتطلب إجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر فى الاستحواذ على الطابع العلمى . وأن كل ما تهمة هو أن العلم لا يعنى بالضرورة استخدام نفس طرق البحث فى العلوم الاجتماعية كما هى فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا حتى نفس الطرق التى نستخدمها فى العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والنفس وتطبيقها على علم السياسة لا ينقص أى شئ من طبيعته الفلسفية . ولكى تكون النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ما هى الفلسفة إذن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد عرفت بأنها «دراسة أو علم الحقائق أو المبادئ التى تكمن وراء كل المعرفة أو الواقع » وثمة تعريف آخر «هى دراسة علم مبادئ فرع أو موضوع معين من فروع المعرفة » وثمة تعريف ثالث « إنها حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التى تدور حول الحقيقة الكلية » ومع كل هذه المفارقات فى التعريفات فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموماً على أنها معرفة من نوع عام جداً ، ويرى براتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين فى المزج أنها « نظرية حول طبيعة العالم » وهى مبدأ أخلاقى أو سياسى يختص بأحسن وأفضل طريقة للزيادة « وفى نفس السياق يذكر فريدرىك Friedriech بأن الفلسفة عموماً تعالج مشاكل يمكن استيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة ولكنها قد تتخطى ذلك وتثير أسئلة « ميتافيزيقية » وتحاول أن تعطى لها الإجابات سواء على أساس منطقى أو أساس غير منطقى اسطورى . وفهمهما على هذا النحو ، تكون الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسة للفلسفة بالحقائق والتعميمات ، وبالتالي أو فى مقابل ذلك يتلقى عنها المقدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع أى عالم سياسى أن يكون إطاراً من المعرفة

السياسية دون أن تتوفر لديها فلسفة عامة عن الحياة ، وينطبق هذا القول على أرسطو ولاسل كل أو أى مفكر سياسى حثيث .

وإذا سلمنا بصديق ذلك واخذناه كأساس للنقد وعلى اعتبار أن عدم كفاية الفلسفة السياسية وعدم ارتباطها بالموضوع يرجع فى الحقيقة إلى أن الفلاسفة لا يستطيعون أن يحددوا أنفسهم عن دراساتهم ويرد فردريك على ذلك بأن عملية الحياد أو الانفصال هذه غير ممكنة . إن أشهر علماء السياسة لا يمكن أن يحددوا أنفسهم عن مناقشة مفاهيم مثل «السلطة» و «العدالة» و «القيم» و «الجماعة» و «الدولة» و «المجتمع» وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى من الفلسفة) فإن الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم ^(١) .

الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون

Autonomous Character of Political Science. Norman Jacobson

إن التوحيد الدقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة بشير - فى رأى نورمان جاكوبسون - خطر آخر زلا وهو انتهاء النظرية السياسية بنوع « العلمية » أو « الأخلاقية » ولكنه مستقل عن أى منهما ، ولكن شخصيته خاصة به . والذين يحاولون أن يصيغوه فى صورة « علم » كامل وأن يطبقوا عليه طرق البحث والإجراءات فى العلوم لا يفهمون دائما معنى « العلم » ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة استخدام المعرفة التى نتجت فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ، ولكن على الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين . ويرى جاكوبسون أن على علماء السياسة المعاصرين أن يجعلوا شيئا آخر خلاف علم السياسة هى علم النفس أو الاجتماع أو فلسفة أخلاق - أنها أى شيء بهذا الشكل خلاف السياسة . ويرى كذلك أن السياسة هى نوع خاص من النشاط الفكرى . ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح . وإذا نزعنا « العلم » عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات - بقايا - « أخلاقية » لا قيمة لها وإذا نزعنا عنها « الفلسفة » فإنها تقللها حتى تصل إلى درجة طرق البحث وأن أولئك الذين يؤكدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة إلى

(١) راجع د . محمد نصر مهنا - مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة - مرجع سابق ص ٤٨ : ٥١ .

درجة ربطه بأى منهما قد يكون من أنصار « العلمية » أو « الأخلاقية » ولكنهم بالتأكيد ينقصهم حسامية الالتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته .

إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الاعتراف بالسياسة كنوع خاص من النشاط والالتزام بها .

وبينما مهد جاكوبسون على اعتماد واستعارة مفاهيم وأدوات من العلوم الأخرى إلا أنه يحذر من الاستعارة دون تمييز .

وينطبق هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو ألفاظ علم السياسة دقيقة وعلمية . إذ أن تعقيم اللغة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تعقيم الفكر - Sterilisation of language Canled to Sterilisation of Thought وإذا أخذنا جانب الموضوعية فيري جاكوبسون أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعياً مثلما يحدث فى عالم الفيزياء .

وإذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية « فيجب ألا نخلط كذلك « بالأخلاقية » . إذ أن الأخلاقى من عاداته الوعظ المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يقلل من مستوى النظرية السياسية إلى مستوى النظرية الأخلاقية .

إن البحث عن نظرية سياسية هو البحث عن نظريات أخلاقية كما يرى هوبز ، وروسو . ويذكر جاكوبسون أن « النظرية السياسية لاهى « علمية » ولا « أخلاقية » سواء نظرنا إليها فى هذا الجانب أو ذلك . وإن الاهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمه السياسية »^(١) .

وانتقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق البحث ومنهجية والذى اتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً « لفهم السياسة . وإن دراسة

—Norman, Jacobson, the unity of Political theory science, Morals and Politics in Ro- (١)
tand young ed. Approaches to the study of Politics, Northwestern university, Press,
Evanston illinois, 1958 PP. 115-124

لنجد من التضميلات أنظر د . محمد نصر مهنـ ملخل إلى النظرية السياسية الحديثة، مرجع سابق.

السياسة تتطلب شيئاً أكثر من المهارة والتدريب : إنها تتطلب فكراً قادراً على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب وتتطلب خيالاً وخبرة والقدرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك التكرس للموضوع . وإن الهاوى الموهوب ذو الاهتمام الأصيل بالسياسة سوف يقدم الكثير فى فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالى القليل الاهتمام .

* * *

الفصل السادس

النظرية السياسية : مناهج الدراسة

١ - معنى النظرية ودورها :

على الرغم من الأهمية التي اكتسبتها الفلسفة السياسية خلال العصور إلا أن التقليد الكبير الذي ارتبط بكتابات فلاسفة السياسة الكبار يبدو أنه في طريقه إلى الزوال . ويرى كل من دافيد إيستون David Easton والفريد كوبان وعدد من الكتاب المعاصرين الآخرين ، أن النظرية السياسية - والتي يربطون فلسفتهم بها - في حالة تدهور وانحدار مستمر ، وبينما تكلم دافيد إيستون والفريد كوبان « Alfred Cobban عن « تدهور » النظرية السياسية نجد أن بيتر لاسلت Peter Laslett وغيره قد أعلنوا أنها اندثرت بل ماتت تماماً ، وحتى في أكسفورد - معقل النظرية السياسية الكلاسيكية - قد يصادف الإنسان من آن لآخر عبارات تتم عن موت النظرية أو على الأقل أنها في حالة خطرة من الانهيار ، وتأكيداً لهذا المعنى أوضحنا منذ ماركس ميل Mill (وربما منذ لاسكي أيضاً Laski) أنه لم يكن ثمة فلاسفة سياسيين بارزين ^(١) . إن الأفكار السياسية - كما يرى إيستون Easton قد ازدهرت بشكل عام خلال فترات الاضطراب الاجتماعي والتغير كما أنها تحمل حقيقة كتابات المفكرين السياسيين في اليونان قديماً ، حيث كان المجتمع يمر بتحويلات كبرى أو يمكن أن ننسبها إلى إنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت تمرقها الصراعات الدينية والسياسية أو نشير إلى فرنسا في القرن الثامن عشر حيث أدت الأفكار السياسية إلى نشوب ثوره عظمى فيها . وفي منتصف القرن العشرين - يرى إيستون Easton

(١) Peter, loslett ed, intraduction to philosophy, politics and socity New York, the macmillan co. 1958.

راجع في ذلك . د حمد ربيع - مذكرات في النظرية السياسية - فرج ساهل .

أننا أصبحنا من جديد فى خضم التغيرات الثقافية الأساسية ومع ذلك فإن الشيء المدهش هو أن الفكر السياسى لم يزدهر بنفس القدر فى أى بقعة من بقاع العالم . ويكتب إيستون « أن الفكر السياسى المعاصر يحيا حياة طفيلية على أفكار قرن مضى والذي يثبت العزيمة أكثر أننا نلاحظ أمل قليل فى ابتكار تراكيب سياسية »^(١) وما هو أسوأ من ذلك حتى أن الأرضية ليست صالحة لخلق فكر خلاق يحتمل قيامه . وحيث إن هذا دلالة على حالة شاذة من الواقع فلقد حاول عدد من الكتاب الكشف عن الأسباب .

٢ - أسباب انهيار النظرية السياسية :

ما سبب هذا « الفقر » أو « الافتقار » و « تدهور النظرية السياسية » ؟ يصف ديفيد إيستون David Easton هذا الوضع لعلماء السياسة اليوم بأنه : « العيش عيشاً طفيلياً على أفكار قرن سابق » (ب) الفشل فى تنمية « تكوين سياسى جديد » .. إن علماء السياسة المعاصرين - حسب ما يراه إيستون - كانوا مشغولين أكثر من اللازم فى تحليل الفكر السياسى فى القرون السابقة وتفقر آثار الفلسفة السياسية والمفكرين السياسيين وردود أفعالهم لآراء الظروف الشاذة فى بلادهم أبان ذلك ولربما كان هذا تديراً ممتازاً فى سبيل الكشف عن الحقائق التاريخية ، ولكن لنرى ما يذكره إيستون فى ذلك : « إن هذا النوع من التحليل التاريخى لعب دوراً هاماً فى تحطيم أصل أنواع النشاط العقلى التى كانت تسود فى الحضارات المتعلمة والذي ينشأ عن الحاجات الإنسانية الشاملة » ومن ناحية أخرى ركز فلاسفة السياسة على العلاقة بين القيم وبين البيئة التى تحدث فيها أكثر من تركيزهم على مهمة خلق مفاهيم جديدة لتلك القيم السياسية عن مهمتهم التقليدية ألا وهى « إعادة صياغة مضمون القيم ومحتواها حتى تناسب العصر » وأن يقولوا نظرية منتظمة عن السلوك السياسى وتشغيل المواقف السياسية فى حينها ، وهى مهمة حاول علاجها كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع فى مجالاتهم . وبينما حاول علماء الاجتماع إعطاء وإضفاء الوحدة والتماسك لأبحاثهم التجريبية وذلك من خلال بناء نظريات عامة تنظم عملهم ، نجد علماء السياسة قد أهملوا هذا الجانب . ولا يخطئ إيستون Easton النظرية السياسية الحديثة على هذا النحو ولكن يخطئها فى نطاق النظرية السياسية ككل وبما انتهت إليه الآن . إن النظرية

(١) Devid Easton, "the decline of modern political theory" in Could and thusaby, eds. op. cit. pp. 358 - 405 .

- حسب مفهوم إيستون^(١) يجب ألا تقتصر على معالجة القيم فقط بل تمتد إلى الحقائق أيضاً - وإذا كان لابد لها من أن تعالج الحقائق فلا بد أن تقيم شيئاً من التوازن بين معالجة القيم والحقائق كل ذلك على أساس تجريبي ، ويشكو إيستون Easton من أن النظرية السياسية فشلت في إحداث هذ التوازن ، لقد أصبحت تنقسم بالجانب التكهني أو التصوري أكثر من التركيز على للملاحظات التي تظهر على المسرح السياسي المعاصر ومعرفة التاريخ الإنساني . أن الإنسان لا يقتصر اهتمامه على ما حدث في الماضي ، فحسب ، بل إنه يتطلع كذلك إلى ما يحتمل حدوثه مستقبلاً . ويتضمن هنا تيارات أو تصريحات موجهه - القيمة أو كما وصفها إيستون نظرية القيم وإيستون Esaton - على العكس من السلوكيين الآخرين - ليس ناقداً لنظرية القيم - ومع ذلك فهو يعطى أهمية كبرى للنظرية المعارضة . وهو يرى أن نظرية القيمة مهملة ولكنه يرى - للأسف - أنها هي الأخرى في حالة تدهور في الكتابات السياسية المعاصرة .

٣ - المذهب التاريخي « Historism » :

نلاحظ أن إيستون شديد النقد لكتاب مثل داتنج Eunning وسابين Sabine وماكلوين Mcillwain وليندس Lindsay الذين قضوا وقتاً طويلاً على دراسة الأفكار السياسية في الماضي ولقد كان هؤلاء الكتاب أقل اهتماماً بالتحليل وصياغة نظرية قيم جديدة أكثر من تقديم معلومات عن المعنى والتماسك الداخلي والتطور التاريخي للقيم السياسية المعاصرة أو في الماضي ، ويقسم إيستون علماء نظرية السياسة المعاصرين إلى فئات أربعة^(٢) .

١ - التأسيسيون من أمثال كارلايل Carlyle وماكلوين Mcillwain الذين يبدو أنهم اهتموا بتتبع تاريخ الأفكار من وجهة النظر الخاصة بهم أو التي كانوا يرجونها بدلاً من تحديد كيفية تأثير تلك الأفكار على الأحداث المعاصرة حينذاك .

(١) - political science Quarterly vol. LXV III, No. 3 september 1953. the Decline of political theory" pp. 320 - 340.

لنجد من التفصيلات أنظر : د . محمد طه بدوي - النظرية السياسية - مرجع سابق .

(٢) - David Eston, op. cite. pp. 308.

راجع في ذلك : د . محمد نصر مهنا - مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة - مرجع سابق .

٢ - التفاعليون Interactionlists من أمثال Allen وأحياناً كارلايل الذين حاولوا مناقشة التفاعل أو الترابط بين الأفكار والمؤسسات وأن هذا الارتباط يؤثر على كل عملية التغير الاجتماعي في كل مرحلة .

٣ - الماديون من أمثال إيستون Easton وداننج Dunning وسابين Sabine وعدد كبير من العلماء الذين يكون هدفهم الأول في دراسة النظرية السياسية هو الكشف وتعريف الظروف التاريخية والثقافية التي أثرت على الفكر السياسي لعصر ما من العصور . ويمثل هؤلاء الكتاب الأغلبية ، وقد حاولوا فهم الأيديولوجية على ضوء محددات ثقافية شاملة .

٤ - أما المجموعة الرابعة فيمثلها لندس Lindsay وآخرون الذين يغلب عليهم الاهتمام بقيم معاصرة معينة مثل الديمقراطية ويريدون أن ينشدوا ضائتهم في التاريخ . ويرون أنه لو ثبتت قيم معينة وتحملت ظروف العصر التي تعيش فيها فإنها تستحق القبول .

ويعتبر إيستون Easton كل هؤلاء الكتاب المعاصرين « مؤرخين » يقصدون أنهم لا يستخدمون التاريخ الخاص بالقيم كوسيلة لتعزيز أفكارهم حول تعاريف خلافة لأهدافهم السياسية ، ولكن الذي ثبت أنهم يحاولون مجرد فهم الظروف القائمة التي تؤدي إلى ظهور نظرية معينة أو نظام من القيم . وقد يكون هذا عملاً صالحاً للمؤرخ ، ولكنه لا يتسحق أن يستحوذ على كل اهتمام العالم السياسي . ولأكثر من ألفي عام ابتداء من السوفسطائيين وسقراط إلى هيجل وماركس ، أثار فلاسفة السياسة مشاكل أساسية كبرى وحاولوا الإجابة عليها بهدف إرساء قيم معينة في المجتمع . ولم يحدث إلا في القرن العشرين فقط أن أظهر إيستون Easton رؤية بأنه على المفكر السياسي أن يتحمل دوره التاريخي (المؤرخ) ورفض إيستون مواجهة المشاكل الاجتماعية للمعاصرة ، أو أن ينزل أية جهود للبحث عن حلولها . وقد يكون هناك عدد من الكتاب من أمثال ديوي Dywey وباركر Barker وكروس Croce ولاسكي Lascki هم الشواذ ، ولكن أغلب الكتاب في علم السياسية في القرن العشرين كانوا منقادين بما يعرف بالمنهج التاريخي « وهذا هو السبب - في رأى إيستون - الذي أدى إلى سحق (وأهلك) الحياة وأفرغها من نظرية القيم »^(١) .

٤ - النسبية الأخلاقية :

يميل إيستون إلى أن يعزو التدهور الحالي في النظرية السياسية أيضاً إلى نمو الاتجاه النسبي - في القيم « النسبية الخلقية » كما يسميها هو . وكما ظهرت في كتابات هيوم Hume وتيلور في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين على يد ماكس وير Max Weber. وإذا بدأنا بهيوم Hume وانتهينا بكومت Comt وماكس Max نجد أنه قد أجريت محاولات لفصل القيم عن الحقائق . وكانت القيم تعامل كمجرد تعبير فردي أو اجتماعي عن الأشياء التفاضلية ، وهذه الأشياء بدورها تعكس خبرة الحياة سواء لدى الأفراد أو الجماعات. وإذا كانت القيم تعكس تفاضلات فردية أو جماعية ، فما على الكاتب إلا أن يقوم بربطها بطرف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وإذا حددنا القيم على هذا النحو - كما يرى إيستون Easton - فإنه لا يمكن إقلاعها ، كما تفرس في فترة أخرى من فترات التاريخ وعلى ذلك فإنه يكون مضحية للوقت . إذا استمرنا بالاهتمام بها فيما بعد وحيث أنها تمثل تفاضلات أو رغبات فردية أو جماعية ليس إلا ، فيجب على الإنسان ألا يجهد نفسه بحثاً عن كيفية تطبيقها عملياً في الوضع المعاصر ، وترجع قلة الاهتمام بالقيم الخلاقة ونمو النسبية الخلقية إلى الظروف التاريخية التي نشأت في أوروبا بين عام ١٨٤٨ حتى عام ١٩١٨ . إذا كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل حول القيم في العالم الغربي . وصارت الرأسمالية والقومية والديمقراطية قيماً مقبولة في أوروبا كلها ، فكانت تنتشر بالتدريج إلى قارات أخرى . واستمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٩١٧ إلى أن ظهر نظام سياسي ونظام قيمي جديد في روسيا والذي كان يتحدى مفاهيم الرأسمالية والقومية والديمقراطية (ولكنه كيف نفسه بسرعة مع مفهوم القومية) وفي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وظهر الأنظمة الفاشية والنازية العسكرية في إيطاليا وألمانيا واليابان وتحديدهم لمفهوم الديمقراطية برمته إلى الدرجة التي نشأ عندها صراع شدي بين تلك الأنظمة القليلة المختلفة. وأن موقفاً من هذا النوع كان من الممكن أن يشير ردوداً عنيفة من جانب المفكرين السياسيين . ويندهش إيستون Easton . في هذا الموقف الجديد . لعدم وجود محاولات لإخضاع القيم القديمة للتحليل النقدي وإعادة صياغتها .

ويرجع إيستون هذا إلى التأثير على علم السياسة مثله في ذلك مثل العلوم الاجتماعية الأخرى مثال ذلك رأى ماكس وير Max Weber في فصل القيم السياسية عن البحث التجريبي . أما كارل مان هايم Karl Mannheim وعلماء اجتماع آخرون فيرون أن القيم جزء

مكمل للشخصية ولا يمكن فصلها عن الشخص كما لو كان الإنسان يتخلى عن معظمه .
أنها تؤثر علينا في جميع المراحل ومراحل العمل بالذات . وذلك عندما نختر ونحدد مشكلة
البحث والكيفية التي نفسر بها النتائج التي نتوصل إليها وبالافتراضات التي يمكن أن يقدمها
بشأن الاستفادة من النتائج في المجتمع .. وبمعنى آخر إن العالم السياسي ليس محلاً للقيم
ولكنه بناء قيم في نفس الوقت . ويكون من المستحيل على عالم السياسة أن يعزل نفسه
تماماً عن المشاكل الاجتماعية الملتبسة في عصره .. وإذا أجرى عالم اجتماع أبحاثه في بيئة
مغلقة على ما يؤثر على القيم فلا بد أن يكون هناك خطر أن يقضي وقته هباءً في مشاكل
ليست لها صلة بالمجتمع . إن اضطهاد المعرفة مغامرة هامة ولكننا لا نستطيع حقيقة أن
المعرفة نكتسب لفرض ما أو لآخر . إن المعرفة . كما ذكر روبرت سي . ليند Robert S. Lynd
مسألة هامة . وللأسف ففى خلال أبحاث علم السياسة المتحرر من القيم ، نجد أن العديد
من النظريين السياسيين ابتعدوا عن سؤال أنفسهم هذا السؤال ^(١) .

إن فكرة أن « البحث حول القيم وتطورها وبنائها تعتبر أمور لا تتجزأ في دراسة علم
السياسة » ، وقد قام إيستون Easton ببلورتها في خطاب الرئاسة في اجتماع عام ١٩٦٥
في اتحاد العلوم السياسية الأمريكي American Political A.S.S. Science وبالتالي يمكننا أن
نعود إلى الوراء قليلاً كي نتعرف على كتاباته السابقة حول الموضوع والتي دافع فيها عن
فكرة « تدريب علماء اجتماع على تحليل القيم إعادة بنائها » أن العالم السياسي - طبقاً
لرأى إيستون Easton يجب أن يستجيب بشكل حساس « إلى المشاكل العاجلة الملحة في
المجتمع والحاجات الاجتماعية الطارئة ويحاول أن يضع نظاماً قيمياً دقيقاً وصريحاً . ويذكر
في ذلك : « أن النظرية السياسية البناءة في الماضي كانت منشغلة في محاولة تنظيم المفاهيم
والحاجات لكل عصر وربط المعرفة - معرفة الحقائق السياسية - بالأهداف السياسية . إذا
ترعرت النظرية النقدية فسوف تقدم « جسراً بين حاجات المجتمع وبين معرفة العلوم
الاجتماعية » وليس ثمة سبب - يستطرد إيستون في القول - في أن يقصر عالم السياسة
مجاله على محاولة فهم العلاقات السياسية حيثما هي ولا يتساعل حول ماهية التقدم أو أن
يخلق تراكيب سياسية جديدة أن نظرية القيم إذا فهمت بهذا المعنى البناء يجب أن تلعب
دوراً هاماً في الدراسة السياسية . وحسب وجهة نظر إيستون Easton أنه ليس فقط أعمال

(١) انظر : د . ابراهيم درويش - النظرية السياسية في العصر النعوى مرجع سابق : ص ١٢ .

لنظرية القيم كششاط بناء واستبدالها « بالتاريخية » ولكن يضاف إلى ذلك عدم الاكتراث بالنظريات المعارضة الانتظامية أو الموجهة توجيهاً تجريبياً من أمثال ما يتعلق بالسلوك السياسى وأدى كل ذلك إلى تدهور النظرية السياسية .

٤ - اخلط بين العلم والنظرية : Confusion Between Science & Theory

وهناك سبب آخر يسوقه إيستون Easton لتدهور النظرية السياسية ، وهو أننا خلال الثلاثه أرباع الأخيرة من القرن كنا نستخدم كلا من العلم والنظرية بصورة خاطئة ، وكنا نخلط بين العلم والنظرية ونسنا أن النظرية يمكن أن تتخلى للعلم ومن الممكن تطبيق الطريقة العلمية في أعمال البحث وهو أمر مهم في حد ذاته ولكنه مختلف ، ومن الصعب تطوير من خلال بحث تم إجراؤه مهما كان طبيعياً في ذاته . إن الذين وصفوا أنفسهم بعلماء السياسة حاولوا عموماً تجميع الحقائق وعلى ضوء تلك الحقائق أن يطوروا الميكانيزمات (الآليات) البديلة لتحسين البنيات والعمليات السياسية . وقد تكون هذه العملية علمية تماماً ولكنها لا يحتمل أن تقود في حد ذاتها - إلى تطوير نظرية ؛ ^(١) مالم نكن قادرين على التعرف على المتغيرات الرئيسية في الحياة السياسية وإقامة علاقات فيما بينها . وإذا تركنا جانباً بعض علماء السياسة مثل ميريام Mirrian وفردريك Fredrick وسيمون Sim-on ولوسويل Laswell وآخرين نلاحظ أن معظم علماء السياسة المحدثين وقد انتحروا عن عمد عن المؤسسات إلى العمليات وأحياناً تحولوا إلى الدوافع - ذلك تحت تأثير علم الاجتماع وعلم وظائف الأعضاء - فلم يتقدموا بعد بقدر كاف لتطوير إطار تصورى كاف لدراسة السياسة . إن دراسة العمليات والدوافع أمر هام - بل أكثر أهمية من دراسة المؤسسات - ولكنه لا يفكى في حد ذاته في بناء نظرية . إن التقليديين والسلوكيين اشتركوا في جدل بعيد المدى حول ما هو الأكثر ما يجب أن يكون منهما ؛ والعكس وما إذا كان الاستبصار وحده (بعد انظر) ضرورياً لفهم السياسة فهماً صحيحاً أو أن ملاحظة الظواهر السياسية للملموسة مهم أيضاً . ولقد أيد السلوكيون بالإجماع أهمية ما يجب أن يكون ، ولكنهم لا يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن ماذا يكون ؟ وكيف يكون ؟ ولماذا يكون ؟ وهنا يأتى دور النظرية . .

- David Easton, op. cit.

(١)

وانظر أيضاً د . عملر موجوش - تطور النظريات والأنظمة السياسية مرجع سابق ، ص ٢٥ .

إن علم السياسة فى رأى إيستون Easton كان محكوماً لفترة طويلة بما يعرف Hy-perfactualism ويتجهون برايس Bryce عموماً بأنه وضع تأكيداً غير مناسب على هذه الطريقة . ولكن يجب أن نذكر شيئاً فى صالح برايس Bryce خاصة فى أعماله الأولى - فى الكومنولث الأمريكى مثلاً - أنه لم يهمل النظرية ولكنه كان ضد بناء نظام - خاصة عند فلسفة التاريخ الألمانية والتحليل القانونى . لقد أكد برايس Bryce فى كتاباته الأولى الحاجة إلى الحقائق من خلال الفروض والنظريات كما أنه كان ينمى التعميم التاريخى . ولقد أكد أن دراسة الحقائق يقصد به « إقامة استنتاجات والسيطرة على المبادئ ومالم تؤدي لذلك فليس لها أى قيمة علمية » واستطرد فى أعماله الأخيرة وحاول أن يعيد صياغة النظرية حتى يعطيها التوجيه التجريبي ، وبالتالي تكون النظرية فى وضع ثانوى بالنسبة لجمع الحقائق والبيانات الإيجابية ^(١) .

وجاء الوقت الذى فقدت فيه النظرية أهميتها تماماً . إن برايس Bryce فى الواقع كان نتاج الإيجابية التاريخية التى ازدهرت فى آخر القرن التاسع عشر والثى كانت تؤكد على جمع الحقائق الإيجابية كوسيلة لإعادة خلق الماضى ، ووجد نفسه لا يستطيع أن يرتفع عنها . وأهمية كتاباته السياسية تكمن فى وصف الموقف الذى يراه ويفهمه فى ضوء ملاحظة الحقائق ودراستها . وقد تم قبول هذا على أنه طريقة تاريخية ولكنه على العكس من هيجل Hegel وآخرين - الذين حاولوا استخراج فلسفة من التاريخ - ظل برايس Bryce قائماً بقصر نفسه على التجريبية الخام .

وأسفر هذا الاتجاه على علم الساسة فى العشرينات عندما كان الاتجاه العام فى جانب العالم السياسى هو البحث عن المشاكل « الهامة » دون محاولة لصقها بظاهرة سياسية ما ولكن وصفها وليس على أسس المتغيرات التجريبية فوضع العمل ولكن من خلال تحليل المتغيرات التى يكشفها الإنسان وتكون نمطاً مشتركاً فى كل للواقف السياسية . إن المؤتمرات الدولية حول الساسة (١٩٢٢ - ١٩٢٤) مثلاً ركزت فى الغالب على تطوير أساليب جديدة لجمع البيانات ، وعلماء الساسة بلا شك تقدموا تقدماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة فى ابتكار أساليب معقدة لفهم سلوك التصويت والاقتراع والرأى العام

— Devid Easton, op. cit.

(١)

وانظر أيضاً د . محمد طه بدوى - النظرية السياسية مرجع سابق ، ص ١٨ .

والقيادة التشريعية . ولكنهم صعب عليهم إعطاء توجيه نظرى لدراساتهم وهو موقف وصفه إيستون Easton بأنه مثل « سوء التغذية النظرى وافتقار الحقائق » وفى بحثهم عن التفاصيل نلاحظ أن علماء السياسة يبدو أنهم فقدوا النظرة الشاملة للسياسة وأخفقوا فى تطوير الأدوات الوسائل التى تستخدم بصورة لها معنى فى الدراسة . وظلت اهتماماتهم مركزة على مشاكل معينة وأصبحوا أقل فعلاً لرؤية العلاقة الخاصة بكل مشكلة فى النظام السياسى . والإنسان إذ ذاك قد يجد صعوبة فى الاتفاق مع إيستون Easton عندما يقول : « إن النظرية بدون حقائق قد تكون على هيئة سفينة يقودها قبطان ما هو ولكنها ذات جسم غير سليم ولكن إذا قلت الطاقة فى البحث عن جمع الحقائق وضعفت رؤية الحقيقة فى مغزاها النظرى نجد أن القيمة النهائية للبحث على الواقع قد تفقد » (١) .

٦ - الظروف فى العالم المعاصر : *Conditions in The Contemporary World*

إن الفريد كوبان Cobban كذلك يرى أن النظرية السياسية فى طريق التدهور وهو ليس متفائلاً عن إحيائها مستقبلاً . ولقد وجد تقليد فكري فى الغرب يمتد ما يزيد على ٢٥٠٠ سنة مؤداه دوام الاتصال والتفاعل بين الأفكار والمؤسسات وتغير الأولى إلى أخرى . ولكن مثل هذا التكوين لم يظهر فى يومنا هذا أو حتى فى الماضى القريب ويذكر كوبان أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر كان الفرد يستطيع أن يلاحظ صعوبة ترتيب فلاسفة السياسة الكبار وظهرت فترة أو ثغرة تصل إلى نحو قرن أو يزيد فى تاريخ النظرية السياسيه ذلك مثلما حدث فى القرون التى تلت ازدهار الأفكار السياسية اليونانية خاصة فى كتابات أفلاطون وأرسطو . وحتى لو عالج الإنسان مدرسة القانون الطبيعى والمفاهيم الرومانية فى القبة كنوع من الاستمرارية نجد أن الفكر السياسى قد توقف عن الصلور خلال خريف الإمبراطورية الرومانية . ويخالف كوبان Cobban الخوف من أن تؤدى ظروف العالم المعاصر إلى التذكير بما حدث فى الإمبراطورية الرومانية وأن هذ الظروف إذا استمرت أكثر من ذلك فثمة خطر كبير أن منابع الفكر السياسى قد تجف ، ومن الظروف التى يرلها معادية للفكر السياسى فى العالم اليوم يذكر التوسع الذى لايقوم فى نشاط الدولة والتحكم الشامل للبيروقراطية على كل أنشطة المجتمع وخلق « الأجهزة العكسرية الضخمة » .

— Alfred Coban, in Gould and thursby, eds op, cit, pp. 200, 305.

(١) انظر :

ويعترف كوبان Cobban بأنه لا فى الغرب ولا فى الكتلة الشيوعية لم يصل الجيش بعد إلى مرحلة السيادة كسلطة مدنية . ففى العالم الشيوعى نلاحظ أن تنظيم الحزب يعنى حكم الأقلية الأوليجاركية ويعنى ظهور رئيس يشرف على جميع السلطة البيروقراطية ويقيم جهاز قمع كى يستخدمه ضد من تسول له نفسه الخروج عن خط الحزب . وإذا صدق هذا على النصف الشيوعى نلاحظ أن الوضع يختلف فى العالم الديمقراطى . ولكن كوبان ليس مقتنعاً فأدراكه للاختلافات بين النظامين تجده يندبش لأوجه الشبه فى نصفى العالم . إن الفكرة السياسية السائدة فى العالم الغربى هى فكرة الديمقراطية ولكن لا يوجد نظريون سياسيون للديمقراطية فى عالم اليوم ^(١) .

ولقد نشأ المفهوم فى القرن الثامن عشر ولكن القرن التاسع عشر لم يحاول إعادة صيها وصوغها طبقاً للاحتياجات المتغيرة ولذلك توقفت الديمقراطية عن أن تصبح « فكرة سياسية حية » . والذى يمكن تتبعه فى القرن التاسع عشر هو بدايات القومية والشيوعية والفاشية وليس نمو الديمقراطية وفى غيبة هذ الجهد أصبحت الديمقراطية مجرد « نوع من التعاويد » أو « معادلة بغير معنى » . ويكتب كوبان فى هذا المقام فيقول : « إن العملة يمكن أن تظل سارية حتى لو تأكلت وركت أوراقها أما الأفكار السياسية فتحتاج إلى تجديد دورى حتى تظل محتفظة بقيمتها » ولقد ظهر كتاب خلال العقود الأخيرة - والذين كان لديهم طول باع فى مناقشة الموقف السياسى المعاصر » ويذكر كوبان منهم فيريرو Ferrero وبرتراند دى جوفينيل Beotrand de Touvenel وبرائندراسل ، ا هـ كار E.H. Carr وداينهودل مايور Reinhold Niebuhr وهارولد لازويل Laswell وهانز مورجنتو Hans Morgenthau ولكنهم كانوا ينظرون إلى الدولة على أنها السلطة وأخرجوا القيم الخلقية خارج حلبة السياسة « إن الذرات الفردية البائسة التى يتكون منها المجتمع تجمع معاً وتدفع بعنف تفرق بينها السلطة التى لم يخلقونها ولا يستطيعون السيطرة عليها » ^(٢) ، وليس من المدهش كذلك أن تدهور النظرية السياسية . وأن أحداً من أتباع توينى Toynbee قد يعزى نفسه بفكرة أن « موت الحضارة ربما يكون ميلاد الدين » ولكن هذا لا يرضى عالم السياسة ويحاول كوبان فيما بعد بأن يعدل من موقفه قليلا ويتبنى فكرة أن كل شىء لم ينبى هباءاً بعد « على الأقل

(١)

— Alfred coban, op. cit.

(٢) د . محمد نصر مهنا - مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة - مرجع سابق ص ٩٩ : ١٠١ .

فى جزء من العالم . . « إن البيروقراطية ليست بعد الحقيقية الرئيسية فى الحكم فى أى بلد غربى ولا تى الأحزاب السياسية هى سيلتنا أو سيدنا من أكثر كونها خادمة لنا . »

حالة وضع نظام علم السياسة:

State of The Discipline of Political Science:

ولكن إذا كانت الظروف الخارجية فى المجتمع لا يمكن اعتبارها العامل الحاسم فى تدهور النظرية السياسية فإن التفسير البديل لابد أن يكون كامناً فى بعض الظروف الداخلية فى النظام ، أى ثمة شىء خطأ فى طبيعة التفكير السياسى نفسه .

وكوبان Cobban مقتنع بأن الحال هو ذاك . أى أن ثمة « سوء توجيه كامن فى الفكر المعاصر فى مجال السياسة » .

ويؤمن عن يقين بأن إفتقاد الهدف أو الفرض بين علماء السياسة اليوم مسئول عن التدهور الحالى فى النظرية السياسية وكل مفكرى السياسة العظام فى الماضى مثل ميل Mill وبنثام Bentham وبيرك Burke وروسو Rousseau ومنتسكيو Montesquieu ولوك Locke وهوبز Hobbes وسبينوزا Spinoza ويمكن أن نعود حتى أفلاطون وأرسطو الذين كتبوا وفى ذهنبهم هدف عملى واضح بفرض التأثير على السلوك السياسى القائم « إنهم كتبوا كى يدينوا أو يؤيدوا المؤسسات القائمة أو يبرروا نظاماً سياسياً أو يقنعوا إخوانهم المواطنين بأن يغيروها ؛ لأنهم كانوا فى الملجأ الأخير مهتمون بالأهداف وبأغراض المجتمع السياسية » ولم يفصل المفكرون السياسيون عن حقائق الحياة السياسية المعاصرة كما يدعى ذلك علماء السياسة المحدثين . إن مفكرى السياسة القدامى كانوا رجال أهداف - فهم يغيرون تغيير وإعادة تشكيل المجتمع - الأهم من كل ذلك كانوا رجال عواطف . لقد كرموا أنفسهم لما اعتبروه النظام الاجتماعى المناسب وأتوا بكل وسعهم بالأفكار واللغة كى يعطوا الناس وينشروا آراءهم التى رأوا فيها الصواب الخلقى . إن النظرية السياسية ابتداء من ميل Mill أو ماركس كانت أساساً فرعاً من الأخلاق أو الجمال ، ويمزو كوبان التغير فى المنظور لدى مفكرى السياسة - من الالتزام العاطفى إلى الالتزام الهدف إلى تأثير المنهج التاريخى ^(١) .

إن المؤرخ يرى كل الأفكار وأساليب السلوك بأنها ذات تطبيع تاريخى وأنها عابرة

(١) راجع : د . حامد ربيع - مرجع سابق .

انتقالية ولكن ليس لها حظ من القيم ولكن حظها يكون فى النجاح ، وهذا الخط من النجاح لا يتأتى إلا بالوصول إلى السلطة أو بقاء قلة من الأفراد أو المؤسسات التى تتبنى ذلك أن اعتماد النظرية السياسية على التاريخ فى السنوات الأخيرة يربطها بالماكيافليه « الفجة » ولكن الموقف يصبح أكثر خطورة عندما تتدخل الأخلاق فى العمل التاريخي وذلك مثلما فعل هيجل وماركس - مع اختلاف وجهات النظر والهدف فكلهما نظر إلى جزء صغير من الكون ، فالأول ركز على الدولة الإقليمية ، والثانى ركز على طبقة البروليتاريا وحاولا أن يخطئا بين ما هو مرغوب فيه من وجهة نظرهما بما قدره التاريخ سلفاً .

وما تركه المؤرخون دمره العلماء تماماً . ففى حالة المفكرين السياسيين الأوائل بدءاً من أفلاطون وأرسطو قد قبلوا بعقل مفتوح أى مساعدة قدمتها أنظمة أخرى كالرياضيات أو علم النفس فى سبيل فهم السياسة ولكن لم يفكروا مطلقاً فى أن طريقة أو منهج العلوم الطبيعية يمكن أن يطبق بحذافيره على دراسة السياسة . ولا يمكننا أن ننكر حقيقة أن علم السياسة يشتمل ضمنياً على عرق علمي وليس هناك ما يمنع أبداً من أن تعامل الظاهرة السياسية - كالظواهر الأخرى - معاملة علمية . ولكن علماء . السياسة يدّوا أنهم كونوا اعتقاداً هذه الأهم بأنه من الممكن ومن المرغوب فيه دراسة السياسة بمنهج ثبت نجاحها فى العلوم الطبيعية متناسين أو متجاهلين أن ثمة أسئلة فى منهج البحث فى العلوم الطبيعية على الرغم من دقتها - لم يصل إلى إجابات لها . أن العلم يساعدنا على فهم وتحليل الأشياء ، ولكنه لا يقدم معايير الحكم والتى يفترض أن تكون فى النظرية السياسية ولا يعتقد كوبان Cobban أنه من الضروري لعالم السياسة أن يسهم فى السياسة النشطة Active إلا بالقدر الذى يحتاجه متدرب على التجارة لفهم حرفته لا إلى إدراك الأسس الهندسية التى تقوم عليها ، ولابد أن يكون صريحاً وواضحاً لئلا مسألة علم التورط الخلقى . « أن العلم يستطيع أن يعطينا توجيهاً ذو أهمية قصوى فى بلوغ الأشياء التى نريدها : ولكنه لا يستطيع أن يساعدنا على تقرير ما يجب وما لا يجب هى تلك الأشياء » إن العلم قد يزودنا بمعدات وأدوات فنية رائعة كى تتحرك فى أى مكان ولكنه لا يدلنا إلى أين يجب أن نتجه . أنه لا يعطينا معنى الاتجاه أو الإحساس بالهدف الذى هو أصلاً مسئولية النظرية وحدها وعلى النظرية أن تقدمه أن الفلسفة السياسية قد ماتت - بل قد يستطيع كوبان أن يضيف - قلت قلها « المناطقة » ومن خلفهم ^(١) .

٧ - التدهور الأيديولوجي : Ideological Reducationim :

مثل ايستون Easton وكوبان Cobban يرى زميلهم جرمينو Germino أن النظرية السياسية تمر بفترة تدهور في أغلب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويمزو هنا التدهور - مثل الفريد كوبان - إلى ما يعرف باسم الـ Postivism في الفترة الأخيرة ولكنه يدخل شيئاً باسم « الأيدولوجية » أو « سيطرة » المبادئ السياسية « والتي تتوجت في الماركسية Marxism ومع ذلك فهو يختلف مع ايستون وكوبان في أنه يرى أن النظرية السياسية هي الآن في حالة أرتقاء واتباع^(١) . أن النظرية السياسية التقليدية التي حجت خلال المائة والخمسين عاماً بسبب القوى الفكرية المناهضة والحركات السياسية من ناحية وبسبب الافتتان « بالعلم » من ناحية أخرى قد أدت حسب تصور جرمينو Germino إلى صعوبة ملحوظة هذه الأيام . وحتى في أيام الخريف التي عاشتها النظرية السياسية على أيدي الـ Positivist كانت هناك تيارات فلسفية مقاومة نراها في كتابات بنديتو كروس Bendetto Croce وهنري برجسون Henry Bergson وجولييان بندا Benda وماكس وشيلر Max Scheler وآخرين . وقد تبع ذلك الإحياء الجزئي للنظرية السياسية في المدرسة الصفوية elitist أو مدرسة الصفوة وبمثلها جندو دورسو Guido Dorso ومايكل أو كشوط ، وهانا أرندت ، ورنارد جوفينيل وليوشتراوس ، وأريك فوجليه . ونستطيع هنا باختصار أن تبين الأسباب التي أدت إلى انزواء النظرية السياسية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

من بين تلك الأسباب التي يقدمها جرمينو Germino الأهمية الأولية « للانخفاض الإيديولوجي » عند تراس Tracy وكونت Conte وماركس Marx وكان تراس Tracy أول من استخدام لفظ « أيدولوجية » على أنه « علم تحديد أصل الأفكار » لقد شرح تراس Tracy ذلك بقوله بأن كل ما نفكر به ما هو إلا انعكاس للخبرة والشعور بها وأن عالم الإحساس الفيزيائي والشاهد هو الحقيقة الوحيدة ، والإيديولوجية بالنسبة لتراس Tracy تمثل جزءاً من علم الحيوان وأن الفكر الإنساني يمكن ملاحظته ووصفه ، كما يلاحظ الإنسان ويصف خاصية أو خواص معدن أو « خضار » أو يصف ضرباً ملحوظاً في حياة حيوان^(٢)

(١) د . عمار بوجوش - تطور النظريات والأنظمة السياسية - مرجع سابق ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع - Dante fermina, Beyond Ideology, the Revival of political theory, New York, Harper and Row, 1967.

أما الميتافيزيقا ، عند تراس Tracy فهي وهم وخيال ، ويقصد بها التسلية والتسرية عن الناس لا تعليمهم ، والمعرفة عند تراس تتكون من تلك الأفكار التي تنتهي إلى ما هو « حقيقي » أى ما يقع تحت الخبرة الحسية ومثل كونديلاك Condillac وهلفيتيوس Helvetius ومفكرين ثوريين آخرين فى فرنسا كان تراس يرى أنه ليس ثمة مصدر للأفكار سوى الحس وأن جميع صور الفكر يمكن ردها إلى الشعور (Sentio ergo sum) (أنا أشعر ، إذن فأنا موجود) وأنه يتتبع وإسناد جميع الأفكار إلى الخبرة الحسية يمكن خلق علم جديد للإنسان يستطيع أن يوجه الحياة السياسية والاقتصادية للجنس البشرى . وإن الإنسان الذى يقدر أن « يشرح » الأفكار (مع ردها إلى أصولها فى الخبرة الحسية) يستطيع أن يستخدم تلك المعرفة فى إعادة بناء نظام اجتماعى جديد يلامح حاجات هذا المجتمع أو ذلك وفى ذلك المجتمع يستطيع الأفراد أن يتلقوا تعليماً ملائماً لذلك .

ويرجع الفضل إلى أوجست كونت فى أنه أضاف إلى « أيديولوجية » تراس اصطلاح Positivism وخرج منها بأنه من خلال النمط السليم من التعليم يمكن للإنسانية أن ترقى إلى مدارج تحقيق هدف نظام جديد إلى حد كبير . ومثل تراس حاول كونت Conte أن يقيم « علم العلوم » للإنسان والذى أطلق عليه علم الاجتماع Sociology ويقوم على أن الخبرة الحسية فقط هى الحققة . قد عرف أن Positivism على أنها تطبيق الطرق العلمية والتجريبية فى مجال من مجالات البحث . وتعنى رفض أى شكل من أشكال المعرفة يقوم على فرض وجود أى حقيقة وراء وجود المادة . وعلم الاجتماع عند كونت هو علم اكتشاف القوانين التى تحكم السلوك الإنسانى بعبارات دقيقة مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية تماماً . ويعتقد كونت أن (أ) العلم مرتب ترتيباً منطقياً وأن ثمة قوانين تحكم التطورات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (ب) إن اكتشاف هذه القوانين ممكن حيث أن لدى الإنسان من الأسباب ما يمكنه من الاضطلاع بهذه المهمة (ج) إن الناس ليسوا عقلاء لأداء هذه المهمة فحسب بل عليهم الاستفادة من المعرفة التى يتوصلون إليها لمنفعتهم . (ج) لقد ساعدنا العقل ليست فقط على اكتشاف قوانين السلوك الاجتماعى بل مكنا من كشف الأهداف التى يناضل من أجلها الأفراد ولقد فسر كونت التطور التاريخى فى ثلاث مراحل ^(١) .

—Varma, Modern political theory, op. cit, pp 127 - 149.

(١)

(أ) المرحلة اللاهوتية : والتي ترى أن مصير الإنسان محكوم بقوى سماوية تمتد من بداية التاريخ حتى الإصلاح البروتستانتي .

(ب) المرحلة الميتافيزيقية : وهي عصر النقد والتمرد التي توجتها الثورة الفرنسية.

(ج) المرحلة العلمية المعاصرة حيث حلت المعرفة عن الإنسان والطبيعة محل الجهل والخرافات وأوهام العصور الوسطى .

* * *

نحو تنظيم للنظام السياسي

١ - تمهيد : نعود مرة أخرى لتسائل .. ما النظام السياسي ؟ كيف يمكن التعرف على أبعاده وحدوده ؟ ما الذى يكسب النظام السياسى شخصيته المميزة وخصائصه التى تحدد قسماته ؟ يختلف علماء السياسة باستخدام أدوات الإكراه المشرع فى الجماعة السياسية فايستون Easton يجعل محور اهتمامهما سلطة تخيى ولاسويل Lasswell وكابلان Kaplan يجعلان محور اهتمامهما الحرمان القاسى وداهل Dahl يجعل مراكز اهتمامه القوة وسلطة الحاكم ، كل هذه المفاهيم تدور حول الإرغام الشرعى للقوة مثل حق الجزاء الإكراهى ؛ وكثيرون يتفقون مع Max Weber فى أن القوة والإكراه المشروع هنا الخيط الذى يظهر فى أثناء وظيفة النظام السياسى وممارسته لدوره وهى التى تعطيه وتكسبه سمة خاصة وتماسكاً وانسجاماً كنظام ^(١) . فالسلطة السياسية فقط هى التى لها الحق المشروع والمقبول لاستخدام الإكراه الذى تبنى وتؤسس عليه علاقة الأمر والطاعة ، فالقوة هنا مشروعة ؛ لأن مبرراتها ومبررات استخدامها من طبيعة مشروعة .. وهكذا نجد أن المدخلات التى تساب داخل النظام السياسى كلها تتعلق إلى حد ما بالإكراه الطبيعى المشروع سواء كانت هذه المطالب للحرب أو لتقديم تيسيرات وخدمات ترفيهية ... كما أن المخرجات التى تتدفق من النظام تتعلق وتتصل إلى حد كبير بالإكراه الطبيعى المشروع ، مهما كان بعد العلاقة ، وهكذا فإن التيسيرات الترفيهية العامة تساندها عادة الضرائب رأى أخلال أو خرق للنظام أو التنظيم الذى يحكم استخدامها يعد إساءة إلى الشرعية ، ونحن حين نتحدث عن النظام السياسى نأخذ فى الاعتبار كل التفاعلات التى تؤثر على استخدام

(١) لنجد من التفصيلات راجع : David Easton, the political system, An inquiry into the political science. 2nd Edition, calcutta scientific Books Co. pp. 55-60.

أو التهديد باستخدام الإكراه الطبيعي المشروع .. فالنظام السياسى لا يتضمن فقط المؤسسات الحكومية كالهئية التشريعية والحاكم والدوائر الإدارية ، بل كل الهياكل ذات المظهر السياسى وبين هذه الأشكال لها صفة التقليدية كصلات القرابة والتجمعات ذات المظاهر العدائية كالقتل ، والشغب والمظاهرات ، والمنظمات غير الرسمية أيضاً كالأحزاب وجماعات المصالح الخاصة ووسائل الاتصال ، فنحن لا نذهب أن النظام السياسى يهتم فقط بالقوة والإكراه وإنما علاقته بها هى خاصيته المميزه وسمته الرئيسية ، قد تهتم النخبة السياسية بأهداف معينة كالتوسع القومى أو الأمن الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية إلا أن فرض سيطرتها على جماعات أخرى يزيد من أهمية المشاركة الشعبية فى السياسة ، إلا أن اهتمامهم بهذه القيم سياسيين يتعلق بالأعمال الحيوية الضرورية كوضع القوانين وتنفيذها وسياسة الدفاع والسياسة الخارجية والضرائب . أن النظام السياسى ليس هو النظام الوحيد الذى يضع القواعد ويفرضها ، إلا أن تنفيذ القواعد يذهب إلى حد الإكراه على الطاعة والخضوع ، هناك مجتمعات بها القوة المقبولة وهى استخدام الإكراه الطبيعى منها الأسرة والعشيرة والهيئات الدينية وغيرها إلا أن هذه النظم السياسية هى من طبيعة خاصة وتقاوم بالسياسات التى فيها نوع من الاحتكار للإكراه الطبيعى المشروع .. هنا فيما يتعلق بنصف المصطلح «السياسى» ... فماذا نقصد ؟ بالنظام ؟ ؟ نقصد بالنظام الاعتماد المتبادل للأطراف الذى يوجد من نوع ما بينه وبين الهئية ، ونقصد بالاعتماد المتبادل أنه إذا ما تغير فى مواصفات وخصائص جزء من النظام فإن كل الأجزاء الأخرى والنظام ككل يتأثر ... وهكذا فعندما تتآكل عجلات سيارة فإن السيارة تحرق الزيت وعمل باقى أجزاء نظام السيارة يتدهور ومن ثم تقل وتنخفض قوة السيارة مثال آخر قد يحدث نشاط متزايد فى نمو الأعضاء وذلك عندما يتأثر أو يتغير نظام الغدد مما يؤثر هذا التغير على النمو ككل على وظائف باقى أجزاء الجسم وعلى السلوك العام للجهاز ... وفى النظم السياسية يغير ظهور أحزاب جماهيرية أو وسائل اتصال جماهيرية فى أداء كل الهياكل الأخرى فى النظام ويؤثر أيضاً على القدرات العامة للنظام فى البيئة المحلية والدولية ، بعبارة أخرى عندما يتغير أحد المتغيرات فى الحجم أو النوعية فى النظام فإن المتغيرات الأخرى تكون عرضة لضغوط وتغير أيضاً ، وبغير النظام نموذج ونمط أدائه أو يخضع الجزء للنظام عن طريق الأجهزة المنظمة . أما البعد الثانى لمفهوم النظام هى فكرة الحدود ، فإن النظام يبدأ عند نقطة ما وينتهى فى مكان ما ، وعند دراسة جهاز أو سيارة يكون من السهل نسبياً أن تحدد أبعادها وأن نعين التفاعل بينها وبين البيئة ، الغاز

ينهب إلى « التلك » ويقوم الموتور بتحويل الطاقة وتحريك السيارة . ولكن عندما ندرس النظم الاجتماعية التي تشكل النظم السياسية أحد أنواعها فإن مشكلة تحديد الأبعاد لا تكون بمثل هذه السهولة واليسر فالنظم الاجتماعية لا تتكون من أفراد بل من وظائف وأدوار ، على سبيل المثال « الأسرة » مثلاً تتكون من وظائف : وظيفة الأب ووظيفة الأم ووظيفة الأبناء . فالأسرة مجموعة من الوظائف المتداخلة لأعضائها ولكن قد يكون لأعضاء وظائف أخرى خارج الأسرة .. فى المدرسة فى دائرة العمل ، فى الحرب ... إلخ بنفس الطريقة فإن النظام السياسى يتكون من وظائف متداخلة للمواطنين ، للرعالي ، للباحثين ، للمشرعين ، البيروقراطيين ، للقضاة .. ونفس الأشخاص الذين يؤدون أدوار أخرى فى نظم اجتماعية أخرى كالأسرة والجمعيات الخيرية .. ولكن إذا قام الأفراد بالاتصال السياسى وكونوا جماعات مصالح يصوتون أو يؤدون الضرائب فإنهم ينتقلون هنا من أدوارهم الغير سياسية إلى أدوار سياسية ، وفى أيام الانتخابات عندما يترك المواطنون مزارعهم مكاتب دوائرهم ليذهبوا إلى أماكن الانتخاب فإنهم يعبرون الحدود من الاقتصاد إلى السياسة .. مثال آخر قد يحدث الانتقال من النظام السياسى عندما ينخفض الدخل الحقيقى لجماعة معينة نتيجة للضخم ؛^(١) عندما يحدث هذا التغير فى الوضع الاقتصادى لهذه الجماعة فإنه يتحول إلى مطالبة بسياسة عامة ؛ عندئذ يحدث التفاعل بين الاقتصاد والسياسة إذ تتحول وتقل حالة نفسية وسلوكية معينة ناجمة عن التغير فى الموقف الاقتصادى إلى مطالب على النظام السياسى ، مطالب على النقابات العمالية وعلى رؤساء جماعات الضغط للمطالبة بإجراءات خاصة تتخذها الهيئة التشريعية أو الإدارة التنفيذية هذه العملية يمكن أن نسميها عبور من حدود النظام الاقتصادى إلى النظام السياسى ، وهكذا فإن حدود النظم السياسية وأبعادها ليست أبعاداً أو حدوداً جامدة أو إنما هى عرضة لتذبذبات وتقلبات وتغيرات جمعة عنيفة نسبياً وفى أثناء الحرب تتسع هذه الحدود لانضمام عدد كبير إلى المجهود الحربى ولخضوع الشركات والمؤسسات لتنظيمات معينة ولاتخاذ إجراءات أمن داخلية .. أيضاً أثناء العملية الانتخابية تتسع هذه الحدود إذ أن الناخبين يصبحون سياسيين لمدة يوم واحد وبالعودة للظروف الطبيعية فإن حدود النظام تنكمش . أن مشكلة أبعاد وحدود النظام السياسى مسألة لها اعتبارها إذ أن نظرية النظم عادة ما تقسم عمليات التفاعل إلى مراحل ثلاث : المداخلات - التحول - المخرجات . أى مجموعة من الأجزاء المتفاعلة - أى نظام يتأثر بعوامل بيئية

(١) انظر : د . حامد ربيع . نظرية القيم السياسية - مرجع سابق ٤٥١ - ٤٧ .

ويمكن أن ننظر في هذا الصدد أن المدخلات والمخرجات التي تتشابه ويشترك فيها النظام السياسي بالنظم الاجتماعية الأخرى في معاملات بين النظام والبيئة ، وتصبح عمليات التغير في النظام السياسي داخلية عندما نتحدث عن مصادر للمدخلات فإن العدد والمضمون للمخرجات ، وكيف تتدفق من النظام السياسي لتؤثر على النظم الاجتماعية الأخرى . عندئذ نكون نتحدث عن حدود النظام السياسي وأبعاده .

٢ - تعريفات دافيد إيستون وجابرييل الموند وهارولد لاسويل :

يعرف دافيد إيستون النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاماً فرعياً من النظام الاجتماعي النظام الرئيسي ، ولكن هذ الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي فى الجماعة باعتباره جزءاً من حياة هذه الجماعة (النظام السياسى) وهى تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسى ، ويرى إيستون أن حدود النظام السياسى يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التى تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الالتزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل على اجتماعى لا تتوفر فيه هذ الخصيصة لا يعتبر داخلاً فى مكونات النظام السياسى .

ويعرف Harid Laswell « هارولد لاسويل » النظام السياسى بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع .

أما ألوند Almond فيرى أن النظام السياسى هو ذلك النظام الذى يتضمن التداخلات المتواجدة فى جميع المجتمعات المتعلقة والتى يقدم من خلالها الوظائف ، وذلك بواسطة استخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها .

إن القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه التعاريف هو النظر إلى النظام السياسى باعتباره جزءاً من نظام كلى هو النظام الاجتماعى ، ولكنهم يختلفون فى تحيزهم للنظام السياسى خاصة رئيسية فجند دافيد إيستون يغلب ظاهرة القوة فى توزيعها فى مؤسسات النظام السياسى والسلوك الذى تسلكه جماعات هذه المؤسسات فى سبيل صنع القرار السياسى ، أما لاسويل فقد ركز على مفهوم النفوذ ، والموند يركز على مفهوم الوظيفة وما يصاحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء ^(١) .

(١) انظر فى ذلك :

— Almond, Gabriel "Advelepemental Approach to political system" in world politics, vol. X V. II, No. 2, january 1965.

وعلى كل فإنه يمكن تعريف النظام السياسى بأنه : الأنماط المتناظرة والمتشابهة الخاصة لصنع القرار السياسى فى الجماعة السياسية والنظام هو إطار ينتظم فيه إتجاه القوى السياسية إسهاماً فى العمل السياسى فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار والعناصر التى تقع خارجة تمثل محيطاً أو بيئة التى ينشأ وينمو فيها النظام والتى تسمى نظاماً رئيسياً أما إذا اشترك النظام كعنصر فى تكوين نظام آخر أكبر ،سمى نظاماً فرعياً، فالنظام الاجتماعى يشمل كل مجالات النشاط الإنسانى الماثلية والفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ . هذا النظام الكلى الشمولى هو نظام عام أصلى تنبثق منه نظاماً فرعياً أخرى مرتبطة به هى مكوناته كالنظم الاجتماعية الفرعية (الأسرة) أو الاقتصادية أو السياسية . وعليه فإن النظام السياسى هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابهة الخاصة بعمليات صنع القرار السياسى ، والتى تترجم أهداف وخطافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة تمثلت فى المؤسسات السياسية . ومن ثم فإن النظام السياسى يختلف عن القانون الدستورى الذى ينحصر نطقه فى الدراسة الشكلية الهيكلية للحكومة ولبناء السلطات فيها ، وعلاقة هذه السلطات ببعضها وعلاقة الأفراد بها ، هذه الدراسة الشكلية تقوم على أساس منهج قانونى أما النظام السياسى فيهدف إلى دراسة ما وراء الشكل ويؤسس على مفاهيم سياسيه ويشمل من حيث الموضوع الأفكار والمبادئ التى تكون الجسم العقائدى فى الجماعة والتى تضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فتحولت إلى سلطة شرعية خالقة بذلك للطاعة فى نفوس الجماعة السياسية لما يصدر من قرارات من مؤسسات النظام السياسى بل محولة هذه الطاعة إلى واجب ، والسلطة إلى حق .

لقد اجتاحت دراسة النظم السياسية للمقارنة ثورة فكرية منذ الخمسينات بقصد التجديد وتنقية المناهج المقارنة مما يشوبها من عوامل قصور هذه الثورة الفكرية تأثرت بالثورة التى اجتاحت الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ، وبالذات ما يسمى بالثورة السلوكية ، إن دراسة النظم السياسية المقارنة يتوقع لها أن تسدى العون والمعرفة للمجالات التى استعارت منها وذلك بعد بناء نظرية فكرية عامة ، أن هناك عوامل قصور شابت الدراسة المقارنة للنظم السياسية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالميه الأولى . أولها اقصر دراسة النظم السياسية على الحضارة الغربية وبخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا ، أما دراسة النظم السياسية

فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فلم تكن تحظ باهتمام يذكر إذ كانت هناك بعض الدراسات المتناثرة لا يحكمها نظرية أو نظام فكري واحد وإنما كانت تقارن بأشكال النظم السائدة فى غرب أوروبا . نأنيها : أن منهج الدراسة المقارنة للنظم كان مركز اهتمام إيراز خصائص معينة للنظم بطريقة جزئية باستثناء كتاب « فيردريش » :

Constitutional government and Democracy Friedrich Theory and Practice of Modern Government - (Finner).

حتى دراستهما فى النظم السياسية كتتحليل مقارن كانت لا تتعدى عرض نماذج من مؤسسات الحكم أمام بعضها لتوضيح العلاقات والتأثيرات الارتباطية بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية . نأنيهما : أن الدراسة كانت هيكلية أى تنصب على مجرد شكل مؤسسات الحكم ، أشكالها وقواعد عملها دون الاهتمام بالمقيدة السياسية أو التداخل والتفاعل الذى يؤثر فى سلوك النظام وذلك بفضل النقص فى الاتصال بين مخلف فروع العلوم الاجتماعية والسياسية.

إن هذه الدراسة الشكلية والهيكلية للنظم السياسية تحطمت تحت معاول التجديدات فى السياسة بدأها لاسويل Lasswell كانت نتاجاً خاصاً بالمجتمع الأمريكى (والتطورات الداخلية فيه) فالصنيع والتحديث السريع ثم اشتراك أمريكا فى الحرب العالمية الأولى وما صاحب ذلك من تغيرات فى هيكل النظام السياسى الأمريكى وجهت القوى الصاعدة فيه والمتنامية علماء السياسة الأمريكين لدراسة نواحي النقص والقصور فى النظام الرئاسى الأمريكى مؤسسته وجماعات الضغط والرقابة على وسائل الاتصال الجماهيرية والسلطة القضائية ؛ ففى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية تركزت الدراسات على التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية ، وما ولتها من مشكلات ؛ ولذا تركزت حول الدراسة التجريبية أو المنهج التجريبي فى الدراسة وإلى دراسات متممة فى العلاقة بين الهيكل أو الشكل الاجتماعى ، وتشكيل الشخصية والسلوك. السياسى والمنهج السيكولوجى فى التحليل ونظريات الاجتماع السياسى لدور كايم Durklim وفبر wder حيث لاقت هذه النظريات رواجاً فى الدراسات الأكاديمية الأمريكية .

٣ - الارتباط التاريخي بين النظم المقارنة والنظرية السياسية :

ورغم هذا التطور في الدراسات الاجتماعية إلا أن دراسة النظم السياسية ظلت تشير^(١) وفق منهج شكلي بل تدهورت دراسة النظم السياسية ، وذلك لأن النظم المتبادلة والنظرية السياسية مرتبطان تاريخياً .. لقد كانت أشكال النظم السياسية مركز الاهتمام الرئيسى للنظرية السياسية منذ الإغريق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين حيث بدأ فصل الميدانين فأصبحت النظرية السياسية أساساً موضوعاً تاريخياً بينما أصبحت الدراسات المقارنة للنظم دراسة وصفية شكلية للنظم السياسية الكبرى في أوروبا الغربية ، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ساد الاعتقاد فى الولايات المتحدة الأمريكية بحتمية الدولة الديمقراطية فى المستقبل وبالذات فى أمريكا ، هذه النظرة التفاؤلية جعلت الدراسات السياسية للنظم المقارنة تتجه إلى الاهتمام بعرض طبيعة الديمقراطية ومؤسساتها وخلقيتها الأساسية . أما النظم غير الديمقراطية فهي غير مستقرة ولذا فهي تدور فى إطار مقدار بعدها أو انحرافها عن العقيدة الديمقراطية أى مقارنتها بنوعين من النظم المستقرة تاريخياً وهما النظام البرلماني فى بريطانيا والنظام الرأسي (فصل السلطات) فى أمريكا ، ولذا لم يكن هناك اهتمام بالنظم غير الديمقراطية فقد كان ينظر إلى الشيوعية والنازية والفاشية كاضطراب وقعى ، وكانت المقارنة بين الديمقراطية والديمقراطية حيث تمثل الديمقراطية مرضاً أو خطأ أو اختلال فى النظام السياسى بينما تمثل الديمقراطية صحة وسلامة النظام السياسى بل والجسد السياسى ، غير أن هذا المفهوم الساذج للتقدم والإنماء الديمقراطى والنظام الهيكلى النظرى للنظم المقارنة الذى أوجده الديمقراطية الأمريكية السياسية ودعمته ، لم يصد أمام ثلاث ضربات متتالية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أولها : إذكاء الروح القومية فى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وظهور العديد من الدول متعددة الثقافات والهيئات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية والنظم السياسية . ثانياً : انحسار المد الاستعماري الغربي تحت ضربات الحركات الوطنية الثورية : ثالثاً : ظهور الشيوعية كمنافس قوى فى الصراع التشكيلي للسياسيات القومية والنظام السياسى الدولى ، هذا الموقف الجديد المتحرك التأثير أدى إلى اختلاط الأشكال السياسية وخلق نوعاً من التشك والتشاكل بدلاً من التفوق الساذج الذى ساد الدراسات الأكاديمية الأمريكية مما أدى ظهور اتجاه فكري جديد لتبسيط واحتواء هذه

(١) انظر : د . عامر يرحوش - تطور النظريات والأنظمة السياسية - مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

التقديرات الجديدة فى النظم السياسية عن طريق خلق إطار فكرى نظرى جديد لدراسة النظم السياسية .

٤ - عناصر جديدة لدراسة النظام السياسى ^(١) :

إن المنهج الجديد يتضمن أربع عناصر أساسية تحدد معالمه كإطار فكرى .

العنصر الأول :

البحث عن مجال أرحب وأوسع للدراسة المقارنة ، وهو تخطيط دائرة دراسته النظم الأوربية الغربية وفلكها على أساس الاهتمام بدراسة النظم غير الأوربية على أساس منهجى ونظرى رغم أن هذه الدراسة لم تتحرر كلية من الإطار النظرى الغربى للدراسة خاصة وأن معظم علماء السياسة فى الدول غير الأوربية تأثروا أو تعلموا فى الغرب إلا أن هذ الاتجاه أعطى نماذج وعينات عن أنواع من الخبرة الإنسانية فى مجال النظم السياسية مما أدى إلى الاهتمام بالدراسات العنصرية التاريخية وهكذا لابد من التحرر من ريقة محور الاهتمام الغربى أى بالنظم الغربية للمقارنة .

العنصر الثانى :

البحث عن الحقيقة : وهذا يطلب - أى كشف الحقيقة - البعد عن الشكلية والهروب من محور الاهتمام القانونى والأيدولوجى ومؤسسات الحكم إلى كشف ودراسة كل الهياكل والعمليات التى تتضمنها العملية السياسية ووضع السياسة ، كالعمليات الحكومية وجماعات المصالح الخاصة والعمليات الانتخابية والاتصال السياسى والمشاركة السياسية التى تتناول المناطق الأوربية وغير الأوربية ، إن الوصول إلى اكتشاف جوهر الحقيقة فى النظام السياسى يتطلب أن نحيط ونحدد القوى الديناميكية فى النظام السياسى والعملية السياسية سواء كانت تمثل فى الطبقات الاجتماعية أو فى الثقافة أو التغير الاقتصادى والاجتماعى أو فى النخبة السياسية بل والبيئة الدولية التى يعمل فيها النظام أيضاً .

إن الإطار الذى يحدد هذا المنهج الواقعى التجريبى هو « المنهج السلوكى » ونقصد به ببساطة دراسة السلوك الفعلى لهذه القوى السياسية الحية فى الأدوار والوظائف السياسية أكثر من الاهتمام بمحوى القواعد التشريعية أو الأنماط الأيدولوجية ، ولكن هذا لا يعنى

(١) انظر فى ذلك : د . محمد طه بدوى - النظم السياسية والاجتماعية مرجع مابلى ، ص ١١١ .

إغفال القواعد القانونية والأيدولوجيات وهيكل المؤسسات السياسية نهائياً ، ولكن سيكون اهتمامنا بها بقدر ما تعكسه أو تؤثر به في العمل السياسى .

العنصر الثالث :

البحث عن الدقة وهذا رد فعل لانتشار الاتجاه العلمى والتكنولوجى انتقل إلى الدراسات الاجتماعية ومن ثم العلوم السياسية حيث شاعت الدراسات الكمية كدراسة الاتجاهات الانتخابية على أساس إحصائيات الأصوات ودراسة العوامل التى تؤثر على سلوك الناخبين على أساس المسح النوعى ، ودراسات تربط بين البيانات الاجتماعية ، الكمية وبين خصائص النظم السياسية ودراسا للثقافة السياسية والمشاركة وملاحظة وقائع إكلينيكية وملاحظات ميدانية أنثروبولوجية ودراسات كمية للنخبة وعملية الاتصالات السياسية وتطوير النماذج الرياضية لتتفق وتناسب تحليل العمليات السياسية حيثما أمكن القياس الدقيق والتحكم فى الملاحظة .

العنصر الرابع :

البحث عن إطار وبناء فكرى نظرى : أن العناصر الأربعة فى البحث عن الشمول وعن الحقيقة وعن الدقة تلقى ضغطاً وثقلاً متزايداً وملحاً فى ضرورة إيجاد البناء النظرى - أى التجريد النظرى بحيث لا تضعف فى مفاهيم مثل الدولة ، الدستور ، التمثيل السياسى ، الحقوق والحريات ، لا تضعف فى هذ المفاهيم مفاهيم أخرى مثل الأحزاب السياسيه وجماعات الضغط وطرق الاتصال الجماهيرى أن التجارب النظرية تعتمد أساساً على مفاهيم وهياكل اجتماعية وسيكولوجية وأنثروبولوجية إن المفاهيم الجديدة مثل الثقافة السياسية والوظيفة السياسية والمشاركة السياسية أصبحت شائعة فى هذا المجال ، ومن الذين أثروا بصفة رئيسية فى تطور هذا التجريد النظرى ماكس فيبر Max weber وهارولد لاسويل Harold Lasswell هنا التطور فى الدراسات السياسية له أثره على الدراسة المقارنة ليس للأنظمة الفرعية فقط بل أيضاً فى النظم السياسية الأساسية ولإيجاد نظرية عامة للنظم السياسية المقارنة وبين النظرية السياسية ، كما أنه يمكن أن نعتبر المجتمع الدولى نظاماً سياسياً فرعية تطبق فى دراسة نفس العناصر النظرية ، كما أصبح هناك قياس لدور النظام السياسى الدولى وأثره فى تشكيل وبناء النظم السياسية القومية ، وهكذا فقد زال الفصل بين النظم السياسية المقارنة والسياسة الدولية ، وبالمثل توجد دراسات منظمة لأثر النظم السياسية على النظام الدولى وطريقة عمله ووظيفته ؛ وأخيراً فإن النظم الفرعية للنظم السياسية من هياكل وبيروقراطية

وتشريع وأحزاب سياسية وجماعات المصالح الخاصة والرأى العام قد أصبحت مقارنة ومقدمة نظرياً إلى حد كبير .. كل هذه اتجاهات لم تتم بعد ؛ فلم يتكامل حتى الآن بناء نظرى متكامل ... إن كتابات الموند تعتبر أسهماً له اعتباره فى هذا المجال . وهو إذ يتحمس للمنهج الوظيفى لدراسة النظم السياسية وهو أحد من المناهج العديدة فى دراسة النظم السياسية فى محاولة لإيجاد نظرية للنظام السياسى وطريقته فى التحليل واقعية تجريبية إذ تهتم بالداخل فى العلاقات بين الهيكل الاجتماعى ووظائفه والهيكل السياسى ووظائفه أكثر من الاهتمام بأيدولوجية النظام وأنماطه القانونية .

٥ - المنهج الوظيفى والنظرية السياسية^(١)

إن جذور المنهج الوظيفى تتبع مباشرة من التقليد الكلاسيكى للنظرية السياسية ، وبالأذات ذلك الجزء الخاص بتحليل العملية السياسية والتمييز بين العمليات الفرعية ومراحل القرار والعمل السياسى وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر أدى هذا الاهتمام إلى صياغة نظرية الفصل بين السلطات ، نظرية أن العملية السياسية تتضمن التمييز بين وظائف التشريع (الإدارة) والقضاء ، هذه النظرية مهدت لظهور مؤسسات تخصص فى هذه المهام لحماية الحريات الفردية وصيانة الممتلكات وإقامة العدل ، هذه النظم السياسية مهدت للتمثيل الجاد والحقيقى للطبقات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية فى ظل نظام للفصل بين السلطات يتوقع منه أن يكون أكثر استقرار وحرية . أيضاً فإن النظرية الفيدرالية هى فى الأساس نظرية وظيفية إذ أنها تهتم بطبيعة كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وكذلك البحث عن أفضل الطرق للحفاظ على هذا الفصل والحفاظة أيضاً على القيم الناشئة عن هذا الفصل ، وأيضاً أفضل الطرق لتمشى هذه المؤسسات المنفصلة للحكومة مع هيكل المجتمع ، لقد كان واضعوا النظام الفيدرالى نظريين إذ أنهم فى وصفهم للنظام السياسى تناولوا التفاعل والتوازن للنظم الاجتماعية الأخرى مع النظام السياسى وتفاعل النظم الفرعية مع بعضها البعض ، إذ للمحافظة على هذا التوازن قدموا نظاماً للتوظيف متمدد الأطراف عديد من الوظائف والنسب تمنع أى تضخم أو نمو هائل فى أى مؤسسة على حساب المؤسسات الأخرى ، وبذلك يظل التوازن دائماً بين القوى المختلفة^(٢) .

(١) راجع فى ذلك : د . د . حامد ربيع - مذكرات فى النظرية السياسية - مرجع سابق .

(٢) انظر فى ذلك : د . حسن صعب - مقدمة لدراسة علم السياسة - مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

أن المنهج ذو الأطراف الثلاثة للعملية السياسية قد بدت مناسبة للتحليل السياسى ولبناء المؤسسات فى وقت كانت فيه الطبقات النشطة سياسياً محدودة ومتألفة إجتماعياً .. إلا إنه قد حدثت تطورات كثيرة منذ القرن الثامن عشر إذ ولدت ونمت أحزاب سياسية جماهيرية اتجهت إلى تعبئة القوة الانتخابية وقيام جماعات ذات مصالح خاصة منظمه تهدف للإفصاح والتعبير عن مصالح القطاعات التى يتكون منها المجتمع وتؤثر على سير واتجاه القرار السياسى وعلى تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ، كل هذه التطورات أدت إلى وجود سهام جديدة لم تكن تقدر باعتبارها خلال القرن ١٨ والقرن ١٩ ونظراً لتلك الاحتياجات زاد التعقيد بين فصل السلطات الثلاث التشريعية ، التنفيذية القضائية ، بإضافة وظائف ثلاث أخرى تمكن من مقارنة وإبراز الخصائص المميزة للعمليات التى تسبق أو تواكب الوظائف الثلاث وهى :

(١) الإفصاح والتعبير عن المصالح Interest articulation

(٢) تجمع المصالح Interest Aggregation

(٣) الاتصال Communication

وأصبحنا نشير إلى التصنيف السداسى للوظائف . عمليات التحويل للنظام السياسى أى العمليات التى تحول تدفق الطلب (المدخلات) إلى داخل النظام السياسى وتحولها إلى تدفق (مخرجات) تنظيم ، توزيع ... إلخ من النظام السياسى إلى المجتمع أو إلى البيئة الدولية ، وذلك متأثرين بالنظريات الاجتماعية والأنثروبولوجية والانفصالية المعاصرة والتى تؤكد مفهوم النظام الاجتماعى .

أن المنهج الوظيفى قد تعرض لانتقادات لها اعتبارها وقيمتها . ذلك لأن المنهج الوظيفى جاء متأثراً بعلمى البيولوجى والحركة (الميكانيكية) إذ أنه يشبه النظام السياسى بكائن حى أو بآلة لها وظيفة معينة وتسير وفق حركة معينة أو نظام حروف معين . وهذا صحيح لا يمكن إنكاره . إلى جانب ذلك فإن المنهج الوظيفى يعنى التوازن أو الانسجام بين أطراف القوى وأن هذ الأطراف أو الأبعاد لها اتجاه ثابت ومحمول ومستقر ويرد على ذلك أن نظرية المنهج الوظيفى للنظم ليست إحدى نظريات الانسجام والتوافق ، ولكنها تعنى الاعتماد المتبادل ولها فعاليتها المحتملة على سبيل المثال إذا كانت توجد فى النظام السياسى اتحادات

عملية فإن الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية والتشريعية والتنفيذية سوف تتأثر بهذه الاحتكاكات ... احتمال موجود ... أن نظام التفاعل الذى يوجد لا يمكن أن يكون منسجماً ومستقراً ، ولكنه متداخل ، ومن وظيفة المنهج فى العلوم السياسية أن نوضح أو نكشف كيف أن أى تغير فى عنصر أو جزء من النظام السياسى قد يؤثر على الأجزاء الأخرى بل وعلى الكل ... أما النقد الخاص بالمضمون الثابت والمحافظة لنظرية النظم قد أثر فى صيغة المنهج الوظيفى ليشمل دراسة النظم السياسية فى الدول النامية ولتكتشف كيف تتغير النظم ولماذا تتغير النظم ؟.

أن هذا الاتجاه الثابت الجزئى للصياغات الأولى للاتجاه الوظيفى التقليدى السياسية يشير فى الحاضر تساؤلات عديدة ، إن السياسة كنظام تجرى اتجه إلى الاهتمام بمشاكل السلطة فى التطبيق العملى ... من يصنع القرار السياسى ؟ كيف يوضع القرار السياسى ؟ ما هو مضمون القرار ؟ ما هو اتجاه السياسة العامة ؟ هذه التساؤلات عولجت فى حدود ماذا يجب أن تفعله وما لا يجب أن تفعله النظم السياسية ؟ والذى استنتج من الهيكل أو الشكل ومن مضمون الحركة والعمل .. هذا الاتجاه لخرجات النظام السياسى والتعرف على المخرجات بهيكلها وعملياتها فصاغ بطريقة أكثر وضوحاً مما جاء فى كتاب أرسطو « السياسى » حيث يستخلص اتجاه السياسة العامة للنظام السياسى من عدد الذين يحكمون ، إذا كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو الشعب كله ، وإذا كان الحاكمون يهتمون بالمصالح العام أو المصالح الخاصة ... أننا إذا أردنا أن نخطو خطوة رئيسية فى التحليل للدراسة المتقدمة للنظم السياسية يجب أن ننظر إلى أن النظم السياسية ككل تشملها البيئة ، فعلى سبيل المثال فإن نمو بيروقراطية متخصصة وجيش متخصص فى نظام سياسى ما قد يكون نتيجة تفاعل هذا النظام مع دول أخرى فى بيئتها ، وحكام هذا النظام يمكن أن ينموا طموحاً متزايداً أو يضطرد إلى تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية بالتهديد أو بالغزو الفعلى من بيئتها أو قد يكون كرد فعل لحكام النظام السياسى للتغيرات التى بدأت تظهر فى مجتمعاتهم من ازدهار اقتصادى أو أزمات وكوارث اقتصادية ، مثل هذه التغيرات الداخلية بشدة على النظام السياسى ولتدفق إلى النمو إذا كان يرغب فى الحياة ... ولذا لا بد أن يمكننا مفهومنا للنظام السياسى من التعامل مع تفاعل النظام فى بيئته المحلية والدولية حيث نحقق تقدماً فى الدراسة للمقارنة للنظم السياسية ومن ثم يجب (١) أن ننظر إلى أنشطة أو وظائف النظام السياسى من ثلاث جوانب

أولها الوظيفة التحويلية The Conversion Function فى الاهتمام بالتغيير والإفصاح عن المصالح وتجميع هذه المصالح ثم الاتصال السياسى ... صياغة لموضع القواعد القانونية ثم تطبيق وتنفيذ هذه القواعد وأخيراً تفسير هذه القواعد ... (٢) أن النظام يعمل كفرد فى بيئته ، وهذا يتضمن قدرات النظام (٣) ما هى الطريقة التى يحافظ بها النظام على بقائه وتكيف نفسه مع الضغوط ، ليتغير فى المدى الطويل .

* * *

الفصل الثامن

نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف النظام السياسي

يمكن أن نميز ثلاثة نماذج رئيسية لتحديد وظيفة النظام السياسي كل منها ينبع من منطلق مختلف ويقدم تفسيراً وإطاراً مختلفاً وهي ^(١) :

١ - النموذج الفرنسي :

بدأ جان بودان الذى أشار إلى أن النظام السياسي لا يقتصر على الشكل فالنظام قد يكون ديمقراطياً من حيث الشكل وغير ديمقراطى من حيث المثالية ، والمقياس هو هل يسمى النظام لتحقيق مصالح مجموع الشعب أو مصالح فرد واحد ، وكان بودان يبنى من ذلك الدفاع عن شرعية النظام الملكى . ثم يأتى مونتسكيو فيميز بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية . ومهمة النظام ووظيفته تحقيق التوازن بينهما ، هذا الاتجاه غزا الدراسات الدستورية والسياسية خلال القرن التاسع عشر أى فلسفة الفصل بين السلطات فالتوازن النظامى عند مونتسكيو هو أن النظام السياسي يجب أن يقوم على تعدد القوى النظامية بحيث أن كل قوة تواجه الأخرى فتحدث نوعاً من الضبط بمعنى أن يصبح المجتمع أوزناً مضادة كل منها تقف في وجه الأخرى ليس فقط موقف التوسط بل أيضاً موقف الوزن المقابل ، كالميزان يجب أن توجد فى كل من دفتيه وزن قريب من الآخر وإلا فلاد من الاختلال . ويرى أرسطو أن التوازن فى المجتمع للمعتدل الذى يقوم على حكم الطبقة الوسطى ، ولكنه لا يشير إلى أساليب الوصول إليه أما مونتسكيو فى كتابه « روح

(١) راجع د . صلفار رشاد ، السياسات المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

- Gabriel A. Almond and G. Bingham, op - cit. p. 15 - 17.

- David Easton, op. cit. 56 - 58.

ونظر أيضاً :

وكذلك :

الشرائع « فإنه يقدم لنا أدوات ثلاث تسمح بتحقيق الصورة المثالية للوجود السياسية هي :
 النظم المهنية (التجمعات النقابية) ثم اللامركزية النظامية وأخيراً فصل السلطات ، ويرى
 مونتسكيو إن وظيفة النظام السياسى هي ثلاث وظائف متوازنة وهى : أما وضع القانون
 الذى يوضح ويحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات الاجتماعية ، وتنفيذ هذا القانون
 يعنى متابعة انتقال القانون من أمر تشريعى إلى قواعد واجبة الاحترام فى الحياة اليومية ...
 غير أن المواطن بطبعه قد يسعى للتخلص من القانون وعدم احترامه ؛ ولذا تنشأ الخلافات
 والمنازعات حول تفسير القانون وتنفيذه ، هذه المنازعات تتولى السلطة القضائية الفصل
 فيها.. إذن - حسب رأى مونتسكيو - فإن وظائف النظام السياسى ثلاثة وظائف مستقلة ..
 تشريعية مجردة ، تنفيذية واقعية ، قضائية فردية .. هذا الفصل فى السلطات يؤدى إلى نتيجة
 مزدوجة فهو يمكن من التخصص فى الوظيفة الملقاه على عاتق النظام . ثم هو يمكن
 المواطن من الحماية لأنه يسمح بالوقاية المتبادلة بين السلطات لحماية الحريات الفردية .

٢ - النموذج الألماني :

ترفض نظرية مونتسكيو فى التمييز بين السلطات كأساس لتحديد وظيفة النظام
 السياسى ؛ لأنه تمييز بالأدوات العضوية للنظام وليس بالأهداف التى يسعى إلى تحقيقها
 وترفض أن تقف أمام الأداة التى تمكنه من أداء تلك الوظيفة ومن ثم تصير مهمة النظام
 السياسى المحافظة على وجوده وتمكين المجتمع من المحافظة على وحدته واتباعه الحضارى ،
 فالوظائف الثلاث تشريعية - تنفيذية - قضائية) هي أدوات لتحقيق وظائف أخرى أكبر
 وأشمل ، وقد تناولت التقاليد الألمانية فكر مونتسكيو بالنقد وترى أنه حين يميز بين
 السلطات الثلاث إنما هو فى الواقع يخلط بين الأداة والوظيفة فالسلطات الثلاث كل منها
 أداة وكل أداة لها وظيفة فى نطاقها ، ولكن أياً منها لا يمكن أن يعكس حقيقة وظيفة
 النظام السياسى الذى تملوه الأدوات ولا يتحدد بها ؛ وهذه الأدوات قد توجد بشكل معين
 ومع ذلك يظل النظام (الدولة) قائماً كمفهوم مجرد مطلق . فالوظيفة التشريعية مثلاً
 ليست سوى أداة لتحقيق وظيفة أخرى أكبر وأعم ، هذه الأداة بطبيعة الحال بدورها لها
 وظيفة ولكن تلك الوظيفة التى هي وظيفة الأداة ليست هي وظيفة النظام . إن الدولة
 كحقيقة نظامية تعنى تكثيل الإرادة الجماعية فى سبيل تحقيق قسط من الأهداف مهما
 اتسع فهو مفيد زماناً ، وإن سلطات الدولة أو أدواتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية هي قنوات

الدولة لتحقيق تلك الأهداف وقد ازدادت نسبتها وزاد تخصيصها ليس فقط من حيث الزمان والمكان بل ومن حيث طبيعة الأداة ، أما القيم كأهداف للنظام وغيابته تقدم تصويراً للمثالية الحركية فوظيفتها مجرد بناء الإطار الفكري لإبعاد الحركة في مفهومها الأخلاقي . (١١)

٣ - النموذج الأمريكي :

المدرسة الوظيفية في الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الوظيفة مرادفاً لكلمة الحركة وهنا تختلط وظيفة الدولة بوظيفة القوة السياسية التي هي أحد عناصر المجتمع السياسي مادية كانت أم نظامية ، وإذا كان نشاط الدولة قد يختلط بهذه القوة وقد يتحدد بها إلا أن كلاهما ليس مرادفاً للآخر . ولا شك أن جعل الوظيفة مرادفاً للحركة خلط مع المنهج السلوكي ، كما أن التقاليد الأمريكية تجعل من منطلق الرأية أساساً له وباسم هذه الواقعية تنتهي إلى الخلط بين الممارسة بمعنى الأداة والوظيفة بمعنى الهدف ... بدليل أننا نجد لاسويل يقدم تحليله للشهور للوظيفة السياسية على أساس التمييز بين سبع متغيرات في دراسته لعملية صنع القرار وهي (المعرفة بالموقف - التصنيف بهدف تقديم البدائل للحركة - تأصيل القواعد - تقديم القصور للحركة - تطبيق هذا التصور على الواقع - تقييم الحركة من حيث النجاح والإخفاق - إنهاء الحركة من حيث المعالجة الختامية من خلال عملية التوفيق المتعددة) هذه التغيرات التي يحدد لاسويل من خلالها مفهومه لوظائف الدولة تدور كلها حول عملية اتخاذ القرار السياسي التي هي في الواقع ليس إلا منطلق السلطة في تعاملها بالموقف ؛ ولقد أشرنا من قبل إلى أن فكر مونتسكيو يخلط بين وظائف الدولة وأدوات تحقيق تلك الوظائف . وعملية صنع القرار ليست أداة تحقيق الوظيفة، ولكنها أحد مراحل تحقيق الوظيفة ؛ ولذا نجدنا نتساءل : ما هدف اتخاذ القرار ... إن تحليل لاسويل ينبع ويدور في إطار منظمات سياسية فرعية : الكونجرس الرئيس ، الأحزاب السياسية... إلخ ... ولكن أين النظام السياسي (الدولة) ؟ ومن هنا يمكن القول أن فكر لاسويل هو عماد لأفكار مونتسكيو من خلال المنطقة الاجتماعية الحركية دون أن ترتفع إلى مستوى التصور العام الشامل المجرد الذي يلقي الزمان والمكان للوجود السياسي . وعلى كل فإن الوظيفة تعبر عن ديناميكية معينة تتمثل في برنامج سياسي تسعى الجماعة إلى

— Gabriel A. Almond, op. cit, p. 38.

(١١) انظر :

تحقيقه ، ومن ثم فالنظام السياسى هو أداة تمكن الجماعة من تحقيق ذلك البرنامج السياسى وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل ^(١) .

والملاحظة أن الدراسة التجريبية لوظيفة النظام لا تمثل تجديداً فى الفقه السياسى فقد تناول أفلاطون وأرسطو وظيفة النظم السياسية ومن جاء بعدهم حتى الخمسينات ، ولكن محور اهتمامهم كان هو ما ينبى أن يكون عليه النظام ، وليس ما هو قائم بالفعل ، فعلى سبيل المثال نجد أفلاطون وأرسطو يتخذان من القانون معياراً لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانونى وآخر غير قانونى ، كما اهتموا أيضاً بعدد من يمارسون السلطة السياسية فرداً أو طبقة أو حكم الشعب . وتناول أفلاطون وظائف حكم الرجال وتناول أرسطو كيف أن طريقة توزيع الثروة على شكل النظام ومن ثم على السياسة التى يمارسها النظام ، والمفكرون الليبراليون فى القرنين الثانى عشر والتاسع عشر تناولوا أداة وظيفة النظام على أساس أن أفضل النظم هو أقلها وظيفة (أمن - دفاع - قضاء) وترك باقى الوظائف للنظم الاجتماعية الفرعية - الماركسية تأتى فتحدد وظيفة النظام وسلوكه الداخلى وفى البيئة الدولية (بورجوازي - داخلى - عدائى فى البيئة الدولية الاستعمار) . هذه النماذج توضح كيف أن دراسة النظام السياسى على أساس الوظيفة ليس جديداً والجديد هو طريقة التحليل التجريسي الواقعى .

كما أن تصنيف النظم إلى رئاسة وبرلمانية ليس دقيقاً فضلاً عن أنه نابع عن الحضارة العربية ، ولا تصلح للمقارنة فمستوى أداة الوظيفة هو مركز الاهتمام فى الدراسة « الإدارة بالأهداف » أى دراسة الأداء الفعلى للنظام السياسى ، ولقد تمكنا من تناول مشكلة التغير السياسى « التنمية » إذ حث على الوظيفة لا الشكل ، ومن ثم تخرج على التقاليد الغربية ونرفضها ، لأنه لا تدخل فيها الدول العامة ، واستخدام الإحصاءات الرياضية ومن ثم القدرة على التنبؤ .

ولقد استخدم مفهوم الوظيفة فى الدراسات السياسية قديماً ؛ أما الآن فهو يتلخص فى الآثار والنتائج الرئيسة لهيكل النظام وفى وقت معين (ويعرف بنيان النظام بأنه نمط من تداخل الأنشطة والأدوار أو الوظائف) . على سبيل المثال صوت دقات القلب هو أحد آثاره، هذه ليست وظيفة القلب لأنها ليست لها أهمية بالنسبة إلى النظام الفسيولوجى الذى

(١) راجع فى ذلك : د . محمد طه بنوى - النظم السياسية والإجماعية - مرجع سابق ص ٨٥ .

يعتبر القلب جزءا منه ، كذلك فإن آثار النظام قد تكون تنفيذ عقوبة الإعدام في شخص ثبت إدانته ولكن فرض عقوبة الإعدام في ذاتها ليست هي وظيفة النظام ، ولكنها جزء من نشاطه فالنشاط وما يؤديه البنيان (النظام) والوظيفة هي ما يقوم به البنيان (النظام) ويكون له أثر على النظام الذي يشكل جزءا منه ^(١) . وعلى ذلك فالنشاط لا يمكن تمييزه عن الوظيفة على أساس السلوك للمموس ولكن فقط في علاقته بإطار المفهوم وسلسلة الآثار التي يتركها هذا الإطار . فإذا فرضنا على سبيل المثال أن المحافظة على القيم الأساسية في المجتمع مطلب فعال للنظام الاجتماعي ؛ وإذا كانت النظرية المفترضة للضبط الاجتماعي تعترف بعقوبة الإعدام عند الخروج على قواعد أساسية كأسلوب للمحافظة على القيم ؛ فإن نشاط النظام في تنفيذ الإعدام في جريمته قتل تعتبر مساهمة من النظام في تحقيق وظيفة المحافظة على النظام ، فالنشاط هو تنفيذ حكم الإعدام أما الوظيفة في المحافظة على النظام .

والملاحظ أن روي مكريديس " Ray Macridis " هو من أوائل العلماء السياسيين المعاصرين الذين اهتموا بدراسة النشاط السياسي ؛ فقد انتقد فكرة إيجاد معيار واحد لتصنيف النظم السياسية ، ذلك لأن الحكومة كأحدى مؤسسات النظام السياسي تتضمن متغيرات متعددة لا يمكن لمعيار واحد أن يكفي لتغطية دراستها ، ولذا يقترح مكريديس معايير ثلاثة هي (أ) تنظيم السلطة السياسية . (ب) العلاقة بين السلطة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية . (ج) مركز الفرد في النظام السياسي . وإذا كانت محاولة مكريديس قاصرة لأنها تقوم على وسائل وأدوات تحقيق وظائف النظام السياسي بصرف النظر عن طبيعة هذا النظام فإن الموند قد تصدى لمشكلة تصنيف النظم السياسية محاولا اتخاذ المعيار الوظيفي لأنه لا يكفي بل لا بد من معايير أخرى ؛ إلا أن الجليلد الذي جاء به « الموند » هو أنه أول من أدخل في تصنيفه النظم السياسية في الدول النامية وحديثه العهد بالاستقلال وهكذا فصنفه أكثر اتساعاً ، ويرى الموند أن المحللين السياسيين اعتمدوا في تصنيفاتهم للنظم السياسية على تجربة واحدة هي تجربة الديمقراطية الغربية وأخرى ترفض هذا النظام وتبحث عن بديل يتفق مع ظروفها الخاصة ولاشك أن الاختلافات والتعدد في الحكومات داخل النظم السياسية زادت من درجة تعقيد إبراز الخصائص المشتركة للنظم السياسية ، ولذا يفرض

(١) انظر : د . جيهل الموند ، السياسة المقارنة : دراسات في النظم السياسية العالمية ، مرجع سابق ، ص ٤١ - ٤٣ .

المعيار الشكلي ويلجأ إلى المعيار الوظيفي ، رغم أن كثيراً من علماء السياسة يشندون اتجاه الموند الذي يرى هو نفسه أنه قاصر . ويقترح الموند أن هناك سبع وظائف يمكن على أساسها تصنيف نظم الحكم ومن ثم اتخاذها معياراً لتصنيف النظم السياسية ودراستها دراسة مقارنة وهي ^(١) (١) وظائف تتعلق بالهيكل وهي ما يسميها Output Function وهي الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية ، والوظيفة القضائية . (ب) وظائف تتعلق بالجهاز والإدارة العملية ذاتها وهي ما يسميها Input Functions وهي : المشاركة السياسية في إدارة الجهاز والتوظيف ، رعاية المصالح ، ضبط المصالح وتنسيقها وتحقيق عدم التعارض بينها ، وأخيراً الاتصالات السياسية . ويرى الموند أن النظرية الوظيفية في دراسة النظم السياسية تنتمي لنظرية الاحتمالات في السياسة ، وتساعد على تحديد عناصر النظم السياسية وأشكالها فما في صورة نهائية قد يستطاع معها وبها إقامة نماذج إحصائية ورياضية لها وهذا هو ما يحتاج إليه علم السياسة في تطوره المعاصر ، ومن ثم يمكن تحديد العناصر الشكلية والعناصر الوظيفية كل على حده ويمكن مقارنة النظم السياسية على أساسها والتنبؤ باحتمالات ما يمكن أن تؤديه النظم السياسية من وظائف معينة من خلال أشكال معينة ووسائل محددة .

٤ - رؤية الموند لوظائف النظم السياسي :

يقدم « الموند » الإطار التالي حيث يميز بين نوعين من الوظائف أولهما : الوظائف

المدخلات Intut Functions

ويجدها بأربعة وظائف هما ^(٢) :

(١) التنشئة والتطويع الاجتماعي.

Polirtical Social Socialization and Input Functions recruitment.

(٢) تحديد المصالح. Interst articulation.

(٣) ربط المصالح. Interest aggregatio.

(١) راجع في ذلك : د . أحمد سويلم العمري - أصول النظم السياسية المقارنة - مرجع سابق ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) راجع :

— Almond. G. A, and Coleman. j. s. the politics of the developing Areas
princeton univ 1969.

ثانيهما : الوظائف المخرجات out put Functions وهى :

- (١) وضع القاعدة القانونية. Rule - Making.
- (٢) تطبيق القاعدة القانونية. Rule - Application.
- (٣) الفصل فى المنازعات. Rule - Adjudiation.

أن نموذج الموند ^(١) يعتبر دون شك خطوة إلى الأمام وأكثر تقدماً ذلك أنه ميز بين الوظائف السابقة على الحركة التى تمثل الباعث على الحركة وأدوات الحركة أو المسالك التى من خلالها نستطيع أن نحقق تلك الوظائف وبعبارة أخرى « الموند » من بين الوظائف بمعنى الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة (النظام) والأدوات التى تسمح لها بتحقيق تلك الأهداف ، والملاحظ أن الموند يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسكيو حول الفصل بين السلطات تحت تسميات جديدة ، فوضع القاعدة القانونية يعبر مرادفاً لكلمة التشريع وتطبيق القاعدة يصير بديلاً عن السلطة التنفيذية ولكن المفاهيم واحدة والمداول واحد ، فإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التى يسميها المداخلات وهى التى تمثل كلمة الوظيفة فى معناها الحقيقى وجدناه يميز بين أربعة وظائف تدور جميعاً حول حركية النظام السياسى من حيث علاقته بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يحتضنه النظام السياسى ويتفاعل معه ، فهو يتساءل كيف تتبلور للمطالب السياسية ؟ كيف يستوعب النظام السياسى القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسى ؟ كلها أسئلة حاسمة وضرورى إلى أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى وضع التجريد الذى يرتبط بالأهداف العامة تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة) . إنها جميعاً جزئيات تنبع من الواقع الاجتماعى وترتبط بتلك الخلفية التى قد تسهل أداء الوظيفة أو تصعب منها ولكنها لا تمثل أكثر من ذلك ؛ وهكذا نجد « الموند » رغم أنه استطاع أن يميز بين الأداة العضوية والوظيفة المستترة خلف الأداة العضوية إلا أنه عندما تعرض لتلك الأخيرة اختلط عليه الأمر فلم يستطع أن يميز بين الأهداف المرتبطة بالواقع الاجتماعى وقد تتحد مكاناً وزماناً وتلك المرتبطة بالدولة ، وقد

— Gabriel A. Almond, Comparative politics, op - cit, p. 75.

(١) وانظر أيضاً :

انطلقت كمفهوم مجرد يعبر عن الحقيقة السياسية دون أن تتقيد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان .

الخلاصة أن الفقه الأمريكي تحت تأثير ما أسماه بالواقعية والمنطق التجريبي في التحليل خطط أولاً بين نظرية القيم السياسية ونظرية الدولة ثم خطط ثانياً بين الأهداف المطلقة المجردة للدولة ثم مسائل تحقيق هذه الأهداف .

وظائف النظام السياسي في المجتمع المعاصر :

ما هي وظائف الدولة أو النظام السياسي في المجتمع المعاصر تنمير عن علاقتها بنظام القيم السياسية ؟ وظيفة الدولة تعنى تحديد الأهداف البعيدة التي يسعى النظام السياسي إلى تحقيقها ، الدولة كمفهوم مجرد للإدارة الجماعية وبغض النظر عن مراحل تحقيق تلك الأهداف ، صنع السياسة ، صنع القرار السياسي ؟ تنفيذ القرار السياسي ، وبغض النظر عن مضمون تلك الأهداف من حيث تمثيلها عن فلسفة سياسية معينة تدور حول تفضيل مسلك معين أو آخر كتمثيل حضارى وتاريخي عن القيم الديمقراطية ومن خلال تصور أيدولوجي معين قد يختلف ويتنوع ، ولكنه يظل دائماً منبع تلك القيمة المطلقة التطور الديمقراطي^(١) .

ونستطيع أن نميز بين وظائف أربعة بعضها أصيل وبعضها تابع . الأول تدور حول مبادئ وقيم سياسية ، والثانية تعبر عن أدوات لحماية تلك المبادئ والقيم السياسية هذه الوظائف هي :

أولاً - الوظيفة العقائدية .

ثانياً - الوظيفة التطويرية .

ثالثاً - الوظيفة التوزيعية .

رابعاً - الوظيفة الجزائية .

هذه الوظائف الأربع ينترج العديد من الوظائف الأخرى الفرعية ، كذلك كل من هذه الوظائف لها أشكال متعددة ، فالوظيفة العقائدية تنبع منها الوظيفة الثقافية وكذلك

(١) انظر : د . محمد طه بدوي . النظم والحالة السياسية - مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

الوظيفة الانصالية ، والوظيفة الجزائية تتبع منها الوظيفة التشريعية ، كذلك جميع هذه الوظائف تتحدد نجاحاً أو إخفاقاً بالعديد من العوامل . من بينها خصائص الأيديولوجية المسيطرة على المجتمع السياسى ، وكذلك الخلفية الاجتماعية المرتبطة بالركيزة التى تحرك فى داخلنا الدولة فالوظيفة التطويرية لا يمكن أن تصادف نفس العقبات فى المجتمع المتقدم ذى التقاليد الثابتة وذى التطور المتوازن كما تصادفها فى المجتمع للتخلف أو المجتمع الجديد الذى فى حاجة إلى التدخل المستمر من جانب الدولة كمصدر وحيد لإحداث عملية التغيير السياسى.

أولاً - الوظيفة العقائدية :

هى أول الوظائف الأصلية للنظام السياسى المعاصر . فالنظام السياسى هو التعبير عن الجماعة والدولة تعبير قانونى للجماعة ، بعبارة أخرى الأداة الحكومية هى وسيلة الجماعة لتأكيد وجودها القانونى ، وكل جماعة تملك مثالية معينة ، هذه المثالية قد تكون جامدة ففتنصر على روح الشعب وقد يتعدى ذلك فتعبر عن ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى تحقيقه ، ومن ثم فإن النظام السياسى وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل والنظام يصبح هو المسئول عن تحقيق تلك الوظيفة العقائدية سواء اقتصر على حماية القيم والتقاليد الموروثة أم تعدت إلى بناء مجتمع جديد والتغيير فى المجتمع القائم طبقاً لبرنامج قرره الجماعة وارتضاه ضميرها السياسى^(١) .

أن المجتمع المعاصر لم يعد يقبل فكرة الدولة غير المكافحة ، فقط يعرف الدولة المؤمنة بعقيدة معينة أى الدولة العقائدية هى التى تقبلها الجماعة المعاصرة فالدولة جعلت من دفاعها عن مبدأ سياسى معين وعن صورة معينة من صور الوجود الحضارى أحد أسسها القانونية الدولة التى تنعكس فى سلوكها السياسى كحقيقة حية وكمبدأ من مبادئ الإيمان العقائدى فأضحى وجودها الدولى مرتبطاً بذلك المبدأ من حيث النجاح أو الإخفاق ، هذه الدولة هى الصورة الطبيعية للتنظيم السياسى كما يفهمه المجتمع المعاصر .

(١) د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية التطور السياسى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص

ثانيا - الوظيفة التطويرية :

ونعنى بها النظام فى أن يسعى ليجعل نظامه القانونى وإطاره التشريعى فى تطور دائم لينتجبه التوتير الذى يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أى نوع من التشقق بين الهيكل السياسى والقوى الجديدة التى يفرضها إدخال عامل الزمان فى الحياة السياسية ... ذلك أن التطور السياسى يعنى عملية التفاعل الدئامى التى قد تترتب على صدام مستتر أو توافق ظاهرى ، ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغير الاجتماعى والاقتصادى وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر ، بعبارة أخرى فإن التطور السياسى هنا يعنى تغيراً فى مقومات الوجود السياسى هذا التغير لا بد وأن يؤدى إلى اختلال فى علاقة التوازن التى تربط بين مختلف أجزاء الجسد السياسى . المجتمع بطريقة تلقائية لا بد وأن يسمى إلى العودة إلى حالة التوازن عن طريق لا شعورى أحياناً وشعورى أحياناً أخرى ، وثارة تلقائياً أو عن طريق تدخلى الإدارة الحكومية تارة أخرى ، الدولة إذن يقع عليها عبء التدخل بتعديل النظم بحيث يصير الإطار الدستورى صالحاً لاستيعاب جميع القوى السياسية الجديدة والتعبير عن الحقائق الاجتماعية المتحددة بحيث يصير الإطار النظامى رداً صالحاً لذلك الجسد فى صورته الجديدة ^(١) . أن الثورة ليست إلا نتيجة لاختلال علاقة التوازن حيث هناك قوى جديدة لا يستطيع الإطار النظامى أن يستوعبها بأسلوب سلمى فتتجأ إلى القوة والعنف لتفرض وجودها على المجتمع السياسى ؛ مثال ذلك التطورات الدستورية المرتبطة بالعلاقة بين الدول المستعمرة وملحقاتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهنا نجد الفارق بين دولة تؤمن بالواقعية السياسية فتتجنب الأزمات وتصورها تلقائياً متتابهاً متدرجاً ودولة لا تعرف كيف تؤدى هذه الوظيفة فإذا بها تواجه القوى الجديدة بأسلوب العنف الذى لا يمكن أن يؤدى إلى نتيجة واحدة هى الاضطراب وعدم الاستقرار أن خير النماذج السياسية التى تعكس مرونة واضحة من حيث أداء الدولة لوظيفتها التطويرية هو النظام السياسى الإنجليزى ، ذلك لأننا لو تتبعنا التطور السياسى الإنجليزى لوجدنا أنه منذ القرن الثانى عشر حتى هذه اللحظة لم يواجه ثورة واحدة عنيفة سوى ثورة كرومويل التى لم تؤثر كثيراً إذا كانت محدودة الأهمية ، حتى الحركات العمالية أخذت الطابع الثقافى والإصلاحى ولم تتصف بأى صفة من صفات العنف واللاشرعية ، وكثير من المحللين عندما يقارن بين النظامين الإنجليزى والألمانى

(١) د . حمد عبدالله ربيع ، نظرية التطور السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

يسوق تلك الملاحظة ؛ لقد بدأت بريطانيا دائما متقدمة قرنين من الزمان ولم تبدأ ألمانيا مواجهة الحوادث إلا متأخرة قرنين من الزمان وهنا هو سر نجاح الأولى وإخفاق الثانية فى تاريخها الحديث والمعاصر .

ثالثا - الوظيفة التوزيعية :

هذه الوظيفة الأصلية الثالثة ترتبط ارتباطا مباشرا بكلاوظيفتين الأولى والثانية وتصير امتداداً . ويقصد بالوظيفة التوزيعية تحقيق ما أسماه الفقه اليونانى الكلاسيكى العدالة التوزيعية ، التقاليد المعاصرة ترفعها فتجعل منها إحدى وظائف الدولة ، فالدولة اليوم لم تعد تقبل أن تقف مكتوفة اليدين إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعى التى تترتب على سوء توزيع الملكية أو الدخل ، وإذا كانت العقائد السياسية تفصل بين الدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية (الشيوعية) فإن الواقع السياسى يربط بينها ويجعل كلا منها تتجه نحو الأخرى ، فالحياة تثبت مرة أخرى أن الواقع ليس هو النظرية لأن الحياة تأبى إلا التوفيق والاعتدال . بهذا المعنى فإن الوظيفة التوزيعية تنبع من الوظيفة العقيدية ذلك لأن المثالية التى تحكم الجماعة هى وحدها التى تحدد أبعاد الوظيفة التوزيعية كذلك ترتبط الوظيفة التوزيعية بالوظيفة التطويرية لأنها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تطوير النظم السياسية القائمة ، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية ، كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة ؛ لأنها فقط بما لها من تنظيم يتصف بصفى القوة والانسجام تستطيع باسم الجماعة السياسية أن تواجه مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية ، هذه الحقيقة أكثر وضوحا إزاء الوظيفة التوزيعية .

رابعا - الوظيفة الجزائية :

وهى وظيفة تابعة على خلاف الوظائف الثلاث الأولى الأصلية . ونقصد بالوظيفة الجزائية تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق الدولة بخصوص الاخلالات التى قد تحدث داخل المجتمع المنظم والتى تتضمن إنتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة فى حياة الجماعة ، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة أى تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتحتد بها ، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز فى الإدارة التشريعية ، وهكذا نجد تنابعا منطقيا معنا يسمح لنا بتحديد وضع

الوظيفة الجزائية فى الإطار الفلسفى لنظرية النظم ، فالنظام أداة الجماعة السياسية لتحقيق مثالياتها الحضارية ؛ والمثالية الحضارية تعنى عقيدة سياسية معينة ، والعقيدة السياسية لا تنفصل عن التطوير من جانب والعدالة من جانب آخر ... الوظيفة الجزائية هى الوسيلة الأساسية لتحقيق أى من هاتين الغايتين تطور ونوزع .

وبالخلاصة أن الوظائف الثلاث الأصلية للدولة كحقيقة مجردة إنما تعبر فى الواقع عن مبادئ وقيم سياسية مترابطة ومتكاملة ، العدالة أى الوظيفة التوزيعية . التوازن أى الوظيفة التطويرية ، تحقيق المثالية السياسية أى الوظيفة العقائدية . بل نستطيع أن نلاحظ أنه فى داخل هذه الوظائف هناك تدرج داخل كل وظيفة . الوظيفة العقائدية هى المفهوم العام المجرد المتسع الذى يضم كل نظام القيم ، ثم تأتى فتميز بين قيمتين كل منهما لها بعدها المستقل . العدالة كمحور الوجود الفردى والتوازن كمنطلق للوجود الجماعى ، الملاحظ أن وضع العدالة فى مرتبة القيم الفردية التابعة لا يعنى التقليل من أهميتها ، وإنما هو تشكيل لحقيقتها بمعنى معين ينبع من طبيعة الوجود السياسى .

* * *

الفصل التاسع

العالم الثالث والتنمية السياسية

تعد مشكلة التخلف من أكثر مشاكل العالم الثالث خطورة ، بل أنه ينظر إليها أحيانا على أنها وراء مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة تعاني منها بلدان العالم الثالث ، ولذا فإن من الضروري دراستها دراسة تحليلية نقدية في إطار متغير مستقل تنهجه دول العالم الثالث في تأرجحها بين نظريات وبرامج التحديث أو التنمية السياسية التي طبقها كلا النظامين الغربي الليبرالي أو الشيوعي ، فكتاب أوربا الليبراليون في معالجتهم لمشاكل العالم الثالث يرون أن يتخذ العالم الثالث نمط التطور والنمو في مجتمعات الغرب الصناعية وواضح أن هنا المنطق ينسجم والفكرة التي نحاول التأكيد على أن نمط التطور الأوربي في نظر هؤلاء نموذجا للتطور وإن كانوا يضيفون أن شعوب « العالم المتخلف » لا تقوى على السير على خطى النموذج الليبرالي الغربي ومعظم مؤسسته وهو ما يعكس بقايا نزعة استعمارية في حد ذاته ومع ذلك فإن معالجة مشكلة التخلف في دول العالم الثالث تختلف من كاتب لآخر فيرى بعض الكتاب المحدثين ضرورة حشد كل طاقات البلدان المتخلفة بهدف إخضاع الطبيعة والخروج من حالة الجوع الأمر الذي يتطلب دولة وحكومة قوية وتعبئة الجماهير للنضال والعمل وهنا لا تطبق مظاهر الديمقراطية الغربية ؛ لأنها تعتبر ترفاً لا طاقة لهذه البلدان ^(١) يتحلمه وإن التخطيط مع الحرية قد يورث مخاطرة كثيرة حين لا يكون المواطن مهيئاً لممارسة هذه الحرية ، وكانت هذه النتيجة هي التي توصل إليها « كارل ماركس » قبل ذلك بحوالى قرن من الزمن حينما قال أنه في مرحلة التراكم البدائي لرأس المال فإن

(١) أقيمت التطورات اللاحقة انهيار الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي انهيار الأفكار التي بنى عليها ماركس نظريته في التطبيق ، المؤلف :

المجتمع يجد نفسه مضطراً في معظم الأحيان لتقبل نظام سياسى من نوع استبدادى^(١) . لكن فريقاً آخر من الكتاب الغربيين قد شكك في قدرة المنهجية الماركسية على تحليل ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، ويرى قسم من هؤلاء الكتاب أن الفكر الماركسى - وليد المجتمع الصناعى الأوروبى - قد جاء لمعالجة أوضاع المجتمع المذكور في المقام الأول ، وأنه في البلدان الجديدة لا بد وأن يسبق التغير الاجتماعى Social change التنمية الاقتصادية إذ أن أساليب الفكر المصرية تسبق طلاقات الإنتاج ، فى حين أن فريقاً ثالث^(٢) يخون باللائمة والخطأ الفاحش على دراسة العالم الثالث ككل متجنس دون الأخذ في الاعتبار خصائص تتمتع بها بعض أجزائه دون البعض الآخر مثال ذلك أنه لا يوضع على قدم المساواة حول شبه القارة الهندية مع معظم دول أمريكا اللاتينية ولا أن تماثل العراق بالسعودية أو بمصر أو البرازيل أو الجزائر أو دول إفريقيا عديدة مثل غانا والكامرون والجاون . ويعزو سبب عدم التماثل في هذا المثال . إلى اختلاف مستويات تطورها التاريخى وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة أو عدم سيطرة العلاقات القبلية والعشيرة ، ولكن هذه الأفكار تجد من يناقضها أيضاً إنطلاقاً من أن الفرق بين ظروف ومشكلات هذا البلد عن ذاك هو فرق الدرجة وليس فى طبيعتها وجوهرها وإن مشكلة التخلف وآثارها وأسبابها أيضاً - تبقى مشتركة فى هذا العالم وأن الهدف الرئيسى للدول العالم الثالث والصفة المشتركة التى تجمع بينها هى الحاجة إلى التنمية ، وذلك مهما اختلفت الانتماءات الأيديولوجية والميول السياسية ، وأن تعبير العالم الثالث يشمل أمريكا اللاتينية عدا كوبا كما يشمل أفريقيا وآسيا عدا البلدان الشيوعية واليابان ، وبمعنى آخر تلك المجموعة من الأمم الواقعة بين العالمين المسماة بالعالم الشيوعى والعالم الحر ، باعتبار أن هذه البلدان برمتها تواجه بعض المشكلات والسماح المشتركة وتشترك أيضاً فى بعض الخصائص^(٣) .

وفيما يتعلق بتقويم هذه الآراء جميعها فيمكن القول بأنه سواء تعلق الأمر

(١) راجع : د . عبدالغفار رشاد ، دور التنمية فى التنمية السياسية : دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) راجع فى ذلك : جان زجلر متاعمة الثورة فى أفريقيا - ترجمة مارسيل عيسى مطبوعات وزارة الثقافة دمشق .

(٣) - Meister, L, Afrique peut elle partir, Paris 1960.

بالتناقضات الداخلية التي يعكسها التخلف على مجتمعات العالم الثالث أم أنه - أي التخلف - قد برز كمحصلة من محصلات التوسع الرأسمالي العالمي أم أنه يعتبر لعنة أبدية موروثة حلت بالمجتمعات « المتخلفة » فإنه كظاهرة يبقى مرتبطا ارتباطا وثيقا ومباشرا بظاهرة التأثيرات المتبادلة بين مجتمعات ذات مستويات صناعية غير متكافئة تعكس مراحل تاريخية سوسيولوجية مختلفة ، وأن هذه التأثيرات التي تحققت في إطار للمشروع ^(١) الاستعماري بين المجتمعات الصناعية الكبرى وتلك التي لم تطلأ في أعقاب مرحلة التصنيع في الوقت المناسب قد أسهمت في طرح قيمة التخلف وما ارتبط بها من البحث عن نظرية في التنمية السياسية فيها ، وبالتالي الجهود الرائدة في هذا المضمار وهو ما سوف تتبعه في هذه الدراسة بتفضيل غير قليل آخذين في الاعتبار عرض وجهات النظر المختلفة .

التنمية والتحديث :

كثيراً ما يثور الخلط بين مفهوم « التنمية » ومفهوم « التحديث » فالأول يعني زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية ، أما التحديث فيعني استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة المعاصرة مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية ، بل والمنظمات ذات السمات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية .

ولم تصمد نظريات التحديث الفردية طويلا أمام الانتقادات الجوهرية التي وجهت لها وهي انتقادات أساسية سواء فيما يتعلق بتصورها للمجتمع أو بتجاهلها للخصائص النوعية للعالم الثالث ^(٢) ، ووقوع نظريات التحديث أسيرة النموذج الغربي هو السبب الكامن وراء عجزها عن تقديم فهم حقيقي للأوضاع الخاصة للعالم الثالث وحقيقة نموه الاجتماعي وإمكاناته الذاتية . وهي في نفس الوقت تحكمها ثنائية مطلقة تقسم العالم وفقا لها إلى قطب تقليدي يشير إلى العالم الثالث وآخر حديث يشير إلى العالم الغربي باعتباره عالما صناعيا ليبراليا ويتبع ذلك انجذاب دول من العالم الثالث إلى العالم الغربي ^(٣) .

- (١) لينكوفسك (أ . ي) كهن العالم الثالث من المعاصر ؟ ترجمة ماثيوس جيب - وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢م ص ١٢٠ - ١٣٥ .
 (٢) د. محمود عوده - الفلاحون والدولة - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٩ ص ١٩ - ٢٣ .
 (٣) د . محمد نصر مهنا ، د . عبدالله هنية - تجربة التنمية والتحديث في الجزائر - دراسة مقارنة - دار نشر الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٩ .

النماذج الشيوعية فى التنمية السياسية : -

هناك دول عديدة من العالم الثالث قد اقبلت نحو النموذج الماركسى الذى أخضع هو الآخر للنقد والتحليل ولم يسلم من انتقادات جوهرية وجهها لها محللون وعلماء اجتماعيون جدد ذو طابع يسارى والذين ينطلق تحليلهم بأنه نموذج تنظر ستالينى أكثر من كونه ماركسيا .

وقد تختلف الوظيفة الرئيسية لنظرية ستالين فى الربط بين النظرية التطورية العالمية حول فكرة (الاشتراكية فى بلد واحد Socialism is one country) وبالنسبة الذى يؤكد على عالمية النموذج الاجتماعى السوفيتى . وقد أدت هذه النظرية دورا مهما فى الأيديولوجية الستالينية ، وعكست هذه الأيديولوجية نماذج من نظريات تنمية حديثة باسم النظريات اللارأسمالية أو نظريات (الطريق الثالث) للنمو والتي وضعت على أساسها الاستراتيجية السوفيتية للسياسة الخارجية فى العالم الثالث فى الستينات .

وهذا التطور فى الأيديولوجية النظرية اللارأسمالية بشأن دول العالم الثالث من ناحية لم يلق لها كتاب الغرب بالا حتى وقت قريب ، ومن ناحية أخرى فقد مر هذا التطور بمنعطفات تاريخية فوجد لينين فى كتابه « تطور الرأسمالية » فى روسيا ، قد واجه نفس مشاكل الدولة النامية ولكنه كان يبحث عن أخصر الطرق ، للوصول إلى روسيا إلى مستوى الغرب فى التحول الاقتصادى ، ومن الصعب القول بأنه كان يرى ، عن إصلاحى ، أن الماركسية ، هى الحل ، ولكنه مع ذلك يهدى أى مسلك ثورى ، ولم يجد أمامه ، سوى الماركسية ، التى وجدت صدى بين عمال المصانع ، بمركزية السلطة ، فى يد الدولة ، واستخدامه أجهزة الحكومة ، فى التعميل بالتنمية الاقتصادية ، ولقد أدرك أنه فى عدم وجود طبقة برجوازية ، فى روسيا ، فمن الممكن ، أن يحل محلها حزب سياسى منظم ، وكان هدفه ، فى ذلك هو : ملائمة الماركسية ، - والتي هى نتاج الغرب الصناعى - لظروف بلد غير نامى . وقد اعتمد لينين فى ذلك ، على المفكرين والحزب الشيوعى لقيادة ثورة البروليتاريا .

ولقد كان لينين على وعى تام بحقيقة ، أن روسيا عام ١٩١٧ تقع « على خط الحدود ، بين الدول المقتنمة .. والشرقية والدول غير الأوروبية ، وكانت أقرب إلى الدول غير النامية ، أكثر من قربها من الغرب ، وحيث كان الهدف ، هو نفس الهدف فى الخط العام

للتنمية ، والمفروض أن تتبعه روسيا ، كى تلحق بالدول الأخرى ، فلاحظ أن الوسائل ، والطرق ، التى سلكتها كانت مختلفة . وكان لا بد لتلك الطرق والوسائل ، أن تكون «مستحقة» ، «ثورية» . واعتقد لينين أن نفس الطرق ، يجب أن تحتضنها الدولة «الشرقية» كذلك على الرغم من استخدام ، بعض الشذوذ فى ثورتهم ، وأول تلك الشذوذ هو تهجم لينين على طبقة البرجوازية ، فى الدول الاستعمارية ^(١) ، وما يمكن أن تفعله بين الفلاحين ، والبروليتاريا ، إزاء التغير ، الذى تنشده الشيوعية وبينما ركز ستالين على بناء الاشتراكية ، فى دولة واحدة ، وسحب نفسه من جميع الالتزامات ، على المستوى الدولى ، إلا أنه اتبع الأهداف ، وسلك السبل التى قررها لينين فى أحداث التنمية الاقتصادية والسياسية فى روسيا . وهو الوقوع فى الخطر العام لتنمية الدول «وأن يستمر حتى يتجاوز الدول» وأن يستمر حتى يتجاوز الدول (الغربية) الأخرى ^(٢) ، ويقول ستالين : «لأننا نقع على مسافة ٥٠ أو ١٠٠ سنة خلف الدول المتقدمة . قال ذلك عام ١٩٣١ ، ويجب علينا أن نقطع هذه المسافة فى ١٠ سنوات ، فلما أن نفضل ذلك ولما أن يسحقونا .

ونظراً لأنشغال ستالين ، كثيراً ، فى تصنيع بلاده بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادى ، وتقوية قوتها الدفاعية ، وخلق الظروف الضرورية ، لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى إلا أنه كان يكره ، أن يقدم أى مساعدة للدول المختلفة الأخرى ، التى لها نفس الظروف ، ونظراً لسيطرة فكرة الشيوعية على الروس ، وتناسيهم للدور العملى ، الذى لعبته فى بلدهم ، فإن زعماءهم كانوا يتوقعون فترة ٣٠ سنة للبروليتاريا فى الغرب - أكثر من توقعهم لثقفى الشرق - فى أن يشنوا المرحلة التالية ، والقادمة ، فى سلسلة الثورات العالمية ورفضوا ، أن يمارسوا الحركات الشيوعية ، فى الصين ، والهند ، وأندونيسيا ، واليابان بجدية ، وفى نفس الوقت انتشرت الشيوعية ، فى الصين ، ويوغسلافيا وفيتنام وخدمتهم ، كما خدمتهم الشيوعية فى روسيا كوسيلة ، من وسائل التنمية ، ومثل الثورة الروسية ، نلاحظ أن الثورات فى هذه البلاد كذلك ، قام بها المفكرون ، وساعدتهم فيها الفلاحون ،

- V. L. Lenin, "our Revolution" in selected works vol, VI, Moscow. For- (١)
cign languages publishing House PP. 5 - 12.

- V. L. Lenin, imperialism, the Highest stage of capitalism, in selected (٢)
works op. cit. Vol. V, pp. 3 - 119.

والبروليتاريا . وفى كل هذه البلاد- بصرف النظر عما إذا كانت قد حققت الاشتراكية أولا- إلا أنها نجحت ، فى الوصول ، إلى الوحدة الوطنية ، والاستقلال ، والثورات الزراعية ، لتحرير الفلاحين ، من اضطهاد أصحاب الأراضى ، والاستثمار - الرأسمالى ، والتصنيع - وكلما تغير أساسيات التنمية الاقتصادية ، فى الغرب . أن الطبيعة المغلقة للنظام السياسى ، الشيوعى ، تحت حكم ستالين ، ونقص البحث الميدانى ، فى المجتمع السوفيتى ، أدت إلى أساءة فهم كتاب الغرب ، للنموذج السوفيتى فى التنمية السياسية .

ومنذ موت ستالين ، بدأ الكتاب السوفيت ، فى مناقشة ، دور الثورة الروسية ، كنظرية عامة ، فى التنمية ، ويبدو أن هذا ، قد أدى ، إلى تغير فى وجهة نظر كتاب الغرب .

ولقد جذب اهتمام كتاب الغرب ، أكثر كتاب «للطبقة الجديدة» للكاتب ميلوفان Milovan Djilas^(١) ١٩٦٠ الذى وصف الثورة فى التصنيع نفسها ، وما حولها ، فى أوروبا وآسيا ، «على أنها حقيقة ، ذات دلالة ، لتلك الثورة . وأشار أيضاً ، إلى بعض أوجه الشبه ، بين الأنظمة السياسية ، الغربية ، والسوفيتية ، خاصة فى ظهور طبقة المديرين ، التى سيطرت على القلاع الكبرى ، فى السلطة وفى وقت سابق ، كانت رؤية الغرب ، للنظام السوفيتى أنه النظام الفاشى الكلى Totalitarianism ولكن حدث تحسن فى الستينات ، بين النظام الغربية والسوفيتية ، حسب رأى بريزينسكى Brzezinski وهنتج تون . وكاننا من الواقعية الثقافية حتى قال: «أنه مع اختلاف الثقافات فلا يوجد احتمال لتلاقى النظامين» .

وربما كان واطسون Watson أول كاتب يصف الشيوعية على أنها من مثال هام ، الظاهرة كبيرة ، وثورة الشعوب المتخلفة ، بقيادة قلة من المثقفين ، للهجوم على الغرب^(٢) «ويرى كوتسكى Kautsky أن الشيوعية متطابقة ، ومكملة ، للقومية ، فى دورها ، فى أحداث التنمية السياسية ، فى بلد مختلف» .

ومهما كانت دوافع زعماء الثورة الشيوعية . فى روسيا إلا أن نتائجها العملية ظهرت على يد الوطنيين فى الدول النامية اليوم خاصة ، إذا نظرنا إلى ... مفهوم ستالين ، «الثورة

(١) أنظر: Milovan Djilas, the New class york, Fredrich A. Proeger 1960.

(٢) - Afrod G. Meyer. the soviet Political system, An interpretation, New york. Random Hornc, 1945.

الثانية ، التصنيع السريع ، ومعاداة الغرب ، وقد كان ذلك أكثر جنوبا في الصين ويوغسلافيا وفيتنام ، ونفس الشيء في أوروبا الشرقية ، ولم يكن أخميتوف Achimov عندما كتب عام ١٩٥٠ ، أن الهدف الإيجابي للشيوعية ، ليس هو إزالة الصراع الاجتماعي ، أو خلق مجتمع لا - طبقي ، ولكن التغلب ، على تخلف قطر ما بين الأقطار . أنه لدى الدول النامية الآن نموذجان للتنمية : النموذج الغربي ، والنموذج السوفيتي .

في بداية القرن العشرين واجهت روسيا نفس مشاكل التصنيع التي واجهها الغرب . وترجع إلى الاختلافات في الظروف الاجتماعية ، الأمر الذي دعاها إلى استخدام نظم ، واستراتيجيات مختلفة . وقد لعب الحزب الشيوعي ، نفس الدور ، في تحديث روسيا وتنمية الإطار الخاص بالمؤسسات ، الذي لعبته الطبقة الوسطى ، في الغرب . والذي نتج عنه ، نمو اقتصادي سريع ، وتكامل سياسي ، وتميئة اجتماعية وكانت الطرق ، التي استخدمها السوفيت ، عتيقة ولكنها ، كانت حتمية ، لسبب الظروف . ومن الواضح ، أنه قد تعددت أوجه التنمية السياسية ، داخل الكتلة الشيوعية ، فلم تعد قاصره على النمط السوفيتي أو الصيني ، ولكن ، حسب ظروف كل بلد ، تتخذ الشيوعية ، أسلوب حياة . وقد أخذت الشيوعية الصينية أسلوبا مختلفا ، عن مثيلها ، في الاتحاد السوفيتي ، ويرجع ذلك ، إلى تركيب المجتمع الصيني ، وتأثر مفكره بالغرب ^(١) .

وحيث انتشرت الشيوعية ، في بلاد أخرى ، مثل كوبا ، ويوجسلافيا ، وفيتنام ، ظهرت نماذج مختلفة من الشيوعية ، ويرجع ذلك إلى تفاوت الخبرات والمصالح الوطنية ، والثقافات ، ونظير مؤسس الشيوعية ، في ذلك البلاد ، بأنهم أقاموا نظاما مستقلا ، عن نظام موسكو ، ووضعوا نظريات خاصة ، بهم أما الشيوعيون في فرنسا ، وإيطاليا ، فيحاولون ، الوصول إلى السلطة ، من خلال القنوات الديمقراطية وتجد تشيكوسلوفاكيا صعبة ، في تقبل نظام ستالين في التنمية ، على الرغم من تجاهه في بلغاريا ، وفي مجال التصنيع وترى كوبا ، أنه لا داعي للتركيز على الصناعات الثقيلة ، وأما بولندا فواجه مشكلة ، في صعوبة

- K Laus Mehnert, "the chinese and the Russians" Annals, No. CCCXLIX (١) sept, 1963.

تطبيق الزراعة الجماعية ، وقد حذت دول اشتراكية متعددة ، تلك الطرق المتعددة ، إلى الاشتراكية ، وذلك حسب التركيب الاجتماعي والتقاليد الثقافية والخلفية التاريخية^(١) .

النموذج الغربي :

إن قيام عدد كبير من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية فتح أبعادا جديدة في نظام علم السياسة ، وقد قام الاثنوبولوجيون وعلماء الاثنوبولوجيا الوصفية والمؤرخون والمستشرقون بأجراء بعض الدراسات في هذه البلاد ، ولكنها كانت دراسات عن مجتمعات أكثر منها دراسات عن دول . وعندما اتخذ العديد من هذه المجتمعات شكل الدول شدد إليهم انتباه علماء السياسة . ولقد كان علم السياسة في الغرب في ذات الحين تحت تأثير منظري النظم Systems الذين حاولوا أن يبرزوا أن النظام السياسي عبارة عن نظام فرعي للنظام الاجتماعي وأنه يتلقى تحدياته من النظام الاجتماعي على شكل مدخلات inputs وهذا بدوره الأمر عن مخرجات outputs تشريعية وتنفيذية وقضائية والتي كانت تغذى من جديد في النظام الاجتماعي من خلال عملية تعرف باسم عملية التغذية المرتدة feed back وتقوى وتضعف وتتحدى عوامل مختلفة . وفي الوقت الذي ساد فيه الاعتراف باختلاف العمليات السياسية في الدول غير الغربية عن مثلتها في الدول الغربية إلا أن النموذج العام لتناجج النظم كان مستخدما في أي منهما^(٢) .

ولقد زعم الكتاب عموما - الذين طوروا هذا النوع من المجال المعرفي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أن العمليات السياسية غير - الغربية - حتى مع اختلافها عن العمليات الغربية تمكن لهؤلاء الكتاب دراستها على أساس خلفية اجتماعية - اقتصادية - ثقافية على أساس ماورثوه من الغرب عبر القرون ومن خلال المؤشرات التي تعرضوا لها في الغرب . وكون هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الجنور والخلفيات الثقافية فقد دفعهم هذا إلى توسيع دراساتهم كي تغطي كل المظاهر التاريخية والثقافية للدول النامية . ولقد توسع

- Sp. Varma, Modern political theory, Nutoch photo litho Graphers, shahadra New (١) Delhi, 1977 pp. 283 - 239.

- George McTurner Kahin Guy, I Pauer and Lucian W. Py. comparative politics of (٢) Non- western countries American political ence Review Vol LIX No. 4 December 1955 - pp 1022 - 41.

المنهج الجديد في الدراسات السياسية المقارنة حتى يشمل - إلى جانب تحليل المؤسسات والتركيبات - مدى واسع من القوى الأيكولوجية ecological ولذلك أنشئت «دراسات البيئة» في العديد من الجامعات الأمريكية كإطار متداخل التنظيم لفهم «المناطق العالمية المختارة» .

شاعت في الستينات من هذا القرن اتجاهات لدى دول من العالم الثالث وأول هذه الاتجاهات نرى من عملية التحديث أنها عملية تفاضل مستمر في البناء الاجتماعي وأن هذا التفاضل الوظيفي لا ينطوى على أى تفكك اجتماعي ، بل على عكس من ذلك فإنه يتضمن تكاملا اجتماعيا Social integration يعتمد على قواعد منظمة ومعايير ذات طابع أخلاقي عام وميكانيزمات عامة للتبادل كالأسواق والانتخابات والجهاز البيروقراطي . وقد اعتمد هذا الاتجاه من أساليب التكامل المعروفة في المجتمع الصناعي الليبرالي بصفه عامة والنظام الأمريكي بصفه خاصة ، وارتبط هذا المفهوم بكتابات بارسونز وأيضاً المتأثرين باتجاهه النظري مثل ليفي^(١) وسملزر ولينشتات ، والشئ المشير للفرابة حقا أن نظريات كهذه صنعت بالدرجة الأولى من واقع النموذج الأمريكي - قد جرى تطبيقها دون أى محاولة لفهم التكوينات الاجتماعية الملموسة عن عملية النمو التدريجي لمجتمعات العالم الثالث . وإذا كانت ذلك غريب في أواخر الخمسينات والستينات فما بالنا نجد دولا من العالم الثالث وبخاصة في الشرق الأوسط تعصر في العقد الحالي على تطبيق نفس النموذج الأمريكي ، أما الاتجاه الثاني فإنه يفهم عملية التحديث وميلاد المجتمع الحديث العلماني الليبرالي الديمقراطية بوصفها عملية تحول المعايير القيمية values والتي ظلت لفترة طويلة مسيطرة على المجتمعات التقليدية . أن هذا الاتجاه التحولي يرى في عملية التحديث تحولا شاملا لنظم القيم التقليدية ، في حين يفهم الاتجاه الثالث عملية التحديث وكأنها عملية تكامل بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة أو بمعنى آخر باعتبار سلسلة من العمليات تجرى في إطار الاستمرارية الاجماعية كما أن هذه السلسلة ومنها أيضا الثقافة السياسية تنطوى على مراجعة للكيانات الأساسية المحلية والتكامل بينها وبين الكيانات الوافدة والمغتربة بمختلف أشكالها الرسمية وغير الرسمية^(٢) .

- Learner, the passing of tradition society, Modernization the Middle East, (١) London. 1958.

(٢) لمزيد من التفاصيل : - راجع د . محمد نصر مهنا - مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة - مرجع سابق .

وعموما فإن الاتجاهات الثلاثة السابقة قد تجاهلت أن أى تصور للمجتمع لابد أن يتطوّر على قدرّة وصف المجتمعات المختلفة وتحليلها ، وبالتالي قابلية هذه الاتجاهات للتطبيق على كافة المجتمعات من لها وجود تاريخي لذلك تتجاهل هذه الاتجاهات الدوافع الحقيقيّة (محليا وإقليميا ودوليا) لعملية نمو المجتمعات ، غير أن الاتجاهات الثلاث السابقة للنموذج الغربى نرى أن سياق النمو والتطور وفقا لمفاهيمها سوف تقود بالضرورة إلى غاية واحدة وهى المجتمعات المتكاملة والمتجانسة والعقلانية وبمعنى أبسط فى التحليل . تقود إلى الدولة «القومية» الديمقراطية فى مراحلها الصناعية المتقدمة .

ولقد ظهرت دراسات ملحوظة عن الدول النامية خلال هذه الفترة قام بها علماء بارزون يحددون فيها طبيعة النظم السياسية فى هذه البلاد ونذكر منهم كولمان Colmen ، وريجنز Mrigyns ، وبايندر Binder ، فايت Feith ، باى Pye ، وبير Meiner ، ابتر Apter وآخرين أجروا دراسات متميزة عن نيجيريا ، وسريلانكا ، وباكستان وإندونيسيا وبورما والهند وغانا ودول نامية أخرى . كما أجروا دراسات عميقة على القوميات التى تسود تلك البلاد والهن التى واجهتها على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية ودور البيروقراطية أو الجيش أو الدين ودور هذه العوامل مجتمعه فى السياسة ولماذا تدهورت الديمقراطية للدستورية والدور الذى تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردى فى عمليات بناء الدولة وكيف أثر التخلف الاقتصادى على طبيعة السياسة ، ولما كانت هذه الدراسات قد أجريت فى نطاق الإطار الواسع للنموذج البنوي - الوظيفى الذى قدمه جابرييل الموند Almond إلا أنهم أضافوا كثير إلى معلوماتنا وفهمنا لهذه البلاد هذا إلى جانب وسائل الدراسة الممتازة التى استخدمت ^(١) .

وفى الوقت الحاضر قد توفر لدينا قدرا هائلا من المعلومات الإحصائية والكمية عن البلاد الجديدة . وقد استخدمت بيانات المسح الشامل فى علم السياسة منذ وقت طويل وأن دراسات الرأى العام وأنماط التصويت قد تقدمت كثيرا ، ولكن المعلومات عن البلاد الجديدة فى هذه الأيام أصبحت تدفق بكميات غزيرة وقد أنشئت كثير من المراكز مثل برنامج بيل Yale للمعلومات السياسية ، ومركز الدراسات الدولية وكونسورتيوم بين الجامعات للأبحاث

(١) لمزيد من التفاصيل :-

- Arther S. Banks and Robert B. Toxcr, Anross, polity survey, cambridge, M.
I. T. press, 1963 .

السياسة بجامعة ميتشجان ومكتبة المعلومات الدولية وإدارة المراجع التي أقيمت في بركلي Berkley ومراكز مماثلة في ستانفورد بولاية ميشجان وجامعات بنسلفانيا وويل Yale وجامعات أخرى وقد أشرفت على دراسات مقارنة غير دولية ، وقدمت قدرًا كبيرًا من المسح أو العرض والمعلومات الإحصائية المجمعة . كما أن إنشاء مجلس أرشيف المعلومات الخاصة بعلم السياسة في نيويورك ساعد على تقوية أرشيف المعلومات أكثر مما قامت به اثنا عشرة من الجامعات في الولايات المتحدة .

وقد ظهرت التنمية السياسية . على ذلك . كبؤرة جديدة لدراسات علم السياسة . وأن المشكلة المباشرة أما علماء السياسة الذين يعالجون قضايا الدول النامية كانت تكمن في إيجاد تصالح بين المعلومات الإحصائية والكمية quantitative مع التطورات الحادثة في مجال النظرية ولقد كان من الممكن بمساعدة المعلومات الإحصائية قياس مستوى التنمية - سواء كانت تنمية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ... إلخ في قطر معين ولكن لا داعي لتفسير لماذا ؟ وكيف ؟ وتحت أي ظروف وخلال أي مراحل حدث هذا التطور السياسي . وكانت الآمال مغفودة إلى أنه إذا أمكن تطوير نظرية سياسية من خلال الدراسات التي أجريت في الدول النامية فإنها قد تثرى المنهج النظرى برمته الذى طوره فلاسفة الغرب السياسيين - أنه منهج يجمع بين النظرية السياسية التجريبية مع الفلسفة السياسية العرفية . وفى الوقت الذى قام فيه الموند Almond وكولمان Coleman بأضرار الدراسة النظم السياسية بصفة عامة دون بذل أى مجهود لتطوير نظرية ولا حتى اقتراح معايير قياس التنمية السياسية، نجد أن كتابا آخرين قد أتوا بمجهود بناء أكثر ، وأحسن وأكثرها سبقًا تلك الجهود التي قام بها دانييل لونر Lonuer «فى بحثه» : «تحول المجتمعات التقليدية ، لتحديث الشرق الأوسط» "Passing of Traditional societies Modernization of the Liddle Fast" الذى أجرى بالتعاون مع لوسيل . و بفيسنر Pevsner . فكانت هذه الدراسة تقدم على بحث ميلانى أجرى فيه اليونان و ست دول فى الشرق الأوسط وهى مصر ولبنان وسوريا وتركيا بمساعدة الاستفتاءات الإسقاطية والمقابلات الشخصية ، والدراسات السابقة على ذلك فى هذا المجال تمت فى نطاق إطار نمط المتغيرات التي قدمها لأول مرة تالكوت نارسونز Par- sons فى كتابه: النظام الاجتماعى ثم قام بتطويره بالاشتراك مع روبرت . ف . بولز Boles وأدولرد . شلز Shils ونيل . ف . سملر Smelser وقد أجرى سملر مع ر . ن . بلاه . Bel- lah دراسات مماثلة حول تأثير التصنيع على المجتمعات مثل إنجلترا واليابان وحاول بلاه Bellah

أن يصف نظام القيم في اليابان وأن يتعرف على طريقة ماكس وير - على القوى العاطفية - الدافعية والتي سهلت عليه تغير نفس القيم (وتمييزها عن الإعراف norms) والتي أدت إلى دفع عملية التصنيع السريع في اليابان وإعاققتها لتحديث مؤسساتها السياسية^(١). وكان سمسر مهتما أساسا بدراسة التغيرات التأسيسية الحادثة في إنجلترا كنتيجة للتصنيع ، وفي الوقت الذي استطاعا مظاهر معينة في التغير الاجتماعي بسبب التصنيع فقد نجح ليرنر Lerner في اختبار القيم التي تسير على التصنيع ودرس التغيرات في تفاضل القيم إلى جانب التوجيه النفسى - الثقافى نحو الحياة التي تحدث مع إدخال التكنولوجيا الصناعية . وفي الوقت الذى يصف فيه سمسر تأثير التصنيع في إنجلترا بأسلوب أو اصطلاحات تركييبية - تأسيسية نجد أن ليرنر Lerner يتحدث عن التغيرات فيما هو أفضل أو فى القيم . ويذهب فيما وراء دراسة الحركة الفيزيائية والاجتماعية الناشئة عن التغير الاجتماعى ويتحدث عن التحرك النفسى على أنه السمة الأساسية ويضع ليرنر Lerner كذلك تمييزا بين تحديث نفسى - ثقافى والذي قد يظهر مستقلا عن المؤسسات الحديثة - وهو موقف يؤدي إلى «دوران الإحباط المتزايد» فى الدول النامية . ولكنه ليس قادرا أن يشرح كيف تسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية التوجيه النفسى - الثقافى . وكل ما يقوله هو أن « نموذج التصنيع يتبع منطقا تاريخيا ذاتيا وبأن كل طور يميل إلى أن يولد طور آخر بعض الآليات Mechanics والذي يعمل مستقلا عن التفاوتات المبدئية »^(٢) .

وتجميع بيانات أكثر ، أصبحت أدوات دراسة المجتمعات النامية أكثر ارتقاء ، وكارل دويتش Deutsch مثلا حاول أن يطور معايير قياس مستوى التطور السياسى فى بلد ما ، وحاول هوارد ريجنز Wriggins أن يخلق شروطا أو متطلبات وظيفية لأزمة للتنمية السياسية فى بلد جديد ولقد أصدر قبلبسى كوت رايت Gutright فهرسا إحصائيا عن مستويات التنمية السياسية بأسلوب تفاوت درجات التصنيع وكما نقيسها سجلات الانتخابات والسجلات البرلمانية والاستقرار السياسى ومعايير أخرى^(٣) .

(١) - Neil J. Smelser, social change in the industrial Revolution, Chicago university of Chicago press 1959 .

(٢) - Cliffs, N. J, prentice - Hall, 1964 .

(٣) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية للحاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء التطوير الحضارى الإسلامى ، للمهد المالى للفكر الإسلامى ، ميرندن - الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٢م ، ص ٨٥ - ٨٧ .

وفى سنة ١٩٨٢ قامت لجنة السياسة المقارنة تحت رئاسة جابريل الموند بهدف تجميع الكتاب الذين يعملون فى مجال التنمية السياسية وما يتصل بها من دراسات على مستوى المفاهيم والبيروقراطية والتحديث السياسية والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية .. إلخ ودخلوا فى برنامج نشر كبير عن الدول النامية. وبين أعوام ١٩٦٣-١٩٦٦ أخرجت اللجنة ستة مجلدات فى جامعة برنستون حول مظاهر متعددة فى التنمية السياسية وقد حوت المجلدات الستة الكثير مما هو صحيح وما هو خاطئ غير مهضوم . ولكن من الخطأ أن نظن أن المجهود أدى إلى أى نحتاج ما يمكن أن نقوله هو إمكانية بناء نظرية منها.

البحث عن نظرية : المجهود الزائدة : -

Search for a theory pioneering Efforts.

كان لوسيان باى Lucian Pye من بين فريق الكتاب الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق وظل يطور أفكاره حول الموضوع وترك انطبعا لا يمحى على علم السياسة برمته . وفى كتاباته الأولى كان باى Pye يرى أن تطور السياسة من وجهة النظر الثقافية ومواءمة ودمج وضبط الأنماط القديمة فى الحياة حتى تتمشى مع المطالب الجديدة ، والخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هى تطهير نظام عمل مستوى الدولة والذي اعتبره مفهومها أساسيا يؤيد المزج التدريجى فى جميع المجتمعات والذي يمكن أن نسميه ثقافة عالمية ، وفى عام ١٩٥٣ وفى كتابه «الثقافة السياسية والتنمية السياسية» استطاع باى Pye أن يطور ما اعتبره «مفتاح عناصر التنمية السياسية» وإن علامات التنمية السياسية يمكن نقتفى أثرها - فى رأيه - على ثلاثة مستويات :

١ - بالنسبة للسكان ككل .

٢ - بالنسبة للأداء الحكومى وأداء النظام نفسه .

٣ - بالنسبة لتنظيم الوحدة السياسية .

والتغير الأساسى فى طبيعة السكان ، هو أن المواطن لم يعد يتصرف كواحد من الرعية ، يتلقى الأوامر ، بصورة سلبية من السلطات العليا ، وأن ينفذ الأوامر ، ولكن يعتبر مساهما نشطا فعلا لأمر تشكيل القرارات السياسية والمشاركة فيها . وبمعنى آخر تورط أو

انخراط أكبر من جانب الجماهير فى النظام السياسى وتطوره وهذا يؤدى بالطبع إلى حساسية أكبر من جانب الشعب للأسس الخاصة بالمساواة وقبول أكبر للقوانين . ثانياً : مع التنمية السياسية تتزايد طاعة النظام السياسى بحيث تسيطر وتحل شؤون الشعب أو الناس إلى جانب السيطرة على الجدل والتمشى مع المطالبة الشعبية . إن أى نظام سياسى غير متطور لا يحظى بالتأييد الخلاق والمشاركة من جانب الجماهير ، وهو ليس بالطبع فعالاً أو كفاءاً أو قادراً على حملهم على السير معه . وفى النهاية بالنسبة لتنظيم النظام السياسى فإن النظام السياسى المتطور يعنى عملية تفضيل كبرى والتحدد الوظيفى وتكامل المؤسسات للمساهمة فيه ، وكانت نصيحة باى Pye . البحث عن خصائص المساواة والقدرة والتفاضل وتقرير درجة تقدمها ^(١) .

إن الكتاب الأوائل للتنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التى تميز المجتمعات النامية وأيضاً تلك التى تميز تطوّر مجتمعات العالم الثالث عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التى تمر خلالها المجتمعات نحو التطور أو التركيز على القوى التى تسجل من عملية التنمية . وقد وعد وارد Ward وروستو Rustow أن يبحثا فى : -

(أ) العمليات التى مرت بها المجتمعات المتقدمة حتى وصلت إلى التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

(ب) إمكانية ملاحظة أى تغير ونتائج .

(ج) احتمال مصادفة مشاكل أو أزمات خلال عمليات التطور . ولكنهم للأسف لم يفوا بما وعدوا .

وكان الفضل لبائى Pye الذى تعرف على هذه الأزمات كأزمات التعرف على الشخصية والشرعية والمساهمة والتكامل والتوزيع كل ذلك كان على أساس دراسته على إنجلترا ولكن يلاحظ نشوء مثل هذه الأزمات فى بلاد أخرى ، ولكنها قد يعقبها نتائج مغايرة لما هو فى إنجلترا وقد وجه كينيث أورجالسكى اهتمامه إلى أزمات التنمية السياسية واقترح أن المجتمع المتطور - كى يصل إلى أهداف هذا التطور - يجب أى يمر بأربع مراحل :

(١) - Lucia pye, communications and political Development, cif, p. 19.

وانظر أيضاً : نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

- ١ - الاتحاد السياسى الذى يهدف إلى الوصول إلى تركيز أو مركزية السلطة فى يد الدولة .
- ٢ - التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية .
- ٣ - الرخاء والرفاهية القومية حيث تصل ثمار التنمية إلى الجماهير .
- ٤ - الوفرة حيث يصبح لدى الأفراد مستويات مادية مرتفعة .

إن احتمال أن تتبع الدول النامية سياسة مختلفة ونظماً سياسية مختلفة لم ينب عن أذهان علماء السياسة ، فقد تحدث شيلز Shils عن خمس فئات هي :

- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الحارسة . Totalary
- والإلجباركية المحددة أو التحديثية . Modernizing
- والإلجباركية الكلية الشمولية . Totalitritron
- والإلجباركية التقليدية ^(١) . Traditional oligarchy

وفى حول جون كوتسكى Kautsky الموضوع : من سلطة أرستقراطية تقليدية إلى مرحلة انتقالية يسودها المفكرون الوطنيون وإلى كلية وشمولية الأرستقراطية وإلى كلية وشمولية المفكرين وإلى الديمقراطية . إن التركيز المتزايد على التنمية السياسية والذى أصبح يطلق عليه التحديث أصبح أمراً عاماً وهو الموضوع المتكرر عند عدد من الكتاب وأشهرهم ديفيد آبتر Apter ولربما كان آبتر منقاداً بالنماذج السائدة فى عدد من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تخلت عن الديمقراطية وتحولت إلى الكلية - Totalitariria- niem وقد ذكر فى كتابه « سياسة التحديث » عام ١٩٥٥ أنه يفكر فى نتيجتين مختلفتين من نتائج التنمية السياسية فى المجتمعات التقليدية وذلك حسب :

- (أ) نوع الحكومة والتي هى حكومة سلطوية هيراركية Herarachical أو هرمية .
- (ب) نظام القيم الموروثة والذى قد يكون ألياً أو اجتهادياً خلال فترة التحديث ، وقد تبع آبتر وبخاصة فى مجلده « سياسة التحديث » كتابات مرضية عن التحديث.

(١) Edward shils, political development in the New studies, the Hauge Moution, 1962 .

فقد ظهر مايرون وينر Magton Weiner بمجموعة من محاضرات فى صوت أمريكا ، وكذلك س . أى . بلاك Black وروستو Restow وغيرهم ممن قدموا مناقشة مستفيضة ذات نتائج إيجابية .

وفى منتصف الستينات بدأ المراقبون للتحرسون فى التأكيد من أنه بدراسة التنمية السياسية كأن هناك اعتماد كبير على علم الاجتماع ، وتحت تأثير بارسونز Parsons ظهر ميل عند العلماء السياسيين على اعتبار النظام الحكومى كمتغير غير مستقل تحدد حدوده العوامل الاجتماعية والسيكلوجية والثقافية وأن مهمته الأساسية هى معالجة « المدخلات » input التى تولدها هذه القوى وأن يحولها إلى « مخرجات » outputs حكومية . وكانت السياسة تعامل على أنها طوع القوى الاجتماعية أو مجرد أداة تفضى من الخارج ثم تفرز هذه المادة إلى المجتمع من جديد سواء كان فى شكل صالح أو غير صالح وذلك حسب النظام السياسى ، أن إرادة وقدرة الزعماء السياسيين فى اتخاذ المبادرة لوضع أهداف مرغوبة وتطوير للنظام السياسى الذى يستطيعون به تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبينما كان الشعب ينظر إلى نهرو Nehru وهو محرك عجلات التصنيع فى الهند أو سوكارنو وهو يضع أندونيسيا على طريق العدالة الاجتماعية ، ومثله عبد الناصر فى مصر أو زعماء فى دول عديدة أخرى فى آسيا وآخرون يشكلون بصورة فعالة مصير أو أقدار بلادهم . وليس بالصورة التى فرضها عليهم الميراث التاريخى أو التقاليد الاجتماعية - الاقتصادية الثقافية - ولكن بالصورة التى يرونها هم ومن هنا جاء الرأى الذى يرى أن السياسة يمكن التفكير فيها كمتغير مستقل ، والتى تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً فى الإسراع بعملية التنمية السياسية^(١) .

ولا يعنى هذا أن الدراسات فى التنمية السياسية التى أجريت فى أوائل الستينات لم تفرز أو تثر عن نتائج مشرة ، فقد كان هناك تقدم مستمر فى المنهج الذى يدور حول هذه الدراسات^(٢) . وإذا بدأنا بالمنهج التأسيسى والذى استخدمت فيه أجهزة الحكم الشرعية الرسمية ، وفيه أكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساساً وظيفة مستوى التنمية الاقتصادية وأشار إلى أنه إذا كانت المؤسسات السياسية فى بلد ما ، نامياً ، لم تشبع

(١) - Nyron weiner ed, Madernization : the dynamics, of Grauth, fourm lecture 1966.

(٢) افتر د . عبدالغفار رشاد ، دور النخبة فى التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

آمال الشعب الاقتصادية ، فلن يكون هناك انسجام معقول ، بين الطبقات المختلفة ، في المجتمع ، وهذا الانسجام ضرورى ، كى يعطى النظام شرعيته وطاقته النفاذة . إن القدرة الإدارية للنظام السياسى ضرورية لحفظ توازن القانون والنظام وتنفيذ القرارات الحكومية . وقد لفت كثير من الكتاب النظر إلى أنه كى يصبح النظام السياسى يؤتى ثماره فلا بد من تبعه النظام الاجتماعى كله الأمر الذى لا يمكن أن يتم دون اشتراك الشعب ويجب النظر إلى التغير فى الاتجاهات وخصائص الشخصية عند المواطنين .

إن ارتباط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية فى تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره ، ولكن كان من الصعب تحديد الثقل النسبى لأى عامل فى المتغيرات . وكثير من هذه المفاهيم لا يمكن إخضاعها للاختبار التجريبي . وفى أغلب الأحوال نجد أن البيانات اللازمة لاختبارها غير متاحة وأسوأ عيوب هذه الدراسات - مع ذلك أنها عاجلت التنمية السياسية كمتغير مستقل ، ينشأ عن شىء آخر ، مثل الموجه العالمية فى التصنيع ، أو القومية ، أو الديمقراطية ^(١) .

ولا يرون أنه متغير مستقل أو متغير متداخل ذلك الذى يستطيع بهذه الصورة أن يشكل الأشياء . ألم يكن من الممكن - كما بدأ بعض الكتاب فى التساؤل فى منتصف الستينيات - أنه فى الوقت الذى تأثرت فيه التنمية السياسية بالتراكيب - التحتية Infra-Structure الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أنه لعب دوراً هاماً فى إعادة تشكيل هذا التركيب - التحتية ووضعهم فى حالة توافق مع الأهداف الجماعية التى تحدده الصفوة السياسية .

البحث عن نظرية : التحول فى الاهتمامات :

Search for a theory; Shift in Focus

فى أواخر الستينات تحول مركز دراسات التنمية السياسية من الدراسات التركيبية - التحتية إلى تحليل لإرادة وقدرة الممثلين والمؤسسات السياسية . ولقد تم التحقق من أنه فى الوقت الذى لا تستطيع فيه القوة الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية أن تلعب دوراً ولا يمكن أن تترك خارج التحليل السياسى ، نجد أن الأمر أصبح يرجع إلى الزعماء السياسيين

(١) Fied W. Riggs, *Administrations in Developing Countries, the theory of prismatic society*, Bonghton, 1964.

فى كىففة التعامل مع القضايا والمطالب واحتياجات المجتمع والذى ألقته عليه قوى التصنيع .
والتنمية السياسية - بمعنى آخر - لم تكن منتجاً ترفياً . أو منتهياً ولكنه عملية مستمرة .

ويدعو أن صامويل هنتنج تون Huntington لعب دوراً هاماً فى تحرير التنمية السياسية من التحديث الاجتماعى فقد تحدى الفكرة التى تزعم أن التنمية السياسية يمكن التفكير فيها على مراحل أو عمليات ذات خط واحد . وإذا اقتصرتم التنمية السياسية على مجرد التفكير فى الوضع الحالى للدول الغربية - وافترضنا أن كل المجتمعات تتحرك فى نفس الاتجاه فما الذى نستطيع أن نقوفه إذن عن الأنظمة السياسية الراقية التى حدثت فى الصين واليونان وروما ومصر فى العصور القديمة ، بأنه فى سياق الزمن ، والظروف ، التى ترعرعت فيها تلك الأنظمة ، فإنها بالطبع قد حققت المعايير المرتبطة بالتنمية السياسية ^(١) .

ويرى هنتنج تون Huntington أن هناك مفهوماً رئيسياً ، ذلك الذى يتصل بالتدهور السياسى ، أن المؤسسات تفكك ، وتذوى ، كما أنها أيضاً قد تتطور ، وتنتج . وكان هذا المفهوم هو موضوع بحث هنتجتون وقد عارض ربط النظرية السياسية بالتصنيع ليس فى المجال السياسى فحسب بل فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبمعنى آخر فإنه لم يعالج التصنيع فى حد ذاته كمعيار للتنمية السياسية ، ولكنه ركز أكثر على «التفاعل المتبادل» بين العمليات الاجتماعية الحادثة فى التصنيع من ناحية وقوة ، واستقرار ، أو ضعف الكيانات السياسية التقليدية ، أو الانتقالية أو الحديثة ، من ناحية أخرى ، وعالج الأخيرة على أنها عامل أكثر حسماً ، وأما معايير التنمية السياسية فى وجود المنظمات السياسية والإجراءات السياسية على نظام المؤسسات «Institutionalisation» .

ويرى هنتنج تون أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالى من التكيف ، والتعقيد ، والتماسك ، ومع ذلك قد ينقصه التحيض ولكنه قدم إسهاماً قيماً ، فى نظرية التنمية السياسية ، وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنىوى - الوظيفى Structural Functional وإن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كى يحافظ على التوازن ويصير نظاماً متحركاً .

(١) . Apter David E. political change, London: Frank cass and Co. Ltd. , 1943 .

أما فرد و . رجز Fred W. Riggs ففي إحدى مقالاته حاول أن يدمج فكرة التنمية السياسية كلها ابتداء من الموند Almond ولوسيان باى Pye ويوك Pennock. وقد بدأ بمناقشة ، وإدخال رأى القائل بأن استخدام المؤسسات فى الغرب ، ويؤدى إلى الاستسلام للأنماط الثقافية ، كما حاول أن يضع تمييزاً واضحاً ، بين التغير التكنولوجى ، والتغير الثقافى والمؤسسات السياسية عنده كانت تتصل بمسائل « التكنولوجيا » أكثر اتصالها « بالثقافة » فمثلاً قيام الأحزاب السياسية هو مسألة تكنولوجيا ، وأصبح شكلاً مقبولاً ، سواء فى الدولة الشيوعية ، أو الغربية ، وقد ميز رجز Riggs كذلك بين التحليل البنىوى Structural والتحليل الوظيفى . ويرى أن الكتاب قد أعطوا اهتماماً كبيراً بالتحليل الوظيفى ونحا بالاتجاه على الذين جرفهم تيار الحماس الوظيفة Functionalism إلى درجة أنهم نبذوا كل اهتمام يمكن أن يقدمه التحليل البنىوى Structural أن التغير التكنولوجى الذى وجد صدق له من التمايز البنىوى Structural يمكن أن يكون سريعاً ، أما المتغيرات الوظيفية فإنها يمكن أن تكون بطيئة .

وقد أخذ عن لوسيان باى Pye فكرة المساواة والقدرة أو الطاقة والتمايز ويرى أن المساواة ، وتعمس الحد الذى تتاح فيه ، الفرصة لأفراد الوحدة السياسية ، كى يشكلو سياستها وأن ينتفعوا بشمار عملهم هذا ، أما القدرة أو الطاقة Capacity ، فإنها تعمس ، قدرة النظام - سياسياً وإدارياً - على تبنى أهداف ما وتنفيذها . ومع ذلك ، فإذا لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية ، تصبح المساواة والقدرة لا قيمة لها ؛ لأنه من خلال المؤسسات الحكومية المنظورة ، فى مجتمع تفاضلى ، تصبح للعمليات السياسية ، مستوى رفيع من القدرة ، إلى المساواة الجوهرية ، بين المشتركين ، وقد حاول رجز Riggs أن يوازن بين المساواة والقدرة ؛ وما لم يكن هناك توازن ، فإن التنمية السياسية ، فى رأى رجز Raggs ، يمكن أن تقع فيما أسماه ن بالفخ التئوى Developmental Tarp ، وطالما اتخذت السياسة ، شكل النضال ، بين اليمين واليسار ، فإن كلا منهما سوف يفلب واحدة من اثنتين ، أى المساواة على القدرة ، أو العكس ، وسوف يفقد أنصار اليمين اليسار ، القدرة على بلوغ التمايز ، أو التفاضل البنىوى ، وبالتالي سوف تتحقق ، إما أهداف المساواة أكثر من أهداف القدرة ، أو العكس ، ويرى رجز Riggs ، أن التركيز الشديد ، على قيام الدولة على نظام المؤسسات institutionalisation قد يصبح فى حد ذاته « فخ تئوى » وضرب رجز Riggs لنا مثالين ، بالصين ، والهند . فى الأولى يوجد تركيز على الشمولية ،

والمعمومة Universalism والمركزية ، وفى الثانية ، يوجد تركيز على الخصوصية-Particularism واللامركزية ، وأشار ريجز Riggs إلى أن كلا النظامين قد اتهارا ومخطما ، أما التاريخ الأوربي ، فقد تميز بالتحولات السريعة ، فى المؤسسات ، إلى جانب تأرجحه - بين الحين والحين ، إلى اليمين ، أو اليسار ، ولكن مع الحفاظ على التوازن بين المساواة والقدرة ^(١) .

وعموما فإن مشكلة تأرجح دول العالم الثالث بين اختيار النموذج الغربى الليبرالى أو النموذج الشيوعى فى التنمية السياسية - لا تزال تستأثر باهتمام المفكرين الاقتصاديين وعلماء النظرية السياسية الغربيين بصفة خاصة ، ولا مرأى فى أن مشكلة التخلف تعتبر من المشاكل الرئيسية والهامة التى تواجه المجتمعات النامية فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، ليس لكونها مشكلة تتطلب إيجاد الحلول لأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية غير سليمة فحسب ، بل لأن خطورتها تكمن أيضاً فى انعكاسات أوضاع التخلف وتأثيراتها السلبية فى التطورات السياسية لدول العالم الثالث ، وهكذا تجد التخلف هو المتغير الذى يؤثر بشكل واضح فى الجهود التى تبذلها دول العالم الثالث من أجل الوصول إلى خلق نموذج سياسى ملائم يمبر عن الحاجة القومية .

ومن الثابت أن البحث عن منهج للتنمية يتلائم وظروف دول العالم الثالث لا يزال مشير قضايا منهجية ونظرية متعددة الجوانب تتعلق بالأيدولوجية التى تحكم استراتيجية التنمية وأدوات تنفيذها فى بلدان العالم الثالث على وجه العموم ، وسوف تظل قضية التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث من القضايا المصيرية التى تطرح نفسها بالفتح ولفترة طويلة قادمة فى الأدب السياسى .

* * *

الباب الثالث

الدولة والتوجهات الحديثة للحكومات المقارنة

- الفصل الأول : نظرية الدولة .
- الفصل الثاني : وظيفة الدولة .
- الفصل الثالث : الديمقراطية .
- الفصل الرابع : الدستور .
- الفصل الخامس : السلطات العامة .
- الفصل السادس : الأحزاب السياسية .
- الفصل السابع : الرأي العام .

الفصل الأول

نظرية الدولة

ليس فى الدراسات التاريخية العلمية ما يبين على وجه اليقين كيف تمكن الإنسان من إقامة أول مجتمع سياسى فى صورة الدولة ، وعلى ذلك فقد لجأ الكتاب فى علم السياسة ودارسى نشأة الدولة إلى اتجاهات مختلفة ، وقدموا لنا أفكارا ووجهات نظر متعددة ، كلها تعتمد أساسا على الحدس والتخمين وتتأثر باتجاهات الكاتب والبيئة التى نشأ فيها وثقافته وتكوينه العقائدى ... إلخ ، وقبل أن نبدأ فى بحث النظريات المختلفة فى نشأة الدولة يجب أن نحدد أولا مفهوم الدولة وتعريفها ثم نبين المقومات أو الأركان الأساسية التى تركز عليها فى قيامها .

تعريف الدولة :

تعددت التعريفات الخاصة بالدولة ومن أهمها مايلي (١) :

- (أ) أن الدولة هى مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد ، يملكون إقليما معينا ، وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحررياتهم .
- (ب) الدولة هى مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم معين ومتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال .

(١) وردت تلك التعريفات وغيرها فى العديد من المصادر من بينها :

- د . عبدالحميد متولى « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٨ .
- د . عاطف أحمد فؤاد « علم الاجتماع السياسى » الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ١٩ .
- د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، دار وهذان للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ص ٢٥ .

(جـ) الدولة هي الشخص المعنوى الذى يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة ، والذى بيده السلطة العامة أى السيادة .

(د) الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاما ومحكومين . بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة .

من هنا وكما يقال فإنه يتعين لوجود الدولة أن يكون المجتمع السياسى قد وصل فى تطوره إلى الحد الذى يسمح بتحقيق أمرين أساسيين :

أولهما : أن يكون الاستقرار قد عمق الشعور بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية وحيث يتم انصهارهم فى وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميزة عن غيرها من الوحدات الأخرى المجاورة .

ثانيهما : أن يتطور التنظيم السياسى والاجتماعى للمجموعة البشرية بحيث يقترب قدر الإمكان من الحد الذى يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية أو بمعنى آخر ، فإن الدولة ، وفقا للمفهوم السابق ، ليست إلا جماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان رئيسيتان :

(أ) رابطة قوية للتضامن ، (ب) تنظيم سياسى وقانونى متكامل .

وتأسيسا على ذلك يمكن ملاحظة الآتى :

١ - أنه لا يصح إطلاق وصف المجتمع السياسى على الجماعات البشرية البدائية ، أى التى تعيش فى نظام أسرى أو قبلى يرتبط أفرادها بروابط بيولوجية بأكثر من ارتباطهم بمفهوم مجرد للصالح المشترك .

٢ - أن مجرد وجود المجتمع السياسى بما يعنيه من توافر عناصر «الأفراد والأقاليم والسلطة» لا يفيد بالضرورة وجود الدولة ، لأنه لا بد من توافر شرط الاستقلال أو ما يعرف بسيادة الدولة .

أركان الدولة

إذا كانت الدولة ، كما ورد فى بعض التعريفات السابقة ، عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاما ومحكومين بحيث يكون لهذا الشخص المعنوى سلطة سياسية ذات سيادة ، فإنه يكون للدولة الأركان الأساسية الآتية :

أولا : الشعب Population ^(١) :

وجود السكان أو الشعب هو الشرط الأساسى لوجود الدولة ولاتصور وجود دولة من غير الأفراد أو الجماعة البشرية التى تكون شعب هذه الدولة .

وليس من الضرورى أن يكون شعب الدولة من عدد معين ، فقد يقل العدد حتى يكون بضعة آلاف كما هو الحال فى إمارة موناكو ، وقد يزيد فيتجاوز مئات الملايين كما هو الوضع فى الصين والهند . على أنه من الواضح أن كثرة عدد السكان تعتبر عاملا فى ازدياد قوة الدولة ونمو إنتاجها وثروتها وبسط سلطاتها . ولكن ذلك أمر نسبي فقد تفرض ظروف الدولة تبنى سياسة تنظيم النسل وتحديدته . كما أنه لا يشترط فى الشعب أن يكون منحدرا من صلب جنس بشرى واحد أو سلالة واحدة ؛ لأنه فضلا عن عدم وضوح فكرة القوميات فى التاريخ القديم والوسط كأساس لتكوين الشعوب ، فقد أدت عوامل الهجرة المستمرة إلى زيادة أسباب الامتزاج والانصهار بين الأجناس والسلالات البشرية المختلفة ، بحيث لم يعد ممكنا - من ناحية التحليل العلمى الصحيح - القول بوجود جنس بشرى نقي . وترتبط على ذلك نجد أن هناك العديد من الدول التى يتحدى أفراد شعوبها إلى أكثر من جنس بشرى ، ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة التى ينتسب سكانها إلى أجناس كثيرة ومتباينة هاجرت إليها واستوطنتها ، والاتحاد السوفيتى الذى يضم فى رحابه أكثر من مائة قومية مختلفة ، وهكذا ^(٢) .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

- Almond, Gabriel A., and Binaham, Powell, jr, *Comparative politics : A developmental Approach*, Boston: Little, Brown and Co. , 1966.

- Ibid .

(٢)

كذلك استقرت الدراسات السياسية ، على أنه ليس من المحتم أن يتكلم شعب الدولة لغة واحدة ، أو أن يعتقد في ديانة واحدة ، فتعدد اللغات في الهند مثلا حيث توجد الإنجليزية والهندية والأوربية وغيرها من اللغات ، لم يمنع من وحدة الشعب الهندي ، وبالمثل فإن اختلاف المصريين بين مسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يمنع من وحدة الشعب المصري (١) .

وإذا كنا قد ذكرنا أنه ليس من الضروري أن ينتسب شعب الدولة إلى قومية واحدة ، حيث قد تتباين الأجناس والقوميات التي ينحدر منها شعب الدولة الواحدة ، فإنه يتعين علينا هنا أن نبرز جوانب الاختلاف الرئيسية بين الدولة والأمة ، لأنه في كثير من الأحوال يحدث نوع من الخلط بين المفهومين ، مما يقود إلى استنتاجات خاطئة .

فالعالم في تعريف الأمة أنها جماعة بشرية - أكثر تركيبا وتعقيدا من التجمعات العائلية - وأنها لا تقوم فقط على أساس التركيب البيولوجي الذي يرتبط بالميلاد والدم والأصل البشري ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تركيب أخلاقي - اجتماعي ، يرتبط بنمط حياتي معين ، وبمجموعة مشتركة من الأحاسيس النابعة من وحدة الأصل ووحدة البيئة ووحدة التاريخ ، وهي تختلف في ذلك عن الدولة في أن الأخيرة هي مجرد وحدة قانونية يكون لها سلطة سياسية ذات سيادة عملت على وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة . أي أن الدولة ليست إلا تنظيم سياسي وقانوني وضعى وليست كل أمة دولة .

كما يظهر الاختلاف بين الدولة والأمة في أن الأمة قد تسبق وجود الدولة ، وذلك إذا ما انقسمت الأمة الواحدة بين عديد من الدول . بمعنى أنه قد توجد أمة واحدة تربط بين أفرادها وحدة روحية ولكن مع ذلك تجدها موزعة بين دول مختلفة . ومثال ذلك الأمة العربية التي تكونت منها دول كثيرة ، فهي إذن سابقة على الدولة . وكذلك الأمة الألمانية التي وزعت بين دولتي ألمانيا الغربية والشرقية ، وهكذا .

ومن واقع هذه التفرقة ، يمكننا أن ندرك مدى الخطأ الذي وقع فيه المفكر السياسي في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة الخلط بين الظاهرتين مدفوعا في ذلك

(١) د . محمد علي محمد : أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث ، الجزء الثاني : القوة والدولة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ م ، ص ٧٤ - ٧٦ .

بتأثير المبدأ القومى فيما يقرره من أن كل جماعة قومية يجب أن تنشئ لها دولة قومية مستقلة عملا بحق تقرير المصير ، وقد أدى ذلك الخلط إلى نتائج مدمرة فى العلاقات الدولية كان أبرزها إطلاقا موجة الجذون العنصرى الذى أشاعته ألمانيا النازية فى الثلاثينات من هذا القرن ، وحيث سعت إلى التوسع والاغتصاب على حساب غيرها من الدول والشعوب مما قاد العالم كله فى النهاية إلى مأساة الحرب العالمية الثانية ^(١) .

ثانيا : الإقليم Territory :

يعتبر الإقليم شرط وجود الدولة فى معظم الآراء باعتبار أن الدولة فى الأساس هى مجموعة من الأفراد تعيش معا عيشة مستقرة ودائمة وهو ما لا يمكن أن يتحقق بغير الإقليم والأرض . كما أن الإقليم هو ركن أساسى من أركان ممارسة الدولة لسيادتها . فالسيادةبنى على قيام الدولة بإخضاع كل الأشخاص والأشياء الموجودة داخل إقليمها لسيادتها ، وبدون عنصر الإقليم تصبح ممارسة السيادة أمرا غير متصور . ومن هنا ، فإن زوال إقليم الدولة يؤدى بالنتيجة إلى انقضاء شخصيتها الدولية ، ولكن زيادة الإقليم أو نقصانه لا يؤدى إلى ذات النتيجة ، وإن كانت التزامات الدولة تتأثر بحسب هذه التغيرات الإقليمية إن زيادة أو نقصا .

وإذا كانت الدول تختلف عن بعضها من ناحية عدد السكان ، فإنها تختلف أيضا من ناحية مساحة إقليمها حيث يكبر أو يقل من دولة إلى أخرى ^(٢) .

ويلاحظ أنه لا يقصد بإقليم الدولة الإقليم الأرضى فقط أى سطح الأرض بمعنى اليابسة فقط ، وإنما يقصد بذلك سطح الأرض وما تحته من أعماق وما فوقه من الطبقات الجوية التى تملأ اليابسة ، وكذلك البحر الإقليمى أى المياه الساحلية من البحر الملاصقة لشواطئ الدولة وما يملأ هذا البحر الإقليمى من طبقات جوية . وعلى ذلك فإن إقليم الدولة يشمل : إقليم أرضى ، وإقليم مائى ، وإقليم جوى ^(٣) .

(١) راجع د . محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) انظر فى ذلك د . عبدالحمد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣) انظر فى ذلك د . عاطف أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٢٠ وكذلك فى د . بطرس بطرس غالى د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

١ - الإقليم الأرضى :

يتحدد الإقليم الأرضى بمساحة معينة من الأرض تحدها حدود معينة قد تكون طبيعية مثل الجبال أو الأنهار أو البحار (مثل جبال اليرانس التى تفصل بين فرنسا وأسبانيا) ، كما قد تكون حدودا صناعية . وفى حالات أخرى يكفى بخطوط وهمية كحد فاصل بين دولة وأخرى (مثل خطوط الطول والعرض ومن ذلك أنه غط التقسيم الفاصل بين دولتى كوريا الشمالية والجنوبية هو خط عرض ٣٨°) .

ولا يشترط فى الإقليم الأرضى أن يكون قطعة واحدة ، فدولة مثل الباكستان كانت تتكون حتى عام ١٩٧١ وقبل ظهور دولة بنجلاديش ، من جزئين بباكستان الغربية وباكستان الشرقية ويفصل بينهما أكثر من ألف وخمسمائة ميل من الأرضى الهندية .

ويشمل الإقليم الأرضى للدولة ، تحت السطح من طبقات لا نهاية لمعناها بكل ما تشتمل عليه هذه الطبقات من شتى مصادر الثروات كالمعادن والبتروى والقسم .

٢ - الإقليم المائى :

يشمل الإقليم المائى جميع الأنهار والبحيرات الداخلة فى حدوده وإذا كان النهر يجرى فى إقليم أكثر من دولة فإن كل دولة تعتبر مالكة للنك الجزء من النهر الذى يمر بإقليمها ، أما مياه الأنهار المشتركة فإن استغلالها وتوزيعها يكون بموجب معاهدات تعقد بين الدول التى تملك هذه الأنهار .

كما تمتد ملكية الدولة إلى جزء من البحار العامة الملاصقة لإرضها ويسمى بالبحار الإقليمية ، وكانت محددة فى القانون الدولى بثلاثة أميال بحرية تبدأ من شاطئ الدولة ، ثم رقتها بعض الدول إلى اثنى عشر ميلا .

٣ - الإقليم الجوى :

كذلك فإن ملكية الدولة لإقليمها تمتد إلى طبقات الهواء الواقعة فوق هذا السطح ، وسيادة الدولة تمتد إلى ارتفاع معين من جو إقليمها ، وما كان أعلى من هذا القدر المعين من الجو يعتبر حرا لجميع الدول ، ويطلق عليه الفضاء الخارجى (Outer Space) .

ومن هنا يمكن القول بأن لإقليم الدولة أهمية كبرى فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة :

(أ) فهو الذى يحدد النطاق الإقليمى الذى يمكن للدولة أن تحدد شعبها على أساسه وتحديدًا ماديا واضحا ، وبالتالي فإن عنصر الإقليم يمكن الدولة من أن تحصر رعاياها الذين يعيشون على أرضها .

(ب) أن الإقليم هو أحد الركائز الأساسية لاستقلال سلطة الدولة الذى يعتبر المدخل الضرورى لفكرة السيادة ، فكل سلطة عامة لا تشعر بسيادتها إلا حيث تكون فى أرضها . ونأسيسا على ذلك أصبح الإقليم إطار اختصاص الدولة التشريعى والإدارى والقضائى بالنسبة للأجانب والوطنيين والحكومات الأخرى .

(جـ) أنه وفقا لمبادئ القانون الدولى العام ، القائم على تعدد الدول المستقلة ذات السيادة ، فإنه لا يجوز لإحدى الدول أن تتدخل فى الشؤون والأحداث التى تقع فى إقليم دولة أخرى ، وإلا اعتبر ذلك بمثابة انتهاك لسيادتها ، واعتداء على استقلالها .

ثالثا : الهيئة الحاكمة أو الحكومة Government :

لا يمكن أن تقوم دولة على أساس وجود مجموعة من الأفراد وإقليم محدد فقط بل يلزم وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية عامة يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونون الجماعة ، وتقوم هذه الحكومة بالوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية التى تلزم لإدارة شؤون الإقليم واستقلال موارده لمصلحة الأفراد ولحمايتهم من أى اعتداء خارجى يهدد أمنهم واستقرارهم ^(١) .

وهناك هذا أن يكون احتكار أدوات القمع أو القوة فى يد الحكومة حتى تؤكد لها السلطة العليا التى لا تنزع والى بدونها تقف عاجزة عن فرض الاحترام الواجب لما يصدر عنها من تشريعات وقرارات وإلزام الأفراد بإطاعتها وتنفيذها على أنحر الواجب .

وقد ثار التساؤل حول ما إذا كان يشترط رضا المحكومين لقيام ووجود الهيئة الحاكمة . وهنا تنقسم الآراء . فبينما يرى البعض أنه لا يشترط رضا وقبل المحكومين

(١) راجع : John C. Wahlke, Alex N. Dragonich (ed), Government and politics , Random House, New York, 1966 .

فتمتدى كانت الهيئة الحاكمة قادرة على إخضاع المحكومين لإرادتها ولو بالقوة والقهر فإنها تكون صالحة لممارسة السلطة . على أن البعض الآخر قد اشترط لقيام الهيئة الحاكمة ضرورة الرضا والقبول ، إذ يستحيل بدون ذلك قيام الهيئة الحاكمة لممارسة شؤون السلطة، وهم يقولون فى تأكيد هذا المعنى ، أن السلطة العامة وأن أخذت فى الحياة الواقعية شكل القوة المادية ، فإنها قبل كل شيء ، تعتمد فى وجودها وفى شرعية تصرفاتها ، على مدى ارتباطها بالضمير الجماعى وصدق تسييرها عنه ، ومن ثم فهى تستقر فى الأساس على رضا المحكومين بها وقبولهم لها ، بسبب أنها تنتظمهم حول فكرة معينة عن المستقبل الذى يستهدفونه ، وعلى ذلك فإن السلطة العامة لا تنشأ الخضوع ، ولكنه الهدف الاجتماعى الذى تمثله السلطة هو الذى يدعم هذا الخضوع ويؤكد (١) .

وأيا ما كان الأمر ، فإن للملاحظات الآتية حول السلطة السياسية يجب أن تكون ماثلة فى أذهانتنا :

١ - إن السلطة السياسية ، كثيرا ما تعتمد فى الدولة المعاصرة ، على أساليب مختلفة بعضها للضغط وبعضها للإقناع حتى تحمل الأفراد الخاضعين لها على الرضا بها وتقبلها . وتتعهد هذه الأساليب بدلا بوسائل القهر والتخويف والإرهاب المادى ، إلى محاولة الوصول إلى ما يشبه الرضا بفضل الدعاية ووسائل الإعلام المختلفة .

وأول مظاهر الضغط والإرهاب ما تعتمد عليه الدولة دائما من قوة بوليمية وعسكرية لحماية وجودها وأمنها ولغرض سيطرتها بالقوة المادية عند الاقتضاء . وتلعب السجون والمعتقلات وغيرها من وسائل الردع دورا كبيرا فى هذا المجال (٢)

وقد يأخذ الضغط على الأفراد ، مظهرا اقتصاديا ، بسبب أن من يملك موارد الرزق فى الدولة ويتحكم فى ثروتها الوطنية ، يملك بطريق مباشر كل أساليب السيطرة على الأفراد.

(١) د . محمد على محمد ، أصول الاجتماع السلبى والمجتمع فى العالم الثالث ، ص ٢ القوة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع : Jhon C. Wahlke, op. cit.

كما قد تلعب الدعاية دوراً رئيسياً فى محاولة خلق الرضا بالسلطة عن طريق محاولة إقناع الرأى العام بأن السلطة القائمة هى خير سلطة يمكن أن تعبّر عن آمالهم وأقنودها على تحقيق كل ما يستهدفونه خاصاً بالصالح الجماعى المشترك^(١).

٢ - إن السلطة السياسية ، إذ تكفل الوجود الجماعى وتحميه فإنها لا تعارض فكرة الحرية ولا تقضى عليها . بل لعل السلطة ، وهى شرط لازم للنظام الجماعى ، تعتبر شرطاً لازماً للحرية ، كذلك حيث تستحيل الحرية بغير نظام . ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية إذ تشرف على المثل المشتركة للحياة الجماعية ، فإنها لا تفعل ذلك متجاهلة الأفراد المكونين للمجتمع . ولكنها تعمل على خلق نوع من التنسيق بين حريات هؤلاء الأفراد ومجالات الصالح العام المشترك بينهم وليس من شك فى أن هذا التنسيق لا يخضع لقاعدة عامة أو جامدة ، ولكنه أمر نسبي يتغير بتغير ظروف الزمان والمكان ، كما يتحد فى الغالب فى ضوء فلسفة الدولة الشاملة ونظرتها إلى ما يجب أن يكون عليه تركيبها الاجتماعى والاقتصادى أن هذه الفلسفة الشاملة هى التى تحدد مجالات تدخل الحكومة وأهدافها من وراء هذا التدخل ، وهو ما يسهم فى رسم أبعاد حريات الأفراد ومجالات نشاطهم الخاص ؛ لأنه حيث لا تتدخل السلطة السياسية الحاكمة بالأمر أو النهى ، فالأصل أنه مباح ومتروك للنشاط الفردى وللحرية الفردية .

نظريات نشأة الدولة

تعددت محاولات تفسير أصل الدولة وكيف نشأت ، وأخذت هذه المحاولات اتجاهات مختلفة ، ومن أهم النظريات التى بحث فى هذا الشأن :

١ - نظرية التطور العائلى :

تقوم هذه النظرية على أساس أن العائلة هى أصل المجتمع ، أو بمعنى آخر أن الدولة كانت فى أصلها أسرة تطورت باجتماع وارتباط أكثر من عائلة مما تشكلت عشيرة ، ثم تطورت العشيرة بدورها وتكونت القبيلة ثم المدينة حتى وصل التطور إلى الدولة بشكلها الحاضر .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : د . محمد عبدالقادر حاتم ، الرأى العام وتأثيره بالاعلام والدعاية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ص ٣٥٠ .

وقد يؤيد هذه الفكرة أن روح الانتماء والتضامن التي تجمع بين أفراد الدولة الواحدة تشبه من وجوه عديدة روح الولاء والارتباط في الأسرة وتشبه أيضا إلى حد ما سلطة حاكم الدولة التي تشبه سلطة رب العائلة^(١).

وهذه النظرية التي تحاول أن تفسر الأصل في قيام الدولة كتنظيم سياسى إلى الأسرة، تعرضت لبعض الانتقادات التي تتمثل في الآتي :

(أ) إن علماء الاجتماع يرفضون التسليم بأن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى للإنسان إذ سبقتها حياة بشرية عثت تماما من معنى التنظيم والتضامن الأسرى بالشكل الذي أصبح متعارفا عليه فيما بعد .

(ب) إن التاريخ لا يؤيد هذه النظرية على إطلاقها ، ذلك أن هناك الكثير من الدول لم تنشأ على الأساس السابق ، فدولة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لم تقم على الأساس السابق ، كما أن هناك الكثير من الدول التي لم تنشأ وفق نظرية التطور العائلي .

(ج) إن إرجاع أساس السلطة العامة في الدولة إلى سلطة رب الأسرة وتشبيه السلطة الأولى بالثانية ، هو في حقيقة الأمر موضع نظر ، ذلك أن سلطة رب الأسرة لها صفة شخصية مرتبطة بشخص رب الأسرة ذاته تزول بزواله أو باستقلال أفراد الأسرة عنه . أما السلطة السياسية في الدولة فإنها سلطة مجردة غير شخصية ، أي غير مرتبطة بشخص الحاكم ولا تنتهي بزوال شخص هذا الحاكم ، فهي دائمة ومتفصلة عن أشخاص من يمارسونها .

(د) أنه حتى وإن بدت نظرية التطور العائلي سليمة في بعض جوانبها ، إلا أنها ليست وحدها المصدر التاريخي لنظام الدولة ، فالتطور الإنساني بكل ما تفاعل فيه من فكر ، وما تحكم فيه من مؤثرات دينية وسياسية واقتصادية ، قد شارك مشاركة جلية وحاسمة في تطوير نظام الدولة^(٢).

(١) ولعل من أفضل الدراسات في هذا الصدد راجع : د . فوزي أبو دياب ، المقاميم الحديثة للأظمة

والحياة السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، (١٩٧١) ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) للرجع السابق ، ص ٧٠ .

٢ - النظريات الدينية أو الشوقراطية :

وفقا لهذه النظريات ، فإن الدولة هى من خلق الله وصنعه بقصد تنظيم أحوال الجماعة ، وتحقيق الخير لهم وعلى ذلك يجب أن تكون الدولة محلا للإعزاز وأن تحمل نوعا من التقديس . ومن ناحية أخرى ، فإن بقاء الدولة واستمرارها يستلزم وجود سلطة تقوم بإدارة وتنظيم وحكم الجماعة ، والذين هم فى مركز السلطة اصطفاهم الله للقيام بهذه المهمة ، ويجب أن يتمتعوا بديورهم بنوع من التقديس . أى أن على الأفراد أن يخضعوا تماما للدولة والسلطة الحاكمة فيها حتى لا يتعارض ذلك مع قدسية الدولة وسلطانها وعلى ذلك كان ينظر إلى الحاكم على أنه مفوض من قبل الله وأن مهمته تنفيذ المشيئة الإلهية وأن إرادته تسمو على إرادة المحكومين^(١) .

وقد استعملت هذه النظريات الدينية كسلاح لمواجهة النظريات الديمقراطية التى تطورت فيما بعد ، كما استعملت كذلك لإثبات أن سلطة الكنيسة تفوق سلطة الحاكم لأن الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة ، أما الأمبراطورية فتقوم لأغراض دنيوية بحتة .

ثم تطورت نظرية النشأة المقدسة للدولة فى إنجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وأخذت شكل الحق المقدس للملوك . وكانت النظرية تقول أن الله أنشأ السلطة منذ خلق الإنسان على الأرض ، ونفى أنصارها فكرة قيام العقد الاجتماعى نفيا قاطعا ، ولم يؤمنوا بفكرة وجود مساواة بين الأفراد فى حالة الفطرة الأولى ، ثم اضمحلت هذه النظرية فيما بعد ، وما أدى إلى اضمحلالها :

١ - ظهور نظرية العقد الاجتماعى .

٢ - انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية وانفصال الكنيسة عن الدولة .

٣ - نمو الأفكار الديمقراطية التى قضت على النظريات التى تقصد الحكم المطلق . ومن بينها نظرية النشأة المقدسة للدولة .

وقد انتقد الكتاب السياسيون هذه النظرية ، وأوضحوا أن لا دخل للدين فى المسائل السياسية ، ونظروا إلى الدولة على أنها منظمة بشرية بحتة ، والأفراد هم الذين يضمون نظم

(١) للمرجع السابق ، ص ١٧٢ .

الحكم المختلفة التى يرونها ملائمة لبيئتهم ، فالدولة تتكون حين يجمع عدد من الناس على رقعة أرض محددة ، ويتفقون على أهداف مشتركة ، ثم يقيمون نظاما سياسيا يكفل لهم تحقيق هذه الأهداف (١) .

كما قيل أيضا أن هذه النظرية تشتمل على معتقدات خطيرة ، لأنه إذا كان الحاكم الثيوقراطى لا يسأل إلا أمام الله فمعنى ذلك أنه غير مسئول أمام الشعب ، وهو ما يطلق العنان للحكم الاستبدادى كى ينكل بالشعب كيفما يشاء .

وإذا ما كان من ميزة لهذه النظرية الدينية ، فهى تأكيدها على أن للدولة رسالة أخلاقية ، إذ مادامت الدولة من عمل الله فلا بد أن تكون لها رسالة أخلاقية سامية .

٣ - نظرية العقد الاجتماعى Social Contract :

تتفق نظريات العقد الاجتماعى فى الأساس الذى يرجع إليه أصل الدولة ، هذا الأساس المتحد يمثل فى فكرة العقد ، فقد انتقل الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة بواسطة العقد . ولقد تنوعت مظاهر النظريات العقدية وإن اتفقت فى أساسها ، ويرجع السبب فى ذلك إلى التصورات المختلفة التى تصورها الكتاب والفلاسفة لهذا العقد ، سواء من ناحية وصف حالة الإنسان الفطرية السابقة على العقد ، أو فى تحديد أطراف العقد أو تحديد مضمونه ونتائجه . وقد ظهر تأثير النظريات العقدية أقوى ما يكون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وأشهر هذه النظريات هى التى تنسب إلى هوبز ، ولوك وجان جاك روسو .

(أ) نظرية هوبز :

نادى هوبز بأن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد ، فالعقد هو الذى نقل الفرد من حالته الفطرية الطبيعية إلى مجتمع منظم تسود فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة . وقد تصور هوبز أن الحالة الفطرية الأولى سادها الكثير من اليأس والكفاح . فحالة الأفراد الفطرية تتصف بالفوضى ؛ لأن الإنسان أنانى محب لنفسه ولا يعرى إلا صالحه

(١) انظر : د . عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

وانظر أيضا د . محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى والمجتمع فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

الخاص. ولذلك عمل القوى على اغتصاب الضعيف والسيطرة عليه . وفى هذا المناخ المحتل بكل أسباب الفوضى والصراع والأناية والشر نشأ الدافع الذى حرك الأفراد نحو الانتقال إلى حياة أفضل ، حياة منظمة مستقرة ، وكان السبيل إلى ذلك هو العقد . وهكذا عقد الأفراد عقدا انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم ، فالمقد أساس هذا الانتقال وبالتالي هو الذى أوجد الجماعة المنظمة التى نعم فيها الأفراد بحياة مستقرة . وفى رأى هوبز أن الحاكم لم يكن طرفا فى هذا العقد ، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم . ومن هنا فإنه عند اختيار الحاكم ، يتنازل الأفراد له عن جميع حقوقهم الطبيعية التى كانت لهم فى حالة الفطرة حتى يتمكنوا من العيش فى المجتمع المنظم الذى أرادوا هم إقامته ^(١) .

وما دام أن أطراف العقد هم الأفراد وحدهم باستثناء الحاكم الذى لا يعد طرفا فيه ، ومادام أن الأفراد قد عملوا على اختيار شخص الحاكم وتنازلوا له عن جميع حقوقهم الطبيعية الأولى ، فإنه من الطبيعى أن الحاكم لا يلتزم تجاه الأفراد بالتزام معين ؛ لذلك تكون سلطة الحاكم هنا على الأفراد سلطة مطلقة لا حدود لها ، ولا يحق للأفراد أن يطالبوه أو أن يلزموه بأمر من الأمور .

وهكذا تتمتع السلطة الحاكمة بسلطة مطلقة لا حدود لها ، ولا يحق بالتالى مخالفة هذه السلطة مهما استبدت وتعسفت . وكان من رأى هوبز أنه مهما بلغ تعسف السلطة الحاكمة فإنه يكون أفضل بكثير من حالة الفطرة الفوضوية الأولى .

(ب) نظرية لوك :

يتفق لوك مع هوبز فى أن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد الذى نقل الأفراد من حالتهم الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم تسود فيه سلطة حاكمة وأخرى محكومة . ولكن لوك يختلف عن هوبز فى تصويره لحالة الفطرة ، فهى فى نظره لم تكن حالة فوضى وبؤس وشرور ، بل كان يرفرف عليها الحرية والمساواة والعدل بين الأفراد فى ظل القانون الطبيعى . ولكن الذى دفع الأفراد إلى هجر حالتهم الفطرية هذه هو الرغبة فى تنظيمها وهو مالم يكن ليتحقق الا بالانتقال إلى المجتمع حيث تقوم سلطة عليا يكون لها

(١) انظر فى ذلك : د . محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص ٥٤ . وراجع أيضا د . اسماعيل صبرى مقلد ، مبادئ العلوم السياسية ، جامعة أسوط ١٩٧٧ .

حق تنظيم شئون هذا المجتمع وإقامة العدل بين الأفراد وذلك بتقرير جزاء رادع لكل من يحاول الاعتداء على حقوق الأفراد وحررياتهم^(١) .

ويرى لوك أن اختيار الهيئة العليا الحاكمة إنما يرجع إلى الأفراد بحيث تصبح هذه الهيئة طرفاً في العقد . وبذلك فإن العقد يكون فى الواقع قد أبرم بين طرفين : الهيئة الحاكمة من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى .

وإذا كان للأفراد الكثير من الحقوق التى كانوا يتمتعون بها فى حالتهم الفطرية ، فإنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لم يتنازلوا عن كافة هذه الحقوق ، وإنما عن جزء من حقوقهم بالتقيد باللائم الذى يسمح بإقامة السلطة العامة فى المجتمع الجديد ، ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الآخر من حقوقهم الذى لا يمكن لأى سلطة من السلطات المساس به وذلك كحق للملكية الخاصة مثلاً . وهنا يتبين مدى الخلاف بين لوك وهوبز الذى رأى أن الأفراد تنازلوا عن كافة حقوقهم التى كانت لهم فى حالتهم الفطرية دون قيد أو شرط^(٢) .

ولما كان أطراف العقد فى نظر لوك هم الأفراد والهيئة الحاكمة ، فإن من مقتضى ذلك تقرير التزامات متبادلة بين كل من هذين الطرفين . فمن جهة الحاكم يلتزم بتنظيم حياة الجماعة وإقامة العدل وعلم المساس بحقوق الأفراد التى لم يتنازلوا عنها دخولهم المجتمع المنظم ، الأمر الذى يجعل منه حاكماً مقيداً غير مطلق السلطان .

ومادام أن الأفراد هم الذين قاموا بأنفسهم باختيار الهيئة الحاكمة ، لذا فإن خضوعهم للحاكم ويكون على سبيل الإكراه والإجبار ، وإنما يقوم الحكم على رضا الأفراد وبناء على إرادتهم الحرة . كذلك فإنه مادام أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات التى تودى إلى تقييد سلطته ، فإنه يلتزم بمراعاة وتنفيذ شروط العقد ، فإذا أخل بالتزاماته المقررة فيه بأن عمل على تحقيق الحكم المطلق له ، أو الإخلال بحقوق الأفراد وحررياتهم ، جاز للمحكومين مقاومته وحق لهم بالتألى فسخ العقد والرجوع إلى الحالة السابقة على التعاقد .

- Jhon C. Wahlke, op. cit.

(١)

(٢) فشر د . عاطف أحمد نزال ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(جـ) نظرية جان جاك روسو :

يرى جان جاك روسو أن الاجتماع ظاهرة إرادية اتفاقية للأفراد . فالأسرة لا تبقى قائمة إلا إذا أراد أفرادها الإبقاء عليها نتيجة لإرادتهم الحرة واتفاقهم على ذلك . كما أن الجماعة العامة لا تقوم إلا على أساس اتفاق الأفراد فيما بينهم ورغبتهم فى العيش معا . وعلى ذلك فلا يمكن تصور وجود مجتمع منظم إلا على أساس إرادة أفرادها واتفاقهم على الاجتماع معا ، ويكون العقد الذى يتم باتفاق إرادة الأفراد على العيش معا هو أساس وجود الدولة بالتالى ^(١) .

وكان من رأى روسو أنه إذا كان الإنسان يتمتع فى حياته الفطرية الأولى بالحرية والاستقلال ، فإن تمدد المصالح الفردية وتضاربها قد يؤدى إلى تعرض حقوق الفرد وحرية للخطر . كما أن حياة الجماعة للمنظمة ترقى بالإنسان وبمشاعره وتفكيره كما أنها تعمل على تنظيم حياة الفرد وإحلال العدالة وعلى ذلك فقد عمل الأفراد على ترك حياة العزلة والدخول فى المجتمع المنظم الذى يحمى الحقوق ويصون الحريات ويوفر العدل . وكان السبيل لذلك هو العقد . وطرفا العقد فى تصور روسو هما الشخص الجماعى الكلى من ناحية (أى مجموع الأفراد) ، ثم كل فرد من الأفراد من ناحية أخرى . وبموجب هذا العقد تنشأ السلطة العامة وتنشأ الدولة .

أما عن نتائج هذا العقد الاجتماعى ، فيقول روسو أن الأفراد عندما يدخلون المجتمع المنظم فهم يتنازلون عن جميع الحقوق والحريات الطبيعية التى كانت لهم فى حالة الفطرة ، إلا أن هذا التنازل يقابله استعادة الأفراد لحقوقهم وجديده تتمشى والمجتمع المنظم تقررها السلطة العامة للأفراد وتعمل على حمايتها . وبذا تسود المساواة فى المجتمع حيث يتمتع كل فرد بحقوق وحريات متساوية ويقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخرين ، ويسود العدل كذلك مادام أن السلطة العامة تعمل على صيانة ما تقرر للأفراد من حقوق وحريات .

(١) انظر فى ذلك : د . عبد الغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسة للقاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٨ ، راجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مفكده م. ص. ذ .

نقد النظريات المعقدية :

وجه إلى النظريات المعقدية انتقادات عديدة تتمثل فى الآتى :-

(أ) إن فكرة العقد التى تعتبر أساس نشأة الجماعة المنظمة فكرة خيالية لا سند لها من الواقع ، فالتاريخ لم يعطى مثالا واحدا واقعا بأن جماعة من الجماعات قد نشأت وقامت بواسطة العقد ، إذ لم تنشأ دولة من الدول بهذا الأسلوب مما يجعل من هذه النظريات جميعا مجرد نظريات خيالية غير واقعية ابتدعها قائلوها من نسج أفكارهم وخيالهم ^(١) .

(ب) إن فكرة العقد ذاتها كأساس لنشأة الجماعة للمنظمة هى فكرة غير سليمة من الناحية القانونية . فالمعقد فى نظر أصحاب هذه النظريات هو الذى أقام السلطة العامة فى الجماعة المنظمة ، فهو أساس وجود هذه السلطة ، ويلبونه لا تنشأ ولا تتحقق . وهذا القول يخالف الناحية القانونية السليمة ذلك أن فكرة القوة الإلزامية للعقد لا توجد إلا بوجود الجماعة وقيام سلطة بها تحمى المقود وتطبيق الجزاءات اللازمة لضمان احترامها . وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون العقد الذى يحتاج إلى حماية السلطة العامة هو الذى أنشأ هذه السلطة وأقامها ^(٢) .

(ج) نفترض بعض النظريات المعقدية أن الإنسان كان يعيش فى حالة عزلة قبل أن تنشأ الجماعة ، وهو قول غير صحيح ؛ لأن الإنسان كائن اجتماعى بطبيعته لا يطبق حياة العزلة ، وقد نشأ وعاش دائما فى جماعة من الجماعات .

٤ - نظرية التطور التاريخى أو الطبيعى :

تفسر هذه النظرية نشأة الدولة بأنها نتيجة تفاعل عوامل متعددة أسهمت بعد تطور طويل على مر العصور فى إحداث التقارب وإيجاد الترابط بين أفراد الجماعات البشرية . ونظراً لأن هذه العوامل كثيرة وتتفاوت من جماعة إلى أخرى مثل العوامل السياسية والاقتصادية

(١) انظر د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية التحليل السياسى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٥م ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق .

والاجتماعية والثقافية والدينية ؛ لذا فإنه لا يمكن أن تكون نتيجة التفاعل الذى يحدث بينها واحدة فى كل الحالات وترتبا على ذلك ، فإنه من الطبيعى أن تختلف الدول عن بعضها نتيجة اختلاف العوامل التى تفاعلت ونشأت عنها الدولة . ولذلك فإنه لا غرابة فى أن تجد أشكالاً مختلفة للدول وأنظمة الحكم ، كما يخلو من الطبيعى أن النظام السياسى الذى يصلح لدولة من الدول قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة أخرى ^(١) .

وفى نطاق هذه النظرية يبرز الاتجاه الذى يقول أنه إلى جانب الدين ورابطة الدم ، فإنه يجب اعتبار الوعى السياسى من أهم العوامل التى أسهمت بصورة فعالة فى نشأة الدولة ونموها . ويعتمد هذا الاتجاه على القول بأن التنظيم السياسى فى ظل الدولة يحقق أهدافاً حيوية لا يمكن أن تستغنى عنها الجماعات المتقدمة ، والتنظيم السياسى لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود حد أدنى من الوعى السياسى ، وبمعنى آخر فإن الوعى السياسى يكون لازماً لقيام الدولة .

ويعتمد المنطق الذى يبنى عليه هذا الاتجاه ، على أن الفرد يسمى إلى إشباع حاجات أساسية لذاته ، ومن أهم هذه الحاجات التى يحاول إشباعها الأمن والحماية ضد أى خطر أجنبى ، وأيضاً إشباع حاجات وأهداف مادية ومعنوية ، اجتماعية وثقافية ، وكل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا فى ظل جماعة كبيرة (على مستوى الدولة) ، وكلما زاد حجم الجماعة كلما ظهرت الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد على شكل قواعد ملزمة . وفى مرحلة طويلة من مراحل التطور الإنسانى كانت القواعد الدينية تقوم بهذا الدور المظير . ولكن نتيجة تطور الظروف وتغيرها لم تعد القواعد الدينية كافية ، فى كل الأحوال أو فى كل المجتمعات ؛ لتقوم بهذا الدور ، ومن هنا أصبح لازماً على مجتمع الدولة الحديثة أن يلجأ إلى استحداث قواعد قانونية وضعيفة تعتمد على تفهم الأفراد ووعدهم بطبيعة العلاقات السياسية فيما بينهم ، وبذلك كان الوعى السياسى ضرورياً لتطور الدولة الحديثة .

• - نظرية القوة والتغلب :

ترجع هذه النظرية أصل الدولة إلى القوة والغلبة ، فالدولة إنما تنشأ عندما يفرض القوى غلبته على باقى الأفراد الذين يمتلكون لقوته . ولقد قيل فى تبرير هذه النظرية أن

(١) د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٤٢ .

حوادث التاريخ قد جاءت شاهدة على صحتها ، فالتاريخ هو الذى يبين لنا أن عنصر القوة كان يعتبر المصدر الفعال لنشأة الدولة ^(١) .

وإذا كان الاختلاف بين الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة مصدر القوة والغلبة ، فإن مظهر هذه القوة قد تمثل فى نظر الكتاب القدامى فى القوة المادية وحدها كالانتصار فى الحروب . على أن القوة قد أخذت فى نظر الكتاب المحدثين مدلولاً أوسع من المدلول السابق، إذ يمكن علاوة على مظهرها المادى أن تمثل فى قوة فكرية أو اقتصادية أو سياسية .

على أنه إذا كان التاريخ قد أعطى الكثير من الشواهد على صدق نظرية القوة خاصة بالنسبة للدول القديمة ، فهناك الكثير من الدول فى العصر الحديث التى لم تنشأ على أساس القوة والغلبة .

نشأة الدولة والقانون الدولى

أولاً : نشأة الدولة :

وفقاً لقواعد القانون الدولى تنشأ الدولة باكتمال العناصر المكونة لها من إقليم ورعايا وحكومة ، واعتراف بقية دول المجتمع الدولى بهذه الدولة الجديدة . وتنشأ الدولة على إحدى الصور الآتية ^(٢) :-

(أ) قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة باستقرار مجموعة من السكان فوق إقليم غير مأهول، أو إقليم كان مسكوناً بشعب قليل أو ضعيف ، وهذا نادر فى الوقت الحاضر ، ومن أمثلة ذلك جمهورية ليبيريا فى إفريقيا التى أقيمت فى القرن الماضى .

(ب) قد تنشأ الدولة الجديدة من عناصر قديمة نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة ، وهذه هى الصورة الغالبة فى نشأة الدول الحديثة ، ومن أمثلتها : الولايات المتحدة التى انفصلت عن بريطانيا فى سنة ١٧٧٦ ، واستقلال معظم جمهوريات أمريكا اللاتينية عن أسبانيا فى مطلع القرن التاسع عشر ، وكذلك الدول الإفريقية

- Almond, Gabriel A. , *op. cit.*

(١) راجع:

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع ، د . اسماعيل صبرى مقلد ، م س ذ ، راجع أيضاً د . طعيمة الجرف ، نظرية الدولة : الأسس العامة للتنظيم السياسى الكتاب الثانى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٩٦ ص ١١٢ .

والأسيوية التي انفصلت عن الأمبراطوريات الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وتتم العملية السابقة إما نتيجة ثورة انفصالية أو ثورة استقلالية ناجحة (حرب الاستقلال الأمريكية التى انتهت بظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة) ، أو على أثر اتفاق (نيجيريا عن بريطانيا) ، أو بمساعدة دولة كبيرة لها مصلحة فى إنشاء الدولة الجديدة (انفصال بنما عن كولومبيا بمساعدة الولايات المتحدة فى سنة ١٩٠٣) ، أو الحصول على الاستقلال تحت إشراف المنظمة الدولية (ليبيا والصومال والكونغو ... إلخ) .

(ج) قد تنشأ الدولة الجديدة عن طريق انضمام عدة دول إلى بعضها على شكل دولة موحدة . ومن أمثلة ذلك ظهور دولتى ألمانيا وإيطاليا فى القرن الماضى ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة اتحاد دولتى مصر وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١) .

ثانيا : الاعتراف :

إذا توفرت أركان قيام الدولة من إقليم وشعب وحكومة ، فإنه يبقى لكى تنشأ الدولة أن تسلم القائمة بوجودها وتقبل معاملتها ، وهذا هو ما يسمى فى القانون الدولى بالاعتراف^(١) ويختلف صور الاعتراف بالدولة الجديدة على النحو الآتى :

(أ) الاعتراف قد يكون صريحا ويتم ذلك بطريق الإعلان كما حدث فى اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل .

(ب) وقد يكون الاعتراف عن طريق معاهدة دولية كالمعاهدة التى عقدت بين هولندا وأندونيسيا فى سنة ١٩٤٦ وتضمنت الاعتراف بدولة أندونيسيا الجديدة .

(ج) وقد يكون الاعتراف ضمنا ، ومن ذلك بعض الدول فى علاقات اقتصادية أو تجارية مع الدولة الجديدة .

وهناك من فقهاء القانون الدولى من يقسمون الاعتراف إلى نوعين :

أولهما : الاعتراف القانونى الذى يسلم بشرعية قيام الدولة الجديدة بكل ما يترتب

(١) انظر فى ذلك د. طيعة الجوف ، المرجع السابق ، ص ١١٥ . وانظر أيضا د. إبراهيم درويش ، علم السياسة ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٥ ص ٥٨ .

على هذه الشرعية القانونية من آثار دولية . ومن أمثله اعتراف الاتحاد السوفيتى بدولة إسرائيل عقب إعلان قيامها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وثانيهما : الاعتراف بالأمر الواقع الذى لا ينصرف إلى معنى الشرعية القانونية بقدر ما هو تسليم بحقيقة قائمة بغض النظر عن مدى الشرعية التى يستند عليها قيام الدولة الجديدة .

ومن أمثله اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل فى سنة ١٩٤٨ .

ثالثا : انتهاء الدولة :

كما تنشأ الدول فإنها يمكن أن تضمحل وتتلشى . ويكون اضمحلال الدولة بسبب انهيار أحد المقومات الأساسية أو الضرورية لوجودها ، ولكن غالبا ما يأتى اختفاء الدولة بسبب قتلها لاستقلالها أو غزوها وضمها من جانب دولة أخرى .

ومن أمثلة ذلك : ضم النمسا لألمانيا سنة ١٩٣٨ ، وتقسيم بولندا بين روسيا وألمانيا فى سنة ١٩٤٠ .

الدولة ونظرية السيادة

أولا : مفهوم السيادة :

كما رأينا فإن الدولة فى حقيقتها لا تعدو أن تكون نوعا من التنظيم السياسى والقانونى المتكامل للجماعة البشرية ، وهى التى تتولى حماية أمنها وأمن المقيمين عليها داخليا وخارجيا ، ومن ثم فهى تختص كل أدوات القوة من بوليسية وعسكرية وغيرها من أدوات القمع والإرهاب بما يمنحها قوة مادية على جانب كبير من الأهمية تضمن بها تنفيذ قراراتها وأوامرها تنفيذاً جبريا .

ومن هنا فقد استقر الفقه السياسى على أن الذى يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى ، هو خاصية السيادة التى تتصف بها سلطتها العامة ، وقد أريد بذلك الوصف تأكيداً أن سلطة الدولة العامة ، على خلاف غيرها من سلطات الجماعات الأخرى ، سلطة قاهرة قادرة على تنظيم نفسها وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها ، بل دون أن تصادفها جماعة أخرى تستطيع مواجهتها بسلطة أعلى من سلطتها أو مساوية لها .

وفى آراء بعض الفقهاء السياسيين فإنها ، أى السيادة ، هى القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة الدائمة غير المؤقتة ، التى لا تقبل التجزئة ، ولا التفويض ، والتى لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى ^(١) .

وتلخيصا لهذا كله ، فإن سيادة الدولة هى تعبير عما تملكه الدولة من سلطات عليا ، أو كما يقال فإن السيادة هى السلطة المطلقة غير المحدودة التى تمارسها الدولة على رعاياها ، وعلى جميع المنظمات التى يكونها الرعايا داخل الدولة .

وإذا تتبعنا المراحل التى مرت بها نظرية السيادة فى الفكر السياسى فسنجد أن أول من تناول الكتاب السياسيين الذين تناولوا سيادة الدولة بالتحليل ، كان الكاتب الفرنسى جان بودان . فالسيادة فى رأيه هى القوة التى تفرض الخضوع على جميع المواطنين ، ويرتبط بها حق إصدار القوانين وكافة التشريعات فى الدولة ، وكذلك حق إبرام المعاهدات وإعلان الحروب وعقد الصلح لإنهاء الحروب ، كما أنها القوة التى تستطيع أن تغير العرف والعادة فى الدولة . ومن ثم يخرج بودان بأن السيادة لا يمكن أن تنقسم ، كما أنه لا يوجد ثمة اختلاف فى شكل الدول وإنما يكون الاختلاف فى شكل الحكومة ، أى فى موضع السيادة وتحديدها ، فإذا كانت السيادة ملكا لأفراد قلائل فى الدولة كان شكل الحكومة Aristocratie ، وإذا كانت السيادة موزعة بين أفراد الشعب كانت الحكومة ديمقراطية .

ويتطرق بودان من ذلك إلى بيان أن من خصائص السيادة أنها غير محدودة من ناحية الوقت ولا يمكن التنازل عنها وأنه لا قانون يقف فى طريقها ، ويستطيع صاحب السيادة أن يبيع لهيئة أو عدة هيئات أن تمارس السيادة نيابة عنه لفترة معينة وذلك بشرط أن يستطيع أن يسترد هذا الحق فى أى وقت ^(٢) .

غير أنه عاد بعد ذلك ووضع حدودا للسيادة أهمها : القانون الطبيعي ، والقانون الإلهى ، وقانون الشعوب ، والقانون الدستورى المنظم للحكم فى الدولة ، وقال إن الحاكم يخضع لهذه القوانين ، لكنه لا يسأل عنها إلا أمام الله ، وهو بهذا قد أعطى الحاكم سلطة مطلقة فى جميع التشريعات المدنية .

(١) د . طيمية الجرف ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٢) راجع Carlton Rodel, Totton Anderson, Carl christal, Introduction to political Science, Macgraw - Hill Kcgakusba Ltd, 1976 .

أما هوبز فكان يرى أن الحاكم صاحب السيادة هو الذى اختاره الأفراد عند انتقالهم من حالة الفطرة الأولى إلى المجتمع المنظم ، وتنازلوا له عن حقوقهم الطبيعية تنازلاً مطلقاً ، ولهذا فإن سلطة الحاكم صاحب السيادة تكون سلطة مطلقة ، وهى مصدر جميع السلطات فى الدولة من تشريعية وإدارية وقضائية .

ولكن لو كان من ناحية أخرى أمن بسيادة القانون ، وبالحرىات السياسية للفرد ، وما يترتب على هذا من شرعية الثورة ضد الحكم المطلق والاستبداد ، وانتهى به ذلك اعتماداً على نظريته فى العقد الاجتماعى ، كما ذكرنا سابقاً ، إلى التركيز على سيادة الشعب . كما أخذ مونتسكيو اتجاهها متقارباً عندما طالب بضرورة فصل السلطات لضمان الحرىات مع تدعيم موقع السيادة فى الشعب . أما روسو فقد آمن بأن الإدارة العامة هى صاحبة السيادة العليا . وأخذ كتاب كثيرون بنفس الاتجاه نحو تأكيد السيادة أو السلطة العليا ووضعها فى يد الشعب ، ومن أهم الكتاب فى هذا المجال جون ستيوارت ميل الذى دافع دفاعاً عن الحرية والنظام البرلماني مؤكداً ضرورة تركيز السيادة فى يد الشعب .

وقد ترتب على الأخذ بمبدأ سيادة الشعب قيام كثير من الثورات التحررية ، مثل الثورة الفرنسية ، وأصبحت معظم دساتير العالم لا تخلو من نص يؤكد أن السيادة ملك للشعب أو الأمة .

ثانياً : أنواع السيادة :

هناك وجهان للسيادة : السيادة الداخلية والسيادة ، الخارجية .

(١) السيادة الداخلية :

تشير السيادة الداخلية إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص أو جمعية من الجمعيات فى أية دولة مستقلة ، ويكون لهذا الشخص أو الجماعة أو الجمعية القوة والسلطة القانونية النهائية لإصدار الأوامر وفرض الطاعة لسلطانها . هذه السلطة العليا تكون مطلقة وشاملة على كافة الأفراد والجماعات داخل الدولة ، فهى تصدر الأوامر إلى كافة الأشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدولة ، ولكنها لا تتلقى أية أوامر من أى من هؤلاء الأشخاص أو الهيئات .

(ب) السيادة الخارجية :

وهي تعنى أن الدولة لا تخضع لأية سلطة أخرى ، وبالتالي فهي مستقلة عن أية ضغوط قاهرة أو تدخل من جانب الدول الأخرى . وإذا حدث وكانت سلطة الدولة مقيدة بشروط تفرضها عليها معاهدة أو قواعد القانون الدولي ، فإن سيادة الدولة (طالما أنها كاملة الاستقلال) فى هذه الحالة لا تنتهى ؛ لأن مثل هذه القيود والتحليلات تكون ذاتية ويتم تنفيذها وإطاعتها بناء على إرادة الدولة نفسها ، ولا يمكن فرضها عليها إلا برضاها وإرادتها.

والى جانب التفرقة بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية باعتبارهما مظهرين أساسيين ومتكاملين من مظاهر السلطة العليا والمطلقة للدولة ، فهناك من يفرق بين عدة أنواع أخرى للسيادة مثل السيادة القانونية ، والسيادة السياسية ، والسيادة الفعلية ، وتتمثل الاختلافات الرئيسية بين هذه المفاهيم السيادة فى الآتى ^(١) :

(أ) السيادة القانونية :

فصاحب السيادة القانوني هو الشخص أو الهيئة التى يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة أى سلطة إصدار الأوامر النهائية فى الدولة . وفى كل دولة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين ، ولكن لا بد من وجود سلطة عليا تملك حق إصدار هذه القوانين . وهذه السلطة هى صاحبة السيادة القانونية والسلطة العليا فى الدولة ؛ لأن الدستور خلّوها هذا الحق .

(ب) السيادة السياسية :

وصاحب السيادة فى الدول الديمقراطية هو الشعب وهو الذى يمتلك القوة الحقيقية فى الدولة ، تلك القوة التى تبين نوع القوانين التى يرغب فيها . وصاحب السيادة القانونية عليه أن يستقبل هذه الرغبة ليصوغها فى قالب قوانين يصدرها فتصبح هى قوانين الدولة . فالسيادة السياسية تظهر عن طريق التصويت ، أو بأى طريقة أخرى يملكها الشعب ، وهى إذا نظمت تحولت إلى سيادة قانونية .

ومن هنا فإن السيادة القانونية والسياسة تتفاعلان إحداها مع الأخرى ، وأحيانا تتمثلان كما هو فى الديمقراطيات المباشرة أى التى يحكم فيها الشعب بغير وساطة

(١) راجع ، د. اسماعيل صبرى مقلد ، م س ذ ونظر أيضا د . حامد عبدالله ربيع ، مرجع سابق ، ص

الجمعيات النيابية أو البرلمانية وهذا لا يحدث في الوقت الحاضر . وعلى ذلك يقال أن التميز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية نظري بحث ، ولا يظهر في الديمقراطيات الحديثة إلا عند تفسير شكل الحكومة ، أو عند تحليل إحصائيات الهيئة التشريعية .^(١)

(جـ) السيادة الفعلية :

هي السيادة التي يطيع للمواطنون أوامرها سواء كانت مستندة إلى القانون أو غير مستندة . وصاحب السيادة الفعلية كما يقول برليس هو الشخص الذي يستطيع أن ينفذ إرادته في الشعب حتى ولو كانت خارجة على القانون . وقد يكون رجلاً عسكرياً فرض طاعته على الشعب ، أو رجل دين . وليس من الضروري أن يوجد سند قانوني لسلطة الأمر والطاعة التي تكون له ، وإذا قامت ثورة لا هدف لها إلا تغيير أشخاص القائمين بالحكم فإن السيادة القانونية لا تتغير ، أما إذا كان هدف الثورة تغيير نظام الحكم كله فإن السيادة الفعلية هي التي تظهر ، لأن الثورة تؤلف حكومة تتولى زمام الأمور فعلاً ، وتتأزع الحكومة القديمة .

ثالثاً : خصائص السيادة^(٢) :

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلي :

- (١) أنها مطلقة .
- (٢) أنها شاملة .
- (٣) لا يمكن التنازل عنها .
- (٤) دائمة .
- (٥) لا تتجزأ .

(١) السيادة مطلقة :

السيادة هي أعلى صفات الدولة ، وإطلاق سيادة الدولة يعني أن لا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة . فللدولة سلطة على جميع المواطنين والصفات الأخرى للسيادة كلها مستمدة من هذه الصفة الرئيسية ، وعندما تمارسها الحكومة تكون سلطتها محدودة ، وسيادة الدولة مع هذا تعتبر مطلقة ، أما الحدود فليست في الواقع إلا حدوداً على السيادة القانونية .

(١) انظر : طيعة الجرف ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

- John C. Wahlke, op. cit .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع :

فمثلا نجد أن دستور الدولة وهو قانونها الأساسى يضع حدا قانونيا للسيادة ، وقوانين الدولة هى أساس جميع القوانين التى تصدرها الهيئة التشريعية . ومن هنا تكون السيادة الحقيقة للمستور وليس للهيئة التشريعية . ثم هناك الحدود القانونية التى يضعها القانون الدولى على سيادة الدولة .

(٢) السيادة الشاملة :

ومعنى شمول السيادة أنها تطبق على جميع المواطنين فى الدولة والاستثناء الوحيد من ذلك هو ما يتمتع به الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصانات وامتيازات دبلوماسية . والأصل فى الاستثناء من سيادة الدولة بالنسبة للدبلوماسيين . أن دار السفارة تعتبر تابعة أو امتداد لإقليم الدولة التى تمثلها ، وموظفوها يخضعون لسيادة دولتهم ، وهذا عرف جرت عليه الدول وأصبح من مبادئ القانون الدولى العام .

(٣) السيادة لا يتنازل عنها :

لا تستطيع الدولة أن تنازل عن سيادتها وإلا هدمت نفسها أيضا . فاللولة والسيادة متلازمان ومتكاملان . ولكن للدولة أن تنازل لمن شاءت من جزء من أرضها وفى هذه الحالة تنتقض سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذى تنازلت عنه ، وتنتقل السيادة إلى الدولة التى تم هذا التنازل لحسابها .

(٤) السيادة دائمة :

تدوم السيادة بدوم قيام الدولة ، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة ، كما أن فناء الدولة يلازمه زوال السيادة وانقضائها .

(٥) السيادة غير قابلة للتجزئة :

السيادة لا يمكن تجزئتها ، والدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة ، ولا تعتبر الدول المتحدة اتحادا فيدراليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية مجزأة السيادة .

أنواع الدول

سوف تعرض لتحليل أنواع الدول المختلفة . وبمعيار السيادة تقسم الدول إلى الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة ، وبمعيار التركيب السياسى والنستورى تقسم الدول إلى الدول البسيطة أو الموحدة والدول المركبة .

أولاً: الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة

(١) الدولة الكاملة السيادة : خصائصها الرئيسية :

يقصد بالدولة كاملة السيادة ، الدولة التى تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية ، بحيث لا تخضع فى إدارة شئونها فى الداخل والخارج لرقابة أو تبعية . ويترتب على ذلك أن الدولة كاملة السيادة تكون مطلقة الحرية فى وضع دستورها وفى تحليله ، وفى اختيار نظام الحكم الذى ترتضيه لنفسها دون تدخل من أى سلطة أخرى . كما أنه من المبادئ المستقرة فى القانون الدولى العام أن تدخل الدول فى الشئون الداخلية للدول المستقلة يعتبر عملاً عدائياً من جانب هذه الدول ، وهو ما أكدته ميثاق الأمم المتحدة عندما حظر على المنظمة الدولية التدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة من الدول (١) .

وفى تقديرنا أن السيادة الكاملة تعتبر فى ظروف المجتمع الدولى المعاصر أقرب إلى المبادئ النظرية المجردة أكثر من كونها حقيقة واقعة للعديد من الأسباب التى يكفى فى مقدمتها :

(١) تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول فى موضوع حماية الأمن القومى ، وهو ما يدفع بهذه الدول إلى الانضواء تحت الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن المتبادل وترتيبات الدفاع المشترك (مثل حلف الأطلسى ، وحلف وارسو ، وحلف جنوب شرقى آسيا ... إلخ) ، ويترتب على ذلك تحمل الدول الأطراف فى تلك المواثيق بالعديد من الالتزامات والتعهدات التى تتخذ من سلطاتها فى الأمور التى ينصرف إليها مفعول هذه المعاهدات .

(٢) الاعتماد المتبادل بين الدول فى النواحي الاقتصادية ، بل أن فى سياسية محمودة ، أو أن هذه المساعدات قد تكون معلقة على شروط سياسية ، مما يحسن فى النهاية من هذه السيادة الكاملة المفترضة على نحو أو آخر .

(٣) ظهور التنظيمات الدولية فوق القومية Supranational (مثل مجتمع الصلب والفحم

(١) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، *النظم السياسية* ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣٠ . وكذلك : د . عبد الحميد متولى ، *القانون الدستورى والأنظمة السياسية* ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

الأوروبي) التي تقيمها الدول لتحقيق غايات ومنافع مشتركة فيما بينها ، ويكون لهذه التنظيمات أجهزة تشريعية وتنفيذية ، وتتقيد الدول المنضمة إليها من قوة إلزامية خاصة. وهنا في ذاته يمثل قيما ، وإن كان لإراديا ، على سيادة الدولة .

(٤) الاتصاعات الأيديولوجية أو العقائدية المشتركة التي تزيد من ارتباط الدول ببعضها وخاصة ما تعلق من ذلك بحماية معتقداتها وتنظيمها السياسية ... إلخ ، مما يعنى أن استقلال الدول استقلالا كاملا عن بعضها لم يمد قائما كما كان الحال فى الماضى.

(ب) الدولة ناقصة السيادة :

الدولة ناقصة السيادة هى التى لا يكون لها مطلق الحرية فى ممارسة سيادتها الخارجيه أو الداخليه لارتباطها بدولة أخرى ، أو لخصوعها لمنظمة دولية كعصبة الأمم ، أو الأمم المتحدة .

وتنقسم الدول ناقصة السيادة إلى ثلاث فئات : دول محمية ، ودول تابعة ، ودول مشمولة بأشراف منظمة دولية (نظام الانتداب فى ظل عصبة الأمم ، ونظام الوصاية فى ظل الأمم المتحدة) (١) .

(١) الدولة المحمية :

الدولة المحمية هى الدولة التى تضع نفسها ، أو توضع تحت سلطة دولة أخرى أقوى منها ، إذن فالحماية نوعان : الحماية الاختيارية ، والحماية القهرية أو الاستعمارية . وفى كلا الحالتين تفقد الدولة المحمية سيادتها فى المجالين الخارجى والداخلى ، إذ تتولى الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسى للدولة المحمية كما تقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسمها ، فضلا عن تمثيلها فى المؤتمرات والمنظمات الدولية وتكون هى المسؤولة أمام الدول الأجنبية عن تصرفات الدولة المحمية ، وبالنسبة للدفاع عن أمن الدولة المحمية فإن الذى ينهض به هى الدولة الحامية التى لها أيضا أن تحدد معالم الحكم الداخلى بما يتلاءم والإطار الذى يخضع مصالحها من وراء توليها هذه الحماية .

ومن أمثلة الحماية الاختيارية التى تضع فيها الدولة نفسها بمحض إرادتها تحت

(١) راجع د . ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

وانظر أيضا د . عبدالحميد متولى ، الحريات العامة ، الاسكتلرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٨٣ .

حمالية دولة أخرى ، والذي غالبه ما يكون بسبب ضعف هذه الدولة أو لصغر حجمها : إمارة موناكو التي لا تتجاوز مساحتها ٢٢ كيلو مترا مربعا ، وتخضع للحماية الفرنسية بموجب عدة اتفاقات بينهما تنص على أن تتولى فرنسا الدفاع عن هذه الإمارة كما أن فرنسا هي التي تتولى الرقابة على أمور موناكو النقدية والمالية والجمركية ، وبالمقابل تمهدت الإمارة بالأ تنازل عن أى جزء من إقليمها لدولة أخرى غير فرنسا ، كما تمهدت بأن تكون سياستها العامة متمشية مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الفرنسية . وهناك ولاية لختشتاين التي تقع بين النمسا وسويسرا ، ومساحتها ١٥٩ كيلو مترا مربعا ، وقد انفقت مع سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى على أن تضع نفسها تحت حمايتها لتتولى تمثيلها ورعاية مصالحها في الخارج .

ومن أمثلة الحماية القهرية أو الاستعمارية ، الحماية التي أعلنتها فرنسا على تونس في عام ١٨٨١ ، والتي جعلتها تحتكر سلطة التصرف في كل ما يتصل بأوضاع تونس الخارجية والداخلية ، واستمرت هذه الحماية حتى سنة ١٩٥٦ حينما ظفرت تونس باستقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة ثم هناك الحماية التي أعلنتها بريطانيا على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والتي قامت في أثرها بخلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وولت السلطان حسين كامل ، وهذه الحماية ألغيت فيما بعد بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذي اشتمل على التحفظات الأربعة المعروفة .^(١)

وبوجه عام يمكن القول بأن الحماية تنتهي إما باستقلال الدولة المحمية كما حدث لتونس والمغرب في سنة ١٩٥٦ ، وإما بضم الدولة المحمية إلى الدولة الحامية ، وإما بوضع الدولة المحمية تحت سلطة المنظمة الدولية ، كما كان الحال بالنسبة لنظام الوصاية الذي قامت الأمم المتحدة على تنفيذه بعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد .

(٢) الدولة التابعة :

ويدخل في هذا النوع كل دولة تخضع لدولة أخرى تسمى « الدولة المتبوعة » ، ولحالة التبعية هذه درجات متفاوتة ، على أنها تفترض صفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها الخارجية مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية . ويترتب على ذلك أنها

(١) راجع د . ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

لا تشترك فى الشؤون الدولية إلا عن طريق الدولة للتبوعة ، فهى التى تتولى تمثيلها ، وتقوم نيابة عنها بتصريف شؤنها الخارجية .

والعلاقة بين التابع والمتبوع لانتخضع لقواعد قانونية ثابتة ، بل تختلف باختلاف الظروف والملايسات التى أدت إلى قيام التبعية . فتارة تكون رابطة التبعية تامة ، وبما يجعل الدولة التابعة وكأنها جزء من الدولة المتبوعة ومالكها الاندماج فيها كما حدث لكوريا التى اندمجت فى اليابان سنة ١٩١٠ . وأحيانا تكون الرابطة مالية وقاصرة على دفع مبلغ من المال يسمى بالجزية يؤديه التابع للمتبوع كما كان الوضع بين مصر وتركيا قبل الحرب العالمية الأولى ، كما قد تكون رابطة التبعية مطبقة بمعاملة دولية كما كان الوضع بين بلغاريا وتركيا بمقتضى معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨ .

(٣) الدولة المشمولة بنظام الانتداب :

بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى وشاع مبدأ حق تقرير المصير ، ثارت المستعمرات تطالب باستقلالها ، وعز على الحلفاء أن يتنكروا للمبادئ التى أعلنوها خلال الحرب ، ولكن من جهة أخرى عز عليهم أن يفقدوا مستعمرات أعدائهم المهزومين (الأمبراطورية النمساوية المجرية ، والأمبراطورية العثمانية) فأخذوا يبحثون عن مخرج يخفون وراءه مآربهم الاستعمارية ، فابتكروا نظام الانتداب الذى كان من آثاره فى الأقاليم التى وضعت تحت الانتداب أنه نقل مشكلة استعمارها من النطاق التالى الضيق إلى النطاق الدولى الجماعى ، حيث أصبح فى إمكان شعوب هذه المستعمرات أن يصل صوتها إلى المحافل الدولية .^(١)

ولنظام الانتداب هدفان : أولهما مثالى ، وهو مساعدة الشعوب الواقعة تحت الانتداب حتى تصبح أهلا للاستقلال ، وثانيهما مادى وهو لإرضاء الأطماع الاستعمارية للدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الأولى .

والذى يهمنا أن نعلمه هنا ، هو أن الدولة تحت الانتداب ، تفقد شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية كلها ، وهى وإن كانت تحتفظ بكيانها فلا يجرى عليها حكم العزم

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : Arnold Heidenheimer and Richard Rose, Comparative studies in politics, Journal of politics vol 25 No 4, November, 1963

للدولة المنتدبة ، إلا أنها تفقد سلطتها فى إدارة شعوبها الداخلية ، بحيث تقوم الدولة المنتدبة بإدارة هذه الشعوب مباشرة . وتأسيسا على ذلك ، فإن الأقاليم الواقعة تحت الانتداب لا تملك حرية وضع نظامها الدستورى ولا حرية اختيار نظام الحكم السياسى فيها ، وإنما هى تملك ذلك مقيدا بموافقة الدولة المنتدبة وتحت إشرافها وفى الحدود التى تسمح بها .

(٤) الدولة المشمولة بنظام الوصاية :

بعد الحرب العالمية الثانية ، واجه ميثاق الأمم المتحدة مشكلة المستعمرات والأقاليم التى كانت تحت الانتداب أو التى ستفصل عن دول المحور نتيجة الحرب ، وقرر فى شأنها :

أولا : بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، فرض الميثاق على الدول المستعمرة أن تعمل على تقديم شعوب المستعمرات فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وتنمية الحكم الذاتى وفقا لظروف كل إقليم ، وذلك تحت إشراف المنظمة الدولية وراقبتها .

ثانيا : وضع ميثاق الأمم المتحدة نظاما جديدا هو « نظام الوصاية » بالنسبة للأقاليم التى كانت تحت الانتداب ، والأقاليم التى ستفصل عن دول الأعداء نتيجة الحرب ، وكذلك الأقاليم والمستعمرات التى تضعها الدول المسولة عن إدارتها تحت الوصاية الدولية بإرادتها .

وتحدد أهداف الوصاية فى ميثاق الأمم المتحدة فى العمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والتعليم ، وبما يكفل اطراد تقدمهم نحو الحكم الذاتى والاستقلال ، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، مع كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بين هذه الأقاليم وجميع أعضاء الأمم المتحدة ^(١) .

ونظام الوصاية كنظام الانتداب ينقص من سيادة الدولة الداخلية والخارجية على السواء ، فالدولة تحت الوصاية لا تملك سلطة تصريف شعوبها الداخلية بإرادتها المنفردة ، كما لا تنفرد بوضع نظامها الدستورى ، ولكنها تملك ذلك تحت إشراف المنظمة الدولية .

ومن أمثلة الدول التى خضعت لنظام الوصاية ، ليبيا التى استقلت فى عام ١٩٥٢ والصومال الى استقلت فى عام ١٩٦٠ .

- Ibid.

(١) انظر فى ذلك :

ثانيا : الدول البسيطة أو الموحدة والدول المركبة

(١) الدول الموحدة :

الدولة الموحدة هي التي تظهر كوحدة واحدة من الناحيتين الخارجية والداخلية ، فهي تتفرد بهيئة واحدة تدير شؤونها الخارجية ، وتمثيل خارجي واحد . كما تتميز من الناحية الداخلية بوحدة في نظام الحكم السياسي ، أي بدستور واحد يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة ، وسلطة تشريعية واحدة تختص بمباشرة الوظيفة التشريعية بالنسبة لإقليم الدولة بكامله ، وسلطة تنفيذية واحدة يخضع لها جميع أفراد الدولة على السواء فيما تتخذ من قرارات ، وأخيرا سلطة قضائية واحدة يلجأ إليها أفراد الدولة في منازعاتهم . ومن أمثلة الدول الموحدة : مصر ، ولبنان ، والعراق ... إلخ ^(١) .

ويلاحظ أنه إذا كانت الدولة الموحدة تتميز بوحدة في نظام الحكم السياسي ، إلا أن ذلك لا يخل بتنوع الوظيفة الإدارية في الدولة ، بمعنى أنه يكون من حق الدولة الموحدة أن تطبق ما تشاء من أشكال التنظيم الإداري دون تقيد بنظام إداري بعينه . فقد تركز الوظيفة الإدارية في الدولة في يد هيئة واحدة هي السلطة المركزية المستقرة بالماصمة التي تتولى ممارسة جميع مظاهر الوظيفة الإدارية ، وتباشر ذلك إما بنفسها أو بواسطة موظفين يعملون باسمها ويخضعون في نهاية الأمر لسلطانها الرئاسية فيما يباشرونه من أعمال . وهذا النظام يعرف بالمركزية الإدارية . فالمركزية الإدارية معناها تركيز جميع الوظائف الإدارية في يد السلطة المركزية التي يكون لها وحدها حق إصدار القرارات اللازمة على كل إقليم الدولة ، والإشراف كذلك على جميع المرافق العامة سواء كانت مرافق قومية تهتم الدولة بأسرها أو مرافق محلية تهتم إقليم محلي معين ^(٢) .

وقد تنوع ممارسة الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية إقليمية أو مصلحة مستقلة عن السلطة الأولى تباشر اختصاصاتها الموكولة إليها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية ، وهذا النظام يعرف باللامركزية الإدارية . فاللامركزية الإدارية تعمل على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية من ناحية ، وبين هيئات إدارية إقليمية أو مصلحة

(١) راجع : د . طهية الجرف ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ . ونظر أيضا : د . ثروت بدوي ، مرجع سابق ص ٢٤٢ .

- Arnold Heidenheimer, op -cit.

(٢) راجع تفاصيل ذلك في :

مستقلة عن السلطة الأولى بحيث تعمل هذه الهيئات على مباشرة وظيفة إدارية تستهدف إشباع حاجات خاصة وذلك كله تحت رقابة السلطة المركزية حتى لا تنعدم وحدة الاتجاه الإدارى فى الدولة .

ومن ذلك يتضح أن المركزية واللامركزية الإدارية لا تتعلقان بنظام الحكم السياسى فى الدولة ، بل متعلقان بكيفية ممارسة الوظيفة الإدارية سواء تركزت هذه السلطة فى يد واحدة أو توزعت بين السلطة المركزية وبين هيئات إدارية مستقلة . وعلى ذلك فإن الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية لا يمكن أن يخل بوحدة الدولة السياسية ^(١)

(ب) الدولة المركبة :

تقوم فكرة الدولة المركبة على أساس اتحاد بعض الدول أو الولايات مع بعضها ، غير أن صور الاتحاد تتباين وتتنوع على النحو التالى :

١ - الاتحاد الشخصى :

يتكون الاتحاد الشخصى من اجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلى والخارجى ، فتكون الرابطة التى يقوم عليها مثل هذا الاتحاد هى وحدة الأسرة المالكة . ويرى بعض الشراح أن الاتحاد الشخصى قد يكون فى ظل النظام الرئاسى ، ويستندون فى ذلك إلى وضع الرئيس سيمون بوليفار إذ كان رئيسا لجمهورية بوليفيا سنة ١٨٢٥ ، ورئيسا لجمهورية بيرو فى الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٦ .

ويعتبر الاتحاد الشخصى أضعف أنواع الاتحادات التى يمكن أن تقوم بين الدول ، فهو لا يعنى أكثر من مجرد اجتماع الدول الأعضاء تحت رئيس واحد ، دون أن يترتب على ذلك أى مساس بالشخصية القانونية للدول الأعضاء أو بسيادتها الكاملة فى المجالين الدولى والداخلى ، كما لا تنشأ بمقتضاه دولة جديدة يمكن أن نسميها « دولة الاتحاد » . ^(٢)

(١) دكتور محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة بدون تاريخ إصدار من ٧٥ - ٩٠ .

(٢) انظر فى ذلك د. عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

وهناك عدة ملاحظات يتعين أخذها في الاعتبار بالنسبة للاتحاد الشخصي وهي :

(أ) أنه في ظل الاتحاد الشخصي تحتفظ كل الدول الأعضاء بشخصيتها وسيادتها الدولية، وهو ما يعطيها السلطة كاملة فيما يتعلق برسم سياسة خارجية خاصة بها ، ومستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد ، كما يكون لكل دولة عضو حق التمثيل الدبلوماسي المستقل ، وحق إبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، والدخول فيما تراه من علاقات السلم والحرب مع الدول الأخرى .

(ب) تبقى الدول الأعضاء في الاتحاد الشخصي ، كل في مواجهة الأخرى ، دولا أجنبية، بحيث يمكن أن تقوم بينها علاقات ودية على أساس ما تبرمه من معاهدات ، كما يمكن أن تقوم بينهما علاقات حرب دولية . بمعنى أن الحروب بين الدول الأعضاء لا تكون حربا أهلية ، ولا مجرد ثورات داخلية ، ولكنها حرب بين دول مستقلة ذات سيادة.

(جـ) تكون لكل الدول الداخلة في الاتحاد جنسيتها الخاصة التي تحدد علاقاتها برعاياها ، ويكون رعايا كل دولة أجناب بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء .

(د) الرئيس الأعلى لدول الاتحاد الشخصي ، لا يمارس سلطاته بصفته رئيسا للاتحاد ، ولكن بصفته رئيس دولة لكل الدول الداخلة في الاتحاد ، بمعنى أنه يتصرف بشخصيته مزدوجة رئيس دولة لكل الدول الداخلة في الاتحاد ، بمعنى أنه يتصرف بشخصية مزدوجة أو متعددة حسب عدد الدول في الاتحاد .

(هـ) الدول الداخلة في الاتحاد ، إذ تحتفظ بسيادتها الداخلية ، فأنها يمكن أن تختلف فيما بينها في أسس التنظيمات الدستورية ، فقد تتبع إحداها نظام المجلسين مثلا في حين تكون الأخرى ذات مجلس واحد ، أو قد تكون إحداها ملكية برلمانية على حين تكون الأخرى ملكية مطلقة أو هكلنا .

ومن أمثلة الاتحادات الشخصية ^(١) :

أولا : الاتحاد الذي قام بين بولندا وليتوانيا سنة ١٣٨٦ واستمر حتى سنة ١٥٦٩ حيث تحول إلى اتحاد حقيقي بين الدولتين .

(١) انظر في ذلك د.عبد الحميد متولى ، للمرجع السابق ، ص ١٥٤ .

ثالثا : الاتحاد الذى قام بين إنجلترا وهانوفر سنة ١٧١٤ عندما تولى أمورها نوفر عرش إنجلترا بالوراثة ، وقد استمر حتى سنة ١٨٣٨ حين وليت الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا حيث كان قانون هانوفر لا يبيح للنساء حق ارتقاء العرش .

رابعا : الاتحاد الذى قام بين هولندا ولكسمبورج وقد وضع أسس مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وأصبح ملك هولندا دوقا للكمبورج ، وانفصلت عدى هذا التحالف فى سنة ١٨٩٠ حين تولت الملكة ولهمينا عرش هولندا ، لأن قانون التوارث فى لكسمبرج لم يكن يبيح للنساء تولي الحكم .

رابعا : فى سنة ١٩٣٩ احتلت إيطاليا ألبانيا ، وفرضت عليها اتحادا شخصيا تحت عرش ملك إيطاليا وانتهى الاتحاد بهزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية وحصول ألبانيا على استقلالها فى سنة ١٩٤٣ .

(٢) الاتحاد الفعلى (الحقيقى) :

يتكون الاتحاد الفعلى من انضمام دولتين فى شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد ، أو ملك واحد ، وتكون الهيئة الحاكمة فى الاتحاد واحد فى كل الشؤون الخارجية . أما فى المجال الداخلى فإن الدول الأعضاء تبقى على ما كانت عليه قبل تكوين الاتحاد ، ذات سيادة داخلية كاملة لها دستورها وتشريعاتها وإدارتها المستقلة ^(١) :

وهكذا يتميز الاتحاد الفعلى عن الاتحاد الشخصى فى أنه ينشأ باتفاق الدول الأعضاء ، فهو ليس اتحادا عارضا ، ولكنه ينشئ رابطة عميقة وقوية بين الدول الأعضاء ، حين يخضعها جميعا لحكومة مركزية واحدة تتولى شئون السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسى ، وعقد المعاهدات والاتفاقات الدولية باسم الاتحاد .

ومن هنا يمكن القول بأن النتائج التى تترتب على قيام الاتحاد الفعلى تتمثل فى الآتى :

(١) أنه بموجب هذا الاتحاد ينشأ شخص دولى جديد ، هو دولة الاتحاد وتمارس وحدها كل شئون السياسة الخارجية ، سواء باسم الاتحاد ولحسابه ، أو باسم ولحساب الدول الأعضاء .

(١) راجع د. ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ وانظر أيضا . د. إبراهيم درويش ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(ب) أن المعاهدات التي يبرمها الاتحاد الفعلى تقيد الدول الأعضاء فيه ، كما أن الدول الأعضاء تتحمل معا المسؤولية الناتجة عن الأعمال التي تصدر عن الاتحاد . أما الحروب التي يعلنها الاتحاد أو تعلن عليه ، فتشارك فيها أيا كل دول الاتحاد والحروب التي تقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الفعلى تعتبر حروبا أهلية ، وليست حروبا دولية كما هو الحال في الاتحادات الشخصية .

ورثة ملاحظة جوهريّة ترد بخصوص هذا النوع من الاتحادات ، وهى أن التلاحق الجغرافى بين دول الاتحاد الفعلى يمد من العوامل الهامة التي تساعد على تقويته فإذا تباعدت الدول جغرافيا (كما كان الحال بين هولندا وأندونيسيا) فإن العوامل الانفصالية التي من أهمها النزعات القومية المحلية تتغلب على العوامل الاتحادية مما قد ينتهى بتفكك الاتحاد الفعلى وزواله فى النهاية ^(١) .

وبالإضافة ، فإن من العوامل التي تساعد على إضعاف رابطة الاتحاد الفعلى ، بل وقد تدعم الاتجاه نحو الانفصال ، رغبة كل دولة فى أن يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص يحقق مصالحها ويحفظ هيبتها فى الخارج ، واعتقادها أنها ظلمت فى التمثيل الدبلوماسى المشترك . وهناك بعض الأمثلة التي تبرهن على صحة هذا الافتراض ^(٢) .

ومن أمثلة الاتحادات الفعلية أو الحقيقية :

أولا : اتحاد النمسا والمجر منذ اتفاقها سنة ١٨٦٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ ، فقد كان أمبراطور النمسا ملكا للمجر ، وكانت الشؤون الخارجية وشئون الدفاع فى يد حكومة واحدة تعمل باسم الدولتين معا . أما فى المجال الداخلى فقد كانت كل من الدولتين مستقلة بدستورها الخاص وحكومتها وبرلمانها .

ثانيا : اتحاد السويد والنرويج منذ قرر مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ نزاع النرويج من الدانمارك وإعطائها الملك السويد فى شكل اتحاد حقيقى بين الدولتين يتولى وحدة الشؤون الخارجية على أن تبقى الشؤون الداخلية لكل دولة مستقلة استقلاللا تاما وبقي هذا الاتحاد قائما حتى سنة ١٩٠٥ .

(١) انظر د. ابراهيم درويش، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢) دكتور محمد طه بدوى، دكتوراة لىلى أميل مرسى، التنظيم والحياة السياسية، بدون مكان إصدار،

١٩٩١ ص ٥٠ - ١١٠.

ثالثا : الاتحاد الهولندي الأندونيسى الذى جاء أثر الاتفاق الذى تم بين الدولتين على إقامة اتحاد ضلى بينهما فى عام ١٩٤٧ وافق فيه على أن يكون للدولتين رئيس واحد هو ملكة هولندا ، وتكون الشؤون الخارجية والعسكرية من سلطة الحكومة الاتحادية ، غير أن توتر العلاقات السياسية بين الدولتين لم تسمح بظهور هذا الاتحاد الذى مات فى عهده .

(٣) الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى (الكونفيدرالى) :

يتكون هذا الاتحاد من دولتين أو أكثر بحيث تحتفظ كل دولة باستقلالها عن دول الاتحاد الأخرى سواء من الناحية الخارجية أو من الناحية الداخلية ، كما تختص كل دولة برئيس خاص بها . ويمثل مظهر الاتحاد بين هذه الدول المستقلة عن بعضها فى أن هناك تحالفا بينهم يرمى إلى تنظيم بعض الأغراض المشتركة كتسسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء أو تنظيم مسائل الدفاع بين هذه الدول أو حفظ السلام وحل المنازعات التى قد تقوم بينهم أو مع الدول الخارجة عن هذا الاتحاد ^(١) .

وتتولى تنظيم المسائل المشتركة التى نصت عليها معاهدة التحالف ، هيئة تضم ممثلين عن الدول الأعضاء ، بحيث لا تختص هذه الهيئة إلا بالمسائل التى نظمها معاهدة التحالف التى ربطت بين هذه الدول .

وتتميز الهيئة التعاهدية باخصائص الآتية :

(أ) ليس لها شخصية دولية رغم مالها من أهمية سياسية فى توجيه سياسة الدول الأعضاء .

(ب) ليس لها أية سلطة مباشرة على رعايا الدول الأعضاء .

(ج) ليس لها أى سلطة فى تنفيذ قراراتها ، بل أن سلطتها قاصرة على رسم السياسة العامة ، وإصدار التوصيات للدول الأعضاء لتنفيذ القرارات على الوجه الذى تراه .

(د) ليس لها إيراد خاص ولكن مواردها تنحصر فيما تتلقاه من أنصبة الدول الأعضاء .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة القيمة.

د. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها فى لبنان، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٢، ص ١٢٥ - ١٢٨ .

(هـ) القرارات التي تصدرها هذه الهيئة تخضع لقاعدة الإجماع على وجه العموم .

والدول الأعضاء في هذه الاتحادات التعاهدية تتميز بما يلي^(١) :

(١) تظل متمعة بشخصيتها الدولية كاملة ، فلكل منها حق الانفراد بعقد المعاهدات الدولية ، وحق الانفراد بالتمثيل الدبلوماسي ، بل لها أن تقوم منفردة بحرب ، وإن كان من المألوف أن اتفاق التعاهد يتضمن مخالفة عسكرية بين الدول الأعضاء تلزمهم أن يبادروا إلى مساعدة المعتدى عليه منهم عسكريا .

(٢) لا تعد الحرب التي تقع بين أعضاء التعاهد حربا أهلية كما هو الحال في الاتحاد الفعلي .

(٣) تحتفظ كل دولة بنظامها السياسي ، وبدمتورها ، وقد يختلف هذا النظام في طبيعته عن النظام السائد في الدول الأخرى .

(٤) أن الاختصاصات المشتركة التي تنظمها معاهدة التحالف بين الدول الأعضاء لا يمكن تعديلها أو تغييرها كأصل عام إلا بموافقة جميع هذه الدول دون أن يكون لرأي الأغلبية قوة إلزامية على رأي الأقلية في هذا الخصوص ، فإذا لم توافق إحدى الدول على هذا التعديل يكون لها حق الانفصال عن الاتحاد وهو ما يسمى بحق الانفصال الذي يجوز لكل دولة من الدول أن تمارسه في أي وقت إذا مارأت ذلك ، حتى ولو لم ينص عليه صراحة في معاهدة التحالف .

ومن أمثلة دول الاتحاد التعاهدي^(٢) :

أولا : الاتحاد الذي قام بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية في ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، فلقد نص ميثاق الاتحاد في المادة الثانية منه على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ، ونظام الحكم الخاص بها ، كما نص الميثاق على المسائل محل التنظيم المشترك ، وهي خاصة بالسياسة الخارجية والقوات المسلحة والسياسة الاقتصادية وشؤون النقد

(١) راجع: د. خالد قباني، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٢) راجع د. محمد كامل ليلة، التنظيم السياسي في الدول والحكومات، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧١، ص ٢٣٧.

والتعليم والثقافة . كما نص الميثاق على أن يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى يشكل من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعاون هذا المجلس مجلس آخر يسمى مجلس الاتحاد يشكل من عدد متساوٍ من ممثلي الدول الأعضاء . ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وتصدر قراراته بالإجماع . على أن هذا الاتحاد انتهى في سبتمبر ١٩٦١ في أعقاب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً : اتحاد الجمهوريات العربية الذي قام في ١٩٧١ تنفيذاً لميثاق طرابلس وقد أقيمت عدة هيئات اتحادية هي مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات الذي يضم رؤساء كل من مصر وسوريا وليبيا ، والحكومة الاتحادية ، ومجلس الأمة الاتحادى ، والمحكمة العليا الاتحادية . أخيراً يمكننا أن نقول أن الأنظمة الاتحادية التي قامت عليها الدول التعاهدية ضعيفة؛ ولذلك انتهت كلياً إلى أحد أمرين : أما تفكك التعاهد ، وعودة كل دولة إلى حالتها كما حدث في تعاهدات أمريكا الوسطى . وأما أن تنقلب الدولة التعاهدية إلى دولة اتحادية كما حدث في التعاهد السويسرى والتعاهد الجرماني سنة ١٨٤٨ . أن النظام التعاهدى فى جملة نظام انتقالي مؤقت يهدف إلى إعداد الدول الأعضاء فيه لتقبل النظام الاتحادى .

(٤) الاتحاد المركزى أو الفيدرالى :

يتكون الاتحاد الفيدرالى من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم ، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول وعلى رعاياها ، وترتب على قيام هذه الرابطة ^(١) :

(أ) الاتحاد يمس استقلال الدول الأعضاء التي انضمت إليه ، إذ تفقد شخصيتها الدولية لتكون كلها شخصاً دولياً واحداً .

(ب) يكون للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسى واحد ، أما الدول الأعضاء فى الاتحاد (الولايات) تفقد هذا الحق ، كما يكون لها وجدها أى للدولة الاتحادية حق إبرام

(١) انظر فى ذلك: د. سليمان محمد الطحاوى، **النظم السياسية والقانون الدستوري**: دراسة مقارنة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١٧.

وانظر أيضاً: د. فؤاد الحارث، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ١٩٥.

المعاهدات الدولية وتكون هذه للمعاهدات ملزمة لكافة أعضاء الاتحاد وكذلك الحال فيما يتعلق بإعلان الحرب التي يكون حق إعلانها قاصرا على الحكومة المركزية ، وتلك الحرب تشمل كل الدول الأعضاء ، ولا يجوز لإحداها أن تتدخل عن الاشتراك فيها بحجة أنه لا شأن لها بها ، أو بحجة أنها لم تعلنها . وإذا وقعت حرب بين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد وبعضهم فإنها تعتبر حربا أهلية . أما المسؤولية الدولية فهي تقع على عاتق الحكومة المركزية دون الولايات .

(ج) الولايات الأعضاء في الدولة الاتحادية جنسية واحدة .

(د) دستور الدولة الاتحادية هو الذى ينظم العلاقات بين الولايات وبعضها وبينها وبين الهيئة المركزية ، أو الحكومة المركزية .

ونتشأ الدولة الاتحادية بإحدى الطريقتين الآتيتين : إما نتيجة اتفاق دول مستقلة - وهذا هو الغالب - كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشأة سويسرا وألمانيا ، فهذه كلها كانت دولا تعاهدية وانقلبت إلى دول اتحادية . وإما أن تنشأ نتيجة انفصال الولايات عن دولة موحدة بسيطة مع رغبتها فى أن تستمر مرتبطة ببعضها فى ظل النظام الاتحادى . فالبرازيل كانت دولة بسيطة ثم مالبت أن تحولت إلى دولة اتحادية فى سنة ١٨٥٧ ، وروسيا كانت دولة بسيطة قبل سنة ١٩١٧ ثم تحولت إلى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية (١) :

وينقضى الشكل الاتحادى للدولة بأسلوبين أيضا : إما بانفصال الولايات من الاتحاد وتحولها إلى دول مستقلة نتيجة لحرب أهلية ، أو حركة ثورية . وإما أن ينقضى الشكل الاتحادى بتحول الدولة الاتحادية إلى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية لا تتمتع بأى استقلال بعد أن كانت وحدات سياسية ذات سيادة داخلية . ومن أمثلة ذلك أندونيسيا التى كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاي المبرمة فى نوفمبر ١٩٤٩ ثم تحولت إلى دولة بسيطة بموجب الدستور الأندونيسى الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ .

والدول الاتحادية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الدول المركبة ، تقوم أصلا للتوفيق

(١) راجع: د. سليمان محمد الطحوى، مرجع سابق، ص ١١٩.

بين تيارين متضادين ، أولهما هو التيار الاتحادي الناشئ من عوامل تدعو إلى الوحدة ، وأما الثاني فهو التيار الانفصالي الناشئ عن عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات في التمتع بأكبر قسط من الاستقلال . وتيار الاتحاد يتمثل في تنظيم الهيئة الاتحادية أو الحكومة المركزية ، أما تيار الاستقلال فيتمثل في نظم الولايات .

والهيئة المركزية التي تتولى شؤون الاتحاد تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات هي : السلطة التشريعية الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية ^(١) .

(أ) السلطة التشريعية الاتحادية :

تتكون هذه السلطة من مجلسين : الأول يتألف من ممثلي الولايات فيكون لكل منها نائب أو نائبان مهما يكن شأن الولايات من الاتساع أو الضيق ، وبذلك تتم المساواة القانونية المنشودة بين أعضاء الاتحاد . أما المجلس الثاني فينبج عن الأفراد بوصفهم رعايا دولة الاتحاد شأنه في هذا شأن البرلمان في الدولة البسيطة ، ومن ثم يكون ممثلا للولايات الكبيرة أكثر عددا من ممثلي الولايات الصغيرة ، وفي ذلك تعبير عن عدم المساواة بين الدول الأعضاء في الاتحاد . فاعتبار المساواة ظاهر في المجلس الأول وهو ومجلس الولايات ، واعتبار عدم المساواة ظاهر في المجلس الثاني وهو المجلس الشعبي .

وهذان المجلسان يقومان بوضع القوانين الاتحادية التي تسرى على مختلف أنحاء الدولة الاتحادية .

(ب) السلطة التنفيذية الاتحادية :

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد . وقد ينتخب الرئيس من مجموع رعايا الدولة الاتحادية بطريق مباشر كما حدث في ألمانيا بعد سنة ١٩١٩ ، وقد ينتخب بطريق غير مباشر أى عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية . فبعض الدساتير الاتحادية تمهد إلى مجلس الاتحاد في اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب رئيس الدولة أو الهيئة التنفيذية الاتحادية التي تعد بمثابة رئيس الدولة كما هو الحال في سويسرا ^(٢) .

(١) دكتور محمد طه بدوي، دكتوراة ليلي أمين موسى، النظم والهيئة السياسية، م ص ٧ ص ٨٠-٩١ .

(٢) راجع: د. سليمان محمد الطحاروي، مرجع سابق، ص ١٢٥ .
ونظر أيضا: د. عبد الكريم أحمد، أسس النظم السياسية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب والأجهزة العلمية، ١٩٧٣، ص ١٢٢ .

أما الحكومة الاتحادية فمن مهامها تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية وتبعية فى ذلك أسلوطين :

(١) أسلوب الإدارة المباشرة ، بأن تنشئ الحكومة الاتحادية إدارات خاصة لها فى مختلف الولايات وتكون تابعة لها ، ومستقلة عن الحكومة المحلية وإدارتها ، فمثلا قد توجد فى ولاية ما إدارة خاصة لجميع الضرائب وتخضع للحكومة الاتحادية . ويعاب على هذا الأسلوب أنه يحمل الدولة بأعباء مالية مرهقة نتيجة لوجود موظفين يتبعون الإدارة المحلية ، وموظفين يتبعون الإدارة الاتحادية ، كما يعاب عليه أيضا ما يقود إليه من تعطيل للجهاز الإدارى .

(٢) أسلوب الإدارة غير المباشرة ، وهو أن تعتمد الحكومة المركزية على إدارة الحكومات المحلية فى تنفيذ القوانين الاتحادية ، وتكتفى بأن تتولى الرقابة ولا يعيب ذلك سوى أن بعض الحكومات المحلية قد تتراخى فى تنفيذ هذه القوانين الاتحادية .

(جـ) السلطة القضائية الاتحادية :

تكون هذه السلطة عادة من محكمة عليا ينتخب أعضاؤها بمعرفة السلطة التشريعية، وإلى جانب كون هذه المحكمة مختصة باستئناف أحكام المحاكم المحلية التابعة للولايات المتحدة، فإن لها اختصاصات أخرى هي :

- (١) فض المنازعات التى تقع بين الولايات التى يتكون منها الاتحاد .
- (٢) فض المنازعات التى تقع بين الولايات والحكومة المركزية .
- (٣) مراقبة دستورية القوانين التى تصدرها الهيئات التشريعية فى مختلف الولايات .

توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات :

تنوعت الأساليب التى أخذت بها الدساتير الاتحادية فى توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات ، إلا أنه يمكن تركيزها فى ثلاثة أساليب ^(١) :

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: د. مصطفى محمد موسى، التنظيم الإدارى بين المركزية واللامركزية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٨٣.

الأسلوب الأول : وفيه ينص الدستور على حصر ما يدخل تحتي اختصاص الهيئة المركزية ، وما يدخل في اختصاص الولايات ، وعيب هذا النظام أنه لا يمكن أن يكون شاملا ، لأن تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور أمور جديدة لم تكن في حساب المشرع عند وضع الدستور ، وحيث يدور البحث عن السلطة التي تخصص بتنظيمها .

الأسلوب الثاني : وفيه ينص الدستور على حصر ما يدخل في اختصاص الولايات ، وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الهيئة المركزية ، وهذا الأسلوب لا يلقى قبولا في معظم الدول الاتحادية ، إذ ترى أنه يوسع اختصاص الهيئة المركزية على حساب اختصاص الولايات ، فكل ما يجد من تطورات في المجتمع يكون تنظيمه حتما من اختصاص الهيئة المركزية .

الأسلوب الثالث : وفيه ينص الدستور على اختصاص الهيئة المركزية على سبيل الحصر ، ويترك باقى الاختصاصات التي لم تدخل في حصره للولايات ، أى أن الولايات تكون مختصة بكل ما لم يرد حصره في الدستور ، وقد أخذ بهذا الأسلوب كثير من الدول الاتحادية لما فيه من ضمان لاستقلال الولايات وحمايتها من محاولات الهيئة المركزية بسط نفوذها عليها .

ومن الملاحظ أنه مهما كان الأسلوب المتبع في تنظيم العلاقات بين الولايات والهيئة المركزية فإنه من المحقق أن الهيئة المركزية تحتل مكانة سياسية أقوى من مكانة الولايات ويدور هذا التفوق فيما يلي :

(١) إذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية ، فإن الأولى هي التي تطبق داخل حدود الولاية .

(٢) الهيئة الاتحادية هي التي تختص بالفصل في المنازعات التي تقع بينها وبين إحدى الولايات ، أو بين ولاية وأخرى ، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية وهذه الهيئة مع كونها مستقلة فإنها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية .

(٣) لكل ولاية أن تضع لنفسها الدستور الذي تراه ملائما لها إلا أن هذا الدستور يجب أن يخضع للمبادئ العامة التي وضعت في الدستور الاتحادى ، وبذلك يكون دستور الولاية مقيدا .

(٤) للهيئة المركزية فى حالة الحروب وفى حالة الطوارئ وفى الأزمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجوز بموجبها أن تتدخل فى الشؤون الداخلية للولايات .

ومن أمثلة الاتحادات الفيدرالية النظام الاتحادى فى الولايات المتحدة الأمريكية فالسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة يتولاها رئيس أعلى يسمى رئيس الجمهورية ، ويتنخب بإجراء انتخابات عامة ومدته أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وللرئيس نائب يتنخب لنفس المدة ونفس الإجراءات ويرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس عند وفاته حتى تنتهى المدة ويعاون الرئيس عدد من الوزراء ويكونون مسئولين أمامه فقط وهو الذى يعينهم وهو الذى يقيلهم إذا شاء ^(١) .

والسلطة التشريعية يولاها مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الخمسين بمعدل عضوين لكل ولاية فيكون عدد أعضائه مائة وينتخبون لمدة ستة سنوات على أن يجدد ثلثهم كل سنتين أما مجلس النواب فيتكون من حوالى أربعمائة وخمسين نائبا لمدة سنتين عن طريق انتخابات عامة .

والسلطة القضائية تتمثل فى المحكمة الاتحادية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة وهم غير قابلين للعزل وهذه المحكمة إلى جانب اختصاصها بوصفها المحكمة الدستورية العليا للاتحاد تتولى الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الولايات وبعضها أو بينها وبين الهيئة الاتحادية .

وتتبع الولايات بنصيب كبير من الاستقلال الداخلى يمكن إقراره فيما يلى :

(١) لكل منها دستورها الخاص ، وفرض الدستور الاتحادى نظام الحكم الجمهورى على جميع الولايات .

(٢) لكل منها حاكم ينتخب بإجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات .

(٣) لكل ولاية محاكمها الخاصة ، وعلى رأسها محكمة عليا .

(١) راجع: د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص ٨٥.

وانظر أيضا: د. عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٤) للولاية مطلق الحرية فى كافة الاختصاصات التى لا تكون من اختصاص الهيئة الاتحادية .

(٥) تشترك الولايات فى تعديل الدستور الاتحادى إذا اقتضى الأمر تعديله ويكون ذلك وفقا لإجراءات خاصة .

* * *

الفصل الثانى

وظيفة الدولة

لاشك فى أن البحث فى الوظائف التى تؤديها الدولة لمجموع المواطنين الذين تتكون منهم ، يعتبر من أهم الموضوعات التى يطررها دارسو العلوم السياسية .

والواقع أن المدى الذى تلعب إليه الدولة فى ممارستها لوظائفها يتوقف إلى حد بعيد على الفلسفة السياسية التى تمتتها لنفسها والتى تحاول أن تضعها موضع التنفيذ الفعلى .

ففى ظل بعض الأيديولوجيات السياسية التى تعارض تدخل الدولة بحجة الدفاع عن الحريات الفردية ضد أى قيد قد يقف فى وجه انطلاقها ، تضيق وظائف الدولة لتركز فى نطاق بعض الواجبات والمهام الأساسية التى لا يمكنها أن تتخلى عنها تحت أى مبرر كان ، وماعدا ذلك من أوجه النشاط على اختلاف مجالاته تنزلها للأفراد يمارسونه فى حرية شبه كاملة^(١) .

على أن هذا الاتجاه التقليدى ، وكما سنرى ، قد ضعف كثيرا بفعل المشكلات المعقدة التى أصبحت تضغط على كافة المجتمعات الإنسانية فى اتجاه المزيد من إجراءات التدخل الحكومى وسياساته ، وبذا سقطت الدعاوى القديمة التى تنسب بها النظرية الفردية ؛ لتحل محلها نظرة عصرية متطورة تحاول أن توازن بين الحرية الفردية من جانب وبين المصلحة الاجتماعية العامة من جانب آخر ، ولم يعد شعار المطروح للفرد أولا وليكن بعد ذلك مايمكن ، وإنما أصبح الشعار المجتمع للفرد والفرد للمجتمع .

(١) د. طه الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى، مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢١٥ .

- دكتور محمد طه بلوى، النظرية السياسية، م د من ص ١٢ - ٤٠ .

وإلى جانب النظرية الفردية ، يوجد ذلك النوع الآخر من الأيديولوجيات السياسية الذى يقف من التدخل الحكومى موقف التحيز والدفاع الكاملين بحجة أن الدولة بكل ما تستحوذ عليه من سلطة وما تمتلكه من موارد وإمكانات هى الأقدر على تحقيق الأهداف الاجتماعية والتصدى للمشكلات التى تعجز الجهود الفردية عن مجابهتها بصورة فعالة . ووسيلة الدولة إلى ذلك تكون بفرض سيطرتها الكاملة على أدوات الإنتاج الرئيسية وإدارتها والتخطيط لاستخدامها بما يحقق العدالة الاجتماعية على أفضل صورة ممكنة . ومن هنا ، فإن مسؤوليات الدولة فى ظل هذا المفهوم الاشتراكى تكاد لا تقف عند حد . فالمصلحة الاجتماعية تأتى فوق كل اعتبار وبهذا تأتى المصلحة الفردية فى موقف التابع ليس أكثر .

ومن هذه الإشارة المبدئية ، يتضح لنا أن وظيفة الدولة تتحدد فى إطار مناهجين سياسيين رئيسيين هما :

(١) المذهب الفردى فى صورته التقليدية والمعاصرة .

(٢) المذهب الاشتراكى بتطبيقاته المختلفة ، والمتعلقة منها والمتطرفة .

وستصمدى لتحليل ذلك بالتفصيل فى سياق القسم التالى من هذه الدراسة :

أولاً : المذهب الفردى أو النظرية الفردية

(١) المذهب الفردى فى الإطار التقليدى :

تعريف المذهب الفردى فى صورته التقليدية :

ازدهر المذهب الفردى فى أواخر القرن الثامن عشر وندى به العديد من الكتاب والفلاسفة الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين ، ويرجع السبب الرئيسى وراء انتشار المذهب الفردى فى تلك الحقبة التاريخية بالذات إلى ما عاناه المحكومون من نصف السلطة الحاكمة التى استبدت بالحقوق والحرمان الفردية وصادرتها .

فى العصور الوسطى مثلاً نجد أن الصراع الذى حدث بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية حول من تكون له الكلمة الأولى فى شئون الحكم ، هذا الصراع قاد فى النهاية إلى ظهور نظام الإقطاع الذى مكن الإقطاعيين من أن ينفردوا بسلطة الحكم المطلق الذى لم ينعم الفرد فى ظلاله بأى نوع من الحقوق أو الحريات الحقيقية^(١) .

- Carlton Rodel, op. cit.

(١) راجع

وراجع أيضاً د. فؤاد الطاهر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

وحين انتهت سلطة الإقطاع بالنسبة لأمر الحكم ، وتدعمت الوحدة القومية للدولة ، وظهرت إلى الواقع الدولة المركبة التي توافر لها من أدوات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ما لم يتح لهذه الدولات الإقطاعية من قبل ، عادت الطبقة الحاكمة مرة ثانية لتمارس تسلطها على الأفراد بصورة استبدالية لا يحدها قيد ، ولقد كان من نتائج هذه الممارسة المطلقة للسلطة أن أهدرت الحقوق والحريات الفردية ، وكان ذلك هو الدافع وراء الثورات والحركات السياسية التي قامت تطالب بتقييد سلطة الحكومات وتعزز حريات الأفراد والدفاع عنها ضد أى استبداد بمختلف الضمانات السياسية والدستورية والقانونية .

ولعل أهم هذه الثورات السياسية جميعا ، الثورة الفرنسية التي عملت على إنهاء الحكم المطلق وإعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية ، فمُنذ قيام هذه الثورة عمل زعمائها على صياغة فلسفتها ومبادئها الإنسانية فى الوثيقة المعروفة بإعلان حقوق الإنسان وهى الوثيقة التى أقرتها الجمعية الوطنية الفرنسية فى عام ١٧٨٩ .

ولقد قرر إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية فى مادته الأولى أن الأفراد يولدون وهميشون أحرارا متساوين أمام القانون بحيث لا يقوم التفاوت بينهم إلا على أساس المصلحة العامة ، كما قضى هذا الإعلان فى مادته الثانية بأن هدف كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التى لا يمكن إسقاطها عنه أو تجريده منها . وهذه الحقوق هى : الحرية والملكية الخاصة وحق مقاومة الاضطهاد إلخ ^(١) .

وهكذا ظهر المذهب الفردى الذى يقوم على أساس إعلاء ، شأن الفرد . فالفرد فى نظره هو الحقيقة الأولى التى سبقت قيام المجتمع المنظم ، وهو الغاية من وجود هذا المجتمع ، وعليه ، فإن الأمر كان يقتضى تقييد نشاط السلطة الحاكمة فى أضيق الحدود الممكنة كى يترك للفرد أوسع المجالات لمباشرة نشاطه ؛ لذا قرر أنصار المذهب الفردى أن وظيفة السلطة الحاكمة إنما تقوم على أسس فكرة الدولة الحارسية التى تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التى تتركز فقط فى المسائل الآتية ^(٢) : -

- John C. Wahlke, op. cit.

(١)

- Ibid.

(٢)

١ - كفالة الأمن الخارجى . وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أى اعتداء خارجى .

٢ - صيانة الأمن الداخلى ، وتوفير الأسباب التى تساعد على استتبابه .

٣ - الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وذلك بإقامة مرفق القضاء .

أما ماعدا ذلك من الأعمال وأوجه النشاط فهو محظور على السلطة الحاكمة ، ويترك أمره للأفراد يباشرونه بحرية تامة دون أدنى تدخل من جانب الحكومات فمسؤولية الدولة الأولى كما يقول أنصار المذهب الفردى التقليدى هى حراسة ما يتمتع به الأفراد من حقوق وحرىات والحفاظة عليها وتقديسها والامتناع عن أى تدخل من شأنه أن ينال منها أو أن يضعف من كيانها .

بعض فلاسفة المذهب الفردى التقليدى :

يعتبر الفيلسوف السياسى البريطانى جون ستيوارت ميل أبرز من تصدى للدفاع عن المذهب الفردى التقليدى فى القرن الماضى .

لقد كان الأساس الذى انطلق منه ستيوارت ميل فى دفاعه عن الفردية ، هو أن الفرد يجب أن يكون الحكم النهائى والوحيد فى كل ما يقوم به من أعمال . ومن هنا ، فقد حاول أن يحد من سيطرة المجتمع على الفرد حتى يحافظ له على شخصيته المستقلة . ولم يجد إلا مبررا واحدا يعطى المجتمع حق التدخل فى حياة الفرد . وهذا المبرر هو حماية النفس أو الدفاع فنراه يذكر فى كتابه الحرية : «أن السبب الوحيد الذى يسوغ هذا التدخل الذى يقيد من حرية الفرد هو الدفاع عن النفس . فالهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية أى عضو فى المجتمع رغما عن إرادته ، هو إيقافه عن إيقاع الأذى بالآخرين» ، وبخلاف ذلك فإن المجتمع لا يملك حق التدخل مطلقا فى شؤون الأفراد، فالفرد وحده هو غير حكم على الأعمال التى تعود عليه بالسعادة أو بالنفع ، أما المجتمع فلا يستطيع إلا الحكم على الأضرار التى قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وعلى ذلك يستتبع ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شؤون الأفراد الآخرين . أما الجانب الذى يعتبر شأننا خاصا بالفرد، فإن له الحق فى ممارسته كيفما شاء ، وبالطريقة التى يراها ، فالفرد يجب أن

يكون السيد المطلق على نفسه أو حسب تعبير ميل نفسه «يجب على الفرد أن تكون له السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسمه وعلى عقله»^(١).

وقد قسم ميل الحريات الضرورية للأفراد إلى ثلاثة أقسام هي :

(أ) حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية التعبير عن الشعور ، ثم حرية إبداء الرأي في الموضوعات المختلفة ، سواء كانت موضوعات عملية أو جدلية أو علمية أو أخلاقية أو دينية .

(ب) حرية العمل التي يجب ضمانها للفرد بصورة مطلقة .

(جـ) حرية التجمع بين الأفراد ، وهي تعنى حرية تكوين الاتحادات لا يكون الغرض منها إيقاع الضرر بالآخرين .

وقد اهتم ميل اهتماما خاصا بحرية التفكير وكان من رأيه أن حرية التفكير يجب أن تكون مطلقة وغير مقيدة بأية قيود . وقد وصل ميل في دفاعه عن حرية الفكر إلى حد أنه ذكر أن البشرية بأجمعها ليس لها الحق في أن تسكت شخصا واحدا يختلف معها في الرأي. وكان معنى بذلك في الواقع أن حق الحكم على الأشياء وحق الإنسان في الاعتقاد عن طريق الإقناع لا القسر هو صفة أصيلة من صفات التضج الفردي ، وأن المجتمع الحر هو الذي يعترف للفرد بهذا الحق ، ويقوم مؤسساته بطريقة تسمح بممارسته على أوسع نطاق ممكن .

كما حاول ميل في دراسته عن الحكومة الثيائية التوفيق بين حريات الأفراد وبين واجباتهم نحو الحكومة والمجتمع . ونظرا لأنه كان يعتقد اعتقادا جازما في أن الغرض من الدولة هو تنمية الملكات الثقافية للأفراد ، ولذا فقد رأى أن مستقبل المجتمع يتوقف بأسره على مدى نجاح الدولة في تحقيق هذا الهدف الأسمى .

ثم جاء العالم والفيلسوف البريطاني هربرت سينسر ليمطى «فردية» ميل مظهرا جديدا وذلك بأن أدخل عليها بعض الآراء البيولوجية المكتسبة من نظرية داروين في التطور ، فبينما ينظر إلى الدولة باعتبارها تعاقدية في الأصل ، تجده أيضا يعتقد في النظرية التي تقول أن

(١) انظر د. محمود اسماعيل محمد، للدخل إلى العلوم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ٨٥.

المجتمع عضوى متطور . والأعضاء فى هذا الكيان العضوى الذين لا تتوافر لهم اللياقة الضرورية التى تمكنهم من أدائهم لدورهم ، يجب استبعادهم والتخلص منهم لصالح المجتمع^(١) .

ويستند سبنسر فى دفاعه المتطرف هذا عن الفلسفة الفردية ، على الحجة التى ساقها داروين وخلق عليها قداسة القانون ، والتى تقول أن البقاء للأصلح (أو بالأحرى للأقوى) ، وقد بنى عليها سبنسر رفضه لكل شكل من أشكال المساعدة التى يمكن أن تقدمها الدولة للفقراء . فالتقدم عنده يتوقف على مدى نجاح المجتمع فى استئصال أولئك الذين يسقطون متخلفين فى معركة التنافس على البقاء .

التبريرات الفلسفية والعملية التى اركز عليها المذهب الفردى التقليدى :

يتضح من سياق الحجج والآراء التى سقناها أن هناك عددا من التبريرات الفلسفية والعملية التى حاول دعاة المذهب الفردى من خلالها أن يدافعوا عن اتجاههم الذى ذهب فى مجال المطالبة بحماية الحقوق والحريات الفردية وإحاطتها بسياس منيع من الضمانات التى تبعد الحكومات عن التعرض لها أو تعطيل ممارستها فى أى صورة من الصور . وتتمثل أهم هذه التبريرات فى :

١ - **التبرير السياسى** : يقرر أنصار المذهب الفردى على نحو ما أشرنا إليه أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على قيام الدولة وهناك حقوق وحريات تتلازم مع الفرد وتلتصق به ولا يمكن أن تنفصل عنه باعتبارها من الحقوق الطبيعية التى يكتسبها الفرد قبل قيام الدولة من فاته الأدمية والإنسانية ولما كان الفرد وحقوقه أسبق فى الوجود من المجتمع المنظم ، فهو إذن أساس نشأة هذا المجتمع والغاية من وجوده . ومن ثم ، فإن الواجب الأول للدولة هو أن تخلق الظروف التى تساعد الأفراد على ممارسة هذه الحقوق والحريات بصورة حقيقية ومنظمة وإلا ضاع الهدف الذى قامت من أجله الدولة فى الأساس .

٢ - **التبرير الاقتصادى** : فى رأى دعاة هذا المذهب أن النظام الاقتصادى الفردى الحر

(١) انظر د. محمود اسماعيل محمد، المرجع السابق، ص ٨٦. وانظر أيضا د. بطرس بطرس غالى، د. محمود خيرى عيسى، مرجع سابق، ص ١١٣.

يؤدى إلى كثرة الإنتاج وتحسينه وتوفير أفضل الأعمار للمستهلك بسبب المنافسة التى تقوم بين المنتجين .

كما يعتقدون أن القوانين الطبيعية كفيفة بإحداث التوازن فى الحياة الاقتصادية ، وهم لهذا يحثون الحكومات على إلغاء الضرائب أو تخفيضها إلى أدنى حد .

٣ - التبرير الإنسانى : يقوم المذهب الفردى على عامل نفسانى من مقتضاه أن الإنسان لا يقبل الخضوع للسلطة مالم تسعى هذه الأخيرة إلى صالحة فالغاء ذاتية الفرد إنما يعنى خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ، وبالتالي يؤدى إلى قتل الحافز الفردى الذى يظهر فى ميدان العمل الخاص حيث يئذل الفرد كل طاقاته فى سبيل الانقار وهو ما يتطابق والفراز الطبيعية للإنسان .

نقد المذهب الفردى التقليدى :

وجهت إلى المذهب الفردى التقليدى الذى ينادى بتقييد سلطة الحكومة وتضييق مجال تدخلها فى شئون المجتمع . عدة انتقادات أساسية تدور كلها حول المعانى الآتية :^(١)

أولاً : أن القول بأن وجود الفرد يسبق الجماعة المنظمة وأن حقوق الأفراد لا يمكن فصلها عن الفرد باعتبارها من الأمور التى تلتصق بأدميته وإنسانيته ، هو قول يموزه التبرير العلمى الصحيح .

ثانياً : هناك من يرى أن أسس النظرية الفردية غير صحيحة فهى تصف الفرد بأنه أنانى ، وأنه محب لذاته ولا يتحرك إلا بدافع المصلحة الفردية الذاتية ، فكان أصحاب هذه النظرية يرون أن الدولة غير طبيعية ؛ لأنها تتعارض مع طبيعة الإنسان التى تلزمه فى رلهم أن يعتمد على نفسه وأن يعمل ليصبح فى غير حاجة إلى مساعدة الآخرين ، هذا مع أن الثابت هو أن الإنسان اجتماعى بطبعه ، فكل إنسان يولد فى مجتمع يستمد من هذا المجتمع بقاءه للمادى والمعنوى .

- John C. Wahlke, op. cit.

(١) راجع :

وراجع أيضاً ، دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، م. م. ذ م ص ٧١ - ٩٣ .

بمعنى آخر فإن الفرد هو ضيعة المجتمع الذى ينشأ فيه ، وعلى ذلك فإن مصلحة الفرد ترتبط بمصالح الآخرين الذين يكونون هذا المجتمع . وإذا كان هذا الارتباط بين المصلحة الفردية ومصلحة الدولة يبدو واضحا فى كل الظروف . فإنه يصبح من غير المستساغ الادعاء بوجود تعارض طبيعى بين المصلحتين على نحو ما يذهب إليه دعاة المذهب الفردى .

ثالثا : أن الأخذ بالنظام الاقتصادى الفردى الحر يودى إلى الإضرار بالأفراد ، وذلك لأن ترك الميدان الاقتصادى للأفراد وحدهم يودى إلى تحكم أرباب الأعمال فى الطبقة العاملة ، هذا علاوة على أن النظام الاقتصادى يودى إلى قيام الرأسمالية الكبيرة حيث تتمثل الفوارق العارضة بين طبقات المجتمع الواحد ويسيطر الصالح الخاص دون أدنى مراعاة للمصالح العام .

رابعا : أن اقصر مهمة الدولة على حراسة الحقوق والحريات الفردية دون تدخل إيجابى من جانبها لدعم هذه الحقوق أو تطويرها أو توسيع نطاقها هو ادعاء غير منطقى وغير واقعى ، فقد أدت ظروف التطور الاجتماعى التى تمر بها معظم الدول فى العصور الحديثة إلى مطالبة الدولة بالتدخل لتوفير طائفة من الحقوق الجديدة للأفراد تعرف بالحقوق الاجتماعية ومنها التأمينات الصحية والضمان الاجتماعى والإعانات التى تقدمها الدولة فى حالات العجز والبطالة والشيخوخة ... إلخ ، وهى اعتبارات تتصادم فى النهاية مع أساس المذهب الفردى التقليدى الذى يبعد الدولة عن التدخل بالقوانين والسياسات والإجراءات الاجتماعية لمساعدة الضعفاء والمحتاجين عملا بنظرية التطور القائمة على مبدأ البقاء للأصلح أو للأقوى ^(١) .

خامسا : أنه ليس من المستساغ أن يقال أن إشراف الدولة شر إنما هو فى الحقيقة خير وليس معنى هذا أن التدخل الحكومى منزه عن المساوى ولكن إذا ما قورنت مساوى هذا التدخل بحسناته وإيجابياته فلا شك أن الإيجابيات سترجع بكثير على المساوى والأمر كله يتعلق بالظروف التى تطبق فيها بعض القوانين والتشريعات أو بالكيفية التى يتم بها هذا التنفيذ . وهى أوضاع يمكن تداركها بالطول والإجراءات التصحيحية المناسبة ، ولكن تبقى الدولة بعد هذا كله وبرغم هذا كله الضمان الأقوى لحماية

(١) نفس المرجع السابق.

الفرد والمجتمع ضد كافة الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية التي يمكن أن يتعرض لها بفعل هذا العامل أو ذاك .

(ب) المذهب الفردي في الإطار المعاصر :

كان للانتقادات المبررة التي وجهت إلى المذهب الفردي في صورته التقليدية أثرا كبيرا في التحول بهذا المذهب من مفاهيمه المتطرفة والبالية التي لم تعد تتناسب مع البيئة ومتغيرات العصر ، إلى مفاهيم أخرى تكون أقدر على الاستجابة لضغط هذه المتغيرات ولقد كان الدافع أيضا وراء هذا التحول ، هو تميزز الإمكانات الدفاعية للفلسفة الفردية في مواجهة الهجوم القاسي الذي شنته عليها النظريات الاشتراكية ، المعتدل منها والمتطرف ، وهي النظريات التي وقفت جميعها من الفردية موقف العداء الكامل والصريح .^(١)

ولقد تمثل الفارق الأساسي بين الفردية التقليدية والفردية الحديثة في أنه بينما أكدت الأولى بشدة على الفرد الذي قدمته ووضعت فوق كل اعتبار فإن الفردية الحديثة تنازلت عن هذه المفهوم وركزت بدلا منه على المؤسسات الاجتماعية المختلفة في المجتمعات التي ينتمي إليها الفرد وتحرك في إطارها والتي أصبحت تستقطب اهتمامه وتستحوذ على كل جهوده ، وطاقته . فالفرد كما تقول النظرية الفردية الحديثة لا يساوى شيئا إذا عزل نفسه عن هذا الإطار الاجتماعي ، فيه وحده ومن خلاله يستطيع أن يثبت نفسه وأن يؤكد تفوقه وامتنازه .

وتستورد النظرية الفردية الحديثة إلى القول بأن هذه المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية على تنوع أنشطتها وتمدد أهدافها هي وحدها التي تقدر على تلبية الحاجات الفردية المختلفة وإشباعها ، وهي التي توفر القنوات التي من خلالها يمكن لهذه الحاجات والرغبات الفردية أن تعبر عن نفسها ، كما أنه بهذه التنظيمات الاجتماعية وليس بغيرها وهذا هو المهم ، يمكن حماية الحريات الفردية وتحقيق الرفاهية للجميع .^(٢)

لقد كان المعنى السياسي الهام الذي تبلور عن هذا التراجع ، هو أن الحساسية الشديدة بين الفرد والدولة ، والتي بالغ أصحاب المذهب الفردي التقليدي كثيرا في

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Baradet, Icon p., political Ideologies, N.J. prentice - Hall, 1977.

- Ibid.

(٢)

تصويرها، لم تعد قائمة بنفس الدرجة ، وبالتالي فإن تدخل الدولة فى مجالات لم تطرقها من قبل ، لم يعد موضع معارضة أو تنديد من جانب الفرديين الجدد ، على غرار ما كان عليه الحال مع أسلافهم من المتطرفين ، وحتى فى أعنى الدول الرأسمالية ، نجد أن الحكومات أصبحت مطالبة - تحت إلهام المشكلات الكثيرة والمعقدة - بتبنى المزيد من سياسات التدخل الحكومى ، بل وذهب بعضها - إن لم يكن أكثرها - إلى حد تطبيق بعض إجراءات التخطيط الاشتراكى - حتى وإن تم ذلك على نطاق محدود بالطبع - وذلك على سبيل الاقتناع المتزايد من جانبها بأنه بدون هذا التخطيط يصبح من المتعذر عليها مواجهة تلك المشكلات بالحسم المطلوب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ومنها :

(١) قيام هذه الدول الرأسمالية بالإشراف على تنظيم المرافق العامة والصناعات الإنتاجية ذات الحساس المباشر بالمصالح الحيوية للجماهير ، ومن أهم هذه المرافق وسائل النقل والمواصلات كالسكك الحديدية والترام والنقل الجوى والبحرى وكذلك مرافق البريد والتلغراف والتليفون والإذاعة والغاز والمياه والكهرباء .. إلخ ، وتخضع هذه المشروعات لرقابة حكومية دقيقة فيما يتعلق بأثمان الخدمات التى تؤدها للجمهور وتبنى هنا التحديد على دراسات اقتصادية ومحاسبية وفنية لطبيعة العمل فى تلك المشروعات العامة ، ولمنصر التكاليف فيها والعوائد التى تفلها ، وهكذا (١) .

(٢) إصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم العمل وحمايته . ويكون ذلك بتوفير الضمانات التى تحمى العمال ضد التعسف أو الاستغلال الذى قد يتعرضون له من أصحاب الأعمال ، ومن أمثلة سياسات العمل وتشريعاته : الأخذ بمبدأ تموضع العمال عن أصابات العمل ووضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل ، كما قد تصدر التشريعات التى تقيد من هجرة العمال الأجانب إليها حتى تقضى على منافستهم للعمال المحليين ، وكذلك تشجع هذه الدول على إقامة النقابات العمالية التى تتولى الدفاع عن حقوق العمال ومطالبهم بوسيلة المساومة الجماعية .

(٣) إن الحكومات فى هذه الدول الرأسمالية أصبحت تقوم بمهمة الوساطة والتوفيق فى المنازعات الصناعية. وتعمل على احتوائها قبل أن تتطور إلى اضطرابات عامة تضرب بالاقتصاد القومى . ومن هنا نجد هذه الحكومات نفسها مضطرة إلى إجراء دراسات

مستمرة عن الأجور ونفقات المعيشة والدورات التجارية والمخاطر الصناعية وعن كيفية مواجهتها والتغلب عليها .

وإذا كان على الحكومة أن تقوم بمسئوليتها تجاه هذه المسائل كلها على نحو فعال ، فإن ذلك يقتضى منها أن تعيد النظر باستمرار فى نظمها وتشريعاتها المعمول بها ، وذلك على ضوء الحقائق المرتبطة بتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) الإشراف على مشاريع الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية باعتبار أن ذلك هو الإجراء الضرورى لحماية مواطنى هذه الدول من العلل والأمراض الاجتماعية التى تؤثر فى أحوالهم المادية والنفسية وتؤدى إلى تلhor قواهم الإنتاجية ، ومن أمثلة ذلك : التأمينات الإجبارية ضد البطالة ، والتأمينات الصحية الإجبارية ، وهى التأمينات التى تستخدم حصيلتها فى صرف إعانات البطالة وتوفير فرص العلاج للمواطنين المستحقين . كما قد تتخذ إجراءات التأمين الاجتماعى شكل صرف إعانات من الخزنة العامة للدولة للأرامل والمحتاجين والمتعطلين عن العمل ، وذلك فى المجالات التى لا تغطيها التأمينات ضد البطالة . كذلك تقوم بعض هذه الحكومات بإنشاء هيئات للخدمة العامة تكون مهمتها مساعدة المواطنين فى البحث عن أعمال تتفق مع مؤهلاتهم وخبراتهم وما إلى غير ذلك من الأمور والمجالات ^(١) .

(٥) الإشراف على مشاريع الصحة العامة وتقديم كل الخدمات الصحية الضرورية ومن أمثلتها : إنشاء المستشفيات العامة ومراكز الطب الوقائى والطب الصناعى ، وإجراء الأبحاث والتحليلات المعملية لاكتشاف الأمراض وعلاجها وإدارة برامج التوعية الصحية عن طريق المعارض والنشرات والأفلام . وتوفير الخدمات الصحية فى المدارس ودور الحضانه ، وتطبيق إجراءات التفتيش الصحى على السلع الغذائية لضمان خلوها من التلوث بالميكروبات ، وذلك فى نطاق المعايير التى تشترطها فى هذا الصدد ^(٢) .

(٦) رعاية التعليم وتشجيعه وغالباً ما تتمثل هذه الرعاية على شكل التوسع فى إقامة المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى المتخصص وربط هذه المراكز بمؤسسات الإنتاج لكى يكون العلم فى خدمة الحياة والمجتمع ، وتطوير مضمون المقررات والبرامج العلمية بما يتمشى وأحدث النظريات فى مختلف ميادين التخصص وإيقاد البعثات ،

- Ibid.

(١)

(٢) انظر فى ذلك د. إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ٨٧.

وتنفيذ برامج التبادل العلمى والثقافى ، وإنشاء فروع للجامعات القومية فى الخارج ... إلخ .

(٧) وفى مجال الزراعة تقوم حكومات هذه الدول بمسؤوليات عديدة ومتزايدة مثل المبادأة بتطبيق الأساليب العلمية والفنية الحديثة فى قطاع الإنتاج الزراعى ، والعمل على توفير الخدمات التى يحتاجها الزراع لرفع كفاءتهم الإنتاجية ، وكذلك البحث عن الأسواق الخارجية تصدير فائض الإنتاج الزراعى ، وهو ما لا يتسنى إلا بإنشاء أجهزة تسويقية متخصصة تتولى تحليل اتجاهات السوق الخارجية والبحث فى إمكانيات التصدير والظروف المناسبة لذلك .

وأيضاً تعمل هذه الحكومات على توفير الاستقرار فى أسعار الحاصلات الزراعية ، وتخزين الفائض فى إنتاجها الزراعى درعاً للطوارئ والأزمات التى قد تنتاب ذلك الإنتاج مستقبلاً ، كما أن التخزين قد يتخذ أحياناً كأداة لمنع حدوث تقلب عنيف فى أسعار السلع الزراعية نتيجة لانخفاض المروض منها وهكذا .

ولا تكتمل أبعاد وظيفة الدولة فى المنهين الفردى والتقليدى دون إيجاز وظيفتها فى المذهب الاشتراكى أو النظرية الاشتراكية فى عجالة :

فالمذهب الاشتراكى هو المذهب المضاد للمذهب الفردى ، فبينما يطالب المذهب الفردى بحصر التدخل الحكومى فى نطاق معين لا يتجاوزه ، نجد أن المذهب الاشتراكى يحيله ، بل ويعتبره أساس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، وينادى بأن الحكومة خير وليست شراً لا بد منه كما يزعم دعاة المذهب الفردى .

والاشتراكية بصورة عامة تعارض الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وتقول أن رأس المال يجب أن يستعمل لخير المجتمع بأسره وليس لمصلحة القلة الممتلكة فى ظل النظام الرأسمالى ، ومادام أن رأس المال يجب أن يستغل لخير المجتمع ، فيجب أن تقوم الدولة بالإشراف عليه ، ومعنى هذا أن الاشتراكية تدعو إلى تأميم رأس المال تحقيقاً لهذه الرفاهية العامة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية مثل هذه الأفكار التى شملها المذهب الاشتراكى قد أدخل بجمعها بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والتى جسدها الاتحاد السوفيتى السابق ^(١) .

* * *

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر ذلك فى:

د. محمود حلمى ، نظام الحكم الإسلامى مقارناً بالنظم المعاصرة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ،

١٩٨٧ ، ص ٤٥ .

الفصل الثالث

الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست مجرد عبارات يتم النص عليها فى الدساتير أو عبارة يرددها الحكام ، وإنما هى ظاهرة من الظواهر السياسية التى تسعى إليها الشعوب وتبذل من أجلها الأرواح . وكـم أذعقت من أرواح فى عمر الثورة الفرنسية وفى ثورة ١٨٤٨ من أجل تحقيق أهداف الديمقراطية ، حتى يتمكن الإنسان من العيش فى ظل نظام سياسى يستطيع فيه اختيار من يمثله ويسهر على مصالحه .

إن جوهر الديمقراطية يتمثل فيما حققه للجماعات والطبقة العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته وحقه الطبيعى فى المساهمة فى التشريع ، وفى إدارة أمور الحكم وفيما حققه من مساواة سياسية وقانونية . كما أصبح للفرد كيان فى المجتمع ودور فى الحياة العامة . وأصبح الجميع أمام القانون سواء دون تفرقة أو امتياز^(١) .

لقد تساعل إبراهيم لنكولن يوما ما لما لا نثق ثقة كاملة فى العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساواة لها فى حياتنا ... ؟ إن هذا التساؤل يوضح ما يختلج به صدر الإنسان الحر من مشاعر ورغبة فى حياة حرة تسودها العدالة والمساواة^(٢) .

ولقد ترددت هذه المشاعر أكثر من مرة فى عبارات بعض من زعماء الديمقراطية وضحاياها من ذلك ما قاله باتريك هنرى فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى الجمعية الثورية

(١) انظر فى ذلك : د . أحمد عبدالقادر الجمال ، النظم الدستورية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٥٣ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) انظر أيضا: صول. ك. يندوفر، معنى الديمقراطية، ترجمة ججوج عزيز، القاهرة دار الكرنك للنشر والتوزيع، ١٩٦٧، ص ٤٥.

الأمريكية بمدينة رتشموند التابعة لولاية فرجينيا حيث قال : « نحن المجتمعين في سبيل الدفاع عن حريات البلاد واستقلالها ، ووضع أسس دستورنا ، هل الحياة ثمينة لدينا والسلام عزيز وعذب عندنا إلى حد أن نعمل على شرائهما باسترقاقنا ووضع السلاسل في أعناقنا ؟ أيها الرفاق امنعوا هذا بأية وسيلة ، وبأى القوى الجبارة ، أتى لا أعرف الطريق الذى يريد سوى أن يسلكه ، ولكن فيما يختص بى امنحنى الحرية أو ازهق روحي » .

ومما تقدم ، نرى أن الديمقراطية كنظام للحكم تهدف إلى تحقيق أمرين : الأول ، أن تكون السيادة الفعلية بيد المواطنين .

الثاني : تقرير الضمانات الكافية لحرية الأفراد وحقوقهم .

وهذه الديمقراطية وهذا هو جوهرنا الحقيقى .

الديمقراطية والحرية الفردية :

إذا كانت كفالة حريات وحقوق المواطنين هو هدف الحكومات الديمقراطية الحرة، فإن ذلك لا معنى إلا تكون الحرية بلا قيود أو قواعد تنظمها ، وإلا كانت الحرية معناها الفوضى . وهو مالا يمكن أن يكون مقصودا بالديمقراطية . ومن ثم يجب علينا أن نحدد المقصود بالحرية الفردية ونطاقها . فإذا نظرنا إلى إعلانات حقوق الإنسان التى صدرت فى القرن الثامن عشر ، نجد أنها كانت ذات صبغة فردية بحيث كان يقصد منها حماية الفرد وضمان حريته ونشاطه . وكان من أهم الحقوق التى وردت فى إعلانات القرن الثامن عشر ودساتير هذه الفترة ، وعلى الأخص الفرنسية منها ، حق المساواة أمام القانون ، وحق الفرد فى الحرية أى عدم اعتقاله دون مبرر قانونى ، ورعاية حرمة المسكن واحترام حريات العبادة والرأى والاجتماع وحرية النشر فضلا عن حرية العمل والصناعة والتجارة . كما كان حق الملكية حقا مقدسا لا يجوز المساس به ، ومع ذلك ، فقد عرفت المجتمرا هذه الحقوق قبل القرن الثامن عشر^(١) .

غير أن الروح الفردية التى كانت سائدة فى إعلانات حقوق الإنسان خلال القرن الثامن عشر أخذت تضعف فى القرن التالى ، نظرا لانتشار المبادئ الاشتراكية والحرية العمالية .

(١) انظر : د . أحمد الجمال ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

ومن ثم فقد تغير مضمون إعلانات حقوق الإنسان فى القرن التاسع عشر وأصبحت تغلب عليها الروح الجماعية حيث هدفت هذه الإعلانات إلى تقوية روح التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة .

وقد احتفظت هذه الإعلانات للفرد بالحقوق التى تقررت فى دساتير وإعلانات القرن الثامن عشر ، مع فرض بعض القيود البسيطة التى تتلاءم مع روح العصر . فمثلا حق الملكية أصبح وظيفة اجتماعية وليس مقدساً كما كان الحال فى الماضى . أما بالنسبة لحقوق المواطنين ككائنات اجتماعية تعيش فى جماعة منتظمة ، فقد اعترفت الدساتير والإعلانات الحديثة للفرد بمجموعة جديدة من الحقوق أطلق عليها اسم حقوق الفرد الاجتماعية مثل حق التعليم بالجان حتى مرحلة معينة ، والإعلانات الاجتماعية للأسر كبيرة العدد ، ورعاية العجزة وكبار السن وتوفير الحياة الكريمة لهم ، وتنظيم العمل بمعرفة الدولة وتحديد حد أدنى للأجور حتى يتمكن العمال من مواجهة أعباء الحياة والعيش بمستوى لائق بإنسان آدمى .

تعريف الديمقراطية (١) :

يمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب ، ويعنى ذلك أن تكون السلطة فى أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة ، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته ، بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادى للضخفاء اقتصادياً وكفالة العدالة فى التوزيع والاستهلاك (٢) .

غير أن بعض الفقهاء لا يتفق مع هذا التعريف ، لأنه فى رأيه لا يطابق الواقع لأن تحقيق هذه الصورة من صور الحكم يستلزم أمرين :

الأول : أن تصدر كافة القوانين والقرارات الخاصة بإدارة شؤون الدولة بإجماع آراء المواطنين.

الثانى : أن يباشر جميع المواطنين كافة أمور السيادة المتعلقة بالدولة .

(١) المقصود بالديمقراطية هنا ، النظام الديمقراطى الغربى .

(٢) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٣٨ .

ولما كان صدور القوانين والقرارات بإجماع الآراء أمراً مستحيلاً ؛ لأن اختلاف الآراء من طبيعة البشر ، كما أن مباشرة جميع المواطنين أمور السيادة أمر متعذر إن لم يكن مستحيلاً في معظم الجماعات لأن أفراد الدولة يعدون بالملايين ويستحيل جمعهم في مكان واحد ^(١) .

وكذلك فإن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب لا يطابق الحقيقة . ومن ثم فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية ^(٢) وقاعدة الإجماع وإن كان في تطبيقها ضمان تام لاحترام الحريات الفردية إلا أنها مستحيلة من الناحية العملية ، ولذلك فإن قاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلاً وعملاً .

ولما كانت ممارسة الديمقراطية المباشرة حتى مع الأخذ بقاعدة الأغلبية تعد أمراً مستحيلاً فقد أحل روسو الديمقراطية التمثيلية محل الديمقراطية المباشرة أى قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم .

والواقع أنه إذا أردنا أن نصل إلى الملل الحقيق لمعنى الديمقراطية يجب علينا أن نتبين أمرين هما : الغرض من الديمقراطية ، ووسائل تحقيق هذا الغرض .

وغرض الديمقراطية : تحقيق السيادة الشعبية باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويرى البعض أن المساواة الاجتماعية من أغراض الديمقراطية وإن كانت غالبية الشراح تعتبرها من أغراض الديمقراطية الاجتماعية ^(٣) .

أما من حيث الوسائل : التي تتحقق بها أغراض الديمقراطية ، فقد تطورت من الوسائل المستخدمة في القرن الثامن عشر . حيث أضيفت رقابة الرأي العام لأعمال الحكام إلى مبدأ السيادة الشعبية ، وإنشاء برلمان منتخب بواسطة الشعب . إذ أن هذه الرقابة هي التي تميز أنظمة الحكم الديمقراطية عن الأنظمة الديكتاتورية . وعن طريقها تتحقق رقابة الشعب لأعمال السلطة العليا ومدى احترامها للحريات وتحقيق المساواة السياسية .

(١) انظر : د . مصطفى كامل ، شرح القانون المصري ، ١٩٥٢ ، ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٣) أنظر : عبد الفتاح حنين السدي ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، القاهرة ، الألف كتاب ، ١٩٦٤ ، ص ١٨ .

وعلى ضوء ما سبق ، يتجه الفقه الحديث إلى تعريف الديمقراطية بأنها الحكومة التي تقوم على أسس السيادة الشعبية ، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية وتخضع السلطة فيه لرقابة الرأى العام .

التطور التاريخي للديمقراطية :

ترجع الديمقراطية إلى عهود الإغريق والرومان ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب . ولذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التي رأوها في ذلك الوقت . غير أن ديمقراطية اليونان وروما كانت أقل عمقا وأضيق نطاقا عما نشاهده الآن . فلم تكن الديمقراطية القديمة ^(١) تعرف الحرية بمعناها الحديث مثل الحرية الشخصية ، حرية العقيدة ، حرية الملكية . حيث كانت سلطة الدولة على الأفراد مطلقة لا يحددها قيد . وكان الفرد خاضعا للدولة خضوعا تاما في كل شيء ، إذ كان على الفرد أن يمتثل دين الدولة ، وكانت أملاك الفرد وثروته تحت تصرف الدولة . ولم تكن الحرية الشخصية مكفولة ، إذ كان يمكن نفي أى شخص دون تحقيق أو محاكمة يضاف إلى ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل في بعض الأمور الصغيرة مثل تحديد ملابس المواطن وفقا لنموذج معين . هذه هي الديمقراطية التي كانت معروفة قديما .

وإذا رجعنا إلى الأدیان السماوية نجد أنها لم تهمل أمر الديمقراطية فقد ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ وشاروهم في الأمر ﴾ كما نجد نصوحا تحيد فكرة الديمقراطية في كل من الإنجيل والتوراة .

وإذا كانت الديمقراطية فكرة قديمة ، الا أن تطبيقها حديث العهد فالنظام الديمقراطي يهدف إلى مساهمة أكبر عدد ممكن من الأفراد في الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر . ولكن هذا الهدف لم يطبق إلا بعد الثورة الفرنسية ، ثم انتشر بعد الحرب العالمية الأولى ^(٢) .

(١) كانت ديمقراطية المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مزعومة ، ولم تكن الحكومات هناك في الواقع سوى حكومات ارسطراطية نظرا لأن الرقيق وهو يمثل السواد الأعظم من سكان المدن اليونانية كان محروما من التمتع بالحكم والحقوق السياسية . ولذلك تركزت السلطة في يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية .

(٢) أنظر: المرجع السابق، ص ١٩ .

ويرجع الفضل فى تطبيق المبدأ الديمقراطى إلى كتابات الفلاسفة الفرنسيين الذين انتفخوا من هذا المبدأ وسيلة لمحاربة النظم الملكية والاستبدادية .

ويعد الفرنسي فيليب بو Philipp Pot أول من اعتمد على المبدأ الديمقراطى سنة ١٤١٤ لتأييد سيادة الشعب بمناسبة الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن حيث قرر أن الشعب هو صاحب السلطة فى تقرير الوصاية على الملك .

كما تمسك البيروستانت والكاثوليك بالمبدأ الديمقراطى فى القرن السادس عشر لتقييد سلطة الملوك التى جاوزت وقصد كل حد معقول .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية ، إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن : « السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة » .

وبإعلان حقوق الإنسان صارت الديمقراطية مبدأ قانونيا جديدا تقوم عليه أسس الحكم فى الدول الديمقراطية . وبذلك خرج المبدأ الديمقراطى من النطاق النظرى إلى النطاق العملى . وقد أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة مما أدى إلى تقلص الملكيات المطلقة كما بدأت الدساتير الحديثة تنص على مبدأ السيادة الشعبية وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى .

هذا ويجد غالبية الدساتير الحديثة تتضمن الإشارة إلى الديمقراطية وفقا للمفهوم الذى كان يدافع عنه جان جاك روسو ، والذى كان يهدف إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التى من هذا النوع اسم الديمقراطية السياسية ^(١) .

ولاشك أن ظهور الديمقراطية بهذا الشكل كان أمرا طبيعيا خاصة وأن الحرية والمساواة كانت أمرا صعبا للنال فى ذلك الوقت ، حيث كان الاستعباد والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة .

أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية ، فإن الأفكار تتجه إلى تحقيق المساواة الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية . ولذلك أصبح هدف الحكم الآن تحقيق التوافق بين الحرية والمساواة الاجتماعية .

(١) راجع: صول. ك. بادوفر، معنى الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٤٧.

نقد الديمقراطية :

يتجه الفقه إلى تأييد المذهب الديمقراطي ، باعتبار أنه النظام الذى يلقى القبول والاستحسان من الشعوب .

وإذا كان المقصود بالديمقراطية هنا ، الديمقراطية التى اتخذتها الثورة الفرنسية أساسا لسايرها ، سواء خلال الثورة الفرنسية أو بعد ذلك ، والتى سارت على منوالها كثير من الدول الأوروبية وبصفة خاصة دول أوروبا الغربية . إلا أننا نجد كل النظم السياسية المعاصرة تدعى لنفسها أنها النظم الديمقراطية الحقه سواء فى ذلك الديمقراطيات الغربية أو الديمقراطيات الاشتراكية .

ومع ذلك فقد هاجم البعض ، النظم الديمقراطية على أساس أنها ليست أفضل نظم الحكم . وافق فى ذلك أنصار الملكية وأنصار الديكتاتورية . فقد أعلن موسوليني صراحة أن الفاشية تقوم على مبادئ جديدة تخالف تلك المبادئ التى أعلنتها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

ونتناول فيما يلى مميزات الديمقراطية ثم الانتقادات التى وجهت إليها .

المميزات :

١ - تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية :

يهدف النظام الديمقراطى إلى تحقيق الحرية السياسية أى إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو بواسطة من يختارهم لحكمة ليتمكن من رعاية مصالحه . ولذلك يتركز هدف الديمقراطية الحقيقية حول اشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم ، فلا يحرم أحد من حقوقه السياسية أو من حق الانتخاب إلا إذا كان ذلك ضروريا لمصلحة الجماعة .

٢ - تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد :

والمقصود بالمساواة هنا ، المساواة أمام القانون وليست الفعلية ، أى يكون تطبيق القانون واحدا بالنسبة للكافة دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين .

٣ - الديمقراطية نظام سياسى وليس نظاما اجتماعيا أو اقتصاديا :

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة فى الحقوق السياسية ، ولادخل لها بتوزيع العائد الاقتصادى . فالديمقراطية كما يذهب البعض مسألة عقيدة وإيمان وليست كما

يدعى بعض الألمان أنها مسألة « خبز وزيد » إذ أن الإصلاحات العمالية التي أجراها الزعيم الألماني بسمارك كان يهدف منها إلى تحويل العمال عن التفكير فى الاشتراكية والديمقراطية والمطالبة بالحرية السياسية . وله فى ذلك قول ماثور هو : « متى أصبح الشعب الألماني سعيدا فلينشد الحزب الاشتراكي الديمقراطي مايشاء من الأناشيد فلن يتبعه الشعب»^(١) .

وإذا كانت الأنظار قد اتجهت إلى الديمقراطية الاجتماعية فإن ذلك لن يغنى عن الديمقراطية السياسية . ف شعار الأولى ، كل شيء للشعب . إما شعار الثانية فكل شيء بواسطة الشعب . وفى الحالة الأولى يحصل الشعب على الإصلاح كمنحة من الحاكم . بينما فى الثانية يحصل على الإصلاح بنفسه عن طريق نوابه^(٢) .

ورغم أن الاتجاه السائد ، يرى أن الديمقراطية نظام سياسى فقط إلا أن بعض الشراح يرى أن للديمقراطية صبغة اجتماعية^(٣) ، ويدعمون رأيهم بأن بعض الدساتير الحديثة تضمنت نصوصا خاصة بالحقوق الاجتماعية للفرد .

٤ - الديمقراطية هي حكومة الأحزاب :

لا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون وجود أحزاب . ورغم عيوب النظام الحزبى وإمكانية تلاعب الأحزاب بعواطف الجماهير وتقديم الوعود الزائفة ، إلا أن لها كذلك مزاياها . ويمكن إصلاح النظام الحزبى عن طريق نشر التعليم ورفع المستوى الثقافى للشعب حتى يصبح قادرا على توجيه الأحزاب بما يتفق مع ميوله ورغباته .

٥ - الديمقراطية الأصلية فردية :

الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية ، فهي تظهر فى ثلثا إعلان حقوق الإنسان الذى صلب سنة ١٧٨٩ والمقصود بالفردية هنا ، اعتبار الأمة مكونة من أفراد

(١) انظر فى ذلك : د . وحيد رائت ووليت إبراهيم ، القانون الدستورى ، ١٩٣٨ ص ١١٢ . وكذلك د . جمال ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٢) انظر : د . جمال ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣) انظر : د . عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

متساويين وأن للفرد حقوقا سابقة على وجود الدولة وأن حماية هذه الحقوق هى الغرض من وجود الدولة . وعلى ذلك لاستطيع الدولة أن تنتهك حقوق الأفراد بحجة أن ذلك يحقق لهم مستقبلا أوفر من الحرية والسعادة .

- الانتقادات :

رغم المزايا التى يتمتع بها النظام الديمقراطى ، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة :

(١) وجه النقد إلى الديمقراطية على أساس أن الشعب غير كفء لحكم نفسه بنفسه إذ أن الشخص العادى لا يملك القدرة أو الكفاءة للحكم على المسائل العامة ومن ثم يفضل أن يتولى السلطة ملك أو دكتاتور . كما أن الديمقراطية قد تودى إلى أن يسير الشعب وراء عواطفه بحيث تتغلب العاطفة على العقل والمنطق فى حسم الأمور مما يؤدى إلى الإضرار بالصالح العام .

(٢) يذهب خصوم الديمقراطية إلى أنها حكم الأقلية ، وذلك على أساس أن الحكم فى الديمقراطية للأغلبية . وفى داخل هذه الأغلبية تتولى الحكم فعلا أقلية ضئيلة . ومن ثم تنتهى الديمقراطية إلى أن تصبح حكم أقلية وليست حكم كل الشعب .

(٣) تودى الديمقراطية إلى توزيع المسئولية وعدم تحديدها . حيث لا يتحمل الناخب مسئولية وإنما يلقىها على هيئة الناخبين . والناخب يهرب من مسئولية بإلقاءها على المجلس النيابى ، مما يؤدى إلى تضييع المسئولية وعدم إمكان محاسبة المخطئ ، وهذا القول إن صح إلى حد ما ، إلا أن تقدم المدنية يزيد من شعور الأفراد بمسئوليتهم ولا سيما من الناحية الادبية مما يعرض إلى درجة كبيرة النتائج المترتبة على توزيع المسئولية .

(٤) إذا كانت الديمقراطية لا تكون صحيحة إلا بوجود الأحزاب ، فإنها بذلك تعد أداة للانقسام وضياح المصلحة القومية نتيجة لصراع الأحزاب وتنافسها على السلطة ولكن هذا النقد يمكن الرد عليه بإمكانية إصلاح العيوب الموجودة فى نظام الأحزاب بما لا يهدر المصلحة القومية .

(٥) الديمقراطية نظام لا يصلح لمواجهة الأزمات ، حيث يذهب خصوم الديمقراطية إلى القول بأنه إذا كانت الديمقراطية تصلح للحكم فى الظروف العادية إلا أنها لا تصلح

للحكم فى الظروف التى يخل فيها التوازن السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ففى هذه الظروف إما أن تترك الديمقراطية مكانها للنظام الديكتاتورى كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى . وإما أن تضعف السلطة التشريعية وتقوى السلطة التنفيذية ، مما يؤدى إلى إضعاف العنصر الديمقراطى وتقوية الأوتوقراطية .

ولكن هذا النقد يكنه الواقع ، حيث خاضت الديمقراطية حربين عالميتين وخرجت منهما متتصرة . حيث قضت على الديكتاتوريات التى كانت تبدو فى وقت الحرب أقوى من الديمقراطية وأقتر على مواجهة الحرب .

كما أثبتت الديمقراطية من ناحية أخرى ، صلاحيتها كنظام للحكم وذلك بمواجهتها للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة . وقد طورت فى نظمها وأساليبها بما يتلاءم مع الظروف التى تولدت عن هذه الأزمات . إذ اتجهت كل الديمقراطيات المعاصرة إلى إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتمكين من الممارسة الفعلية للحقوق والحرريات الفردية من جانب جميع الأفراد (١) .

ورغم الانتقادات التى وجهت للنظام الديمقراطى ، إلا أنه يعتبر نظام عادل لأنه يراعى رغبات وميول الغالبية العظمى من الأفراد عند سن القوانين والتشريعات كما أنه يقوم على احترام الحقوق الفردية ، وبالتالي فإنه من أحب النظم إلى قلوب الأفراد لأنه يقوم على رغبتهم . أما فرض النظم على الأفراد قسرا فيعتبر إهدارا لأدميتهم .

ومن ثم فالشعوب المتقدمة لا يمكن أن تقبل حكما أو نظاما مفروضا عليها ، كما أنه من المستحيل فى عصرنا الحاضر إقامة حكم مستقر رغم لإرادة الشعب . كما أن ارتفاع المستوى الثقافى ونضوج الرأى العام ، يجعل من الممكن مساهمة الأفراد فى إدارة شئونهم واعتبار الديمقراطية حقيقة واقعة لا سبيل إلى اجتنابها (٢) .

(١) انظر فى ذلك : د . أنور رسلان ، الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى ، ١٩٧١ ، ص ٤٠ .

(٢) انظر : د . مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

صور الديمقراطية :

أشرنا فيما سبق ، إلى أن الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب وهذا معنى أن الشعب هو الذى يتولى ممارسة سلطات السادة وتختلف صورة الديمقراطية بحسب الطريقة التى يمارس بها الشعب هذه السيادة . فإذا باشر السيادة بنفسه كانت الديمقراطية مباشرة ، أما إذا اختار نوابا يمارسونها نيابة عنه دون أن يمارسها بنفسه كانت (ديمقراطية نيابية أو غير مباشرة) .

وأخيرا ، قد يتولى الشعب ممارسة الديمقراطية عن طريق الجمع بين الوسيطتين السابقتين معا . فيقوم النواب بممارسة السيادة نيابة عن الشعب كما فى النظام النيابى ، مع الاحتفاظ ببعض الاختصاصات التى يباشرها بنفسه ، وتسمى الديمقراطية هنا (ديمقراطية شبه مباشرة) (١) .

وفيما يلى تفصيل لهذه الصور الثلاث :

أولا : الديمقراطية المباشرة :

الديمقراطية المباشرة هي الديمقراطية التى يمارس فيها الشعب السيادة بنفسه دون وساطة نواب أو ممثلين له . حيث يتولى الشعب ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . فهو الذى يسن القوانين ويعدل فيها ما يطرأ عليها من تغيرات . وهو الذى يتولى إبرام المعاهدات وتسيير السياسة الخارجية . كما يقوم بالفصل فى المنازعات بين الأطراف .

وتعتبر الديمقراطية المباشرة أقدم صور الديمقراطية وأقربها إلى الديمقراطية الحقيقية . فقد كان مأخوذا بها فى مدن اليونان القديمة مثل اسبارطة وأثينا . حيث كانت الجمعية الشعبية التى تضم المواطنين الأحرار تجتمع عدة مرات فى السنة لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة وإقرار مايتم الاتفاق عليه فى هذه الاجتماعات مثل وضع القوانين وإبرام المعاهدات وتعيين القضاة وفرض الضرائب وتعد لها ومراقبة أعمال المجلس النيابى أو مجلس الخمسة (٢) . كما كان يسمى فى ذلك الوقت .

(١) - Benes Edward, Democracy, The Macmillan Company, New York, 1959.

(٢) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، المرجع السابق ص ١٦٣ . وكذلك دكتور أحمد الجمال ، المرجع السابق ص ١٦٩ .

غير أن هذا النوع من الديمقراطية قد انتقضى ولم يعد معمولاً به إلا فى بعض المقاطعات السويسرية القليلة السكان ^(١) . وذلك لاستحالة جمع كافة المواطنين فى مكان واحد والذي يقدر عددهم بالملايين .

وقد كان جان جاك روسو ، من أشد المتحمسين للديمقراطية المباشرة ، ويرى أنه النظام الوحيد السليم لتطبيق مبدأ سيادة الأمة والذي يحقق السيادة للشعب وأضاف أن نظام الحكم الذى لا يأخذ بالديمقراطية المباشرة لا يعد نظاماً ديمقراطياً ؛ لأن الديمقراطية تقوم على الإرادة العامة للجماعة ، وهذه الإرادة لا يجوز فيها التوكيل أو الانابة .

وتفترض الديمقراطية المباشرة قيام الشعب بكافة وظائف الدولة التشريعية والإدارية والقضائية ، إلا أنه من الناحية العملية يستحيل أن يباشر الشعب الوظائف الإدارية لأن ذلك يستلزم ممارسة يومية . ومن ثم فقد أكتفى روسو باختصاص الشعب بسن القواعد التشريعية ووضع القوانين اللازمة للجماعة . وفى الغالب يقوم موظفين بممارسة الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية . ومن ثم فقد كانت الديمقراطية المباشرة مقصورة على الوظيفة التشريعية .

مزايا الديمقراطية المباشرة :

تتميز الديمقراطية المباشرة بأنها أقرب النظم إلى الديمقراطية المثالية وهى التى تحقق السيادة للشعب ؛ لأن الشعب هو صاحب السيادة ويجب أن يباشر سلطته بنفسه . وعلى عكس النظام النيابى الذى يتولى الحكم فيه نواب يمثلون الشعب . كما أن الديمقراطية المباشرة تجعل المواطن يساهم فى تحمل المسؤولية العامة وفى تقرير مصير الشعب . كما تؤدي إلى القضاء على الخلافات الطائفية ، ووضع المشاكل الحيوية أمام الشعب حتى يساهم فى إيجاد الحلول المناسبة لها ^(٢) .

(١) هذه المقاطعات هى مقاطعات جلانز ، أو بفالدين ، نيدفالدين ، روسن الداخلية وروسن الخارجية ، وكنت مقاطعة أوري هى آخر المقاطعات التى تخلت عن هذا النظام فى سنة ١٩٢٨ .

(٢) - Benes Edward, op. cit.

(٢) راجع :

عيوب الديمقراطية المباشرة :

- (١) علم وصول جانب كبير من أفراد الشعب إلى درجة من الوعي والإدراك تمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم .
 - (٢) علم إمكانية تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة والتي تضم عددا كبيرا من السكان ويمتد إقليمها على مساحة واسعة مما يستحيل معه إمكانية جمع المواطنين في مكان واحد لمناقشة الأمور العامة .
 - (٣) مع تطور الحياة وحدث التقدم الفني ، توجد كثير من المسائل الفنية المعقدة والتي لا يستطيع الأفراد العاديين استيعابها والمساهمة في حلها . ويستدعي ذلك تكوين لجان فنية متخصصة لمناقشة مثل هذه المسائل ووضع الحلول المناسبة لها .
 - (٤) توجد بعض المسائل العامة التي تتطلب السرية في أدائها ، فإذا طرحت على الشعب بشكل عام لمناقشتها فإن ذلك يكشف سريتها ويعرض الدولة لمخاطر قد لا تقدر على مواجهتها .
 - (٥) إذا كانت الديمقراطية المباشرة قد نجحت في بعض المقاطعات السويسرية ، فإن ذلك راجع إلى ظروف خاصة بتلك المقاطعات ، مثل صغر مساحتها وقلت سكانها . يضاف إلى ذلك أن المشاكل التي يتم مناقشتها في هذه المقاطعات قليلة الأهمية حيث تتولى السلطات الاتحادية مناقشة المسائل الهامة ، ولاتترك لتلك المقاطعات إلا بعض المسائل المحلية قليلة الأهمية ، باعتبار أن هذه المقاطعات داخلية ضمن الاتحاد الفدرالي السويسري .
- وبالرغم من ذلك ، فإن الديمقراطية المباشرة في سبيلها إلى الزوال من تلك البلاد ، حيث يطبق هذا النظام في خمس مقاطعات سويسرية فقط ، وأن تطبيق هذه المقاطعات لمظاهر الديمقراطية المباشرة محدود جدا .
- نلخص مما تقدم ، إلى أن نظام الديمقراطية المباشرة ، وإن كان يحقق مبدأ السيادة الشعبية من الناحية النظرية ، إلا أنه يصعب تطبيقه في العصر الحديث خاصة وأنه في طريقه إلى الزوال عندما تعلن المقاطعات السويسرية الخمس زواله منها .

ثانيا : الديمقراطية النيابية :

فى النظام النيابى ، تتحدد مهمة الأفراد باختيار النواب الذين يتولون الحكم نيابة عن الأمة . وفى هذه الحالة لا يتولى الشعب السلطة بنفسه ، وإنما يلقى بمسؤولية الحكم ومباشرة السلطة على الهيئة التى يختارها لهذا الغرض . كما يقوم الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية إذا كان الحكم جمهوريا .

أسس الديمقراطية النيابية :

تتصر هذه الأسس فى المبدأين التاليين ^(١) :

(١) وجود هيئة تشريعية (برلمان) يتم انتخابها كلها أو غالبيتها بواسطة الشعب . وتتولى هذه الهيئة السلطة التشريعية . ويتم انتخابها لمدة معينة ، وهذا يستتبع تجديد الانتخاب من وقت لآخر .

(٢) وجود مبدأ المسؤولية الوزارية . فإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان كان النظام نيابيا ، وإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان كان النظام نيابيا كما هو الحال فى فرنسا وانجلترا . وإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام رئيس الدولة كان نظام الحكم رئاسيا ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التى تأخذ بنظام الديمقراطية النيابية تختلف دساتيرها وتنادر ما يتطابق دستور دولتين . ومع ذلك فقد تتفق دساتير بعض الدول من حيث المبادئ الأساسية ، ولكنها تختلف فى الأحكام التفصيلية . والمقصود بالمبادئ الأساسية هنا سلطات الدولة الثلاث ومدى إمكانية تحقيق التوازن بينها . وترتب على ذلك أنه إذا كانت الدساتير متشابهة مع بعضها من حيث الأسس أمكن ضمها فى مجموعة واحدة رغم اختلاف التفاصيل .

الديمقراطية والنظام النيابى :

إذا كان الحكم الديمقراطى يجعل السلطة للشعب وتقوم النظام النيابى على اختيار الشعب لحكامه ، فإن ذلك يعنى أن الشعب لا يمارس السلطة بنفسه وإنما تقوم بها المجالس

(١) أنظر :

- Ibid.

النيابية . لذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأن النظام النيابى يخالف اسم النظام الديمقراطى . ومن ثم فقد وضعت عدة نظريات للتوفيق بين هذين المبدئين أهمها :

١ - نظرية النيابة :

من أنصار هذه النظرية غالبية رجال الفقه الفرنسى ، وتقوم هذه النظرية على أساس ان الأمة هى الموكل ويمثل الشعب فى البرلمان هم الوكيل . ومن ثم فانهم يباشرون اعمالهم باسم الأمة وتتصرف تصرفاتهم اليها .

غير أن هذه النظرية كانت محل نقد على أساس انها تفترض ان الامة شخص معنى وهو مالا يمكن التسليم به حيث لا يجوز ان تكون الأمة والدولة شخص معنى فى وقت واحد . لذلك عدلوا عن فكرة الوكالة واستبدلوها بفكرة الوصاية . باعتبار ان البرلمان وصى على الشعب . ولكن هذه النظرية كانت محل نقد ايضا ، على أساس ان الوصاية لا تكون الا على إلقاصر الذى لا يستطيع التمييز عن إرادته والواقع غير ذلك ، لان النظام النيابى يعنى استحالة مباشرة الأمة للامور العامة طبقا لمبدأ الديمقراطية المباشرة ^(١) .

٢ - نظرية العضو :

ازاء الانتقادات التى وجهت لنظرية النيابة ظهرت العضو . وتقوم هذه النظرية على أساس ان الامة شخص معنى وان ارادة هذه الأمة يعبر عنها بواسطة عضو لا يتمتع بإرادة مستقلة أو شخصية مستقلة . وهذا العضو هو الهيئات التى تتولى سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء .

ويعيب هذه النظرية أنها تعرض للأمة كسابققتها بالشخصية للمعنوية ، كما أنها قد تؤدي إلى الاستبداد لأنها لا تفرق بين إرادة الحكم وإرادة المحكومين وبالتالي تجعل لإرادة الحاكم أو العضو هى إرادة الأمة ، وفى هذا كل الخطر على الحريات العامة .

٣ - نظرية الضرورة العملية :

لما كانت الديمقراطية المباشرة هى النظام المثالى ، إلا أن تحقيقها فى الوقت الحاضر مستحيل من الناحية الواقعية . ومن ثم فلا مناص من الاخذ بنظام الديمقراطية النيابية .

- Austin Ramney and Willmoore Kendall, *Democracy and the American* (١) *party system*, Harcourt, Grace & world Inc. New York, 1956.

حيث يتم اختيار فئة معينة من الشعب تتولى السلطة نيابة عنه . وبالتالي فليس هناك من ضرورة فى بحث مدى طبيعة العلاقة بين البرلمان والشعب ؛ لأن الهدف هو مشاركة الشعب فى الحكم وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة . ومن ثم فإن الديمقراطية تعنى اشتراك الشعب فى الحكم وسواء اشترك بنفسه أو عن طريق نوابه ، فالبدء الديمقراطية معون^(١) . ونتجه إلى تأييد هذه النظرية .

أركان النظام النيابى :

يقوم النظام النيابى على أربعة قواعد أساسية^(٢) :

(١) وجود برلمان منتخب سواء كان هذا البرلمان مكونا من مجلس واحد أو مجلسين وبشرط أن يكون للبرلمان سلطة فعلية نافذة ، وعلى الأخص فى مسائل التشريع . وقد يقوم البرلمان بالسلطة التشريعية وحده كما فى الولايات المتحدة أو قد تشترك معه السلطة التنفيذية كما فى فرنسا وبريطانيا .

(٢) النائب لا يمثل دائرته الانتخابية وإنما يمثل الأمة بأكملها : ويترتب على أن النائب ممثلا للأمة عدة نتائج :

(أ) عدم تقييد النائب بالتعليمات التى يصدرها إليه ناخبه . وذلك على عكس الحال فى عهد الثورة الفرنسية ، حيث كان النائب ملزما بالتوجيهات التى تصدر إليه بالصورة التى يريدونها .

(ب) لا يجوز للناخبين عزل النائب ؛ لأن النائب لا يمثلهم بل يمثل الأمة فى مجموعها كما لا يلتزم بتقديم حساب لناخبه .

(ج) نظرا لأن النائب يمثل الأمة بأسرها ، فيجوز له الاشتراك فى مناقشة جميع الأمور العامة بصرف النظر عما إذا كانت هذه المسائل تهم مصالح ناخبه أو لاتهمم طالما كان يضع فى اعتباره المصالح العام حتى ولو كان يتعارض مع مصالح ناخبه .

(د) تتحمل الخزنة العامة مكافآت النواب ، على عكس الحال فى الماضى ، حيث كان الناخبون يتحملون بتفقات النائب خلال فترة تمثيله لهم .

- Ibid.

(١)

(٢) انظر د. فروت بدوى، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٣) استقلال البرلمان خلال فترة وجوده عن مجموع الناخبين : تنتهى مهمة الناخبين بانتخاب ممثليهم . وكل ما لهم الرجوع إلى رئيس الدولة لاستعمال حقه الدستوري في حل البرلمان أو الاعتراض على مشروعات القوانين . دون أن يكون لهم استعمال الحقوق المقررة في الديمقراطية (شبه المباشرة) حق الاعتراض الشعبي والاستفتاء الشعبي ... إلخ . أو اللجوء للقضاء لإلغاء القانون المخالف . ويترتب على ذلك أن النائب مستقل تماما ، وله الحرية الكاملة في استعمال سلطته طوال مدة نيابته وليس للناخبين الحق في عزله أو تقييده بأوامر وتعليمات . ويرى بعض الشراح أن العلاقة بين النائب والناخبين ليست علاقة قانونية ، بل هي علاقة سياسية ، وبالتالي لا يمكن تكييفها طبقا لقواعد القانون الخاص . فالعلاقة السياسية تقوم على أسس اجتماعية ولا تخضع لقواعد نيابية .

(٤) تجسيد البرلمان دوريا : إن النواب في البرلمان هم المعبرون عن رغبات وميول الشعب . ويقتض الأمر الرجوع من وقت لآخر إلى الشعب ليعيد انتخاب نوابه أو يختار غيرهم إذا ما أخلوا بثقته فيهم . ويجب أن تكون مدة البرلمان معقولة حتى تتحقق رقابة الشعب على نوابه .

هذه هي الأركان للنظام النيابي ، ومن ذلك فإننا نشاهد اليوم تأثير الناخبين على نوابهم .

ويذهب البعض إلى القول بأن قواعد التمثيل النسبي مثل تحديد نسبة معينة لكل طائفة من طوائف الشعب أو تخصيص مقاعد للنساء ، وكذلك تمثيل الأقليات لا تتفق مع قواعد النظام النيابي التقليدي . إذ أن نظام الانتخابات بالأغلبية في رأيهم هو القاعدة التي يمتنع تطبيقها واحترامها والتي تتفق مع قواعد النظام النيابي التقليدي ^(١) .

وأخيرا فقد تطور النظام النيابي نحو تمثيل الشعب على وجه صحيح وبخاصة من ناحية جوانبه الاجتماعية وأصبح الرأي الغالب أن الانتخابات ما هو إلا مجرد اختيار من الشعب لحكامه . ومن ثم ليس هنا ما يمنع من الالتجاء إلى بعض مظاهر الديمقراطية المباشرة لزيادة سلطان الشعب واشتراكه في الحكم .

- Austin Ramney, op. cit.

(١) انظر:

٣ - الديمقراطية شبه المباشرة :

تعتبر الديمقراطية شبه المباشرة نظاما وسطا بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب مباشرة السلطة بنفسه ، وبين الديمقراطية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه . ويقوم هذا النظام على وجود برلمان أو هيئة منتخبة كما هو الحال فى النظام النيابى ، مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض السلطات التى تمارسها وفقا لوسائل معينة تختلف من نظام لآخر .

مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة :

توجد ستة مظاهر للديمقراطية شبه المباشرة . ويتفق فقهاء القانون الدستورى على ثلاث مظاهر منها ، وهى :-

(١) الاستفتاء الشعبى .

(٢) الاعتراض الشعبى .

(٣) الاقتراح الشعبى .

على أساس أنها تتنافى مع النظام النيابى . ولكنهم يختلفون حول ثلاث مظاهر أخرى هى :-

(١) حق الناخبين فى إقالة النائب .

(٢) حق الاقتراع على حل البرلمان .

(٣) حق عزل رئيس الجمهورية ، حيث يذكرها البعض من تطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة^(١) ، بينما لا تذكرها الغالبية من بين مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة^(٢) .

وفى ما يلى نتناول بيان هذه المظاهر الست :

١ - حق الاستفتاء الشعبى :

ويقصد به استفتاء الشعب فى أمر من الأمور فإذا كان الاستفتاء بخصوص مشروع

(١) انظر فى ذلك : د . عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ص ١٩٨ وما بعدها .

وأبضا د . وسيد رأفت ، القانون الدستورى ، المراجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر فى ذلك : د . سيد صبرى ، القانون الدستورى ، ص ١٠٤ .

قانون كان الاستفتاء تشريعيا ، أما إذا تعلق بخطة معينة أو اتباع سياسة جديدة أو تدعيمها لمركز رئيس الدولة كان الاستفتاء سياسيا (١) .

وينقسم الاستفتاء من حيث ميعاده ، إلى استفتاء سابق على القانون ويعنى ذلك أن يستطلع البرلمان رأى الشعب حول فكرة القانون ، فإذا وافق عليها تولى البرلمان وضع القانون. وقد يكون الاستفتاء لاحقا على القانون فإذا وافق عليه الشعب أصبح نافذا وإلا فلا ينفذ . ويعتبر الاستفتاء اللاحق وحده من تطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة .

كما ينقسم إلى استفتاء ملزم إذا تقيدت الدولة بنتيجته ، واستفتاء غير ملزم أو استشاري إذا لم تقيّد الدولة بنتيجته . ومع ذلك فمن النادر أن يخالف البرلمان ما انتهت إليه الاستفتاء لما يترتب على ذلك من نتائج سياسية .

وقد يكون الاستفتاء إجباريا إذا نص الدستور على وجوبه ، وقد يكون اختياريا إذا ما ترك الدستور للبرلمان حرية إقراره .

٢ - حق الاعتراض الشعبي :

ويقصد به حق عدد معين من الناخبين فى الاعتراض على قانون صادر من البرلمان فى بحر فترة معينة من تاريخ نشره . وتختلف هذه الفترة باختلاف الدساتير . ويعتبر القانون نافذا بمجرد صدوره من البرلمان ، ولكن إذا اعترض الأفراد خلال الفترة المحددة فإن القانون لا يسقط وإنما يوقف تنفيذه حتى يتم الاستفتاء بشأنه فإذا إقره نفذ القانون وإذا اعترضوا عليه سقط بأثر رجعي .

٣ - الاقتراح الشعبي :

يقوم الناخبون فى حالة الاقتراح الشعبى باقتراح مشروع القانون . وهذا الاقتراح يكون فى صورة فكرة أو مبدأ يقوم البرلمان بصياغة القانون . وقد يكون الاقتراح فى شكل مشروع قانون . وبذلك فإن الاقتراح الشعبى يحقق مزينا من اشتراك الشعب فى السلطة .

٤ - الآلة الناخبين لئالهم :

ويقضى هذا المظهر بإمكانية طلب عدد معين من الناخبين (العشر مثلا) إقالة

(١) لجأ حتر أكثر من مرة لهذا النوع من الاستفتاءات لتدعيم مركزه أثناء توليه الرئاسة فى ألمانيا ، انظر فى

ذلك : د . أحمد الجمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

نائبهم . فإذا وافق أغلبية الناخبين على طلبهم ، فإنه يتمين انسحاب النائب . أما إذا حصل النائب على الأغلبية لمصلحته فإنه يعد منتخبا من جديد . وهذا النظام مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - الحل الشعبي :

وتشمل الإقالة هنا جميع أفراد الهيئة البرلمانية . ويكون ذلك بناء على طلب عدد من الناخبين ، فإذا وافقت أغلبية الشعب على هذا الطلب حلت الهيئة النيابية . وتأخذ بهذا النظام المقاطعات السويسرية .

٦ - عزل رئيس الجمهورية :

تعطى بعض الدساتير هذا الحق للشعب ، ومن بينها دستور فمبار الألماني الصادر سنة ١٩١٩ حيث ينص على جواز عزل رئيس الجمهورية قبل انقضاء مدة رئاسته بناء على طلب عدد من الناخبين ، وموافقة مجلس الرهشتاغ الألماني على هذا الطلب ثم موافقة الشعب في استفتاء شعبي .

هذه هي مظاهر النظام الديمقراطي شبه المباشر . وليس من الضروري الأخذ بها جميعها حتى يمكن وصف النظام بأنه ديمقراطي شبه مباشر ، وإنما يمكن الأخذ ببعض هذه المظاهر فقط .

ونظرا لأنه نظام وسط ، فقد يقترب في بعض الدول من الديمقراطية المباشرة وفي البعض الآخر من الديمقراطية النيابية .

ونظرا لأن الديمقراطية شبه المباشرة أقرب إلى الديمقراطية المثالية من النظام النيابي ، فقد اتجهت الدساتير الحديثة نحو تقرير بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة والحدول عن النظام النيابي التقليدي .

محنة الديمقراطية :

لقد تصادف أن ظهرت الديمقراطية في وقت كان النشاط الاقتصادي في أوج عظمته وكان من نتائج ذلك ارتفاع مستوى المعيشة .

كما أدى الأخذ بالبدا الديمقراطية حل كثير من المشاكل التي كانت موضع

خلاف ومناقشة مثل مبدأ تكافؤ الفرص والاقتراح العام وغيرهما من المبادئ التي نهم الرأي العام وتؤدي إلى تطوير الحياة السياسية والثقافية والفكرية للمواطنين .

كذلك من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة في القضاء على الاميازات التي كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية الرغبة في تحرير الطبقة المتوسطة في غرب أوروبا من نفوذ ملاك الأراضي الإقطاعيين . وتم ذلك عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام ؛ لأن هذا النظام هو الذي يوضح رغبة الأغلبية عن طريق التشريع .

وقد كان هذا التطور هو السبب في محنة الديمقراطية ، حيث ظهرت طبقة جديدة من الشعب حملت على السلطة السياسية . ومن ناحية أخرى فإن السلطة الاقتصادية تركزت في يد فئة قليلة من الأفراد . ولما كان التوسع في الحقوق السياسية وتركيز السلطة الاقتصادية نتيجتان لا تتفقان ؛ لذلك فإن السلطة السياسية وهي التي تمثل الأكثرية تريد أن تخد من السلطة الاقتصادية (الفئة القليلة) لتحقيق المساواة الاقتصادية وتوزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة . وحاولت إزالة العقبات التي تمنع تحقيق هذه الأهداف .

ومن ثم فإننا نرى الشعوب ، وقد بدأت تتجه إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية، وأصبحت الآن تتجه إلى اعتناق مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية . وبذلك فإن الديمقراطية التي كان لها تأثيرا ساعرا مثل حق الانتخاب وحق الاستفتاء والتمثيل النسبي ، فقدت فاعليتها في الأخذ بعناصر الديمقراطية وإنقاذها من كبوتها وهنا يكمن السر في محنة الديمقراطية ولزمتها .

وإذا كانت الديمقراطية نظاما سياسيا مثاليا ، إلا أنها تتعرض للمخاطر بسبب ارتباط مصيرها بالنظام الرأسمالي ^(١) . لأن الديمقراطية تهدف إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات ، بينما تؤكد الرأسمالية هذه الفوارق .

(١) اختلفت الآراء حول العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، حيث ذهب كل إلى أن هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديمقراطية على أساس أن هذه أمور لا تحقق إلا في ظل نظام ديكتاتوري . بينما ذهب هوبسون إلى القول بأن الديمقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الاقتصادية . انظر في ذلك : د . أحمد الجمال ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

كما أن أنصار الرأسمالية لن يتقبلوا المبادئ الجديدة التي طورتها الديمقراطية مثل مبدأ تكافؤ الفرص . فلن يقبلوا توزيع القوة الاقتصادية على أسس تكفل المساواة بين المواطنين ؛ لأن مصالح هذه الطائفة تتعارض مع تطبيق قاعدة المساواة حتى ولو كان تطبيقها يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي تسعى إليها الشعوب .

وما تقدم يمكن القول بأن الديمقراطية تتعرض لهزات عنيفة تغير النظام الديمقراطي من أساسه ، مع ما في ذلك من أخطار تلحق بالشعوب .

لكل هذه الأسباب ، فإن هناك من يعتقد أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها إلى الزوال .

* * *

الفصل الرابع

الدستور

لكل دولة دستور ينظم العلاقة المتبادلة بين أجهزة للحكم فيها . ويحدد مجال الاختصاص الوظيفي المسند إلى كل واحدة من سلطاتها العامة ، تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية ، كما أنه هو الذى يبين حقوق المواطنين وواجباتهم العامة ، ومن هنا فإن الدستور أو ما يطلق عليه أحياناً القانون الأساسى ^(١) .

والدستور هو الذى يرسم دعائم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين فى إطار من الشرعية القانونية التى تحاسب كل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية عليها . وكما يقول أساتذة النظم السياسية فإن الهدف الأصلى لأى دستور حكم هو المساعدة على توفير نظام متكامل من الضوابط القانونية التى بإمكانها أن توقف أى مظهر من مظاهر الممارسة الاستبدادية أو التحكمية للسلطة . وتكون وسلته إلى ذلك ، تحديد الإجراءات والتدابير القانونية والسياسية التى يمكن بواسطتها معاقبة أى انتهاك للمعاني الأساسية التى يحرص الدستور على تأكيدها ، ودفع الجميع ، حاكمين ومحكومين ، إلى احترامها والتقيدها بها .

وإذا كانت تلك هى مهمة الدستور والغاية الرئيسية من وجوده ، كسمة من سمات الحكم الملتزم ، فإنه لا يشترط فى الدستور أن يكون قد صدر فى فترة تاريخية معينة أو أن تكون مبادئه وأحكامه قد تضمنتها وثيقة واحدة ، فقد يكون دستور الدولة من القدم والعراقة بحيث استطاع أن يضرب بجذوره وأن يؤكد نفسه فى تقاليد الحكم وفى سلوك أجهزته ومؤسساته المختلفة ، كما هو الحال مع الدستور الإنجليزى (الذى يمثل سابقة تاريخية نادرة

(١) أنظر فى ذلك د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ١٢٨. وكذلك د. لوت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر، مرجع سابق ص ٣٤٢.

(الحدث) الذى يربو عمره على سبعمائة عام أو بالتحديد منذ صلت وثيقة العهد الأعظم (Magna Charta) المعروفة فى عام ١٢١٥ . ومثل هذا النوع العريق من الدساتير يكون محصلة الخبرات السياسية والدستورية المتراكمة عبر مراحل التاريخ المختلفة للدولة التى تأخذ به . وعادة ما تقل احتمالات التغيير فى جوهر هذه الفئة من الدساتير التاريخية ، وإذا ما حدث تغيير فإنه يكون فى أضيق الحدود وبالشكل الذى لا يغير من معالمة الرئيسية التى اكتسبها وتميز بها عبر التاريخ السياسى الطويل للدولة صاحبة الدستور .

أولاً : كيفية إصدار الدساتير

تصدر الدساتير فى المادة بإحدى الطرق الآتية :

١ - الدستور الصادر على شكل منحة من الحاكم :

ويكون ذلك بتنازل ولى الأمر (سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية أو أياً كان لقبه) عن حقوقه رغبة منه فى إشراك الأمة معه فى الحكم . ومن أمثلة هذا النوع من الدساتير : الدستور الفرنسى الذى صدر سنة ١٨١٤ ، والدستور اليابانى الصادر عام ١٨٨٩ .

وصدور الدستور فى شكل منحة ، لا يترتب عليه إمكان سحبه ، إذ أن الدستور بمجرد صدوره يتعلق به حق الأمة ، ولا يمكن تعديله أو المساس به بعد ذلك إلا بموافقة الأمة ورضائها ، وليس بإرادة الحاكم الذى منحه وحده ^(١) .

ويقال أنه من الناحية النظرية البحتة ، يعتبر هذا النوع من الدساتير وليد إرادة صاحب السلطان ، أما من الناحية الواقعية ، فإن صدور الدستور كمنحة يقصد إنقاذ كرامة صاحب السيادة ، ولذلك تكون المنحة ستاراً يخفى وراءه الحاكم المطلق تنازله عن سيادته المطلقة واستبدالها بمبدأ السيادة الشعبية .

ويرى أساتذة النظم السياسية أن صدور الدستور كمنحة من الحاكم يعتبر دليلاً على تأخر الروح الديمقراطية فى المجتمعات التى تصدر فيه الدساتير بهذه الكيفية ^(٢) .

(١) د. ثروت بدوى، مرجع سابق ص ٣٤٥ .

- Austin Ramney, op. cit.

(٢)

٢ - الدستور الصادر في شكل تعاقد بين الحاكم ومثلى الشعب :

وقد يصدر الدستور نتيجة اتفاق بين الشعب والحاكم . ومن أمثلة ذلك دستور سنة ١٨٣٠ الفرنسى فقد كان نتيجة تعاقد بين الأمبراطور أورليان . قبل اعتلاء العرش وبين نواب الشعب الفرنسى الذين اجتمعوا برغم حل مجلسهم .

وعباب على هذه الطريقة ، أن الحاكم يعتبر مساوياً للأمة مع أنه فى الواقع لا يشاركها حق السيادة . إذ أن السيادة الشعبية ملك للأمة دون شريك ويرد البعض على هذا الرأى بقولهم أنه من الوجهة العملية لا يكون الدستور فى شكل عقد ، إلا بعد نضال يفلب فيه الحاكم على أمره ، ويكون القعد فى هذه الحالة ستاراً يخفى وراءه الحاكم عجزه وخضوعه لمطالب الشعب .

٣ - إصدار الدستور عن طريق جمعية نيابة تأسيسية :

وهى أكثر طرق إصدار الدساتير انتشاراً فى الوقت الحاضر ؛ نظراً لأنها أقرب الطرق إلى الديمقراطية الصحيحة . وبموجب هذه الطريقة يقوم بوضع الدستور جمعية منتخبة من الشعب ، ويلاحظ أن وضع الدستور بهذه الكيفية يتمشى مع المبدأ الذى يقول بأن الأمة مصدر السلطات ، ومعظم الدساتير التى صلت فى العالم بعد الحرب العالمية من هذا النوع .

وهناك كثيرون ممن يرون أن الدساتير التى تضمها الجمعيات النيابية تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من غيرها ، ويرد آخرون على هذا الادعاء بقولهم ، إن استقرار الدستور لا يأتى من الكيفية التى يخرج بها إلى الواقع ، وإنما الذى يدعم الدستور هو ملاءمته للمجتمع ، وتمسك الشعب به ، وشعور الهيئة الحاكمة باحترام الشعب لدستوره ، فيكون ذلك حائلاً يمنع العبث به ويحفظ له قدسيته ^(١) .

٤ - صدور الدستور بطريق الاستفتاء الشعبى :

فى هذه الحالة تقوم هيئة معينة أو يقوم الحاكم نفسه بتحضير مشروع الدستور ثم يعرض بعد ذلك على الشعب لاستفتائه فيه ، ولا يصبح لمثل هذا الدستور أية قيمة قانونية إلا

(١) أنظر : د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص ١٣٢. وأنظر أيضاً د. محمود حلمى، للمبادئ الدستورية العامة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٦٤، ص ٦٨ - ٦٩.

بعد أن يحصل على موافقة الشعب وتأييده له . ومن هذا النوع من الدساتير دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي والدستور المصري الدائم الصادر في عام ١٩٧١ .

وفي بعض الآراء ، فإن صدور الدستور على هذا النحو يتطلب وعياً قومياً ناضجاً وإدراكاً سياسياً كاملاً وإلا كان الاستفتاء الشعبي على الدستور عديم الجدوى .

على أنه يجب عدم الخلط بين الدستور الذي يصدر بعد إجراء استفتاء شعبي عليه ، وبين الدستور الذي تضعه جمعية نيابية تأسيسية .

فالدستور الذي تضعه جمعية نيابية تأسيسية ويشترط استفتاء الشعب بشأنه قبل صدوره يعتبر دستوراً صدر بعد استفتاء شعبي وليس دستوراً من وضع جمعية نيابية تأسيسية ، إذ أن عمل الجمعية يعتبر في هذه الحالة مجرد تحضير لمشروع الدستور :

٥ - صدور الدستور عن طريق المعاهدات الدولية :

ترجع نشأة بعض الدساتير إلى المعاهدات الدولية ، ومن أمثلة هذا النوع دستور سنة ١٨١٥ البولندي ، ودستور سنة ١٨٧١ الألماني .

ثانياً : كيفية انتهاء الدساتير

تنتهي الدساتير عادة بأحد الأساليب الآتية :

١ - إلغاء الدساتير عن طريق سلطة تأسيسية :

هذه هي الطريقة القانونية لإلغاء دستور الدساتير ، ويكون الإلغاء عن طريق قانون دستوري تصدره السلطة التأسيسية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الدستور المراد إلغاؤه .

وفي هذا الصدد يقال أن مبدأ السياسة الشعبية يخول الشعب ، انتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع دستور جديد يحل محل الدستور القديم ، ويكون إلغاء الدستور القديم في حالة وضع دستور جديد إما بصريح النص (وذلك بتقرير هذا الإلغاء بنص صريح في الدستور الجديد) ، أو مستفاد ضمناً من تقرير أحكام في الدستور الجديد تخالف ما ورد في الدستور الملغى ^(١) .

(١) انظر: د. محمود حلمي، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢ - إلغاء الدستور عن طريق الثورة :

تلمب الثورة من الناحية العملية دوراً هاماً في إلغاء الدساتير ، وطبعي أن الدساتير لا تنص على الثورة كوسيلة من وسائل تعديلها أو إلغائها .

والثورة باعتبارها وسيلة لتعديل الدستور أو إلغائه ، يصعب تبريرها من الناحية القانونية،^(١) وهناك بعض الأساتيد التي يلجأ إليها فقهاء (النظم السياسية) لتبرير هذه الحالة ، ومنها :

(أ) إن الشعب يرضاه عن الثورة ، فإنه يكون قد أعرب عن إرادة الأمة في إلغاء الدستور واستبداله بغيره . غير أن من ينتقدون هذا الرأي يردون عليه بقولهم أنه لا يستند إلى أسس قوية ، لأن الشعب في العديد من الأحوال يجد نفسه عاجراً عن مقاومة الثورة وبخاصة إذا كانت تستند إلى القوة المسلحة . ومن هنا يجد نفسه مرغماً على الاستسلام لعملية إلغاء الدستور دون أن يكون موافقاً على هذا الإلغاء أو مقتنعاً بدوافعه ومبرراته .

(ب) يرى آخرون ، أن سند الثورة القانوني في إلغاء الدستور هو أن الدستور (القديم) سقط بسقوط جهاز الحكم القائم بتطبيقه وتنفيذه .

ثم انتقد هذا الرأي على أساس أنه لا يوجد فيه ما يصلح لتبرير الثورة ، وإنما يصلح الاعتماد عليه لتبرير الدستور الجديد الذي يوضع بعد سقوط الدستور القديم .

(جـ) أما الحجة الثالثة فأنها تروج للرأي الذي يقول أن إلغاء الثورات للدساتير المعمول بها، يستند أساساً إلى نظرية الضرورة التي تضع سلامة الشعب ومصالحه فوق كل قانون .

ولحسم هذا التعارض بين كل التبريرات الفقهية ، يمكن القول بأن الثورة هي عمل سياسي بالدرجة الأولى ، والثورة ليست في حاجة إطلاقاً لتبرير قانوني من باب التذليل على شرعيتها أو للتسليم بالتصرفات التي تصدر عنها ، وأولها بالطبع مسألة إلغاء الدستور القائم . فمجرد نجاح الثورة ضد نظام الحكم يترتب عليه سقوط الدستور من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تقرير هذا السقوط بنص قانوني صريح .

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن القوانين العادية لا تسقط بسقوط الدستور بل تظل نافذة قائمة رغم إلغاء نظام الحكم الذى صدرت هذه القوانين فى كنفه إلا إذا ألغت حكومة الثورة هذ القوانين أو عدلت فيها ^(١) .

ثالثاً : أنواع الدساتير وهيئاتها

تنقسم الدساتير بصورة عامة إلى دساتير مكتوبة أو مدونة ودساتير عرفية ، ودساتير جامدة ودساتير مرنة . وفيما يلى تحليل لكل نوع من هذ الدساتير .

(أ) الدستور المكتوب والدستور العرفى :

الدستور المكتوب (Written Constitution) أو المدون هو ما أخذ الشكل الكتابى سواء كان صادراً فى قانون واحد أو فى بضعة قوانين كالدستور الأمريكى مثلاً .

أما الدستور العرفى ، فهو ما كانت قواعده متروكة للعادة أو العرف ، ومنشأه السوابق المتكررة ، ومثله الدستور الإنجليزى الذى مازالت معظم قواعده غير مدونة إلى وقتنا هذا ، وإن كان الجزء المدون منه أخذ فى الازدياد يوماً بعد يوم .

وتتداخل عادة الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية فجميع الدساتير المكتوبة إنما تكمل أحكامها بعض القواعد العرفية ، كما أن بعض أحكام الدساتير العرفية مدون ، فمثلاً الدستور الإنجليزى وهو دستور عرفى يتضمن بعض الوثائق المكتوبة الهامة ، كالعهد الأعظم فى سنة ١٢١٥ ، وقانون الحقوق The Bill of Rights الصادر فى عام ١٦٨٩ ، وقوانين ريادة العرش Act of settlement فى عام ١٧٠١ ، وقانون الاتحاد المبرم مع إيرلندا فى عام ١٨٠٠ ، وقانون تنظيم العلاقة بين مجلسى البرلمان (العموم واللوردات) الصادر سنة ١٩١١ وقانون الوصاية The Regency Bill الصادر عام ١٩٣٧ ، والخاص بتشكيل مجلسى للوصاية فى حالة وجود ملك قاصر على العرش البريطانى .

وبجانب هذه القواعد المدونة ، يشمل الدستور الإنجليزى أحكاماً عرفية تمثل الجزء

(١) أنظر فى ذلك د. عبد الحميد متولى، القانون الدستورى والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٢، وراجع أيضاً، دكتور محمد طه بدوى، دكتوراة لىلى أمين مرسى، انظم والحياة السياسية، م.س.د ص ٧٠-٧٥.

الأعظم منه ، فالنظام الملكي هناك مستمد من القواعد العرفية ، كما أن سلطات العرش البريطاني التي يحددها العرف الدستوري ، بل أن تكوين البرلمان الإنجليزي من مجلسين أساسه العرف^(١) .

ويمتاز الدستور المكتوب على الدستور العرفي بأن نصوصه واضحة قاطعة لا يتطرق إليها شك أو إيهام ؛ ولذلك يصعب التلاعب بأحكامه وفقاً للأهواء المختلفة ، بعكس الدستور العرفي الذي يمكن أن تصبح قواعده مجالاً للتفسيرات المتعارضة إذن فتدوين الدستور يسهل على المواطنين التمسك به إزاء الحاكمين ، كما أنه يبين - بوضوح - حقوق السلطات العامة واختصاصاتها فلا تتجاوزها .

أما مزايا الدستور العرفي فتتخلص في مرونته على مواجهة التطورات المختلفة وبخاصة في ظروف الحروب والطوارئ القومية .

ومن ناحية ثانية ، فإن الحاجات الاجتماعية المتغيرة ، التي تدفع إليها وتخلفها أسباب وعوامل كثيرة ، تقتضي أن يكون الدستور على درجة معقولة من المرونة التي تساعد على استيعاب هذه التغيرات الاجتماعية والتكيف معها في الاتجاه الملائم ، والدساتير العرفية أقدر عادة على هذا التكيف من الدساتير المكتوبة ؛ لأن إجراءات تعديلها تكون في معظم الأحوال أطول وأعقد ، على نحو ما سنرى في الدساتير المرنة والدساتير الجامدة .

وقد أوجز جيمسون Jameson . في المزايا النسبية التي تتمتع بها كل من الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية بقوله :

« أن التقييم المنصف لإيجابيات ومساوئ هذين النوعين من الدساتير ، يجعل من المتعذر حسن هذا التقييم في صالح أحدهما بشكل مطلق . فمثلاً في المجتمعات التي تتميز بتوفر درجة عالية من الحنكة السياسية ، يكون الدستور العرفي أو غير المكتوب أفضل لها ؛ وذلك لأن وعي المواطنين فيها بحقوقهم وواجباتهم السياسية يجعلهم قادرين على حمايتها والدفاع عنها ضد أي إجراء تصفى قد ينال منها . أما المجتمعات الأخرى التي تفتقر إلى هذا المستوى من الإدراك السياسي ، فإن الدساتير المكتوبة تكون أنسب لها ، فهذه الدساتير

(١) أنظر في ذلك د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية في الدول والحكومات، مرجع سابق، ص ٢١١.

وانظر أيضاً د. عبد الحميد متولى، مرجع سابق، ص ١٧٣.

برغم جمودها النسبي ، وبرغم انخفاض قدرتها على ملاحقة التطور الاجتماعي بالسرعة الواجبة ، إلا أنها تقف حجر عثرة في طريق الاستبداد السياسي نتيجة الوضوح والتحديد في المبادئ والأحكام التي تتضمنها (١) .

(ب) الدستور المرن والدستور الجامد :

تنقسم الدساتير من حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة Flexible ودساتير جامدة Rigid ، فالدستور المرن هو الذى يمكن تعديله بقانون عادى تصدره الهيئة التشريعية فى الدولة دون حاجة إلى أى إجراء آخر .

أما الدستور الجامد فهو الذى لا بد من اتباع إجراءات خاصة لتعديله كأن يشترط استفتاء الشعب أو اجتماع مجلسى البرلمان على شكل مؤتمر ، واشترط أغلبية خاصة ، كما تشترط بعض الدساتير دعوة جمعية تأسيسية لتعديله ، وتعتبر هذه الطريقة أعقد الطرق لتعديل الدستور .

ومن أمثلة الدساتير المرنة : الدستور الإنجليزي وهو دستور مرن يقوم على العرف ، ويمكن تعديله بالاتفاق بين الملك والمجلسين ، ويعتبر البرلمان الإنجليزي (مجلساً العموم واللوردات) الهيئة المهيمنة فيما يختص بالشئون الدستورية ، فهذه الهيئة يمكنها أن تعدل الدستور دون إجراءات أو عقبات تزيد على العقبات التى تعترض القوانين العادية ، ونشاطها لا يتوقف عند حد بل يمكنها أن تعدل أسس الدولة ونظمها .

والبرلمان الإنجليزي على حد قول السير أموس Ames يمكنه قانوناً أن يقرر إلغاء اللامجا كارتاً أو وثيقة الحقوق ، بل يمكنه إسناد شئون الحكم إلى اتحاد نقابات العمال هناك .

أما عن الدساتير الجامدة فمن أمثلتها دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتطلب توافر اشتراطات معقدة لتعديله . فلتعديل الدستور يلزم أولاً أن تجيء الموافقة على مشروع التعديل بأغلبية ثلثي الأصوات فى مجلس الشيوخ والنواب (وهما المجلسان اللذان يتكون منهما الكونجرس أو البرلمان الأمريكى) ، فإذا مر مشروع التعديل من الكونجرس لا يصبح

(١) راجع د. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١١٢.

نهائياً وناقضاً ما لم يصدق على التعديل ثلاثة أرباع المجالس التشريعية على الأقل ، في الولايات المتحدة الأمريكية الإحدى والخمسين^(١) .

وإذا نظرنا إلى عنصر الثبات باعتباره الغاية من جمود الدستور لوجدنا أن الوقائع التاريخية قد أثبتت أن استقرار الدستور وثابته ، لا يكون عادة لجموده أو مرونته ، إذ أن ملائمة الدستور لظروف المجتمع وتمسك الشعب به - وهي أمور سبق أن أكدنا عليها - تعتبر من أهم أسباب الاستقرار والثبات لا فرق في ذلك بين دستور جامد ودستور مرن .

ورغم ثبوت هذه القاعدة نجد في أحوالها كثيرة دساتير جامدة تتضمن نصوصاً تجعلها جامدة جموداً مطلقاً ، والواقع أن مثل هذه النصوص إنما ترد لتحقيق عرضين رئيسيين هما :

(١) تحريم تعديل الدستور في بحر مدة معينة : وسبب التحريم هو الرغبة في اكساب الدستور قسماً من الثبات والاستقرار ، وذلك حتى يقوى على صد عدوان الذين يحاولون تعديل ما اشتمل عليه من نظم جديدة والأمثلة الخاصة بهذا الأمر كثيرة ومنها على سبيل المثال :

(أ) دستور الثورة الفرنسية الأول الصادر عام ١٧٩١ فقد نص على تحريم تعديله إلا بعد عشر سنوات من تاريخ وضعه .

(ب) دستور سنة ١٩٢٧ اليوناني الذي نص على عدم جواز تعديله قبل مضي خمس سنوات .

كذلك تنص بعض الدساتير الجامدة على عدم إمكان تعديلها في بعض الظروف الاستثنائية ومن ذلك دستور ١٩٤٦ الفرنسي الذي حظر تعديل الدستور أثناء الاحتلال الأجنبي للأراضي الفرنسية ، ودستور ١٨٣١ البلجيكي الذي حرم التعديل أثناء قيام الوصاية على الملك .

(٢) تحريم تعديل بعض نصوص الدستور تحريماً مطلقاً : والغرض من هذا التحريم هو المحافظة على أنظمة سياسية معينة أو التمسك إلى النهاية ببعض نواحي هذه النظم ، ولذلك

- Austin Ramsey, op. cit.

(١) راجع:

ينص عادة على أن المواد التي تبين أسس النظام السياسي المرغوب حمايته لا يجوز تعديلها أبداً ، وفيما يلي بعض الأمثلة :

(أ) دستور سنة ١٩١٩ البرتغالي الذي حرم تعديل الشكل الجمهوري لنظام الحكم .

(ب) دستور سنة ١٩٣٤ البرازيلي الذي حرم إجراء أى تعديلات تتعلق بشكل الدولة الجمهوري والتعاهدى .

(ج) دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي الذي حرم تعديل الشكل الجمهوري للدولة .

وبما لاشك فيه أن هذا التحريم لا قيمة له من الناحية السياسية ، إذ أن مثل هذه الدساتير تلاقى عادة مصيرها المحتوم ، وتعديل رغماً عن النصوص التي تحرم التعديل فى حالة الثورة الناجحة . ولذلك قيل أن النصوص التي تحرم التعديل هى فى الواقع نصوص سيئة لا يرجى نفعها إذ أنها تخالف طبيعة الأشياء . فههدف الدستور كما هو معلوم بيان نظام الحكم فى الدولة ، ولما كان الدستور يستند فى تقرير هذا النظام إلى مجموعة من المبادئ والآراء السياسية والقانونية والاجتماعية التي تسود البيئة عند وضعه ، ولما كانت هذه المبادئ والآراء فى تطور مستمر بسبب التقدم الإنسانى المطرد ؛ لذلك كان تثبيت نظام معين وتحريم تعديله يبدو أمراً غير طبيعى ، إذ أنه ضد منطق التطور ذاته .

هذه هى الناحية السياسية التي تؤيدها الوقائع التاريخية والعملية ، فدمستور سنة ١٧٩١ الفرنسى لم تحمى النصوص الخاصة بعدم جواز تعديله قبل مضى عشر سنوات من تاريخ صدوره ، إذ أنه عدل بعد مضى سنة واحدة من هذا التاريخ . كذلك الحال بالنسبة لدستور سنة ١٩٣٠ المصرى الذى نص على تحريم تعديله قبل مضى عشر سنوات ، ورغم هذا النص فقد لقي مصيره ولم يمتد على صدوره إلا نصف هذه المدة تقريباً ^(١) .

أما من الناحية القانونية فغالبية الشراح تؤيد الرأى القائل بأن نصوص تحريم التعديل باطله قانوناً . فالدستور رغم أنه القانون الأساسى للبلاد لم يخرج عن كونه قانون قابل

(١) انظر فى ذلك :

د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

وكذلك د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق ص ١٥٤ - ١٥٦.

للتعديل والتفقيح . كما يرى آخرون أن الدستور من الوجهة القانونية ما هو إلا تنظيم ذو صبغة تشريعية ، فهو لا ينشئ الدولة وإنما ينظمها أى أن الدستور يعمل على تنظيم القوى السياسية فى الدولة فى وقت معين ، بما أن هذه القوى السياسية تتميز بالتطور والتغير ؛ لذلك لا يمكن أن يكون للدستور الذى ينظمها صفة الاستقرار والثبات المطلق .

أضف إلى ذلك أن تحريم تعديل الدستور لا يتفق ومبدأ سيادة الأمة ، إذ أن حرمان الشعب من حق تعديل الدستور هو فى الواقع حرمان الشعب من عنصر هام من عناصر السيادة .

كذلك وكما يقول بعض الفقهاء القانونيين ، فإن السلطة التأسيسية التى تزول عملها فى وقت معين ليست أعلى من السلطة التأسيسية التى تباشر مهمتها فى المستقبل لذلك لا يجوز لهذه السلطة الأولى أن تقيد السلطة الثانية حتى ولو كان التقييد خاصا بمسألة معينة ^(١) .

الدساتير الجامدة والدساتير المرنة : المزايا والعيوب :

لكل نوع من الدساتير الجامدة والمرنة مزاياها وعيوبها ، ويتمثل ذلك على النحو الآتى :

(أ) بالنسبة للدساتير الجامدة :

تنسب إلى الدساتير الجامدة بعض المزايا ومنها أن مقدار الجهد والحرص الذى يبذل فى إعداد هذا النوع من الدساتير يكون عادة أكبر منه فى حالة الدساتير المرنة ، فهى تأتى نتيجة مداولات ومناقشات كثيرة ومتعمقة بين مجموعة السياسيين المحترفين الذين يشاركون فى تصميمه وفى الإعداد له .

ثم إن الدساتير الجامدة تتميز بدرجة أعلى نسبيا من الوضوح والتحديد ؛ ولهذا التحديد فائدته إذ أنه يهبط باحتمال سوء التفسير الذى ينتج عن غموض النصوص أو عن صياغتها بشكل مطاط مما يمكن أن تختلف حوله الآراء .

أيضا يقال أن الدساتير الجامدة تكون أكثر ثباتا واستقرارا من الدساتير المرنة ، ويرجع ذلك بالطبع إلى صعوبة الإجراءات التى تتبع فى تعديلها .

(١) راجع د. عبد الحميد البطريق، مرجع سابق ص ١١٨.

وأخيرا فإن الدساتير الجامدة - هكذا يقول المدافعون عنها ستكون أقرب من غيرها إلى صيانة حقوق الشعب ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحاكم ؛ وذلك لأن الدساتير المرنة قد تشتمل على ثغرات تسهل على الحاكم النفاذ منها ليضرب هذه الحقوق العامة حسب ما يحلو له ، دون رادع دستورى قوى يقف فى طريقه ويحول بينه وبين الاستبداد .

أما عن عيوبها ، فإن من أبرزها إطلاقا ، فقدان الدساتير الجامدة لمقدرتها المناسبة على التأقلم مع ضغوط الواقع المتغير ، فى مختلف أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أشرنا إلى هذه الحقيقة الجوهرية فى موضع سابق .

(ب) بالنسبة للدساتير المرنة :

من مزايا الدساتير المرنة ، بالمقارنة أنها أقدر بالطبع على إجراء التكيف الضرورى بينها وبين الواقع فى أبعاده المتغيرة ، ولهذه الميزة بالذات أهميتها الخاصة ؛ لأن سهولة عملية تعديل الدستور ، تجنب المجتمع الهزات والثورات العنيفة التى عادة ما تحدث بسبب جمود النظام السياسى والدستورى ، وافتقاره إلى المرونة التى تعنيه على مجابهة تحديات المواقف الضاغطة بصورة ملائمة .

ومن ناحية ، فإن الدستور المرن أقرب إلى أمانى الجماهير ورغبتها إذ يستطيع أن يلاحقها وأن يعبر عنها .

وفىما يتعلق بعيوب الدساتير المرنة ، فإن من بينها عدم الثبات أو عدم الاستقرار ، ثم إن نجاحها يتطلب توفر درجة عالية من الإحساس بالمسئولية السياسية وهو ليس بالأمر المتاح فى كل الظروف ، كما أن هذه الدساتير المرنة تثير إشكالات متعددة حول تفسير نصوصها حتى يقال أنها أصبحت لعبة المحاكم القضائية ... إلخ ^(١) .

رابعاً : متطلبات الأعداد الجيد للدساتير :

إن الإعداد الجيد للدساتير يقتضى توافر العديد من المتطلبات الأساسية التى يمكن إيجازها فى الآتى :-

(١) أنظر فى ذلك د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص ٨٧.

١ - يجب أن يكون الدستور محدداً في نصوصه وأحكامه ، كما أن صياغة هذه النصوص والأحكام يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الوضوح تجنباً للتضارب في تفسيرها .

٢ - يجب أن يتصف الدستور بالشمول ، بمعنى أنه يجب أن يغطي دائرة المسؤولية الحكومية بأكملها ، من تنظيم وسلطات وعلاقات متبادلة ... إلخ ، كما أن الدستور يجب أن يتضمن تحديداً واضحاً للمبادئ التي تركز عليها ممارسة السلطة السياسية في الدولة^(١) .

ولكن ليس معنى الشمول أن الدستور في سرد التفاصيل ، بل يجب أن يقتصد فيها إلى أبعد حد ممكن لأن التفاصيل الكثيرة هي متاهات أن تضيق في زحمتها المعاني الكبيرة التي يحاول الدستور تأكيدها .

٣ - إن الدستور الجيد هو الذي يحاول أن يحمي الحقوق والحريات السياسية في المجتمع ، في إطار نظام متكامل من الضوابط والضمانات ، وهذه الحقيقة تعتبر من أقوى الأسباب التي تجعل الشعوب تدافع عن دساتيرها وتمسك بها في أى محاولة للعبث بها أو الإساءة إليها .

٤ - إن الدستور الجيد هو الذي يحدد - بكل حسم - الإجراءات التي تتبع في تعديله حتى لا يؤدي غموض هذا الجانب بالحكام إلى التلاعب بالدستور في الاتجاه الذي يلتقي مع أهوائهم بغض النظر عما تستوجبه ضرورات الصالح العام .

* * *

(١) أنظر: د. نؤاد الطاهر، مرجع سابق، ص ١١٣.

السلطات العامة

إذا كنا قد انتهينا فى الأجزاء السابقة إلى تحليل مقومات الدولة ، وخصائصها المميزة، وتعرفنا على النظريات التى تبحث فى ظروف نشأتها .

وإذا كنا أيضاً قد وقفنا على صور الدول وأشكالها المختلفة من بسيطة ومركبة ، واستعرضنا مختلف تيارات الفكر السياسى التى تبحث فى طبيعة الدور الذى يتعين على الدولة أن تقوم به وفاء برسالتها وإيجازاً للمهام الأساسية التى من أجلها قامت ، ومن أجلها تستمر .

لذا فإنه يصبح من الضرورى أن نتنقل من ذلك التعرف على السلطات العامة فى الدولة والتى تشكل الفروع الرئيسية لأجهزة الحكم فيها ، لكى نرى بالتفصيل الاختصاصات الوظيفية الرئيسة المسندة إلى كل منها ، والمسئوليات التى يتطلب منها أدائها، ثم النظر فى نوعية العلاقة التى تربط فيما بينها جميعاً ..

ولسوف يتضح لنا من سياق التحليل كيف أن اختلاف العلاقة بين هذه السلطات العامة ، لابد وأن ينتج عنه بالضرورة اختلاف مماثل فى طبيعة النظام السياسى موضع التطبيق ويظهر ذلك بشكل مؤكد فى دائرة النظامين الرئيسيين المعروفين بالنظام البرلمانى والنظام الرئاسى .

كذلك سوف نرى فيما بعد كيف أن فصل هذه السلطات العامة عن بعضها يعتبر قوة مدعمة ومساندة للتطبيق الديمقراطى ، بينما أن إدماجها ينسف أساس الديمقراطية لأنه يجمع عناصر القوة السياسية للدولة فى مركز واحد ، وهو ما يمكن أن يتولد عنه فى النهاية أخطر أشكال الدكتاتورية والحكم الاستبدادى ^(١) .

(١) اعلمنا فى هذا التحليل القيم على: دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م د ص ص ١١٠-١٢٥.

وبصورة عامة يمكن القول بأن السلطات العامة فى الدولة تنقسم إلى ثلاث سلطات رئيسية هى :

١ - السلطة التشريعية.

٢ - السلطة التنفيذية.

٣ - السلطة القضائية .

وفيما يلى تحليل تفصيلى لكل واحدة من هذه السلطات العامة .

أولاً : السلطة التشريعية (Legislature)

السلطة التشريعية هى السلطة التى يناط بها وظيفة التشريع وسن القوانين والتصديق على مشاريع السياسة العامة فى الدولة ، وباختصار فهى اللسان المعبر عن رغبات الرأى العام ممثلاً فى مختلف اتجاهاته ورغباته ودوافعه ومصالحه ... إلخ ، ويتم اختيار أعضاء السلطة التشريعية عادة بأسلوب الانتخاب الشعبى المباشر ، إذ أن ذلك الإجراء هو الكفيل بأن يجمع من المبادئ الأساسية التى تستند عليها الديمقراطية ، وأهمها مبدأ السيادة الشعبية وأن الشعب هو المصدر النهائى للسلطات ، حقيقة واقعية ^(١) .

وهذه الحقيقة بالذات هى التى تدفع إلى سيطرة الاعتقاد بأن للسلطة التشريعية مكانة خاصة ومتميزة بالنسبة إلى السلطتين التنفيذية والقضائية ، وبمعنى آخر فإنها تحتل مركز الصدارة فى النظام السياسى متى كان مستنداً إلى الأساس الديمقراطى ، أما فى النظم الدكتاتورية حيث تصبح الإرادة الفردية بمثابة القوة المهيمنة على النظام السياسى ، والمصدر الأول للسلطة فيه ، فإن دور السلطة التشريعية ينكمش إلى الحد الذى قد ينتهى بتلاشيها كلية ، أو أن تصبح على أحسن الفروض ، مجرد هيكل صورى لا يمارس دوراً أكثر من إخفاء نوع من الشرعية الزائفة على القرارات التى تنبع من لرادة الفرد الحاكم ، والدكتاتوريات الفاشية والنازية التى قامت فى كل من إيطاليا وألمانيا فى الثلث الأول من القرن العشرين يصح أن تتخذ دليلاً ناصحاً يبرهن على صحة هذا الادعاء ^(٢) .

(١) أنظر فى ذلك د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص ٢٤٥. وكذلك

د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٤٨. وانظر أيضاً

د. السيد صبرى، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) د. أحمد حامد الأندى، النظم الحكومية للمقارنة، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٢،

ص ٤٥-٤٧.

(أ) وظائف السلطة التشريعية :

يتفق أساتذة العلوم السياسية في أن الوظائف الرئيسية للسلطة التشريعية تكاد تتركز في الآتي :

١ - الوظيفة التشريعية :

وهي أولى الوظائف والمسؤوليات التي تسند إلى السلطة التشريعية كما يدل على ذلك اسمها . فالقانون في حقيقة الأمر هو التعبير عن رغبات اجتماعية عامة ، وعلى ذلك فإن مهمة البرلمان هي أن يعمل على بلورة هذه الرغبات وتقنينها على شكل تشريعات ملزمة أي واجبة التنفيذ ، ويقترون بإصدار هذه التشريعات النص بطريقة محددة وقاطعة على العقوبات التي يتعين تطبيقها في مواجهة أي مظهر من مظاهر الاستهانة بالقانون أو الإخلال به والخروج عليه ^(١) .

ومن الأمور التي تجدر ملاحظتها ، أن التشريعات وبخاصة التشريعات الاجتماعية ، لا بد وأن تتغير بتغير حاجات المجتمع واختلاف الظروف التي يعيشها ، وعليه ، فإن جمود التشريعات في مواجهة الواقع الاجتماعي المتغير يعد نقطة ضعف أساسية في عمل السلطة التشريعية مادام أنها المفوضة على الصالح الاجتماعي العام ، والمسئولة الأولى عن التعبير عن مشاعر الجماهير واحتياجاتها المختلفة . ومن هنا ، فإن واجب السلطة التشريعية يقتضي منها أن تكون متيقظة باستمرار لكل تغيير يطرأ على أوضاع المجتمع ؛ حتى تستطيع أن تلاحقه وأن تتكيف معه بالتشريعات اللازمة .

ومن ناحية ثانية ، فإن الوظيفة التشريعية لا تمارس في فراغ ، وإنما لكي تكون مجدية وفعالة ، فإنها يجب أن تستند على أسس كاف من التشاور مع السلطة التنفيذية حتى يمكنها أن تقف على حقيقة الإمكانيات التي ستوضع في خدمة تلك التشريعات في مرحلة التنفيذ الفعلي ، ومثل هذا التشاور خليق بأن يوفر للتشريع النظرة الواقعية التي تساعد على إنجاح أهدافه بالصورة المرجوة .

٢ - الوظيفة الرقابية :

تمارس السلطة التشريعية عدداً من المسؤوليات الرقابية الحيوية التي يتصل بعضها

(١) أنظر في ذلك د. لوت بدوي، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

بالرقابة على الأموال العامة للمجتمع ، بينما يتصل البعض الآخر بالرقابة على عمل الجهاز الحكومي التنفيذي .

فالنسبة لرقابة السلطة التشريعية على الأموال العامة ، فإن أدوات هذه الرقابة ووسائلها تتعدد وتختلف ، فهي قد تتمثل على شرط ضرورة اعتماد مشروع الميزانية العامة في الدولة والتصديق عليها قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ في صورتها النهائية . وطبيعى أن إجراء التصديق على الميزانية لا يتحقق إلا بعد دراسة تفصيلية ودقيقة لكل جانب من جوانبها ، ولكل بند من بنودها .

كما أن الرقابة التشريعية على الأمور والنواحي المالية قد تأخذ شكل احتكار سلطة إصدار التشريعات المالية والضريبية ، وعدم التعديل في مضمون التشريعات المعمول بها إلا بموافقة السلطة التشريعية نفسها . والهدف من ذلك هو حماية المجتمع ضد الظلم الذى قد يتعرض له نتيجة تخمليه بأعباء ضريبية لا يقدر بحكم ظروفه وإمكانياته على الوفاء بها . وأيضاً ، فإن هذه التشريعات هى التى تحدد الكيفية التى يتم بها تحصيل الأعباء الضريبية المقررة على المواطنين ، وتعين نوع العقوبات التى توقع عليهم فيما إذا امتنعوا عن أدائها ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى ، فإنه فى الظروف الاقتصادية الطارئة أو الاستثنائية ، يكون من حق السلطة التشريعية أن تسقط بعض الالتزامات الضريبية القائمة ، أو أن تتوسع فى فترة السماح التى تعطى كسهلة - من باب التخفيف - لتسديد الديون المستحقة للدولة لدى بعض الأفراد ، وما إلى غير ذلك من الإجراءات .

وأما بالنسبة لرقابة السلطة التشريعية عن عمل الجهاز الحكومي التنفيذي ، فإن صورها كثيرة ومنها .

(أ) الرقابة على التشريعات المفوضة للحكومة ويعنى ذلك أن مسئولية السلطة التشريعية لا تتوقف عند مجرد استصدار التشريع وتفويض السلطة التنفيذية فى تفسيره ، وإنما تمتد إلى مراقبة الكيفية التى يتم بها هذا التفسير ، والوقوف على ما إذا كان قد حلت تجاوزاً لمضمون التشريع لسبب أو آخر . وعادة ما تأخذ هذه الصورة من صور الرقابة شكل تكوين لجنة خاصة تكون وظيفتها بالأساس تحرى الكيفية التى تفسر بها هذه التشريعات المفوضة ،

ورفع تقارير بذلك إلى المجلس النيابي المسئول ، وله فى حالة ثبوت الإخلال أو التجاوز أن يتخذ ما يراه ملائماً من إجراءات المساءلة والتصحيح^(١) .

(ب) المناظرات والمناقشات التى تجرى فى البرلمان حول أوضاع السياسة العامة للدولة، وتتبدى أهمية هذه الوسيلة الرقابية بالذات إبان بعض المناسبات البرلمانية الهامة مثل تقديم رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ببيان السياسة التى ستمير عليها الحكومة إلى المجلس النيابي ، أو بيان الميزانية عندما يلقيه وزير المالية ، أو حينما تتقدم الحكومة بمقترحاتها لتعديل بعض التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة ... إلخ .

(ج) ممارسة حق التوصية ، وحق الاقتراح بالثقة على الحكومة ككل أو على أحد الوزراء فيها . فالنسبة لحق التوصية فإنه يعنى أن من سلطة المجلس النيابي إصدار توصيات حول أى موضوع من مواضيع السياسة التنفيذية للدولة وعلى الرغم من أن التوصيات ليست ذات صفة إلزامية إلا أنه لا يمكن لأى حكومة تستند على أساس من التأييد الشعبي أن تتجاهلها .

وأما عن الجانب الآخر المتعلق بحق الاقتراح بالثقة على الحكومة أو على أحد أعضائها فإن ذلك يحدث فى الحالات التى يجد معها المجلس النيابي أسباباً قوية وملحة تحمله على طرح الثقة ، وقد تتمثل هذه الأسباب الموجبة للاقتراح بالثقة فى : اعتقاد المجلس بوجود سوء تصرف ، أو تجاوز للإطار العام لبرنامج العمل الذى أقره البرلمان ، أو تمويق إحتياز أهداف السياسة العامة بوسائل غير طبيعية ، أو ممارسة سلوك غير مسئول ترقب عليه إهدار جانب هام من إمكانيات تنفيذ هذه السياسة العامة ، أو شعور المجلس النيابي بأن الرأى العام أصبحت له تحفظات معينة على بعض جوانب العمل التنفيذى نتيجة وقائع محددة ... إلخ^(٢) .

(د) تطبيق الوسيلة المعروفة بحق السؤال ، ويكون الهدف من توجيه الأسئلة إلى الوزراء وكبار المسئولين فى الحكومة ، هو الحصول على بيانات محددة عن بعض الأمور . وقد تطور استخدام هذا الأسلوب حتى أصبح أداة هامة فى جذب الاهتمام إلى بعض الأخطاء الحادثة فى عمل الجهاز الحكومى ، أو لفت النظر إلى بعض مظاهر سوء استعمال السلطة أو فى التعبير عن مشاكل الناس وتظلمهم من أوضاع حومية معينة ، وهكذا .

(١) أنظر فى ذلك د. السيد صبرى، مرجع سابق، ص ١٨٧ .

(٢) راجع د. محمود حلمي، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

٣ - الوظيفة القضائية :

إلى جانب الوظائف التشريعية والرقابية تقوم البرلمانات بوظيفة أخرى مهمة هي الوظيفة القضائية . فبعض الدساتير تنص مثلاً على أن من حق السلطة التشريعية وحدها أن توجه الاتهام ضد رئيس الدولة إذا ما أخل على نحو جسيم بمهام منصبه أو إذا ما ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، وعندئذ يكون من حقها أيضاً أن تقيم إجراءات الدعوى الجنائية ضده ، حتى إذا ما ثبت لها من المحاكمة أنه مذنب فعلاً ، فإن لها في هذه الحالة أن تقوم عليه العقوبة الجنائية التي تتناسب مع خطورة الجريمة التي أدين بسببها .

ففي الولايات المتحدة مثلاً يكون من حق مجلس النواب أن يعد عريضة الاتهام ضد رئيس الجمهورية أو ضد نائبه إذا ما كان هناك وجه لتوجيه مثل هذا الاتهام ، ثم يأتي مجلس الشيوخ بعد ذلك ليتصب من نفسه المحكمه التي تتولى إجراءات المحاكمة الجنائية ، والفصل في الدعوى المقامة في ضوء الوقائع المختلفة المرتبطة بموضوعها :

٤ - بعض الوظائف الأخرى للسلطة التشريعية :

هناك عدد آخر من الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص السلطة التشريعية في الدولة ومنها على سبيل المثال :

(أ) سلطة تعديل الدستور أو تغييره ، كما هو الحال في الهند مثلاً ، ويتم ذلك وفقاً لطرق معينة يحددها الدستور . وفي بريطانيا يكون من سلطة مجلس العموم إجراء مثل هذه التعديلات الدستورية .

(ب) أن البرلمان وفق ما تنص عليه الدساتير في بعض الدول ، هو الذي يقوم بانتخاب رئيس الدولة ، من أمثلة ذلك لبنان والهند وسويسرا .

(ج) يشارك البرلمان في بعض الدول رئيس الدولة سلطة التعيين في الوظائف التنفيذية الكبرى في الحكومة ، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

(د) التصديق على المعاهدات التي تعقدها الحكومات المستولة مع الدول الأجنبية ومعنى آخر فإن هذه المعاهدات لا تصبح سارية المفعول قبل التصديق عليها من السلطة التشريعية المختصة .

(هـ) التصديق على قرار إعلان الحرب لكي يصبح نافذاً ، والولايات المتحدة من الدول التي تشترط هذا التصديق .

(ب) تنظيم السلطة التشريعية :

أما عن تنظيم السلطة التشريعية في الدولة ، فإن هذا التنظيم قد يأخذ صورة المجلس التشريعي الواحد (Unicameralism) أو نظام المجلسين (Bicameralism) ^(١) .

وينسب دعاة نظام المجلس التشريعي الواحد إليه بعض المزايا التي تتمثل في : -

١ - إن سيادة الأمة عبارة عن كل واحد غير قابل للتجزئة أو الانقسام ، وما دام أن سيادة الأمة تشكل وحدة واحدة ، أي مجلس نيابي واحد ؛ لذلك يقال أنه يتنافى ومطلوب مبدأ سيادة الأمة إذ يسمح بتجزئة السيادة والإدارة إلى جزئين وهو مالا يمكن التسليم به .

٢ - إن نظام المجلس النيابي الواحد يقضي على النزاع والانقسام داخل السلطة التشريعية ، على خلاف نظام المجلسين الذي قد يكون مصدراً لمثل هذا الانقسام ، ويظهر ذلك في حالة إقرار أحد المجلسين لمشروع قانون يقوم برفضه المجلس الآخر ، أو في حالة استحكام الخلاف على مشروع قانون مقدم من السلطة التنفيذية يعمين إقراره وموافقة المجلسين النيابيين عليه كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمشروع الميزانية ، كما وأن ضرورة موافقة المجلسين على مشروعات القوانين قبل إصدارها قد تؤدي إلى وأد بعض المشروعات النافعة التي يوافق عليها أحد المجلسين ولا يعمل المجلس الآخر على إقرارها ، الأمر الذي يؤدي إلى استحالة مثل هذه المشروعات التي تخدم الصالح العام لإصرار أحد المجلسين على رفضها ^(٢) .

٣ - إن نظام المجلس النيابي الواحد يعمل على سرعة العمل التشريعي وتبسيطه ، وذلك على خلاف نظام المجلسين حيث يعمل على تعطيل هذا العمل وتعقيده بإطالة الوقت الذي يستغرقه النظر في مشروعات القوانين في كل مجلس على حدة ، ولا يخفى ما لذلك من عواقب وخيمة وبخاصة في الحالات التي تستلزم السرعة في إصدار التشريعات لمواجهة بعض الظروف التي لا تتحمل بطيئتها التأخير أو الإبطاء .

(١) أنظر د. سليمان محمد الطحاوي، مرجع سابق، ص ٢١٠ .

(٢) أنظر د. محمد كامل ليلة، مرجع سابق ص ١٨٩ .

أما عن المزايا التي تنسب إلى نظام المجلسين فمنها :

(١) أنه يعتبر من النظم الأساسية الضرورية التي يتعين على دول الاتحاد المركزي (أى الدول الفيدرالية) الأخذ به نظراً لما يحمله الشكل الدستوري للدولة من وجوب تمثيل شعب الدولة بأكمله علاوة على تمثيل الولايات المتحدة التي تتكون منها هذه الدولة .

(٢) إن نظام المجلسين يعمل على رفع مستوى الكفائية داخل البرلمان ، وذلك أن الأخذ بنظام المجلس النيابي الواحد الذي يتم عن طريق انتخاب جميع أعضائه يؤدي إلى هبوط مستوى كفاية هذا المجلس ، نظراً لما قد ينتج عن نظام الانتخاب من وصول أعضاء إلى المجالس النيابية بفضل التأثير الدعائي وحده على جمهور الناخبين دون النظر إلى درجة كفايتهم التي قد تنقصهم في كثير من الأحيان ؛ لذلك فإن نظام المجلسين يعمل على تلافى هذا العيب ، إذ يسمح بوجود مجلس منتخب بالكامل إلى جانب مجلس آخر يسمح فيه بتعيين الكفايات الفنية في بعض مقاعده .

(٣) إن نظام المجلسين يعمل على الارتفاع بمستوى العملية التشريعية إذ لا جدال في أن تقدير مشروعات في مجلسين تشريعيين يعمل على زيادة دراسة القوانين وتمحيصها ، فالقانون لا يصدر إلا بعد البحث والدرس الذي يتحقق على مرتين ، وهكذا يعمل هذا النظام على إزالة الأخطاء التشريعية الناتجة عن التسرع بما يضمن للقوانين في نهاية الأمر الدقة والنضوج .

(٤) إن نظام المجلسين يحول دون استبدال المجالس التشريعية ، إذ يتحقق في هذا النظام إيقاف كل مجلس للآخر عند حدود سلطته المشروعه إذا ما جنح بها أحدهما ، مما يحقق التزام السلطة التشريعية بحدودها الدستورية المقررة ، وهو ما لا يتحقق في ظل نظام المجلس النيابي الواحد .

(٥) إن نظام المجلسين يخفف من حدة النزاع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وذلك عندما يتولى أحد المجلسين تخفيف أثر هذا النزاع عن طريق قيامه بدور الحكم بين السلطة التنفيذية والمجلس الآخر المعارض لها ، وذلك على خلاف ما إذا كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد . أما إذا اتفق المجلسان في الرأي في مواجهة السلطة التنفيذية فإن هذا الاتفاق يعد قرينة قوية على صواب رأى البرلمان مما يحمل السلطة التنفيذية على الخضوع لرأى البرلمان في نهاية الأمر .

وإذا تركنا هذا إلى البحث في طبيعة العلاقة بين المجلسين : (وذلك في الدول التي تتكون سلطاتها التشريعية من مجلسين نيابيين) . فقد جرت العادة على أن تقترح القوانين في المجلس الأدنى أى الشعبى ، وتكون مهمة المجلس الأعلى مراجعتها ونقدها ، وإن كان في بعض الدول تقترح القوانين في كل من المجلسين بدون تفرقة وما يقترحه أحدهما يتولى الآخر نقده ومراجعته ؛ إلا أن أكثر الدول تجمل مهمة اقتراح القوانين من خصائص المجلس النيابى الأدنى ، وعندئذ تكون مهمة المجلس الأعلى الأساسية ، دراسة القوانين بعناية ودقة بعيداً عن الانفعالات النفسية التي قد يتعرض لها المجلس الأدنى ^(١) .

وفيما يتعلق بالأسلوب المتبع في تشكيل المجلسين التشريعيين ، فإن المجلس الأدنى (Lower Chamber) عادة ما يختار بأسلوب الانتخاب الشعبى المباشر ، وهو ما يجعله الأقدر على التعبير عن مشاعر الرأى العام واتجاهاته الحقيقة ، أما المجلس الأعلى (Upper Chamber) فإنه ليس ثمة أسلوب محدد يتبع في تشكيله ، وإنما هناك أكثر من أسلوب ومن ذلك مثلاً :

(أ) الأسلوب الوراثى (Hereditary) :

ويكون ذلك عن طريق تخصيص أكثرية مقاعد المجلس النيابى الأعلى لطبقة معينة هي عادة الطبقة الأرستقراطية في المجتمع ، كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللوردات في إنجلترا حيث تقتصر عضويته على من يحملون لقب لورد بالوراثة .

ولا يخفى أن هذا الأسلوب الورثى يتصادم بشكل سافر وحاد مع مبادئ الديمقراطية التي تنبذ مثل هذا المقياس الطبقي في الاختيار للسلطة التشريعية التي يفترض فيها كما أسلفنا القول الدفاع عن الصالح العام للمجتمع وليس مصلحة طبقة اجتماعية واحدة على حساب باقي الطبقات ^(٢) .

ولعله لهذا السبب الذات ، أصبحت السلطة التشريعية في بريطانيا تركز بصورة شبه تامة في مجلس العموم .

(١) د. محمد كامل ليلة، للمرجع السابق ص ١٩١.

(٢) أنظر: د. فؤاد المظار، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(ب) أسلوب التعيين (Nomination)

قد تلجأ بعض الدول إلى اتباع أسلوب التعيين فى اختيار جميع أعضاء المجلس النيابى الأعلى ، وفى العادة تقوم السلطة التنفيذية بإجراء هذه التعيينات كلها . ومن أمثلة ذلك ليبيا قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٩ ، حيث نص دستورها على أن يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك .

ومرة أخرى ، فإن أسلوب التعيين ينتقد لتعارضه مع الديمقراطية ولأنه يضع مثل هذا المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية ، وهو ما يتنافى من حيث المبدأ مع ما يجب أن تكون عليه السلطة التشريعية من استقلال يحفظ لها كيانها ويوفر لها حرية إبداء رأى فى ضوء تقييمها للمصلحة العامة ولا شىء سواها .

ولذا فإن العديد من الدول تحولت فى اتجاه تطبيق الأسلوب الآخر الذى يجمع بين التعيين والانتخاب .

(جـ) الأسلوب الذى يجمع بين التعيين والانتخاب :

يأخذ تطبيق هذا الأسلوب شكل تعيين بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة السلطة التنفيذية وانتخاب البعض الآخر من الشعب وهو ما قرره دستور ١٩٢٣ المصرى .

وإذا كان الهدف الأساسى من الأخذ بمبدأ التعيين هنا هو الرغبة فى استكمال تمثيل الكفائات التى قد ينعجز توفيرها بأسلوب الانتخاب ، إلا أنه يتعين مع ذلك أن تكون الغالبية العددية للعنصر المنتخب وليس للعنصر المعين حتى يمكن إخفاء الصفة النيابية على هذا المجلس .

(جـ) التشريع المباشر Direct Legislation :

أظهرت تجربة الاعتماد على الهيئات النيابية أو المجالس التشريعية فى موضوع التشريع وإقرار مشاريع السياسات العامة بعض السلبيات التى ظهرت إلى الواقع نتيجة المغالاة أحياناً فى ممارسة السياسات الحزبية التى تعتمد أساساً على أسلوب المناورة الحزبية الضيقة ، وهو ما يجعل هذه التشريعات والسياسات غير متطابقة فى كثير من الأحوال مع ما يملقه عليها الشعب من آمال ، ومن هنا تفقد تلك السياسات سندها من التجاوب والتأييد الشعبى .

وعلى ذلك فقد ظهرت الحاجة إلى التخفيف من النتائج السلبية لهذا الوضع على قدر الإمكان ، وبالصورة إلى تحفظ للعملية التشريعية قدراً معقولاً من التوازن و الموضوعية في مواجهة الضغوط والتأورات الحزبية التي تهيمن عليها روح الانتهازية والأناية أكثر مما تحكمها اعتبارات المصلحة العامة . وقد استقر التفكير على بعض الإجراءات التي تكفل للشعب نوعاً من الإسهام المباشر في العملية التشريعية ، وذلك على قدر ما تدعو إليه الحاجة بالطبع . من أهم تلك الإجراءات ^(١) .

١ - حق الاستفتاء الشعبي Referendum :

ويقصد به استفتاء الشعب في أمر من الأمور فإذا كان الاستفتاء بخصوص مشروع قانوني سمي الاستفتاء استفتاء تشريعياً ، أما إذا كان لإقرار خطة معينة أو اتباع سياسة جديدة أو تدعيماً رئيس الدولة كان الاستفتاء سياسياً .

والاستفتاء التشريعي قد يكون ملزماً وذلك إذا ما تقيدت الدولة بنتيجة كما قد يكون استشارياً وغير ملزم ولا يحد من سلطة البرلمان . غير أن الراجع هو ضرورة التزام الحكومات بنتيجة لأن في ذلك احترام للروح الديمقراطية الحقبة .

وقد يكون الاستفتاء إجبارياً وذلك إذا كانت نصوص الدستور تلزم البرلمان بعرض القانون على الشعب للتعرف على رأيه ، وقد يكون اختيارياً إذا ما ترك الدستور للبرلمان حرية استفتاء الشعب دون إلزام .

وينقسم الاستفتاء من حيث توقيته إلى قسمين فقد يكون سابقاً على ظهور القانون ويسمى بالاستفتاء السابق ، ويتحقق ذلك بالاستفتاء على مبدأ القانون فقط فإذا وافق الشعب على الفكرة ذاتها تولى المجلس النيابي صياغة القانون ، وقد يكون الاستفتاء لاحقاً على صدور القانون ويسمى الاستفتاء اللاحق ويقصد به استفتاء الشعب في قانون كامل أقره المجلس النيابي فإذا وافق عليه الشعب نفذ وإلا فإنه يهمل .

وينسب إلى الاستفتاء كأداة للمشاركة الشعبية المباشرة في عملية التشريع عدة مزايا ورئيسية منها :

(١) راجع: د. سليمان محمد الطحاوي، مرجع سابق، ص ٢١٢. وانظر أيضاً د. ثروت بدي، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(أ) إن التشريع المباشر بوسيلة الاستفتاء الشعبى هو الترجمة الفعلية لمبدأ السيادة الشعبية ، وذلك على خلاف ما يحدث فى الهيئات النيابية حيث يكون من المتعذر الوصول إلى الآراء والاتجاهات الحقيقية للرأى العام بفعل التشويش الدعائى الذى تمارسه الأحزاب السياسية وأجهزة الصحافة ... إلخ ، والاستفتاء يهدم هذا الحاجز الذى يحول بين الشعب وبين التعبير عن معتقداته ومصالحه بصورة مباشرة (١) .

(ب) إن التشريعات التى تصدر بإرادة الشعب وتحت سلطته المباشرة ، تكسب لنفسها قوة أدبية أكبر من تلك التى تأتى عن غير هذا الطريق ، كما أنها توفر درجة أعلى من الاستعداد الشعبى لإطاعتها والتقييد بها .

(جـ) إن الاستفتاء الشعبى فى أمور التشريع يقلل بصورة من نفوذ الأحزاب السياسية فى العملية التشريعية ، وهو بمثابة الفيتو الذى يمارسه الشعب عندما يشعر أن تلك الأحزاب قد تجاوزت بمسلكتها الإطار المناسب فى حكمها على تشريعات معينة أو سياسات عامة معينة .

(د) إن الاستفتاء الشعبى يحد كلك من تحكم بل واستبداد الأغلبية البرلمانية ، وهو الاستبداد الذى لا يقيم وزناً للأقليات سواد مثلث هذه الأقليات بأحزاب فى المجلس النيابى أو لم تمثل . ومن ثم ، فإن الاستفتاء يهيئ الفرصة أمام التعبير الحر عن كافة تيارات الرأى والمصالح الكائنة فى المجتمع بلا تفرقة من أى نوع .

(هـ) إن التشريع بوسيلة الاستفتاء الشعبى يوفر الوقت الذى يضيع فى مناقشات برلمانية مطولة ، والذى قد يتسبب فى أن تخرج التشريعات منه فى غير وقتها المناسب مما يفقدها جانباً كبيراً من قيمتها العملية .

(و) إن الاستفتاء أداة مهمة من أدوات تعميق شعور الشعب بمسئوليته لزاء قضايا السياسة العامة ومسائل التشريع ، وعليه فإنه وسيلة فعالة الإنضاج وعيه السياسى وتوسيع مداركه العامة بصورة لا تقدر الديمقراطية النيابية وحدها على تحقيقها .

(ز) أن الاستفتاء الشعبى يمثل فى بعض الأحيان الأداة نحو حل الإشكالات التى قد تنشأ بين المجلسين حول مسألة معينة من مسائل التشريع ، حيث يستطيع أن يحسم برأيه مثل هذا الخلاف فى الاتجاه الذى يراه متفقاً ومصالحه .

(١) أنظر فى ذلك: د. محمد مرغى خيرى إدريس، *الوجيز فى النظم السياسية*، ١٩٨٦، ص ٩٥.

أما عن العيوب التي تنسب إليه فهي تكاد تتركز في الآتي ^(١) : -

(أ) أن اشتراك الشعب في أمور التشريع يمس هبة المجالس التشريعية ويؤثر في مكانتها الأدبية ، كذلك فإنها تؤدي إلى توليد الشعور بعدم الاكتراث في أوساط نواب الشعب داخل تلك المجالس بسبب اعتقادهم أن الكلمة الأخيرة في العملية التشريعية لن تكون لهم بل ستكون للرأى العام ، والحصله الأخيرة لذلك هي إضعاف أحساسهم بالواجب.

(ب) أن هناك أموراً سياسية وتشريعية من الخطورة أو التعقيد بحيث يشق على رجل الشارع بغيره المحدودة أو بإدراكه البسيط أن يقيّمها ويحكم عليها بالمقياس المناسب ، وبالتالي فإنه يصبح من الخطأ الارتكان على هذه الوسيلة من واقع تصور مبالغ فيه وهو أن الشعب أقدر من هذه الهيئات النيابية على إبداء الرأى أحياناً في مسائل على مثل هذا المستوى من الأهمية .

(ج) أن التشريعات التي تصدر بوسيلة الاستفتاء الشعبي لا تأخذ حقها الواجب من الدراسة والتمحيص ، ولذلك فإنها تأتي وهي أقرب لأن تكون سطحية ومرجلة ، وذلك على عكس ما يحدث في المجالس التشريعية حيث تتطول المناقشات سواء في اللجان الفرعية المتخصصة أو في المجلس ككل .

(د) أن من الخطأ كذلك تصور أن الشعب يقبل دائماً بحماس على تلك الاستفتاءات ففي أحيان كثيرة ينظر إليها بعدم اكتراث ، بل وقد تنجم أقسام كبيرة عن المشاركة فيها ، وعليه فإنها تأتي لا لتعبر عن آراء الشعب كله ، بل عن آراء فئات محدودة منه .

(هـ) أنه ليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاستفتاء الشعبي يؤدي إلى التقليل من نفوذ الأحزاب السياسية في العملية تؤيد عكس ذلك تماماً ، ففي ظروف الاستفتاء تشط الأحزاب السياسية بصورة غير عادية لكي تؤثر في أوساط الرأى العام الشعبي وتجعله أقرب لأن يعتنق اتجاهها من السياسات أو التشريعات موضوع الاستفتاء .

(و) كما لوحظ أن الشعوب ترهق الميزانية عادة باقتراح قوانين وسياسات تكلف خزانة الدولة ما لا يتطابقه ، كما أنها قد ترفض قوانين تعود بالخير العميم على الخزانة ...إلخ.

(١) أنظر: د. نؤاد المطار، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٢ - حق الاقتراح الشعبي The Initiative :

بموجب هذا الحق يقترح عدد معين من الناخبين مشروع قانون ، ويتمين على المجلس التشريعي في هذه الحالة مناقشته ، فإذا وافق عليه أصبح نافذا ، وإذا أبدى اعتراضه عليه فإنه يجب استفتاء الشعب في الأمر وقراره نهائي .

وتتيح بعض الدساتير أن يتقدم المجلس التشريعي بمشروع آخر لكي يختار الشعب أحدهما .

والاقتراح الشعبي نوعان : اقتراح في شكل قانون ، واقتراح قاصر على مجرد تقديم الفكرة أو المبدأ التشريعي دون صياغة ، وترك الأمر بعد ذلك للبرلمان . غير أن النوع الأول ، في آراء كثيرة يحتاج إلى ثقافة شعبية عالية وبالصورة التي قد لا تتوافر للشعب في كثير من الدول .

ولا تخرج المزايا والعيوب المنسوبة إلى هذا الإجراء عما ذكرناه متعلقاً بوسيلة الاستفتاء الشعبي .

٣ - حق الاعتراض الشعبي :

ويقصد به أنه يجوز لعدد معين من الناخبين أن يتقدم باعتراض على قانون أقره المجلس التشريعي في غضون مدة معينة من تاريخ نشره . وتختلف هذه المدة باختلاف الدساتير ولا يترتب على هذا الاعتراض سقوط القانون وإنما يوقف تنفيذه إلى أن يستغنى الشعب بخصوصه فإذا أقره كان بها وإذا لم يقره فإنه لا ينفذ .

وبلاحظ أن هناك اختلافاً بين الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي ، فالاستفتاء واجب لإتمام التشريع ولذلك يشبهها البعض بالتصديق على القوانين أما الاعتراض فليس ضرورياً لاستيفاء القانون الشكل المطلوب . فالقانون قائم نافذ بمجرد إقراره من البرلمان ولا يوقف تنفيذه سوى استعمال الناخبين لحق الاعتراض في الموعد المحدد في الدستور ، ولذلك يعتبر الاعتراض الشعبي أضعف أثراً من الاستفتاء الشعبي .

متطلبات التنفيذ الناجح لأسلوب التشريع المباشر :

ليس ثمة من ينكر أن أسلوب التشريع المباشر وإن كان ينطوي في حقيقته على دعم أكيد لروح الديمقراطية السياسية ومبادئها ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات العملية التي تحول دون وضع هذه الوسيلة موضع التنفيذ الناجح والفعال .

ومن بين الاقتراحات التي تقدم في مجال تخليص أسلوب التشريع المباشر من عبء عبوه التي ألحنا إليها :

١ - التشقيف السياسي المستمر للشعب بواسطة الأجهزة الإعلامية التي توجهها الدولة ، وتبصيره بمختلف الجوانب الإيجابية والسلبية للقضايا القومية التي تشغل باله وتستحوذ على اهتمامه ، وبالشكل الذي يساعده على تكوين رؤية موضوعية وأمنية للمسائل التي تطرح عليه لأخذ رأيه فيها .

٢ - توعية الشعب بالمواقف الخطيرة التي تترتب على فقدانه لاستقلال رأيه تحت أى تأثير كان ، ومطالبته بأن يكون من الأحزاب السياسية فى موقف الموجه والقائد ، وليس فى موقف التابع المنقاد الذى لا يملك من إرادته أو من حرية رأيه أكثر مما تسمح به هذه الأحزاب ، وذلك هو الفهم الصحيح للديمقراطية والتطبيق العملى لها .

٣ - قصر تطبيق هذه الوسيلة على الحالات التي تتواجد فيها ضرورة قومية ملحة تحتم أخذ رأى الشعب مباشرة بشأنها ، وما عدا ذلك يجب أن يبقى عليه ضمن الاختصاص الوظيفي الكامل للمجالس التشريعية .

ثانياً : السلطة التنفيذية :

السلطة التنفيذية هي السلطة العامة الثانية فى الدولة ، ويتمثل اختصاصها الرئيسى فى العمل على وضع التشريعات والسياسات العامة التي تحظى بموافقة وتصديق السلطة التشريعية ، موضع التنفيذ العملى .

ومن هنا تعتمد الدول الى توفير كافة الإمكانيات والقدرات التي تلزم السلطة التنفيذية فى أدائها لمسئولياتها المتزايدة ، خاصة وقد اتسعت دائرة التشريعات الاجتماعية والاقتصادية تحت ضغط الأيديولوجيات السياسية المعاصرة التي تحت الدولة بقوة على اقتحام كافة المجالات على النحو الذى رأيناه فى الفصل السابق^(١) .

وبلغة فإن الذى يتربع على قمة السلطة التنفيذية هو رئيس الدولة ، سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية ، وفى بعض الدساتير تكون سلطة رئيس الدولة ، أو القائد التنفيذي

(١) د. أحمد حامد الأندى، مرجع سابق، ص ٥٦.

الأعلى كما يطلق عليه أحياناً ، شكلية ومحدودة الأهمية ، ويبدو ذلك واضحاً فى نظم الحكم البرلماني ، بينما يتسع حجم هذه السلطة ويتعاظم تأثيرها فى نظم الحكم الرئاسي .

وفى تحليلنا للسلطة التنفيذية ستناقش أولاً الأساليب الرئيسية المتبعة فى اختيار رئيس الدولة ، ثم تحديد الوظائف التى تسند عادة إلى السلطة التنفيذية وأخيراً البحث فى الكيفية التى يتم بها اختيار الجهاز الحكومى المستول عن تنفيذ برامج السياسة العامة .

(أ) الأساليب المتبعة فى اختيار رئيس الدولة :

بصفة عامة ، هناك أربعة أساليب رئيسية تأخذ بها الدول فى اختيار رؤسائها ، وهى بالتحديد :

١ - أسلوب الحكم الوراثي :

ويقصر تطبيق هذا الأسلوب على نظم الحكم الملكية فقط ، ولا تكون مدة الرئاسة محددة بأى قيد زمنى . ومن أمثلة ذلك أسرة محمد فى مصر قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث قرر دستور سنة ١٩٢٣ أن وراثة العرش تكون فى أسرة محمد على وفق النظام المقرر فى هذا الشأن .

وبما يعاب على هذا الأسلوب حيث يكون للشعب وحده حق ممارسة السلطة كما أنه يتعارض مع مبدأ المساواة الذى تكفله الديمقراطية إذ تقتصر رئاسة الدولة على شخص معين بالذات دون أن يكون لأفراد الشعب الحق فى ذلك . يضيف إلى ذلك أن هذا الأسلوب يؤدي إلى فرض شخص الملك على الدولة بفض النظر عن كفايته وصلاحيته ، وهو ما قد يؤدي بالتالى إلى وجود بعض الملوك الذين لا يصلحون لتولى مهام منصبهم ومع ذلك فلا يمكن التخلص منهم ^(١) .

٢ - أسلوب الانتخاب الشعبي المباشر :

وهذا الأسلوب هو النقيض الصريح للأسلوب الوراثي ، ومن الناحية الأخرى فهو التطبيق المباشر لمبدأ السيادة الشعبية الذى من أولياته ضرورة أن تظل السلطة التنفيذية ، وبخاصة فى أعلى مستوياتها القيادية ، بتأييد الشعب لها وبرضاائه الدائم عنها .

(١) أنظر فى ذلك د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

ومن المزايا الإيجابية التي تنسب في العادة إلى أسلوب الانتخاب الشعبي المباشر ، أنه يضع القيادة التنفيذية العليا في الدولة ، في موضع الالتزام السياسي والأدبي الكامل من قواعدها الشعبية ، وعليه ، فإن هذا الإجراء يوصل في هذه القيادة الشعور بالمسئولية خاصة وأنها تدرك أنها إذا أخلت بثقة الجماهير أو خانتها ، فإن الشعب يملك في الوقت المناسب أن يزيعها من موقع السلطة ليأتي بقيادة أخرى تكون أهلاً لثقتة ^(١) .

وأيضاً فإن من بين هذه المزايا ، أن الانتخاب الشعبي المباشر يقدم للشعب الفرصة الكاملة لتقييم المرشحين لمنصب رئاسة الدولة ، والاختيار من بينهم دون وصاية تمارس عليهم من أى مصدر كان . وعلى ذلك ، فإن هذا الأسلوب لا يخرج عن كونه تحكيم للضمير الشعبي العام في واحدة من أخطر قضايا الحكم .

أما عن السليبات التي تقترب بهذا الإجراء فتتمثل في أن الشعب قد لا يكون مؤهلاً بدرجة كافية لمباشرة هذا الحق .

إذ قد يسهل خداعه أو التفرير به ... إلخ . كما قد يقع فريسة للإثارة الديماجوجية التي يحلو لبعض الزعامات أن تلجأ إليها في مثل هذه الظروف .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فترات الانتخاب للرئاسة غالباً ما تكون مشحونة ، وإلى أقصى درجة ، بالتوترات السياسية والعاطفية ، وهو ما قد يترك رواسب يصعب تصفيتها والتخلص من آثارها الضارة خلال الفترة التي تنقضي بين انتخاب وآخر .

ومن ناحية ثالثة ، فإن الانتخاب الشعبي المباشر قد يخلع على رئيس الدولة الذي يأتي إلى الحكم بهذا الطريق ، شعوراً بالزهو الذي قد يتطور إلى نوع من الغرور والتعالى وهي الخطوة الأولى في طريق الممارسة الاستبدادية للسلطة

وأيضاً فإن إحساس الحاكم بأنه يقف على قاعدة صلبة من التأييد الشعبي له يكون دافعاً به إلى النظر إلى السلطة التشريعية باستهانة ولا مبالاة وهو ما يتصادم في النهاية مع مبادئ الديمقراطية السياسية السليمة .

(١) أنظر د. عبد الحميد متولى، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٢ .
وراجع أيضاً، دكتور اسماعيل صبري مقلد، م. س. ذ.

٣ - أسلوب الانتخاب الشعبي غير المباشر :

ويأخذ تطبيق هذا الأسلوب شكل قيام الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة أى على درجتين أو على مرحلتين ، بمعنى أن يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم بحيث يقع على عاتق هؤلاء المندوبين مهمة انتخاب الرئيس ، على غرار ما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقال أن هذا الأسلوب يوفر عدداً من الإيجابيات التى تفتقر إليها الطريقتان السابقتان ومنها أولاً أنه يحاول أن يتفادى التوترات السياسية والانفعالات العاطفية الشديدة التى تصاحب الانتخاب الشعبى المباشر ، كما أشرنا . كما أن اشتراك صفوفه من المندوبين الذين يختارون للكفاءات خاص ينفردون بها عن جمهوره الناخبين العاديين ، يعمل على تصحيح عملية انتخاب رئيس الدولة وترشيدها بعيداً عن الغوغائية أو الإثارة الدعائية المفتعلة التى تسيء إلى هذا الاختيار فى صورة لو أخرى .

ولكن يقابل هذه الميزة الإيجابية بعض المساوئ على الجانب الآخر ومن ذلك كما يقول منتقدو هذا الإجراء أنه إذا جاز لنا أن نتصور من الناحية النظرية المجردة أن هؤلاء المندوبين سيقومون بمهمة الاختيار وهم منجرون من كل اعتبار إلا اعتبار المصلحة الموضوعية وحدها ، إلا أن ما يحدث فى الواقع لا يلتقى مع هذا التصور ، وذلك لأنه من الصعب فعلاً أن نتصور انفصال هؤلاء المندوبين عن قواعدهم الشعبية وبالتالى فإنهم سيكونون واقعين تحت ضغوطها المباشرة . بل إن تلك الضغوط قد لا تكون هى ضغوط الرأى العام نفسه ، بل ضغط الأحزاب السياسية بكل سلبياتها ونقط الضعف فيها .

وعلى ذلك ، فإن ما استهدفة هذا الإجراء من نتائج لم يتحقق بصورة مرضية ، حتى أنه يمكن القول بأن الانتخاب الشعبى غير المباشر لم يعد يختلف كثيراً من الناحية العملية عن إجراء الانتخاب المباشر ، ومن هنا لم يعد ثمة معنى للتمييز بينهما على أى نحو ذى قيمة ^(١) .

(١) راجع عبد الكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٥٧ .
ونظر أيضاً د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص ٣٦٥ .

٤ - انتخاب رئيس الدولة بواسطة البرلمان :

وهي صورة أخرى من صور الانتخاب الشعبي غير المباشر ، ويمثل المنطق الذى يتمسك به أنصار هذا الإجراء فى دفاعهم عنه ، فى أن أعضاء البرلمان فضلاً عن أنهم يحظون بثقة الرأى العام الشعبى ، فإنهم أكثر قطاعات المجتمع انغماساً فى الشؤون العامة ودارية بها ، وهو ما يوفر لهم مقدرة خاصة على التمييز والاختيار .

كذلك يقال أن هذا الإجراء يحقق درجة عالية نسبياً من التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبالتالي فإنه يخفف بشكل واضح من احتمالات النزاع والاحتكاك التى تنشأ عادة عندما ينتخب رئيس الدولة انتخاباً شعبياً مباشراً .

ولكن من الأمور التى تعيبه وتقلل من فاعليته ، هو أنه يجعل رئيس الدولة خاضعاً لمشية السلطة التشريعية نتيجة إحساسه بحاجته إلى دعمها له لكى يبقى ويستمر ، وقد يدفع به هذا الخضوع إلى الدخول طرغاً فى مساومات سياسية أو حزبية تستهدف المصلحة العامة بقدر ما تخدم مركزه السياسى ومثل هذا السلوك لا يمكن أن يتفق إطلاقاً مع ما هو مفروض فى رئيس الدولة الذى يجب أن يبقى فى كل الأحوال فوق المساومات والمناورات لأنه رمز لوحدة الأمة والأمين على مصالحها^(١) .

كما لا يخفى أن فقدان السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيسها الأعلى ؛ لذلك الحد المناسب من استقلالها فى مواجهة السلطة التشريعية . أمر غير مرغوب فيه نظراً لأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل بطريقة فعالة وثمره مالم يوجد شكل ما من أشكال التوازن المعقول بين السلطات العامة فى الدولة .

الوظائف الرئيسية للسلطة التنفيذية :

سبق أن رأينا كيف أن الحكومة الحديثة أصبحت تؤدي وظائف لا حصر لها فى خدمة المجتمع ، ولنا بحاجة إلى إعادة سرد هذه الوظائف مرة أخرى ، ولكن قد يكون من المفيد أن ننوه بدور السلطة التشريعية فى اقتراح السياسات العامة التى هى أساس المسئولية التنفيذية كلها . وعموماً فإن أبعاد هذا الدور تتمثل فى الآتى :-

(١) أنظر د. حميد السعدى الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ١١٨.

(أ) أن السلطة التنفيذية هي التي تتولى تحديد التفاصيل الكاملة لبرنامج العمل التنفيذي وتقرير مختلف أولويات بحسب المقاييس التي تتوصل إليها في هذا الشأن ، فقد ترى تخصيص قدر أكبر من الجهود والإمكانات لمشاريع التنمية الصناعية أو التوسع الزراعي أو التعليم أو الصحة العامة أو الإسكان أو المواصلات ... إلخ .

(ب) أن السلطة التنفيذية قد تقوم بتنفيذ برامج معينة في إقناع الرأى العام وتوعيته بالأهداف المتوخاة من وراء التأكيد على جانب معين من جوانب السياسة العامة التي ترى نفسها بصدد اقتراحها أو تنفيذها . وهي حينما تفعل ذلك فإنها تهدف منه إلى التهيئة النفسية للرأى العام ودفعه إلى تقبل بعض السياسات والتحمس لها والمساعدة في تنفيذها ، كما قد يكون الهدف هو الحصول على قدر أكبر من مشاركته المادية أو إقناعه بتحمل تضحيات معينة ، وهكذا .

(ج) أنه من واقع التقييم المستمر للنتائج التي يقطعها الإنجاز في مختلف قطعات السياسة العامة للدولة ، يمكن للحكومة أن تقف على جوانب القوة والضعف فيها ، مما يسهل عليها التراجع فيما بعد عن تنفيذ بعض السياسات أو التغيير فيها بشكل أو آخر . وهي حينما تفعل ذلك ، فإنها تكون مدفوعة إليه بحرصها على أن تأتى هذه السياسات العامة وهي متفقة شكلاً ومضموناً مع دواعى المصلحة العامة ، وأن توفر لها كل الضمانات التي تساعد على تنفيذها بطريقة فعالة .

تنظيم السلطة التنفيذية :

يلعب تنظيم السلطة التنفيذية دوراً هاماً في تمكينها من أداء مسؤولياتها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفعالية . ومن هنا فإنه لا بد من أن تعمل أجهزة العمل الحكومى فى إطار ما يعرفه بعلاقات التنظيم الرسمى Formal Organization^(١) .

وبشكل عام ، يهتم التنظيم الرسمى بالهيكل التكويني للمنظمة الحكومية ، وبشكلها أو مظهرها الهندسى ، وتحديد العلاقات والمستويات ، وتقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات كما أرادها المشرع أو المخطط أو كما وردت فى الوثيقة الرسمية المنشئة

(١) أنظر : د. حميد الساعدي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

للمنظمة . وتحاول نظرية التنظيم الرسمى الوصول إلى البناء المنطقى والتحديد العلمى لوظائف كل جزء وأداء كل عملية من العمليات التى تكون الناتج النهائى لعمل المنظمة .

ويتطلب التنظيم الرسمى أن تصمم كل منظمة حكومية على شكل هرم ذى قاعدة عريضة تضم الوحدات على المستوى التنفيذى ، وهذه القاعدة تدعم التكوين الهرمى المتدرج لأعلى فى شكل أقسام وإدارات ومصالح ، وهكذا حتى قمة التنظيم حيث تتركز القيادة فى شخص يمارس السلطة الكاملة على المنظمة كلها .

وفى إطار هذا التنظيم الرسمى القائم على أساس التدرج الهرمى تتحقق الاعتبارات التالية :

- ١ - وجود مستويات محددة للاختصاصات ، وللسلطة والمسئولية ، ولاتخاذ القرارات والبت فى المشكلات ، والإشراف والتوجيه .
- ٢ - هذا التسلسل يحقق المبدأ العام للتنسيق ، فمن خلال التدرج تصبح سلطة التنسيق أيضاً قادرة على العمل ، وتمتد فاعليته إلى كل أجزاء البناء التنظيمى .
- ٣ - تقسيم العمل داخل المنظمة على أساس التخصص .
- ٤ - وجود شبكة اتصالات ممتدة من المركز إلى جميع أجزاء المنظمة مارة بالمستويات الرئاسية بما يحقق تدفق المعلومات إلى المستويات المختلفة وتكاملها .
- ٥ - تحديد نطاق تمكن مناسب لكل رئيس ، ويقصد بنطاق التمكن تحديد العدو المناسب من العاملين الذين يستطيع رئيس واحد أن يشرف عليهم ويوجههم وينسق نشاطهم بكفاءة فى حدود قدرته وجهده ووقته .

وإذا كان التنظيم يبنى على أساس التجميع المنطقى للواجبات ، والاستخدام الأمثل لكل فرد عامل ، إلا أن تخطيط التنظيم وحده ليس بكاف لضمان تحقيق المنظمة لكل فرد عامل ، إلا أن تخطيط التنظيم وحده ليس بكاف لضمان تحقيق المنظمة لأهدافها بكفاءة ، ذلك أن الخرائط التنظيمية مهما روعى فى تصميمها ووصف الوظائف مهما كان دقيقاً لا تعدو أن تكون مجرد مساعدات توضح العلاقات الوظيفية وتحدد شكلها واتجاهاتها ومستوياتها ووظائفها ومن ثم فهى لا تقدم حلولاً تلقائية لمشكلات التنظيم الحقيقية ، أو رداً على الأسئلة المقددة المتصلة بعمل المنصر البشرى ونشاطه مثل :

ما هو أفضل ضمان للاستخدام الكامل لقدرات وسلطات الوظائف الرئيسية ؟ وما هو حجم المسؤولية الذى يجب أن يناط بكل وظيفة ؟ وكيف نضمن تدفق الاتصالات خلال مراكز الاتصال الرئيسية عند كل مستوى ؟ وما هى الأشكال البديلة التى يمكن أن تمجد للتنظيم ؟ وكيف يتم تفويض السلطات وكيف نضمن ممارسة السلطات المفوضة ؟ ^(١)

وواضح أنه من المتعذر الحصول على إجابات تلقائية لمثل هذه التساؤلات ، على أن هناك بعض الإرشادات التنظيمية التى يمكن الاعتماد عليها فى اختيار شكل تنظيمى معين دون سواه .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإدارى أحياناً ما تصادفه مواقف تظهر له الحاجة إلى إعادة التنظيم ، مثل النمو الجوهري فى حجم العمل ، والتغيير فى الأهداف ، أو الحاجة إلى مواجهة أزمة تمر بها المنظمة ، ومهما كان السبب الداعى لإعادة التنظيم فإن الهدف منه يظل دائماً الرغبة فى الوصول إلى تسويق أفضل ، وتجميع أكثر منطقية للواجبات ، واستخدام أمثل للإمكانات والطاقات البشرية المتاحة ، وتحقيق مثل هذه الاعتبارات يستدعى توافر الاهتمام الذى يقوم عليه التنظيم .

نظم الاختيار للخدمة المدنية Civil Service :

من الحقائق المعترف بها أن المقدرة العامة للجهاز الحكومى على الإنجاز ترتبط إلى جانب سلامة الأسس والمقومات التنظيمية ، بنوعية العناصر البشرية التى تحرك هذا الجهاز وتهيمن على مقدراته فى مختلف قطاعات المسؤولية والتنفيذ .

ولعل فى ذلك ما يؤكد الحاجة المستمرة إلى التدقيق فى اختيار من يتقدمون لشغل الوظائف الشاغرة فى الجهاز التنفيذى للدولة . وبالفعل فإنه إذا بحثنا حولنا فنسجد أن معظم دول العالم تأخذ بنظم اختبارات الوظائف العامة حتى تتاح لها فرصة الحصول على أكفأ الخبرات المتاحة لديها ، وهذا الإجراء فضلاً عن أنه تحقيق للديمقراطية ، فهو يخلص

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

د. سعيد يس عامر، د. على محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر فى التنظيم والإدارة، القاهرة، مركز وليم سيرفيس للاستشارات والتطوير الإدارى، ١٩٩٤ ص ١٢٥ .

الوظائف العامة من مساوئ الوساطة ، ومن تأثير النزعات السياسية والحزبية بما يوفر العدالة للجميع بلا تمييز أو استثناء ^(١) .

ويوجه عام تستند نظم اختبارات التوظيف إلى نتائج تحليل واجبات الوظيفية العامة ومسئولياتها وطبيعة الاختصاص المسند إليها ، والتي من خلالها يمكن الاستدلال على نوع اشتراكات التأهيل التي يلزم توافرها في المرشح سواء من ناحية للمعلومات أو المؤهل الدراسي أو المهارات والقدرات والخصائص الجسمانية ... إلخ . وفي ضوء اشتراطات التأهيل هذه يمكن حصر المتقدمين في حدود من تنطبق عليهم الشروط ثم تتجى الخطوة التالية بتحديد طبيعة الاختبار الوظيفي وهل يكون تحريراً أو شفوياً أو عملياً ^(٢) .

ومن المسلم به أن حق تولي الوظائف العامة في الدولة هو حق عام ، بل أنه وفقاً للاتجاه الحديث يمكن اعتباره واجباً أو توكيفاً عاماً ، وهو ككل الحقوق والواجبات العامة يجب أن يكون مقصوداً على المواطنين دون الأجانب ، وذلك لأن الشعور بالمسؤولية نحو أداء الواجب العام يتوافر لدى الوطني وحده دون الأجنبي ، كما أن الواجبات العامة تقابلها الحقوق العامة ويقتصر حق التمتع بها على الوطنيين دون الأجانب ؛ ولهذا تقسم معظم الدول حق تولي الوظائف العامة على الوطنيين دون الأجانب .

ثالثاً : السلطة القضائية :

السلطة القضائية هي إحدى السلطات الرئيسية العامة في الدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

يتركز الاختصاص الوظيفي للسلطة القضائية في محاولة توفير العدالة الحقيقية للأفراد والعمل على حسم النزاعات التي تنشأ بين هؤلاء الأفراد أنفسهم ، أو بينهم وبين أى هيئة من الهيئات ، عامة كانت أو خاصة .

ومن هنا ، فإن القضاء هو الذى يضع مبدأ حكم القانون موضع التنفيذ والاحترام وليس هناك من ينكر قيمة حكم القانون كمتطلب أساسى يستلزم تطبيق الديمقراطية الحققة

(١) أنظر: د. سعيد يس عمر، المرجع السابق، ص ١٣٣ .

(٢) أنظر د. سيد الهولوى، التنظيم، القاهرة، مطبعة عين شمس، ١٩٧٢، ص ٣٧ .

فى أى مجتمع سياسى ، إذ فى ظلّه يصبح المواطنون جميعهم وبلا استثناء أمام القانون سواء ^(١).

والقضاء من ناحية أخرى ضمانه مهمة لصون الحرية السياسية ضد خطر الاستبداد الذى يمكن أن يهدمها ويقضى عليها ، فتصور الحاكم بتياب القانون يدفعه إلى انتهاك الحريات العامة والاعتداء عليها بلا أدنى تخوف من عاقبة هذا الاستبداد . وبشكل عام فإنه ما من مجتمع غابت فيه كلمة القانون ، إلا وضاعت معها حرته السياسية . أن الحرية السياسية وحكم القانون صنوان متلازمان .

والقضاء ضرورى أيضاً لتسوية أى نزاع قد يحدث بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ لأن استمجال مثل هذه النزاعات بين السلطات العامة فى الدولة ، دون حسم قانونى لها ، يقود فى النهاية إلى تدمير أسس التفاهم بينها وتعطيل علاقات التعاون المشترك الذى هو من ألزم الضرورات إذا ما كان على هذه السلطات أن تنهض بمسئولياتها الجسيمة على النحو المطلوب .

لهذه الاعتبارات كلها ، تنشئ الدول مرفق القضاء الذى تحاول جاهدة أن توفر له كل ما هو ضرورى من ضمانات الاستقلال والاستقرار ، حتى يظل هذا المرفق الحارس على قيم العدالة ، وحكم القانون ، والحرريات العامة ، بعيداً تماماً عن كل ما يمكن أن يسيء إليه ، أو يهز ثقة الشعب فيه . ولعل ذلك هو ما يجعل السلطة القضائية تتمتع بنوع خاص من القداسة التى لا تحظى بها أى من السلطتين التشريعية أو التنفيذية .

أبعاد مسؤوليات السلطة القضائية :

تنوع مسؤوليات السلطة القضائية لتشمل ^(٢) :

١ - القيام بتطبيق أحكام القانون على الوقائع المينة التى تفرض المهام كما يتصل بذلك أيضاً العمل على محو أى خلاف فى رأى قد يثير الاعتماد فى تفسير نص معين من نصوص القانون .

(١) أنظر ذلك فى:

د. محمود حلمى، مرجع سابق ص ١٢٧ ، وكذلك د. ثروت بدوى، مرجع سابق ص ٣٧٢.

(٢) راجع د. سليمان محمد الطحوى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

٢ - أنه في الحالات التي لا يوجد فيها نص قانوني صريح ينطبق على النزاع المعروض أمام السلطة القضائية ؛ فإنها يمكن أن تستند إلى مبادئ العدالة وحدها كأساس تبنى عليها حكمها وتقديرها للموقف . وهي بهذا تساعد على خلق السوابق القانونية التي يمكن أن يحتذى بها للقضاة في الحالات للمثالة التي تعرض أمامهم مستقبلاً .

ومثل هذ الفتاوى والأحكام القانونية التي تعتمد في أساسها على اجتهادات القضاة ، تشكل سمة بارزة من سمات القضاء في بعض الدول مثل الولايات المتحدة وإنجلترا .. إلخ . ولعل للميزة الكبرى التي يوفرها عامل الاجتهاد القانوني هي أنه يحرر القانون من جموده ويجعله أكثر مقدرة على التمشي مع الظروف المتغيرة للواقع الاجتماعي .

٣ - وفي الدول الفيدرالية ، تتمتع المحاكم بسلطة تفسير الدستور الاتحادي وذلك بهدف التحقق من عدم قيام أي من الحكومة المركزية أو حكومات الولايات بإصدار تشريعات تتعارض في جوهرها وغاياتها مع ما تدعوا إليه نصوص الدستور الاتحادي وتقدم المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة نموذجاً بارزاً في هذا الشأن .

مبدأ استقلال القضاء :

قلنا أن من المتطلبات الأساسية التي يلزم توفيرها للسلطة القضائية لكي تتمكن من أداء مهمتها السامية كما يجب ، هو أن يتحقق لها الاستقلال الكامل ، وأن تتحرر من كافة الضغوط والمؤثرات السالبة التي يمكن أن تمنوقها عن أداء هذه المهمة . ومن هنا يصبح مبدأ استقلال القضاء ، من أهم المبادئ التي تحرمس الدول الديمقراطية على توفيرها ، ونهيب لها من الضمانات الفعالة ما يجعله حقيقة واقعة وليس مجرد شعار كما هو الحال مع الدول غير الديمقراطية .

ولكي يتحقق استقلال القضاء بصورة عملية مرضية ، فإن ثمة اعتبارات هامة تجب مراعاتها وتأمينها ، ومن ذلك :-

أولاً : ضرورة العمل على فصل الوظيفة القضائية التنفيذية ، بمعنى أنه لا يجب إسناد مباشرة وظيفة القضاء لمن يتولون مناصب تنفيذية في الدولة ؛ لأن تدخل المؤثرات التنفيذية في الأحكام القضائية غالباً ما يفقد تلك الأحكام عدالتها وموضوعيتها ويجعلها

تأتي وهي أقرب إلى إرضاء بعض الأهواء والتحيزات . ومثلاً فقه لا يمكن تصور أن تقوم السلطة التنفيذية بتوجيه الاتهام ضد فرد من الأفراد أو إقامة الادعاء عليه ، ثم تتولى هي نفسها الفصل في هذا الادعاء ، أن ذلك فضلاً عن أنه يخل بمبادئ العدالة ، فإنه يودي بمرور الوقت إلى تدمير معالم الوظيفة القضائية نفسها .^(١)

لأنها : ضرورة التقيد بأسلم الطرق في اختيار القضاة ، وعموماً توجد ثلاث طرق متميزة هي :

(أ) اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية ، وهي طريقة غير شائعة ومن عيوبها أن يصبح القاضي مدينًا بالولاء للحزب المسيطر على هذه الهيئة فضلاً عن مناقضتها أحداً فصل السلطات . ولذلك نجد أن معظم الدول التي كانت تأخذ بهذه الطريقة قد عدلت عنها نهائياً .

(ب) اختيار القضاة بالانتخاب الشعبي المباشر ، ويشجع استخدام هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أكثر عيوباً من الطريقة الأولى رغم أنها تحقق علم خضوع القضاة للسلطة التنفيذية ، فمن نتائجها هبوط مستوى القضاة وخضوعهم للأحزاب السياسية ، وتأثرهم بنزعاتها ، وميلهم إلى كسب رضا الجمهور .

(ج) تعيين القضاة بواسطة السلطة التنفيذية ، وهي أفضل طريقة لاختيار القضاة وقد أخذت بها معظم الدول لأن السلطة التنفيذية أدري بالكفاية اللازمة لوظيفة القاضي . وما يؤخذ عليها أنها لا تتلافى عيوب الطريقتين السابقتين كلية ، فالسلطة التنفيذية التي تتولى الاختيار تكون مسؤولة أمام الهيئة التشريعية التي يسيطر عليها حزب الأغلبية . ومحصلة ذلك أن تعيين القضاة يخضع لاعتبارات حزبية . ولكي تتلافى الدول هذا العيب أوجبت نظاماً مختلفة تضمن بها الحياد التام في تعيين القضاة .

ويرتبط بموضوع استقلال القضاة موضوع عزلهم ، والقاعدة التي تأخذ بها أكثر الدول في عصرنا أن تكون عملية العزل عملية صعبة ضماناً لاستقلال القضاء . ففي الولايات المتحدة تشترط بعض الولايات أن يكون عزل القضاة عن طريق محاكمة بواسطة السلطة التشريعية وبموافقة أغلبية كبيرة خوفاً من أن يتم العزل لأسباب حزبية .

(١) أنظر د. إسحاق صيري مقلد، م. ص. ٥٢.

ثالثاً : ضرورة أن تكون الرغائب المادية التي تمنحها الدولة للقضاة كافية حتى لا يضطر القاضي إلى المساومة على حياده وضميره ، أو على مبادئ العدالة التي يقوم على تأكيدها وتنفيذها ، تحت الحاجة للمادية وحدها .

علاقة السلطة القضائية بالسلطين التنفيذية والتشريعية :

على الرغم من أن السلطة القضائية يجب أن تظل بمنأى عن الضغط الذي يمكن أن تقع تحته من قبل السلطين التنفيذية والتشريعية ، إلا أن ذلك لا يعنى انفصالها الكامل عنها ، بل توجد في حقيقة الأمر ارتباطات كثيرة بين السلطة القضائية والسلطين الأخريتين على النحو التالي : -

أولاً : العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية :

إذا بحثنا في مضمون العلاقة القائمة بين هاتين السلطين . فسنجد أن السلطة التنفيذية مثلاً هي المسؤولة عن توفير قوة التنفيذ لأحكام القضاء ، كما أنها - كما رأينا ، هي التي تتولى تعيين القضاة وإن كان دورها يتوقف تماماً عند مرحلة التعيين ، إذ يتحتم عليها بعد ذلك أن تكف عن ممارسة أى نوع من التأثير صريحاً كان أو مقنعاً ، لكي تحفظ للسلطة القضائية حيدها واستقلالها .

أما عن الدور الذي تقوم به السلطة القضائية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، فإنه يتم على النحو التالي : -

تعنى الرقابة القضائية على أعمال الجهاز التنفيذي في الدولة ، الاعتراف بسلطة المحاكم في الحكم على شرعية تصرفات الإدارة في مواجهة الأفراد ، وبهذا المفهوم فهي تمثل ضماناً فعالاً آخر من ضمانات تقييد السلوك الإداري داخل الإطار الذي يحدده القانون ، ومراقبة الانحرافات التي قد تصدر عن هذا السلوك بسلطة الجزاءات القانونية التي تقوم هذه المحاكم على فرضها وتطبيقها . وفي ذلك يقول أحد الأساتذة أنه إذا كانت الرقابة التشريعية تستهدف أساساً التحقيق من مسيرة السياسات العامة وسياسات الانفاق الحكومي طبقاً لما يتم التوصل إليه من اتفاق بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، فإن الغاية من ممارسة الرقابة القضائية هي ضمان شرعية التصرفات الإدارية وتأمين الحقوق الدستورية للجماعات والأفراد ضد أى انتهاك قد يتعرض له من قبل السلطة التنفيذية .

وبصفة مبدئية يمكن القول بأن سلطة الرقابة القضائية على أعمال الجهاز التنفيذي في الدولة لا يمكن أن تكون مطلقة أو غير مشروطة ؛ لأن إطلاق هذه السلطة ، قد يكون عاملاً مرفقاً للأهداف للتوخا من وراء ممارستها . فالحاكم لا يمكن أن تقحم نفسها في مجال العمل الإدارى مالم تدع إلى التدخل حسب ما يقرره القانون في هذا الشأن . أو بمعنى آخر فإنه مالم يكن الطرف المتضرر ، فرداً كان أو هيئة ، هو البادئ ، باتخاذ الإجراء القانونى ضد الجهة الحكومية المتسببة فى إيقاع الضرر ، فإن السلطة القضائية لا يمكنها أن تتخذ بذاتها هذا الإجراء ، أى أنها لا تملك حق الحكم على قانونية السلوك الإدارى إلا فى تلك الحالات فقط التى يطلب منها أن تمارس دورها كحكم بين الإدارة والمواطن^(١) .

ومن ناحية ثانية ، فإن سلطة الرقابة القضائية لا تنصرف إلى كل نواحي العمل الإدارى ، وإلا كان معنى هذا الإطلاق فى سلطة المحاكم ، شل فعالية الإدارة نتيجة الإحساس بملاحقتها لهم فى كل صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم . ولعل ذلك ما دعا البعض إلى القول بأنه فى الحالات التى تتطوف فيها سلطة الرقابة القضائية يكون ذلك أدعى إلى تعويق العمل الإدارى ، على حين أنه فى الحالات التى تخف فيها هذه الرقابة ، فإن ذلك يشجع على ظهور دكتاتورية السلطة التنفيذية . ومن ثم فإن أفضل أشكال الرقابة القضائية ، وأنسب مدى يمكن أن تذهب إليه ، هو الذى يستطيع أن يصل إلى نقطة الوسط المقولة بين هذين النقيضين المتطرفين .

وعموماً فإنه بات من المتفق عليه أن دخل المحاكم فى أعمال الإدارة لا يمكن أن يتم إلا فى الحالات الآتية :

(أ) فى حالة تجاوز الاختصاص ، أى عندما يتعدى الموظف العمومى نطاق سلطته الوظيفية ويخرج عن حدود الاختصاص المقرر له ، فحينئذ يمكن للقضاء أن يحكم بطلان التصرفات الناتجة عن التجاوز .

(ب) فى حالة التفسير الخاطئ لبعض النصوص القانونية مما قد يترتب عليه تحميل الأفراد بأعباء وواجبات لم يفرضها عليهم القانون أصلاً ، وهنا يكون من حق من لحق به

(١) أنظر ذلك فى د. طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص ٢١٣ .

ونظر أيضاً د. عبد الكريم أحمد، مرجع سابق ص ١٩٨ .

الضرر أن يتظلم إلى القضاء لكي يعوضه ذلك تأسيساً على القاعدة القانونية التي تقول أن ما بنى على خطأ فهو خطأ .

(ج) في حالة سوء استعمال السلطة : والتجاء الموظف العمومي إلى استعمالها بطريقة شخصية يخافى أهدافها المشروعة ، عندئذ يكون من حق من أضير من وراء سوء الاستخدام هذا أن يرجع على التسبب بالمسئولية مع الاحتفاظ بحقه في كافة التعويضات التي يقررها له القانون .

(د) في حالة سوء تفسير بعض الحقائق أو الوقائع والتوصل من ذلك إلى استنتاجات خاطئة مما يمكن أن يضر بسببه بعض المواطنين ، وحينئذ يمكن مقاضاة الموظف أو الجهة المخطئة والرجوع عليها بالمسئولية .

(هـ) في حالة حدوث خطأ في الجوانب الإجرائية المتصلة بأداء العمل التنفيذي وتضرر المواطنين من هذا الخطأ ، فما لم يكن الإجراء المنفذ له سند من القانون ، فإنه يصبح باطلاً ويجوز الطعن في شرعيته القانونية أمام القضاء وهكذا .

ثانياً : العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية :

وبالنسبة لملاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية ، نجد أن السلطة التشريعية هي التي تقوم بوضع القوانين والتشريعات المختلفة والتعديل في مضمونها بحسب الحاجة ، كما أنها هي التي تتولى إقرار النظام العام الذي يحكم عمل الهيئات القضائية في الدولة ، مثل الشروط التي يتعين توافرها عند تولي المناصب القضائية المختلفة ، وضمانات عدم العزل من الوظيفة القضائية ، وجداول المراتب ... إلخ .

ويقابل هذا على الجانب الآخر ، أن السلطة القضائية يمكنها أن تقضى ببطالان بعض التشريعات أو بعدم دستوريها إذا ما تجاوزت تلك التشريعات نطاق السلطة الممنوحة للهيئة التشريعية المختصة ، وهكذا .

نظرية فصل السلطات

شغلت قضية العلاقة بين السلطات العامة في الدولة حيزاً كبيراً من اهتمامات الفقه السياسي^(١) والدستوري في الماضي نظراً لما لهذه العلاقة من آثار بعيدة المدى على مستقبل

(١) دكتور: اسماعيل صبري مقلد، م. س. ذ.

الحرية فى المجتمع . ومن هنا ظهرت نظرية فصل السلطات (Separation of Powers) التى تدعو إلى كفاءة قدر مناسب من الاستقلال لكل هيئة من الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك حتى تتمكن من مباشرة الاختصاصات الممنوحة لها بعيداً عن الوصاية التى يمكن أن تقع عليها من قبل الهيئتين الأخريين بما فى ذلك من تعويق لها وإفقادها لكيانها الخاص .

ولكن يلاحظ أنه ليس المقصود بفصل السلطات أن تستقل كل هيئة عن الأخرى تمام الاستقلال بحيث تكون كل منها بمعزل عن الأخرى ، ولكن المقصود بهذا المبدأ هو عدم تركيز وظائف الدولة أو تجميعها فى يد هيئة واحدة ، بل توزيعها على هيئات منفصلة ومتساوية بحيث لا يمنع هذا التوزيع والانفصال من تعاون ورقابة كل هيئة على الأخرى .

ويعتبر الفيلسوف السياسى البريطانى جون لوك أول من أشاد بقيمة هذا المبدأ الدستورى فى عمل الحكومات على الرغم من أنها قد نسبت فيما بعد إلى الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو حتى أصبحت مقرونة باسمه . وسبب ذلك أن مونتسكيو إنما يرجع إليه الفضل فى صياغة هذا المبدأ صياغة جديدة عرضها فى كتابه الشهير « روح القوانين » بشكل واضح دقيق لم يسبقه إليه أحد ^(١) .

إيجابيات نظرية فصل السلطات :

تنسب إلى نظرية فصل السلطات عدة مزايا إيجابية هى :

١ - صيانة الحرية ومنع الاستبداد : فنظام تركيز السلطة فى هيئة واحدة يؤدي إلى إساءة استعمال السلطة وبالشكل الذى يمكن أن ينتهى بالقضاء على الحريات العامة . وفى ذلك يقول مونتسكيو : « لقد أثبتت التجارب التاريخية أن كل إنسان يتمتع بسلطة يسعى استعمالها إذ يتمادى فى هذا الاستعمال إلى أن يسطم يحد يوقفه إن الفضيلة نفسها فى حاجة إلى حدود وللوصول إلى عدم إساءة استعمال السلطة يجب أن يكون النظام قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة » ^(٢) .

وهكذا يتضح أن نظام فصل السلطات يؤدي إلى حسن استعمال السلطة ذلك أن كل

- Carlton Rodel, op. cit.

(١)

- Ibid.

(٢)

هيئة مستعمل على مراقبة الأخرى مما يؤدي إلى إيقاف الهيئة التي تعمل على تجاوز سلطاتها عند حدتها . وبذلك تلتزم كل هيئة حدود سلطاتها القانونية وتحقق حقوق الأفراد وحررياتهم . ولذلك اعتبر مبدأ فصل السلطات أنه المبدأ الكفيل بتحقيق الحرية والعدالة .

٢ - اتفاق الدولة لوظائفها وحسن سير العمل بها : فمبدأ فصل السلطات يعمل على تقسيم الوظائف المختلفة للدولة على هيئات مستقلة مما يؤدي إلى اتفاق هذه الهيئات وإجادتها لعملها .

٣ - احترام القوانين وحسن تطبيقها : يحقق مبدأ فصل السلطات احترام القوانين ويكفل تطبيقها تطبيقاً عادلاً سليماً ، وذلك على خلاف مبدأ تركيز السلطة الذي يؤدي إلى عدم استقرار القوانين وعدم الاكتراث بها ومثال ذلك أنه إذا اجتمعت وظيفة التشريع والتنفيذ والقضاء في يد واحدة ، أمكن هنا من القوانين وتعديلها طبقاً للحالات الفردية لا طبقاً لما يجب أن تتسم به القوانين من عمومية وتجريد . كما أن مثل هذا التركيز يعمل على عدم خضوع هذه الهيئة الواحدة للرقابة القضائية ، وبالتالي إلى مخالفتها للقوانين دون الخضوع لأدنى جزاء يقع عليها في هذا الشأن .

وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول التي تقيدت بمبدأ فصل السلطات عندما أرست دعائم نظامها السياسي في دستورها الذي صدر في أعقاب حصولها على استقلالها من بريطانيا في عام ١٧٧٦ .

نظرية فصل السلطات في ظروف الحياة السياسية المعاصرة :

إذا كانت تلك هي بعض الإيجابيات التي تكشف عنها نظرية فصل السلطات في ظاهرها ، فهل يا ترى أدى التغير في ظروف الحياة السياسية الآن ، عندما ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر على يد مونتسكيو ، إلى تأكيد قيمتها ، أم أنها على العكس من ذلك أصبحت غير واقعية وبالتالي متفجرة التطبيق ؟ .

ويكاد يجمع الفقه السياسي المعاصر على أن نظرية فصل السلطات في إطارها التقليدي لم تعد تستند بفعل الظروف السياسية المتغيرة ، والتي عمت المجتمعات الإنسانية كلها ، إلى أسس كاف من الواقعية وذلك للعديد من الأسباب التي يمكن إجمالها في الآتي :

(أولاً) أن نظرية مونتكيو ظهرت فى فترة تاريخية كانت النظرة الغالبة فيها إلى الحكومة هى أنها بطبيعتها الكامنة استبدادية وأنها مالم تقيد بكل ما هو ممكن من الضوابط الرادعة ، فإن عواقب ذلك الوضع المطلق بالنسبة للحرية السياسية وللحقوق الفردية كانت من الخطورة بمكان ^(١) .

ولكن هذ النظرية السلبية إلى الحكومة والسلطة ، قد تغيرت بصورة جذرية اليوم وحتى فى أكثر المجتمعات المحافظة تطرفاً لم يعد لهذا التقييم للمبالغ فيه نفس التأثير السابق .

فالتعقيد الشديد أصبح الآن سمة مميزة من سمات تنظيم المجتمعات الإنسانية وبخاصة الصناعية منها ، وهو ما يقود إلى مزيد من الاندماج والتركيز ، بفعل الحاجة إلى التكامل الوظيفى ، فضلاً عن أن مفهوم الدولة نفسه قد تغير من مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم دولة الخدمات أو دولة الرفاهية Welfare State وهذا التحول أصبح يقتضى استخدام السلطة الوظيفية المتكاملة للدولة ، من تشريع وتنفيذ وقضاء ، على النحو الذى يستطيع أن يوفر للمجتمع بأكمله أقصى ما يمكن توفيره من أسباب الرفاهية العامة ^(٢) .

ويبدو ذلك واضحاً بصورة خاصة فى قطاع التخطيط الذى تشعب أبعاده ومسؤولياته ، بحيث لم يعد احتكاراً لهيئة واحدة ، تنفيذية كانت أو تشريعية وإنما أصبح يتطلب التوصل إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من التعاون المتبادل بين هذ الهيئات العامة ، وذلك ضماناً لحسن التخطيط فى إطار من الاتفاق المشترك بين كافة السلطات المسؤولة والمعنية فى الدولة .

(ثانياً) أن النمو المتزايد فى حجم الجهاز التنفيذى ، وتغفل هذا الجهاز المستمر عن طريق الوظائف المختلفة التى يؤدها فى حياة المجتمع ، يؤدى إلى مضاعفة نفوذه وتعاظم سلطته فى مختلف مؤسسات الحكم بصورة لم يسبق لها مثيل .

فعندما كانت هذه المسؤوليات التنفيذية محدودة فى الماضى ، كان من الممكن حيثئذ الادعاء بإمكانية تحقيق مثل هذا الفصل بين السلطات العامة المختلفة ، إذا لم تكن الأوضاع قد تداخلت بهذه الصورة أو بمثل هذه الدرجة من الكثافة . أما الآن ، فإن أى

- John C. Wahlke, op. cit.

(١) راجع:

- Ibid.

(٢)

دعوة إلى الفصل لا يمكن أن تشق طريقاً لها إلى الواقع ، إذ أن الظروف قد تغيرت بشكل لم تعد تجوز معه مثل هذه المقارنات الخاطئة إطلاقاً^(١)

(ثالثاً) أن الأحزاب السياسية تقوم هي الأخرى بدورها في الربط بين هذه السلطات العامة وبعضها ، وعلى الأخص بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

فحزب الأغلبية الذي يسيطر على السلطة التشريعية يصبح بالتالي هو المسيطر على السلطة التنفيذية ، وما يحدث في قطاع التشريع من ضغوط ومتاورات حزبية لا بد وأن يجد صدًى مسموعاً في أوساط الأداة التنفيذية .

ومثل هذا الاعتبار لم يكن وارداً بالطبع في تصور أصحاب نظرية فصل السلطات عندما دافعوا عنها ودعوا إلى تطبيقها منذ قرنين أو أكثر من الزمان .

العلاقة بين السلطات العامة وطبيعة النظام السياسي

سنحاول أن نناقش في القسم التالي الأثر الذي تتركه السلطات العامة في الدولة ببعضها على طبيعة النظام السياسي .

فقد تأخذ بعض الدول بنظام التعاون بين الهيئات العامة ، وذلك بقيام علاقة متبادلة من التعاون والرقابة بين هذه الهيئات ، وهو ما يظهر في النظام البرلماني ، وقد تفضل بعض الدول مبدأ عدم التعاون بين هيئاتها المختلفة بأن تستقل كل منها عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة في ممارسة اختصاصاتها الوظيفية ، وهو ما يظهر في النظام الرئاسي .

أولاً : النظام البرلماني

الأسس العامة للنظام البرلماني :

يقوم النظام البرلماني أصلاً على أساس التوازن والتعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية . لذلك يعمل النظام البرلماني كأصل عام على تساوى كل سلطة من هاتين السلطين مع الأخرى دون أدنى تبعية أو سيطرة لأحدهما على الأخرى على أن هذا التساوى يعنى من ناحية أخرى ضرورة تعاون السلطات ، وذلك بتقرير علاقة متبادلة تربط

(١) انظر : د. إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ١١٤.

السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وهذه السلطة الأخيرة بالسلطة الأولى من ناحية أخرى .

وتحديد أركان النظام البرلماني ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين أساسيين هما : ثنائية الجهاز التنفيذي .
ثم عنصر تعاون السلطات .

العنصر الأول : ثنائية الجهاز التنفيذي :

تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من طرفين هما : رئيس الدولة ، والوزراء .

(أ) رئيس الدولة :

رئيس الدولة في النظام البرلماني غير شخص رئيس الوزراء إذ يستقل كل منهما عن الآخر بأن يشغل كل طرف منصباً يتميز عن الآخر . ورئيس الدولة هو الملك في النظام الملكي ورئيس الجمهورية في النظام الجمهوري .

وتمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني بمبدأ عدم المسؤولية السياسية عن التصرفات الخاصة بشؤون الحكم ، وذلك على خلاف للمسؤولية الجنائية التي قد يختلف أمرها باختلاف شكل الحكومة أي ما إذا كانت حكومة ملكية أم جمهورية .

وفي النظام البرلماني نجد أن رئيس الدولة يكون بعيداً عن نطاق سياسة الوزارة والبرلمان، ويتركز دوره بصفة أساسية في العمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي رسمه الدستور ^(١) .

ولقد اختلف الفقه الدستوري حول دور رئيس الدولة في مباشرة شؤون الحكم

التنفيذية:

١ - فهناك من يقرر سلبه دور الرئيس ويرى قصر اختصاصه على مجرد دور أدي
محض يستطيع بمقتضاه أن يوجه النصح والإرشاد إلى هيئات الدولة العامة دون أن يكون له
أي دور في مباشرة شؤون الحكم . وهكذا لا يتمتع رئيس الدولة بأي سلطة فعلية في شؤون
الحكم . .

(١) أنظر: د. ثروت بدوي، مرجع سابق، ص ٢٨٥ وانظر أيضاً د. محمود حلمي ، مرجع سابق ص ٢٦٧ .

وسبب ذلك في نظر هذا المذهب من الفقه ، أن رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم حيث تقع المسؤولية على الوزارة وحدها ، ومادام الأمر كذلك فإنه لا يصح أن يتمتع بسلطة فعلية في شئون الحكم إذ حيث توجد المسؤولية توجد السلطة ، وتكون الوزارة وحدها هي التي يقع عليها عبء ممارسة السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية نتيجة مسئوليتها المقررة .

٢ - وهناك رأى يقرر بأن النظام البرلماني لا يتعارض واشتراك رئيس الدولة مع الوزارة في إدارة شئون السلطة التنفيذية مع مراعاة الشرطين التاليين .

(أ) أن يجدد رئيس الدولة وزارة مستعجلة لتحمل مسؤولية تدخله في شئون الحكم وتكون هذ الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة المجلس النيابي .

(ب) أن يعطى الوزراء نشاط رئيس الدولة أى ألا تسمح الوزارة بأن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان أو أمام الرأى العام وسبيل ذلك أن يحاط تدخل رئيس الدولة في شئون الحكم التنفيذية بالسرية والكتمان بحيث تظهر هذه الأعمال وكأنها من صنع الوزارة المسئولة وحدها .

وهناك من يعتقد كلا الرأين السابقين ويقول أنه لا يمكن التسليم بالرأى الأول إذ يتعذر القول بمسليبه دور رئيس الدولة في ميدان شئون الحكم ، ذلك أن له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في مجال السلطة التنفيذية (كحق تعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزارة علاوة على كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات) ، كما أن غالبية الدساتير البرلمانية تقرر لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التشريعية كحق الاعتراض على القوانين ، وحق إصدارها ، علاوة على الاختصاصات الخاصة بمراقبة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان الى الانعقاد بحق حل المجلس النيابي إلخ .

كذلك فإنه لا يمكن التسليم بالرأى الثانى ، إذ من غير المنطقي أن تقبل وزارة التستر على تدخل رئيس الدولة في الحكم بمثل الشروط التي تقال في هذا الصدد ، إلا إذا كان ذلك يتم لإرضاء لرئيس الدولة كخمن لبقاء الوزارة في الحكم ، وبخلاف ذلك فإن مباشرة رئيس الدولة لسلطة فعلية حقيقية وعمله على تقوية نفوذه داخل السلطة التنفيذية ، يؤدي إلى تقريب النظام من النظام الرئاسي ويعد النظام الأول عن روحه الحقيقة ^(١) .

(١) أنظر: د. ثروت بدوي، للرجع السابق، ص ٣٩٢ .

وربما لهذه الأسباب بالذات ، تقرر الدساتير البرلمانية أن رئيس الدولة يباشر السلطة بواسطة وزرائه وبأنه لا يملك العمل منفرداً عن الوزارة ، الأمر الذى يوجب توقيع ممثلى السلطة الفعلية إلى جانب توقيع رئيس الدولة على كافة القرارات الخاصة بشئون الحكم كدليل على مباشرة الوزارة لسلطة الحكم الفعلية ^(١) .

(ب) الوزارة :

الوزارة هى الطروف الثانى للسلطة التنفيذية ، وهى المحور الرئيسى فى هذا الميدان ، إذ يقع عليها أصلاً عبء ممارسة السلطة الحقيقية ، وتكون بالتالى مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابى سواء كانت مسؤولة تضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها أو مسؤولة فردية تقع على كل وزير على حدة .

وتتكون الوزارة من رئيس غير شخص رئيس الدولة ، ومن عدد من الوزراء يجتمعون فى مجلس متضامن ذى وحدة متجانسة يقوم بوضع السياسة العامة للحكومة ويحقق الانسجام بين أعمال الوزارات ويضمن بالتالى وحدة العمل الوزارى واتساقه ، ويهيمن على شئون الدولة ، وهذا المجلس هو مجلس الوزراء .

وإذا كان لرئيس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزارة ، فإن حقه فى هذا الخصوص ليس مطلقاً ، بل هو حق مقيد تخذه الضرورة فى اختيار رئيس الوزراء والوزراء من بين زعماء حزب الأغلبية أو اختيار من ترضى عنهم الأغلبية البرلمانية ، وذلك لضرورة استناد الوزارة على أغلبية برلمانية تمكنها من الاستمرار فى الحكم . كما وأن حق رئيس الدولة فى إقالة الوزارة مرهون كذلك بموقف الأحزاب فى البرلمان حيث يتعين أن تستند الوزارة الجديدة على ثقة هذا الأخير ^(٢) .

وقد تشكل الوزارة جميعها من حزب سياسى واحد إذا كان هناك حزب أغلبية يستطيع أن يفوز وحدة بأغلبية مقاعد البرلمان وأن يحوز بالتالى الأغلبية البرلمانية وإلا فإنه يتعين تشكيل الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب - سياسة مختلفة وتسمى أمانة الوزارة الائتلافية .

(١) أنظر د. حميد الساعدي، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

(٢) أنظر د. محمود حلمي، مرجع سابق ص ٢١٩ ، وأنظر أيضاً د. السيد صبري، مرجع سابق ص ١٨٧ .

العصر الثاني : تعاون السلطات :

يقوم النظام البرلماني على التعاون المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية بمعنى أن تتعاون كل سلطة من هاتين السلطين مع الأخرى ، وذلك بقيام علاقة تربط التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وعلاقة تربط السلطة التنفيذية بالتشريعية من ناحية أخرى .

أولاً : مظاهر العلاقة التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية :

يقرر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التنفيذية في ميدان السلطة التشريعية وذلك كدليل على قيام التعاون بين هاتين السلطين :

(أ) أعمال خاصة بتكوين البرلمان . وذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بالدعوة لإجراء الانتخابات النيابية سواء كان ذلك عقب حل المجلس النيابي أو عند انتهاء مدة نيابة أعضاء البرلمان . كما يظهر تدخل السلطة التنفيذية في أمر تكوين البرلمان إذا لجأت بعض الدساتير إلى الأخذ بنظام التعيين إذ تقوم السلطة التنفيذية باختيار الجانب المعين من الأعضاء في المجلس النيابي .

(ب) أعمال خاصة باتمقاد البرلمان: من المقرر أن البرلمان لا ينعقد بصفة مستمرة طوال مدة نيابته المقررة ، أي طوال الفصل التشريعي ، إذ ينعقد البرلمان عدداً من الأشهر من كل سنة ليباشر وظيفته التشريعية ، ويسمى هذا بدور الانعقاد العادي السنوي .

وقد تطرأ حالات ضرورية بعد انتهاء دور الاجتماع العادي السنوي أي خلال عطلة البرلمان السنوية ، مما يؤدي إلى وجوب دعوة البرلمان للاجتماع في دور غير عادي .

وتقوم السلطة التنفيذية عادة بدعوة البرلمان إلى الانعقاد العادي أو إلى الانعقاد غير العادي ، كما تقوم بفض دور انعقاد البرلمان وتأجيل انعقاده .

(ج) الاشتراك مع البرلمان في بعض وظائفه : بأن يكون للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين ، وذلك بأن تتقدم إلى البرلمان بمشروعات قوانين .

(د) الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة : يسمح النظام البرلماني بمبدأ الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان . ولا جدال في أن مثل هذا الجمع بين المنصب الوزاري

والمُنصب النيابي يؤدي إلى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية في أداء مهمتها إذ يمكن الوزراء من حضور جلسات البرلمان بصفتهم الرسمية ، والاشتراك في مناقشات المجلس النيابي، والدفاع عن السياسة العامة للحكومة وعن أعمال كل وزارة على حدة ، وكذلك الاشتراك في تقرير القوانين المختلفة .

(هـ) حق الحل : يقصد بحق الحل إنهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية المدة القانونية المقررة لنيابة هذا المجلس . ويعتبر حق الحل من أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، إلا أنه سلاح مقابل للمسئولية الوزارية المقررة أمام المجلس النيابي ، وعلى كليهما يقوم التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع التعاون بينهما .

ثانياً : مظاهر العلاقة التي تباشرها السلطة التشريعية بالنسبة للسلطة التنفيذية
أما عن تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية فإنه يتمثل في الأمور الآتية :

١ - حق السؤال : ويقصد به أنه يحق لأي عضو من أعضاء البرلمان طلبه إيضاحات أو استفسارات بصدد مسألة معينة من الوزراء . وبهذا فالسؤال هو عبارة عن استفسار أحد أعضاء البرلمان عن مسألة معينة من الوزير المختص وقد يكون هدفه لفت نظر الوزير إلى أمر من الأمور .

والسؤال مجرد علاقة بين عضو البرلمان والوزير ، فهو يحصر المناقشة بينهما دون تدخل من أعضاء المجلس الآخرين ، ولذا يعد حقاً شخصياً لعضو البرلمان فله أن يتنازل عنه وله أن يجعل من موضوعه استجواباً إذا لم يقنع العضو بإجابة الوزير عن السؤال .

٢ - حق الاستجواب : الاستجواب أخطر من السؤال، فهو لا يعد مجرد طلب إيضاح أو استفسار عن مسألة معينة ، بل هو عبارة عن محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف من التصرفات العامة . فهو استيضاح يتضمن في طلبه اتهاماً أو نقداً لأي عمل عام تقوم به السلطة التنفيذية .

والاستجواب لا يحصر المناقشة بين عضو البرلمان ومقدم الاستجواب وبين الوزير كما هو الحال في السؤال ، بل يجوز لسائر أعضاء المجلس النيابي الاشتراك فيه ويجوز إذا استرد

عضو البرلمان استجوابه أن يستمر المجلس النيابي في نظره إذا ما تبناه أحد أعضاء المجلس ، وقد يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزارة بأجمعها .

٣ - حق إجراء التحقيق : قد يريد البرلمان الوقوف على حقيقة معينة حتى يستطيع الحكم بنفسه على موضوع معين ، وذلك إذا ما أراد الوقوف مثلاً على حقيقة العيوب المنسوبة إلى إحدى المصالح الحكومية أو معرفة تصرف إداري معين .

لذلك تسمح الدساتير البرلمانية عادة بأن يشكل المجلس النيابي لجنة من أعضائه تقوم بمهمة التحقيق هذه . وقد تشكل هذه اللجنة خصيصاً لذلك وقد تكون لجنة دائمة بالمجلس .

٤ - تولى رئيس الدولة منصبه بواسطة البرلمان : تعطى بعض الدساتير البرلمانية للمجلس النيابي حق اختيار رئيس الدولة ، وذلك بأن يتولى هذا الأخير منصبه عن طريق انتخاب البرلمان له .

وبعد هذا في رأى البعض^(١) أكبر دليل على تعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية إذ تقوم هذه السلطة الأولى باختيار رئيس السلطة الثانية .

٥ - المسؤولية السياسية للوزارة : لما كان يقع على الوزارة أصلاً عبء مباشرة السلطة الحقيقية في ميدان السلطة التنفيذية ، فإن الدساتير البرلمانية تعمل دائماً على تقرير المسؤولية الوزارية بنوعها أى : (أ) للمسؤولية الفردية التي يتحملها كل وزير على حدة نتيجة أعماله التي يباشرها في حدود وزارته . (ب) المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها التي تتقرر نتيجة السياسة العامة للوزارة أو نتيجة ما يباشره رئيس الوزراء من أعمال باعتباره رئيساً للوزارة بأجمعها .

ويجزل للمجلس النيابي أن يقوم بسحب ثقته من الوزير المسئول الذي يجب عليه في هذه الحالة أن يعتزل منصبه الوزاري ، أو من هيئة الوزارة بأجمعها التي تسقط هنا بكامل أعضائها .

وتقرير هذه المسؤولية الوزارية بنوعها أى الفردية لكل وزير على حدة ، والتضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها أمام المجلس النيابي ؛ ليحمل أقوى دليل على العلاقة الوثيقة التي تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية .

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. د.

٦ - الاتهام الجنائي والمحاكمة : تقرر بعض الدساتير البرلمانية حق المجلس النيابي في اتهام رئيس الدولة والوزراء جنائياً فيما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية وظائفهم ، كما قد تقرر اشتراك بعض أعضاء المجلس النيابي في عضوية الهيئة الخاصة التي تتكون لحكمة هؤلاء.

تطور النظام البرلماني :

لقد أصاب النظام البرلماني بخصائصه التقليدية الكثير من التطور في الوقت الحاضر ، حتى اختلف هذا النظام بمعناه السابق عما يطبق في الوقت الحديث من أنظمة تطلق على نفسها مع ذلك ذات التسمية رغم ما بينها وبين النظام البرلماني التقليدي من خلافات .

ومن مظاهر هذا التطور أن مبدأ التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد تعرض لاختلال واضح إما لصالح البرلمان نتيجة تقدم الوعي الديمقراطي مما يؤدي إلى ترجيح كفة البرلمان على السلطة التنفيذية وإخضاع رئيس الدولة للسلطة التشريعية ، وإعطاء الصدارة للبرلمان على النحو السابق يؤدي إلى الإخلال بالمبدأ البرلماني القائل بأن رئيس الدولة يعمل بحكم بين السلطات العامة^(١) .

وأما أن يظهر توازن السلطات لصالح السلطة التنفيذية ، وذلك عندما تقوى سلطات رئيس الدولة ، ففي هذه الحالة يقترب النظام البرلماني من النظام الرئاسي إلى حد كبير .

ثانياً : النظام الرئاسي

الأسس العامة للنظام الرئاسي :

يقوم النظام الرئاسي أصلاً على مبدأ فصل السلطات ، وذلك بتوزيع السلطة على هيئات متعددة ، إلا أن النظام الرئاسي وإن اعتنق نظام مبدأ فصل السلطات ، فإنه يتميز باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة ، الأمر الذي لا يحقق التعاون بين هذه الهيئات^(٢) .

(١) انظر في ذلك: د. ثروت بدوي، مرجع سابق، ص ٣٧٨ ونظر أيضاً د. محمود حلمي ، مرجع سابق ص ٢١٧ .

(٢) راجع د. محمود حلمي ، مرجع سابق ص ٢٢١ .

وتحديد أسس النظام الرئاسى ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين أساسيين هما:
فردية السلطة التنفيذية ، وتوازن واستقلال السلطات العامة .

(أ) عناصر فردية السلطة التنفيذية :

رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية فى مجال السلطة التنفيذية وهو الرئيس
الفعلى الوحيد لها . ومادام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة فى ذات الوقت مما يستتبع عدم
وجود مجلس وزراء بالمعنى المفهوم ، إذ يعتبر الوزراء مجرد معاونين له فى ميدان السلطة
التنفيذية .

وتمثل مظاهر تمتع رئيس الدولة بالسلطة الحقيقية فى النظام الرئاسى فى الآتى :

١ - أن الرئيس عندما يجتمع بوزرائه ، فإن ذلك إنما يكون لمجرد التشاور والمناولة بحيث
ينفرد وحده بالرأى النهائى القاطع فى الموضوعات محل هذه المناولة .

٢ - خضوع الوزراء لسياسة الرئيس إذ يستقل وحده يرسم وتقرير السياسة العامة للدولة
وللحكومة ، بحيث لا يستقل الوزراء بسياسة مختلفة عن سياسة الرئيس فى هذا
الصدد . وعلى ذلك يعتبر الوزراء فى ظل النظام الرئاسى مجرد أداة لتنفيذ سياسة
الرئيس وله أن يجبرهم على ذلك^(١) .

٣ - انفراد رئيس الدولة بتعيين الوزراء وعزلهم ، كما تتحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل
وزير على حدة أمامه وحده .

(ب) عناصر التوازن والاستقلال للسلطات العامة :

يقوم النظام الرئاسى على مبدأ توازن واستقلال الهيئات العامة كل عن الأخرى كما
ذكرنا ، فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصاتها عن السلطة التنفيذية التى تستقل
بدورها فى ممارسة اختصاصاتها عن السلطة الأولى ، دون وجود علاقة تعاون متبادل بين
السلطتين المذكورتين .

(١) أنظر د. حميد الساعدي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

١ - مظاهر استقلال السلطة التشريعية :

تستقل السلطة التشريعية وحدها في مباشرة وظيفتها ، تلك الوظيفة التي تتركز كلها في يد البرلمان دول أدنى مشاركة فيها من جانب السلطة التنفيذية . فلا يجوز لرئيس الدولة - باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للاتقاد ، كما لا يجوز لرئيس الدولة نفي اجتماع البرلمان ولا تأجيل دورة انعقاد ، ولا حق حل هذا البرلمان .

أيضاً فإنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تشارك السلطة التشريعية في اقتراح القوانين ، ولا يجوز كذلك الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية والاشتراك في المناقشات البرلمانية أو في الاقتراح على القوانين إذ يتمتع عليهم ذلك .

٢ - مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :

تستقل السلطة التنفيذية في مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية استقلالاً تاماً ، لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية ويعتبر نفسه على قدم المساواة مع البرلمان دون أن يكون لهذا الأخير أدنى نفوذ عليه ذلك أن الرئيس يستمد نفوذه وسلطانه من الشعب الذي يقوم بانتخابه لا من البرلمان الذي لا شأن له في أمر تفقده لمنصبه الرئاسي^(١) .

وكنذلك يتمثل مظهر استقلال السلطة التنفيذية في انفرد رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه وعزلهم وتحقيق مسؤوليتهم أمامه وحده ، فلا يكون لهؤلاء الوزراء علاقة بمباشرة مع البرلمان إذ يتمتع عليهم الجمع بين منصب الوزراء وعضوية البرلمان . كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان بتوجيه الأسئلة والاستجواب إليهم أو بتقرير مسؤوليتهم السياسية أمامه حيث تتقرر هذه المسؤولية أمام رئيس الدولة وحده . على أنه يتمين القول بأن النظام الرئاسي وإن قام على أساس مبدأ الاستقلال الكامل بين السلطات العامة ، فإن الدساتير التي تأخذ به تعمل على التخفيف من حدة هذا المبدأ ، وذلك بإدخال الكثير من الاستثناءات عليه نظراً لاستحالة تحقيق هذا المستوى من الناحية العملية^(٢) .

(١) أنظر د. حميد الساعدي، مرجع سابق، ص ١٩٥ .

(٢) أنظر في ذلك: د. ثروت بدوي، مرجع سابق، ص ٢٨٧ .

تقييم النظامين البرلماني والرياسي :

لكل من النظامين البرلماني والرياسي مزاياه وعيوبه التي يمددها أساندة النظم السياسية على النحو التالي :

أولاً : بالنسبة للنظام البرلماني :

مزاياه :

تبدو المزايا الرئيسية التي يتمتع بها النظام البرلماني كالآتي :

١ - أن الميزة الأولى التي يكفلها النظام البرلماني ، هي أنه يوفر درجة عالية نسبياً من التعاون المتبادل بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

ومن هنا ، فإن الحكومة تشعر دائماً بالثقة . والاطمئنان بحكم أنها تنتمي إلى الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية - إلى أن ما يقترحه من تشريعات وسياسات سيحظى بتأييد السلطة التشريعية ، وبالصورة التي تبقى على مضمون هذه السياسات وعلى أهدافها الأساسية دون تعديل جذري من أي نوع . وبالتالي فإن الحكومة في النظام البرلماني تستطيع أن تثبت نفسها ، وأن تضع البرامج التي أبت بها إلى الحكم موضع التنفيذ الفعال ، وهي لن تضطر إلى المساومة على هذه البرامج كما تفعل الحكومات التي لا تستند إلى أغلبية من الأنصار والمؤيدين داخل المجلس التشريعي .

٢ - أن عنصر المسؤولية الحكومة في ظل النظام البرلماني يتصف بالاستمرارية ، فالحكومة مثله دائماً أمام البرلمان الذي يمكنه في أي لحظة أن يوجه الأسئلة إلى الوزراء وأن يستجوبهم ، بل وأن يقترح بالثقة على الحكومة حتى إذا لم تعد حائزة لها سقطت من الحكم على الفور .

ومثل هذه الإجراءات التي يمكن للمجلس التشريعي أن يياشرها في مواجهة الحكومة ، تجعلها على أعباء الاستمرار باستمرار لأن تتلوك أخطاها في الوقت المناسب وبالوسائل المناسبة ، فضلاً لانتقاداته لها وتأكيداً لثقتة فيها ، وهذا في حد ذاته ضمان فعال من ضمانات الارتفاع بكفاءة السلطة التنفيذية ودفعها إلى بذل أقصى الجهد في خدمة السياسات العامة التي تتحمل مسؤولية تنفيذها .

٣ - أن الحكومة البرلمانية تتميز بالقدرة على جذب العناصر من ذوى الكفاءة والخبرة العالية إلى صفوفها ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداة التنفيذية تحت انتقاد البرلمان المستمر لها ، وتيقظه لتصرفاتها ، وتعبقها لأخطائها ، وبخاصة من جانب قوى المعارضة الحزبية ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك شعورها المستمر بالمسؤولية تجاه الرأى العام في المجتمع ، لوجدنا أن كل ذلك يحفزها على أن تدعم إمكاناتها في التنفيذ والإدارة بأفضل الخبرات المتاحة ، بل ويذهب البعض إلى القول ، بأن القيادات التنفيذية والتشريعية التى يلورها ويظهرها النظام البرلماني عادة ما تكون متفوقة بمستواها على القيادات التى تظهر فى ظل أى نظام سياسى آخر^(١) .

٤ - أن النظام البرلماني يحمى المصالح الشعبية ويضمنها بدرجة لا توفرها النظم السياسية الأخرى . فالشعب يستطيع من خلال ممثليه فى الهيئة التشريعية أن ينقل مشاكله إلى الحكومة التى يتعين عليها فى هذه الحالة أن تبحث عن الحلول المناسبة لها لإرضاء لما يتوقعه الشعب منها .

٥ - أن للنظام البرلماني فائدة تعليمية كبرى ، فمشكلات السياسة العامة التى تثار وتناقش فى الهيئات التشريعية ، تثير اهتمام الرأى العام وتحفز على متابعتها والإلمام بها ، كما أن تناول الصحافة لهذه المناقشات البرلمانية بالتحليل يؤدي إلى تبصير الرأى العام ببعض الجوانب التى ربما تكون قد خفيت عليه أو لم يستوعبها بدرجة كافية .

وكحصلة هذه العملية التثقيفية المستمرة ، هى انضاج الوعي السياسى للشعب ، وتوسيع آفاقه ومداركه ، ومضاعفة ارتباطه بقضايا السياسة العامة .

عيوبه :

للتظام البرلماني من الناحية الأخرى بعض المساوئ والعيوب التى ينتقد من خلالها ، ومن أبرزها :

(أ) أنه يؤدي بالروح الحزبية لأن تستشري فى مختلف أجهزة الحكم بكل سلباتها وأضرارها . فالحزبية تقود إلى صراع حول السلطة وحول المناصب ، كما أن المناورات

(١) أنظر : د. سليمان محمد الطحاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

ويراجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، م. ص. د.

الحزبية فى الهيئات التشريعية تؤدى إلى إضاعة الجهود وإهدار الوقت فى مناقشات لاستهداف المصلحة العامة بقدر ما تحاول أن تخدم المصالح الضيقة لهذه الأحزاب السياسية.

وعلى الرغم من أن الوظيفة الأساسية التى يفترض فى المعارضة الحزبية أن تؤديها فى النظم البرلمانية هى الدفاع عن المصلحة العامة ولقت نظر الحزب الحاكم إلى أى خطأ قد ينال منها أو يسئ إليها ، إلا أن هذه المعارضة انحرفت فى سياق الممارسة العملية عن هذه الغاية الأصلية .

وعلى ذلك فإن المزاياء التى تسبب إلى تلك المناقشات البرلمانية مبالغ فيها ولا تتفق فى كل الأحوال مع الحقيقة .

(ب) أن النظام البرلماني يؤدى إلى دكتاتورية الحكومة ، فالسلطة تكون مركزة بصورة شبه تامة فى أيدي الوزراء الذين بإمكانهم أن يقرروا أية سياسات أو أن يقترحوا أى تشريعات وهم والقانون من أن السلطة التشريعية لن تعترض عليها . ومعنى هذا أن السلطة التشريعية تصبح مجرد وكيل للسلطة التنفيذية أن لم تكن فى حقيقة الأمر تابعة لها ، وهو ضد ما تقضى به مبادئ الديمقراطية السليمة .

(ج) أن الحكومات البرلمانية تكشف عن ضعفها بل وأحياناً عن عجزها فى ظروف الحروب والأزمات القومية الطارئة ، فعلى حين تقضى هذه الظروف الاستثنائية توفر أعلى مستوى ممكن من التضامن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، تعتمد المعارضة إلى استقلال هذه الأزمات بانتقاد تصرفات الحكومة والعمل على إحراجها بصورة قد تنال كثيراً من مقدراتها على مجابهة تحديات الموقف بالفاعلية الواجبة ^(١) .

(د) أن النظم البرلمانية التى تقوم على وجود حكومات ائتلافية ، عادة ما تكون ضعيفة وغير مستقرة وعرضة للانتهيار فى أية لحظة مما قد يترك البلاد لفترات طويلة دون حكومة مسئولة عنها .

وبالإضافة فإنه يصبح من المتعذر على الحكومات الائتلافية أن تنفذ أى مشاريع بعيدة المدى بسبب عدم مقدراتها على الاستمرار فى الحكم لفترات طويلة . والنتيجة الحتمية لهذا الوضع غير الطبيعي ، تعطيل فرص التنمية ، والتسبب فى العديد من الأضرار القومية على المستويين الاقتصادى والاجتماعي ^(٢) .

(١) المرجع نفسه.

(٢) أنظر : د. سليمان محمد الطحاوى، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(هـ) أن النظام البرلماني يؤدي إلى تضيق وقت الوزراء حيث يقضون معظمه في مواجهات مع السلطة التشريعية أو في حضور جلساتها للرد على ما قد يوجه إليهم من أسئلة، أو لتقديم ما قد يطلب منهم من إيضاحات ، وبالتالي فإن هؤلاء الوزراء لا يجدون الوقت الكافي لتصريف شئون وزاراتهم .

ثانياً : بالنسبة للنظام الرئاسي :

مزاياه :

من مزايا النظام الرئاسي ^(١) :

١ - أنه يضمن الاستقرار السياسي بصورة لا يحققها نظام الحكم البرلماني . فـرئيس السلطة التنفيذية ينتخب لمدة سنوات (حسب ما ينص عليه الدستور) ، ولا يمكن إقصاؤه من السلطة قبل انتهاء فترة رئاسته (إلا في ظروف استثنائية نادرة) . ومن هنا يمكن لرئيس الدولة أن يعد خططه وينفذ سياساته وبرامجه وهو واثق من أنه سيجد الوقت الذي يساعده على الوصول فيها إلى نتائج إيجابية ، فضلاً عن أن استقلالة عن السلطة التشريعية يجعله ينفذها دون معارضة يمكن أن تشتت جهوده أو تضعف من حماسه لها .

٢ - أن النظام الرئاسي الذي يبنى على مبدأ استقلال السلطات وهو المبدأ الذي يتيح لكل منها أن تركز جهودها في مجال اختصاصها ، يجعل الحكومات أكثر كفاءة في أدائها لمهامها . فبحكم هذا التفرغ يجد الوزراء الوقت الذي يلزم لأغراض وضع السياسات واتخاذ القرارات الكبرى في قطاع الأعمال التي يتحملون المسؤولية الأولى عنها .

٣ - أن النظام الرئاسي أقدر على مواجهة الأزمات والطوارئ القومية ، وقد ثبت ذلك من واقع تجربة الولايات المتحدة أثناء الكساد الاقتصادي الكبير في أوائل الثلاثينات ، وخلال الحرب العالمية الثانية ، فتركيز السلطة في يد رئيس الدولة تساعده على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة دون إبطاء ثم الانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ القوي الفعال .

عيوبه :

أما عن عيوب النظام الرئاسي ^(٢) فيقال أن انفصال السلطين التشريعية والتنفيذية من

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د. حميد الساعدي، مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢١٥

(٢) ذكره لمحميل صبري مقلد، م. س. د.

بعضهما ليس بالأمر المرغوب فيه فى كل الأحوال ، فالتعاون بينهما ضرورى اذ يسهل التوصل إلى النتائج ويوفر للسياسات العامة قوة سياسية وأدبية أكبر مما لو جاءت هذه السياسات لتمثل وجهة نظر إحدى السلطتين فقط .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا النظام يقلل من الشعور بالمسؤولية ، ف رئيس الدولة لا يحس بمسئوليته إزاء السلطة التشريعية ، ومن ثم تصرف على حريته دون اعتبار لرد الفعل الذى يمكن أن يظهره البرلمان تجاهه . وذلك بعكس الحال فى النظام البرلماني حيث يؤدي سحب الثقة من الحكومات إلى سقوطها فى الحال .

والنظام الرئاسى لا يكفل الدرجة المطلوبة من المرونة فى عمليات الحكم ، فقد تقتضى ضرورات الموقف السياسى ، وبخاصة فى ظروف الطوارئ ، تغيير الحكومة بأكملها وهو ما لا يتيسر فى النظام الرئاسى . ف رئيس الدولة يستمر فى مسئولياته على الرغم من أنه قد لا يكون مهيباً بشكل كاف لأداء الدور المطلوب منه فى مثل تلك الظروف الحرجة ، وعليه تجد الدولة نفسها مرغمة على تحمله حتى يحين موعد الانتخابات التالية .

وأخيراً فإن النظام الرئاسى لا تتوفر له القدرة على تصحيح عيوبه ومعالجة أخطائه كما يحدث فى النظام البرلماني .

فالسلطة التنفيذية بحكم اعتمادها عن السلطة التشريعية تكون بمنأى عن انتقاداتها ، وبالتالي فإنها تظل سادرة فى غيابها دون أن تجد من يردعها عن التمدادى فى الخطأ أو يحذرها من عواقبه ^(١) .

* * *

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية حيز الزاوية في المبادئ الديمقراطية الليبرالية ، فإذا كانت الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي تعنى حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات ، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية ولا نبالغ إذا ذهبنا مع البعض أن هذه الديمقراطية تنتفي بانتفاء تعدد الأحزاب السياسية ، حيث معظم المظاهر الأخرى من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والفكر .. تكاد تتجسد في حرية تعدد الأحزاب السياسية ^(١) .

وتلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تقويم السلطة وكشف أخطائها وردها إلى جادة الصواب ، كما أن الأحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته .

غير أن الصورة لم تكن إيجابية على الدوام ، فكثير من الفقه وجه انتقادات قاسية للأحزاب السياسية ، واتهمها البعض أنها أداة فساد للحياة السياسية ووجودها تخریب للمبادئ الديمقراطية .

ومنعرض هنا الفكرة مبسطة عن الحزب السياسى ثم الآراء المؤيدة لوجود هذه الأحزاب والآراء المعارضة لها .

(١) راجع:

- Leon O. Epstein, political parties in Western Democracies, prager Inc., New York, 1967.

تعريف الحزب السياسى :-

ينهب البعض إلى أنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومواقف واحدة ، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتهم^(١) .

ويعبر الحزب فى الفكر الماركسى عن مصالح طبقة معينة ، فكما أن المجتمع الرأسمالى ينقسم إلى طبقات متعارضة المصالح ، فكذلك تتمدد الأحزاب السياسية فى هذا المجتمع كل منها يتبنى مصالح طبقة معينة يزود عنها ضد افتراءات وترهص الطبقات الأخرى بها ، أما فى المجتمع الاشتراكى فالطبقة التى تسيطر على أدوات الإنتاج وتتمتع بأغلبية كبيرة هى الطبقة العاملة ، ولذلك من الطبيعى أن يوجد حزب واحد يعبر عن مصالح هذه الطبقة وينظم جهودها ، ويقود العمل فى الدولة . فالحزب هنا فيصل طليعى عن هذه الطبقة يضم خيرة عناصرها ويمثل أركان حرب هذه الطبقة . وليس هناك داع لوجود أحزاب أخرى حيث لا تتمدد الطبقات فى المجتمع الاشتراكى ، وإن وجدت ، فهى طبقات ذات أعداد صغيرة وذات وزن ضئيل فى سبيلها إلى الانتثار ، مع تطور الاقتصاد وإرساله على أسس اشتراكية بحتة ، وإن وجدت أحزاب لهذه الطبقات فى المجتمعات الاشتراكية ، فهى أحزاب هامشية ذات وزن ضئيل وتأثير قليل فى الحياة السياسية^(٢) .

ويكاد يتفق الفقه على أن المقيار الأساسى لتمييز الحزب عن غيره من الجماعات هو هدفه فى الوصول إلى السلطة .

أولاً - مزاي تعدد الأحزاب السياسية^(٣) :-

يحدث أيضا تعدد الأحزاب السياسية علة مميزات لها ، يمكن أن نجمال فى الأتى :-

١- أداة الرأى العام فى التعبير عن مختلف اتجاهاته :-

تعد وسيلة أساسية وفعالة ، يعبر الرأى العام من خلالها عن آرائه وأفكاره ومواقفه لاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آرائه وبرامجه ومواقفه التى تكون عادة صدى وانعكاس لقسم من الرأى العام فى المجتمع .

- Ibid.

(١)

- Maurice Duverger, Political parties, John Wiley Sons, Inc., New York, 1954.

(٢)

(٣) راجع د. السيد خليل هيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون مكتبة الطلبة بأسوط،

١٩٧٩، ص ١٥.

كما أن الأحزاب السياسية هي التي تمد المجتمع بالآراء السياسية المصقولة وتفتح .
الحلول للمشكلات العامة في نطاق برامج عمل تتمشى مع أيدلوجيتها وفلسفتها .

٢ - الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة :-

تقوم الأحزاب بدور التشقيف والتوعية والتوير من خلال المحاضرات والندوات
والمناقشات والتدريس لفتات معينة من الشعب ، كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو
الأمية للعمال في أوروبا . وفي آتون هذا الجو السياسي والثقافي يرقى مستوى الفرد ويستتير
ويتعرف على حقوقه ويحرص عليها ، وواجباته ويؤديها بإخلاص ، وتساهم المؤتمرات
السياسية والخطب والمجادلات في شحن الحياة السياسية وتنشيطها وربط المواطن بمشاكل
وطنه وإحساسه بالمشاركة في حلها .

٣ - التصدى للاستبداد الحكومي :-

تتصرف الحكومة بحذر وحيلة وعادة ما تكون حكومة الأغلبية في ظل وجود أحزاب
معارضة ، تصيد لها الأخطاء لكشفها أمام الشعب ، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى
السلطة ويظهر بأغلبيته حوله ، ويدفعه هذا التصدى للحكومة وكشف أخطائها وإظهار
عوارثها حتى تنقص شعبيتها وتخسر السلطة . ومن هنا كان على الحكومة أن تتصرف
بحذر وتسمى - في برامجها وعملها - لمصالح الشعب والدولة .

٤ - خلق النواب والسياسين القادرين :-

تعد الأحزاب السياسية ملجأ لتخريج كوادر مدربة وسياسين قادرين وذلك عبر
البرامج التدريبية والمحاضرات والندوات والاحتكاك بالأحزاب الأخرى وممارسة ما يكلفها به
الحزب من مهام ، ويمرر هذا واضحا في الأحزاب الشيوعية التي تخلق كوادر مدربة تدريجا
عاليا ، فلا غرو أن نرى عمالاً جهلة اشغروا في صفوف هذه الأحزاب ثم صاروا بعد فترة
من كبار القادة المنحكين والسياسين البارزين بفضل البرامج العميقة والجادة التي تعلموها
داخل أحزابهم وعرشوف وغيره ما هي إلا أمثلة على هذه الحقيقة ^(١) .

(١) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
١٩٩٢، ص ٥٥ - ٥٧ .

٥ - تحديد مسؤولية السياسة العامة :-

ويعنى ذلك أن كل حزب له برامجه الواضحة المتميزة عن غيرها ، وبالتالي له موقفه من مشاكل المجتمع ، ويتخذ الحزب بناءً على ذلك مواقف واضحة من كل التشريعات أو المشاريع القوانين أو المشاكل السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فى الدولة . ويتربط على هذا أن تحدد مسؤولية كل حزب من خلال موقفه وأعماله فلا يستطيع أن يلقي تبعة أى عمل قام به على غيره من الأحزاب ويسهل هذا للناس الحكم على هذه الأحزاب وبالتالي تأييدها أو الانقضاض بعيداً عنها .

ويتضح من كل ذلك أن تحدد المسؤولية عن السياسة العامة فى الدولة .

ثانياً : مساوئ تعدد الأحزاب :-

يبرز هذا الرأى للذى يرى أن الأحزاب السياسية تصيب الحياة السياسية بشروط متعددة ، مساوئ الأحزاب فى النقاط التالية :-

١ - الأحزاب تسيطر عليها أقلية:

يرى الأستاذ روبرت ميشيل « بجامعة تورين » فى كتابه عن الأحزاب السياسية أن الحزب تسيطر عليه - عادة - أقلية حتى فى أكثر البلا ديمقراطية ، وأنه كلما اتسع نطاق الحزب كلما قوى سلطان تلك الأقلية ، وبالرغم من أن لوائح الأحزاب تنص - عادة - أن الأقلية تخضع لسلطان الأغلبية ، إلا أن هذا تصور نظرى محض ، وتوكل معظم المهام واتخاذ القرارات إلى جماعة صغيرة فى الحزب تعد بمثابة الدفاع عن الجسم .

ويرى « مازاريك » Masaryk (أول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكيا) « أن الأوليغار شيه هى التى تحكم فى الواقع سواء كان نظام الحكم ديمقراطياً أو اتوقراطياً ولفترة قريبة كانت الأحزاب تتسمى بأسماء زعمائها مثل حزب الماركسيين والساليين فى ألمانيا نسبة إلى ماركس وإلى لسال Lassal وحزب الجوريسيين نسبة إلى Jaures أحد كبار زعماء الحزب الاشتراكى فى فرنسا ، وفى مصر نلاحظ حزب السعديين ، بيد أن هذا الظاهرة قد زالت ربما لاختفاء دور الزعيم الواحد فى البلاد المتقدمة ، وحل محله دور أقلية من الشخصيات البارزة فى الحزب ، أما فى البلاد المتخلفة ، بما لرغبة الزعيم فى الظهور بظهور

ديمقراطى أما من الناحية الفعلية تجد أن شخصيته هى التى تلعب دور الرئيس فى السيطرة على الحزب (١).

٢ - الأحزاب تزييف الرأى العام :

يذهب الأستاذ « لوارنس لويل » Lawrence Lowell مدير جامعة هارفارد السابق ، فى مؤلفه عن الرأى العام والحكومة الشعبية أن القول بأن حزب الأغلبية يدير عن الرأى العام لا يطابق الحقيقة ومجرد خيال محض .

ويفسر ذلك بأنه لكى يوجد رأى عام يجب أن تكون هناك حكومة منظمة بمعنى أن يتولد الإحساس بأن ثمة واجباً أدبياً وسياسياً مفروضاً على الأقلية باحترام رأى الأغلبية كما يجب ألا توجد بين أهالى البلاد انقسامات وفوارق كبيرة من حيث الجنس والدين أو النزعة السياسية ، بحيث يكون من شأن تلك الفوارق أن تقسم البلاد إلى طوائف أو جماعات متنافرة إلى حد يكون معه من الصعب الاتفاق على مسألة أساسية مثل : النمسا والمجر قبل معاهدة فرساي ١٩١٩ والهند قبل استقلالها وانقسامها إلى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية.

كذلك يجب أن يكون للأقلية حرية التعبير عن آرائها بجميع الوسائل السلمية إذ بدون ذلك لا تستطيع الأقلية أن تقتنع أن سياسة الحكومة إنما تمثل رأى الأغلبية بعد سابق تمحيض ومناقشته ، فللأقلية الحق فى أن تعتقد أن لو كانت حرية إبداء الرأى لاستطاعت أن تقتنع الأغلبية برأيها وتضعها إلى جانبها .

يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يكون فى مقدور جمهور الشعب أن يكون جزءاً أساسياً من العناصر للمكونة لرأى استناداً إلى معلوماته الخاصة وبناء على تمحيص وموازنته للأدلة المختلفة ولن يتوفر هذا إلا حينما تكون المسألة موضعاً للمناقشة العامة إلى حد تصبح موضوعاً يلم به كل فرد (٢).

وترتب على ذلك ، أنه من الأمور الاستثنائية النادرة ، أن يتم التحاق الفرد بحزب من الأحزاب نتيجة لتفكير مستقل حتى فى الصفوة نفسها L'elite على حد تعبير المالم

- Leon D. Epstein, op. cit.

(١).

(٢) راجع ، أحمد حنظل ، مرجع سابق ، ص ١٢

الفرنسى أوبير Hubert ، فهى قلما تعرف ذلك التفكير المستقل حيث تخضع عادة لغير طائفة من التقاليد والذكريات العائلية القديمة ومصالح الطبقة التى تنتسب إليها لبعض النزعات العاطفية وبعض الأفكار ذات اللون اليراق والمظهر الخداع ^(١) .

والواقع أن مسألة البحث فى الاعتبارات والبواعث التى تدفع فرد من الأفراد للاتحاق بحزب بعينه ، مسألة لا تعزى إلى سبب واحد فقد يكون على رأى الأستاذ بارنلمى - التحاق الفرد بحزب بعينه راجعاً إلى إعجابه ببند واحد من البنود العشرين التى تكون برنامج الحزب، كذلك تلعب الديماغوجية La Demagogie أى الضحك على الجماهير وتملقهم، دوراً فى جذب الناس إلى حزب من الأحزاب وربما يفسر هذا التناقض الذى يظهر فى بعض المواقف، فمثلاً ترى أناس مصلحتهم الطبقة مع أحزاب اليمين مثل المزارعين وأصحاب الأملاك العقارية فى فرنسا ويتخون عنهم نواباً شيوعيين ، كذلك نجد كثير من الناخبين هم فى باطنهم من رجال اليسار ، ولكنهم مع ذلك يؤيدون أحزاب اليمين ، وقد دعى هذا الكاتب السياسى الكبير أندريه سيجيفريد Siegfried إلى القول « أن للفرنسى قلباً إلى اليسار وجيباً إلى اليمين » Le Francais avait le coeura gauche, et la poche a droite

ويذكر Charles Benair شارل بنوا « ما أكثر ما نجد بين الناخبين من لا رأى لهم أو من ليس لسوى رأى مستقيم أو من له أكثر من رأى يغيره طوعاً لاجتاه الرياح أو تبعاً لآخر من يتكلم » .

وفى أمريكا يقرر الأستاذ « جارنر » بأن الناخبين الشبان ينضمون عادة إلى هذا الحزب أو ذاك بناء على اعتبارات متعددة ، ترجع معظمها إلى سلطان البيئة أو العاطفة أو اختيارات الحزب الذى كان أبائهم وأجدادهم منضمون إليه ^(٢) .

ويرى لاسكى فى إنجلترا ، أن أغلبية الناخبين تنحو نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة الذى ظل فى الحكم أمداً طويلاً .

- Maurice Duverger, op. cit.

(١)

(٢) د. جابريل آلوند، السياسة المقارنة: دراسات فى النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد على عتاني، القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٨٠، ص ٤٥ - ٤٧.

وعلى كل نحن نرى أن هذه العملية تخضع لاعتبارات كثيرة تتعلق بمستوى الشعب الاقتصادى والثقافى والاجتماعى .. وبالتالى ففى العادة أن يتم اختيار الانتماء لحزب معين فى البلاد المتقدمة نتيجة لانسجام برامج مع المصالح الطبقيّة للفرد ، وإذا حدث العكس ، فهذا من قبيل الاستثناء ولا يقاس عليه أما فى البلاد المتخلفة حيث نسبة الأمية مرتفعة وتصل نحو ٧٨.٥٪ والمستوى الثقافى هابط ومتخلف والشعب أغليته فقيرة جاهلة ، لا يكون القرار بالانتماء إلى حزب من الأحزاب - عادة - سليماً حيث تلعب الغوغائية وتزييف الحقائق ولديها دوراً كبيراً فى التأثير على الناخبين كذلك تلعب الدعاية دوراً كبيراً فى تزييف الرأى العام ، حيث إن العقل أو البرهان لا يؤثر على الجماهير كثيراً بقدر التكرار والتأكيد وعلو المكانة Le Prestige ويكفى لكى تدرك أثر الدعاية أن نشير إلى عبارة هتلر فى كتابه « كفاحي » تستطيع الدعاية الماهرة المنظمة أن تجعل شعباً يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى الجحيم وأن تقنعه أن حالته الحاضرة هي السعادة وملذاتها وإن كانت فى حقيقتها هي التعاسة ذاتها^(١) .

وفى تقديرات أيضاً أن الرشوة سواء فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة لها دوراً كبيراً فى التأثير على الناخبين ، فالأستاذ الأمريكى جارنر يقول أن نتيجة الانتخابات إنما تقرر بناء على الأثر الذى تلعبه النقود أكثر من أثر غيرها من العوامل .

ومن سهام النقد التى توجه للأحزاب فى هذا الشأن أن الأحزاب قلما تظل وفيه لمبادئها وبرامجها أى قلما تظل متمسكة بها ومنفذة لها .

٣ - الأحزاب تؤدى إلى الفرقة والضعف :

إن اختلاف الأحزاب وتطاحننها يؤدى عادة إلى الفرقة والتناوب والتفكك ، وكما يقول أفلاطون أن لاشر يحيق بمدينة La Cite أكبر من ذلك الذى إذا نزل بها فرقها شيعاً وأحزاباً ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى إذا حل فيها ربط اجزائها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة .

ويعيبون على الأحزاب فى ألمانيا أن تطاحننها وتنافرها أهم سبب أدى إلى فشل

(١) د. السيد خليل هيكال، الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامى، مكتبة الأدب الحديث، أسوط، ١٩٨٤، ص ٣٧ - ٣٨.

الديمقراطية التي كانت تقررت بدستور فيمر Weimar وفي فرنسا يرى البعض أن الأحزاب معاملة دسائس ومؤامرات ^(١) .

٤ - الأحزاب تؤدي إلى عدم الاستقرار الوزاري :-

أن تناقض الأحزاب على السلطة يعصف بالاستقرار المطلوب للوزارة ، ففي فرنسا مثلاً وهي أكبر بلد فيه عدد من الأحزاب والجماعات السياسية كان الوزير يترك الوزارة قبل أن يتاح له الوقت الكافي حتى يجرد الإلمام بالمسائل التي طلب إليه إنجازها ، كما لا يستطيع الوزراء أن يقوموا بعملهم وهم يشعرون أنهم لن يستمروا ويؤدي هذا إلى فقد الشعور بالمسؤولية ، وعدم الاهتمام بالصالح العام . ويقول العلامة مارليو في هذا الصدد : أن عدم الاستقرار هو البناء للميت للنظام البرلماني لاسيما في أوقات الأزمات ، والاستقرار أهم العوامل التي أدت إلى نجاح النظام الديمقراطي في سويسرا وأمريكا وإنجلترا ودول اسكندنافية ^(٢) .

٥ - الأحزاب تحقق حرية النائب :-

إذا بدلى النائب في البرلمان بأراء الحزب الذي ينتمي إليه حتى ولو كان هو شخصياً غير مقتنع بهذه الآراء .

ونحن نرى أن هذا لا يعيب الحزب ، فالنائب عضو في الحزب ، من المفروض أن ما ينتمي إليه نتيجة لاختناعه بمبادئ وبرامج الحزب ومن الواجب أن يبنى آراء ومواقف تنسجم مع هذه البرامج ، وهو رشح نفسه بناء على التزامه ببرنامج الحزب المنتمي إليه ، أما إذا لم يوافق على مواقف الحزب وآرائه فعليه أن يستقيل من الحزب وبين الخلافات الأيدلوجية بينه وبين الحزب الذي دعه إلى ذلك .

٦ - الأحزاب تفضل الصالح الحزبي على الصالح القومي :-

أن الروح الحزبية والتعصب تؤدي إلى أن تفضل الأحزاب صالحها الحزبي على الصالح القومي ، حتى في إنجلترا نفسها ، فقد شكت الملكة فيكتوريا من فقدان الروح

- Leon D. Epstein, op. cit.

(١)

(٢) جابريل ألوند، مرجع سابق، ص ٤٩.

القومية لدى الأحزاب السياسية عند النظر إلى مشروع أحد القوانين ١٨٨٤ Franchise Bill ومن المأثور عنها قولها Parly nillranis the couvry .

وفي خطاب تشرشل في ١٦ أغسطس ١٩٤٧ وجه اتهاماً إلى حكومة العمال بشأن فساد الإدارة ووضع مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب البريطاني .

٧ - إقحام المؤثرات السياسية في عمل الإدارة :-

كثيراً ما تتأثر الإدارة بالسياسة والصراع الحزبي تأثراً كبيراً ، كما أن الحزب الفائز في الانتخابات يلجأ إلى تعيين أنصاره في المناصب الإدارية الهامة ، معتبراً أن الوظائف الإدارية غنائم من حق المنتصر في المعركة الانتخابية أن يوزعها كما يشاء .

ومن مواضع الشكوى في الولايات المتحدة أن النزاع الحزبي يسود انتخابات المجالس البلدية في حين أن الخلافات التي تفرق الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي تتعلق بالشؤون السياسية لا البلدية أو المحلية .

لذا ؛ ويظهر إلى جانب الآراء المؤيدة والمعارضة لوجود الأحزاب السياسية وعددها رأى آخر يدعو إلى الإبقاء على الأحزاب السياسية كضرورة لأزمة للمجتمع الحديث بشرط التخلص من عيوبها ومساوئها وإصلاح أنظمة الانتخابات . وتتلور هذه الآراء في النقاط التالية التي نلخصها في الآتي (١) :-

١ - الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبي :

يقال أن الاستفتاء الشعبي يخفف من الصراع الحزبي ، فالشعب يدلي بصوته بغض النظر عن الحزب الحاكم ، كما يحد من استبداد البرلمانات بالسلطة ، إذ ليس كل القوانين والشريعات تمر عن طريق البرلمان بل الشعب مباشرة يدلي برأيه فيها ، وإذا كان من السهل التأثير على النواب في البرلمان فمن الصعب التأثير على الشعب في مجموعه ، وذلك من قبل الشركات والاحتكارات .

(١) راجع Austin Ranney and Willmoore Kendall, Democracy and the American party system, Harcourt, Graco & world Inc. New York, 1956.

٢ - تقيد سلطة إسقاط الوزارة :-

بأن ترد عدة قيود على سحب الثقة من الوزارة في النظام البرلماني ، وتقيد سلطة رئيس الدولة في النظام الرئاسي في تغيير الوزارة ، وذلك بوضع شروط معينة ومواعيد معينة لذلك التغيير .

٣ - إصلاح أنظمة الانتخابات :-

ومن أهم الاقتراحات في هذا الشأن ما يلي :-

(أ) سرية التصويت .

(ب) الرقابة القضائية على جميع المراحل الانتخابية .

(ج) إخضاع الأحزاب لرقابة محايدة ، وذلك على تصرفاتها وسلوكها وعلى مصادر تمويلها .

وبعد فقد عرضنا للآراء التي تنادى بضرورة وجود الأحزاب السياسية وتعددتها والآراء المعارضة لذلك والآراء التي توفق بين الرأيين .. وفي اعتقادنا أن شكل النظام السياسي يتأثر إلى حد كبير بالهياكل الاقتصادية القائمة في المجتمع ، ففي مجتمع الاقتصاد الرأسمالي وحرية المشروع ، وظهور التفاوت الطبقي الحاد في المجتمع يكون من الواجب السماح بنظام تعدد الأحزاب حيث تتعدد الطبقات والفئات ، كل يدافع عن مصالحه أما في دول أخرى تنقلص فيها الفوارق الرهيبة بين الطبقات وتتضائل ، يجب أن يكون وجود الأحزاب معبراً عن الطبقة القائمة أو الفئات القليلة التي تعيش في قلب المجتمع .

١ الأشكال الرئيسية للتنظيمات الحزبية ،

بشكل عام ، يمكن حصر الأشكال الرئيسية للنظم الحزبية في الآتي :-

نظام تعدد الأحزاب

نظام الحزبين الكبيرين

نظام الحزب الواحد

أولاً : نظام تعدد الأحزاب :-

يرى الكثير من الفقه أن نظام تعدد الأحزاب هو الممرد المفقري للحياة الديمقراطية ،

فتمتد الأحزاب هو الترجمة التنفيذية لمعنى « حكم الشعب بالشعب » ، فالأحزاب السياسية تساعد جمهور الناخبين على تكوين آرائهم وتقريفهم وتكون هذ الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة ^(١) .

وبهكذا فى هنا الصدد أن نبرز العلاقات بين الأحزاب فى ظل نظام تعدد الأحزاب ، والمعيار الأساسى الذى بموجبه تقام هذه العلاقات هو أيدولوجية كل حزب ومدى تقاربها من الأيدولوجية الأخرى ، فإننا كانت متقاربة وبالتالى البرامج والمواقف متقاربة كانت العلاقات تميل إلى التحالف ، أما إذا كانت الأيدولوجيات متناقضة فالبرامج والمواقف تغدوا متباعدة وتميل العلاقات إلى الصراع والتناوب ويبدو هذا الصراع عبر القنوات الشرعية مثل الانتخابات أو فى البرلمان أو الاجتماعات أو الندوات .. وقد يغدو عنيفاً محتدماً مثل الممارك والاشتيكاكات بالأيدى أو بالأسلحة أو لجوء كل فريق إلى تصفية الآخر أو بعض أنظاره بمعنى أدق ..

أما التحالف فقد يتخذ بشكل التحالف الانتخابى أو التحالف الوزارى (حكومة ائتلافية) ، ويقصد بالأول اتفاق بعض الأحزاب قبل دخول المعركة الانتخابية على التنسيق بينهم وتنفيذ مخطط معين أثناء الجملة الانتخابية على اتفاق الحزب الشيوعى الفرنسى والاشتراكى على تقديم مرشحاً واحداً فى دائرة معينة ودفع الناخبين لإعطائه أصواتهم ، كذلك اتفاق أحزاب اليسار على مرشح أى حزب منهم فى الدور الثانى وكذلك اتفاق أحزاب اليمين على تأييد مرشح أى حزب من كتلة اليمين ^(٢) .

ويقصد بالتحالف الوزارى : ذلك التحالف الذى يتم بين عدة أحزاب لتكليف حكومة معينة ، ويلجأ إليه - عادة - عندما لا يحقق أى حزب الأغلبية المطلوبة التى تسمح له بتأليف حكومة ، تتكون لك عناصرها من الحزب ، وتتخذ الحكومة فى هذه الحالة شكل الائتلاف Coalition أى تشترك الأحزاب الداخلة فى ائتلاف بأن يكون لها وزيراً أو أكثر فى الحكومة .

- Ibid.

- Leon O. Epstein, op. cit.

- Austin Ramney, op. cit.

- وانظر أيضاً د. السيد خليل هيكىل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مرجع سابق، ص ٢٧ -

(١) راجع:

وانظر أيضاً:

(٢) أنظر:

ثانياً : نظام الحزبين الكبيرين :-

يظهر في الحياة السياسية حزبان كبيران يستقطبان أغلبية الجماهير بينهما ، ويسيطران على حل الحياة السياسية ولا يقلل من ذلك وجود أحزاب صغيرة هامشية بجانبها ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد حزبان كبيران الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وتوزع الجماهير بينهما ، ولا ينفي هذا النظام وجود حزب شيوعي صغير جداً في الحياة السياسية الأمريكية ، كذلك يوجد في بريطانيا حزبان كبيران المحافظين والعمال ، ويقوم بجانبهما حزب الأحرار الصغير ، وضالّة تمثيلية في مجلس العموم ، تجعل النظام الحزبي في بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب ^(١) .

ولكن يوجد خلاف في ممارسة هذه الأحزاب عملها في الولايات المتحدة عنه في بريطانيا ، ففي الأولى تتمتع اللجان المحلية في الحزبين بسلطات واسعة حيث تتولى تمويل الحركة الانتخابية كل في دائرتها دون مساعدة من رئاسة الحزب وبمبدأ عن رقابته ، ويؤدي هذا إلى استقلال اللجان الحزبية المحلية عن بضعها وإلى عدم قدرة رئاسة الحزب على الاعتراض على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية . بينما في إنجلترا تجتحت الممارسة أن تظهر الحزب الثالث (الأحرار) في الحكم وإن كان تأثيره مازال أقل بكثير من الحزبين الكبيرين ، كما تتمتع الأحزاب البريطانية بالمركزية مما يؤثر في وحدة الحزب وتماسكه . ويظهر الفرق الهام أيضاً بين بريطانيا والولايات المتحدة في « ميكانيزم » النظام الحزبي في أنه في بريطانيا يقوم بمسئولية الحكم حزب واحد ويتحول الآخر إلى حزب معارضة ، بينما في الولايات المتحدة لا يحول أن رئيس الجمهورية ينتمي إلى الحزب الديمقراطي مثلاً بينما الأغلبية البرلمانية تنتمي إلى الحزب الآخر ^(٢) .

ثالثاً : نظام الحزب الواحد :

يتميز هذا الحزب المركزي الشديدة والطاعة الكاملة ، وهو حزب الصفوة أو النخبة L'elite أي عضوية الحزب عضوية مقيدة بشروط تتفاوت شلتها وقوتها . من حزب لآخر ، يتبدى ذلك في الحزب الشيوعي ، حيث تفيد عضويته بقيود شديدة لاسيما في أوقات

- Maurice Duverger, op. cit.

(١)

- Samuel Eldersveld, political, parties: A Behavioral Analysis, Rand McNally (٢)
at Company, Chicago, 1964.

الأزمات ، ويمرّ ذلك إلى اعتبار الحزب فيحصل متقدّم عن الطبقة العاملة أو أركان حربه
وبالتالي لا تكون عضوية الحزب إلا لمن تتوافر فيه صفات معينة وليس هذا فسخ بل يمر
أيضاً العضو المرشح بفترة اختبار ، إذا نجح فيها صار عضواً عاملاً في الحزب ، وبدل على
ذلك نسبة عدد الأعضاء للحزب الشيوعي السوفيتي بالنسبة إلى مجموع شعب الاتحاد
السوفيتي فعدد أعضاء الحزب لا يزيد عن أربعة عشر مليون عضواً بالنسبة يكاد يرهو عن
٢٥٠ مليون نسمة (١) .

ويقوم الحزب الشيوعي بدور كبير في تثقيف أعضائه ونائلهم فكرياً وجسدياً عبر كافة
تنظيماته الأساسية والمساعدة وفق برامجه المتعددة .

ويتميز الحزب الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني وفي ألمانيا الحزب النازي في
عهد هتلر ، بالخضوع التام لشخصية الزعيم وعبادته وحيث يهيمن الزعيم فيها على كل
مؤسسات الحزب وأعضائه .

وواضح هنا أن العمل السياسي يحتكره الحزب الواحد وينفرد به ولا يشاركه غيره
فيه .

* * *

الرأى العام

تمثل دراسات الرأى العام فى الوقت الحالى موضوعاً هاماً من موضوعات علم السياسة . فالرأى العام هو رأى جماهير الشعب بكافة فئاته وطبقاته والتي تعد عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الدولة . ولا يخفى أهمية الدور الهام الذى يلعبه الرأى العام فى صياغة سياسة الحكومات والتأثير فى اتجاهاتها . ومن ثم تحاول الدول المختلفة التعرف على اتجاهات الرأى العام عن طريق أجهزة لها للحكومية أو أحزابها ، وأيضاً بواسطة مراكز البحث فى جامعاتها أو مراكز قياس الرأى العام وغير ذلك من الأجهزة المختلفة . وتحاول الأنظمة الحكومية دائماً الحصول على تأييد الرأى العام حتى يكون دعماً لها فى شرعيتها ، وبدون هذا التأييد يفقد النظام شرعيته ويحكم عليه بالعزلة التى تكون سبباً فى انهياره واختفائه مهما استعان بوسائل القهر والجبر لفرض وجوده خلال أى فترة من الزمن^(١) .

والرأى العام قد يكون دولياً بحيث يشمل رأى جماهير دول متعددة فى بعض المشاكل العالمية مثل مشكلة الحرب والسلام وحقوق الانسان ، وقد يكون داخلياً داخل نطاق دولة معنية ويهتم بمصالح هذه الدولة . وبالنسبة للرأى العام الداخلى فهناك الرأى العام فى الأنظمة الديمقراطية والرأى العام فى الأنظمة الديكتاتورية^(٢) .

(١) راجع د. أحمد بدر، الرأى العام : طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ١٧ - ١٩ .

(٢) وانظر أيضاً د. سيد سراج، الرأى العام مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٢٥ - ٢٩ .

وقيل أن تناول هذه التقسيمات بالتفصيل سوف نعرض للأسباب التي أدت إلى الاهتمام بدراسة الرأي العام .

عوامل الاهتمام بدراسة الرأي العام

توجد مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الرأي العام ومن هذه العوامل ^(١) :

١ - نمو وانتشار التعليم :

أدى انتشار التعليم وزيادة نسبة المواطنين المتعلمين إلى مشاركتهم في الحياة السياسية ومحاولة التعبير عن آرائهم وأفكارهم وبخاصة الفئة المثقفة منهم التي تسعى إلى الوضع الأفضل وتنادى بالتغيير دائماً . ومن ثم أصبح الاهتمام باتجاهات الرأي العام المثقف من قضايا التغيير الاجتماعي هامة جداً .

٢ - تطور الوسائل الفنية :

إن التقدم الفني الواسع الذي تحقق منذ سنة ١٩٤٥ في مجال الإعلام والاتصالات والإنتاج الضخم في مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون قد ساهم بدرجة كبيرة في تكوين الرأي العام . وبصفة خاصة انتاج أجهزة الترانزستور ومحطات استقبال التلفزيون الفردية والجماعية . ومن ثم لا يوجد شعب أو فرد - باستثناء المناطق المعزولة في القطبين الشمالي والجنوبي - لا يتأثر بالأنباء العالمية الهامة . وبالتالي فإن الرأي العام يتفاعل بسرعة كبيره مع الأحداث السياسية الكبرى حينما يشعر أن بعض هذه المشاكل تهمه مثل التهديد بالحرب أو النزو الإقليمي أو الحظر المفروض على بعض المنتجات الأساسية مثل القمح ، البن ، السكر .

٣ - محاولة الحصول على تأييد الرأي العام :

ويعنى ذلك المحاولات التي تبذل من أجل استمالة الرأي العام - المحلي والدولي - إلى طرف معين ، سواء كان هذا الطرف يمثل مجموعة من الدول أو حزب سياسي أو جماعة

(١) - Leonard W. Doob, Public Opinion and propaganda, Anchor Books, 1966.

معينه داخل إقليم الدولة . وهذا يؤكد أهمية دور الرأى العام فى تأييد أو معارضة البرامج السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية .

٤ - زيادة ارتباط الرأى العام بالسياسة الخارجية (١) :

ويظهر ذلك بوجه خاص فى أوقات الأزمات والحروب والدفاع عن أمن الدولة وسلامتها . ونفس القائدة أيضاً فى زمن السلم حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياسات الإنتاج والاستهلاك ، وتطبيق القوانين والتشريعات سواء فى الدول الديمقراطية أو الدول الدكتاتورية (الشمولية) على حد سواء .

علاقة الرأى العام بالسلطات العامة

يمكن أن تتساعل عن مدى العلاقة بين الرأى العام ، والسلطات العامة ومدى أهميته وتأثيره فى كل منها (٢) :-

أولاً : بالنسبة للسلطة التشريعية :

يتم انتخاب أعضاء السلطة التشريعية بواسطة جماهير الشعب التى تمثل الرأى العام وبالتالي تمتد أقرب السلطات إليه ، وهنا يمكن أن تتساعل هل تعتبر السلطة التشريعية فائدة للرأى العام ، أم أنها تقتصر فقط على التعبير عنه وتمكس آرائه واتجاهاته . وإذا كانت تقوم بالوظيفتين معاً فليهما أكثر أهمية .

ثانياً : بالنسبة للسلطة التنفيذية :

تعتمد السلطة التنفيذية على تدعيم الرأى العام للسياسات التى تنفذها وتصديه لانتقادات الصحافة أو السلطة التشريعية . ومن ناحية أخرى فإن علم اهتمام الحكومات

(١) راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. د.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع :
د. أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ووسائله الديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٦٨، ص ٢٢.

ولنظر أيضاً د. أحمد بدر ، مرجع سابق، ص ٢٢. د. سعيد سراج ، مرجع سابق، ص ٣٢.

يشارك الرأى العام فيما تقوم به من نشاط أو مشروعات يؤدي إلى عدم تحمس المواطنين وسليتهم لما تقوم به من مشروعات .

ثالثاً : بالنسبة للسلطة القضائية :

تقتصر وظيفة السلطة القضائية على تطبيق القوانين والأحكام بحيدة تامة . ومن ثم فإنها أقل السلطات العامة اتصالاً بالرأى العام ، وتتمتع السلطة القضائية باحترام وثقة الرأى العام أكثر من غيرها من السلطات العامة على الرغم من عدم وجود أجهزة خاصة بالعلاقات لديها .

تقسيمات الرأى العام

هناك تقسيمات كثيرة للرأى العام ، فيذهب بعض الباحثين إلى تقسيمة بحيث إثارة الاتجاهات أو عدم إثارتها ، أو حسب مدى استمراره ، أو حسب نشاطه ومشاركته فى السياسة العامة ، أو حسب تأثره وتأثيره فى وسائل الدعاية .

١ - الرأى العام المرتبط بالاتجاهات أو عدم إثارتها :

ويشمل هذا التقسيم الرأى العام الفعلى والرأى العام الكامن (غير الظاهر) . فالرأى العام الفعلى هو أن تثار قضية وأن يكون هناك رد فعل من الرأى العام تجاه هذه القضية . أما الرأى العام الكامن ، فيحنى وجود رأى عام لم يتبلور بعد تجاه قضية معينة ، وعلى سبيل المثال فإن الرأى العام خلال فترة السلام يظل رأياً عاماً بالنسبة للحرب لأن قضية القتال لا تكون أمام الناس بصورة مباشرة .

٢ - الرأى العام حسب مدى استمراره ^{٦١} :

يقسم الرأى العام فى هذا المجال إلى ثلاثة أنواع :

(أ) الرأى العام الدائم : وهو الرأى الذى يركز على قاعدة تاريخية وثقافية ودينية ويشترك فيه كل أفراد الجماعة ، ويمتاز بالثبات والاستقرار على مدى الأجيال ، ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة إلا نادراً .
(١) راجع د. سيد سراج، المرجع السابق، ص ٣٥.

(ب) **الرأى العام الموقت** : وتمثله الأحزاب السياسية والهيئات ذات الأهداف والبرامج المحددة ومتى انتهت هذه الأحزاب أو الهيئات انتهى هذا النوع من الرأى العام .

(ج) **الرأى العام الهمومى** : ويمثل الفكرة اليومية التى يعتنقها معظم أفراد الجماعة نتيجة لحادث مفاجئ أو كارثة حلت بالجماعة أو حدث سياسى خطير . وهذا النوع من الرأى العام يتغير من يوم لآخر ، وتنغيزه - بصفة خاصة - الأحداث السياسية الجارية والمناقشات البرلمانية والأعمال الحكومية .

٣ - الرأى العام حسب نشاطه ومشاركته فى السياسة العامة :

ويتقسم فى هذا المجال إلى رأى عام سلبى ورأى عام إيجابى . فالرأى العام السلبى يمثله جانب كبير من الجمهور ، وهو الجانب الذى لا يكون لرأىة أهمية خاصة فى السياسة العامة ، إذ يقتصر دوره على الإدلاء بصوته فى الانتخابات العامة ، كما يتلقى وجهات النظر المتعلقة بالأمور العامة دون أن يساهم فى إيجادها أو السعى إليها .

أما الرأى العام الإيجابى فهو ذلك النوع من الناس الذى يشغل نفسه بالقضايا العامة ويرى فى نفسه الطموح والمقدرة على القيادة . وهؤلاء الأفراد - سواء كانوا رجال دولة أو صحفيين أو محاضرين - يشعرون بأن لهم رأيا فى الأحداث العامة الجارية ولهم فكر معين يصدر عن بناء عليه آرائهم . كما ان لديهم دافع أكبر وهو الوصول بالجماعة إلى هدف معين ^(١) .

٤ - الرأى العام من حيث مدى تأثيره بوسائل الدعاية ^(٢) :

ويمثل ذلك فى الصور الآتية :

(أ) **الرأى العام القائلد** :

ويمثل قادة الرأى فى الأمة ، وهم مجموعة تستطيع فهم حقائق الأمور وتفسيرها

(١) د. أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) انظر تفاصيل ذلك فى الدراسة القيمة:

د. محمد عبد القادر حاتم، الرأى العام وتأثيره بالاعلام والدعاية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٤١٥ - ٤١٧.

للناس ، تتأثر هذه المجموعة بوسائل الإعلام المختلفة بل هي التي تؤثر في تلك الوسائل بآرائها وأفكارها .

(ب) الرأي العام المثقف :

وهي جماعة في مركز وسط بين قادة الرأي العام وبين الأكثرية الساحقة التي تصدق كل ما تذكره وسائل الإعلام . فالرأي العام المثقف يتأثر بوسائل الإعلام وقد يؤثر فيها بقدر محدود . وتتفاوت نسبة هذا النوع من الرأي العام في كل أمة تبعاً لدرجة حضارتها .

(ج) الرأي العام التابع (المنساق) :

ويمثل غالبية الناس في معظم الدول وهذا النوع من الرأي لا يهتم بالمسائل العامة إلا عند دعوته للانتخاب . ويصدق كل ما يقال في الإذاعة المسموعة أو المرئية أو الصحافة ، ويتأثر بكل ما ينشر دون أن يحاول من جانيه تفسير أو تحليل الأحداث . وهو في هذا الشأن أشبه بالقطيع يسوقه الرأي العام القائل ، ويعتبر مادة دمسه لاستغلاله بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من خبراء الدعاية .

الرأي العام الوطني

يختلف الدور الذي يقوم به الرأي العام في وضع السياسة العامة وتوجيهها باختلاف النظام السياسي القائم وما إذا كان ديمقراطياً أو دكتاتورياً .

ففي النظم الديمقراطية تقوم السلطة السياسية على وجود مجموعة من الهيئات النيابية التي تركز على حكم الأغلبية وعلى حق المعارضة السياسية . كما يتم في ظل النظام الديمقراطي مساهمة الأحزاب السياسية (حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة) في المفاوضات الدبلوماسية الهامة ، وعلى الأخص المحادثات التي تمثل مصلحة هامة للدولة . حيث تهتم الحكومة بالاستفادة من مساندة الرأي العام في مجموعة وذلك عن طريق مساهمة بمثلية (الأغلبية والأقلية) في المفاوضات والاحتفاظ لهم بمكان بين المفاوضين الدبلوماسيين ، مثل ما يحدث في الممارسة الدبلوماسية الأمريكية ^(١) .

- Leonard W. Doob, op. cit.

(١١)

كما تحاول الحكومات معرفة اتجاهات الرأى العام عن طريق الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية لأنها تكون فى النهاية مسئولة أمامها . وقد تلجأ إلى أسلوب الاستفتاء الشعبى عند اتخاذ بعض القرارات السياسية الهامة . ويتم اللجوء إلى الاستفتاء مهما كان غير ملائم لأنه قد يتضمن حلاً دبلوماسياً لبعض المشاكل الصعبة ومثال ذلك الاستفتاء الذى أجرته الحكومة الفرنسية فى فرنسا على القرارات الخاصة باستقلال الجزائر سنة ١٩٦٤ .

ويعتبر الرأى العام فى النظم الديمقراطية مصدراً للمساتير والقوانين التى تعبر من مصالحه وحاجاته وبالتالى يمكن أن يطالب بتعديلها أو إلغائها . يضاف إلى ذلك أن الديمقراطية تتحقق دائماً بوجود رأى عام واعى يحرص على التمسك بالدستور وضمانات الحريات^(١) .

أما فى النظام الديكتاتورى (الاستبدادى) فإن حرية الرأى غير موجودة على الإطلاق وإذا وجدت فإنها تكون محدودة جداً . ومع ذلك فإن هذه الحرية لا تمنى أبداً حرية الأنباء لأن الحكومة تقوم بممارسة رقابة شديدة على وكالات الأنباء وعلى الصحافة .

وإن كان ذلك لا يحول دون معرفة الأنباء الدولية عن طريق أجهزة الراديو . ويترتب على ذلك إذا أن الحكومات تستطيع فرض الرقابة على الأنباء الوطنية مع وجود حرية محدودة لمعرفة الأنباء الدولية .

هذا وتهتم الأنظمة الديكتاتورية بصفة طبيعية بتنظيم تدعيم الرأى العام الوطنى حيث يقوم بدور هام فى السياسة الخارجية سواء كان هذا الدور إيجابى أو سلبى . وكذلك تعتمد على مساندته فى المشروعات السياسية الوطنية الهامة . وتحاول الحكومات الديكتاتورية دائماً استقطاب الرأى العام الداخلى بقصد تحويل اتجاهاته وصرف اهتماماته عن المطالبه بتطبيق النظام الديمقراطى ، وذلك باستخدام الشعارات المضللة والمبادئ الرنانة . وعلى سبيل المثال فإن الحكومة التى لا تتمتع بتأييد الرأى العام الوطنى قد تقوم بمخاطرة تؤدى إلى تعبئة الجانب الأكبر من الرأى العام ورائها وذلك بادعاء أن الدولة فى حالة تهديد من خطر خارجى تدعمه القوى الخارجية ، ويتضمن اعتداء على الاستقلال الوطنى والسلامة الوطنية ومن ثم يدعو (النظام) إلى مبدأ التضحية والوحدة الوطنية وبهذه الوسيلة يستطيع تحويل الرأى الانتقادى الموجه إليه^(٢) .

(١) - Ibid.

(٢) فصحى الألبيرى، فن الدعاية والخطب الصهيونى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٣٤.

هنا ولا تسمح الأنظمة الديكتاتورية بتشكيل تنظيمات سياسية أو وسائل الرأى العام إلا فى الحالات التى ترضى عنها وتخدم أغراضها وتكون تحت تصرفها . ويقتصر دور المواطنين على ما تحده لهم الطبقة الحاكمة ^(١) .

وبما تقدم يمكن القول بأن الرأى العام هو مصدر القوانين فى النظم الديمقراطية ، أما فى الأنظمة الاستبدادية فإنها تفرض على الرأى العام القوانين التى تراها ملائمة له والتى تضمن لهذه السلطة البقاء والاستمرار .

الرأى العام وجماعات الضغط

يقصد بجماعات الضغط التنظيمات المقابلة وما فى حكمها . وتضم هذه الجماعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد. فالجماعات الضاغطة تضم مجموعة أفراد تجمعهم صفات متعددة وتربطهم مصالح معينة ، ولكنهم لا يهدفون الى تحقيق ربح تجارى. وهذه الجماعات قد تكون دينية كالجماعات الدينية وقد تكون اجتماعية كجماعات حقوق الإنسان وحماية الطفولة ، وقد تكون سياسية. وتسعى هذه الجماعات الى الضغط على السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى سبيل تحقيق أغراضها ^(٢) .

وترجع هذه التسمية الى تأثير تلك الجماعات أو الضغط الذى يمارسه على الرأى العام وعلى السياسة العامة . وتمارس بعض هذه الجماعات ضغطها بصفة مستمرة بينما يمارسها البعض الآخر بصورة متقطعة أو حسب ظروف معينة.

أنواع الجماعات الضاغطة :

يمكن التميز بين نوعين رئيسيين من أنواع الجماعات الضاغطة :

١- جماعات المصالح :

وهى التى تضم جماعات تدافع عن مصالحهم رغم اختلاف سياستهم ومواقفهم

(١) ضحى الألبازى، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) Robert Chendler, Public Opinion: Changing Attitudes on Contemporary political and social Issues, F.R. Bowker company, New york and London, 1942.

الحزبية وتشمل جماعات الغرف التجارية وأصحاب الاعمال واتحادات العمال والزراعة والدين والجماعات التي تسيطر على وسائل التمويل أو التأمين أو البنوك. ويدخل ضمن هذه الجماعات الشركات الكبرى وأصحابها والتقابات المهنية الطبية والهندسية والمحامين والعلميين والمعلمين^(١).

٢ - جماعات الأفكار :

وهم الذين يشكلون جماعة للدفاع عن أفكار أو مبادئ معينة مثل جماعة المحافظة على البيئة أو تحريم الخمر أو آداب المرور .

وظائف جماعات الضغط :

يختلف التأثير الذي تمارسه جماعات الضغط من بلد لآخر ، ومع ذلك يتمتع الأفراد الذين يضمهم تنظيم معين ببعض المزايا ، وتحقيق الأهداف والمصالح التي يسعى إليها هذا التنظيم في مواجهة جماعات أخرى يمكن أن تهدد هذه المصالح أو وجود هذه الجماعة .

هذا ويعتمد وجود هذه الجماعات على طبيعة النظام السياسي والدستوري في كل بلد ، كما يعتمد تأثير هذه الجماعات على مواردها المالية وعدد أعضائها وصلتها بالسلطات الحكومية وتعتبر هذه الجماعات حلقة الوصل بين الحكومات والمواطنين فتقوم بمساعدة الحكومات في تحقيق وظائفها وفي نفس الوقت تعبر عن مصالح المواطنين وتعمل على تحقيق رغباتهم واحتياجاتهم^(٢).

وتؤدي الجماعات الضاغطة وظائف متعددة فهي تدافع عن مصالح أعضائها حتى ولو ترتب على ذلك محاولتها القضاء على جماعات أخرى . وقد يتعدى نشاطها المجال الوطني للدفاع عن مصالح دولة أخرى (كما هو الحال بالنسبة لبعض جماعات الضغط في الولايات المتحدة ودفاعها عن إسرائيل) . كما تقدم هذه الجماعات للحكومة أو للأحزاب السياسية الاستشارة في بعض المسائل الفنية .

- Ibid.

(١)

- Ibid.

(٢)

أساليب عمل الجماعات الضاغطة :

تتبع الجماعات الضاغطة أربعة أساليب فى تحقيق أهدافها ^(١) :

١ - التنظيم :

يتقضى ذلك قيام الجماعة بإنشاء مكاتب متعددة تضم الأعضاء وتعمل على تحقيق الترابط والتفاهم بينهم لكسب ولاعهم وتأييدهم .

٢ - المناقشة :

تحاول الجماعات الضاغطة التأثير على أفكار الجماهير عن طريق المناقشة لتبوير أعمالها وشرح أهدافها . وقد تستعين فى ذلك بإصدار الكتب والنشرات والتقارير التى تدعم وجهة نظرها .

٣ - الاستمالة :

تقتزن عملية المناقشة عادة بعملية الاستمالة والإقناع . ومن الصعب وضع معيار للتفرقة بين الوسيطين ، وتتمثل الاستمالة فى عوامل المؤثرات العاطفية مثل الخوف والكراهية والحب والأمل وغيرها من العوامل العاطفية والمؤثرات التى تترجم إلى أصوات انتخائية أو أى عمل آخر يتفق وأهداف الجماعة .

٤ - النشر والترويج :

ويتحقق ذلك عن طريق استخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف المحلية والراديو والتلفزيون .

الانتقادات الموجهة لجماعات الضغط :

على الرغم من الخدمات التى تقوم بها جماعات الضغط لإعضائها ومساعدة الحكومات فى تحقيق وظائفها إلا أنه يمكن توجيه الانتقادات التالية إليها ^(٢) :

١ - لا تقوم الجماعات الضاغطة على أساس ديمقراطى حيث يسيطر قائد الجماعة على أعمالها وقراراتها .

(١) د. سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، القاهرة دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٩١-٩٣.

- Robert Chendler, op, cit.

(٢) راجع :

٢ - تستخدم الجماعات الضاغطة وسائل غير مقبولة لتحقيق أغراضها مثل الخديعة أو الكذب أو التهديد أو الرشوة . وقد تلجأ إلى وسائل الكراهية والتشكيك أو وسائل الضعف .

٣ - تعتبر مصالحها الخاصة هي المصالح الوطنية وتحاول تقسيم طوائف الأمة إلى فئات متصارعة . كما أن وسائل الضغط التي تمارسها على كبار موظفي الدولة تجعلهم غير قادرين على القيام بأعمالهم بأمانه وكفاءة .

وللتخفيف من الانتقادات الموجهة لجماعات الضغط ، فقد اقترح البعض عدة توصيات لإيجاد توازن بين نشاط الجماعات الضاغطة وبين المصالح العام من ذلك ^(١) :

- ١ - العمل على إصدار التشريعات والقوانين التي تحرم استغلال الرشوة والتشهير والقتل .
- ٢ - السماح لكافة الفئات بالتعبير عن مطالبها ووجهة نظرها مما يضعف من تأثير هذه الجماعات وعدم تأثر الحكومات بالضغط التي تمارسها هذه الجماعات .
- ٣ - توعية الرأي العام بمصالحة ومحاولة التعرف على آرائه ورغباته كإجراء مضاد لدفاع الجماعات الضاغطة عن مصالحها الخاصة .
- ٤ - مساهمة الجماعات الضاغطة في النشاط الحكومي عن طريق تمثيل المهن والجماعات في المجالس النيابية ، بدلاً من تمثيل الشعب على الأساس الجغرافي فقط .

الرأى العام ووسائل التأثير فى الجماهير

توجد وسائل متعددة للتأثير فى سلوك الجماهير ومحاولة السيطرة على أفكارهم ومن ذلك :

١ - الإعلام :

ويقصد بالإعلام معاونة الجماهير على تكوين الرأى الصحيح تجاه مشكلة أو مسألة عامة ، ويتحقق ذلك عن طريق إذاعة المعلومات والوقائع المتعلقة بهذه المسائل دون تمقيب عليها . ويقتصر دور الإعلام على التعبير عن سياسة الدولة دون أن يساهم فى رسم السياسة العامة للدولة .

(١) د. سعد الشرقاوى، مرجع سابق، ص ٩٩.

ومع ذلك يمكن استخدام الإعلام كوسيلة للتأثير في اتجاهات الجماهير عن طريق نقل بعض الأخبار والأحداث وإغفال البعض الآخر أو عرض الأخبار والأحداث بطريقة ملفتة للأنظار أو عن طريق تزييف الحقائق والوقائع والأخبار^(١).

٢ - العلاقات العامة :

وهي الأداة التي تعمل على تحقيق التقارب والفهم بين المسؤولين والرأي العام ، كما تعمل على إزالة ما يعكر صفو العلاقات بين الجماهير والمؤسسات وتستطيع تحقيق ذلك بوسائل النشر والإعلان والدعاية .

٣ - الدعاية السياسية :

وتعني توجيه الناس نحو فكرة أو مذهب سياسي معين . ويتحقق ذلك بنشر الآراء والأفكار أو المعتقدات التي تؤثر على الرأي العام وعلى سلوك الجماهير دون أن ترك لهم فرصة التفكير في الأسباب التي تجعلهم يمتثلون هذه الآراء والمعتقدات^(٢).

وقد تلجأ الدعاية السياسية إلى استغلال البرامج التعليمية لفرض مبادئ ومفاهيم معينة، ومثال ذلك ما قام به الحزب النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا من تغيير وتعديل في المناهج والكتب المدرسية لتتفق مع مبادئ وأهداف الحزب . كذلك تغيير إسرائيل للمناهج والكتب الدراسية في الأراضي المحتلة بعد عامي ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ .

٤ - الحروب النفسية :

يقصد بالحرب النفسية تحقيق سياسة الدولة وصيانة مصالحها عن طريق التأثير على آراء وسلوك جماعات معينة أو دون أجنبية صديقة أو معادية أو محايدة . وتهدف الحرب النفسية إلى تخطيم الروح المعنوية للعدو دون قتال فعلي ، عن طريق دهاء الدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو فرص العقوبات الاقتصادية وغير ذلك من وسائل التأثير على نفسية العدو وتثبيط همته والقضاء على روح المقاومة فيه .

(١) راجع دكتور محمد نصر مهنّا، البعد في مناهج البحث السياسية والإعلامية، دار الفجر، القاهرة، ١٩٩٦.

د. محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام ونكره بالدعاية والإعلام مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٢) للمرجع السابق، ص ٤٦٣ - ٤٦٥.

وحى تنجح الحرب النفسية ضد العدو يتمين دراسة مقومات شخصيته من دين ولغة وتاريخ وأهداف ونظام اجتماعي واقتصادي وثقافته وحضارته بما يكفل معرفة الوسائل التي يمكن أن تؤثر في نفسيته^(١)

٥ - غسيل المخ Brain Washing^(٢)

تعتبر عملية غسيل المخ وسيلة حديثة للسيطرة على عقل الإنسان والتحكم في سلوكه. ولا تقتصر هذه العملية على طرد أفكاراً أو عادات معينة بل تتضمن غرس العادات والأفكار الجديدة في العقل الذي أصبح نظيفاً من العقائد والأفكار السابقة. ويرى بعض المفكرين الغربيين أن عملية غسيل المخ تشير إلى ما تهدف الدول الشيوعية إلى تحقيقه ويتمثل ذلك في الآتي :-

(أ) لإرغام الشخص البريء على الاعتراف - بكل اقتناع ذاتي - أنه قد ارتكب جرائم خطيرة ضد أمن الدولة وسلامتها وضد الشعب .

(ب) إعادة تشكيل آراء الشخص السياسية ، أى عن طريق القهر - حيث يصبح هو نفسه داعية للشيوعية ، أى أن الهدف هو تغيير للمعايير عند الشخص بحيث يقبل ما سبق أن اعتبره باطلاً على أنه الحق والعكس .

الرأى العام العالمى

الرأى العام العالمى هو الرأى الذى يتخطى الحدود الوطنية ليوحد بين الأفراد فى الدول المختلفة فى شبه اتفاق عام حول بعض القضايا الأساسية . ونظراً لأن الرأى العام الدولى لا يملك أدوات للتعبير عن اتجاهاته مثل الأحزاب السياسية أو الصحافة أو الإذاعة ، فإنه يعبر عن نفسه على شكل رد فعل تلقائى عالمى ، دون اعتبار للارتباطات الوطنية . وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزء على الدول المخالفة لهذا الاتجاه .

(١) ضحى الأيبارى، فن الدعاية والمخطط الصهيونى، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

ويرى المتخصصون في دراسات الرأي العام أن الرأي العام العالمي يعتبر امتداداً لظاهرة الرأي العام الوطني أو بقول آخر يعتبر الرأي العام العالمي نوع من الرأي العام الوطني على اتساع العالم كله .

ويتجه الرأي العام العالمي إلى إيجاد اتفاق عام بين الأفراد من مختلف الأمم حول بعض القضايا الدولية والتعاون الدولي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى المعيشة لكل الشعوب مهما كان مستوى تطورها أو موقعها الجغرافي .

ويترب على ذلك أن الرأي العام العالمي يمارس تأثيراً هاماً ، ويعمل لصالح المشروعات التي تلائم مصلحة كل شعب ، وفي نفس الوقت تلائم المصلحة العامة للإنسانية والمدنية .

ويمكن التعبير عن الرأي العام العالمي بطرق متعددة :

أولاً : تشجيع مشروعات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والاستخدام المشترك للموارد الطبيعية والاتصالات العلمية الواسعة والمدالة في توزيع الثروات وعائد التنمية . ومن الصعب على أى حكومة ان تتبع سياسة مخالفة للرغبة التي يعبر عنها الرأي العام العالمي .

ثانياً : يظهر الرأي العام العالمي رداً لفعل تجاه قرارات معينة في السياسة الدولية مثل سياسة الغزو الاقتصادي أو الإقليمي والاستعمار بشكليه القديم والجديد . فقد أدان الرأي العام العالمي مثل هذه السياسات بل واستكورها دائماً^(١) .

ثالثاً : تحقق تمثيل الرأي العام للشعوب في إطار منظمات معينة مثل الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا ، الجمعية البرلمانية للجماعة الأوروبية حيث تحقق تمثيل الشعوب عن طريق نواب برلمانيين يتفق وعدد السكان في كل من الدول المنضمة إلى هاتين المنظمتين . كما تحقق هذا التمثيل أيضاً في منظمة العمل الدولية حيث يتكون مجلس إدارة المنظمة من نظام ثلاثي التكوين يشمل ممثلين عن الحكومات ، ممثلين عن العمال ، ممثلين عن أصحاب الأعمال .

رابعاً : يهتم الرأي العام العالمي بالمناقشات التي تدور في إطار المؤتمرات الدولية ، كما يعتمد ممثلي الحكومات على مساندة الرأي العام العالمي . ومن ثم فإن الاقتراحات التي

(١) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص ٢٥١.

يقدمونها والمبادرات التي يتخذونها والمعارضات التي تظهر ، لا تحسب فقط من ناحية المؤيدين أو المعارضين من الممثلين الدبلوماسيين ، ولكن أيضا من ناحية رد فعل الرأى العام العالمى تجاهها .

خامسا : تسلك الحكومات فى سياساتها الخارجية ما يتفق واتجاهات الرأى العام العالمى وبخاصة فى المسائل الإنسانية ؛ لأنه إذا قامت حكومة معينة بمصل مخالف للاتجاهات الإنسانية فإنها ستعارضه بغض النظر عن الارتباطات أو المشاعر الوطنية . ومن ثم يتخذ الرأى العام العالمى موقفا معارضا لهذه الحكومات حتى يجبرها على أن تتخذ الإجراءات التي تتفق مع معاييرهِ وإلا أنزل بها العقاب لمخالفتها للمبادئ الإنسانية .

ويشير الباحثون إلى ضرورة توافر عدة شروط حتى يتحقق الرأى العام العالمى بصورة واضحة ، ومن ذلك :

١ - أن تتوافر البيانات والمعلومات الأساسية عن السياسة الدولية لجميع الناس أو غالبيتهم وأن يكونوا مهتمين بالمشاكل الدولية .

٢ - إمكانية التأكد من مضمون الرأى العام العالمى والتمييز بينه وبين آراء الأقلية التي يمكن أن تؤثر فى اتجاهات الرأى العام وجهة معينة .

٣ - أن يعبر هذا الرأى عن شبه اتفاق حول القضايا الحيوية ، وأن تتخطى الأمم اختلافاتها عندما تواجه المواقف الواضحة التي تثير ردود فعل واحدة ومتماثلة عندهم جميعا .

٤ - أن يكون للرأى العام العالمى فى السياسة الخارجية نفس قوة التأثير التي يمارسها الرأى العام الوطنى فى السياسة الداخلية .

ويتضح مما تقدم أنه إذا توافرت هذه الشروط فإنه يمكن أن يتحقق رأى عام عالمى يستطيع أن يساهم بدور فى تحقيق التقدم فى المجالات الاقتصادية والإنسانية .

قياس الرأى العام

تمثل عملية قياس الرأى العام أهمية متزايدة وبخاصة فى النظم الديمقراطية حيث تعرف الحكومات على رغبات الجماهير قبل سن القوانين والتشريعات وآرائها حول كافة القضايا العامة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (١) .

فقياس الرأى العام أو استطلاعاه يقصد به الوقوف على اتجاهات الرأى العام تجاه قضية عامة ، أو عدة قضايا يثور حولها الجدل والنقاش وتمس المصالح العامة للمواطنين .

كما يتجه الأشخاص الذين يسعىون للمناصب العامة إلى التعرف على فرص ترشيحهم وإمكانات نجاحهم والحصول على هذه المناصب على طريق القيام بعملية قياس الرأى العام سواء بمعرفتهم أو بواسطة المعاهد المتخصصة فى هذا المجال لمعرفة مدى تجاوب الناخبين معهم وآثار الحملات الانتخابية عليهم .

ولا تقتصر أهمية قياس الرأى العام على النظم الديمقراطية وإنما تعداها أيضاً إلى الدول الشيوعية التى أنشأت معاهد لقياس الرأى العام ودراسته مثل معهد جالويسكى (Gallupsky Institute) فى موسكو (٢) .

فقد كان التقدم فى مجال العلوم الإنسانية وصيحات الحرية وحقوق الإنسان سبباً من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الأهتمام بالرأى العام فى هذه الدول . كما تهتم الأنظمة الديكتاتورية أيضاً بقياس الرأى العام حيث استخدمت ألمانيا النازية واليابان البوليس السرى وغيره من الموظفين الحكوميين لتجميع البيانات عن الرأى العام ومدى طاعة الجمهور لهؤلاء الحكام ونجاح هؤلاء القادة فى قيادة الجماهير .

- Key V. O. Jr, *Public Opinion and American Democracy*, Alfred, A. (١)
Knopf, New York, 5th ed, 1968.

(٢) دكتور محمد نصر مناه، الوجوه فى مناهج البحث السياسية والأعلامية، م. س. ذ.

طرق قياس الرأى العام :

توجد ثلاثة طرق لقياس الرأى العام وهى :

- ١ - طريقة الاستفتاء
Questionnaire method
- ٢ - طريقة المسح
Survey method
- ٣ - طريقة تحليل المضمون
Content analysis method

أولاً : طريقة الاستفتاء :

الاستفتاء - فى مجال قياس الرأى العام - عبارة عن مجموعة من الاختبارات أو الطرق التى يقصد منها التعرف على اتجاهات الرأى العام تجاه العديد من المشاكل العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتتلخص هذه الطريقة فى اختيار عينه من جمهور الرأى العام على أن تراعى الدقة الفارقة فى اختيار العينة ، وتوجه إليها عدة أسئلة تتضمن تليخيصاً شاملاً عن المشكلة التى يراد قياس اتجاهات الرأى العام حوالها^(١) .

ويمر الاستفتاء بعدة مراحل :

أولاً : الخطوة العامة :

وتتعلق بوضع تصور عام للمشكلة التى يراد قياس الرأى العام بشأنها ، وتوضيح الافتراضات المتعلقة بكيفية تنفيذ خطوة الاستفتاء حسب طبيعة المشكلة واختيار أنسب وسيلة للبحث سواء عن طريق وسيلة التسجيل الذاتى حيث يقوم الشخصى بملء استماره الاستفتاء بنفسه والرد على الأسئلة المطروحة فيها أو عن طريق الاتصال الشخصى حيث يقوم الباحث بالاتصال بالأفراد وتدون إجاباتهم فى استمارة الاستفتاء مع عدم التأثير عليهم عند تدوين الإجابات .

ثانياً : تصميم استمارة الاستفتاء :

يعد تصميم استمارة الاستفتاء من المسائل الهامة فى بحوث الرأى العام . وينبغى

(١) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

مراعاة القواعد الأساسية فى تصميم الاستمارة من ناحية وضوح الأسئلة، وبساطتها ومراعاة نفسية وظروف الأفراد الموجهة إليهم هذه الأسئلة حيث يكون لها أثر كبير فى صحة أو عدم صحة النتائج المستخلصة من الإجابات على هذه الأسئلة . كما يجب أن يكون السؤال محدداً حتى يسهل الإجابة عليه ، وتجنب الأسئلة الشخصية أو المرحجة . هذا ويجب عدم استعمال الكلمات العاطفية حتى لا تؤثر على نوعية واتجاه الإجابة . ولهذا تحرص المعاهد والمؤسسات التى تتولى قياس وتحليل الرأى العام على تدريب الإحصائيين على كيفية صياغة الأسئلة وإعداد استمارة الاستفتاء وانتقاء الأسئلة التى تدون بها ^(١) .

ثالثاً : اختيار العينة :

إن اختيار العينة التى يجرى عليها الاستفتاء تعتبر جزءاً أساسياً من البحث . ويتم اختيار العينة مع مراعاة الاعتماد العام لجمهور الرأى العام وطبيعة هذا الجمهور من ناحية السن والثقافة والوسط الاقتصادى والاجتماعى حتى تكون العينة ممثلة لكافة فئات أفراد الرأى العام المراد تطبيق الاستفتاء عليه . وقد يتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من جميع الأفراد أو بالطريقة الطباقية أى اختيار العينة بطريقة عشوائية من جميع الأفراد أو بالطريقة الطباقية أى اختيار العينة داخل كل طبقة من طبقات المجتمع حتى تمثل رأى المجتمع كله . وأخيراً قد يتم اختيار العينة بطريقة الحصص (Quota Sample) وهى الطريقة التى يستخدمها معهد جالوب الأمريكى . وتقضى بأن يقابل الباحث شخصيات معينة فى كل طبقة من المجتمع تكون لها صفات اقتصادية واجتماعية أو سياسية ويجرى عليها الاستفتاء المطلوب .

رابعاً : تبويب البيانات وتحليلها :

بعد جمع البيانات فى استمارات الاستفتاء يتم تبويب هذ البيانات وذلك بتفريغها فى قوائم خاصة إما باليد أو استخدام الآلات الإحصائية ويقوم الإحصائيون بتحليل هذه البيانات وتدرين الملاحظات عليها وتفسير نتائجها ، وإعداد تقرير نهائى بالملاحظات والنتائج التى تم التوصل إليها واتجاهات الرأى العام بصدد المشكلة العامة المطروحة للقياس ^(٢) .

- Key V.O. Jr, op. cit.

(١)

(٢) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

ثانياً : طريقة المسح

وهى طريقة أعم وأشمل من طريقة الاستفتاء ، حيث تستخدم للتعرف على اتجاهات
الرأى العام الظاهرة والكامنة (غير الظاهرة) . وتشمل طريقة المسح وسيتي المقابلة
والملاحظة أى مقابلة الناس ومحادثتهم وملاحظتهم وملاحظتهم سلوكهم بصفة مباشرة .
وتتناول هاتين الوسيلتان بالتفصيل :

وسيلة المقابلة : Interview

وتعنى هذه الوسيلة - فى مجال قياس الرأى العام - التبادل اللفظى بصفة مباشرة
بين المقابل وبين الشخص أو الأشخاص المطلوب معرفة آرائهم فى المسائل التى تشغل الرأى
العام .

وفى هذا المجال يجب على الشخص المكلف بالمقابلة أن يكتسب ثقة الأفراد الذين
تجرى معهم المقابلة وتفهم حالتهم النفسية والاقتصادية والاجتماعية وأن يحسن اختيارهم .
ووضوح الأسئلة بطريقة تمكن الشخص من الإجابة بحرية ، وأن تتم المقابلة فى وقت ملائم
بعيداً عن الأشخاص الذى قد لا يتمكن المستجوب من الإجابة أمامهم .

وسيلة الملاحظة : Observation

وهى طريقة غير مباشرة لاستطلاع الرأى وتقترب من الأسلوب العلمى التجريبي .
وتستخدم هذه الطريقة فى كثير من البحوث الاجتماعية والسيكولوجية التى تعتمد على
وجود مجموعة من الملاحظين والمراقبين لقياس الرأى العام عن طريق ملاحظة جمهور
الرأى العام للوقوف على آرائهم بملاحظة تصرفاتهم وسلوكهم من شائعات ونكات سياسية
وتعليقات متداوله بين الجمهور تجاه المشاكل العامة .

ويرى البعض أن طريقة المسح هى أنسب طرق قياس الرأى العام فى الدول النامية التى
تزداد فيها نسبة الأمية ونقص الوعي السياسى .

ثالثاً : طريقة تحليل المضمون :

وتستخدم هذه الطريقة عادة فى قياس الرأى العام الأجنبى أى التعرف على اتجاهات
الرأى العام فى دولة معينة تجاه مسألة تتعلق بدولة أخرى سواء فى مجال السياسة أو الاقتصاد
أو الثقافة أو الاجتماع أو غيرها .

ونظراً لعدم إمكانية استخدام طريقتي الاستفتاء والمسح في هذا المجال ، فقد لجأ دأري الرأي العام إلى طريقة تحليل المضمون ، وذلك بتحليل ودراسة اتجاهات الرأي العام من صحافة وإذاعة وتلفزيون ونشرات وتعليقات حول موضوع معين . كما يمكن أن تؤدي طريقة تحليل المضمون في التعرف على المبادئ والأفكار التي استقرت في مجتمع معين والتي يمكن أن تشكل موقف الدولة السياسي في المجال الداخلي أو الخارجي .

كما تستخدمها الدول الكبرى للتأثير في اتجاهات الرأي العام في الدول الأخرى حتى تجعلها تؤمن بسياساتها . كما تعتبر إحدى وسائل المواجهة التي يطبقها كل من النظام الغربي والنظام الشيوعي في مواجهة بعضهما ^(١) .

نما تقدم يمكن القول أن عملية قياس الرأي العام وإن كانت توضح اتجاهات الرأي العام إلا أنها في بعض الأحيان قد تكون محدودة القيمة حيث لا تعبر بعمق عن آراء الأفراد ولا على درجة تأثيرها على السياسة العامة الرسمية . وبالنسبة للعينة التي تجرى عليها الدراسة فقد لا تمثل وجهة نظر من يملكون التأثير الفعلي على مجرى الأمور .

ويعاب عليها في بعض الأحيان أنها قد تتضمن بعض صور الخداع والاحتيال حيث تتم لأغراض الدعاية والإعلان أو تطوع لخدمة أغراض معينة فتضاع النتائج المرغوبة دون غيرها .

* * *

(١) د. سعيد مراح، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

الباب الرابع

العلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية

الفصل الأول : تحديد وتعريفات .

الفصل الثانى : القوة والقدرة .

الفصل الثالث : تطور أساليب الاستعمار .

الفصل الرابع : سياسة توازن القوى .

الفصل الخامس : نظريات السياسة الخارجية فى تاريخ

العلاقات الدولية .

الفصل السادس : عناصر السياسة الخارجية .

الفصل السابع : الدبلوماسية والسياسة الخارجية .

فصل ختامى : فى مفهوم وتقوم النظام الدولى الجديد .

الفصل الأول

تحديد وتعريفات

- السمات الرئيسية لمناهج البحث في العلاقات الدولية :

يدرك الباحثون المتخصصون في العلاقات الدولية التعقيد الشديد في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته ؛ وينعكس ذلك على التوقعات والحلول التي يعرضها دارسو العلاقات الدولية للمشكلات السياسية المعقدة ، من حيث أن هذه التوقعات أو الحلول لا يمكن أن تكون حتمية ، بل هي على أحسن الأحوال ليست سوى تخمينات ، أو اجتهادات خاصة ، في تحليل القوى والأطراف المحلية ، والإقليمية والدولية لأي مشكلة سياسية . غير أن الغموض كثيراً ما يحيط بطبيعة المادة العلمية التي يتناولها تحليل المشكلات الدولية ؛ لأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر ، وإن بدت متشابهة ، وينتج عن ذلك أن الباحثين في العلاقات الدولية يجب عليهم وأن يتعمقوا في بحث جوانب التشابه والاختلافات بين المواقف الدولية التي يقومون بتحليلها ، وبالتالي تفهم السياسات الخارجية التي تنتج عن كل منها ، إذ أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي للدول من حيث ما يمثله المجتمع الدولي من عدم تجانس نظمته ، وقيمه ، واتجاهاته وهناك العديد من مناهج البحث التي ينفى على دارسي العلاقات الدولية ضرورة اتباعها كي تتسم دراساتهم بالأسلوب العلمي في التحليل ^(١) .

(١) ولعل من أفضل الدراسات في هذا الصدد راجع:

د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م.

- Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in international - Relations, (Prentice Hall, Inc., N. J., 1960.

أولاً : أول هذه المناهج هو المنهج التاريخي الذي يعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي باعتبار وجود جذور تاريخية للعلاقات الدولية المعاصرة ، وهذه الجذور التاريخية تتضمن الأحقاد التاريخية . فالباحث المتخصص في العلاقات الدولية يمكنه من خلال المنهج التاريخي *Hiistorical Approach* استخلاص دلالات عامة لأنماط السلوك المختلفة ، وأن يكون لديه تفهم أعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وكيفية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الإطار التاريخي لقرارات رجل الدولة ، فالتاريخ هو بمثابة معمل للتجريب واختيار العلاقات التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية .

ثانياً : أن على الباحث في العلاقات الدولية أن يكون على إلمام بالجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها وتحليل عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول ، والتميز بين ما يعتبر مشروعاً أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية ، والتكييف القانوني لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير يمكن الاحتكام إليها في تنفيذ شرعية الحرب في سياسات الدول من عدم شرعيتها ، وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية ؛ وتحليل أهم الوسائل المستخدمة بهذا الخصوص مثل الوساطة والتحكيم والتوفيق وبذل المساعي الحميدة ، كما أنه من الأهمية بمكان أن يكون لدى الباحثين في العلاقات الدولية إلمام كامل بالكيفية التي تتكون منها المنظمات الدولية والإقليمية ، والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات والإجراءات التي تحكم عملها مثل قواعد التصويت، وتحليل المعاهدات الدولية ، وقوانين الحرب والحياء ، ومشاكل التحكيم ، ونزع السلاح .

والتحليل الجديد لدعاة المنهج القانوني يركز أيضاً على الوسائل التي ظهرت في جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفة من قبل مثل الأساليب والسياسات الدعائية وتخريض الرأي العام في الدول الخارجية والتخريب السياسي . وباختصار فإن دراسي العلاقات الدولية ينبغي أن يكونوا على إلمام بالقوى والمؤثرات التي تتحكم في سير العلاقات الدولية وبخاصة ما يتعلق بالمصالح القومية والاستراتيجية للدول ، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسي في إطار قواعد القانون الدولي من حيث صيغتها السياسية وليس في إطار تجميد القواعد القانونية الشكلية ^(١) .

(١) - Knorr, Klaus, and James Rosenau (eds): *Contending Approaches to International politics*, (Princeton university press, N. J., 1979.

ثالثاً : أن يكون الباحث فى العلاقات الدولية على دراية بحدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقاتها المتبادلة ، والذى الذى يتيح للدولة استخدام قوتها بما تمليه عليها مصالحها واستراتيجيتها . وأن لا يخلط الباحث بين مفاهيمه وتميزاته كمرآب العلاقات الدولية وبين الظواهر الدولية التى تحدث فعلاً ، وعدم الخلط بين ظاهرة صراعات القوى فى السياسة الدولية ، وبين الانتقالية لهذه الصراعات ، بمعنى ضرورة التميز بين صراعات القوى ، والظروف التى تحركها دوافع الأطراف التى تشارك فيها ^(١) .

رابعاً : أن لا يحاول الباحث فى العلاقات الدولية تقسيم النظام الدولى وفق تصوراته أو وفقاً للمقيم والمبادئ والمثل التى يعتنقها ، وإنما يتركز التحليل على الواقع السياسى الدولى على الطبيعة وفق ما هو كائن وليس وفق ما ينبغى أن يكون عليه واعتبار السعى نحو تحقيق المصلحة القومية هو الهدف النهائى والمستمر للسياسة الخارجية ، أى أن المصلحة القومية هى القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية ، لأى دولة رغم التبدل الذى يحدث فى الزعامات السياسية أو التحول الذى قد يحدث فى نمط الأيديولوجية المسيطرة ؛ غير أن الباحث فى العلاقات الدولية يتحتم عليه أن يبلغ فى تصوير السلوك الخارجى للدول وكأنه سلوك رشيد موجه إلى حماية المصالح القومية للدولة ؛ لأن بعض الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى ، فضلاً عن أن المصلحة القومية هى تعبير ليس له مضمون محدد بسبب ما يحيط به من مؤثرات خارجية وداخلية ^(٢) .

خامساً : هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا أن يحلوا الوقع السياسى للدولة على الطبيعة ، وإنما يحاولون أن يقيموا نظاماً دولياً مثالياً وفقاً لتصوراتهم وقيمهم ومبادئهم مثال ذلك ما اشتمل عليه ميثاق الأمم المتحدة فى نبذه لمبدأ العنف والمعدوان ودعوته إلى ارتضاء سلامة التنظيم الدولى وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، وهذه التصورات المثالية لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولى الذى لا يزال يؤكد على أهمية استخدام القوة المسلحة كأداة تختم سياسات الدول وأهدافها القومية .

(١) - Russet, Bruce M: *International Regions and The International System*, Rand McNally and Co., Chicago, 1970.

(٢) - د. اسماعيل حنيزى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: مرجع سابق، ص ٨٥.

سادساً : ظهرت اتجاهات جديدة تهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية ومحاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين كثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي ، وفي دوافع الدول وفي الاتجاهات الزعامات المسؤولة فيها . وهذا الاتجاه في تحليل العلاقات السياسية الدولية يطلق عليه المنهج السلوكي Behavioral Approach ، ويقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعي Social Psychology وعلم الاجتماع السياسي Political Sociology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology في تفهم العوامل التي تحيط بالتغيير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية ، ومن بين الوسائل المستخدمة في هذا النوع من التحليل دراسة الشخصية القومية National Character واستقصاء اتجاهات الرأي العام ازاء مواقف خارجية معينة ودراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها وتحليل الآثار التي تتركها الدعاية على اتجاهات الدول مع بعضها البعض ^(١) .

سابعاً : التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر . ومن أمثلة النظم السياسية أو الدولية أو العالمية Global Systems نظام توازن القوى Balance of power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية Poly centriam . أما عن النظم الفرعية Subsystems المتفرعة من النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها : منظمة عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والجامعة العربية ، وحلف الأطلسي ، وحلف وارسو ، والسوق الأوروبية المشتركة ، وهي منظمة دولية إقليمية ذات طابع جغرافي محدود ، وتضم في عضويتها عدداً من الدول التي تنظم محاولات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون ، وما إذا كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً ، وبالطبع يكون هذا في إطار الوضع الدولي القائم Status Quo ^(٢) .

(١) للحصول على فكرة أعمق عن هذا المنهج من مناهج تحليل العلاقات الدولية والسلوك الدولي راجع :

- Karl Deutsch and David Singer, *Multipolar power Systems and International Stability in*, James Rosenau, *International Politics and Foreign policy*, Free Press, N. Y., 1961.

- Snyder, Richard and Others: *Foreign policy Decision Making*, The press (٢) *Bresn of Glencoe*, 1963.

ومع ذلك ينبغي على دارسى العلاقات الدولية أن لا يعتبروا هذه التقسيمات وكأنها قوانين جامدة أو مطلقة ، وأن يدركوا أن طبيعة العلاقات الدولية متغيرة بطبيعتها وليست كالعلوم الطبيعية ، وأن علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية عموماً يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظرى يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات المستقبل ، فإذا كانت العلوم الطبيعية نفسها لا تسمح بمثل هذه التنبؤات الدقيقة ، فإن التنبؤ فى العلاقات الدولية عموماً لا يصبح ممكناً .

ثامناً : تحليل العلاقات الدولية فى إطار ما يسمى بنظرية التوازن ، والتوازن هنا هو توازن واقعى من جانب ، كما أنه توازن ديناميكى من جانب آخر بمعنى أنه يعتبر بمثابة حالة من الاستقرار النسبى المؤقت ، وأن تحليل العلاقات الدولية فى هذا الإطار يفهم منه أن كل الدول تقريباً تتبع سياسات تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن فى إطار التوازن الدولى القائم ، بما يعنيه ذلك من تفضيل استخدام الوسائل السلمية للتطور ومع ذلك فإن تحليل العلاقات الدولية فى إطار فكرة التوازن والاستقرار يجعل التحليل يتسم بالاستاتيكية فضلاً عن تحيزه فى اتجاه معين ، وتجاهله إلى إمكانية حدوث العكس تماماً فبدلاً من إحداث التوازن المطلوب فقد يتسبب فى إحداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ^(١) .

ثاسعاً : تحليل العوامل والمؤثرات التى تحيط بواضعى السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة فى إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ومن خلال التفاعلات التى تحدث فى البيئة القرارية المعينة من حيث دوافعها ومجالات خبرتها ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التى تتناول العناصر المختلفة للقرار من خلال ذلك كله ينتج قرار السياسة الخارجية فى النهاية ، ومع ذلك ينبغي مراعاة أن هذا التحليل وإن كان أكثر التحليلات قبولاً واهتماماً من جانب دارسى العلاقات الدولية إلا أنه يمكن القول أن هذا التحليل لم يعد حق لتحديد نوعية العلاقات والارتباطات القائمة والمتبدلة بين العناصر الرئيسية فى عملية اتخاذ القرارات الخارجية وأن تحديد العناصر والمتغيرات شىء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شىء آخر ^(٢) .

(١) كارل دوتش : «تحليل العلاقات الدولية» ، ترجمة أحمد عبد البديع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٩ .

(٢) Snyder, Richard and Others, op. cit.

(٣)

عاشراً : تحليل السياسات الدولية وكأنها تقدم على تخیل وجود أزمات دولية حقيقية أو وهمية ، وإسناد أدوار محددة لعديد من الأطراف تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمة وعمل نطاق واسع من القرارات البليغة التي تصلح لحل هذه الأزمات ، غير أن عيب هذه النظرية (نظرية المبارديات game theory هو أنها لا تصلح لعمل تنبؤات معينة بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة لا تحدث في الواقع .

ليس من جدل في أن دراسة العلاقات السياسية هي دراسة لفرع من فروع علم السياسة ، وعلم السياسة Political Sciencهتهم بالإنسان كعضو في جماعة ذات تنظيم خاص وبالعلاقة هذه الجماعة بغيرها من الجماعات (١) .

والواقع أن كلمة « سياسة » ترجمة للتعبير الأفرنجي Politique أو Politics المأخوذ عن الأصل اليوناني Politikos نسبة إلى Polis أى مدينة (أو دولة بالمعنى الذى تفهمه اليوم) .

ولذا فإن علم السياسة عموماً هو علم تنظيم وإدارة المدينة (أو الدولة) سواء فى مصالحها الداخلية أو الخارجية .

والعلاقات السياسة هي العلاقات التى تهم الجماعة الدولية ككل وتسير وفقاً لسلوك معين يتخذ مظاهر مختلفة أبرزها التسلح والنفوذ الاقتصادى والحروب الإمبريالية الإقليمية أو العمالية وتوازن القوى والدبلوماسية (٢) .

وترجع مظاهر السلوك الدولى هذه إلى أن العالم وإن كون جماعة دولية إلا أنه لم يكون بعد وحدة دولية متماسكة لأن لك دولة لازالت تعتبر نفسها غاية فى ذاتها مما يجعل أعضاء الجماعة الدولية منعزلين رغم اجتماعهم ، ولعل هذا هو الذى يهبط بالقانون والأخلاق عملاً إلى المرتبة الثانية فى محيط العلاقات الدولية ويدفع الدول إلى أن تسير فى علاقاتها على استعمال أفضل الوسائل التى فى متناولها كل تحافظ على مصالحها الحيوية .

(١) - McClelland, Charles: Theory and the International System, The Macmillan Co., New York, 1967.

-Karl Deutsch and David Singer, op. cit.

(٢)

ونظراً لأن دراسة العلوم السياسية قد تضمنت متلعب الدراسات السالفة عرضاً لفكرة الدولة وللتاريخ الدبلوماسية فإننا سنولى الاهتمام الأول فى عرضنا الحالى لمعالم النشاط السياسى الدولى الحديث لاسيما التوازن السياسى وسلطان الدول العظمى والتحالف .

الجماعة الدولية :

يقصد بالجماعة الدولية - فى دراسة العلاقات السياسية - مجموعة الدول الأعضاء فى المجتمع الدولى والتى تخصص فى علاقاتها لأحكام القانون الدولى .

ويؤرخ نشوء الجماعة الدولية الحديثة بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ بيد أن تعبير «الجماعة الدولية» ظل قاصراً خلال القرن السابع عشر على الدول الأوروبية ذات الحضارة المسيحية فحسب وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية لاقصر العلاقات الدولية على الدول الأوروبية مع بعضها البعض^(١) .

ولكن اشتراط الحضارة المسيحية للمتمتع بعضوية الجماعة الدولية أو بدأ يضعف فى القرن الثامن عشر ثم هجر الآن للأسباب الآتية :

١ - تزايدت العلاقات بين الشرق والغرب بسبب نمو التجارة وما يستلزمه ذلك من ضرورة تنظيم هذه العلاقات على أسس متينة ، أو بعبارة أخرى ما يستتبعه ذلك من الأخذ بأحكام القانون الدولى العام فى تنظيم هذه العلاقات .

وقد زكى ذلك أن كثيراً من الدول غير الأوروبية - مثل تركيا واليابان - أخذت بأسباب الحضارة الأوروبية فى كثير من شئونها الجوهرية ، وأن الهوة بين الشرق والغرب التى كانت تركيبتها الاختلافات الدينية قلت كثيراً بسبب فصل الكنيسة عن الدول .

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Ambrose, Stephen E., Rise to Globalism: American Foreign Policy 1938 - 1970, Penguin, Baltimore, 1971.
- Miller, Linda, America, Europe and the international System (world Politics, January 1969) .
- Deuth, Karl, Some Concepts about Social Systems, Some Concepts about Politics, in the Analysis of International Relations, Prentice Hall, Inc., N. J., 1969.

٢ - يقيظ القوميات في كثير من البلاد غير الأوروبية ترتب عليه أن طالبت هذه الحركات بأن تعامل شعوبها على قدم المساواة مع الدول الأوروبية .

٣ - نشأت منظمات دولية متعددة - مثل منظمة العمل الدولي ، والاتحادات الدولية، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة - وهذه جميعها تسمى وراء أكبر عدد ممكن من الأعضاء حتى تحقق أغراضها في أوسع منطقة جغرافية ممكنة .

وكانت أول دولة إسلامية تدخل في الجماعة الدولية هي تركيا التي اعتبرت ضمن أشخاص القانون العام الأوربي اعتباراً من معاهدة باريس التي أبرمت ١٨٥٦ .

الارستقراطية الدولية والأوليغارشييه الدولية :

قلنا أن الجماعة الدولية تتكون من مجموع الدول ، والدولة هي النظام الذي تكتمل له العناصر التي يتم دراستها في محاضرات القانون الدولي العام .

والسيادة (أو الاستقلال عند البعض) عنصر لازم كي تصبح الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي قادراً على الدخول في علاقات مع غيره من الدول . والدولة ذات السيادة أو المستقلة هي التي تحتكر استعمال القوة في محيط الجماعة الدولية الأمر الذي يجعلنا نقول أن الجماعة الدولية ذات صفة أرستقراطية من حيث أنها تتكون من مجموعة محدودة من الدول المستقلة أو صاحبة السيادة ، أي الدول التي لا تخضع لقوة فوقها والتي تملك وحدها دون غيرها أن تستعمل القوة أو أن تفرض في استعمالها ولو أنها قد تقبل فرض التزامات على نفسها طبقاً لأحكام القانون الدولي العام في ظروف معينة ^(١) .

يبد أن الطبيعة لم تقسم خيراتها ومادياتها على دول العالم بالعدل ولم يعرف التاريخ سلطة مركزية قامت بهذا التوزيع ، كما أن الدول لم تجتمع في مؤتمر عالمي لتحري مثل هذا الأمر بل أن الوضع على العكس فكل دولة تسعى إلى تحقيق أكبر نفع لها وتجاهد في سبيل حماية صالحها الخاص والحفاظة على ما تتمتع به من مركز ممتاز . ولذا فإن الدول وإن تساوت أمام القانون إلا أنها ليست متساوية في القانون أو بتعبير آخر فإن الدول تنظم في مراتب متسلسلة فمنها الكبير ومنها الصغير ومنها ما بين ذلك .

- Miller, Linda, op. cit.

(١).

ولما كانت الدول الكبرى ، بحكم ظروفها وإمكاناتها ، هي التي تهيمن على العلاقات الدولية فإننا نسمح لأنفسنا بأن نصف هذا الوضع الدولي بأنه أوليجارشيه دولية بوصف أن الأوليجارشيه تعنى حكم الأقلية . وتبعاً لمن أن نقول أن الجماعة الدولية جماعة ارسقراطية تسوقها أوليجارشيه ^(١) .

ولذا كان شرط العضوية فى الارسقراطية الدولية هو توافر صفة الدولة فقد بقى علينا أن نعرف ما هى شروط العضوية فى الأوليجارشين الدولية .

إن الشرط الأساسى للعضوية فى الأوليجارشيه الدولية هو توافر القوة العسكرية الكافية بمعناها الواسع لدى الدولة التى تريد أن تتوافر لها العظمة مادامت مستعدة لاستعمال هذه القوة فى الإبقاء على مكانتها من الأوليجارشيه الدولية ، وذلك لأن القوة هى المميز الجوهري الذى تميزت به العلاقات الدولية على مر العصور .

وهناك عناصر تساعد الدولة على التمتع بتلك القوة العسكرية ولو أنها ليست حاسمة فى هذا الخصوص إلا أنه لا يمكن التفاضل عنها بالنسبة للدولة التى تريد أن تجعل مكانتها عن جدارة فى الأوليجارشيه الدولية . تلك العناصر هى :

١ - المساحة الإقليمية الكبيرة ، بيد أن دولا كثيرة ذات إقليم شامع ولكنها ليست من الدول العظمى مثل الأرجنتين والبرازيل .

٢ - كثرة تعداد السكان وهو كسابقه فالهند ذات تعداد كبير ، ولكنها لم ترتفع بعد إلى مصاف الدول العظمى .

٣ - القوة الاقتصادية والصناعية ، غير أن دولا تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية كبيرة مثل سويسرا وبلجيكا وألمانيا الغربية ولكن هذا لم يؤهلها لعضوية الأوليجارشيه الدولية .

والحق أن العناصر الثلاثة السابقة عناصر مساعدة لا تؤتى أثرها إلا إذا اقترنت بالعنصر الأساسى وهو توافر القوة العسكرية . فالدولة ذات الإقليم الواسع والسكان الكثيرين والثبات الاقتصادى والمالى يمكن أن توفر لنفسها إنتاج وسائل القوة والاكتفاء الذاتى بما يجعلها فى مركز ممتاز بالنسبة لغيرها .

- Kurt, London, The Permanent crisis: Communism in World Politics, (١)
(Blaisdell Publishing Company, Waltham, Mass, 1968).

والواقع أن حياة الدول الصغرى ومصالحها رهن بمصالح الأوليجارشيه الدولية إلى حد كبير ، فهى باقية طالما أن الأوليجارشيه ترى أن بقاءها هو فى صالح هذه الأوليجارشيه . فمثلاً يرجع احترام حياد سويسرا وقيامها كدولة فى وسط أوروبا إلى أنها نقطة استراتيجية خطيرة يمكن لمن يسيطر عليها أن يسيطر على أوروبا جميعها ، وهذا يستتبع حرباً طاحنة قد تؤدى بكافة مصالح الأوليجارشيه الدولية ولم تستعد هذه الأوليجارشيه بعد لأن تدخل فى حروب كهذه ؛ ولذا فإن ألمانيا عندما استعدت لتحمل نتائج مشابهة لم تر مانعاً من انتهاك حياد هولندا وبلجيكا واكتسحت الجيوش الهنرية هاتين الدولتين أثناء الحرب العالمية الأخيرة . ولعل هذا هو الذى يفسر التغيرات المتعددة التى تطرأ على خريطة العالم السياسية فإن مصالح الأوليجارشيه الدولية عامل أساسى جوهرى فى إجراء تلك التغيرات ^(١) .

يبد أن صالح الأوليجارشيه وأن كان هو العامل الجوهرى الفعال فى محيط العلاقات الدولية إلا أن هناك عوامل أخرى تقوم بجانبه وتساهم فى حفظ كيان الدول الصغرى أهمها هى :

١ - رأى العام العالمى ، فالطبقات الأوربية وغير الأوربية المثقفة لازالت تستهويها المثل العليا التى نادى بها أفلاطون فى مدينته الفاضلة .

ويمكن أن نسوق مثلاً لذلك بما حصل فى إنجلترا بأن الغزو الإيطالى للحبشة إذ تار الرأى العام على سير صموئيل هور وزير خارجية إنجلترا فى ذلك الوقت لموقفه من هذا النزاع الذى ضحت فيه إنجلترا بمصالح دولة صغيرة هى الحبشة صيانة لمصالحها ، الأمر الذى اضطر هذا الوزير إلى الاستقالة .

وليس ببعيد علينا الموقف الذى وقفه الرأى العالمى الحر من الاعتداء البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر . ونحن نعيش اليوم فى موجة من الرأى العام الناثر .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

د. اسماعيل صبرى مقلد : «التكتلات الدولية والأقليمية ودول عدم الانحياز» الدورة الدبلوماسية الثانية ، وزارة خارجية الكويت ، ١٩٧١ .

- HBI, Norman, International politics, (Harper & Row Publishers, New York, 1973).

٢ - قيام منظمات دولية - هي عصبة الأمم من قبل ثم الأمم المتحدة اليوم - لها جمعية عامة يمكن فيها للدول الصغرى أن تثبت أحوالها وتقدم شكاواها ولا شك أن حق هذه الدول في رفع مظالمها إلى هذه الهيئات له أثره على الدول الكبرى . فكانت فرنسا تحسب دائماً حساباً لمرض مسألة الجزائر على الأمم المتحدة وهامى الأمم المتحدة ساهمت في حماية مصر ضد العدوان الثلاثي (١) .

٣ - سياسة التكتلات ، ذلك أن اجتماع الدول الصغرى أو بعضها في جبهة واحدة يجعل منها قوة أكبر ويتيح لكل منها أن تستفيد من قوتها مجتمعة . مثال ذلك تكتل الدول العربية في جامعة سياسية ، بيد أننا يجب ألا نغالى في تقدير هذه العوامل كمحرك للسياسة الدولية (٢) .

وإذا أردنا بعد كل هذا أن نعرف أى الدول هي التي تكون الأوليجارشيه الدولية المعاصرة نجد أن ميثاق الأمم المتحدة - وهو الميثاق الذى يقيم التنظيم الدولى الحالى - ينص على أن الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين هي الدول الخمس العظمى التي تكون تلك الأوليجارشيه . ولكن هذا لا يتفق مع واقع الحال إذ تقتصر الأوليجارشيه الدولية في وقتنا هذا على دولتين فحسب هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبذلك تكون الأوليجارشيه المعاصرة قد وصلت إلى أدنى حد عددي لأنها أن قلت عن ذلك كان معنا سيطرة دولة واحدة على العالم الأمر الذى ينتهى إلى الأمبراطورية العالمية أو المدنية العظمى *Civitas maxima*

ولعل من المناسب أن نتعرض بكلمة للأسباب التي دعت إلى استبعاد كل من بريطانيا والصين وفرنسا من مجال الأوليجارشيه الدولية لتحكمرها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

بريطانيا :

بدأ مركز بريطانيا يهتز - كدولة عظمى - منذ سنة ١٩٣٥ بسبب تناقص صادراته والعجز المستمر في ميزانها الحسابي . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فزادت الطين بلة حتى

(١) - Binder, Leonard, *The Ideological Revolution in the Middle East*, Wiley, New York, 1964.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد: «التكتلات الدولية والأقليمية ودول عدم الانحياز» مرجع سابق، ص ٨٥.

أن بعض الدول التي كانت مدينة لبريطانيا مثل مصر والهند أصبحت دائمة لها ، وقدرت ديون بريطانيا بعد الحرب بحوالى ثلاث مليارات من الجنيهات الاسترلينية .

هذا بجانب ما منيت به بريطانيا من مصائب أثناء الحرب وبعدها . فهى فى آسيا قد واجهت هزائم عسكرية وحركات قومية وخسارة اقتصادية . ومن أمثلة الهزائم انهيارها فى هوج كوخ وسنغافورة الأمر الذى دعى استراليا ونيوزيلاندا وكندا أن تتجه إلى واشنطن لتؤمن نفسها .

وقد ترتب على الحركات القومية التى قامت فى القارة أن سلخت أجزاء عن السيطرة البريطانية مثل الملايو وبورما كما واجهت بريطانيا مشكلتها الكبرى فى الهند عندما أصبحت وبدأت صيحة « غادروا الهند » التى انتهت باستقلال الهند فى سنة ١٩٤٧ وقيام دولتى الباكستان وسيلان (سريلانكا فيما بعد) (١) .

ومن خسائرها الاقتصادية جلاؤها الاقتصادى عن الصين بتنازلها عن احتكار الملاحة الساحلية والداخلية ومصالحها التى كانت تقدر بحوالى مائتى مليون جنيه ، وتأميم شركة البترول الإيرانية التى كانت بريطانيا تملك ٢٥٤٪ من أسهمها .

أما فى الشرق فقد عارضت العراق منح قواعد جديدة لبريطانيا وعقد شرق الأردن معاهدة تمنحه الاستقلال سنة ١٩٤٩ وقامت مصر فى وجه بريطانيا . وأعلنت إسرائيل على انقراض الانتداب البريطانى فى فلسطين . وكان خلاف بريطانيا وفرنسا بشأن المسألة السورية عاملاً من عوامل فشل نشرشل فى أن يقوى علاقة بريطانيا بفرنسا (٢) .

وناهيك بالحركات القومية الأخرى التى عمت أرجاء الأمبراطورية البريطانية . فلا غرو بعد هذا أن نقول أن الأمبراطورية قد مرت بدور التصفية وأن بريطانيا قد هبطت إلى مصاف الدرجة الثانية وهكذا كسبت بريطانيا الحرب وفقدت مكائنها كدولة عظمى ، فقد أصبحت فى حاجة إلى معونة واشنطن تماماً كغيرها من الدول الأوروبية التى تسمى إلى التحرر والبناء .

- Choudhury, G. W., The Major Powers and the Indian Subcontinent, (١) Foreign Policy Institute Press, Philadelphia, 1945.

- Haim, Sulvia, Arab Nationalism: An Anthology, (٢) (university of califor- nia press, Berkeley, 1964).

ولم يعد فى إمكان بريطانيا أن تسهر على المصالح العالمية حتى أنه أرقعها أن تحتفظ بمنطقة ألمانية تشمل الرور وذلك لأن نفقات إصلاحها كانت تتجاوز حصلتها .

الصين :

رغم أن الصين استعادت إقليمها الذى كانت تمتد إليه قبل سنة ١٩٣٢ مضافاً إليه جزيرة فورموزا لسبب هزيمة اليابان ألا أن عقبتين حالتا دون قفز الصين إلى مصاف الدول العظمى هما : النشاط الروسى فى منشوريا والحرب الأهلية .

أما الحال فى منشوريا فقد سويت بسلسلة اتفاقات روسية صينية فى ١٤/٨/٤٥ تضمنت من بين ما تضمنته إخضاع سكة حديد شاخ شون ما بين منشوريا وبورت آرثر لسيادة الصين على أن تديرها لجنة روسية صينية برئاسة صينى واعتبار بورت آرثر قاعدة بحرية مشتركة للصين وروسيا تتولى الصين إدارتها المدينة وتحمل روسيا مسئولية الدفاع عنها ، وجعل ميناء تالين ميناءً حراً مع إعفاء روسيا من الرسوم الجمركية واشتراكها فى إدارته وتسوية مسألة القوات الروسية التى كانت تحتل بعض مقاطعات فى شرق الصين . بيد أن روسيا أعلنت فى مذكرة لها بتاريخ ٢١/١/٤٦ أن المشروعات اليابانية فى منشوريا تعتبر غنائم حرب لها على أساس أنها هى التى احتلت منشوريا أثناء الحرب وأسرت ٦٠٠.٠٠٠ يابانى . وقصد روسيا من ذلك هو تحطيم أداة حرب قوية توجد على حدودها ويخشى أن تستعملها الصين فيما بعد ضلها . كما رفضت السماح للقوات الصينية بأن تمر من ميناء تالين أو تستعمل سكة حديد شاخ شون لإسقاط الحكومة الشعبية التى أقامها الاشتراكيون فى منشوريا - بل وأخلت روسيا منشوريا - الأمر الذى انتهى بأن استحوذ الاشتراكيون على شمال منشوريا وجعلوا منها دولة اشتراكية تتمتع من الناحية الفعلية باستقلال ذاتى ^(١) .

ولم تكن الحالة فى منشوريا إلا أحد ظواهر الحرب الأهلية الصينية التى عمت الصين وكان الصراع فيها بين الاشتراكيين والوطنيين . ورغم ميل الولايات المتحدة إلى تشاى كاي تشك إلا أنها سارت على سياسة مترددة بالنسبة للصين فى أثناء هذا الصراع الأمر الذى اجتمع إليه الفساد عدم تمتع بعض زعماء الكومنتاج بالشعب فأدى إلى هزيمة الوطنيين .

- Yellon, R. A., Shifts in soviet politics toward Developing Areas : (١) 1964 - 1968, in W. R. Duncan (ed), Soviet policy in Developing Countries, (Lexington, Mass: Xerox college publishing, 1970).

وطبيعى أمام هذه الظروف أن تكون الصين فى حاجة إلى فترة طويلة للعناية بشعوبها الداخلية وتنظيم مراقبتها وترتيب أوضاعها على الأسس الجديدة ؛ ولذا فإنها لم تستكلم بعد ما يؤهلها لأن تحتل مكاناً فى مصارف الأوليجارشيه الدولية .

فرنسا :

نعلم أن فرنسا هزمت أمام جحافل الألمان وعقدت الهدنة فى ٢٥ يونيو ١٩٤٠ ولذا فإن فرنسا ظلت بعيدة عن المساهمة الفعلية فيما قام به الحلفاء من نشاط سياسى خلال فترة طويلة من الحرب . فلا عجب أن تعاني فرنسا آثار هذا الاحتلال حتى بعد أن أقامها الحلفاء من عثرتها وأجلوا القوات الألمانية عن إقليمها .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما نكبت به هذه الدولة فى مستعمراتها الآسيوية والإفريقية واستقلال الكثير منها وما تكبدته فى الجزائر لتأكد لنا أن فرنسا قد هبطت إلى مرتبة أدنى من الأوليجارشيه الدولية وأنها عدت دولة من دول الدرجة الثانية وأن إلحاقها بقائمة الدول العظمى فى بعض المؤتمرات التى تلت الحرب العالمية الثانية أو فى ميثاق الأمم المتحدة لا يعد وأن يكون مجاملة من دول صديقة إلى زميلة سابقة فى الحرب تحملت عنهم بعض المصائب التى كان يمكن أن تضاف إلى مصائبهم لو أنها لم تقع على رأس فرنسا .

وبينما هبطت الظروف بكل من بريطانيا والصين وفرنسا إلى ما دون الأوليجارشيه الدولية إذا بها تركزت هذه الصفة لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فهما تتمتعان بقوة إنتاجية كبيرة وتسيطران على مقدرات مناطق شاسعة من العالم فروسيا تسيطر على شرق أوروبا وشرق كبير من آسيا بينما تشرف الولايات المتحدة على غرب أوروبا ودول أمريكا الجنوبية ثم أن كثيراً من دول العالم الأخرى تكاد تتأرجح بين هذا النفوذ أو ذاك .

على أن هاتين الدولتين وأن كانتا قد تزاملتا خلال حقبة من الحرب العالمية الأخيرة واشتركتا فى تنظيم الأسس الأولى لعالم اليوم فإن صداقتها لم تدم طويلاً وسرعان ما انتحت كل منهما موقف المفاخرة من الأخرى وذلك بسبب الهوة السحيقة التى تفصل بينهما من حيث المبادئ والمذاهب ^(١) .

- Katz, Daniel, Nationalism and strategies of international Relations, op. cit. (١)

وقد بدأ صراع المذاهب بين دولتي الأوليجارشيه عقب الحرب مباشرة فهذا لينين يعلن في اعتزاز سنة ١٩٤٥ أن روسيا يجب ألا تنسى لحظة واحدة أنها الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم ، ثم يذكر ستالين بعد ذلك بستة أشهر أن النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي يحرق عناصر أزمة شاملة ، ويتبع ذلك كله حملة يشنها الحرب الاشتراكي للتقليل والخط من القيم الغربية . ومن ناحية أخرى نجد أن الأمريكيين يهللون لخطاب تشرشل الذي ألقاه في مارس سنة ١٩٤٦ بفولتون وندد فيه بالاستار الحديدي الذي أرخى سدوله على أوروبا^(١) .

وتتميز عام ١٩٤٦ بتوتر شديد في العلاقات بين الدولتين الذي خلقه جو الشك بسبب أن تسريح الجيش الأمريكي لم يتبعه تسريح الجيش السوفيتي ، وقد ظهر هذا التوتر على وجه الخصوص في مجلس الأمن إذا استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد قبول ألبانيا وبلغاريا وهوغاريا ورومانيا كأعضاء في الأمم المتحدة . واتخذ الاتحاد السوفيتي ذات الموقف بالنسبة للنمسا وبليرلندا والبرتغال وفنلندا والأردن وسيلان .

وجاء عام ١٩٤٧ ليزيد التوتر حدة حتى أن الطرفين لم يعودا يخفيان الحقيقة وراء صياغات متفائلة بل بدأ كل منهما يعتبر الآخر خصماً له ودخل في الحساب إمكان قيام صراع .

وأول وجه من هذا التطور يعود إلى مارس ١٩٤٧ عندما وجه ترومان رسالة إلى البرلمان الأمريكي بمجلسة بمناسبة طلب اليونان معونة أمريكية في حربها الأهلية وكذلك طلبت تركيا معونة أمريكية خشية أن تتهدد بحرب أهلية فقد طلب الرئيس الأمريكي من البرلمان أن يقر للبلدين معونة قدرها ٤٠٠ مليون دولار وزاد بأن نظاماً دكتاتوريا فرض في عدد من البلاد وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تمنع تكرار ما حصل في بولونيا وبلغاريا ورومانيا لأن المساعدة الاقتصادية تضمن الاستقلال الوطني وتخلق عالماً حراً بالمعنى الصحيح . ولذا لم تكن المساعدة لخفض الإحسان أو عملاً اقتصادياً خالصاً بل كانت معونة عسكرية قدمت في صورة أدوات حربية وخبراء عسكريين . وقد صادفت رسالة ترومان هذه وقت افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية الأربعة في ١٠ / ٣ / ١٩٤٧ فكان طبيعياً أن يتعثر المؤتمر فلا ينتهي إلى اتفاق^(٢) .

- Yellon, R. A., op. cit.

(١)

- Hill, Norman, op. cit.

(٢)

وزاد الشك بعد مشروع مارشال الأمريكى الذى اعتبرته روسيا بمثابة مظهر للإمبريالية الأمريكية بقصد إقامة إشراف اقتصادى وسياسى على أوروبا لتطوير روسيا والاعداد لشن حرب ضدها . وكان رد فعل هذ المشروع عند الروس هو أنهم أنشأوا مكتب استعلام اشتراكى باسم الكومنغورم فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ (بعد أن كان الكومترم - وهو المكتب الذى يوجه الاشتراكية الدولية قد حل منذ ٤٣/٥/٢٢) وأعلن المندوب الروسى فى أول اجتماع لهذا المكتب أن العالم ينقسم إلى معسكرين المعسكر الرأسمالى الإمبريالى وتقوده الولايات المتحدة ، والمعسكر المعادى للرأسمالية والإمبريالية ورشده الاتحاد السوفيتى .

ثم جاء مؤتمر لندن - الذى افتتح فى ٢٥ / ١١ / ١٩٤٧ وسمى بمؤتمر الفرصة الأخيرة - جاء مغيباً للأمال وفشل فشلاً ذريعاً فوضع بذلك نهاية لمجلس الوزراء الأربعة وبهذا انقسم العالم - أو بتعبير أدق انقسمت الأوليجارشيه الدولية - إلى معسكرين متضارين تناصب كل منهما الآخر العداء صراحة وبلا مواربة وجرت لغة السياسة على تسمية هذين المعسكرين باسم المعسكر الشرقى أو الكتلة الشرقية والمعسكر الغربى أو الكتلة الغربية .

القوة كظاهرة فى العلاقات الدولية ^(١) :

بعد أن رسمنا الإطار للجماعة الدولية ننتقل إلى رسم الإطار العام للعلاقات الدولية .

إذا استقر بنا تاريخ العلاقات الدولية نجد أن هذه العلاقات نشأت فى صورة القوة ثم ظلت القوة تسيطر على هذه العلاقات منذ بدء الخليقة حتى وقتنا هذا وإن تغيرت المظاهر التى تصاغ فيها القوة من وقت لآخر . فقد عرفت العلاقات الدولية أصلها التاريخى فى صلة الغزاة بالمهزومين عندما فكر السارقون أو المنتصرون فى أخذ المسروقين أو المهزومين كأسرى .

وإذا انتقلنا إلى عصور الحضارة نرى أن القوة كانت رابطة الإغريق بغيرهم بل وكانت فى أغلب الأحيان هى المنظمة للعلاقات بين الإغريق وبعضهم البعض والقوة هى الدعامة

(١) لنزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- Bell, Roderick, **political power: The problem or Measurement**, in Roderick Bell, David Edward and R. Harrison Wagner, **Political Power: A reader in theory and research**, (The free press, New York, 1969).
- Claude, Inis, **Power and International Relations**, (Random House, New York 1962).

التي قام عليها السلم الروماني وهي أيضاً التي تميز بها السلم الكنتائس سواء في علاقة الحكام الزمنيين ببعضهم البعض أو في صراع البابا مع الأمبراطور . والقوة أيضاً كانت سياسة الملكيات المطلقة ثم الديمقراطيات وهي التي انتهت بالعالم إلى الحربين العالميتين الأولى ثم الثانية .

ومن ثم يمكن أن نؤكد أن المميز المشترك الذي تميزت به العلاقات السياسية الدولية هو القوة ولعلها العنصر الثابت الوحيد من بين العناصر التي تحرك العلاقات السياسية الدولية، ولذا يذهب البعض في تعريف السياسة الخارجية للدولة بأنها إفصاح عن إرادة الدولة في الوصول إلى القوة . وأن الدبلوماسية لا تعدو أن تكون عمل أناس تخصصوا في الفن الميكافلي . فماذا هنا بالقوة ؟ .

نقصد سياسة القوة الاعتماد على الضغط والتهديد - سواء بالطريق المادى أو المعنوى لتحقيق غاية معينة - ولذا يمكن أن نعرف القوة هنا بأنها. مكنة الدولة في أن تفرض إرادتها على غيرها اعتماداً على جزاءات فعلية تستطيع مباشرتها في حالة رفض الدولة الغير أن تتصرف وفق هذه الإرادة . والقوة بهذا المعنى ميارها غير ثابت بل هو ميار مرن يتشكل مع الظروف . ولم تفلح قرون ثمانية من التطور في الجماعة الحديثة أن تستبعد هذه الظاهرة لأن القوة - في العلاقات الدولية - تعتبر غاية في ذاتها طالما أن الدولة تسير في علاقاتها الدولية على أنها غاية في ذاتها . ومع ذلك فإن الآراء تختلف حول هذه النقطة ^(١) .

* * *

(١) راجع في تفصيل ذلك، دكتور اسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

القوة والقدرة

ما المقصود بكل من والقوة القدرة ؟ Strngth, power-Force, Puissance

يكاد يجمع الباحثون فى نظرية العلاقات الدولية على تناول هذه العلاقات باعتبارها علاقات قوى من هنا يأتي تحديد « القوة » كنقطة انطلاق لدراسة نظرية العلاقات الدولية . علاقات القوى فى المجال الدولى هى بالدرجة الأولى علاقات اجتماعية ولا تعنى فى الواقع أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى ؟ ومن ثم علاقات ما بين لإرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية .. أو غايات تتمثل فى تحقيق المصلحة القومية .

ويميز الباحثون الفرنسيون بصدد القوة فى المجال الدولى بين Strength بمعنى القوة وبين Power بمعنى القدرة كما يميز الفرنسيون فى هذا المعنى بين Puissance,force ، ويميز Aron بين القوى Les forces العسكرية والاقتصادية للدولة وبين قدرة -La puis sance الدولة والتي تعنى وضع هذه القوى موضع العمل فى ظروف معينة وبأهداف معينة، بمعنى مقدرة الوحدة السياسية على كيفية فرض إرادتها على الوحدات الأخرى ^(١) .

وطبيعة القوى فى المجالين - أدى داخل الدولة وعلى صعيد المجال الدولى واحدة ، وتمثل فى الحالتين علاقة إنسانية قوامها للقدرة على حمل الآخرين على تنفيذ لإرادة القادر، غير أن الاختلاف فى طبيعة البيئة التى تعمل فيها هذه العلاقة فى الحالتين : البيئة

(١) - Simon, Herbert, Notes on the observation and Measurement of power, in Rodrick Bell, op. cit.

الوطنية والمستأنسة لعمل الاحكار الشرعى لأسباب القدرة ، والبيئة الدولية ذات مراكز القوى المتعددة فى غيبة حكم أعلى^(١) .

وفى الإنجليزية يوجد الاتجاهان فى شأن مفهوم لفظ Power قسمة اتجاه برى فى القدرة Power فى المجال الدولى « القوة Strength التى يتاح لحكومة ما أن تتحرك بها فى ممارستها لسياستها الخارجية، أو بمعنى آخر أن القدرة Power هى القوة التى يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده لدى غيرها من الحكومات^(٢) .

ويتناول أصحاب هذه الاتجاه عوامل قوة الدولة (السكان الموارد الطبيعية الوحدة الوطنية ...) باعتبارها عوامل قدرتها .

أما الاتجاه الثانى^(٣) فهو الاتجاه الذى يميل إلى ربط القدرة Power بفكرة العلاقة الإنسانية ، ومن أن هذه القدرة تعنى تأثير الإنسان على عقول وأفعال غيره من الناس وبالتالي يمكن تسميتها بالقدرة الاجتماعية Social Power وهكذا يمكن القول أن مفهوم Power يعنى عند الباحثين الأنجلو سكسون بصفة عامة « أثر القوة » ومن هنا ترتبط دراسة العلاقات الدولية هناك بلفظ Puissance Power وتلور حول مفهومها .

ومن هنا أيضاً كانت عناية نظرية العلاقات الدولية بعوامل القدرة ودورها فى المجال الدولى ، الأمر الذى يجعلنا نتناول طبيعة القوة القومية National Power وتقسيمات الأول من حيث إمكانيات قوتها القومية .

ترسم قوة الدولة أبعاد الدور الذى تقوم به الدولة فى المجتمع الدولى وتحدد إطار علاقتها بالقوى الخارجية . ويرى كثير من أساتذة العلاقات الدولية أن الذى يحدد مجرى هذه العلاقات ويكيفها هى الدول والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا... إلخ ، أما الدور الذى تقوم به الدول ذات القوة القومية المحددة فهو دور ضئيل الأثر

- Waltz, Kenneth, International structure, National Force, and the Balance of (١) world power, in Roderick Bell, *op. cit.*

- Alfred de grezia-Thowas H. Slevenson world Politics-A Study in International (٢) relations P:123.

- Raymond platif. International Relations as a field of ingeicry. In International (٣) Politics and foreign Poalicy P:6

نسبياً ، أن لم يكن عديم الأثر حيث إن علاقات القوى وأوضاع المواجهة بين العاملين الأمريكي والسوفيتي من شأنها أن تحدث سلسلة من ردود الفعل البعيدة المدى على اتساع المجتمع الدولي كله ، بينما العلاقات بين أى دولتين هي علاقات محددة ليست لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع المجتمع الدولي ككل .

وتحليل القوة القومية كظاهرة مجردة فى العلاقات الدولية يجب أن يظل بمنأى من التعرض لطبيعتها الأخلاقية وما إذا كانت تستخدم فى الخير أم فى الشر ، كذلك يجب التمييز بين الكيفية التى تجرى بها ممارسة القوة القومية من جانب وبين استخدام العنف كظاهرة من مظاهر هذه الممارسة من جانب آخر فالقوة القومية عناصرها كثيرة وأساليب استخدامها متنوعة ، وبالتالي فإن الالتجاء إلى العنف ليس إلا واحداً فقط من هذه الأساليب ، وتأسيساً على ذلك يجب عدم الخلط بين القوة القومية والعنف واعتبارهما مترادفين فأحياناً لا يكون استخدام العنف هو أنجح أساليب ممارسة القوة القومية (١)

والقوة بطبيعتها ديناميكية (٢) ... أى أن التغير فى مثل العناصر التى تصنعها لا بد وأن يتبعه تغيرات متشابهة فى حجم هذه القوة وفعاليتها ، وقد يتبادر إلى الذهن أن الدول ذات الرقعة الجغرافية الممتدة هي الدول القوية ، وكذلك الحال بالنسبة للكثافة السكانية أو الثراء أو التقدم الصناعى أو ضخامة الجيش ... ولكن التركيز على أى من هذه العوامل بمفرده لا يوضح القوة الحقيقية للدولة ، فالبرازيل تتفوق فى مساحتها على الولايات المتحدة ومع ذلك فهى ليست قوية ، والباكستان ذات تعداد سكانى أكبر من ألمانيا الغربية ولكنها أقل منها قوة ، وهولندا دولة متقدمة صناعياً وسويسرا تحتفظ بجيش من الدرجة الأولى ولكنهما ليستا دولتين قويتين بالرغم من ذلك كله إذا ما قورنا بدول أخرى .

وهنا أيضاً أمثلة لدول تجمع بين هذه العوامل مثل الصين فى الأربعينات فقد كانت رقعته الجغرافية هائلة وسكانها يشكلون أكبر تعداد لدولة فى العالم ، وجيشها ضخم من حيث العدد والتسلح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة ونفوذها الدولى محدوداً ، وبعد

(١) من أفضل الدراسات التى تعرضت لذلك تفصيلاً :

دكتور / إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق ص ١١٧ إلى ص ١٢٣ .

-- Charles Ierche Abdul K. Said, Concepts of International Politics P:61.

(٢)

سنوات ارتفعت الصين إلى مركز قيادى ضخيم فى المجتمع الدولى بالرغم من أن إمكانياتها ومواردها الطبيعية لم تغير من حيث الكم ولكن كيفية استخدامها هى التى تغيرت ، وهكذا نجد أن مجرد امتلاك الإمكانات ليس ضماناً فى حد ذاته للحصول على القوة لكن الأهم من ذلك هو كيفية استعمال هذه الإمكانيات بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى ، وبالتالي فإنه يمكن تعريف القوة القومية بأنها المقدرة على التأثير فى سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أغراض الدول المتملكة لها ، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية ^(١) .

وفى تحليلنا لدور القوة فى علاقة دولة بأخرى ينبغى تحديد نوع العلاقة وأيضاً نوع القوة التى تتم ممارستها ، مثال ذلك أن العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا هى علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية ... إلخ ، وعلى هذا فإن السبل المفتوحة للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالي فلا يمكن تصور لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوى التى قد تبدو فعالة مع روسيا فى علاقاتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن هذه الأخيرة تصرف لا ترضى عنه السياسة الأمريكية .

والعكس صحيح ، فإن التغير فى طبيعة علاقة القوى التى تربط بين دولتين فى علاقاتهما المتبادلة لابد وأن يؤثر بالتغيير أيضاً فى باقى جوانب هذه العلاقة ، ولنأخذ مثلاً على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعد ، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا بما يفرضه ذلك من استنزاف موارد الجزائر وإمكانياتها الاقتصادية والطبيعية لصالح فرنسا ، غير أن هذه العلاقة قد تغيرت بعد الاستقلال وأصبحت تقوم على أساس المساواة ، وبالتالي فقدت فرنسا المزايا المادية التى اعتادت أن تحصل عليها فى ظل علاقات قوى كانت هى الطرف المسيطر فيها ، ويصدق نفس المثل بالنسبة لعلاقة مصر ببريطانيا قبل الاستقلال وبعده .

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الأكبر من قوة الدولة لا يعتمد فقط على قدرتها على التأثير فى سلوك الدول الأخرى ، ولكنه يرتبط كذلك بكيفية تقييم الدولة لهذه القوة وأيضاً بتقييم الدول الأخرى لها . والذى يحدث فى حالات كثيرة أن المسفولين عن هذا التقييم لا

(١) للمرجع السابق ص ٦٢ .

تتوافر لديهم معرفة كافية بعناصر القوة القومية للدول التي يتعاملون معها ، وهناك مثل واضح على ذلك ، ففي الثلاثينات من هذا القرن كانت النظرة السائدة لإيطاليا تحت الحكم الفاشي لموسوليني هي أنها دولة ذات قوة ضخمة ، لكن الحرب العالمية الثانية رحضت هذا الوهم وأثبتت أن هذه القوة العسكرية الهائلة المنسوبة إلى إيطاليا لم تكن إلا خرافة ، غير أنه حتى اللحظة التي اقتضت فيها أسرار القوة الإيطالية أمكن لإيطاليا أن تحصل على مزايا عديدة من جراء المبالغة في تقييم قواها من قبل الدول الخارجية ، وكذلك أمكنها أن تؤثر في سلوك هذه الدول كما لو كانت حقيقة تمتلك هذه القوة المزعومة ^(١) .

ويوجد مثال آخر أيضاً ، فهناك فرنسا وألمانيا في خلال العشرينات من هذا القرن ، فرواسب المخاوف التاريخية العالقة بنفسية فرنسا تجاه ألمانيا جعلت فرنسا تخشى ألمانيا ، حتى في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا مهزومة وتحت رحمة فرنسا ، وهذا الخوف أضعف من معنويات فرنسا وكان من أسباب هزيمتها فيها بعد على يد ألمانيا بعد قيام الحرب العالمية الثانية .

وعلى ذلك يمكن استنتاج الحقيقة الموضوعية الآتية (وهي أن ترسب الوهم أو تأكيد الاعتقاد في قوة دولة ما يدعم هذا الاقتصاد أولاً ، إنما يزيد بلاشك من قوة هذه الدولة في مواجهة خصومها ^(٢) .

كذلك فإن هناك اعتباراً آخر وهو أن توقع أى زيادة مقبلة في قوة الدولة قد يكون من العوامل المساعدة على قدم القوة الحالية لهذه الدولة .. وتعتبر الهند أوضح مثال على ذلك حيث تملك رقعة جغرافية واسعة وتمتداداً سكانياً ضخماً وإمكانات مادية كبيرة ... وهذه كلها متطلبات أساسية لإرساء دعائم دولة قوية إذا أمكن لها استغلال هذه العوامل بالكفاية الواجبة ، وربما كان هذا التوقع في زيادة قوة الهند من بين العوامل الرئيسية التي توقع كل من الغرب والشرق إلى إنشاء علاقات ود وصداقة معها .

(١) - Henry A. Kissinger, Domestic Structure and Foreign policy, in International politics and Foreign policy, edited by James Rosenau, (Free press, New York 2nd edition, 1989).

(٢) دكتور / إسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق ص ١٢٢ .

غير أنه من الصعب أحياناً التعرف على الفترة التي تنقضى بين التدهور الحقيقي في قوة الدولة وبين إدراك الدول الأخرى لحقيقة هذا التدهور واتخاذها أساساً لإعادة تكييف علاقاتها مع هذه الدولة ، وهو ما يحدث غالباً في وقت السلم حيث لانزاعات مسلحة ولا أزمات دبلوماسية مما يجعل الدول تتمتع بسمعة أنها قوية ، أما أوقات الأزمات الدولية فإنها تمثل محل اختيار لقوة الدول حيث تثبت أن قوة الدولة قد تكون مبالغاً فيها ولا يستند إلى الواقع ففي أواخر القرن الماضي هدمت أسطورة القوة العسكرية التي كانت منسوبة إلى روسيا القيصرية ، كذلك فإن هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في الحرب الفرنسية الألمانية عام ١٨٧٠ أظهرت ضعف فرنسا .

وهناك من يعتقد أن الصين قد تثبت تفوقها العسكري على الاتحاد السوفيتي في المستقبل إذا ما وقع صدام مسلح بين الدولتين إلى الحد الذي تزيد فيه سمعة الصين على حساب الاتحاد السوفيتي .

وهناك جانب آخر يتعلق بلا موضوعية القوة القومية ؟ فقد تلجأ الدول أحياناً إلى أسلوب المفاجأة في استعمال قوتها مما يعطيها قوة ضخمة غير متوقعة على خصومها مثلما حدث من جانب اليابان في بيرل هاربور حين فاجأ اليابانيون الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور ١٩٤٣ مفاجأة جمعت عاملي الزمان والمكان ؟ ويمكن أن يندرج تحت ذلك أيضاً حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل بزمان المعركة وباستخدام أساليب جديدة في استخدام السلاح ، لكن عنصر المفاجأة في استخدام القوة لا يدخل في عملية التقييم بدرجة لا تسمح بإعطاء ثقل نسبي محدد لكل عنصر من عناصر التقييم للوصول إلى استنتاجات قاطعة في هذا الشأن ، وللملاحظ أن التقييم التالي يتم على أساس غير موضوعي، ومن هنا فإن الافتراضات التي تبنى عليها أساسية الدولة تجاه غيرها من الدول افتراضات غير واقعية أو غير معبرة عن الحقيقة مما يؤثر بالتالي على نظرة الدولة في نمط السلوك الدولي ويعكس كيف أن التقييم قد يكون أمراً غير موضوعي إلى حد كبير .

أخطاء تقييم قوة الدولة ، وهل هناك صيغة نظرية لعوامل القوة في المجال الدولي :

هناك بعض التحليلات التي تحاول إيجاد حقيقة نظرية تصورها لعوامل قوة الدولة في المجال الدولي . فقد حأب الباحثون في علم العلاقات الدولية على حصر عوامل قوة الدولة في

المجال الدولي في قوائم تختلف في العدد والتسميات من باحث إلى باحث وذلك دون محاولات جلية لتصنيفها في ضوء معايير معينة لاقتراح صيغة نظرية . فما هي العوامل التي تشكل قوة الدولة ومكانها من سلم القوى في المجال الدولي ؟

يجيب ^(١) Morgenthau على ذلك بقائمة تتضمن ثمانية عوامل هي :

للجغرافية - الموارد الطبيعية - المقدرة على الصناعة - الاستعداد الحربي - السكان- الخصائص القومية - المعنويات القومية - للمهارة الدبلوماسية .

كذلك يعد الباحثون في علم العلاقات الدولية قوائم متشابهة مع تلك التي قدمها Morgenthau في هذا المقام وبخاصة الباحثون الإنجليز سكسون ^(٢) .. وكلها تدور حول: السكان - رقعة الإقليم - الموارد الطبيعية - التكنولوجيا - الوحدة الوطنية أو المعنويات القومية - الاستعداد الحربي - المقدرة الدبلوماسية وهكذا .

أما الباحثان الفرنسيان ^(٣) J.B. Duraselle-P. Renauvin

فيقترحان قائمة شبيهة ، حيث يردان أن قوة الدولة إلى مجموعة عوامل يرونها عميقة الأثر في هذا المقام هي : العوامل الجغرافية - الأوضاع السكانية - القوى الاقتصادية - العوامل المالية - الشعور القومي . ثم يضيفان أيضاً دور رجال الدولة في تشكيل سياستها الخارجية ذلك بأن دراسة العلاقات الدولية من غير تصور الدور الذي يؤثر به رجل الدولة - بشخصيته ، بأفكاره ، وبخبراته في سيرة هذه العلاقات فيه إهمال لعامل كثيراً ما تكون له خطورته البالغة في هذا المقام ، وهنا يجرى التحليل على مستوى مآكر وكذبي لظاهرة الدور الذي يؤثر به رجل الدولة ومن الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها في هذا المقام في سياسة عدم الانحياز ، فعبد الناصر يدخل في تصنيف الحزم الذي وصف بالتهور وكان من المتشددين في معركة عدم الانحياز ، بينما نهرو فإن تنشئة السياسة جعلته

من المعتدلين في هذه الحركة ^(٤) .

- Morgenthau H. J. Politics among nations P:80.

- Alfred de Grazia-Thomas, H, Solven son. A study i International relations P:127. (٢)

- P. Renauvin et J.B. Duraselle: Interduction a L'histoire de relations internationales (٣) p:112.

- Korany, Bahgat: Social change, charisina & International behavior towards, theory(٤) of foreign Policy making in the third world. p:75.

وبدهى أن حصر عوامل القوة فى قوائم - على هذا النحو فيه كثير من التحكم طاملاً
لم يستند إلى تصنيف يرتكز إلى مدد خطة الواقع الدولى . وباستقراء التاريخ نلاحظ أن
عوامل القوة ليست ثابتة زماناً ومكاناً لا من حيث درجة أهميتها فيما بينها ولا فى درجة
فاعلية كل منها فى التأثير على سياسة الدول ، فافترض القوة الاقتصادية أو الجغرافيا .. أو
غيرها - فى دراسة عوامل القوة - أمر لا يستقيم مع الروح العلمية فواقع الحياة الدولية
يؤكد أن عوامل القوة تختلف من عصر إلى عصر وأن فاعليتها متغيرة تبعاً لتغيير ظروف
الواقع من ذلك أن أسباب القوة فى زمن السلم ليست هى نفس أسباب القوة فى زمن
الحرب ، بل أن نفس العامل قد تتفاوت أهمته من عصر إلى عصر .

ومن هنا كان استلزام عوامل القوة إنما يتم من إحداث الواقع الدولى ومن هذا
القبيل ما اقترحه R.Aron حيث يجمع عوامل قوة الدولة فى المكان الذى تحتله الدولة
الموارد المتاحة والمعرفة التى تساعد على تحويلها إلى أسلحة للرجال وفن تحويلهم إلى جنود لم
مقدرة العمل الجماعى التى تتمثل فى حسن النظام فى الأجهزة العسكرية والمدنية وفى
صلابة تضامن المواطنين فى الخير والشر .

وقد أثيرت مسألة « هدف عمل الدولة فى المجال الدولى » اتجاهين : اتجاهاً إنسانياً
يرتبط بفكرة الخير (خير الجماعة الدولية - خير البشرية) واتجاهاً مادياً يرتبط بفكرة القوة
المادية والذى ينتهى إليها مفهوم المصلحة القومية .

وتمثل الاتجاه الأول فى تصور الأمريكين لهدف السياسة الخارجية فيما قبل الحرب
العالمية الأولى فلقد كانت الولايات المتحدة تتمتع بمجال إقليمى وموارد اقتصادية ضخمة
بعيدة عن مراكز القوة العتيلة فى أوروبا ، وبالتالي لم تكن الولايات المتحدة لتستشعر الخوف
منها كما لم تكن بحاجة إلى إرهابها . وقد هباً ذلك إلى انتشار النزعة الاخلاقية لدى
المفكرين الأمريكين - حينذاك - بصدد هدف السياسة الخارجية ، ومعارضين بذلك سياسة
القوة التى كان ينهاها العالم الأوربى القديم مدعين أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة
هى سياسة أخلاقية تستهدف مصلحة الإنسانية قاطبة .

غير أن هذا الاتجاه الأخلاقى فى مجال العمل الدولى لا يتصور إلا بالنسبة لدولة لا
تستشعر خطراً يأتىها من الخارج حال الولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٠ ، لذلك فإن
أوضاع بعد الحرب العالمية الثانية راحت تشكل التأثير من المفكرين الأمريكين فى ذلك

التقليد الأخلاقي المعارض لفكرة « المصلحة القومية » فلقد اقتضت الأوضاع الدولية الجديدة من الولايات المتحدة أن تسعى إلى إنماء قدراتها الدولية وعلى حساب ما عداها عند الاقتضاء ولقد صاحب ذلك ظهور اتجاه جديد في مجال السياسة الخارجية منطلقاً من أنه قد أصبح من المتعين على رجل الدولة الأمريكي أن يلزم سياسته « المصلحة القومية » Na-tional Interest وهكذا راح الخلاف يمتد بين الفترة الجديدة (فكرة المصلحة القومية) والفكرة الأخلاقية القديمة ذلك بأن الفكرة المثالية لم تكن قد اختفت تماماً رغم تغير الظروف وإنما ظل لها مؤيدون ^(١) يناقشون عنها .

ومن استعراضنا للعوامل التي تشكل قوة الدولة والآراء المتباينة في هذا الصدد وما آثاره مسألة هدف عمل الدولة في المجال الدولي باتجاهيها الإنساني والمادى تستطيع أن تتصور أن هناك أخطاء شائعة في عملية تقييم قوة الدولة من جانب الدول الأخرى وهي :-

أولاً : خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة :

فمن الأخطاء الشائعة في عملية التقييم أن ينظر إلى قوة الدولة على أنها ظاهرة مطلقة وليست أمراً نسبياً بالمقارنة بقوة غيرها من الدول . فعلاقات القوى في المجتمع الدولي تتميز على أنها ثابتة ، فقد تكون قوة الدولة ذات تأثير معين في وقت ما ولكنها في وقت آخر وفي ظل علاقات قوى مختلفة قد تؤثر على نحو مختلف سواء بالزيادة أو النقص ، وبالتالي فإن حجم قوة الدولة وفعاليتها يرتبطان في المقام الأول بعلاقات القوى الموجودة وينوع التأثير الذي يطرأ على هذه العلاقات من حيث الزيادة أو النقص ، فبريطانيا في وقت ما خلال هذا القرن كانت أقوى دول العالم على الإطلاق ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن الوضع قد اختلف جذرياً بسبب وجود قوى أخرى أكثر تفوقاً قد برزت إلى خیر المجتمع الدولي مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمثل يمكن أن يقال عن التأثير الذي حدث في قوة الاتحاد السوفيتي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

- Aron R. Paie et goerre p:45.

(١)

وراجع أيضاً، دكتور اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

ثانياً : خطأ تصور بعض عناصر القوة القومية على أنها ذات طبيعة دائمة :

وهو ينبع من الوهم القائل من أن بعض مكونات القوة القومية تتمتع بطبيعة دائمة لا ينصرف إليها التغير وهذه النظرة غير واقعية وبخاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة التي تجمل من فكرة وجود عوامل ثابتة فى قوة الدولة أمراً غير عملى وغير متصور .

ثالثاً : خطأ التركيز على عامل مفرد فى عملية التقييم :

فالتقييم السليم لقوة الدولة هو الذى يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التى تؤثر فى قوة الدولة التى تجرى هذه لتقييم بشأنها حتى يكون التقييم قريباً من الواقع ، فمثلاً لا يمكن الادعاء بأن عامل الاتساع الجغرافى هو المنصر الحاسم فى تقييم قوة الدولة أو تعداد السكان أو مستوى التطور الاقتصادى ... إلخ ، وإنما هذه العوامل مجتمعة يجب تحليلها وتقييمها فى ضوء الحقائق والمعلومات المتاحة لكل منها ^(١) .

* * *

- Perkins Deseter : American approach in foreign poovicu & Tommerhausen Frank, the (١)
American tradition in foreign relations,

الفصل الثالث

تطور أساليب الاستعمار

والصراع من أجل القوة هو الذى حدا بالدول أن تبني إمبراطوريتها على الاستعمار وأن تجاهد في سبيل حفظ توازن القوى فيما بينها فهي بالاستعمار تستمد عناصر القوة وهب بحفظ التوازن تضمن بقاء هذه القوة . لذلك فإننا سندرس كلاً من الاستعمار وسياسة توازن القوى من حيث هما للظهران الأساسيان اللذان يحققان القوة في مجال العلاقات الدولية ^(١) .

الإمبريالية أو الاستعمار

تحديد:

جرى كتاب الغرب على استعمال لفظ « إمبريالية Imperialism » للتعبير عن الحركات الاستعمارية ويقصدون بها عموماً حالة اختيار دولة لمستعمرات أو بناتها لأمبراطوريات . ويفرقون في هذا الخصوص بين الإمبريالية والغزو فيقصرون الغزو على حالة ما إذا كان المغزو يشترك في اللغة أو الثقافة أو الجنس مع الغازي .

والواقع أن لهذا التعبير أكثر من استعمال ، فالوطنيون يقصدون به وصف المطامع الإقليمية للدول الأعداء أما الاشتراكيون فيطبقونه على الحقبة التاريخية التي يتبرونها نهاية لرحلة الرأسمالية .

ولكننا نقصد بهذا التعبير في دراستنا الحالية وصف صراع التنافس على القوة بين الدول ذات السيادة بقصد زيادة قوتها عن طريق الإشراف على أقاليم جديدة ^(٢) .

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظرى العام، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، عدد يناير ١٩٧٧ ص ١٣٧ .

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد يناير ١٩٦٦ م ص ٣١٢ .

وقد اتجهت الدول الأوروبية - والدول التي نهجت على منهاجها - في العصر الحديث إلى استعمار أقاليم خارج القارة الأوروبية بسهولة ذلك كبدل عن الاحتكاك بجاراتها القوية ، ويعتبر التقسيم السياسى والاستغلال الاقتصادى لأمريكا وآسيا وإفريقيا وجزائر البحار السبعة بواسطة الدول الكبرى أوضح مظهر لرغبة هذه الدول للوصول إلى القوة فى العصر الحديث ، وهذه الرغبة هى إلى تقصد إليها هنا عند إطلاق عبارة الاستعمار أو إمبريالة .

ويمكن - لتسهيل دراسة الحركة العملية دراسة علمية واضحة - أن نقسم تاريخ الحركة إلى فترتين إحداها هى فترة الاستعمار القديم والثانية هى فترة الاستعمار الحديث والمعاصر .

الاستعمار القديم :

لا نقصد فى بحثنا الحالى بالاستعمار القديم تتبع الاستعمار منذ فجر التاريخ بل نقصد بفترة الاستعمار القديم الفترة التى تحكى قصة الاستعمار منذ القرن الخامس عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وهى الفترة التى تعتبر فى الواقع كبداية للاستعمار المعاصر والتى لا بد لنا من إلقاء بعض الضوء عليها حتى يسهل علينا تفهم الصورة التى يعيش بها الاستعمار فى وقتنا هذا ^(١) .

نعرفون أن أوروبا راحت تنفض عن نفسها غبار قرون التخلف منذ حوالى القرن الرابع عشر ، وأن عصر نهضتها بدأ مع هذا القرن أو القرن الذى يليه أن هذه النهضة زودت أوروبا بوسائل علمية لم تكن متوفرة لها من قبل إذ تقدمت العلوم ومنها الدراسات الجغرافية والفلكية والبحرية وعرف البخار كقوة محرك وصنعت البندقية ذات المقذوف الذى ينطلق بضغط الانفجار فكانت هذه النهضة سبباً فى دفع الدول الأوروبية إلى الاستزادة من ثروتها وقتها باستخدام ما وفره لها العلم والفن من وسائل وإمكانيات ^(٢) .

ولما كانت التجارة فهى مصدر الثروة - وتبعاً القوة - فقد اهتمت الدول الساعية إلى القوة عهدئذ بتقوية أساطيلها البحرية - فى عهد كانت فيه السفينة هى الوسيلة الوحيدة

(١) المرجع السابق، ص ٣١٣ .

(٢) Easton, Stewart, The twilight of European Colonialism, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1960) .

لاحتياز البحار . وذلك حتى تستطيع أن تجوب البحار فتصل إلى مصادر الثروة على مدار هذه البحار وأن تمكن لنفسها فى تلك المناطق حتى تضمن تدفق الثروة عليها . ولعل هذا هو الذى يفسر أن كثيراً من الدول الاستعمارية بدأت تاريخها الاستعماري بدفع مواطنيها إلى تكوين شركات استعمارية تنهج إلى مناطق الاستعمار لتفرض نفوذها هناك فإذا ما عجزت تلك الشركات عن تحقيق غايتها أو حالت مقاومة وطنية دون تمكن الأمر لها أسرعت دولتها فحمتها بقوة السلاح وهرعت لسطح المقاومة بالحديد والنار . وهكذا حملت السفينة رواد الاستعمار إلى مناطق الاستعمار وأكدت البندقية لهؤلاء الرواد بغيتهم وثبتت دعائمهم ولم يكن مثل هذا الأمر الذى يستعصى على الدول الأوروبية عهدئذ ؛ لأن الفرص التى زودتها بها نهضتها العلمية جعلتها فى وضع راجع تماماً بالنسبة لباقي أجزاء العالم . فأوروبا تسعى فى سفينة يحركها البخار إلى مناطق لما يعرف أهلها سوى القوارب الزوارق لتتاجز أناساً سلاحهم الرمح والسهم والقوس ^(١) .

وكانت البرتغال وأسبانيا فارسى ميدان الاستعمار فى القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر بفضل ما كان لهما من أسطول بحرى سهل لهما مهمة اكتشاف أقاليم جديدة وسرعة الوصول إلى أقاليم معروفة فلا عجب أن يصدر البابا اسكندر السادس براءة فى سنة ١٤٩٦ تقسم الأقاليم المكتشفة والأقاليم التى تكشف مستقبلاً - وراء خط طول وهمى معين - بين هاتين الدولتين .

وقد بدأت البرتغال بغزو جزر التوابل فى شرق الهند وأنجولا فى غرب الشاطئ الإفريقى وجزر فى شرق إفريقيا تقابل مدغشقر كما وصلت إلى البرازيل فى أمريكا الجنوبية هذا إلى جانب مستعمرات أخرى مبشرة هنا وهناك .

أما أسبانيا فقد غزت معظم العالم الجديد وعدداً من جزر المحيط الهادى .

ولا مرة فى أن القوة التى حققتها كل من البرتغال وأسبانيا بفضل اسطوليهما البحرى كانت مثلاً دفع الدول الأوربية الأخرى إلى محاولة احتلاله . ولذا شهد القرن السادس عشر قوة بحرية جديدة ، فهى هولندا التى تمكنت من الوصول إلى مسوعال فى السيادة البحرية والتجارية مكنها من غزو معظم الممتلكات البرتغالية فى جزر الهند الشرقية .

(١) د. سمعان بطرس فرج الله : العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٥٧ .

ثم أضيفت بريطانيا إلى قائمة الدول البحرية الكبرى أقوى ما تكون حماسة لانتزاع السيادة البحرية من الدول التي سبقتها والتي كانت حتى ذلك الوقت هي أسبانيا وهولندا (بعد أن تكفلت هولندا بإضعاف قوة البرتغال) . أما أسبانيا فقد تقرر معيبرها البحرى حيال بريطانيا فى حرب الإرماذ التى انتهت بتعطيم أسبانيا كقوة بحرية ^(١) .

كذلك لم تقو هولندا على الصمود أمام البحرية البريطانية فهبطت إلى قوة من الدرجة الثانية ودأبت بريطانيا على قص أجنحة الاستعمار الهولندى حتى انتزعت منه جنوب أفريقيا فى حرب البوير .

وكانت فرنسا هى آخر الدول التى دخلت ميدان الاستعمار فى القرن السابع عشر إذا أقامت لنفسها متكناً فى كندا ومنطقة البحيرات العظمى وواى الميسيسى فى أمريكا الشمالية وفى مناطق من الهند بيد أن القوة البحرية الفرنسية لم تكن من الكفاءة بحيث تستطيع حمالة هذه المناطق فأنتهى الصراع الاستعمارى الإنجليزى الفرنسى بانتصار بريطانيا بفضل قوتها البحرية المتزايدة التى أكملت لها سيطرة استعمارية وصلت فيما بعد إلى تشييد امبراطورية تبلغ مساحتها خمس مساحة الكرة الأرضية وسكانها ربع سكان العالم ولا تغيب الشمس عنها ^(٢) .

وقد مرت بالاستعمار الأوروبى فترة ركود نسبية فيما بين منتصف القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شغلت فيها أوروبا ببعض شغونها عن مواصلة تسابقها الجنبى على الاستعمار لعدة أسباب لعل أكثرها أثراً هو ثورة أمريكا بقصد الاستقلال عن بريطانيا والحرب التى نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بريطانيا زعيمة الحركة الاستعمارية . وكذلك الثورة الفرنسية ولما ترتب عليها من تزكية الحركات القومية فى أوروبا تلك الحركات التى أعجزت المجهود الاستعمارى الأوروبى لانصرافه إلى محاربة هذه الحركات ولما سببته من انهيار الامبراطوريات القديمة .

فلما عاودت مارد الاستعمار اليقظة فى القرن التاسع عشر كانت الجماعة الدولية قد عرفت دولتين عظيمتين آخرتين هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان يتميزتا استعمارهما بأنه يقوم أساساً على التوسع فى الأقاليم المتاخمة لها فامتدت روسيا فى وسط

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، للرجع السابق، من ٣١٥.

(٢) Easton, steward, op. cit.

(٣)

آسيا إلى منغوليا وشمال التبت وتركستان الصينية وابتعلت من أوروبا الأقاليم المجاورة لها والمطلّة على بحر البلطيق كما وصل النفوذ القيصرى إلى البحر الأسود . وقد بدى خطر السرطان الروسى واضحاً للعيان نتيجة هذا التوسع الذى غطى مساحة سلس الكرة الأرضية فأخذت اليابان على عاتقها مهمة وقفه من ناحية آسيا ، كما عملت بريطانيا على شل جهوده فى وسط أوروبا . وتعاونت بريطانيا وفرنسا وتركيا (ثم النمسا وهنغاريا وألمانيا فيما بعد) للحيلولة دون تقدمه فى البلقان والشرق الأوسط هذا بجانب ما أصاب روسيا من جراء الحركات القومية التى ظهرت فى بعض أقاليمها ^(١) .

أما الولايات المتحدة فقد بسطت نفوذها فى شمال القارة الأمريكية على حساب فرنسا وأسبانيا والمكسيك وضمت جزر ساموا وبورتوريكو وهائتى وجزر الفلبين وجوام والعذراء . هذا إلى جانب الأسكا التى اشترتها من روسيا سنة ١٨٩٨ ومنطقة قناة بنما التى استأجرتها من جمهورية بناما والسيطرة التى تفرضها على دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

وفى أواخر القرن التاسع عشر نزلت إلى ميدان الاستعمار دولتان أوروبيتان ودولة آسيوية أما الدولتان الأوربيتان فهما ألمانيا وإيطاليا اللتان راحتا تسرعان بالتهام المناطق التى لم يكن قد وصل إليها نفوذ الدول الكبرى الأخرى ^(٢) .

وقد استطاعت ألمانيا أن تحصل على توجلاتند والكمرون (التى امتد اقليمها إلى الكونغو سنة ١٩١١ بناء على اتفاق فرنسى ألماني) وإفريقيا الألمانية (ويقع الجزء الجنوبي الغربى منها بين أنجولا البرتغالية وجنوب أفريقيا البريطانية أما جزءها الشرقى فتحده بحيرات فيكتوريا وتجانيقا ونيازا غرباً والمحيط الهندي شرقاً) هذا بجانب مجموعة أخرى من الجزر تجاه آسيا .

أما حدود الاستعمار الإيطالى فقد فازت ببعض أقاليم فى أفريقيا هى اريتريا والصومال الإيطالى وليبيا .

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Schumann, Frederick, International politics, (McGraw Hill, New York, 1969).

- Snyder, Louis, (ed) The Imperialism Reader, (van Nostrand, N. Y., 1972).

بقيت اليابان التي اتجهت إلى آسيا فكانت الصين ضحيتها بعد أن هزمتها في حرب سنة ١٨٩٤ وضمت فورموزا وجزر أخرى وانتزعت كوريا ثم ضمت شماليه وميناء بورت آرثر وشبه جزيرة ليمانغ ، وحررت جنوب منشوريا من النفوذ الروسي أثر انتصارها على روسيا عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

والواقع أن تتبع مراحل الاستعمار في المرحلة التي نحن بصدها الآن قد تضيق عنه المؤلفات الكثيرة ، ولذا فإننا اقتصرنا فيما ذكرناه على رسم ملامحه العامة كما نلفت النظر إلى أن الحركة الاستعمارية لم تكن قاصرة على الدول التي ذكرناها فحسب فهناك دول لم نوردتها ضمن ما تعرضنا له ولكنها قامت هما كذلك بمجهود استعماري لحسابها مثل بلجيكا في حوض الكونغو (وقد بدأ استعمار هذا الإقليم بواسطة شركة تجارية بلجيكية كان الملك ليوبولد أحد مؤسسيها ثم اضطرت الشركة إلى التنازل عنه للحكومة البلجيكية) .

- الاستعمار البريطاني :

ونظراً لأن الاستعمار البريطاني قد حقق في هذه الحقبة أعظم امبراطورية استعمارية فإننا نرى من المناسب ان نفرض له تفصيل غير قليل .

كانت الهند أغنى أجزاء الأمبراطورية البريطانية ويلخص قصة استعمارها في أن شركة الهند الشرقية البريطانية حصلت من التاج - في أوائل القرن السابع عشر - على اذن احتكار التجارة مع الهند وإدارة الأقاليم التي تدخل في نطاق عملياتها التجارية . وقد مكن الانقسام والتنازع بين أمراء الهند لهذه الشركة أن تثبت أقدامها بيد أنها لم تلبث أن اصطدمت بالشركة الفرنسية للهند الشرقية التي كانت تنازعها التجارة والسيادة الأمر الذي أدى إلى حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) بين بريطانيا وفرنسا وانتهى بانتصار الأولى على الثانية ، فأفسح المجال للشركة البريطانية كي تنشر نفوذها في أطراف الهند حتى كانت سنة ١٨٥٨ إذ صدر قرار بإلغاء الشركة وتحويل سلطاتها إلى التاج . وقد تركت بريطانيا جزءاً من الهند تحت حكم الأمراء الوطنيين (مهراجا) يعاونهم مستشارون بريطانيون ووضع الجزء الباقي تحت إشراف نائب عن الملك يعاونه مجلس تشريعي وتنقيذي تمينه الحكومة البريطانية تحت إشراف وزير الدولة للهند^(١)

- Schumann, Frederick, op. cit.

(١)

وما أن توطدت أقدام بريطانيا فى الهند حتى اتجهت السياسة البريطانية اتجهاً كاملاً إلى حماية المواصلات الأمبراطورية إلى الهند وحماية مركز بريطانيا السياسى والاستراتيجى فى تلك البلاد . وكان الاستعمار البريطانى من ذلك الوقت يقتصر على اختيار وتأمين قواعد بحرية ومراكز للتموين ، وذلك على طول الطريق التى توصل بين بريطانيا والهند من كافة الجهات لاسيما حول إفريقيا وفى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحرى العربى .

فكان المار حول أفريقيا يقابل الاستعمار البريطانى فى سيراليون وساحل الذهب وجنوب إفريقيا وتنجانيقا وكينيا وجزائر صغيرة فى جنوب المحيط الأطلنطى وفى غرب المحيط الهادى ^(١) .

أما الذهب عن طريق البحر الأبيض فيقابل هذا الاستعمار فى جبل طارق ومالطة وقبرص والسودان وعدن والصومال البريطانى ثم لما فتحت قناة السويس حاولت بريطانيا وضع يدها عليها لشراء الأسهم أولاً ثم مقاومة الحركة العربية ثانياً ودخول جيوشها مصر وإعلان الحماية عليها .

ولم يفت بريطانيا أن الطريق إلى الهند عن أفريقيا أو البحر الأبيض لا يقتصر على المساحات المائية فحسب بل أنه قد يتحقق فى جزء منه على إقليم أرضى . فالذهب عن طريق رأس الرجاء الصالح قد ينزل فى شمال أفريقيا ثم يجتاز القارة من شمالها إلى جنوبها أو قد ينزل فى شرق البحر الأبيض ثم يجتاز آسيا حتى الخليج الفارسى ؛ ولهذا اختارت بريطانيا لنفسها مناطق من الاستعمار على هذين الخططين البريين حتى تطمئن بذلك إلى سلامة اتصالها بالهند أياً كان الطريق الذى تسلك إليها .

وضماماً للطريق بين شمال إفريقيا وجنوبها وحلت روديسيا وأوغندا وبعض مناطق أخرى ما بين القاهرة والكاب . أما المنطقة التى تصل بين البحر الأبيض والخليج الفارسى فقد اتجهت فيها إلى فلسطين والعراق .

وقد اقتضى ضمان حيوية الدفاع الأمبراطورى عن الهند أن تمتد بمستعمراتها شرقاً لتشمل مالطة وسنغافورة وسامرواء وبورنو الشمالية وغينا الجديدة البريطانية واستراليا

(١) Winslow, E. M., The pattern of imperialism: A Study in the Theories of power, (Columbia university Press, New York. 1948).

ونيوزيلاندا ، وذلك فى خطر من الهند إلى جنوب المحيط الهادى وهونج كونج وويهايواى على خط ينحرف ناحية الشمال الشرقى حول آسيا من سنغافورة إلى البحر الأصفر . أما فى نصف الكرة الغربى فقد تضمنت كندا ونيوفوندىلاند وهندوراس البريطانية وجامايكا وبرمودا ونهاماس ولسان فى جزائر الكاريبى وبعض جزائر فى جنوب المحيط الأطلنطى وجنوب المحيط الهادى (١) .

ولم تتوان بريطانيا عن تجريد حملات عسكرية وشن الحروب فى سبيل اجتياز الأقاليم السابقة حرصاً على درة تاجها الأمبراطورى الهند فتراها تدخل مصر بجيوشها سنة ١٨٨٢ وتحطم الحركة المعادية بقوات حربية سنة ١٨٩٨ وتشن حرب البوير فى جنوب إفريقيا سنة ١٨٩٩ وهكذا .

ويجب أن نضع فى الاعتبار حقيقة هى أننا وإن كنا قد أبرزنا الاستعمار فى صورة جهود الدول الاستعمارية التى سعت إلى ضم أقاليم لها إلا أن هذه ليست هى الصورة الوحيدة للاستعمار فكثيراً ما يتخذ الاستعمار صورة الحماية ، وهى الصورة التى تترك فيها الدول المستعمرة إقليم الاستعمار تحت الإدارة الوطنية مع الاحتفاظ لنفسها بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية (وأحياناً الشئون المالية) كما سنرى أن الاستعمار قد يلبس ثوباً يسمى بمناطق النفوذ بيد أننا أولينا العناية الأولى للاستعمار فى صورته الغالبية لما لها من أهمية فى خصوص بحثنا (٢) .

ومما يستحق الذكر فى خصوص استعمار هذه الحقبة :

١ - إن الدول الاستعمارية كانت جميعها دولاً أوروبية عدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - هذه الفترة وأن جللت بالدماء الغزيرة فى علاقة المستعمر بالأقاليم المستعمرة إلا أنها لم تشهد حرباً عارمة بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض إذ لم تصطلم هذه الدول ببعضها فى صراع استعمارى مسلح إلا مرتين أولاهما هى حرب القرن ١٨٥٤/١٨٥٦ والثانية هى الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ / ١٩٠٥ .

- Henry A. Kissinger, op. cit.

(١)

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السليبية الدولية مرجع سابق، ص ١٨٧.

سمات دبلوماسية الأمبراطوريات الاستعمارية :

وكانت الدبلوماسية والمؤتمرات والمساومات هي الوسيلة الغالبة لتسوية المنازعات بين بناء الأمبراطوريات الاستعمارية .

ويرجع ذلك إلى أن الطب الاستعماري لم يكن قد استنفذ بعض ما هو معروف من أقاليم للاستعمار ؛ ولذا ما كاد الاستعمار يستنفذ الأقاليم التي لا سيد لها حتى وجدت الدول الاستعمارية أنفسها وقد وقفت وجهاً لوجه في نزاع مباشر واحتكاك متواصل . وقد حاولت أن تتحالي على تحول ذلك الاحتكاك إلى انفجار بعمدة طرق أظهرها .

(أ) تقسيم مناطق النفوذ ويقصد بمناطق النفوذ المناطق التي تتمتع فيها الدول الاستعمارية بمزايا اقتصادية دون أن تمارس مظاهر السيادة بل تظل هذه الممارسة للسلطات الوطنية في المنطقة . وقد يستعمل التعبير ليشمل معنى أوسع ليصف وصفاً تمارس فيه دولة استعمارية قدراً من الإشراف على منطقة لم تضمها إلا رسمياً ولم تجعل منها محمية . ونضرب مثلاً لسياسة مناطق النفوذ هذه بالاتفاقات الفرنسية البريطانية سنة ١٨٩٦ ، سنة ١٩٠٤ التي اتفقت فيها الدولتان على تقسيم سيام وشمال إفريقيا إلى مناطق نفوذ بينهما والاتفاق الإنجليزي الروسي سنة ١٩٠٧ الذي وزع إيران من حيث النفوذ إلى ثلاث مناطق لكل دولة منها منطقة ، والمنطقة الثالثة تنزل بين هاتين المنطقتين ^(١) .

وواضح أن الغرض من تحديد مناطق النفوذ هو العمل على حسم المنازعات بين الدول التي تسعى إلى الاستعمار لأن منطقة النفوذ إنما تمنح رضاء الدول الأخرى المتعاقدة معها ، ومن ثم فإن الدولة صاحبة النفوذ لن تتصارع مع غيرها من الدول في هذه المنطقة ^(٢) .

يبد أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن الاتفاقات التي تعقدها الدول على أن تخصص كل منهما بإقليم معين يعتبر منطقة نفوذ لها هي اتفاقات ملازمة بالنسبة للدول التي ليست طرفاً فيها ، هذا فضلاً عن أن احترام الدول لمثل هذه الاتفاقيات غير مرهون في الغالب بعدم تعارضها مع مصالحها الحيوية ؛ ولهذا فإن سياسة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ سياسة

- Hans Morganthau, Politics Among Nations. op. cit.

(١)

(٢) د. محمد حافظ غانم، الاستعمار القديم والجديد في القانون الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد أكتوبر ١٩٦٥، ص ٢١٨ - ٢٢٠.

محدودة الأثر من حيث صلاحيتها لحفظ السلم العالمى فى علاقات دول الاستعمار ببعضها البعض^(١) .

(ب) سياسة الباب المفتوح - سواء فيما يتعلق بالمستعمرات أو بالأقاليم التى لازالت مستقلة ، ولكنها مشار تناقص ونعنى بسياسة الباب المفتوح تحقيق المساواة فى الفرص الاقتصادية داخل المناطق المختلفة سواء بالنسبة للدول الاستعمارية أو لرعاية تلك وذلك دون تمييز ومحاباة .

وواضح أن هذه السياسة تهدف إلى التقليل من الخلافات التى قد تنجم عن المنافسة الاقتصادية على الأسواق وذلك يفتح هذه الأسواق للدول جميعاً على قدم المساواة . وعندئذ يكون على الدول التى تريد غزو هذا السوق أن تسلمح بالجودة فيما تعرضه مع اعتدال الثمن بدلاً من أن تسلمح بالحديد والنار . وقد عقدت عدة معاهدات لتحقيق هذه السياسة نذكر منها اتفاقية برلين سنة ١٨٥٥ التى جعلت الكونغو باباً مفتوحاً للدول الواقعة على الأنفاقية والاتفاق الإنجليزى الألمانى سنة ١٨٨٦ الذى أخذ بنفس السياسة بالنسبة لامتلاكات الدولتين فى المحيط الهادى . ولم يقتصر الأمر على الاتفاقات بل أن بعض الدول أعلنت بإرادة منفردة قبولها للسير على هذا المنهج فى مستعمراتها ، كما فعلت كل من بريطانيا وألمانيا سنة ١٨٨٥ بالنسبة إلى ممتلكاتها فى خليج غينيا^(٢) .

ورغم أن الكثير من الدول دافعت عن سياسة الباب المفتوح إلا أن هذه السياسة فشلت فى ضمان الوئام بين دول الاستعمار ؛ لأن الجشع الاستعمارى حاد بهذه السياسة عن طريقها وتمثل الجشع فى ظاهرتين :-

فالنسبة للأقاليم المستعمرة كثيراً ما كانت الدول تنتهك اتفاقات الباب المفتوح وشجع على ذلك عدم وجود عرف دولى على وجه الدقة ما يعتبر داخل فى الباب المفتوح ولا ما لا يعتبر كذلك .

وبالنسبة للمناطق التى لم تستعمر بعد كانت الدول تسعى لدى السلطات الوطنية فى هذه المناطق لتحصل لنفسها ورعاياها على مزايا .

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الأمريكية فى العصر النوروى، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) د. محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص ٢١١.

ومن أخطر المنازعات الدبلوماسية على سياسة الباب المفتوح المزبلة التي حصلت عليها بعض الدول العظمى من الصين بالقوة أثناء حرب الأفيون .

(ج) التدويل : ويقصد بالتدويل وضع إقليم تحت الإدارة الدولية بناء على معاهدة جماعية وقد عملت الدول الاستعمارية في بعض الأحيان على تدويل بعض مناطق الضغط الاستعماري مع منح القرض الاقتصادية على أسس متساوية بالنسبة للوطنيين ودول الاستعمار ومثال ذلك الإشراف الدولي المزدوج من كل من إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٦ على هبرة الجديدة .

ولكن الملاحظ أن الإشراف الدولي غالباً ما يكون غير كاف أو غير ناجح لاسيما مع مضى الزمن لأنه أما أن ينتهي بانفراد أحد المشتركين في الإشراف بهذا الإشراف ولما أن يكون مثار منازعات وخلافات مستمرة بين المشرفين تضيق فيها مصالح المواطنين .

وإذا تمت للاستعمار السيطرة على الأقاليم المتخلفة في العالم وإذا فشلت الدول الاستعمارية في الوصول إلى وسيلة فعالة ناجحة تتحاشى بها ما قد يسببه تنافسها الاستعماري من انفجار فقد كان طبيعتها أن تنزل القوى الاستعمارية راغمة إلى ميدان القوة المادية لتصفى ما بينها من حساب ، ولذا سبقت الدول التي تحت تأثير النزعة الإمبريالية إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

الاستعمار المعاصر :

سبقت الإشارة أن الفترة التي يطلق عليها وصف « الاستعمار المعاصر » هي الفترة التي تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

وتتميز هذه الحقبة بحركات المقاومة الوطنية التي قامت ضد الاستعمار في كثير من مناطق . ونذكر لهذه الحركة الوطنية في مصر ومراكش وثورة الدروز في سوريا . والواقع أن الشعور الوطني المتأجج في عديد من المناطق المستعمرة بدت بولاده قبل أن تضع الحرب أوزارها واستثمرت دول الاستعمار ذلك وهي تضع معاهدات السلام سنة ١٩١٩ هذا فضلاً عن الهجوم الذي شنه لينين وولسن على الاستعمار عهدئذ ^(١) .

- Fred Greene, Dynamics of International Relations, Van Norstand, N. Y. (١) 1975.

وقد أسفرت هذه الظروف عن ثورة في لغة السياسة ظهرت من ناحيتين :

١ - تغيرت التعبيرات الدستورية التي أصبحت تستعمل في كثير من الدول الاستعمارية لوصف العلاقة التي تربط ما بين دولة الأصل والأقاليم التابعة وذلك حتى تهدى من ثورة الوطنيين وترضى في ظاهرها عتجية الثائرين . فنجد أن فرنسا مثلاً أطلقت اسم « الاتحاد الفرنسى » على الأقاليم التي تشمل الوطن الفرنسى وغيره من الأقاليم التابعة وأسمت مستعمراتها باسم « فرنسا ما وراء البحار France d'Outre mer » وأن إنجلترا قد اسمت إمبراطوريتها الاستعمارية باسم الكومنولث وأقاليمها الاستعمارية باسم الدومينيون كما أصبحت إفريقيا البرتغال جزءاً لا يتجزأ من البرتغال وهكذا .

٢ - كذلك ابتدعت الدول الاستعمارية تسميات جديدة لإخفاء مطامعها الاستعمارية بالنسبة للأقاليم الجديدة لعل أشهرها هو نظام الانتخاب الذى وجد في ظل عصبة الأمم ، ونظام الوصاية الى جاء به ميثاق الأمم المتحدة . وهكذا أصبحت الدول ذات النزعة الإمبريالية تخجل من استعمال تعبير الاستعمار للإفصاح عن مطامعها الإقليمية بعد أن كانت تجدد في استعمال هذا اللفظ دليلاً على المصلحة والقوة .

٣ - لم تعد مشكلة الاستعمار هي المشكلة المتعلقة بوسائل إدارة الإقليم التابع إذ لم تعد هناك فائدة كبيرة من الاهتمام بإدارة تمارسها الدولة الاستعمارية اليوم لتتخلى عنها أمام تزايد نشاط الجماعات الوطنية بل أصبحت مشكلة الاستعمار تعنى أساساً مشكلة تسوية العلاقات بين الدول الاستعمارية والأقاليم التابعة حتى لا ينتهى الوضع إلى انفجار وطنى . ولذا فإن كثيراً من الأقاليم التابعة منح الاستقلال أو على الأقل نوعاً من الحكم الذاتى مثل أرتيريا التي دخلت مع الحبشة سنة ١٩٥٢ مع تمتعها بالحكم الذاتى^(١) .

الاستعمار في كفة الميزان :

بعد أن وضحت الفكرة الاستعمارية ننتقل إلى بحث الدوافع التي تدفع إليه ونناقشها في حدود الإيجاز الذى توخيناه لهذا البحث .

- Winslow, E. M., op. cit.

(١)

وراجع أيضاً، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

وإذا شئنا لبحثنا أساساً من الأسانيد التي يتنوع بها الاستعمار فإننا نجد أنفسنا في كثير من الأحيان أمام ادعاءات غير مبررة تخفى حقائق حرص المستعمرون - جهدهم - على عدم الكشف عنها إلى حد أننا نقف حائرين فيما إذا كان المستعمر قد أراد من وراء الاستعمار الغاية التي يزعمها . بل قد نجد أنفسنا أحياناً لو ذراع أمام أخذت على عواهنها تجعل من حقنا أن نشك في سلامة عقل المستعمر لو أنه كان يريد حقيقة من وراء استعمار ما ادعاه . من ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي McKinley ليبرر ضم الولايات المتحدة لجزر الفلبين من أن الولايات المتحدة تسعى بذلك إلى تكوين وحدة مع أخوة صغار ذوى بشرة سمراء مات المسيح من أجلهم كذلك .

ورغم أن الاستعمار يحاول أن يخفي يده الحديدية في قفاز من قطيفة إلا أننا منحاول تحليل المزاعم الأكثر معقولة من بين ما يتسلح به .

ولعل أكثر الأسانيد ذيوياً في لغة الاستعمار هي تلك التي تزعم :

- ١ - أن الاستعمار ضرورة يدفع إليها تضخم السكان .
 - ٢ - حاجة الدولة الاستعمارية إلى الأسواق الخارجية .
 - ٣ - الحصول على المواد الخام .
 - ٤ - مسئولية الرجل الأبيض في النهوض بالدول المتخلفة إلى مصاف المدنية .
- فهل أثبت الواقع صحة هذه المزاعم ؟ ..

(أ) عن مشكلة تضخم السكان :

يقال أن أقاليم الاستعمار منافذ لا بد منها فتفريغ أزمة السكان الذين تضيق بهم أقاليم البلاد الاستعمارية ويمكن أن تتسع لهم أقاليم الاستعمار بسهولة . ولكن هذا الزعم غير مبرر ذلك أن أغلب هذه المستعمرات يقع في أقاليم استوائية أو قريبة من خط الاستواء والمعروف أن الرجل الأبيض يفضل كثيراً أن يترك وطنه إلى أقاليم يقارب في جوه إقليمه الأصلي . وتؤكد الإحصائيات ما نقول ذلك أن عشرين مليوناً من المهاجرين قد تركوا أوروبا

إلى خارج أوطانهم خلال نصف القرن الماضي ومع ذلك فإن الذين أقاموا منهم في أقاليم الاستعمار لا يتجاوز عددهم نصف مليون مهاجر^(١) .

بل أن ألمانيا - مبتدعة نظرية المجال الحيوى - لم تبتع إلى مستعمراتها حتى قيام الحرب العالمية الأولى سوى عشرين ألف ألماني . كما أن مجموع الإيطاليين الذين وجدوا في المستعمرات الإيطالية بإفريقيا عند قيام الحرب العالمية الثانية لم يتجاوزا ستين ألفاً في حين أن ضعف هذا العدد من الإيطاليين قد هاجر إلى مدينة نيويورك .

ومن هذا يتضح أن التفرع بفكرة البحث عن متنفس لمشكلة السكان في أقاليم الاستعمار فكرة لا يؤيدها الواقع .

(ب) عن حاجة الدول الاستعمارية لأسواق خارجية :

يلذهب بعض الاستعماريين إلى أن التجارة تتبع العلم ، ولذا فإن الدول الاستعمارية يجب أن تبحث عن أقاليم تستعمرها لتجعل منها سوقاً تصرف فيه بضائعها . والواقع أن هذه النظرية غير مؤكدة فقد عرف العالم فترة من الرخاء فيما بعد معاهدات فرساي وفي هذه الفترة بلغت قيمة تجارة المستعمرات حوالي ١٥ مليوناً من الدولارات فهو رقم لا يمثل إلا نسبة قليلة من مجموع تجارة العالم في ذلك الوقت . ثم أن ثلاثة أرباع هذا المبلغ كان من نصيب بريطانيا و ٢١٪ للولايات المتحدة وباقي وزع على الدول الاستعمارية الأخرى بنسب لا تكاد تذكر بل أن بعض الأمبراطوريات الاستعمارية كانت مهددة بالانهيار وإذا كانت بريطانيا والولايات المتحدة هي أكثر الدول الاستعمارية فوزاً بنسب مثوية مرتفعة من تجارة مستعمراتها فإن هذه النسب المرتفعة كانت ضعيلة جداً بالنسبة لمجموع التجارة الخارجية لهاتين الدولتين^(٢) .

كما أننا نتبعنا رؤوس الأموال التي تخرج من هذه الدول نجد أن غالبها لا يخرج إلى مستعمراتها بل يقصد مناطق أخرى للاستغلال . ونضرب لذلك مثلاً باليابان في الفترة ما بين ١٩٣١ - ١٩٣٧ فقد صدرت اليابان خلال هذه الفترة رأس مال قدره

(١) د. سمان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٥ راجع أيضاً دكتور محمد نصر مهنا ، وآخرون أصول العلاقات السياسية الدولية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

٦٨٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلى منشوكو تبين أن ٣١٢,٠٠٠,٠٠٠ من هذا المبلغ يمثل
الرأسمالية اليابانية في منشوكو كان يكلف دافع الضرائب الياباني ١٧ دولاراً . ولنا فإن قدرأ
كبيراً من رؤوس الأموال اليابانية قد أغرنهم أسواق أخرى غير مناطق الاستعمار الياباني .

(ج) عن الحصول على المواد الخام :

يقال أحياناً أن المستعمرات مصدر خصيب للمواد الخام التي تحتاج إليها الدول
الاستعمارية في صناعتها وأن هذا أمراً أساسياً في بناء الأمبراطوريات من الناحيتين السياسية
والاقتصادية . ولكن هذا القول ليس صحيحاً دائماً لأن أرباب الصناعات إنما يبحثون عن
هذه المواد حيث يجدونها رخيصة هنا فضلاً عن أن الاكتفاء الذاتي بالمواد الخام مستحيل
بالنسبة لكافة دول العالم وأوضح مثال لذلك بريطانيا التي كانت تستعمر خمس العالم ومع
ذلك لم يتيسر لها الحصول على حاجتها من المواد الخام عن طريق مستعمراتها فحسب فلا
عجب أن يتحمل البريطاني الضرائب الباهظة في سبيل الاحتفاظ بأمبراطوريته دون أن تزوده
هذه الأمبراطورية بحاجته من المواد الخام عن نحو يوفى له الرغد ورخص سبل للميشة
والكسب الوفير .

(د) عن مسؤولية الرجل الأبيض قبل المدنية :

زعم البعض أن الاستعمار يحقق هدفاً نبيلاً هو النهوض بأقاليم الاستعمار والارتفاع
بها من حضىض التخلف إلى مراتب الحضارة الأمر الذى يعتبر أمانة مقدسة فى عنق
الشعوب المتمذنة ممثلة فى الرجل الأبيض .

والحقيقة أن قيام الرجل الأبيض بتعليم الشعوب المتخلفة وتعميره للمناطق ليس غاية
فى ذاته بالنسبة للمستعمر وما كان المستعمر ليفكر فى تكبد مشاق الاستعمار والتضحية
بالنفس والنفس لتوطيد دعائمه لوجه الإنسانية خالماً لا يبيى جزاء ولا شكراً . وإنما يقوم
المستعمر بهذا النشاط من حيث هو وسيلة تساعده على تحقيق أهدافه الاستعمارية الأخرى
وى حدود ما يحقق هذه الأهداف فحسب . وقد قابلت دول الاستعمار ثروات وطنية فى
كثير من أقاليم الاستعمار الأمر الذى يهدم هذا الزعم من أساسه ^(١) .

وهكذا يبين لنا أن الصورة التي يحاول الاستعمار أن يمثل فيها نشاطه لا ظل لها من الحقيقة .

على أننا لا نريد بما سبق استعراضاً أن ننفي عن الاستعمار أية فائدة بالنسبة للدول الاستعمارية من حيث النواحي المختلفة التي حللتها فيما سبق إذ يجوز مثلاً أن تحصل الدولة الاستعمارية على بعض المواد الخام التي هي في حاجة إليها من الإقليم المستعمر . وإنما يهدف من وراء تنفيذ المزاем السالفة إلى إثبات أن الاستعمار إنما يخلق الذرائع التي قد تبدو مبررة في ظاهرها ولكنها في الحقيقة ليست مبررة الأساس . ولا يمكن أن نقول أن هذه الأسباب جديرة بالاعتبار إلا إذا كان في ميكنة الدولة الاستعمارية أن تبتغي الإقليم الذي تستعمره حسبما يحلو لها وأن تستعرض مناطق العالم ثم تختار منها ما يسد حاجة من الحاجات السالفة الأمر الذي لا يتصور تحقيقه إلا عن طريق اتفاق عالمي بين دول الاستعمار وهو أمر ظاهر الاستحالة بلا شك .

والذي حصل عملاً أنه كثيراً ما تمضت حقيقة مزايم الاستعمار ، وأنها تخفي مزاياه الحقيقية فمثلاً زعمت ألمانيا أنها تريد مجالاً حيواً في مستعمراتها . وقد لنا نما سلف أنها لم تكن مجالاً حيواً ومع ذلك ظلت ألمانيا متمسكة بها وتدافع عنها بالحديد والنار .

إذا فما هو الغرض الحقيقي المشترك للاستعمار ؟ .. قلنا أن الاستعمار مظهر من مظاهر الكفاح على القوة ولذا فإن الدول الاستعمارية لا توازن بين الفوائد والخسائر المادية التي تحققها من وراء الاستعمار بقدر اهتمامها بما ستجنيه من عناصر القوة نتيجة لنشاطها الاستعماري والقوة كما قلنا هي الموجه الأساسي للسياسة الدولية .

بيد أن التناقس الاستعماري قد يؤدي إلى حروب سواء فيما بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض أو بين الدول الاستعمارية والأقاليم المستعمرة ولكن هذه المخاطرة لم تكن لتعقد المستعمرين عن تحقيق أطماعهم لأن الحروب بين الدول المستعمرة كانت قليلة فيما مضى كما أن الحروب بين الدول الاستعمارية ضد أقاليم الاستعمار كانت حرباً غير متعادلة . أما اليوم وقد نمت الشعور القومي في كثير من مناطق الاستعمار وأصبحت الحركات الوطنية مشار قلق ومصدر إرهاب شديد للدول الاستعمارية كما أن الصراع بين الدول الاستعمارية في صورة حرب عالمية غداً أمراً مفزعاً تقشعر لذكره الأبدان وتخشاه الدول

العظمى كما تخشاه الدول الصغرى فقد آن للاستعمار بمعناه التقليدى أن يؤذن بالزوال وبات على الدول الساعية للقوة أن تبحث لها عن وسيلة أخرى لتحقيق هذه القوة غير الاستعمار فى صورته السالفة . ولعل الصور ذات المظهر المتحمدين التى تحاول الدول الاستعمارية إضفاءها على استعمارها فتصفه تاره بأنه انتداب ، وأخرى بأنه وصاية هى محاولة اليأس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا نظام تقضى طبيعة الأشياء بأن مصيرة إلى الغناء^(١) .

مفاهيم أخرى للاستعمار الجديد وأشكاله :

تعتبر ظاهرة الاستعمار الجديد - ومن وجهة نظر أساتذة العلاقات الدولية ظاهرة حديثة العهد نسبياً الأمر الذى يجعل من التعمق فى تحليل كافة أبعادها ومصادرها ونتائجها أصعب من تحليل الملابس والمؤثرات التى ارتبطت بالاستعمار التقليدى ، وبما يزيد أيضاً من صعوبة التحليل تنوع أدوات الاستعمار الجديد وتخفيه وراء جهات لا يعبر شكلها الظاهر عن مضمونها ودوافعها الحقيقية والأغراض التى اتجدها ، فعلى سبيل المثال يصبح من الصعب أحياناً التمييز بين ما إذا كان التغلغل الأيديولوجى يتم تعصباً ودفاعاً عن أيديولوجية سياسية واجتماعية معينة اعتقاداً فى صحتها ، أم أن هذا التغلغل الأيديولوجى يستغل كأداة للدفاع عن مصالح إمبريالية وكذلك الحال فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها الدول الكبرى والدول الصغرى وعما إذا كانت توجه بقصد المساعدة فى رفع مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول النامية أو الدفاع عن أمنها القومى ؟ أم أن تلك المساعدات تقدم بالدرجة الأولى لتأمين المصالح السياسية والامترانية للدول التى تقدمها ؟ وتنقسم الدول التى تمارس عليها أساليب السيطرة الاستعمارية الجديدة إلى ثلاثة أنواع وهى :-

(أ) فئة الدول التابعة سياسياً وهى تلك الدول تحرم من ممارسة سلطاتها السياسية بالشكل الذى يتفق مع كونها صاحبة السيادة القومية ، فقرارات الدولة واتجاهاتها السياسية مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسى الخارجى . وفى هذه الحالة يكون المصدر هو مركز صنع القرارات السياسية الخارجية الهامة بالنسبة للدولة التابعة ، وبما يكون استقلالها شكلياً محصناً ومن أمثلة هذه الدول فرموزا فى علاقاتها مع الولايات المتحدة^(٢) .

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ١٩٢ .

- Winslow, E. M., op. cit.

(ب) قوة الدول التابعة اقتصادياً : وهي تلك الدول التي تعتبر مستقلة من الناحية الشكلية ، ولكن معظم قطاعات ومراكز الإنتاج الاقتصادى فيها تقع تحت سيطرة دولة خارجية . والحقيقة أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتفرع منها من نتائج تمس الاستقلال السياسى للدولة هي عملية نسبية وتتفاوت مداهها من دولة إلى أخرى ، فالبعض مثلاً ينظر إلى كل الدول النامية التي تعتمد في تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التي تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً بشكل أو آخر ، لكن الملاحظات أن كل الدول التي تتلقى معونات اقتصادية خارجية ليست تابعة بالمفهوم الحرفى والحقيقى لكلمة التبعية ، وكذلك فليست كل الدول التي تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها تابعة وإنما يتوقف الأمر كله على مدى سيطرة الدولة على ما يجرى داخلها من نشاط اقتصادى أجنبى وأيضاً بنوعية الأدوات والضوابط التي تبقى على هذا النشاط الاقتصادى فى الحدود التي لا تخرج به إلى التصادم من الاستغلال السياسى للدولة أما إذا فقدت الدولة هذه السيطرة وانعدمت أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادى والأجنبى فهنا يمكننا أن نقول أن الدولة تعتبر فى حالة تبعية اقتصادية حقيقة لغيرها من الدول ^(١) .

(ج) قوة الدول التابعة تبعية كاملة : فهذه الدول وإن كانت مستقلة اسماً إلا أنها تعتبر تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية فى علاقاتها بالاتحاد السوفيتى فى الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٥٣ أى حتى موت ستالين ، وألبانيا اليوم حيث تبعيةها كاملة للصين الشيوعية منذ عام ١٩٦١ ، والسبب فى هذا المفهوم الشامل للتبعية فى تلك الدول بالذات هو أنه فى الدول الشيوعية نجد أن الحكومة تقوم بالسيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى ، وهذا هو السبب فى أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أشمل واحكم من السيطرة على التوابع الاقتصادية .

تقييم الآثار والنتائج التي خلفها الاستعمار فى العلاقات الدولية :

أولاً : ارتبطت بالاستعمار ممارسة أبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادى إلى الحد الذى عرقل من قدرة الدول التي خضعت على النمو الاقتصادى أيضاً والنمو

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار نظرى العام، مرجع سابق، ص ٢١١.

الاجتماعي وقد أمكن للدول الاستعمارية التي تمارس سياسات الاستنزاف الاقتصادي - أن تحقق عدة نتائج منها احتكار أسواق الدول التابعة لها مع إغلاقها في نفس الوقت في وجه منافسته الواردات التي تأتي من الدول الأخرى وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم تكن تستطيع أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق الأخرى حتى لو كانت أرخص ثمناً، كذلك فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الأخرى ، وقد استخدمت هذه الأرصده في دعم المركز المالي والاقتصادي للدولة المستعمرة ، كذلك فقد احتكرت الدول الاستعمارية السيطرة على مقدرات المستعمرات من السلع الأولية والمواد الخام ولم تدفع في مقابلها إلا أثماناً بخسة غير مجزية إطلاقاً ، وكان معنى هذا كله استمرار اتساع الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين الدول الاستعمارية أو مستعمراتها إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه وقد خلقت هذه الفجوة مناخاً من التوتر والتأزم في علاقات هاتين الفئتين من الدول بعضها ببعض ^(١) .

ثانياً : إن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهاد العنصري قد تسبب في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين الدول التي خضعت للسيطرة الإمبريالية في آسيا وإفريقيا وغيرها من المناطق وقد ترتب على سياسات التمييز العنصري العديد من النتائج منها إلى تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً أساسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بأنهم كانوا ينتمون إلى عناصر واجناس لا ترقى في مستوى التطور الحضارى إلى مستوى العناصر الأوروبية البيضاء وكان معنى ذلك هو قبول المستعمرات للأمر الواقع والاستسلام له بصرف النظر عن فداحة الاستغلال الذي كانت هذه المستعمرات تتعرض له ، وبمعنى آخر فقد قامت سياسات التمييز العنصري على التحقير من شأن الأجناس التي ينتمى إليها سكان المستعمرات ودفعهم بوصمة التخلف الحضارى وهو ما ولد أحساساً لدى سكان المستعمرات بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية أو ما هو أسوأ وهذا الإحساس بالملهانة والاضطهاد وهو الذى بلور فيما بعد الشعور العام في هذه المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وسياساته وأهدافه وأساليبه ولعل أبشع مثال لسياسات التمييز العنصري في الوقت الراهن هي تلك التي تمارسها

- Easton, steward, op. cit.

(١)

وراجع أيضاً دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. م. د.

حكومات الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا تجاه الإفرقيين السود الذين يعملون بقسوة تتنافى مع أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية^(١).

ثالثاً : إن السياسات الاستعمارية التي أنشئت في جانب على خلق وأثارة مشاكل الأقليات قد تسببت في حدوث مضاعفات سياسية دولية لازال العالم يقاسى منها حتى بعد انتهاء النماذج التقليدية للسيطرة الاستعمارية فقد اتخذ النهج الاستعماري من مشكلة الأقليات ثلاث اتجاهات كانت كفيلة بنسف الأساس القائم من التجانس العنصري أو التضامن الاجتماعي في المجتمعات التي طبقت عليها هذه السياسات ، فقد قام المظهر الأول على إظهار بعض الأقليات بمعاملة تفضيلية واتخذ هذا الشعور من جانب الأقليات كأداة لاحتكام السيطرة الاستعمارية بشك أو آخر على أغلبية السكان ، وقام المظهر الثاني لهذه السياسات على تشجيع هجرة العمل الرخيص من مستعمرة إلى مستعمرة أخرى مما ولد - بمرور الزمن مشكلة وجود أقليات عنصرية وافدة أصبحت ترتبط ارتباطاً مصلحياً وثيقاً بهذه السيطرة الإمبريالية ، أو على الأقل فقد أصبحت هذه للمستعمرات مصدر حياة لها بعد أن أنهت صلاتها بأوطانها الأصلية .

مدى موضوعية صور الاستعمار الجديد :

وفي أيامنا هذه نلاحظ استمرار الكلام عن صور الاستعمار الجديد ومن ثم للإمبريالية وهذه الصور تتمثل - عند الذين يعنون بها من الباحثين - في تحرك القوى الاستعمارية القديمة - بعد أن فقدت سيطرتها على البلاد المستعمرة أفرأ استقلالها - نحو تعويض بعض ما فقدته بأساليب جديدة تمد بها حمايتها . أنه استعمار ولكن الجديد فيه هو أساليبه ، أنه على حد تعبير أحد المعنيين بتحليل هذه الظاهرة الجديدة كفاح مؤخرة قوى الاستعمار القديمة ، من أجل الإبقاء على مكاسبهم الاستعمارية ، وكفاح مؤخرات القوى هو دائماً أكثر مرارة وأشد ضراوة ، أن التباين بين الاستعمار في صورته القديمة وصورته الجديدة ينحصر عند الملاحظين في تباين الأساليب فالمستعمرون القدامى راحوا يلجأون إلى أساليب فيها من الرقة ودقة الإقناع ما يبعد عنها ظنون التوسع الاستعماري ولكنها أكثر فاعلية -

(١) - Kulaki, W.W International Politicoin Revalation ory Age, P:147-236.

دكتور محمد نصر مهنا : سياسة التمييز العنصري في إسرائيل وجنوب أفريقيا من ١٩٤٥ - ١٩٤٠. في : مشكلة «روسيا» «زيمبابوي» دراسة مقارنة، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٨٤.

فى ضوء الواقع الجديد - الذى لم يعد يحتمل أساليب العنف الاستعمارية القديمة ، ذلك بينما الأهداف واحدة : أنها بالنسبة لصورة الاستعمار الجديد تتمثل إما فى الاستمرار فى إخضاع الشعوب التى تحررت من الاستعمار فى صورته القديمة لنفوذ المستعمر القديم تحقيقاً لنفس الامتيازات الاقتصادية والسياسية وأما بيسط نفوذ مستعمر جديد إلى مناطق لم يسبق له استعمارها . لقد اقتنع المستعمرون القدامى فى الحقبة الأخيرة أن واقع العصر لم يعد يطوق « التكشير عن الأنياب » وإنما لابد من ابتسامات وملاطفات لها الفرنسية الجديدة فتحققت الأهداف الأخلاقية بأساليب أخلاقية مكيفيلية ، أن الاستعمار الجديد هو وحش رهيب يخدر فريسته بموسيقى هادئة أن أساليبه تدور لدى أغلب الملاحظين حول التقدم إلى الشعوب المحررة حديثاً من الاستعمار بالفروض المالية لكى تستعين بها على مواجهة أعبائها القومية الجديدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالمهنات الفنية اللازمة لإنمائها ، وغير ذلك مما يبدو للدولة المستقلة حديثاً عملاً ودياً بينما ضمير المستعمرين أنغام الموسيقى المخدرة (١) .

هذا ولا يزال تفسير صورة الاستعمار الجديد هو موضع خلاف عميق بين الملاحظين والباحثين بل أن الأخطر هو انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتفككه إلى جمهوريات منفصلة وتغير النظام العالمى إلى نظام أحادى القطبية تصدره الولايات المتحدة الامريكية حيث حلت التنافسات محل المواجهات وظهرت التكملات الاقتصادية واتسع نطاق الانفراج الدولى وبرزت ملامح نظام دولى جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم وفى نفس الوقت تراجعت الايديولوجيات التقليدية حول الامبريالية والاستعمار بانهار الاتحاد السوفيتى حيث انتهت الصراعات بين الدول الاستعمارية وحلت رموز جديدة مثل نقل التكنولوجيا من الغرب إلى الدول النامية .

* * *

· (١) د. محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ٢٣٥ .

سياسة توازن القوى

ماذا يقصد بالتعبير « توازن القوى » :

لكي نقرب هذا التعبير إلى الذهن نفترض جدلاً أن الجماعة الدولية تتكون من ثلاث دول هي أ ، ب ، ج . فإن من الواضح أن زيادة قوة أية دولة من الدول الثلاث يعنى إضعافاً لقوة الدولتين الأخرتين ؛ لأن قوة الدولة معيارها نسبي يقاس حيال قوة غيرها من الدول . فلو أن دولة « أ » غزت دولة « ب » وأخذت جزءاً من إقليمها فإن هذا يؤثر على دولة « ج » تأثيراً مباشراً لأن دولة « أ » قد زادت من قوتها على حساب دولة « ب » وأصبحت في مركز أفضل حيال دولة « ج » ومن ثم فإن المنطق يقضى على دولة « ج » بأن تخول دون حصول هذا الوضع وذلك بأن تساعد دولة « ب » ضد دولة « أ » وهي إذ تقوم بهذه المساعدة إنما يحدوها إلى ذلك صالحها الخاص الذي يهدده ازدياد قوة « أ » وهكذا نجد أن دولتي ب ، ج تجمع بينهما المصالح المشتركة في مثل الموقف الذي عرضناه لأن كلا منهما ترى أن زيادة قوة أ تخلق وضعاً يهدد كيانه واستقلالها . ويتحقق ذات الوضع بالنسبة لدولتي أ ، ج وهكذا دواليك . ومن ثم فإن كل دولة من الدول الثلاث ستحاول أن تلقى بثقلها في كفة الميزان التي توجد بها الدولة الممرضة للتهديد لأن الأمير الذي ساهم في زيادة قوة غيره من الأمراء إنما يهدم - كما قال مكيافلي - قوته الخاصة . ولذا فإن سير الدول الثلاث على هذه السياسة يترتب عليه ألا تتمكن دولة منها أن تبرز الدولتين الباقيتين ؛ وبهذا نحافظ على استقلالها^(١) .

-Hans Morgenthau, op. cit.

(١)

وتبعاً يمكن أن نقول أن سياسة توازن القوى هي السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية وذلك بمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى حد يهدد الدول الباقية . ومن ثم فإنه يكون من قبيل التجاوز في التعبير أن نقول أن سياسة توازن القوى تهدف أساساً إلى حفظ السلام أو المساهمة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي . إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب أو تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن الدولي في القوى .

وإذا كانت فكرة الدولة هي مركز التنظيم في القانون الدولي فإن فكرة توازن القوى هي الإطار الذي يرسم النشاط السياسي بحيث يمكن أن نقول أن السيادة هي المرسى الذي يحاول كل سياسي أن يرسو عليه وتوازن القوى هي الريح التي يستعين بها على أنواء بحر السياسات الدولية .

لحة من تاريخ سياسة « توازن القوى » .

يبد أن توازن القوى كمرشد لنشاط الدولة مبدأ نمط في القدم . والذي يستعرض تاريخ أية دولة يجد أنها حاولت على قدر متفاوت أن تحققه في سياستها الخارجية فكل الدول حاولت في وقت أو غير أن تمد سلطانها على أقاليم أو شعوب أخرى لأن هذه هي وسيلة تحقيق القوة كما أورينا سلفاً . ولذا ذهب بعض الباحثين إلى أن الامبراطورية العظمى هي أكثر الأسباب دفعا إلى استزادة من رقة الأمبراطورية لأن الفهم الاستعماري لا يعرف حداً ، ومن ثم فإن الدولة التي لا تحول عقبة دونها في سبيل الامتداد لن تقف بجهودها الاستعمارية عند وضع بين ويتشكل طمعها هذا طبقاً لمصالح الطبقة الحاكمة فيها . فالدول التي تسيطر عليها استقرارية زراعية تسعى إلى الحصول على مزيد من الأراضي والدول التي تحكمها طبقة البورجوازية التجارية تجرى وراء احتكار أقاليم تسهل عليها الاستيراد والتصدير ، أما الدول التي تسيروها ببورجوازية صناعية فتتقصد إلى فتح أسواق صالحة لصناعتها وهكذا ^(١) .

ومن هذا يتبين أن السعى إلى القوة - وأن اختلفت وسائله وأساليبه - هو الغاية التي تسعى إليها كافة الدول أياً كان نظامها .

(١) د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

ولما كانت القوة كما قلنا^(١) أمراً نسبياً يتوقف على المقارنة فإننا لا نستطيع أن نصف دولة بأنها قوية بمجرد توافر ظروف اقتصادية ومالية واجتماعية وعسكرية لصالحها ، بل يجب أن نضع في اعتبارنا ما توفر من هذه الظروف بالنسبة للدول الأخرى حتى يمكن أن نحكم على هذه الدول بأنها دولة قوية أم لا . فإذا نظرنا إلى دولة مثل إنجلترا مثلاً فقد نصفها بالقوة إذا ما قورنت بدولة مثل العراق بينما لا تعتبر إنجلترا قوية إذا قيمت بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولما كان السعى إلى القوة غريزة الجماعة الدولية - أن مازلنا استعمال التعبير - ولما كانت هذه الغريزة لا يمكن إشباعها ذاتياً فإن ازدياد قوة أية دولة يهدد غيرها من الدول واستمرار هذه الزيادة يترتب عليه اتساع رقعة الدولة التي تهدد غيرها من جراء هذه الزيادة، ولذلك فإن الدول تراقب بعضها البعض وتعمل كل جهدها على أن تحول دون وصول غيرها إلى مرتبة من القوة تسمح لها بأن تتحكم في مصيرها أو بتعبير آخر لأن تصل في الأوليغارشيّة الدولية إلى مكانة لا تنازع. وبقدر نجاح الدول في تحقيق هذه السياسة بقدر ما تضعف صولة الأوليغارشيّة الدولية . فإن أغفلت الدول هذه السياسة أو فشلت في تحقيقها فإن ذلك يقوى نفوذ الأوليغارشيّة الدولية بل وقد يصل بالعالم إلى أنثوقراطية دولية^(٢) .

وإذ أن النزعة إلى القوة هي سمة السياسة منذ القدم فإن سياسة توازن القوى هي رد الفعل الطبيعي الذي اقترن بتلك النزعة ، ومن ثم فإن العمل على حفظ التوازن في القوى قديم قدم القوة في مجال العلاقات الدولية . بيد أن تزايد القوى لا يمكن أن تحفظ توازنه على مر العصور؛ لأن قوى الدول لا تقوم على توزيع عادل بين أعضاء الجماعة الدولية من حيث الإمكانيات. ولذا فإن للقطيعة الدبلوماسية التي كثيراً ما تتخذ صورة الحرب أصبحت ظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية كوسيلة لإعادة التوازن في القوى فإذا وضعت الحرب أوزارها فإن الدول المنتصرة تحاول مدفوعة بنزعة القوة، أن تحقق لنفسها أكبر قدر من عناصر القوة على حساب الدولة المهزومة. وهكذا تقوم الحرب لإعادة التوازن الدولي ولكنها تنتهي بالعالم إلى ميزان مثل كذلك. ومن ثم يدور العالم في حلقة مفرغة من النزاع والصراع

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

(٢) دكتور اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

والجديد فى مبدأ توازن القوى هو محاولة صياغته صياغة جديدة فى مجال العلاقات الدولية على لسان رجال السياسة ومخالفة الدبلوماسية تلك المحاولة التى يمكن أن ترجع بها إلى عهد لويس الرابع عشر . وكان اللورد Bolingbroke أحد المسئولين عن السياسة البريطانية خلال السنوات الأخيرة من حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١ - ١٧١٣) من أوائل الذين استعملوا هذا التعبير فى برنامجهم السياسية ^(١) .

وكان الفقيه السويسرى Emeric de Vattel أول من عالج المبدأ باعتباره من مشاكل القانون الدولى العام . وذلك فى كتابه Droit de fens سنة ١٧٥٨ فقال أن أوروبا تكون نظاماً سياسياً يرتبط فيه سكانها بعلاقات ومصالح مختلفة تجعل منهم جسماً واحداً ولم يقل - كما كان الحال فى الماضى - خليطاً من الأجزاء المنفصلة لا يهتم كل جزء منها بغيره من الأجزاء إلا فى نطاق ضيق . ولقد غدت أوروبا جمهورية واحدة من مجموعات مستقلة يدفعها صالحها المشترك أن تعمل على حفظ النظام والحرية فى ربوعها وهذا هو الذى يزكى مبدأ حفظ التوازن بين القوى لأن هذا المبدأ يعنى تنظيم الشئون بحيث لا تترك دولة فى مركز يسمح بها بأن تتمتع بسيطرة مطلقة وتتسلط على الآخرين . واقتراح دى فاتيل أن يتحقق هذا المبدأ عن طريق التحالفات والاتحادات لتقف سداً يحول دون قلب التوازن . وقد أنكر دى فاتيل على الدول أن تتخذ من هذا المبدأ ذريعة لتدعى لنفسها حقاً مطلقاً فى منازلة الدول الأخرى بالسلاح ولكنه أقر لها بأن تدفع عن نفسها الخطر الذى يهددها أو يحمل أن يهددها باستعمال القوة إذا كان لذلك ما يبرره وقرب وجهة نظره بأن ضرب مثلاً برجل يسير وسط غابة ويلاحظ أن شخصاً آخر لا يعرفه يحمل فى وجهه فهل يترك لهذا المجهول الفرصة الكافية حتى يطلق عليه النار لكى يتأكد من حقيقة نواياه أم أن الأجدر به أن يسرع باتخاذ وسائل الحيلة لأن ظروف الحال توحى بأن نية هذا الغريب تحتل الشر . كنا عرض دى فاتيل مبدأ توازن القوى على أنه ضمان لحرية واستقلال الدول . وقد ذهب روسو وكانت وطائفة كبيرة من خلفهم من الكتاب إلى أن مبدأ حفظ التوازن قد غدا خصيصة لا تنقسم عن سياسة الدول الغربية ^(٢)

- Claude, Lins, Power and International Relations, Macmillan, New York, (١) 1969.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Kaplan, Morton, Balance of power, Bipolarity and other Models of international System, (The American Political Science Review, Sept. 1944.

وهكذا انتقل مبدأ توازن القوى من سياسة تدير عليها الدول تلقائياً إلى مبدأ مرسوم العلاقات وواضح العبارات يمكن تناوله بالدراسة والبحث . ولما كان قصلنا من رداة تاريخ المبدأ هو توضيح حقيقة عملية هي أن المبدأ رغم قدمه البعيد لم يظهر فى لغة السياسة الدولية إلا مؤخراً فإننا نكتفى فى سبيل التمهيد لبحثنا الأساسى وهو دراسة التطبيق المعاصر لهذا المبدأ ، بأن نذكر كلمة سريعة عن المظهر العملى الذى اتخذته هذا المبدأ فى سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

يمكن أن نقول أن سياسة نابليون (١٧٩٩ / ١٨١٤) كانت أقوى محاولة ظهرت فى القرن التاسع عشر للإخاطبة بهذا المبدأ . تلك السياسة التى أدت إلى تكتل الدول ضده وانتهت بهزيمته فى ووترلو . ويتبع ذلك أن اجتمعت الدول الكبرى فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ لتعيد أوروبا إلى ما كانت عليه قبل حكم نابليون فرجعت كل من إيطاليا وألمانيا إلى تقسيمها القديم مع بعض التغيرات الطفيفة التى كان أهمها منح النمسا جزءاً كبيراً من شمالي إيطاليا (المبارديا وفينسيا) ومنح بروسيا جزءاً من شمالي غرب ألمانيا وجعلت دولة وصلت دولتى النمسا وبروسيا تمدا إليهما الملكية ، وضم دولتى السويد والنرويج فى اتحاد فعلى وضم بلجيكا إلى هولندا ليجعل منهما دولة واحدة ، قوة تكون حائلاً دون توسع فرنسا ، كما أقر تجزئة دولة بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا .

كذلك كان من المبادئ التى سجلت فيينا سنة ١٨١٥ إعادة تنظيم علاقات الدول ببعضها البعض ، ومن أهم تلك المبادئ : -

- ١ - مبدأ توازن القوى .
- ٢ - مبدأ المشروعية وهو إعادة الملوك إلى عروشهم لما لهم فى ذلك من حق مشروع .
- ٣ - مبدأ الحياد الدائم ، وقد وضعت سويسرا بمقتضاه فى حالة حياد دائم .
- ٤ - مبدأ صحة ووضع قواعد لذلك الترتيب الممثلين الدبلوماسيين .
- ٥ - تحريم تجارة الرقيق .

وتلا مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية أطلق عليها فيما بعد اسم الكونشرت الأوروبى ، وتجدر الإشارة إلى أن واضح الحجر الأول فى بناء الكونشرت الأوروبى هو مؤتمر

شايون الذى انعقد فى ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وكان ذلك حين صرح لمثلوا النمسا وبريطانيا وبروسيا لمتدوب نابليون فإتهم لا يمثلون أنفسهم أو دولهم وحدها ، بل يمثلون أوروبا كلها ويتكلمون باسمها ^(١) .

ولما عاد إلى فرنسا الحكم الملكى عقد الخلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة باريس فى ٣٠ مايو ١٨١٤ ، وأثبتوا فيها أنهم يعلنون العزم على تقرير سلام دائم بين الدول يقوم على أسس من « التوازن العادل » بين القوى المختلفة ، وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفة المقدسة ، وهى تصريح مشترك صدر من أمبراطور روسا وأمبراطور النمسا وأمبراطور روسيا أعلنوا فيه ترابطهم وتحالفهم ، أما إنجلترا فلم تنضم إلى هذه المحالفة المقدسة ولكنها أبرمت فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ معاهدة رباعية بين بريطانيا وروسيا والنمسا مدتها عشرون سنة وبموجب هذ المعاهدة تلتزم الدول الموقعة عليها أن تحافظ بالقوة المسلحة على الأوضاع الإقليمية الرجعية لم تثبت طويلاً أمام حركة القوميات الجديدة ، فالوحدة التى فرضتها مؤتمر فيينا على بلجيكا وهولندا سرعان ما انحلت بإعلان بلجيكا استقلالها سنة ١٨٣٠ مع حيادها الدائم ثم إعلان الجمهورية الفرنسية فى أعقاب أحداث ١٨٤٨ وإعادة النمسا تكوينها كملكة مزدوجة سميت الأمبراطورية النمساوية المجرية وتمت لإيطاليا وحدتها وكذلك ألمانيا وبدأ تفكك الأمبراطورية العثمانية فاستقلت الصرب ورومانيا والجبل الأسود وبلغاريا .

واستمر توازن القوى كمبدأ يواجه بمعاصفة من المد والجزر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقرب نهاية هذا القرن كانت الجمعية الجرمانية فى ألمانيا تبث أفكارها التى دخلت بها الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من الهزيمة التى حاقت بألمانيا فى هذه الحرب إلا أن توازن القوى استمر يواجه العواصف أيضاً ولاسيما فى عهد هتلر على ذلك لاسيما فى عهد هتلر . وقد انساق ألمانيا فى رغبتها إلى حد التفالى فانقلب الوضع وأصبحت كفة ألمانيا فى ميزان القوى من الثقل بحيث اعتبرت الدول القريبة أن الأمر بات يهددها بخطر محقق وكان لابد من إعادة التوازن مرة أخرى فكانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) .

أما وقد وصلنا إلى الحرب العالمية الثانية فإننا نكون قد وصلنا إلى الصورة الراهنة

لسياسة توازن القوى . ونحن نرى أن حسن فهم الصورة المعاصرة لسياسة التوازن القوى يقتضى مناقشة المخطوط المريضة لسياسة دول الاوليجارشيه الدولية ؛ لأن سياسة العالم فى أسسها الرئيسية انما ترسمها هذه الأوليجارشيه كما قلنا فنبداً بكلمة عن فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية من منظور تاريخى .

تطور فلسفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية :

ظلت الولايات المتحدة إلى قيام الحرب العالمية الأولى بعيدة عن مقر السياسة الدولية . وقد سيطرت على سياستها الخارجية إلى ذلك التاريخ ثلاث مبادئ هى : العزلة بالنسبة لأوروبا . ومبدأ مونرو بالنسبة للعالم الجديد وتوسعة الحدود الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . ونناقش فيما يلى هذه المبادئ بإيجاز ^(١) وذلك فى فترة الحرب الباردة وحتى عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق .

(أ) العزلة بالنسبة لأوروبا :

يبدو لنا أن المحيط الشاسع الذى يفصل الولايات المتحدة عن غيرها من أرجاء العالم هو الذى يفسر البداية الأولى لسياسة العزلة ، تلك العزلة التى اكتسبت نوعاً من القدسية عند الأمريكيين إلى حد أن الكلمات التى تضمنها خطاب الوداع الذى ألقاه واشنطن وأوصى فيه بهذه العزلة كانت تقرأ بلهجة جديدة وقوة فى كل عيد ميلاد لواشنطن بوصف أنها حكمة لا يرقى إليها الشك أثرت عن نبي الأمريكيين بل أن البعض يذهبون إلى تكييف الثورة الأمريكية فى ذاتها بأنها عمل من أعمال العزلة وانعكاس بفكرتها إذا كانت بمثابة لك العرى الوثيقة التى تربط الولايات المتحدة بمجتمع آخر يختلف عنها المجتمع الأوروبى . وقد بلغ من تمسك الأمريكيين بالعزلة أن بعض كبار ساستهم شك فى حكمة الاشتراك فى المؤسسة الدولية للصليب الأحمر .

والحق أننا لو تتبعنا سياسة الولايات المتحدة منذ استقلالها إلى قيام الحرب العالمية الثانية نجد أنها لم تدخل مع أية قوة أوروبية فى اتحاد سياسى وثيق مكثفة فى الغالب الأعظم بأن تلعب دورها فى السياسة على انفراد وقد ساعدها على ذلك نموها المضطرب السريع

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Henry A. Kissinger, op. cit

الذى أغناها من أن تحالف مع الدول الأخرى . حقاً أن صيحات عارضة ترددت من وقت لآخر منادية بالتدخل لاسيما فى فترة الثورات الأوروبية التى حفرها القرن الماضى ولكن سياسة العزلة هى التى كتب لها الانتصار ، لأنها تتفق مع مصالح الولايات المتحدة من عدة نواح .

فقد كانت البلاد بصدد تطور ضخم ، طبيعى أن يشغلها صالحها الحاضر ومجهودها التطورى عن أن تستهلك نشاطها فى خصم الأحداث الدولية والأفضل أن تستفيد به بناء نظام اقتصادى واجتماعى أقوى خصوصاً وأن أوروبا لم تعرف فى الفترة السابقة على الحرب الأولى حرباً عامة تستغز الأمريكيين . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت فى حاجة إلى مزيد من المهاجرين وأن سياسة العزلة وما يترتب عليها من عدم معاداة الدول سياسة تشجع على الهجرة إذ لن يقعد بالمهاجر عائق الكراهية الوطنية أو خشية التحيز لسكان أمامنا الدليل المقنع بأن صالح الولايات المتحدة كان يقضى عليها فعلاً بأن تسير فى هذه الحقبة من تاريخها على مبدأ العزلة ^(١) .

ولم تفلح الحرب العالمية الأولى - عند بدئها - فى زحزحة أمريكا عن عزلتها إلى أن بدأت ألمانيا حرب الغواصات ضد السفن التجارية فى شتاء سنة ١٩١٥ وما كان من غرق الباخرة لويزيانا وعليها مائة أمريكى واستمرار الألمان على نشاطهم القذائى تحت سطح البحر مما أدى إلى قطع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة ، ثم دخول الولايات المتحدة الحرب ، ودخول الولايات المتحدة الحرب يفتح صفحة جديدة متميزة فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة . وتم النصر ومثل ولسن بلاده فى مؤتمر السلام وهناك منيت مثلها العليا بخيبة أمل ذريعة ففرقت عن الاشتراك فى عصبة الأمم وعادوها إغراء سياسة العزلة ولذا تجد سياسة الولايات المتحدة فى فترة ما بين الحربين العالميتين مزيجاً غريباً من التعاون الدولى والعزلة . فهى مثلاً ترفض التصديق على المعاهدات الصلح ولكنها تساهم فى مساعدة ألمانيا وتسوية مسألة التعويضات وفى سنة ١٩٢٨ تعقد ميشاق بريان كيلوج ثم تعلق فى ذات الفترة باب الهجرة إليها وتصمم على أن يدفع مدينتوها من الحلفاء ما عليهم من ديون وهكذا .

بيد أن السياسة الهتلرية وضعت حداً لسمعة التارجح التى اتسمت بها تصرفات أمريكا فقد أحسّت أمريكا أن انتصار الرينغ الألمانى يتضمن خطراً حقيقياً عليها بسب نزعة المدوانية

- Henry A. Kissinger, *op. cit.*

وامعة النطاق وكان لسقوط فرنسا صدى عميقاً في نفوس الأمريكيين استغله روزفلت لاتخاذ خطوات فعلية جريئة للخروج ببلاده نهائياً من سياسة العزلة ففي شتاء سنة ١٩٤١ أصدر الكونجرس القانون المشهور المعروف بقانون الاعارة والتأجير ويموجه وضعت الولايات المتحدة قوتها الهائلة في الإنتاج الحربى خلف بريطانيا ثم تطورت الأمور ودخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء وبذلك انقضت نهائياً سياسة العزلة وبرز نجم جديد في محيط السياسة الدولية انتهى به الحال إلى ما نشهد اليوم من قوة ورسوخ في هذا المحيط^(١).

وتلك نهاية طبيعية فالولايات المتحدة غدت تملك من القوة ما يؤهلها لأن تتحمل المسؤوليات الدولية الحسيمة فضلاً عن أن سلامة العالم الجديد كانت غير مضمونة طالما أن ألمانيا تخضع لحكم « معتوه برخست جادن » كما كان يسميه بعض الأمريكيين .

(ب) مبدأ مونرو :

إذا كان صالح الولايات المتحدة قد دفعها إلى اعتزال السياسة الأوربية فإن هذا الصالح هو الذى دعاها كذلك لأن تهتم بشئون أمريكا اللاتينية لما لهذه الشئون من صلة وثيقة بسلامة الولايات المتحدة . وقد زاد من هذا الاهتمام قيام حركة ثورية في القارة انتهى بالاعتراف ببعض الولايات المتحدة الجديدة سنة ١٨٢٢ فلا غرو أن يمضى أقل من عامين حتى يصدر التصريح المعروف بتصريح مونرو . وتفصيل ذلك أن الثورات الأمريكية كانت تعمل على انتصار النظام الجمهورى وانتشاره في العالم الجديد في الوقت الذى سيطرت فيه على العالم القديم سياسة تضاد هذه الروح على خط مستقيم تلك هى سياسة المحافظة على التيجان وسحق الثورات الأمر الذى أثار مخاوف واشنطن ودعى الرئيس مونرو إلى إعلان مبدئه في رسالة له بتاريخ ١٨٢٣/١٢/٢ أعلن بها أن أى تدخل من جانب الدول الأوربية في العالم الجديد يقصد الضنط على الجمهوريات الأمريكية الجديدة أو التحكم في مصيرها بأية وسيلة يعتبر عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة . ثم انتهز مونرو بعد ذلك فرصة الخلاف مع روسيا حول الشاطئ الشمالى الغربى فأعلن أن « القارتين الأمريكيتين بحكم الأحوال

- Kaplan, Morton, op. cit.

(١) .

وراجع أيضاً دكتور محمد نصر مهنا، تطور العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.

المتسمة بالحرية والاستقلال التي وضعتها واحتفظنا بها لا يمكن أن تعتبر نفسيهما من الآن فصاعداً خاضعتين لأى استعمار فى المستقبل من جانب أية قوة أوروبية .

وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن مبدأ مونرو أصبح أحد الخطوط العريضة التي ترسم سياسة الولايات المتحدة فعلى هديه قاومت الولايات المتحدة محاولة نابليون الثالث إقامة نظام ملكى فى المكسيك . كما ربط الرئيس جراتنت بين هذا المبدأ وبين فكرة أخرى مؤداها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنظر بغير اكتراث إلى انتقال منطقة من العالم الجديد من قوة أوروبية إلى قوة أخرى . وأكد تيودر روزفلت أن مبدأ مونرو قد يضطر الولايات المتحدة إلى فرض نوع البوليس الدولى فى العالم الجديد لزاء الولايات المفككة التي قد يتهدهدها تدخل القوى الأوروبية ^(١) .

وقد بدأ توطد العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما عقد مؤتمر واشنطن سنة ١٨٩٩ الذى اتخذ قراراً بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية ثم تطور هذا المكتب واتسع نشاطه خلال المؤتمرات الأمريكية التالية إلى أن عقد ميثاق يوجوتا سنة ١٩٤٨ الذى أرسى الاتحاد الأمريكى على أساس متين ^(٢) .

(جـ) توسعة الحدود الإقليمية للولايات المتحدة :

كانت الولايات المتحدة منذ ولادتها طفلاً محبواً فيما يتعلق بحدودها الإقليمية ذلك أن بريطانيا لم تكتف بالبرازى والمساحات الشاسعة الأرجاء عبر الجبال وأرادت أن تشتري بها ما فقلته من ولاء الأمريكيين وصدقتهم ولذا تمتعت الدولة الجديدة بمساحة إقليمية فيسيحة تمتد من الأطلنطى إلى المسيسى ومن البحيرات العظمى إلى خط عرض ٣١° . ثم قدم الخطر هديته الثانية عندما نقل نابليون ملكية مقاطعة لوزيانا إلى الولايات المتحدة لقاء مبلغ زهيد قدره ١٥ مليون من الدولارات بسبب حاجته إلى المال لمواجهة احتمال نشوب حرب مع بريطانيا . وفى عام ١٨١٩ عقدت معاهدة تخطى فيها الأسبان نهائياً عن مقاطعة فلوريدا بعد أن كان رجال الحدود الأمريكيون قد احتلوا بعض أرجائها فى سنوات سابقة وأعقب ذلك ضم ولاية تكساس ثم كاليفورنيا وأريزونا ونيوكسكو ونيفادا كما سوت معاهدة

- Henry A. Kissinger, op. cit.

(١)

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: هوبسون، ج ، الأميرالية، ترجمة عبد الكريم أحمد، (القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر).

وسترشيرون في سنة ١٨٤٢ الخلافات القائمة على الحدود ما بين كندا والولايات المتحدة وأضيفت مساحة هامة من منيوسوتا إلى الولايات المتحدة وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٤٦ اعترفت بريطانيا بأن الخط ٤٩ هو الحد الفاصل بين الولايات المتحدة وكندا في أقصى الغرب وفي سنة ١٨٥٣ اشترت الولايات المتحدة جادسدن ، واكتبتها بشراء الأسكا من روسيا سنة ١٨٦٧ وهكذا امتدت الولايات المتحدة في داخل القارة الأمريكية واتسع إقليمها دون أن يصحب ذلك كثير من أعمال العنف والشدة .

ولم تقنع الولايات المتحدة باستكمال مساحتها القارية بل راحت تنتشر فيما وراء البحار فضمّت جزيرة هاواي سنة ١٨٥٣ ثم بدأت تظهر اهتمامها بجزر ساموا كذلك استطاعت الولايات المتحدة الاستيلاء على كوبا وبورتوريكو وجوام والفلبين .

والولايات المتحدة هي التي فحّت جزر اليابان لتجارة العالم في منتصف القرن الماضي ولكن العلاقات اليابانية الأمريكية تأرجحت بين الصداقة والنفور وهي الآن تتسم بروح الصداقة .

وأنة لأمر طبيعي أن نتساءل الآن هل تسيطر الروح الإمبريالية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ؟.

ليس من شك في أن السياسة الأمريكية تنزع إلى الإمبريالية (وآخر مثل نسوقه لذلك هو إشرافها بطريق الوصاية على جزر المحيط الهادى) . بيد أن هذه النزعة تتسم بخصائص تغايرها على النزعات الاستعمارية الأخرى وأول هذه الخصائص أن الحكم الأمريكى للشعوب الأخرى تسيطر عليه عادة روح ديمقراطية ورغبة في تمهيد الطريق أمام الشعوب الخاضعة لسلطانها كى تصل إلى الحكم الذاتى الأمر الذى يجعلنا نقول أن كلمة « إمبريالية » تعنى فى المفهوم الأمريكى إحدى مراحل التطور لإقليم ما ^(١) .

كذلك نلاحظ أن الاستعمار الأمريكى وأن ارتقت دونه الدماء فى بعض الأحيان إلا أنه لم يرق قسوة الاستعمار الأوروبى فى هذا السبيل وقد كان للكساد الذى ساد الولايات

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

- د. اسماعيل صبرى مقلد، أمريكا والاستراتيجية الجديدة للنفاق بالصواريخ، السياسة الدولية،

القاهرة، عدد يناير ١٩٦٩ ص ٢١٧.

- د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الأمريكية فى العصر النووى، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

المتحدة منذ سنة ١٩٢٩ أثره في ضعف الحركة الامبريالية الأمريكية لأن الولايات المتحدة لم تكن في وضع يسمح لها بأن تستخدم قوتها المادية لحماية الاستثمارات الأمريكية في الخارج . أما اليوم قد عمها الرخاء وشملها انتعاش قوى فإن الامبريالية الأمريكية تشهد عهداً من النشاط والقوة تمثل له بيرنامج النقطة الرابعة ومشروع مازشال ومشروع لينزهاور للشرق الأوسط وغيرها من مظاهر فرض النفوذ عن طريق الدولار .

وإذا أن الدولار هو الوسيلة الامبريالية الأمريكية فإن من الطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمصالح رجال الأعمال والمال فيها وإن يكون لهؤلاء أثر في توجيهها . على أنه رغم ما لهذه الفئة من أثر في السياسة الأمريكية الخارجية إلا أننا لا نساير أولئك الذين يذهبون إلى هذه الفئة هي صاحبة التحكم المطلق في سياسة أمريكا الخارجية ونستطيع أن نؤكد أننا بكثير من الأدلة . فقد دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى نتيجة عودة ألمانيا إلى حرب الغواصات وليس استجابة إلى رغبة رجال المال والأعمال . كذلك كان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية مرجعة التهديد المحتمل لسلامة أمريكا لسبب العدوان الألماني الياباني . وكما نجح الرئيس ولسن سنة ١٩١٦ على أساس أنه استطاع أن يجنب البلاد ويلات الدخول في الحرب نجح لينزهاور سنة ١٩٥٦ لأنه جنب بلاده ويلات حرب عالمية (١) .

والحقيقة أن مصالح رجال المال والأعمال الأمريكيين - في حدود ما لها من أثر على السياسة الخارجية الأمريكية - لما تيسرها نزعة إلى الحرب ؛ لأن فرص الربح الداخلى في الولايات المتحدة لم ينضب معيها بعد وتدل الحيوية النادرة المثل للاقتصاد الأمريكي على أن هناك منافذ للربح في الداخل أكثر منها في الخارج ؛ ولذا فإن الأمريكي بطبيعته عازف عن الحرب . وأما الحروب التي دخلتها بلده فترجع غالباً إلى فكرة الأنين الفردى للولايات المتحدة أو الجماعى للعالم الصديق . ولعل الحقبة الطويلة من تاريخ الولايات المتحدة التي نعمت فيها بالأمن والسلام قد تركت في نفس الأمريكي محبة السلام فلا غرو أن ينظر إلى فكرة التجنيد الاجبارى والخدمة العسكرية ببغض شديد بليل أن امتداد أجل تشريع الخدمة الاجبارية الذى صدر ١٩٤٠ لم يجبه من دوائر الكونجرس إلا بأغلبية

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

صوت واحد بينما كانت الأحوال تنفر بخطر وأهم ثم أُنهما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهى حتى عادت البلاد مرة أخرى إلى فكرة الخدمة العسكرية الاختيارية^(١).

والذى نعتقد أن الضغط الاقتصادى هو بديل الولايات المتحدة عن الحرب ، وذلك تأسيساً على سياستهم وهى تفضيل البحث عن وسيلة أخرى للتفاهم مع الدول المعادية بحيث لا تتضمن هذه الوسيلة استخدام القوة المادية على نطاق واسع . بيد أن هنا لا يعنى أن الأمريكين يتجاهلون أو يجهلون أثر عنصر القوة العسكرية فى مجال الشؤون الدولية وهذا ينمكس فى المنشآت الحربى والبحرية الهائلة والتطور الذى اعتزى الأسلحة الجديدة الفتاكة . كما أن الشعب الأمريكى اشتغل فى بعض فترات حياته بحروب للفرد والفتح وبهذه البعض الكتاب إلى أن الحماس الأمريكى للحرب والتوسع كان صنوا لفترات رواجها الاقتصادى وهو قول مشكوك فيه إذ أنه لا يمكن الادعاء بأن توسعها غير عادى قد حدث فى الولايات المتحدة فى السنوات التى سبقت أى حرب دخلتها . ثم أن هناك مشكلة رئيسية فى الوقت الحاضر هى مشكلة العلاقات بين أمريكا - والعالم الغربى - وبين روسيا والعالم الشرقى - وفى هذه العلاقة يوجد كثير من العوامل التى لا دخل لها بالعناصر الاقتصادية لأنها كفاح حول المعتقدات لأن النظام الشيوعى يعتبر تحدياً للنظام السائد فى الغرب . ولذا ما كاد يزول الخطر الذى كان يتهدد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حتى بدأت كل منهما تفكر فى مصالحها الخاصة وهى مصالح تختلف فى أسسها^(٢).

ونحن لا نقصد إلى سرد قصة انهيار العلاقات الروسية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ وإنما نريد أن نؤكد أن العداء المتبادل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة هو اليوم عداء لا يمكن تلافيه وهو فى الواقع أبرز وأهم الحقائق فى العالم السياسى المعاصر .

ويمكن أن نلخص نظرة الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتى فى أن الروس يسببون دائماً على وضع العقبات فى سبيل التوفيق والتفاهم وأنهم يحتقرون النظام الديمقراطى ولا يبالون بأنه فكرة عن التعاون الدولى خارج نطاق الشيوعية ولا يحرمون الحق أوالقيم الأدبية .

(١) جلروند، ريتشارد، نحو نظام عالمى، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية، ترجمة أحمد شافى (القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٦٥)، ص ١١٢.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظلمة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار النظرى العلم، مرجع سابق، ص ٢١٥.

ويرتب الأمريكيون على هذا الأمور نتائج إذ يستغلونها فى تحقيق تأزر كبير على نطاق عالمى واسع ضد الشيوعية مستعينين بوسيلتين^(١) :-

(أ) تزعم مبادئ الحرية والاستقلال القومى ، ولذا نرى أمريكا تؤيد مبدأ الحكم الذاتى فى بعض البلاد المتخلفة ، وتسعى لإعطاء الشعوب المهزومة كالشعب الألمانى والشعب اليابانى - حرية أوسع فأوسع فى تقرير مصيرها .

(ب) استخدام قوتها بشكل فعال لتوطيد نفوذها فمثلاً لا يمكن إنكار الدور الهام الذى لعبه مشروع مارشال فى إنعاش اقتصاديات غرب أوروبا .

ونظراً لأن سكان الاتحاد السوفيتى يربون بما يقرب من 7٣٠ على سكان الولايات المتحدة هذا فضلاً عن أن الروس بسبب مجتمعهم أكثر قدرة على تحميل جزء من إنتاجهم الإجمالى إلى أغراض الحرب ولما كان هذا التباين فى تزايد مستمر فإن الكفاح بين الدولتين على أوروبا يعتبر كفاحاً بالغ الأهمية فى نظر كل منهما من حيث أن أوروبا هى التى يمكنها أن تصلح من التوازن لو أن الولايات المتحدة كسبتها إلى جانبها . كذلك يمثل الشرق مصالح ذات أهمية فى نظر الدولتين لسبب إمكانياته الاقتصادية وخطورته الاستراتيجية . لذلك نرى أن نكل توضيح الفلسفة الأمريكية فى السياسة الخارجية بعرض سريع للسياسة الأمريكية حيال كل من أوروبا والشرق . وفى العرض يجب ألا ننسى حقيقة هامة نصبتها الولايات المتحدة نصب أعينها وهى أن الاتحاد السوفيتى يستطيع فى مشروعاته العدوانية ضد الولايات المتحدة أن يختار فى أوروبا والشرق متى وأين وكيف يبدأ عملياته لأنه إذا يمكن أن يختار الأساس الذى يبنى عليه تحديه وهذه ميزة لروسيا على الولايات المتحدة يجب عدم اغفالها ف تفهم سياسة أمريكا .

السياسة الأمريكية حيال أوروبا :

إن أول ما ييجش بصدور أمريكا إذ تنظر إلى أوروبا هو تساؤل عن السبب الذى من أجله تنقسم أوروبا إلى هذا العدد من الدول لكل منها حدودها الجمركية وجيشها ووزارة خارجيتها فهذا تنظيم عاجز لأنه لا يساهم التنظيم الذى سارت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وقد عبر

- Spykman, Nicholas, America's Strategy in world politics, Macmillan, (١) New York, 1986.

عن ذلك جون فستر دالاس فى خطابه الذى وجهه للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها بباريس فى ١٨ / ١١ / ١٩٥٤ بقوله: « إن أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمها إلا أن تفكر فى هذا وهى تساعد أوروبا الغربية على القيام من كبوتها ويبدو لنا أن الإصلاح لا يمكن أن يذوم إذا كان سيقى على بناء ما قبل الحرب بين تيارات مفككة ».

وهكذا يقارن الفكر الأمريكى الأحداث التى تحيط بأوروبا اليوم بتلك التى عاشت فيها عند نهاية القرن الثامن عشر ولكنه لا يلق بالآ إلى الخلافات البعيدة بين التطور التاريخى بكل من أوروبا والولايات المتحدة والأهمية التى يعقلها الأوروبيون على نظمهم العتيقة وتقاليدهم الوطنية . بيد أن الفكر الأمريكى لم يحن - رغم سيطرة المذهب السالف عليهم - بتعريف أوروبا التى يقصد بها الوحدة . هل هى البلاد التى تقع على شاطئ الأطلسى وبذا يمكن أن تدخل فى جماعة الأطلسى ومن بينها الولايات المتحدة وكندا أم هل يدخل فى هذا التعبير أسبانيا . والأهم من ذلك هل تصلح روسيا والبلاد التى تدور فى فلكها الدخول فى تلك الوحدة ؟ الأرجح أن الفكر الأمريكى يقصد بأوروبا الغربية التى تمتد لتشمل اليونان وتركيا بحكم عضويتها فى ميثاق الأطلسى ومن حيث أنهما جزء قيم من الدفاع عن الغرب^(١).

والواقع أن الأمريكيين اهتموا اهتماماً بالغا بعد الحرب بتوحيد أوروبا على أساس أن أوروبا الموحدة تخدم صالحها إذ تنمى إنتاجها وتخلق سوقاً يشجع على العمل ولا يضع حاجزاً من العوائق أمام المواد الخام فتصبح فى غير حاجة إلى معونة أجنبية ويقوى دفاعها ضد أى هجوم سواء من ناحية روسيا أو ألمانيا ولقد عبر فوستر دالاس عن هذا الأمل بقوله « أننا نريد لأوروبا قوة لا يمكن للولايات المتحدة ولا لغيرها أن تستخدمها فى غير صالح أوروبا ذاتها . نريد أوروبا القادرة على أن تبتدع ثورة صناعية جديدة تعمل على مضاعفة الانتاج البشرى والآداب العالية والفن كما كانت تفعل فى الماضى » .

ولم تندفع أمريكا إلى هذه الفكرة من حسن للتمنيات فحسب بل لأنها أحست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن عليها أن تساهم فى هذه الوحدة بسبب مساهمتها العسكرية فى الدفاع عن أوروبا ضد الاعتداء الألمانى سواء فى الحرب العالمية الأولى أو الثانية وبسبب

- Spykman, Nicholas, op.cit.

مساهمتها الاقتصادية والفنية فى إعادة تعمير أوروبا ما بعد الحرب الثانية تلك المساهمة التى
قدرت سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٣٠ بليون دولار .

ويعتقد القادة الأمريكيون أن إعادة بناء أوروبا لا يمكن أن يتم على نحو أسرع بفضل
زيادة التعاون المتبادل بين شعوبها ، وهى العقيدة التى أفصح الوزير الأمريكى جورج مارشال
عنها فى محاضرة له ألقاها فى جامعة هارفرد فى يونيو سنة ١٩٤٧ (وكانت أوروبا فى ذلك
الوقت تعنى فى نظرى روسيا وأوروبا الشرقية أيضاً) ولذا جاء فى أول تقرير قدم إلى
الكونجرس الأمريكى عن منظمة التعاون الأوروبى الاقتصادى سنة ١٩٤٨ أن الولايات المتحدة
تعتقد أن التقدم سيتجه سريعاً نحو الوحدة الاقتصادية الأوروبية إن لم يكن كذلك نحو
الوحدة السياسية ^(١) .

ولكن هذه الآمال استطلعت بواقع أن الدول الأوربية لا تؤمن بضرورة أحداث تغيرات
عميقة فى سياساتها الاقتصادية ولعل الذى أقلق الولايات المتحدة هو ذلك التضامن الموحد
فى الكتلة السوفيتية فى حين أزيلت أوروبا الغربية بعيدة عن الوحدة الاقتصادية والسياسية
والمسكبة الأمر الذى يترك أوروبا الغربية معرضة نظر القادة الأمريكيين لحظر هجوم روسى
سلح ولخلافات داخلية يمكن أن تسيرها الأحزاب - فى الاشتراكية التى توجهها وتمونها
موسكو وهذا يلقى عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة من حيث ضرورة احتفاظ بقوات
عسكرية مناسبة لحماية أوروبا ، أو من حيث الاستمرار على مساعدة أوروبا الغربية اقتصادياً .

وقد زاد اهتمام أمريكا بأمر أوروبا بعد أن اشتعلت نار الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ إذ
قابل الأمريكيون الهجوم الاشتراكى فى آسيا بقلق بالغ لأن مثل هذا الهجوم يمكن أن يهدد
أوروبا فى أى لحظة لاسيما ضد ألمانيا (وهى بلد منقسمة إلى قسمين مثل أوروبا) ولذا
بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تهتم كثيراً بتحقيق تعاون عسكرى بين دول أوروبا
الغربية بعد أن كانت تعتبر للتعاون الاقتصادى هو حجر الزاوية فى بناء أوروبا وأسّرت إلى
إعادة تسليح ألمانيا الغربية وإدخالها فى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى .

وفى يناير سنة ١٩٥٢ أرادت أمريكا أن تتخذ خطوات إيجابية نحو الوحدة الأوربية
قدعى الجنرال إيزنهاور بوصفه قائد قوات الحلف الأطلسى للدول أوروبا إلى تبنى اتفاق

- Spykman, Nicholas, op,cit.

دستورى يهدف للوحدة الاقتصادية والسياسية وأن يتم هذا العمل خلال عام ونصف عام على الأكثر وحتى الكونجرس - عند تصديقه على تشريع المعونة المتبادلة سنة ١٩٥٢ على اتخاذ جهود قوية فعالة نحو الاتحاد السياسى والوحدة العسكرية الاقتصادية .

وما كاد ايزنهاور يتخب رئيساً للجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية حتى أعرب عن الأهمية التى توليها حكومته للوحدة السياسية وذلك فى خطابه الافتتاحى بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٠ قائلاً : « أننا نسأل القواد المستنيرين فى أوروبا الغربية أن ينردوا بقوة محددة لكى يجعلوا وحدة شعوبهم حقيقة واقعية » وبعثت وزارة الخارجية هارولد استاسن إلى عواصم الدول الغربية لمناقشة الخطوات العاجلة نحو تنظيم وحدة الدفاع الأوربى .

وفى ١٩٥٣/١٢/١٥ حذر دالاس للدول الغربية من أن المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ستتوقف فى المستقبل على مدى ما حقته هذ الدول من وحدة وقد فسر دالاس مقصوده من هذا التحذير فيما بعد بأنه يريد تقوية الدفاع الأوربى وذلك لحل الإشكالات الآتية ^(١) :

(أ) الاستراتيجية المتقدمة بأوروبا الغربية .

(ب) أشكال قبول الدول المجاورة لألمانيا لتقوية العسكرية الألمانية . وقد حل الانفاق ذلك الأشكال بأن جعل من القوات المسلحة التى تقدها ألمانيا جزء من جيش ست دول .

(ج) أشكال رقن الغرق العالم بين ألمانيا وفرنسا .

وكان دالاس يرى أنه ليس من السهل إخلال تنظيم آخر محل هذ الاتفاقية تمكنه أن يحقق الأهداف الثلاثة السالفة . فلا غرو أن تحس الولايات المتحدة ، بفجعة عندما رفض البرلمان الفرنسى فى وزارة منديس فرانس التصديق على اتفاقية لجنة الدفاع الأوربى حتى أن الوزير الفرنسى اعتبر العدو رقم (١) لأمرىكا .

ولن تكن هذه الفجيجة الوحيدة لآمال أمرىكا فى أوروبا بل أن الاتحاد السوفيتى عمل من جانبه كذلك على إحباط مساعى أمرىكا نحو توحيد أوروبا فاقترح فى مؤتمر الأربعة ^(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار النظرى العام، مرجع سابق، ص٢١٧ .

الكبار الذى عقد فى برلين فى يناير سنة ١٩٥٤ أن توحد ألمانيا بشرط أن يقوم أمن أوروبا على نظام جماعى يضم أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية . وقد رحب بهذا المشروع كل من هنرى سيك وزير خارجية بلجيكا وماكميلان الإنجليزى وبيتاى الفرنسى وهكذا وجدت أمريكا نفسها أمام تيار حدود للفكر الأوروبى يتجه ناحية توحيد أوروبا جميعها بدلاً من الاقتصاد على أوروبا الغربية التى تربط بينها حضارة مشتركة فهل تقبل الولايات المتحدة الاشتراكية وتصفى بموارد دفاع الأطلسى وتخدع ألمانيا لنظام أمن جماعى تساهم فيه روسيا فى حين أن ألمانيا تعتبر فى نظر أمريكا أقوى حاجز عسكرى ضد روسيا طبعاً لا . ولذا رفضت الولايات المتحدة هذا المشروع وصارت سياستها على تقوية ألمانية وحلف الأطلسى كوسيلة فعالة لإمكان التفاهم مع روسيا واستمرت تؤكد أن وحدة أوروبا ليست مشروعاً يفرضه الأمريكيون على الأوروبيون كل ما تقصده الولايات المتحدة هو ضمان أمن الدول غير الاشتراكية .

ولكن أمريكا وبعد الجهود التى بذلتها لتحقيق الوحدة الأوربية اقتصادياً وعسكرياً وبعد إعادة تسليح ألمانيا الغربية وجئت من اللازم أن تعيد التفكير فى نظرتها هذه وفى غير المحتمل الذى يمثلته التهديد الروسى ، والدور الذى يمكن أن تلعبه ألمانيا الموحدة أوالمقسمة على المسرح الأوروبى ولكن ليس من دليل حتى الآن على أن الولايات المتحدة قد أدارت ظهرها للأوروبيين لتعود إلى عزلتها السابقة بل على العكس فإننا إذا كان هناك شيء قد رسخ فى الذهن الأمريكى خلال المحاولات التى بذلتها لتحقيق الوحدة الأوربية فهو عقيدته بأن أمن أمريكا وصالحها فى هذا العصر الشرقى مرتبط أوثق الارتباط من أوروبا وصالحها^(١) .

ونظراً لأن الجهود الأمريكية فى هذا السبيل تخلت فى تنظيمين رئيسيين هما مشروع مارشال وحلف الأطلسى بالنسبة لأوروبا فأننا نرى من المناسب أن نتعرض لكل من هذين النظامين بكلمة كما نعرض بعد ذلك كلمة موجزة لمشروع مارشال ومشروع ليننهاور للشرق الأوسط .

١ - مشروع مارشال والنظم الأوربية للتعاون الاقتصادى :

وضعت منظمة أوروبا للتعاون الاقتصادى بحق بأنها مؤتمر اقتصادى دولى فى انعقاد دائم ففى فى خلال سنوات حياتها أثبتت جدارتها فى نواحي نشاطها المختلفة .

(١) بيريج، إدوارد هنرى، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى، ترجمة عبد القادر يوسف، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص ٧٥.

ويرجع الأمل الأول لهذه المنظمة إلى قرار وزير خارجية فرنسا المسيويديو وزير خارجية بريطانيا المستر بيغن في الثالث من يوليو سنة ١٩٤٧ بعد فشل مفاوضاتها مع الوزير السوفيتي مولوتوف . وقد دعيت الدول الأوروبية طبقاً لهذا القرار لأن تساهم في مؤتمر يعقد بباريس لرسم برنامج اقتصادي اعتداء بالخطاب الذي ألقاه الوزير الأمريكي مارشال في هارفرد بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥ وقيلت الدعوة ١٤ دولة هما : النمسا وهولندا وبلجيكا والدانمرك واليونان وليكسمبرج والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وتركيا . وافتتح المؤتمر بباريس ١٩٤٧/٧/١٢ بعد أن أنشأ لجنة للتعاون الاقتصادي الأوربي مزودة بلجان فنية وفي أكتوبر من ذات السنة دعى بعض أعضاء هذه اللجنة إلى واشنطن كي يقدموا للإدارة الأمريكية التقرير الذي انتهوا إليه في باريس وعادوا لدراسة المقترحات الأمريكية التي أدت إلى إصدار قانون التعاون الاقتصادي في ١٩٤٨ / ٤ / ٢ وكان أن اعتمدت الولايات المتحدة في السنة الأولى ٥٠٥٥ مليون دولار لبرنامج الإنعاش الأوربي . وقد بانث لك ضرورة اقامة هيئة دائمة لتنسيق جهود الدول المتعانة في النطاق الاقتصادي . وفي ١٩٤٨ / ٤ / ١٥ وقع الاتفاق الخاص بالتعاون الاقتصادي الأوربي من وزراء خارجية ست عشرة دولة ومن قواد الاحتلال في مناطق ألمانيا الغربية (١) .

وطبقاً لهذه المعاهدة اتفق الأطراف على أن يعملوا في تعاون واثق من حيث علاقاتهم الاقتصادية ببعضهم البعض وقد عرفوا مهمتهم العاجلة بأنها هي رسم برنامج إنعاش مشترك وتنفيذه بحيث يحقق في أسرع وقت ممكن مستوى مرضي للنشاط الاقتصادي دون معونة خارجية غير عادية ، ولهذا الغرض قبل الأطراف التزامات عامة معينة وأنشعوا هيئة لتنفيذها والالتزامات قسمان : التزامات فردية والتزامات جماعية .

أما الالتزامات الفردية فتقتضى بأن يعمل كل دولة على زيادة إنتاجها وتثبيت غلتها ومركزها المالي الداخلي ، وأن تستغل الطاقة البشرية بأقصى ما يمكنها .

وفي نطاق التعاون أثبتت الدول الأوروبية على رسم برامج مشتركة بقدر ما يبدو ذلك لازماً لنمو تجارتها إلى الحد الأقصى ولهذا عليها أن تحقق بأسرع ما يمكن نظاماً جماعياً

(١) المرجع السابق، ص ٧٦ - ٧٧ وراجع أيضاً دكتور اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

للمدفوعات كذلك اتفقت الدول المتعاقدة على أن تقترح على الدول الأخرى العمل في التقليل من العقبات التي تحول دون اتساع التجارة .

وشكلت منظمة تتكون من ١٨ دولة - بعد أن انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا- وتتألف من مجلس يصدر لقرارات ولجنة تنفيذية تساعد المجلى في عمله وهيئة إدارة اتحاد المدفوعات الأوربي ، ووكالة الإنتاج الأوربي ، ولجان فنية وسكرتارية .

ومنذ إنشاء المنظمة أقامت الدول الأعضاء بمئات دائمة لديها رؤسائها هم الأعضاء العاديون للمجلس الأمر الذي يحمل دورهم مزدوجاً فهم يترافعون عن مصالح بلادهم أمام المنظمة وفي ذات الوقت يعملون للحصول من الحكومات على الحد الأقصى للتعاون الذي يتفق مع هذه المصالح وقد تحققت عدة خطوات للأمام في التعاون الاقتصادي الأوربي أظهرها تحقيق مشروع مارشال سنة ١٩٥٢ والسوق الأوربية المشتركة .

٢ - مشروع إيزنهاور للشرق الأوسط :

يمثل مشروع إيزنهاور الذي أعلنه الرئيس إيزنهاور في ١٩٥٧/١/١٥ مظهراً من مظاهر الكفاح الأمريكي الروسي لحفظ التوازن بين القوى . فالولايات المتحدة تعتقد أن الاستعمار الشيوعي يضم أعظم أسيراطورية على وجه الأرض . والبواص التي تذرعوها الولايات المتحدة لذلك المشروع هي ^(١) :

١ - أن الشرق الأوسط الذي كان دائماً مطامع روسيا هو اليوم أكثر من أى وقت مضى الهدف الذي تسعى إليه الشيوعية الدولية .

٢ - أن الحكام السوفيت يظهرون على الدوام أنهم لن يتورعوا عن استخدام أى وسيلة لتحقيق أهدافهم .

٣ - أن اسم الشرق الأوسط محتاج مزيداً من القوة للمحافظة على دوام استقلالها ولذلك اقترح إيزنهاور :

١ - أن تساهم الولايات المتحدة مساهمة اقتصادية في دول الشرق الأوسط ذات الحكومات أثبتت إخلاصها في جهودها في المحافظة على السلام ومقاومة أعمال هنم وبين

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- د. فاضل زكي محمد، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨.

لإنهاء هذه المساعدة بأن تحسن الأحوال الاقتصادية فى هذه البلاد يحرم الشيوعية من أن تظهر كبديل جذاب لو أنها تركت لما تعاتيه من انهيار اقتصادى .

٢ - استخدام القوات الأمريكية للدفاع عن دول الشرق الأوسط التى يقع عليها الهجوم على ألا تمارس هذه السلطة إلا رغبة الدول للمعارضة للاعتداء .

وقد أكد المشروع أن الولايات المتحدة تؤيد دون تحفظ السيادة الكاملة والاستقلال لكل دولة فى الشرق الأوسط ، ويبدو أن للولايات المتحدة عندما أرادت بهذا المشروع أن تتابع السياسة التى عرضت عليها من قبل إنجلترا وفرنسا وهى أبعاد النفوذ الروسى عن الشرق الأوسط والبحر الأبيض بوصف أن وصول النفوذ الروسى إلى هذه المناطق هو أمل من الآمال الكبرى لروسيا منذ عدة قرون . وقد حملت بريطانيا وفرنسا عبء الوقوف ضد روسيا لتحول دون تحقق ذلك الأمل فلما انهار النفوذ البريطانى الفرنسى فى الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثى على مصر رأت الولايات المتحدة أنها أصبحت الدولة الغربية الكبرى الوحيدة التى يجب عليها أن تتقدم لتحمل هذه المسؤولية ، لأنه لا يوجد سواها فى المعسكر الغربى يصلح فى تلك الظروف للقيام بمهمة كهذه . وكانت طبيعياً أن تسعى الولايات المتحدة إلى التمهيد لبسط نفوذها فى هذه المنطقة بالمساعدة الاقتصادية لأن الدولار هو وسيلتها لتنفيذ أغراضها ^(١) :

غير أن النفوذ السوفيتى قد انهار تماماً منذ عام ١٩٩١ وبرزت ملامح نظام دولى جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم مع ظهور قوى دولية جديدة مثل الصين واليابان والمجموعة الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وباتتهاء الحرب الباردة انتهت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية نشطة تتفق مع وضعها الجديد كقوة وحيدة فى العالم مع إعطاء الهدف الاقتصادى السابق عن الأهداف الأخرى مع الاحتفاظ بقوة عسكرية قوية واتجهت السياسة الخارجية الأمريكية نحو نزع خطر الأسلحة النووية من العالم وإعادة تنظيم الوجود إلى الأمريكى فى الخارج .

* * *

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. د.
- دكتور محمد نصر مهنأ، تطور العلاقات السياسية الدولية، م. س. د.

الفصل الخامس

نظريات السياسة الخارجية فى تاريخ العلاقات الدولية ، النهج ، العواصل

نهجها السياسة الخارجية : -

عرف الفكر الغربى نهجين فى السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية النهج الأيديولوجى ، والنهج التحليلى . ويفترض الأول أن السياسات التى تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجى هى تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصنف السياسات الخارجية ديموقراطية واستبدادية وتحريية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية . ويفترض النهج الثانى أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافى والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته وعلى المراقب الذى يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها^(١).

وقد أصبح من الشائع فى القرن العشرين انتقاد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لأنها ليست لها سياسة خارجية أو لأنها غير أمينة للمبادئ الليبرالية أو الاشتراكية أو لأية مبادئ يؤمن بها النقاد ، وهذه طريقة من طرق التفكير بالسياسة الخارجية ولعلها كانت الطريقة الراجحة حتى عهد قريب . ومن ناحية لأخرى فكثيراً ما تقدم حملات اتهام لمجموعة من

(١) ولعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد:

- Morgenthau, Hans, *Power and Ideology in international Politics*, in James Rosenau, *International politics and foreign policy*, (The Free Press, New York, 1961).

القادة السياسيين أو لحزب سياسى أو لنظام سياسى معين بأن الوصولية تغلب عليهم ، وأنهم مجردون من الأخلاق ومن أية عقيدة أو أيديولوجية فى الشؤون الخارجية ، وتتهم الحكومات بأنها لا تؤيد الديمقراطية أو المشروعات الحرة أو طبقة معينة فى العالم كله وأصحاب هذه الحملات يقارون السياسة الخارجية مقاربة نفسية ويعتقدون أن البواعث الأيديولوجية للقادة أو الحكومات هى التى تقرر السياسة الخارجية للدول ويعتقدون أيضاً أن للنظام الديمقراطى سياسة خارجية غير سياسة النظام الأوتوقراطى وأن سياسة النظام الشيوعى تختلف عن سياسة النظام الديمقراطى الاشتراكى ، وبالطبع فإن هذا تفكير بسيط وقد يفرى على التسليم به لأن السياسة الخارجية على ضوءه تصبح رهينة بالنظام السياسى السائد أو بميول القادة السياسيين الذين ينفذونها .

وهناك تفكير آخر بالسياسة الخارجية كان سائداً فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتجلى فى نظرية « غرض الدولة » وفى تفسيرات تاريخية أخرى ويحاول بعض الباحثين فى العلاقات الدولية إحياء هذه الأفكار ويدفعهم لذلك قصور التفكير النفسى والأيديولوجى عن تفسير التطورات الدولية الراهنة ووقوعه فى متناقضات أعجزته عن وصف ما يبدو من استمرارية الهدف والغرض فى سياسيات الدول ففى هذه السياسات وحدة تعلق الخلافات الحزبية والشخصية والفلسفات الخاصة والعامة والمعتقدات الفردية والأيديولوجية مثال ذلك ما حدث فى بريطانيا حينما تسلم حزب العمال الحكم فى نهاية الحرب العالمية الثانية فقد سبق للحزب إذ انتقد استعمارية حزب المحافظين وأخذ عليه تبنيه لسياسة القوة ، ولكن حكومة حزب العمال قامت بما كانت تقوم به حكومة المحافظين من دفاع عن المصالح البريطانية فى أوروبا الغربية والكونغول وأسبانيا والشرق الأوسط وينطبق نفس المثل على دالاس ولينهارد إذ أنهما تمهدا فى سياستهما الخارجية نفس الأهداف الأساسية التى سبق أن تمهدتها إدارة روزفلت فتغيرت الوسائل والطرق والأساليب ولكن المصالح والأهداف ظلت نسبياً كما هى^(١).

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية فى أقل من عقد رد فعل ضد النهج الأيديولوجى، لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية فيتجاهل عناصر الاستمرار فى السياسة الوطنية . ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصالحة الوطنية تفرض

- Morganthau, Hans *op. cit.*

(١) راجع

وراجع أيضاً دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. د.

قيوداً على كل رجل دولة يتصدى لوضع السياسة الخارجية . وأياً كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرة الدينية فإنها لا يمكن أن تعمى عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبثقة عن وضعها الجغرافى ودورها الدولى ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذه المصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده فليست هناك مصالح دائمة تفرض نفسها على البلاشفة ولا القياصرة فحسب ، ولكن هناك أيضاً مفهوم دائم لسلامة الأمة يتناقله رجال الدولة القيمون على هذه السلامة . وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها من نتائج التفاعل بين وضعها الدولى المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة وتابعت هذه السياسة لفترات طويلة من الزمن بالرغم من كل ما تعرضت له من تغيرات سياسية داخلية هامة ، ويعنى هذا النهج أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها اختبارات وتمييزات أساسية . فالمصالح التى يتعهدونها مصالح دائمة وتنظمها تسلسلية تجعل بعضهما أهمية من البعض الآخر . ويجب أن تكون هناك تسلسلية فى الالتزامات الدولية وتقضى بها طبيعة الأحداث الدولية . فهناك أحداث تقع على مقربة من الأمة وفى مناطق قريبة منها لها فيها مصالح مباشرة . فلا يمكن أن يطلب منها أن تحكم بنفس الواقعية والصدق على هذه الأحداث ، وعلى تلك التى تقع بعيدة عنها آلاف الكيلو مترات فى مناطق ليس فيها مصالح ولا تأثير . فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأى ثمن ومصالح عليها فى ظروف معينة ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها . وعلى السياسة الخارجية أن تضع أولاً تسلسلية مصالحها ثم أن تدرس التسلسلية الظاهرة فى مبادئ سياسات الأمم الأخرى وتصرفاتها وإذا تفاضى قادة الأمة عن تسلسلية المصالح فإن الواقع يفرض مفهوماً للمصالح الحيوية كما حدث للولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية حين رأت أن تنتهى بنجاح من معركة أوروبا شمالى الأطلس قبل أن تتصرف لتدمير العدو من المحيط الهادى أو كما حدث للبريطانيين فى بداية القرن التاسع عشر حين جلسوا يتفجرون على هجوم نابليون على بولونيا واكتساحه لأمم أخرى ولهم يبدأوا بتكتيل الدول هذ إلا بعد أن بداهم أنه يهدد سلامة الأراضي المنخفضة وهولندا وبلجيكا^(١)

وإذا قلنا أن مصالح الدول تظل ثابتة لفترة من الزمن فإننا نعنى بذلك أنها تضع حدوداً واسعة تجرى اختيارات السياسة الخارجية فى نطاقها كما تجرى فى هذا النطاق الاختلافات الداخلية حول السياسات الخارجية فليس من حزب ألماني يستطيع أن يتجاهل قضية الوحدة

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢١٨.

الألمانية وليس من حكومة أمريكية تستطيع أن تقدم بخطوات تسيء إلى سلامة المحيط الأطلسي ولا يحول هذا دون تجاوب المصالح والقوة مع تيارات التغيير ولا شيء يمنع أمة محبة للسلام أحسست باخطار تهدد سلامتها من أن تحول مواردها لقوة عسكرية ونفوذها لقواعد أجنبية وإمكاناتها الصناعية والعسكرية لقوات فعلية وهذا ما فعلته السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب وقد تعرضت الدولة لخسارة في قوتها تضطرها لإعادة النظر في مصلحتها الوطنية وهذا ما فعله بريطانيا . وتقضى التكنولوجيا بأن يعاد النظر دائماً في السلامة الوطنية ووسائل الاحتفاظ بها ، وقد تؤدي إلى تغييرات في مراتب الدول الكبرى وقد تختلف بريطانيا عن الدول التي تتقدمها في قوتها الصناعية ، ولكنها قد تستعيد بعض سيادتها في عهد الطاقة الذرية والقنابل الهيدروجينية وقد تكون استمرارية السياسة الخارجية بوضع نظر في عصر التسابق والتكنولوجيا أكثر مما كانت في أي وقت آخر، لأن العصر الذي أصبح فيه بسرعة تعيّنات اليوم شكوك الغد . ولكن دارسي السياسات الدولية مقتنعون بأن الباحث المعاصر يستطيع أن يحل ويتفهم الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الخارجية ولذلك أنصرف الباحثون لدراسة أوضاع الأمم الطبيعية والجغرافية والصناعية والظروف التاريخية التي فعلت فيها هذه الأوضاع فعلها وتكيف الأمم لحالتها الموضوعية مع الظروف التاريخية المتتابة وتصريحات ومطالب رجال الدولة المسؤولين عن متابعة سياسة خارجية معينة .

عوامل السياسة الخارجية : -

ركز دارسو العلاقات الدولية اهتمامهم على عوامل السياسة الخارجية وانصب اهتمام دارسي السياسات المقارنة على عمليات صنع السياسة بما فيها تأثير الأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح الخاصة والأيديولوجيات السياسية الفاعلة وعلاقات السلطة التشريعية بالتنفيذية في كل دولة ويمكن تلخيص أهم العوامل الموضوعية في السياسة الخارجية ودراسة العمليات التي تصنع بها القرارات وتنفذ السياسات وهذه العوامل هي ^(١) :-

١ - العوامل المادية الدائمة نسبية :

الجغرافيا هي في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية وهي من أكثر

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

د. اسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق:

- Morgenthau, Hans op. cit.

مقومات سياسة الأمة ثباتاً ، وتبدو أهمية هذا العامل أوضح ما تبدو في سياسة بريطانيا لأنها –إذا استثنينا اليابان – الدولة الكبيرة الوحيدة في المصور الحديثة القائمة على جزيرة لأعلى قارة فسيحة وقد كان للحاجز المائي الذى يفصلها عن القارة أثره الحاسم فى سياستها فى جميع أدوار تاريخها لأنه صد عنها هتلر ونابليون كما صد عنها يوليوس قيصر وقيليب الثانى . إن وضع بريطانيا الجغرافى على جانب المحيط الذى لم يتغير هو الذى أملى الطابع العام لسياستها الخارجية « كدولة جزيرة » تتبعها مستعمرات وبلاد ويتوقف بقاؤها على امتلاكها لقوة بحرية هامة .

وتعطينا هذه الفكرة مفتاحاً لفهم واحدة من أكثر السياسات الخارجية نجاحاً فى التاريخ . فبريطانيا لم تنز ولم تهزم منذ القرن الخامس عشر ، وهزيمتها الوحيدتان فى الثورة الأمريكية والحروب الأفغانية لا تتعلقان بوضعها الجغرافى وقد بقيت حتى اليوم جزيرة ذات التزامات يصفها تشرشل بأنها مثلثة وهى التزاماتها تجاه أوروبا والكونغولث البريطانى والعالم الجديد . لكن الاختراعات الحديثة والتكنولوجيا كالفواصة والطائرة قد عدلت من طابع موقع بريطانيا الجغرافى واجتذبتها مصالحها نحو القارة الأوروبية اجتذاباً أقوى غير أن العوامل السياسية قد غيرت هذه النزعة بعض الشيء وبخاصة بعد أن أخفقت فى السير فى سياسة خارجية مستقلة تتعارض مع مصالح الدول الكبرى فى غزوها لمصر عام ١٩٥٦ .

ولا يستطيع أحد أن يمارى فى أن المواصلات والحرب الحديثة خفقتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافى ولكن تأثيره ما يزال قائماً وبخاصة فى سياسات الدول الكبرى فانتساع الأرضى السوفيتية أو الصين هو عامل جغرافى يجعل غزوها مشكلة وقد ظهر أثر هذه العوامل فى الحرب الكورية الفيتنامية . وأثر العامل الجغرافى أيضاً يتضح من مناقشة السياسة السوفيتية تجاه الدول التى تدور فى الفلك الروسى كما يفسر قول ستالين : « أن بولونيا هى قضية حياة أو موت » ويعتقد البعض – وهو اعتقاد صحيح – أن أى تغيير فجائى فى وضع أوروبا الشرقية ليس جزءاً من تسوية عامة قد يحمل روسيا على إعلان الحرب دفاعاً عن مركزها فى المنطقة .

أما الشرق الأوسط فإن الموارد الطبيعية ما تزال هى الأخرى عاملاً حيوياً فى السياسة الخارجية والبتروول هو المورد الطبيعى الذى يعطى الجزيرة العربية أهميتها الحاسمة وقد زادت التكنولوجيا الحديثة من أهمية إنتاجه لجميع البلاد الصناعية وبخاصة البلاد الأوروبية فهو

مصدر الطاقة لوسائل إنتاجها ومواصلاتها وحروبها * ونقطة من البترول - كما قال كليمينسو - تساوى نقطة دم من دماء جنودنا *. وهو أى البترول عامل من عوامل ارتفاع مكانة الشرق الأوسط فأيضاً لارتفاع مكانة بعض الدول الكبرى لأن مما يقوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن عندهما ما يكفيهما من البترول ، بينما يضعف بريطانيا والأمم الأوربية حاجتها إلى استيراده ويقدم الشرق الأوسط حوالى ٨٠٪ من حاجات أوروبا الغربية البترولية . وكان من المنتظر أن يرتفع الرقم إلى ٩٠٪ إذا لم تقم منازعات تحول دون هذا الارتفاع ويقدر البعض أن نمو أوروبا الصناعى ودخلها إلى جانب تناقص إنتاجها من الفحم سيجعل حاجاتها من البترول فى عشر سنوات قادمة أضعاف مما هى عليه اليوم . وكل هذا جعل السيطرة على البترول من أهم قضايا السياسة الدولية وقد راج منذ سنوات عبارة * دبلوماسية البترول * بين صانعى السياسة .

وهناك موارد طبيعية أخرى تؤثر فى السياسة الخارجية كإنتاج الغذاء وقد أثر هذا المورد على استراتيجية ألمانيا فى الحربين العالميتين وأدى إلى أقامتها على أساس التمجيل فى كسب الحرب قبل أن تستنفذ الاحتياطات الغذائية المحدودة وتعانى بسببه بريطانيا خطر الهلاك إذا ما دمرت الطائرات والغواصات مواصلاتها مع المناطق الأخرى فلم تكن تنتج قبل الحرب العالمية الثانية أكثر من ٢٣٠٪ من حاجتها من المواد الغذائية ولم يكن لها يد من التعديل على مناطق خارجية لتموينها بها فوسعت شبكة مواصلاتها بحيث لم يبق عام ١٩٣٠ جزء واحد من العالم غير متصل بلندن . ولكن اتساع مواصلاتها إلى هذا الحد وتعديلها على هذه المواصلات جعل سلامتها أسرع عطياً . وهكذا يعتبر الاكتفاء الذاتى ضرورة قومية أثناء الحرب فالغذاء والطاقة شريانا حياة الأمة .

٢ - العوامل الأقل ديمومة :-

حصلت عشرات من الدول الجديدة على استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية ويميز لهذا التطور لثورتين توائميتين يشهدهما عالمنا المعاصر : الثورة الصناعية والثورة السياسية . والثورة الصناعية الكامنة وراء الثورة السياسية تجسم عاملاً آخر ذا أهمية حيوية فى السياسة الخارجية وهو القوة الصناعية فقد أصبحت هذه القوة فى القرنين التاسع عشر والعشرين أهم معيار لقوة الدولة ولقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية . وينطبق هذا المعيار أول ما ينطبق على بريطانيا التى مكنتها تفوقها الصناعى من التحكم فى توازن القوى العالمية . وما

أن بدأت دول كالمانيا والاتحاد السوفيتى وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة تنافسها هذا التفوق، حتى هبطت قوتها على التأثير فى مجرى السياسات الدولية هبوطاً محسوساً . وذهبت مع تفوقها الصناعى أهليتها لأن تكون موازنة للقوى وفرنسا مثل آخر على ارتهاق القوة السياسية بالقوة الصناعية وبدوا هذا فى علاقاتها بالمانيا فى أن تقدمتها ألمانيا فى نموها الصناعى حتى أصبحت عاجزة عن الصمود فى وجه التوسعة الألمانية . ولقيت الحربان العالميتان الأخيرتان أكثر مما أثبتت استعدادات زمن السلم الدفاعية أن القوة الصناعية هى الفصيل بين النصر والهزيمة . فالقوة الصناعية الكامنة فى الولايات المتحدة هى الفصيل بين النصر والهزيمة . فالقوة الصناعية الكامنة فى الولايات المتحدة هى التى حملت النصر للحلفاء .. وأن أى تقدير مقارن للموارد العالمية يظهر أن الولايات المتحدة كانت تتفوق قبل أن يعلن هتلر حرية على أية أمة أخرى بقوتها المادية وقيمة مواردها ومستويات معيشتها وهذا التفوق يشمل الإنتاج والاستهلاك وضاعفت الحرب دخل الولايات المتحدة بينما انهكت دخول غيرها من الدول الكبرى فأصبحت تبدو بينها كبرج على - صحيفة الأيكونوميست ٢٤ مايو ١٩٤٧ .

وأكثر الدول الحديثة الاستقلال - أيا كانت مواردها الطبيعية تشعر أن مكانتها الدولية رهن بنموها الاقتصادى - ويدفعها هذا الشعور فى مغامرات تصنيع فاشلة ويجعلها تتهاقت على التصنيع السريع بأمل أن ينقلها إلى صف الدول الكبرى ولو تبصرت هذ الدول بعض الشيء لرأت أنه من الأجدر بها أن تكون أكثر تواضعاً فى تقدير إمكاناتها الاقتصادية وأن تنشئ تحسين حالها بالتعاون مع الدول المجاورة لها فى مشروعات إنماء إقليمية مشتركة .

وتعتبر المنشآت العسكرية من أصرح عوامل السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب وقد اعتادت الدول الكبرى فى الماضى على إرسال سفن حرية للبلاد التى تريد التأثير عليها ، بينما تقوم اليوم بتظاهرات تشترك فيها قواتها الجوية والبحرية وصورايخها . وقد تمخّذ توازن القوى بعد الحرب المالية الثانية بكيفية توزيع الجيش الأحمر على المراكز الاستراتيجية فى قلب أوروبا . وارتبطت انتصارات ألمانيا الدبلوماسية فى فترة ما بين الحربين بعملية نمو استعداداتها العسكرية . ومادامت القوة هى الحكم الأخير فى منازعات الدول فإن قوة مؤسساتها العسكرية تعين الحدود لأعمالها الخارجية . وليس للقوة العسكرية بالطبع تأثيرات الجغرافيا أو الموارد الطبيعية فهى عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية والتاريخ ملئى بأمثلة تبدل موازين القوى نتيجة لتغير الوسائل العسكرية فقد كان اعتماد

إسبارطة نظام « الفيالق » مفتاح انتصارها على أثينا في حروب البلوينير (٤٣١ ، ٤٠٤ ق.م.) وتبدو فعالية هذا النظام في إمكان استخدام عدد كثيف من المشاة المرتبين ترتيباً محكماً وإمكان قيامهم بهجمات مفاجئة فاستجمع الآثينيون قواهم واستطاعوا باعتماد نظام احتشادات المشاة السريعة الحركة أن يتغلبوا على إسبارطة بعد ثلاثين وثلاثين عاماً . ويمنح تقدم التكنولوجيا في العصر الحديث فرصاً نادرة للقادة العسكريين الذين يظهرهم أهليتهم للابتكار والتكيف . أما الذين يلزمون تقاليدهم العسكرية ولا يستطيعون تغييرها فتصيبهم الهزيمة والفشل وهذا ما وقع للألمان إذ حاربوا أعداءهم في الحرب العالمية الأولى باستراتيجية حرب سنة ١٨٧٠ ولم تكن هذه الاستراتيجية صالحة لحرب الخنادق و الحصار الاقتصادي التي اعتمدها الأعداء . وبنت فرنسا عام ١٩٣٠ خط ماجينو متأثرة باختباراتها الاستراتيجية في الحرب العالمية الأولى التي تجاوزها التطور التكنولوجي وليست الحرب وحدها هي التي تظهر تخلف الأمة العسكرية فإن تصورها عن تكيف منشقاتها العسكرية مع إحداث التطورات التكنولوجية يضعف مكانتها الدبلوماسية وتلك كانت مأساة فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

وتعاني الدولة من صعوبات في الاحتفاظ بالمنشآت العسكرية الضرورية للنصر وهي صعوبات أشد تعقيداً من متطلبات التكيف مع التغير التكنولوجي ؛ لأنه قد لا يستعصى عليها إدراك المستوى العسكري اللازم لتحقيق أهدافها الخارجية وإنما يستعصى عليها استخدام مواردها الاقتصادية الاستخدام الكافي لبلوغ هذا المستوى فقد تكون مضطرة لاستفاد مواردها في عملية بناء اقتصاد قابل للحياة وقد يكون لديها فېض - كما هو حال الولايات المتحدة - يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الخارجية العسكرية والسياسية ، وقد لا تستطيع أن تركز كما هو الحال في بلجيكا مثلاً من إنتاجها الوطني العام للأهداف العسكرية نفس النسبة التي تستطيع أن تركزها دول كبرى كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولذلك تتخلف المنشآت العسكرية للدول الصغيرة والحديثة الاستقلال تخلفاً مطلقاً ونسبياً عن منشآت الدول الكبرى .

وتتفرق أخطاء ثلاثة في تقديم المقومات العسكرية للسياسة الخارجية أولها هو الخلط بين القوة العسكرية والقوة الوطنية فتتصور قلة الأمة على فرض إرادتها معادلة لقوتها العسكرية والحقيقة هي أن القوة العسكرية كقوة قبضة اليد رهينة بصحة الجسم السياسي

وحيوته وصحة المجتمع وحيوته ككل فالجيوش هي مقوم حاسم لنجاح السياسة الخارجية ولكنها لا تكفل وحدها هذا النجاح وثانيها هو تقدير القوات العسكرية تقدير سكونيا وهو تقدير خادع ؛ لأن الديمقراطية كانت في الحرب العالمية الثانية آخر من تسليح ولكنها استجمعت قوة كافية لإحراز النصر النهائي . وثالثها هو تناسي صعوبة تحليل وتوقع كيفية توزيع عناصر القوة العسكرية في حرب معينة فهذه العناصر كثيرة ومتغيرة فما الذي يعطى اليوم للقوات العسكرية قوتها ؟ أهو اتساع القوات البرية أو القنبلة الهيدروجينية أو استمرار البحث العلمي ؟ وهل الأفضل أن يكون للأمة جيش صغير متخصص أو جيش ذو قوات برية واسعة أو أن يكون لها الإثنان معاً ، إذا أرادت أن تكون قوية حقاً ، أن الأجوبة على هذه الأسئلة تحدد ما يكون للأمة من مكان في عالم المستقبل ولكن من الأسلم لها أن تكون الأجوبة احتمالات لا تعينيات ولا جلال في وجوب اعتماد السياسة الخارجية على برنامج دفاع وطني يضمن السلامة الوطنية ولكن الذين يصفون هذا البرنامج عرضة لتوزيع الموارد على عدة وسائل دفاع دون أن يعلموا علم اليقين أيها ستكون الراجحة أثناء الحرب ^(١) .

وقد يجعل تطور التكنولوجيا كل الأسلحة المتوفرة لدينا اليوم غير صالحة للاستعمال في حرب مقبلة فالأسلحة التقليدية تستبدل كل يوم بسرعة هائلة بأسلحة جديدة ولذلك لا يجوز اعتمادها أساساً للسياسة الخارجية ويدور على هذا بأن الأسلحة الهيدروجينية تسبب الإنفناء المتبادل وهذا ما قد يحمل جميع المتقاتلين على الامتناع عن استعمالها وهكذا تتراوح القوة العسكرية بين الأسلحة التقليدية والأسلحة الحديثة تراوفاً يخلق للاستراتيجيين معضلات دفاعية ليس من السهل عليهم أن يحسموها .

٣ - العامل الانساني : الكيفي والكمي :-

إن عامل السكان هو من العوامل الانسانية الكمية التي لا بد أن يحسب حسابها في تقييم قدرة الدولة ، وترجع الأهمية التي اكتسبتها الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية - ولو إلى حد ما - لعدد سكانها الذي تجاوز ٤٠٠ مليون نسمة ، وقد أظهر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اللذين لا يعدان أكثر من نصف سكان الصين والهند تقديرهما لإمكانتهما العددية الإنسانية وحدث عكس هذا للألم التي يتناقص معدل الولادة فيها إذ

(١) انظر: د. بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية والسياسة الدولية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧).

يتناقص معه معدل نفوذها ، وهنا ما وقع لفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وقد تغير اليوم مفهوم العلاقة بين قيمة التقدم التكنولوجي والتقدم في عدد السكان . فقد ساد الاعتقاد في الماضي بأن الفارق بين المستوى التكنولوجي البريطاني والصين يعوض عما بين بريطانيا والصين من فارق في عدد السكان وقد تزعم هذا الاعتقاد بعد أن انتفتحت إمكانيات التقدم التكنولوجي أمام الصين ثم أن إمكانيات الأربعمئة مليون صيني التكنولوجية وإن لم تكن في مستوى التقدم البريطاني إلا أنها مجتمعة تفوق إمكانيات الخمسين مليوناً من البريطانيين . ويعرض استعمال إحصاءات السكان والتنبيؤ باتجاهاتها بأن علم تقدير نسبة نمو سكان الدول بالنسبة لبعضها البعض هو علم سهل ودقيق ، وهذا غير صحيح لأن علم الانسان عرضة لاختلالات الأبحاث العلمية والاجتماعية الأخرى ولدينا شاهد على ذلك فيما فعلته الحرب الأولى بسكان فرنسا فقد محت جيلاً كاملاً منهم ، إذ بلغت خسائر فرنسا البشرية بين سنة ١٩١٤ ، ١٩١٨ - ١.٤٠٠.٠٠٠ من الشباب ، ولم يعد معدل الولادة منذ عام ١٩٣٨ يوازن معدل الوفيات وخسرت فرنسا في الحرب العالمية الثانية ٦٢٥.٠٠٠ شاباً من شبابها أى ثلاثة أضعاف ما خسره الولايات المتحدة بالرغم من أن سكان فرنسا هم ربع سكان الولايات المتحدة ثم انقلب المعدل بين المواليد الوفيات في فرنسا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وأصبحت زيادة المواليد والوفيات في السنة ٣٠٠.٠٠٠ أى أعلى ما هي عليه في إيطاليا وألمانيا الغربية وهكذا تكون فرنسا اليوم في حالة تجديد لنموها البشري بعد أن توقف هذا النمو ما بين الحربين ، ويدل هذا على أن عامل السكان كمقوم للسياسة الخارجية لا يمكن أن يتنبأ به تنبأ مطلقاً وأنه لا يمكن عزلة عن العوامل الأخرى فقد يحول دون تحقيق الأمة لأمنائها الوطنية ، ولكنه يظل عرضه للتغيرات والتقلبات .

٤ - الدبلوماسية : الأهداف الوطنية :-

ونوعية دبلوماسية الأمة هي عنصر إنساني آخر من عناصر سياساتها الخارجية وتنبثق هذه النوعية من وجود مفهوم واضح للأهداف الوطنية كما تنبثق من تبصر الأشخاص العاملين لهذه الأهداف وحذقهم ولتسهيل تحليل الموضوع سنعالج في سياق السياسة الخارجية الأمريكية حيث السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي يريده الأمريكيون في العالم؟ السلم ؟ الحرب ؟ الرفاهية وأيها هدف أساسي ، وأيها هدف ثانوي فالسلم قد يصنف في

هذا العصر كهدف مطلق ثم لا تلبث أن تبرز الرفاهية على أنها الهدف الأسعى الذى يصبوا إليه الأمريكيون فى إدارة سياستهم الخارجية وعموماً فإن السلم اليوم وأكثر من أى وقت مضى هو الغرض من الغالب على السياسة الخارجية الأمريكية والدبلوماسيون وليس خبراء المساعدة الفنية هم الذين يستطيعون القيام بهذه المهمة والأمريكيون يكونون أكثر طمأنينة إذا ما اعتبروا السلم والرفاهية هما الهاديان لهم^(١).

٥ - الدبلوماسية والديمقراطية :

لا يقل اختيار الطرق والأساليب أهمية فى الدبلوماسية عن وضوح الأهداف ، وتعتقد الديمقراطيات أنها أقل مشغولة عن وسواها عن افتقار الدبلوماسية للانسجام والاتساق وبعد هذا الاعتقاد للفلسفة الديمقراطية للسياسة الخارجية وقد انتشرت هذه الفلسفة فى العقدين الأولين من القرن العشرين ، وسرت سرىانا شعبياً واسعاً وقامت على اعتبار الديمقراطية وحق تقرير المصير المبدئين الفردوسيين للحياة فإذا ما طبقاً فى العلاقات الدولية تطبيقاً أميناً ساد العلم والأمن وإذا ما أدى تطبيقها إلى قيام دول جديدة مستقلة على النسخ الأجلو أمريكى فإن العلم يتخلص من المنازعات التى أفضت مضاجع البشر منذ قرون وإذا أنشأت الأمم الجديدة وفقاً لإرادة شعوبها فإن هذا يضع حداً للمنافسات والاحتكاكات التى حصلت بها التجمعات السياسية الكبيرة تلك كانت تفاؤلية المؤمنين بالفلسفة الديمقراطية للسياسة الخارجية ، وقد عكست إيمان الغرب المعاصر بقابلية الإنسان اللانهائية للتقدم فنقل هذا الإيمان من الصعيد الداخلى إلى الصعيد الدولى وتوقع المؤمنون أن ينشئ منه عالم جديد ملء بالسعادة للجميع ولعل من سخرية القدر أن يتزعزع هذا الإيمان البالغ المبنى على الاعتقاد بحق الشعب الإلهى فى أكثر من جهة واحدة من جهاته فتعميم الديمقراطية لم يخفف ما بين الدول المستجدة فى الديمقراطية من خلافات بل زاعدا وألهب قادة هذه الدول مشاعر الرأى العام فجعلوا التسويات أصعب مثالا وأخرجوا المسئولين عن صنع السياسة الخارجية .

والدبلوماسية والديمقراطية مطالبتان باعتماد بعض المبادئ والقواعد السليمة مثل الانسجام مع التقاليد الدبلوماسية ومع متطلبات التفاوض الفعلى . ويجب أن لا تؤخذ

(١) جاردنر، ريتشارد، نحو نظام عالمى، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية، ترجمة أحمد شتاوى (القاهرة، مكتبة الرعى العربى، ١٩٦٥)، ص ١١١.

بتصويت الأكثرية فى المؤتمرات الدولية ومجادلاتها ودعاياتها لأن كل هذا يستهوى الذين يتفرجون على الشؤون الدولية ، ولكنه لا يفيد الراغبين فى تسوية المفصلات الدولية وكثيراً ما تضعف المظاهرات المؤتمرية الثقة الدولية بدلاً من أن تعززها وتعزز المنازعات الدولية بدلاً من أن تخففها ، ولابد الأول الذى تجدر ملاحظته هو أن السياسة الخارجية والدبلوماسية ليستا مترادفتين فالسياسة الخارجية هى الوجه التشريعى لإدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية هى الوجه التشريعى لإدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية فى وجهها التنفيذى والدبلوماسية تتطلب خبراء أحرار التصرف وأما السياسة فهى من اختصاص أعلى سلطات الدولة مسئولية بما فيها السلطة التشريعية والدبلوماسية هى تنفيذ السياسة وليس إعدادها وهذا التنفيذ لا يسترعى اهتمام الجمهور شأنها فى ذلك شأن ميزانية الدولة فالجمهور يهتم بالموافقة عليها ولا بتنفيذها ومهمة الدبلوماسية ليست الدفاع عن مبدأ خلقى مجرد ولا إثابة القوى الفاضلة ومعاقبة الشريرة ولكن مهمتها هى أن تقدم علاقات الدول التى تكون فى بعض الأحيان منسجمة ، وتكون فى بعض الأحيان متعارضة والدبلوماسية تتطلب معرفة دقيقة بأصول التفاوض وجعل الاقتراحات الوطنية مقبولة فى الداخل والخارج دون تضحية بالأهداف الحيوية للسياسات الخارجية^(١).

الأهداف الهامة فى السياسات الخارجية للدول :

بدلية يعرف الهدف بأنه وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضرورى من الجهد والإمكانات التى يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظرى البحث إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادى . وعلى الرغم من أن الدول تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف إلا أن دعاة المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية يضغطون هذه الأهداف كلها فى هدف واحد وهو السعى إلى زيادة قوة الدولة ، وهناك رأى يعارض ذلك ويرى فيه اشتماله على بعض السطحية لأن زيادة قوة الدولة ليست هى الهدف الوحيد وعموماً يمكن تلخيص أهم الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول على النحو التالى : -

(١) انظر: د. بطرس بطرس غالى، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٥.

١ - حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي :

هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف في السياسات الخارجية للدول - أيا كانت طبيعية نظامها السياسى أو معتقداتها الأيديولوجية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها - هو الحفاظ على وجودها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا إليها الجانب من قوة الدول الأخرى ، وربما كان هذا الاعتبار بالذات وهو حرص الدول على تدعيم أمنها القومى تحت أى ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانات وتضحيات ليُفسر لنا جانباً هاماً من الأسباب التى تدعو الدول إلى الدخول فى حروب ضد بعضها فهى قد تخوض هذه الحروب وهى كارهة إذا ماشرعت أن يقاءها وكيانها القومى أصبح موضع تهديد . ويدخل فى صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومى للدولة المحافظة على كيانها الإقليمى وعدم التفرط فيه للدول الأخرى بإلغاء مابلغت الضغوط التى تتعرض لها وإلا انهيار هذا الكيان الإقليمى ما قد ينتهى فى بعض الحالات بالاضمحلال التام للدولة وتقسيمها بين عديد من القوى الطامعة أو قد يؤدى ذلك إلى انكماش حجم إقليمها وتشتت سكانها وسلبها جانباً هاماً من إمكاناتها ومواردها وهى عوامل تضعف كلها من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة سواء فى محيطها الإقليمى الخاص أو المجتمع الدولى كله^(١).

ويرتبط بهذا الهدف من ناحية أخرى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح التى تعتبر حيوية لأمن الدولة ولكيانها السياسى والقومى وكذلك المحافظة على النظام السياسى فيها إذا ماكان هذا النظام يمثل معنى خاصاً بالنسبة لشعب هذه الدولة . والوسائل التى تتبعها الدول لدعم أمنها القومى وحماية سيادتها الإقليمية متعددة ومنها : الدخول فى علاقات تحالف مع بعضها إذا لم تكن قادرة بقواها وإمكاناتها الذاتية على توفير الحماية الضرورية لأنسها القومى أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية حتى وإن لم يتبع ذلك الارتباط رسمياً بإطار تحالف أو تكتل دولى معين أو توقيع عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى إذا ما كان لثلل هذا الميثاق دلالة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على حماية الأمن القومى أو اتباع سياسة محايدة تقدم على تخفيف العداوات التى

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٧.

قد تتعرض لها الدولة فى حالة انحيازها إلى تكتل دولى معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات... إلخ .

٢ - تنمية مقدرات الدولة من القوة :

حتى وإن تم ذلك على حساب غيرها من الدول وقد كانت هذه الحقيقة دافعا لبعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها إنما هو دافع كامن فى الطبيعة الإنسانية ذاتها فهذا الدافع هو الذى يجعل الدول تتصارع وتتقاتل ضد بعضها . وهذا الاعتقاد قد يرد عليه بعض التحفظات من جانبنا فنحن لا نقدر على الادعاء بأن هذا الدافع وحده هو الذى يوجه سلوك الدول فى كل الأحوال وعلى مر التاريخ ولكننا نتفق فى أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة فى كل مايتعلق بحققها فى تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجى ومن هنا فإنه يلزم كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة يمكنها من الحفاظ على كيائها السياسى والقومى ضد الضغوط والتهديدات التى قد يتعرض لها من الخارج على أن هذه الحقيقة لاتفى أن هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفايتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث فى الماضى أى أن القوة قد استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى^(١) .

٣ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادى للدولة :

يشكل الثراء الاقتصادى أو المادى هدفا من أهداف السياسات الخارجية للدول وبصفة أساسية فإن كل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التى تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشى المطلوب . وليس هناك خلاف فى أن الوجود القومى للدولة من الدول يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية وإن كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى وتجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية ، ويبدو هذا واضحا فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث إن استثماراتها الخارجية فى قارات العالم المختلفة تقدر بملايين الدولارات كما أن اليابان وألمانيا الغربية تتبعان سياسات خارجية تمكس هذا الهدف الاقتصادى بوضوح .

— Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit.

(١)

وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادى على أنه مؤشر لنفوذ الدولة فى المجتمع العالمى ، وليس من قبيل المصادفات إذن أن تنبأه بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخل فى العالم وهى حقيقة ترضى الكبراء القومى لهذه الدول ، ويصدق هذا على الدول الرأسمالية والدول الشيوعية على حد سواء فالولايات المتحدة لا تكف عن ترديد أنها صاحبة أكبر دخل قومى فى العالم. وكذلك بدأ الاتحاد السوفيتى السابق يجد فى زيادة دخله القومى والارتقاء بمستويات المعيشة فيه مجالا للدعائم مشاهة بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتنقه والقوى ما لبث أن اتهازها فى عام ١٩٩١ . ويرتبط بذلك أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادى ذريعة للنظر إلى غيرها من الدول التى لم تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية على أنها لازالت مختلفة اجتماعيا وفضيا وتكنولوجيا عن هذه الدول المتقدمة وقد تستغل هذا الجانب الدعائى فى مخططات سياستها الخارجية بشكل أو بآخر ^(١) .

وهدف القوة والثراء الاقتصادى والمادى يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير فتروء الدولة ممثلة فى زيادة دخلها وإنتاجها القومى يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية . فالدولة التى تنجح فى خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة فى وقت الضرورة إلى إنتاج المعدات الحربية لدعم جهازها العسكرى ومن هنا يصبح من الصعوبة فى كثير من الأحيان أن نقرر ما إذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا فكما أن الثراء يخدم كأحدى الركائز التى تستند عليها القوة كذلك فإن القوة تدعم من قدرة الدولة على زيادة ثرائها .

٤ - التوسع :

لعبت القومية دورا أساسيا فى تحريك الدوافع السريعة لبعض الدول . ومن أمثلة ذلك: الدور الذى قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر وكذلك القومية الألمانية التى تسببت فى إشعال حربين عالميتين فى خلال الثلث الأول من القرن العشرين . وهناك من يعطل هذه الدوافع التوسعية فى إطار المؤشرات النفسية التى تحرك قادة الدول والحقيقة أن تعدد القوى التى تخلق هذه النزعات التوسعية لدى الدول أو لدى بعضها على الأقل تعتبر من الظواهر القائمة باستمرار خلال المراحل التاريخية المختلفة التى سلكها تطور العلاقات

- Klaus Knorr, *Military power and potential* (D. C. Heath and company, ^(١) Lexington, Mass, 1970.

الدولية باعتبار أن الميل إلى التوسع هو الذى يشكل الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة فى هذا المجتمع السياسى الدولى فتمو الطلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الدول يخلق فيها نزعة التوسع الإقليمى وذلك مالم توجد قوى ضاغطة تكبت هذه النزعة .

ويستمر ميل كل دولة إلى التوسع حتى يصل إلى مرحلة التوازن الذى هو نتائج التفاعل بين عاملين : الضغط الخارجى والتنظيم الداخلى الذى يعنى كون الفعاليات التنظيمية والموارد المتاحة قادرة على إنتاج ذلك الحجم الضرورى من القوة لأغراض التوسع الإقليمى أما الضغط الخارجى فقد يتمثل فى وجود عوائق طبيعية تحول دون استمرار التوسع بسبب وجود قوى معاكسة ومضادة تقف فى طريق هذا التوسع كما حدث فى حالة ألمانيا النازية .

٥ - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها فى الخارج :

نظرا لما يمثله ذلك للدولة من دلالات تتعلق بواقعها السياسى والاجتماعى وأيضاً باتجاهاتها من الدول الأجنبية . وأحيانا لايقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحمايتها ضد محاولات الغزو أو التخريب الموجهة ضدها من الخارج . وإنما قد يمتدداها إلى محاولة ترهيب هذه الإيديولوجية ونشرها بكل الوسائل فى الدول الأجنبية ، وذلك اعتقادا من الدولة التى تتبع هذا الأسلوب أن اتساع نطاق المشاركة الدولية للأيديولوجيات التى تعتنقها إنما يدعم مصالحها على نحو أفضل كما يخلق مجالا أكبر من التعاطف والتجاوب النفسى فى سياستها مع الخارج كما أنه فى حالات معينة يبدو الارتباط وثيقا بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومى وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها إذا كان لهذه الدول تأثيرات استراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية شرق أوروبا باعتبارها حزام أمن له وذلك فى إطار أيديولوجية لأن انفصالها عن هذه الأيديولوجية سيولد سلسلة من المضاعفات وردود الفعل التى ستضر بأمنه القومى على نحو ليس من الصعب تقديره^(١) .

٦ - الأهداف الثقافية :

من المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم ترثها الثقافى والمحافظة عليه وهذا التراث الثقافى الحضارى يشكل أحد المقومات الهامة التى تستند إليها القومية فى إثبات وجودها .

- Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit.

(١)

وتتنوع الوسائل التي تلجأ إليها الدول في حفظ التراث الثقافي وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى وأولى هذه الوسائل هي حماية استقلال الدولة لأن الغزو الخارجي قد ينتهي بمسح ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز والتفرد فيها ، ولنا ان نتصور مثلاً ما كان سينتهي إليه الحال فيما لو انتصرت الفاشية في أوروبا الفمن المحقق إنها كانت تلجأ إلى محو ثقافات الأمم المغلوبة على أمرها وتغييرها بما يتفق والنمط الفاشي ومن الوسائل الأخرى المستخدمة في دعم التراث الثقافي - فرض قيود على الهجرة إلى الدولة فهناك دول مثل كندا وأستراليا تستطيع أن تستوعب أعداداً بشرية هائلة تسهم في استغلال مواردها الطبيعية والمادية ، غير أن هذه الدول تضع قيوداً مشددة على الهجرة إليها كي تحافظ على تراثها الثقافي من الانقراض ، وأستراليا بوجه خاص تقصر الهجرة على الأجناس الأوروبية أو تغييرها بشكل تضيق معه معاملها ، كذلك فإن قوانين الهجرة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ كانت قد صيغت بطريقة تؤكد أنه بمقدار اختلاف ثقافات الأمم الأخرى عن الثقافة الأمريكية يحدد نصيبها من النسب المخصصة للهجرة إلى أمريكا . والسبب في هذا التخوف من الهجرة هو تخوف الدول من عدم استيعاب أو امتصاص الثقافات المهاجرة إليها وإدماجها في كيانها الثقافي القومي إلى الحد الذي يختفي معه خطر هذه الثقافات الأجنبية عليها . ومن الأهمية أيضاً لإيضاح انقسام الدول بهذا الخصيص إلى قسمين : دول تحاول صياغة تراثها الثقافي وحفظه من الاندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي ، دول تحاول تصدير ثقافتها عبر حدودها بل وفرضها على الآخرين مثل الدول الاستعمارية حينما دأبت على ترديد أن رسالتها هي تحضير المستعمرات وإدخالها في دائرة المدينة التي تحددتها مقاييس هذه الدول الاستعمارية وإذا أخذنا الدول الكبرى في علمنا المعاصر فسنجد إنها أيضاً تمارس نفس الاتجاه ، فالولايات المتحدة تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية واسلوبها في الحياة ، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي يعتقد هو الآخر في تفوق نظامه الاشتراكي ويعمل على نشره والترويج له بكل إمكانياته . وهكذا تجد مدى أهمية الأهداف الثقافية في السياسات الخارجية لبعض الدول^(١).

٧ - السلام كهدف للسياسات القومية :

اكتسب السلام أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر منه في أي وقت مضى فقد

- Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit.

(١)

كان للنتائج التخريبية التي تركتها الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية تأثير كبير في سعى دول العالم إلى محاولة تفادى وقوع الحرب انقاعاً من خطر التدمير وتوفيرا للإمكانات للمادية والبشرية التي تستنزفها الحرب الحديثة . كذلك فقد ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة الصاروخية والهيدروجينية التي تجعل من الحرب أمراً فظيماً لا يمكن تخيله بالنظر إلى حجم الدمار والتلوث بالإشعاع الذرى ومئات الملايين من البشر الذين سيذهبون ضحيتها فيما إذا نشبت . والحروب النووية كما يطلق عليها الآن - هى حروب الانتحار المتبادل بين أطرافها ، وهو ما يبرز الفارق الأساسى بين الحروب التقليدية والحروب النووية . فالحروب التقليدية كانت تنتهى دائماً بظهور طرف منتصر وآخر مهزوم . أما الحرب النووية فهى حرب دمار شامل ، وفيها وتلاشى الفروق التقليدية بين النصر والهزيمة . وربما يفسر هذا إحجام الدول النووية من اقحام نفسها فى مواجهات مباشرة ضد بعضها حتى لا تكون هذه المواجهات سبباً فى تفجير حروب نووية عامة . ومن هنا نستطيع أن نفهم الأسباب التى جعلت الاتحاد السوفيتى يتفادى المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب أزمة الصواريخ فى كوبا فى عام ١٩٦٢ أو بسبب حرب فيتنام منذ وقوعها فى أوائل الستينات كما يفسر تفادى الولايات المتحدة ومواجهة الاتحاد السوفيتى السابق فى شرق أوروبا سواء بسبب الموقف فى بولندا أو المجر فى عام ١٩٥٦ أو بسبب الموقف فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ .

وأخيراً نستطيع أن نضيف عاملاً آخر إلى العوامل التى تجعل الدول تنشر السلام وهو أن أعباء التسليح تمتص جانباً لا يستهان به من ميزانيات الدول ودخلها القومى مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها فإذا ما أمكن تحويل مخصصات التسليح لأغراض الإنتاج المدنى لاستطاعت الدول أن تحقق معدلات أسرع فى التنمية ورفع مستوى المعيشة لشعبها .

المعايير التى تحدد اختيار الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول :

إذا ما أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية للدولة فإن هذا يسهل علينا مهمة تحديد المناهج أو النمط الذى يتألف منهما سلوكها الخارجى ولماذا تجدد - مثلاً - دولاً تلجأ إلى أسلوب التهديد والاستفزاز والحرب المسلحة فى علاقاتها بغيرها على حين تجدد دولاً أخرى تنشُد السلام وتحاول تجنب الحرب بأى ثمن ، ولماذا تختار الدولة هذا الهدف أو ذلك

ولماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفقا لفلسفته وأسلوبه ونمطه المتميز في الحياة بينما نجد نوعا آخر من الدول التي تقنع بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضه على الآخرين . إذن ما هي المعايير التي تقرر اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ؟ والإجابة على ذلك اجتهادية من جانب خبراء العلاقات الدولية . وعموما فإن أهم المعايير التي تتحكم في تقرير هذه الأهداف يمكن إيجازها على النحو الآتي ^(١) :-

أولا : الشخصية القومية : هناك ادعاء يقول بأن الشخصية القومية هي أقوى المعايير التي تتحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية ، ومن أمثلة ذلك كما يقال أن الطبيعة المادية للشعب الأمريكي تجعل الهدف الأول من السياسة الخارجية الأمريكية هو زيادة درجة الرفاهية المادية والاقتصادية لأمريكا ، كما يقال أن الطبيعة العسكرية للشعب الألماني تجعل ألمانيا تمجد هذا المعنى دائما في علاقاتها بالدول الأخرى كذلك فإن أسلوب الحياة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وهو الأسلوب الذي قام على النظام الصارم هو الذي جعل اليابان تدافع عن إيجاد نظام في آسيا يقوم على تسلسل القوى بطريقة تتيح لليابان أن تحتل مركز السيطرة من هذا التسلسل وأيضاً فإن تحول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى من جانب إلى آخر يقال أنه يرجع إلى خصائص كامنة في الشخصية الإيطالية نفسها من حيث التردد وعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالنفس .

والنظرية التي تقوم على إعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية تركز على افتراضات رئيسية ثلاثة هي :

- (أ) أن مواطني أى دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكويننا نفسيا مختلفا عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى .
- (ب) أن الشخصية القومية لا تتغير بسرعة ، وإنما تؤدي خصائصها الأصلية إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

(١) لمل من أفضل الدراسات في هذا الصدد:

- Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit.
- Robert Osgood, *Stabilising The Military Environment in, International Stability: Military, Economic and Political Dimensions* edited by Hekhuis and others, (John Wiley and Sons, Inc. New York 1964.)

(ج) أن هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية .

وبالنسبة للعامل الأول فإن علماء النفس وعلماء الاجتماع يميلون إلى تأكيد وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التي تعد من مقومات وجودها وبين شخصيتها تماما كما هو الحال مع الأفراد لكن هذا إذا كان صحيحا بالنسبة للأفراد فإنه يصبح صعبا بالنسبة للملايين من أفراد الدولة الواحدة ولا سيما أن هناك فئات من المجتمع تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية مما ينفي وجود تجانس نفسى تام بالشكل الذى تفترضه هذه النظريات . وعلى أى حال فليس هناك دليل علمى مقنع يقوم على إثبات هذا الارتباط فى حالة الدول أى الارتباط بين الشخصية القومية وسلوكها الدولى . ولما بالنسبة للعامل الثانى الذى يقول بأن التغيير فى شخصية الأمم إنما هو تغيير بطيء فهو أيضا موضع جدل واختلاف لأننا إذا سلمنا بهذا المنطق فمعنى هذا أن أى تحول فى اتجاهات نظام الحكم أو فى أيديولوجية النظام إنه هو تحول سطحي وعارض لا يعول عليه وتبقى أهداف الأمة واحدة برغم هذا التحول . وهذا بالطبع تفسير غير مقبول . فالتغيير مثلا فى أيديولوجية روسيا القيصرية بعد الثورة البلشفية أوجد تحولات جذرية بعيدة المدى فى أهداف سياساتها الخارجية وأعطى لهذه الأهداف مضمونا جديدا . كذلك فقد يترتب على التغيير فى نظام الحكم أن تغير الدولة من اتجاهات سياساتها الخارجية كلية . وهناك مثل غانا فقبل الإطاحة بنكروما من الحكم فى عام ١٩٦٦ كانت لغانا اتجاهات يسارية واضحة فى ارتباطاتها الخارجية . أما بعد إقصائه فقد تحولت غانا وجهة الغرب ونشأ عن هذا تحرير فى مصالحها وفى أولويات أهداف سياساتها الخارجية .

أضف إلى ذلك أن هناك تحولات اقتصادية وتكنولوجية على المستوى العالمى تؤثر بدورها فى أنماط الثقافات القومية السائدة مما يؤدي إلى خلق مزيد من التقارب فى اتجاهات الدول ونزعاتها مهما اختلفت أصولها القومية وذلك بعكس ما كان عليه الحال فى الماضى حين كانت الدول تعيش بمعزل من هذه التيارات والتحولات . وعلى ذلك يمكن القول أن شخصية الأمة بطيئة التغيير ، ويتضح ذلك من المثال الذى يفسر التحول فى اتجاهات دولة مثل السويد التى كانت فى وقت ما من أكبر القوى العدوانية فى أوروبا وقد أصبحت اليوم فى طليعة الدول التى تدعو إلى السلام . وكيف أن الولايات المتحدة التى اعتنقت مبدأ العزلة عن العالم الخارجى حوالى قرن ونصف أصبحت فجأة ومن الحرب العالمية الثانية ذات ارتباطات دولية تغطى قارات العالم كلها .

أما العامل الثالث الذى يقول بأن شخصية الأمة علاقة مباشرة بأهدافها القومية ، فهذا الافتراض أيضا موضع جدل واختلاف . ومرة أخرى قد يكون لهذا الارتباط ما يبرره منطقيا وواقعيا فى حالة الفرد أما فى حالة الدول فالأمر خلاف ذلك . فقبل أن تتحول رغبات الأفراد فى الدولة إلى فعل أو سلوك جماعى فإنها تمر بمراحل وسيطة كثيرة أى خلال مؤسسات وهيئات ومراكز اتخاذ قرارات متعددة مما قد يغير من هذه الرغبات بشكل كبير وفق ما يترأى للجهات المستولة عن رسم هذه السياسات وهى الجهات التى قد ترى فى الظروف والمؤثرات الدولية أو فى قصور الإمكانات الذاتية للدولة مما يجعلها تنظر إلى هذه الأمور نظرة مختلفة . ومن هذا يتضح ان النظريات التى ترى فى الشخصية القومية أحد المعايير الرئيسية التى تتحدد الأهداف فى السياسات الخارجية للدول^(١) ، هذه النظريات ليس هناك ما يدعمها ويثبتها سواء بالدليل العلمى أو من واقع المشاهدات التاريخية نفسها ، ومن هنا فإن سعينا نحو إيجاد توضيح مقنع للعوامل التى تتحكم فى تقرير أهداف الدول يجب ألا يتركز أساسا على الخصائص النفسية للأفراد الذين تكون منهم هذه الدول وإنما يتعين البحث عن عوامل أخرى قد تكون أقرب إلى الواقع من العامل السابق .

فإنها : جماعات المصالح التى تؤثر وتتأثر بالسياسات الخارجية : يشتمل كل مجتمع - ولاسيما فى الدول الديمقراطية - على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية ومن ثم فإنه من الطبعى أن يكون لمثل هذه الجماعات التى تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط أهداف ذات صبغة دولية ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط فهى حساسة جداً بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لاتجاهات السياسة الأمريكية إزاء هذه المنطقة فأى سياسة معادية لهذه الدولة المنتجة للبترول - من المفروض - نظرياً على الأقل - أن تزعج هذه الشركات ، لأن هذا العداء سينعكس على مصالحها بالضرر ، ومن هنا يكون لهذه الشركات البترولية مصلحة مؤكدة فى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول . وهناك المنظمات الصهيونية الأمريكية فهى حساسة للغاية هى الأخرى لأى سياسة فى الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود إسرائيل وأمنها القومى بل تحاول أن تجعل من هذه الحماية الأمريكية لإسرائيل التزاماً لا يقبل المساومة أو التراجع تحت أى ضغط . ولا يهم هذه الجماعات ما قد يكون فى سياسة

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م.م. د.

الحماية المكشوفة من أضرار المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ذلك أن هذه الجماعات بحكم عقيدتها الدينية والسياسية وميولها العاطفية هي أقرب إلى الانفعال بمصالح إسرائيل أكثر من انفعالها بالمصالح الأمريكية نفسها . وهكذا تجد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها بين هذه الضغوط للمعاسة التي تمثلها جماعات المصالح المختلفة ، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقدار النفوذ والقوة النسبية للضغط التي تمارسه كل جماعة أثناء وضعها وتشكيلها .

وإلى جانب ذلك توجد أمثلة كثيرة يسوقها المجتمع الأمريكي على أهمية جماعات المصالح في تقرير أهداف واتجاهات السياسة الأمريكية الخارجية فالجماعات الكاثوليكية يعنيها كثيراً اتجاه الولايات المتحدة من دولة الفاتيكان ، ورجال الأعمال الأمريكيون الذي يخشون منافسة المنتجين الخارجيين يحرصون على أن تعمل حكومتهم على تأمينهم ضد هذه المنافسة . وبالإضافة إلى ذلك فهناك القادة العسكريون والصناعات المنتجة للأسلحة وهي جماعات تهتم بسياسات الدفاع الأمريكي التي هي في نفس الوقت انعكاس لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة فكلما كان طابع هذه السياسة التوتري كان ذلك أقرب إلى زيادة الإنتاج الحربي وهكذا . وما يحدث في أمريكا يحدث في دول كثيرة حيث نجد باستمرار جماعات تمثل مراكز القوى البارزة التي تتحدد بموجبه الأهداف القومية بمعنى أنه من بين كل جماعات المصالح المختلفة الموجودة تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبياً يمكنها من أن تصغي على تقديرات الحكومة المستقلة قليلاً أو أهمية خاصة ومن ذلك أنه في معظم دول أمريكا اللاتينية تلعب المؤسسات العسكرية الدور الرئيسى في هذا الصدد وفي روسيا السوفيتية يتمتع بهذا التأثير قادة الحزب الشيوعي ومديرو المشروعات هناك ^(١) .

ومن الثابت أن هذه المصالح المتنافرة تنحو إلى الالتئام في أوقات الشدائد القومية والحروب . أما في الظروف العادية فإن اختلافات المصالح تكون حادة وواضحة ولا سبيل إلى إهمالها أو التهويل منها عند وضع سياسة خارجية معينة وذلك حتى تكون أهداف السياسة للخارجية أقرب إلى إرضاء هذه المصالح المتضاربة على قدر الإمكان . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة هي التي تتولى التنسيق بين هذه المصالح والرغبات وذلك على

- Deutsch, Karl, The Analysis of International Relations, Prentice Hall, (١) Inc. N. J., 1968.

اعتبار أن الحكومة هي المشغولة عن وضع السياسات الخارجية وتنفيذها وليس أى واحدة من هذه الجماعات المصلحية . غير أن هذه الجماعات المصلحية تحاول هي الأخرى صيغ أهداف السياسة الخارجية بما يلائمها وإقناع الرأى العام بعدم تعارض أهدافها مع أهداف المجتمع ككل (١) .

ثالثاً : عامل القوة أو الإمكانيات فى تحديد الأهداف : من الثابت فى أن عامل القوة أو الإمكانيات المتاحة لدى الدولة هو أيضاً من المعايير العامة التى تتحكم فى تقرير الأهداف ، بل إنه قد يكون أكثر هذه المعايير أهمية على الإطلاق فالقوة المحدودة نسبياً للدولة قد يكون حافزاً لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم مادامت أنها - رأى الأهداف - ستكون بمثابة عن أية مقاومة تحول دون بلوغها ، هذا على حين قد تكون هذ القوة المحدودة نفسها رادعاً على تصرفات الدول التى تملك قدراً مماثلاً من إمكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبى لملاقات القوى يحدد نطاق الممكن من غير الممكن فى تقرير الأهداف . والقوة النسبية للدولة لا تتحدد فقط طبيعة أهدافها الخارجية وإنما إليها أيضاً يرجع تقرير ما إذا كانت قوة الدولة فى حالة نمو أو تنحدر وليس من قبيل المصادفات أن أقوى دول العالم اليوم هي التى تحاول مد نفوذها ونقل أسلوبها فى الحياة إلى غيرها من الدول . حدث هذا فى القرن التاسع عشر على يد بريطانيا وها هو يحدث الآن فى القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيث أن لكل منهما استراتيجية عالمية تتخلى حدود القومية أما الدول التى تنحدر قوتها القومية فإن أهدافها تكون أضيق وأكثر تواضعاً . وهذا هو حال دولة مثل بريطانيا اليوم فإن تصفية أمبراطوريتها يجعلها تنحصر نطاق الدور الذى تقوم به فى السياسة الدولية وتنهج سياسات أكثر تحفظاً من ذى قبل . وهذ العوامل نفسها - أى وضع الدولة من تسلسل القوى العالمى أو بمعنى آخر قوتها النسبية مقارنة بقوة الدول الأخرى التى تربط بعلاقات معها هو الذى يحدد بدرجة أو بأخرى ما إذا كان هدف الدولة هو الإبقاء على الوضع القائم أو تغييره (٢) .

رابعاً : الرأى العام : يستعمل اصطلاح فراج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التى تبديها الفئات الواسعة من الرأى العام فى دولة من الدول تجاه

- Deutsch, Karl, op. cit.

(١)

- Vernon Van Dyke, op. cit.

(٢)

سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات . فمثلا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان المزاج السياسي الخارجى المسيطر فى أمريكا هو تجنيد العزلة السياسية والدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجرى فى القارة الأوربية من صراعات سياسية . وفى الخمسينات من القرن العشرين كان الذى يسيطر على هذا المزاج الأمريكى الخارجى هو الخوف ونزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى بالذات وفى بريطانيا كان المزاج الخارجى العام للسيطر فى الثلاثينيات هو كراهية الحرب وهذه الحالة النفسية كانت جزءاً هاماً من الأساس الذى قامت عليه سياسات المهانة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من جانب بريطانيا .

كذلك فإن شعور الرأى العام المبني على الكراهية أو عدم الثقة تجاه دولة معينة لا يمكن انتزاعه وتغييره بسهولة لجرد أن الظروف الدولية قد تغيرت فى موقف معين على النحو الذى يحتم إجراء تقارب من نوع أو آخر مع الدول التى يسيطر ناحيتها مثل هذا الشعور . ومن أمثلة ذلك أنه فى الفترة التى تلت قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة كان الرئيس الأمريكى روزفلت يتحاشى إعطاء تعهدات أكثر من اللازم لدعم بريطانيا فى حربها ضد ألمانيا النازية وذلك لسيطرة الشعور بالعزلة على المزاج الأمريكى الخارجى من جانب وبسبب وجود مشاعر معادية لبريطانيا فى أمريكا من جانب آخر وحين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا فى ديسمبر عام ١٩٤١ بذلت مجهودات هائلة لإقناع الرأى العام الأمريكى بقبول الدخول فى تحالف مع الاتحاد السوفيتى وهى الدولة التى كان الأمريكيون يشعرون تجاهها بكرهية عنيفة منذ قيام الثورة البولشفية فيها سنة ١٩١٧ كذلك فإن الحكومة الفرنسية اتخذت القرار الخاص بالانسحاب من الهند الصينية فى عام ١٩٥٤ بسبب الشعور القوى باليأس الذى يسيطر على الفرنسيين بخصوص مستقبل حربهم فى هذه المنطقة . وإدراكهم أن نتائج هذه الحرب لم تكن توازى ما يبذل فيها من جهد عسكري وما ينفق عليها من أموال . هذا على حين أنه لم يكن من المقصود إطلاقاً أن تقدم حكومة فرنسية فى الفترة بين ١٩٥٤ - ١٩٥٨ على اتخاذ القرار الخاص بالانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال (١) .

(١) أنظر: إبراهيم اسماعيل، الأعلام والاتصال الجماهير، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩.
من ١٧.

وفى النهاية يمكن القول بأن الضغوط التى يمارسها الرأى العام فى بعض المواقف الخارجية قد تجعل الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر وإن كان يختلف بالطبع فى النظم الديمقراطية عنه فى النظم الدكتاتورية وفى ظروف الأزمات والطوارئ للقومية عنه فى ظل الظروف العادية .

خامساً : عامل الاحتياجات القومية : تتحدد الأهداف الخارجية أحيانا نتيجة التزام واضعى السياسات الخارجية بالعمل على إرضاء احتياجات قومية معينة خاصة بدولهم ، وهذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحدها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التى تنصرف إلى ظروف دولهم الخاصة والاستجابة لهذه الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول فى علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية . ومن الثابت أن حجم الدول وتعدادها السكاني والكيفية التى تتوزع بها مواردها الطبيعية ومناخها وطبيعة التضاريس فيها كلها لها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعى والاقتصادى وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية وعلى تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية . فالطبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها كما أنها قد تعطيها إمكانات طبيعية تدعم من مقدرتها على الدفاع عن أرضها وحدودها أيضا فإن الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التى تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما إذا كانت الدولة فى حالة من الاكتفاء الذاتى النسبى أم أنها تابعة لغيرها فى أوقات السلم والحرب . كذلك فإن المناخ قد يكون له تأثير على نوع الحرب التى تخاض فى منطقة معينة . ومن ناحية أخرى فإن صغر حجم إقليم الدولة مع ارتفاع درجة الكثافة السكانية قد يؤدي إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء ، ومن ثم نرى التوسع فى التبادل التجارى مع الخارج كهدف حيوى فى سياسات الدولة ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان^(١).

وهكذا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة فى سياستها الخارجية وذلك بصرف النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة وبغض النظر عن مراكز السلطة والتأثير فى أجهزة وضع السياسات الخارجية فى هذه الدولة وإن كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتعتمد الوسائل لدعم هذه الأهداف وتحقيقها

(١) دكتور/ محمد طه بدوى، دكتور/ لى أمين مرسى، للدخل إلى علم العلاقات الدولية، الاسكندرية ١٩٩١ ص ١٠ - ٢٥.

على نحو أفضل . فمثلا نجد أنه في الثلاثينات من هذا القرن كانت سياسة اليابان تقوم على إرضاء احتياجاتها الاقتصادية ومجابهة مشكلة الضغط السكاني فيها عن طريق خلق ما أسمى بمشروع المشاركة في الرفاهية لمنطقة شرق آسيا الكبرى وهو مشروع استعماري كان يستهدف مد اليابان باحتياجاتها من السلع الخام بأسعار رخيصة وإعطائها أسواقا أوسع ومجالا لتصدير الفائض من سكانها وقد تغير هذا الأسلوب بعد الخمسينات وأصبح يقوم على إرضاء هذه الاحتياجات الاقتصادية من خلال تطوير الطاقات الصناعية لليابان وتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج بكل وسيلة ممكنة .

سادساً : طبيعة الظروف الدولية السائدة ومآلها من أثر على تحديد الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول : ومن ذلك أنه إذا كانت طبيعة النظام الدولي القائم تعتمد على التكتلات وعلى وجود المحاور السياسية والعسكرية ، فقد يدفع ذلك واضعي السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض من هذه التحالفات لتدعيم أمن دولهم القومي وذلك بصرف النظر عما قد يشتمل عليه هذا الإجراء من تعارض مع تفصيلاتهم السياسات الخاصة أو اتجاهات الرأي العام أو ما قد يمثله هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي اعتادت هذه الدولة أن تتبعها في علاقاتها الخارجية ومثال ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تزعم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للتكتلتين السوفيتية والغربية حيث قاد ذلك إلى رواج ترتيبات ومخالفات الأمن الأقليمي أو الجماعي التي دخلت فيها دول مختلفة بدافع الرغبة في الحفاظ على أمنها في مثل هذه الظروف الدولية الجديدة . أما إذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات المضادة وإذا ما كانت هناك دول كثيرة غير منحازة في هذا النظام فإن ذلك سيكون أوعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثير من الدول حيث إن اختفاء التكتلات بمعنى عدم وجود مصادر قائمة وخطيرة لتهديد الأمن القومي لهذه الدول وهذا التحد من الخوف يجعلها حرة في تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها الخارجية بدرجة أكثر مرونة منها في ظل الوضع السابق .

ومن ناحية أخرى فإن الأهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التي تقع في الخارج مثل بروز أحد مخالفات القوى الجديدة أو نشوب جرب أهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة الأهداف أو حدوث انقلاب عكسري في دولة أخرى أو حرب^(١) ، ومن نماذج ذلك أن الاتحاد السوفيتي لجأ إلى

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السليبية الدولية، م. س. ذ.

إنشاء حلف وارسو بعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلسي وإن تقارب الباكستان مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي رغم كون باكستان طرف في عدد من الأحلاف والمواثيق مع الغرب - بدأ عندما أخذ الغرب يدعم الهند عسكرياً واقتصادياً ليساندها في مواجهتها ضد الصين وهو الشيء الذي آثار باكستان لأنه كان يعنى دعماً لقدرات عدوتها التقليدية اللدود وبخاصة في الصراع الدائر بينهما حول كشمير . ومن ذلك أيضاً أن حكومة فيتنام الجنوبية قد تدخلت عسكرياً لمساعدة نظام الحكم الجديد في كمبوديا بعد عدل سيهانوك في مارس ١٩٧٠ ونفس الشيء فعلته الولايات المتحدة وهكذا .

سابعاً : دور الأيديولوجية في تقرير الأهداف القومية : يعتقد البعض أن الأيديولوجية تلعب دوراً هاماً في تقرير الأهداف القومية لأن الأيديولوجية هي التي تهيم المناخ السياسي والفكرى الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها . وقد تخدم الأيديولوجية كأداة لتحقيق التجارب والتجانس في اتجاهات الدول أحياناً أكثر مما تقوم به كعامل شقاق واختلاف يعكس القومية التي تقوم في جوهرها على تأكيد الفواصل التي تقسم بين الدول ، وانطلاقاً من ذلك فإن الأيديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون مع الدول التي تدين بأيديولوجيات مشابهة . كما قد تكون من عوامل التصارع والصدام فيما إذا تباعدت هذه الأيديولوجيا في مضمونها وأهدافها . وباختصار فإن الأيديولوجيات تقوم هي الأخرى بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحيد اتجاهات السياسة الخارجية للدولة وما يرتبط بذلك من أهداف^(١) .

لأخيراً : نمط الزعامة السياسية المسؤولة أى شخصية القادة السياسيين المسؤولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة . والتغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغييرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمراً مطلقاً ومن هذه الأمثلة دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية ودور غاندى في زعامة الهند ودور تيتو في زعامة يوغوسلافيا ودور ديغول في زعامة الجمهورية الخامسة ودور فرانكو في زعامة أسبانيا ودور

(١) نفس المرجع السابق.

نكروما في زعامة غانا ودور سوكارنو في زعامة إندونيسيا ... وهكذا . غير أن هناك تحفظات ترد على القاعدة السابقة فهذه القيادات والزعامات لا تستمد نفوذها من فراغ ، ولكنها كثيراً ما تكون تعبيراً عن نزعات ومؤثرات ومصالح وارتباطات معينة ، ويؤدي احتكارها للسلطة السياسية إلى إبراز هذه الاعتبارات بالشكل الذي تراه بعيداً عن أية معارضة أو ضغوط معاكسة . فالأهداف القومية التي وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيراً عن شعور الفئات للتطرفة من الرأي العام الألماني التي أرادت التخلص من آثار تسويات الحرب الظالمة التي اشتملت عليها معاهدة الصلح في فرساي كذلك فإن الأهداف التي وضعها ستالين لروسيا السوفيتية كانت تعزيراً لدورها كقاعدة الارتكاز في تحقيق الثورة الشيوعية العالمية ، والأهداف التي تبناها ودافع عنها دييجول كانت انعكاساً لفكرته عن طبيعة الدور الذي يمكن لفرنسا أن تلعبه في القارة الأوروبية وهكذا . ومهما يكن من أمر فإنه من المتفق عليه هو أن تحديد النفوذ النسبي الذي يمارسه هؤلاء الزعماء في تقرير الأهداف القومية إنما يجب أن يدرس ويحلل في نطاق المؤسسات السياسية القائمة في الدولة فهذا النفوذ ينحدر إلى أن يزيد بشكل واضح في الدول غير الديمقراطية بينما تقل في الدول الديمقراطية .

وفي النهاية ينبغي الإشارة إلى أن الكيفية التي تصاغ بها الأهداف القومية أمام الدول الخارجية لها تأثير ضخم على إمكانية تحقيق هذه الأهداف ، وبهذا الخصوص لابد من التفرقة بين الأهداف المحدودة والأهداف العامة للدولة فالأولى تعني أن الأهداف واضحة لا لبس فيها ولا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين . أما الأهداف العامة فهي التي تشمل على جانب من الغموض وغالباً ما تكون مطاطة وعضرة للتفسيرات المتضاربة ولكنها بالرغم من ذلك تستخدم بطريقة أفضل في كثير من مواقف السيادة الدولية ومن أمثلتها لجوء بعض الدول الاستعمارية في قمعها لحركات التحرر الوطني إلى الادعاء بأن هدفها هو استعادة النظام والاستقرار في هذه المناطق المضطربة أو اشتراك دولة في تدبير مؤمرات ضد حكومة دولة معادية وتعليل ذلك بأنه مقاومة للطغيان والاستبداد أو تعليل سياسات الغزو العسكري من جانب بعض الدول بأنه إجراء ضروري لإنقاذ السلام من الأخطار التي تهدده وهكذا ، لكن الأهداف العامة بالرغم من ذلك تعتبر أمراً مرغوباً فيه إذا ما كان هناك انقسام واضح في صفوف الرأي العام داخل الدولة أما إذا لم يكن هناك انقسام فإن التركيز على فكرة الأهداف المحددة يصبح الأمر المنطقي والواقعي . وهناك أيضاً الأهداف القومية المعلنة والأهداف

الحقيقية والأولى ليست هي استمرار الأهداف التي تحاول الدول بلوغها . فكثيراً ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الأهداف القومية لسياسات دولهم الخارجية ^(١).

وترجع مسؤولية التحقق من صدق هذ الادعاءات المعلنه من عدمه إلى أجهزة المخابرات التي يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية لدول الأخرى وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولي معين وأى خطأ في التعرض على هذه الأهداف والنوايا قد يلحق بالدولة أضراراً قاتله ، وتوجد أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ في تقييم نوايا الدول الأخرى ، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما لو استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا . وبالمثل فإن بريطانيا كادت تفقد الحرب العالمية الثانية لأنها لم تفهم هتلر على أنها كانت تنحصر في الحرب وفرض سيطرة ألمانيا النازية على أوروبا والعالم وظنت أن أهداف هتلر كانت محدودة ويمكن مقابلتها عن طريق إجراء بعض التنازلات له وأتبني هذا الاستنتاج من جانب بريطانيا على أدعاءات هتلر وأقواله أكثر مما أثبتت على سلوكه الدولي .

وتأسس على ذلك يمكن القول أن هناك بعض الدول التي تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنه وأهدافها الحقيقية ، كذلك فإن هناك بعض الدول التي تعلن عن أهداف القصد منها خدمة أغراض الاستهلاك المحلي وتضليل الرأي العام الدخلى بينما تكون الأهداف التي تعلن للرأي العام الخارجى شىء آخر مختلف وأخيراً فإن التضليل فى الأهداف قد يحقق للدولة بعض المميزات لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية كما أنه قد يخدم كوسيلة للتستر على الأهداف التي لا تحظى بقبول وتأييد شعبي واسع ، لكن هذا التضليل إذا انكشف فإنه يمكن التشهير بالدولة فى الخارج والإساءة إليها وإلى مصالحها ونكائب الرأي العام الداخلى عليها .

* * *

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Lerche, Charles, Foreign policy of American People, Prentice, Hall, Inc. N. J., 1967.
- Deutsch, Karl, op. cit.

الفصل السادس

عناصر السياسة الخارجية

مقدمة :

يناقش هذا الفصل بصورة مبدئية ديناميات عناصر السياسة الخارجية للدول ، وقد اعتمدت الدراسة على العديد من آراء الباحثين في العلاقات السياسية الدولية ومناقشة هذه الآراء فيما يتعلق بالقوة والقدرة والتأثير حيث هناك العديد من التساؤلات التي تثار بشأن الارتباط الوثيق بين هذه المتغيرات الثلاثة السابقة ، مثلاً ذلك كيف يتم إنجاز الأدوار أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول والدفاع عنها ؟ وكيف تبدأ العملية السياسية الخارجية للدول والدفاع عنها ؟ وكيف تبدأ العملية السياسية الدولية تحليلاً ؟ وما هو مفهوم القوة ؟ وهل يمكن صياغة نموذج للتأثير في أنماط السلوك الدولي ؟ وكيف يقيس علماء العلاقات السياسية الدولية المعاصرون القوة أو النفوذ ؟ وما هو دور الإمكانات وكيف تقاس ؟ وما هي المتغيرات التي تؤثر على ممارسة النفوذ في السياسة الخارجية ؟ وهل يمكن التنبؤ بالتأثير وردود فعله في مواقف دولية معينة ودرجة وأخيراً كيف يمارس التأثير بين الدول وبعضها البعض في النظام الدولي المعاصر ؟.

ومن الثابت^(١) أن عناصر السياسة الخارجية قد ظهرت كبقوة جديدة للدراسات علم العلاقات السياسية الدولية من خلال الجهود الرائدة لتنظيم هذا العلم ، وقد أثرت هذه الجهود بدون شك مناهج على دراسة العلاقات الدولية التي تعتبر في تطور مستمر.

وهذه الجهود الرائدة قد بدأت عند فريق من الباحثين أصحاب نظرية « وحدة السياسة الخارجية » من أن نظرية العلاقات الدولية تركز إلى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ. ص ص ١١١ - ١٥٦.

المستقلة المتميزة ، فالباحث الفرنسي ريمون آرون هو الذى أرسى البناء الفكرى لهذه النظرية فى كتابه الحرب والسلام والباحث الأمريكى ستانلى هوفمان يشارك آرون فكرة ارتكازية نظرية العلاقات الدولية إلى خواص البيئة الدولية المتمثلة فى غياب الاحتكار الشرعى للقوة ؛ غير أن هوفمان لم يسبق آرون فى بنائه الواضح النظرية وحدة السياسة الخارجية ؛ وهناك من الباحثين العرب من يرون أن ديناميات عناصر السياسة الخارجية تشمل إلى جانب الدبلوماسية والاستراتيجية الأدوات الدعائية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية ومن ثم ما تمثله الحرب من مخاطر تقضى ضرورة التدبر فى أمرها (مقلد العلاقات السياسية الدولية ص ٢٦٢ وما بعدها) (صفق ، مذكرات لطلاب الدراسات العليا ، جامعة القاهرة) .

وعموماً فإن التوجهات والأدوار والأهداف تتكون من تصورات فى أذهان صانعى السياسة كذلك تختمر فى أذهانهم المواقف تجاه السياسة الخارجية إلى جانب اتخاذ القرارات ، ولكن أيضاً تتكون من مجموعة من العناصر والأمور التى تصرفها الحكومة إلى الآخرين كى تفرس نوعاً من التوجهات أو إنجاز الأدوار وتحقيقها أو إنجاز الأهداف والدفاع عنها . وإن أى عمل هو فى الأساس شكل من أشكال الاتصال التى تهدف إلى تغيير أو تدعيم سلوك أولئك الذين تعتمد عليهم الحكومة فى تحقيق وإنجاز أهدافها . ويمكن النظر إليه على أنه « إشارة » ترسل من شخص إلى مستقبل تلك « الإشارة » للتأثير على تصوراتهم نحو المرسل ^(١) . وتتخذ السياسات الدولية وعناصرها وإشاراتها أشكالاً مختلفة كثيرة . فمثلاً الوعد بمتح معونة خارجية هو عمل - كما نوحى بذلك الدعاية - يظهر القوة العسكرية أو التأثير على « الفيتو » فى مجلس الأمن أو الانسحاب من مؤتمر من المؤتمرات أو تنظيم مؤتمر أو إصدار إنذار أو تحذير فى صورة مذكرة دبلوماسية أو لإرسال الأسلحة والأموال إلى حركة من حركات التحرير أو فرض المقاطعة على سلع أخرى أو حتى إعلان الحرب . إن هذه النماذج من الأعمال والإشارات والظروف التى يحتمل أن تنتج فيها سوف

(١) حول كيفية معالجة الحكومات « الإشارات » Signals الإرسال والاستقبال - أى الاتصالات بينهما راجع:

Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations (Princeton, N.J. Princeton University Press, 1970)

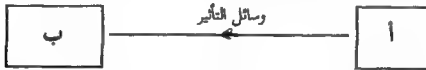
ولعل من أنضل الدراسات فى هذا الصدد أيضاً :

روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، بيروت ، ١٩٦٥ .

تتم مناقشتها في هذه الدراسة . والأساس الذي ينظم مناقشتنا سوف يركز على مقدار التهديد الذي تكتنفه تكتيكات النفوذ أو التأثير المختلفة . وتتضمن الإغراء الدبلوماسي ظاهرياً أقل قدر من التهديد أما الضغوط الاقتصادية والتخريب والتدخل وصوراً متعددة أخرى من فنون الحرب فإنها تشمل قدراً ظاهرياً كبيراً من التهديد والمقاب . ولكي نعين على فهم جميع هذه التصرفات أو تكتيكات النفوذ وما بينها من أمور مشتركة سوف تناقش بأسلوب تجريدي أكثر سلوك الحكومات عندما تتقارب من بعضها وتقيم أسلوب التوجيهات أو إنجاز الأدوار أو حتى تحقيق الأهداف والدفاع عنها .

السلوك السياسي :

تبدأ العملية السياسية الدولية عندما تسعى دولة ما ولكن « أ » من خلال أعمالها وإشاراتها كي تغير أو تدعم السلوك « ب » والذي يقصد به الأعمال والتصورات وسياسات الدول الأخرى « والقوة في هذا الشأن يمكن تعريفها بأنها القدرة العامة للدولة على التحكم في سلوك الآخرين . ويمكن توضيح هذا التعريف على النحو الآتي حيث يمثل الخط الواصل بين المربعين الأعمال المختلفة .



لكي تقوم الدولة ب بالعمل من

إن الدولة « أ » تسعى للتأثير على « ب » لأنها حددت أهدافاً معينة لم تستطع تحقيقها (كما قد يظن ، مالم تقوم الدولة « ب » بعمل ما وليكن « س » فإذا كان هو الأساس في جميع العمليات السياسية الدولية فإننا نلاحظ أن القدرة على التحكم في السلوك يمكن النظر إليها من عدة نواحي .

١ - إن التأثير (كمظهر من مظاهر القوة) هو وسيلة أساسية لتحقيق غاية وقد تسعى الحكومات أو السياسيون وراء النفوذ أو التأثير في حد ذاته وهم في هذه الحالة يستخدمونه بصورة مبدئية لإحراز مكاسب أو الدفاع عن أهداف أخرى والتي قد تشمل على الأرض أو للمكانة أو المواد الخام أو الأمن أو التحالف .

٢ - إن الدولة « أ » من خلال تصرفاتها تستخدم أو تبيع إمكانيات معينة يمكن استخدامها كوسيلة للإيحاء أو التأثير أو المكافأة أو التهديد أو العقاب . ويمكن توضيح مفهوم الإمكانية أو القدرة في المثال التالي : لنفرض أن شخصاً غير مسح تسلسل إلى بنك من البنوك وطلب من الصراف أن يعطيه كل ما لديه من مال ، والصراف يرى بوضوح أن هذا الشخص ليس لديه سلاح فبالتالي يرفض الإذعان لطلبه . إن ذلك الشخص حاول التأثير على الصراف وعلى سلوكه - أى إعطائه كل ما فى خزينته - ولكنه فشل . ولنفرض أن ذلك الشخص تسلسل إلى البنك مرة أخرى ولكنه هنا كان مسلحاً بمسدس وهدد الصراف بإطلاق الرصاص عليه مال يحقق له مأربه . نلاحظ فى هذه المرة أن الصراف يذعن لطلبه إنقاداً لحياته . إذن فى هذه المرة الأخيرة نلاحظ أن ذلك الشخص قد عبأ مصادر وإمكانيات معينة (وهى المسدس) ونجح فى التأثير على الصراف كى يفعل ما يريد : إن المسدس فى هذا المثال ما هو إلا القوة العسكرية بالنسبة للدولة كما كان المسدس قوة عسكرية بالنسبة للفرد ، ولذلك فهما مترادفان فى عملية التأثير على السلوك .

٣ - إن العمل الذى يؤثر على الدولة « ب » لاشك يتضمن علاقة بين الدولتين أ ، ب وربما قد لا تتخذ هذه العلاقة اتصالاً صريحاً وذلك مما سوف نلاحظه فيما بعد . وإذا كانت تلك العلاقة تغطى فترة من الزمن فإننا يمكننا أن نطلق عليها لفظ عملية Process/E

٤ - وإذا استطاعت الدولة « أ » أن تؤثر على الدولة « ب » بحيث تعمل شيئاً فى وقت لا تستطيع الدولة « ب » أن ترغب الدولة « أ » على القيام بنفس العمل ومن ثم يمكن أن تقرر فى هذه الحالة أن الدولة « أ » أكثر قوة من الدولة « ب » إزاء هذه القضية المعنية . ويمكن النظر إلى القوة Power من ناحية الكم ولكن من هذا المفهوم وهو مفهوم الكم يكون له معنى إزاء قوة غيرها من الدول الأخرى ومن هنا نستطيع أن نقول أن القوة نسبية .

ولكى نوجز ما سبق نرى أن القوة يمكن النظر إليها من عدة اتجاهات أو مظاهر : فهى وسيلة وهى تقوم على الإمكانيات وهى علاقة « وعملية » Process† ويمكن قياسها أو تقديرها تقديرأ غير محدد.

مفهوم القوة :

ويمكننا أن نقسم مفهوم القوة إلى ٣ عناصر تحليلية متميزة . فالقوة تشتمل على (١) أعمال التأثير أو النفوذ (وهي في هنا عملية Process وعلاقة) والتي تؤثر بها على غيرها من الدول . (٢) وتشتمل أيضاً على الإمكانيات التي تستخدم في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة . وتشتمل كذلك على الاستجابات لعمليات التأثير . ويجب أن نظل هذه العناصر الثلاثة - سائلة الذكر - متميزة عن بعضها . وحيث إن التعريف قد يبدو تجريدياً إلى حد كبير إلا أننا نستطيع تعريفه من خلال المصطلحات للكلفة عند صانعي السياسة . وعند صياغة سياسة ما أو استراتيجية ما لبلوغ أهداف معينة فإن ذلك يتطلب منا صراحة أو ضمناً أن نسأل الأسئلة التالية :

(١) بالنسبة للأهداف ماذا نريد من الدولة ب أن تفعله أو لا تفعله ؟ وليكن ذلك س ، من الأمور .

(٢) كيف ترغب الدولة ب على أن تفعل أو لا تفعل س ؟ (وهذا يتضمن وجود علاقة بعملية ، Process)

(٣) ما هي الإمكانيات المتاحة لدينا والتي تمكننا من أن نجعل الدولة ب تفعل أو لا تفعل س ؟

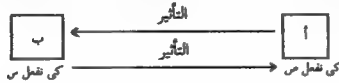
(٤) ما هي الاستجابة المحتملة للدولة ب إزاء محاولتنا للتأثير على سلوكها .

(٥) ما هي تكاليف الأعمال التي وردت في الأسئلة (١) ، (٢) ، (٣) إذا تعارضت أو صادفت عقبات في التنفيذ .

صياغة نموذج التأثير :

أولاً : وقبل أن نناقش مشكلة الإمكانيات والاستجابات علينا أن نصيغ نموذج التأثير بحيث يغطي أنماطاً كثيرة من أنماط السلوك والتي يمكن توقعها في العلاقات الدولية وبإدنى ذي بدء يجب أن ندرك أن ممارسة التأثير تتضمن أكثر من مجرد قدرات الدولة أ على تغيير سلوك الدولة ب . ويمكن أن يظهر التأثير أيضاً عندما تنجح محاولات الدولة أ في أن تجعل الدولة ب تستمر في مسار سلوكي أو سياسي يكون مفيداً ويتمشى مع أهداف الدولة

أ. وأن ممارسة التأثير لا تتوقف دائماً حتى لو قامت الدولة بـ بعمل من (١). أن هذه الممارسة في الغالب تصبح عملية تعزيز متصلة كذلك فإنه من المستحيل تقريباً ألا نجد موقفاً لا تتخذ فيه الدولة بـ هي الأخرى أسلوباً للتأثير على الدولة « أ » . ونلاحظ أن النموذج الذي سبق أن ضغنناه ، ضغنناه في اتجاه واحد أى ضغنناه من جانب الدولة أ تجاه الدولة بـ . والواقع أن التأثير متعدد الجوانب . فإن الدولة أ مثلاً من النادر أن تسعى وراء هدف معين ما لم تكن قد تأثرت سلفاً من اتجاه الدولة بـ . وحتى لو اتخذنا الحد الأدنى نلاحظ أنه لا بد من وجود تغذية مرتدة في أى علاقة . وإذا قامت الدولة بـ في تحقيق رغبات الدولة أ فإن هذا السلوك يستتبع من الدولة أ أن تتخذ من الأعمال القوية كى تغير من سلوكها وربما كان هذا التغير في السلوك في صالح الدولة بـ . ولنفرض أن الدولة أ - بعد توجيهها تهديدات معينة فإن هذا قد يؤدي بالدولة بـ في أن تخفض الرسوم أو الجمارك المفروضة على سلع الدولة أ وقد يبدو هذا تأثيراً يتحرك في اتجاه واحد فقط ولكن إذا قامت الدولة بـ بتخفيض التعريفات الجمركية فعلاً فإن هذا يجعل الدولة أ تتخذ حالة فورية لمكافحة الدولة بـ بصورة ما أو بأخرى ويمكن توضيح ظاهرة التغذية المرتدة على النحو التالي :



ثانياً : ونلاحظ أن عدد المرات التي تصبح فيها الدولة متورطة في عمليات التأثير فإن ذلك يعتمد على مدى شعبية الحكومة وقوة النظام القائمة عليه - أن المطلب الأول عند محاولة فرض النفوذ أ والتأثير عبارة عن تصور تعلم بمقتضاء الدولة بـ (أو أى دولة أخرى) يرتبط بتحقيق الدولة أ لأهدافها وأنه سوف تنشأ إن أجلاً أو عاجلاً نوع من العلاقات المستقلة . وإذا كانت هذه العلاقة لا تغطى إلا المسائل غير العاجلة فقط فإنه في هذا الحالة

(١) راجع

- J. David Singer, International Influence:

- A Frame Model " American Political Science Review, 57 (1963) pp 420-430

حيث يرى أنه قد ترغب الدول أ في أن تدرس تأثيراً أو نفوذاً على الدولة بـ لكل فعل الفعل ل ، أو ن ، أى والتي قد تكون الدولة بـ غير قادرة في إنجازاتها على الفعل من أصلاً قبل ممارسة الأعمال ل ، ن ، ي .

يحدث التأثير أو بسط النفوذ حيثئذ . ولكن إذا زادت الضرورة لبسط النفوذ أو التأثير على دولة أخرى فإنه يستلزم أن تزيد تبعاً لذلك عمليات التأثير . إلا في العلاقات التجارية المحدودة مثلاً حيث يكون هناك تصرف قليل لمسألة الاستقلال كما هو الحال بين أيرلندا وأوغندا فهنا تحتاج الحكومة قدرًا ضئيلاً لبسط التأثير على السياسة الداخلية أو الخارجية لذلك البلد الإفريقي .

ثالثاً : وهناك نمط من العلاقات يشتمل على ما يعرف باسم «رد الفعل المتوقع» (١) وهذا الموقف أمر مألوف في السياسات الدولية وهو ما تحاول فيه الدولة أن تجعل الدولة ب أن تعمل عملاً ما وليكن س ولكنها - أى الدولة أ - لا تحاول التأثير على الدولة ب خشية أن تقوم الدولة ب بعمل ص بدلاً من س الأمر الذى يعد استجابة غير مستحبة لدى الدولة أ. ولنضرب لذلك موقفاً افتراضياً ولتكن حكومة الهند ترغب فى الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة كي تبنى قواتها المسلحة ولكن حكومة الهند قد تردد فى ذلك خشية أن نصر الولايات المتحدة على شروط معينة تخرج الهند من دول عدم الانحياز ، وقد يكون رد الفعل المتوقع هذا يحتمل أن يكون متعدد الجوانب وفيه تحاول الدولة أ أن تجعل الدولة ب تفعل س ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك غير أنها لا تحاول أن تجعل بعمل س لأنها تخشى أن تقوم الدولة ج بالقيام بعمل ص والذى قد يتعارض مع مصالح الدولة أ . فالهند تريد أن تشتري السلاح من الولايات المتحدة ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك خشية أن الدولة ج وهى باكستان تقوم هى الأخرى ببناء قواتها المسلحة وتتمتع هى الأخرى فى دخول ميدان سباق التسلح . إن باكستان - أى الدولة ج - لها تأثير بناء على ذلك على تصرفات الهند وحكومتها حتى ولو لم تكن تسعى باكستان عن عمد على التأثير على الهند فى تلك المسألة أو حاولت إحراج مركزها فى أى ناحية من النواحي . والحكومة الهندية تلاحظ وتترك ببساطة وجود احتمال كبير نسبياً أنها فى محاولتها التأثير على الولايات المتحدة فإن رد الفعل لدى باكستان سوف يكون فى اتجاه مغاير أو معارض لصالح الهند .

رابعاً : ويستطيع العلماء قياس القوة والنفوذ ولكن الذى يهم فى السياسات الدولية هو إدراك هذا التأثير أو النفوذ و الإمكانيات التى يستحوذ عليها صانعو السياسة والأسلوب

(١) راجع :

- Herbert A. Simon, "Notes on the Observation and Measurement of Political Power", The Journal of Politics, 15 (1953), pp. 500-16.

الذى يفسرون به إشارات الحكومة الأخرى فالسبب الذى يجعل حكومة ما تنفق ملايين الدولارات لجمع معلومات تتعلق بالخبايا لا بد أن يعطى هذا صورة دقيقة نسبيا عن قدرات الدول الأخرى ونواياها . وحيث أنه يوجد إغراق فى التمييز بين الإدراك والحقيقة فإن نتائج السياسة الخارجية تجاه أى بلد آخر قد تكون مدمره . ولنضرب من جديد مثال سارق البنك ولنفرض أن السارق كان يحمل فى يده مسدساً من مسدسات الأطفال وهى فى الأصل عبارة عن لعبة وهدد به موظف البنك وقد يتصور موظف البنك أن المسدس مسدس حقيقى كما يدرك أن السارق ربما يستخدمه لتحقيق مأربه فالنتيجة فى هذه الحالة إذن هو إزعاج موظف البنك لطلقات السارق . ونلاحظ فى هذه الحالة كذلك أن نفوذ أو تأثير السارق كان يفوق بكثير الطابع « الموضوعى » لإمكاناته ونواياه وأن الصور المشوهة عند موظف البنك أدى به إلى أن ينصرف بطريقة ضارة به وبزملائه من موظفى البنك .

وأخيراً كما يوحي نموذجنا الأصلي أن الدولة أ قد تؤثر على الدولة ب بحيث لا تجعلها تقوم بعمل س من الأعمال ويطلق على هذا أحياناً القوة السالبة أو الردع حيث تتصرف الدولة أ بطريقة تحول دون القيام بعمل ما تراه يتعارض مع مصالحها . وفى السياسة الدولية علاقة نموذجية للدلالة على ذلك . فبعد توقيع معاهدة ميونخ كان البريطانيون والفرنسيون يأملون من أن يمنعوأ ألمانيا من غزو تشيكوسلوفاكيا وكذلك ولسنوات عدة حاولت ألمانيا الغربية منع الدول الأخرى من الاعتراف بألمانيا الشرقية واتخذت فى ذلك أسلوب التهديد بقطع العلاقات السياسية ، كما أن قيام حلف شمال الأطلسى كانت الولايات المتحدة تهدف من وراءه منع انتشار الشيوعية فى أوروبا الشرقية أو منع الاتحاد السوفيتى من غزو المنطقة .

الإمكانات :

يتكون العنصر الثانى فى مفهوم القوة من الإمكانات التى يمكن تعبئتها تدعيماً لأعمال أو تصرفات تتخذها الدولة أ للتأثير على الدولة ب . ومن العسير أن نقيم القدرة العامة للدولة لضبط التصرفات والسياسات لدى الآخرين إلا إذا كان لدينا نحن كذلك بعض المعلومات عن الإمكانات المعنية ^(١) . ومع ذلك يجب أن نعترف بأن علماء الاجتماع لا

(١) يمكن أن نمرى النفوذ إلى الرواسب التاريخية التى تؤسس على اعتبارات تكمن فيها إذا أردت الدولة (أ) أو تحمل الدولة (ب) على الفعل (س) .

وذلك بدون أن تملك أيا منهما معرفة إمكانيات أو قدرات كلا من الدولتين أ ، ب .

يفهمون جميع الأسباب التي تؤدي إلى نجاح التأثير أو النفوذ لدى بعض الجماعات أو الشعوب أو الحكومات أو الدول في حين تفشل نفس الأسباب لدى دول أخرى .

ومن الثابت في العلاقات السياسية الدولية أنه لا يتساوى في المقدرة على التأثير فيها اثنان . ومن الشائع أن يستخدم اصطلاح « القوى العظمى » و « القوى الصغرى » بطريقة مختلطة للإيحاء بأن بعض الدول عليها التزامات في الخارج وفي وسعها الوفاء بهذه الالتزامات أكبر من غيرها من الدول الأخرى . إن التمييز بين « القوى الصغرى » يركز في العادة على تقديرات تقريبية لعوامل ملموسة وأخر غير ملموسة والتي أطلقنا عليها لفظ الإمكانيات أو القدرات . وفي السياسات المحلية من الممكن تسجيل قائمة طويلة من الإمكانيات أو القدرات والتي قد تؤثر ظاهرياً على أعداد غفيرة من الجماهير كما تؤثر على القدرات العامة . ويعدد روبرت دال ^(١) هذه العوامل للملموسة في الثروة والمال والمعلومات والزمن والحلفاء السياسيين والوضع الرسمي والسيطرة على الوظائف أما العوامل غير الملموسة فيرى دال أنها تنحصر في الشخصية وصفات الزعامة أو القيادة . ولكن ليس كل من يستحوذ على كل هذه الإمكانيات قادراً على السيطرة على طاعة شعب آخر . إن الأمر الجوهري الذي يربط بين الإمكانيات والقدرة على التأثير « طبقاً لما يقوله دال » هو أن الشخص يعي هذه الإمكانيات لأهدافه أو أغراضه السياسية وأن يتوفر لديه المهارة في هذه التعقيد أن الشخص الذي يستخدم ثروته وعصره والمعلومات وأصدقائه وشخصته لأغراضه السياسية من المحتمل أن يكون قادراً على التأثير على الجماهير لإزاء القضايا العامة . ومن ناحية أخرى فإن الشخص الذي تتوفر لديه هذه الإمكانيات ولكنه يستعملها كمصيدة لا يحتمل أن يكون سياسياً هاماً . وتنطبق هذه الفروض على السياسة الدولية كذلك . إن مقدار التأثير الذي تمارسه دولة على أخرى يمكن ربطه بالإمكانيات التي تتم تعبئتها في محاولة لتدعيم أهداف سياستها الخارجية . ولكي نضع هذا الفرض في صورة أخرى نستطيع أن نناقش أن الإمكانيات أو القدرة لا تحدد في حد ذاتها الاستخدامات التي توضع فيها . فالطاقة النووية يمكن استخدامها في توليد الكهرباء أو تدمير دول أخرى . إن استخدام الإمكانيات أو القدرات يقل اعتماده على كيف وكم هذه الإمكانيات أو القدرات أكثر من اعتماده على الأهداف الخارجية التي تصيغها الحكومة لنفسها . إن نوع وسائل

-Robert A. Dahl, Who Governs? (New Haven: Yale University Press, 1961). (١)

السياسة الخارجية المتاحة لدى دولة ما كى تؤثر على غيرها يعتبر جزئياً دالة على كم وكيف إمكانياتها . وما تسعى الحكومة إلى تحقيقه - أى نمط الأهداف التى تصيغها - وكيف تنجح فى تحقيقها سوف يعتمد جزئياً على الأقل على المصادر المتاحة لديها . فبلد مثل نايلاند والتى تمتلك مصادر قليلة متطورة - لا تستطيع صناعة أسلحة نووية كى تخيف بها الآخرين حتى وإن رغبت فى ذلك أو أن تقيم شبكة دعاية عالمية . كما أنها لا تستطيع أن تبعثر عدة بلايين من الدولارات سنوياً كمساعدات خارجية فى محاولة منها لكسب نفوذ الآخرين أو التأثير عليهم . ويمكننا أن نستنتج بناء على ذلك - أن الكيفية التى تتخذها الدولة لإزاء استخدام إمكانياتها تعتمد على أهدافها الخارجية ، ولكن اختيار تلك الأهداف ووسائل تحقيقها يتحدد ويتأثر بكم وكيف الإمكانيات المتاحة .

كيف تقاس الإمكانيات :

لسنوات عدة كان دارسو السياسة الدولية يضمون مقارنات عفوية للإمكانيات المبدأ والمحملة فى دول مختلفة عديدة على افتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها إلى الحد الذى تصل فيه إلى اكتساب « عناصر القوة » واتخذوا من المقارنة Com-parative التى تتعلق بإنتاج الحديد الخام والفحم والانتفاع بمصادر المياه فى توليد الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادى ومستوى التعليم ومعدلات النمو السكاني ومصادر المواد الخام على أنها مؤشرات على قوة الدولة . ولقد اعترفت قلة منهم أن هذ المقارنات لا تقيس قوة الدولة . أو نفوذها ولكن تقيس فقط القاعدة التى تركز عليها أو قدرتها على شن حرب. وقد توحى مناقشتنا السابقة أن هذه المقاييس والتقديرات ليست مفيدة فى حد ذاتها مالم ترتبط بأهداف السياسة الخارجية . أن الإمكانية أو القدرة هى الإمكانية أو القدرة على عمل شىء ما وأن تقدير تلك الإمكانية يكون ذا مغزى عندما يتم فى إطار أهداف معينة فى السياسة الخارجية .

إن استنتاج النفوذ أو التأثير الحقيقي من كم وكيف الإمكانيات قد يعطى فى بعض الحالات تقديراً تقريبياً للحقيقة أو الواقع . ولكن من الناحية التاريخية لوحظ كثيراً عدم الانساق بين أساس القوة ومقدار التأثير وقد يكون من الممكن أن نفرض - كمثال - على أساس الدراسات المقارنة للمستوى التكنولوجى والتعليمى ومستوى المعيشة العام فى العشرينات أو الثلاثينات أن تكون الولايات المتحدة واحدة من الدول الأكثر تأثيراً فى السياسة

العالمية . ولقد أوضحت دراسة متأنية مقارنة لمصادر معينة تعرف « بالأساسيات العظمى » إن الولايات المتحدة كانت فى وضع لا تسحد عليه . ففى الفترة من ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ كانت الدول الكبرى الوحيدة فى العالم التى تنتج مصادرها بنفسها وكفايتها من الطعام والطاقة والحديد والآلات والمواد الكيماوية والفحم وخام الحديد والبتروىل . فإذا تم استنتاج أن التأثير الدبلوماسى الحقيقى من كم « الأساسيات العظمى » التى تستهلكها الدول الكبرى سوف يترأى لنا الترتيب التالى ^(١) :

(١) الولايات المتحدة (٢) ألمانيا (٣) بريطانيا العظمى (٤) فرنسا (٥) روسيا (٦) إيطاليا (٧) اليابان . ومع ذلك فإن التاريخ الدبلوماسى العالمى فى الفترة ما بين ١٩٣٠-١٧٢٥ يشير إلى قلة الارتباط بين إمكانيات هذه الدول وتأثيرها الحقيقى وإذا قسنا التأثير طبقاً لواقع تلك الدول وقدرتها على تغيير سلوك الدول الأخرى آنذاك سوف يتغير الترتيب تماماً ويصبح (١) فرنسا (٢) بريطانيا العظمى (٣) إيطاليا (٤) ألمانيا (٥) روسيا (٦) اليابان (٧) الولايات المتحدة .

وفى الواقع تشير العلاقات الدولية الماصرة كيف أن الدول « القوية » لا تستطيع تحقيق أهدافها أو حتى على الأقل على بدائل لتلك الأهداف . ألم يقام المارشال تيتو فى يوغوسلافيا جميع أنواع الضغوط والتهديدات من جانب الاتحاد السوفيتى بعد أن طرد من الكتلة الشيوعية ؟ ولماذا - رغم الإمكانيات الهائلة فى الولايات المتحدة لم تستطع أن تحقق أهدافها فى الستينات ضد دولتين ضعيفتين مثل كوبا وفيتنام الشمالية . ولكن كيف حصلت الدولة الصغيرة على امتيازات تجارية وجميع أنواع التنازلات الدبلوماسية من الدولة التى تمتلك ثروة اقتصادية هائلة وقد رأت عسكرية كبيرة ؟ إن قدرة الدولة أ على تغيير سلوك الدولة ب كما افترضنا من قبل يمكن تحقيقه إذا توفر لديها الإمكانيات أو القدرات التى تستخدمها فى أعمال التأثير ولكن الدولة ب ليست بأى حال عزاء أو عرضة للضغوط العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو بسبب عدم استطاعتها بناء جيش كبير حديث أو انتقارها فى المواد الخام أو حاجتها من المائل من خلال المعونات الأجنبية . ويعتمد الممارسة الناجحة للتأثير على عوامل مثل الشخصية والتصورات والصداقات والتقاليد أيضاً ونظراً لصعوبة قياسها نلاحظ أن هذه العوامل تسلك طريقاً يجعل من حسابات القوة ومعادلتها أمراً

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. د. م. ص ٢٠٥ - ٢١٠.

صعباً ... وبفض النظر عن هذه الموقف يمكننا أن نحدد ظروفًا أخرى تساعد على أن نحدد ما إذا كانت أعمال التأثير سوف تنجح أم لا وبصرف النظر عن القدرات الاقتصادية أو العسكرية أيضاً . فإن هذه الظروف أو المتغيرات تفسر لنا كيف أن دولاً ذات قدرات ضعيفة فى الغالب تقدر على مقاومة مطالب الدول القوية بل أن الأولى أحياناً ما تحصل على مطالبها على حساب الدول الكبرى^(١) .

التغيرات التي تؤثر على ممارسة النفوذ :

إن أول متغير فى أن كم القدرات لا يمكن معادلة بالتأثير الفعال يرجع إلى التمييز بين قدرات الدول والتصورات التي يراها الآخر فى هذه القدرات . فالقوة النووية مثلاً تعتقد أنها تزيد من التأثير الدبلوماسى . لاشك أن الأسلحة النووية عنصر هام فى نفوذ الدولة بوجه عام فى الخارج يمكن أن تصبح رادعاً فعالاً ضد العدوان الخارجى وقد يحاول أولئك الذين يتحكمون فى هذ الأسلحة إبداء ثقة كبيرة فى أسلوبهم السياسى . وعلينا أن ننظر إلى الفرق بين الدبلوماسية السوفيتية فى الفترة التي لم يكن لديها تلك القوة النووية وكانت عرضه للهجوم من جانب الردع النووى الأمريكى وبين وضعها الآن وقدرتها على التهديد بالردع الفورى . وعندما كانت الحكومة السوفيتية ضعيفة عسكرياً نلاحظ أن سياستها كانت دفاعية شديدة الحساسية . أما بعد امتلاك الأسلحة النووية يبدو من سلوكها الدبلوماسى ما يؤكد ثقة ومرونة أكبر^(٢) ومع ذلك نلاحظ أن أهم مظهر للقدره النووية - أو أى قدرة عسكرية- ليس فى امتلاكها ولكن النية فى استخدامها عند الضرورة أو التسليح باستخدامها ويجب أن تعلم الحكومات الأخرى أن تلك القدرة ليست مجرد قدرة رمزية أو ذات دلالة رمزية . فحكومة فيتنام الشمالية كان لديها ميزة معينة على الولايات المتحدة لأنها تدرك جيداً أن الولايات المتحدة فى معظم الظروف لن تستخدم الأسلحة النووية الاستراتيجية ضدها . وهى لهذا قد حطمت أهمية القوة النووية الأمريكية وذلك فى حرب فيتنام . أن القدرة تكون عديمة الفائدة مالم تعبأ فى سبيل تدعيم أهداف - السياسة الخارجية .

(١) نفس المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٤ .

(٢) - Frank H. Simonds and Brooks Emeny, The Great Powers in World Politics (New York: The American Book Company, 1939).

والمتغير الثانى : الذى يحدد نجاح أو فشل أعمال التأثير هو المدى الذى تدعو الحاجة إليه بين الدولتين فى علاقات التأثير وعموماً أن القطر الذى يحتاج إلى شىء ما من قطر آخر يكون عرضه لأعمال التأثير أو النفوذ . وهذا هو السبب الجوهرى فى أن الدول الضعيفة فى كثير من القدرات يمكنها أن تحصل على امتيازات أو تنازلات من الدول القوية . ولأخذ حالة فرنسا وإنجلترا وبعض الدول الصغيرة فى الشرق الأوسط . فكلما لهما تعتمد على الدول العربية فى احتياجاتها البترولية ومن هنا فكلما لهما لديه حاجة ملحة تستطيع الدول العربية أن تقدمها بتكاليف معقولة .

ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الدول العربية والتى تتحكم فى البترول ومصادره قد لا تعتمد كثيراً على أى من فرنسا وإنجلترا خاصة وإن استطاعوا أن يبيعوا بترولهم إلى دول أخرى .

وبسبب أن الاحتياجات فى هذا الموقف ليست متكافئة لدى الطرفين من الممكن أن تفرض الدول العربية المستقلة مطالب عسيرة أو تقاوم المطالب التى تفرض عليها . بل يمكن للدول العربية أن تتخذ من البترول سلاحاً لا يقل فى أهميته عن القوات المسلحة .

وبالطبع توجد قلة من العلاقات حيث تسير فيها الحاجة فى اتجاه واحد . فكنا نحتاج إلى أسواق البترول الأمريكية ؛ ولذلك فهى معرضة للتهديد الأمريكى سواء كان على صورة تخفيض كميات البترول أو غلق تلك الأسواق إذا حدث ما يعكر الصفو بين البلدين . ولكن الولايات المتحدة أيضاً ربما تحصل على بدائل أخرى للبترول وأنه على أية حال ربما تتردد الولايات المتحدة ألا يباع البترول الكندى إلى الدول الشيوعية . وكفرض عام يمكن أن نقترح أنه يصرف النظر عن كم وكيف قدرات الدولة فإنه كلما احتاجت الدولة ب أو زاد إعمادها على الدولة أ كلما زاد معه أعمال الدولة أ سواء فى شكل تهديدات أو وعود أو مكافآت أو عقاب وبذلك تتجفع فى تغيير سلوك الدولة ب ^(١) .

(١) راجع على سبيل المثال :-

- Alastair Buchan, NATO in the Sixties, rev. ed. (New York: Frederick A. Prager, Inc, 1963) P. 21. Morton Schwartz, The "Motive Forces", of Soviet Foreign Policy, A Reappraisal. Monograph Series in World Affairs, No, 2 (Denver: University of Denver, The Social Science Foundation and Graduate School of International Studies, 1971). 38

إن فهم ديناميكيات علاقات القوة على المستوى العالمى يكون بالأمر الهين إذا وضعنا القدرات واستمراريتها والحاجات فى الاعتبار كمتغيرات . ول سوء الحظ لا تتمشى الأعمال السياسية دائماً مع الفروض البسيطة لأن الخصائص الإنسانية مثل الغزو والعناد والصداقة تدخل فى الموضوع كأعمال تأثير كذلك وقد تكون الحكومة معتمدة كلية على دولة أخرى ومع ذلك لا تقل تمسكاً بمطالبها ... وقد تكون هذه الحكومة مستعدة لتحمل جميع أنواع المعاناة والحرمان بل حتى الدمار وفقدان الاستقلال ببساطة من أجل الغرور أو الكبرياء . ولقد كانت حكومة فيتنام الشمالية راغبة فى تحمل أكبر قدر من الدمار سواء فى المعدات أو الأرواح على ألا تقلم تنازلات دبلوماسية أو عسكرية للولايات المتحدة .

وثمة متغيرات أخرى يمكن إدراجها تحت التغيير الثالث وهى التأثير على ممارسة النفوذ وهى التى يمكن ملاحظتها فى موقفين دولتين متقاربتين فى مقدرات من الدول الصغيرة تفرض مطالب على قوة كبرى ولا تكون فيه الدولتان للصغيرتان معتمدتين على الدولة الكبرى وبالعكس . فهنا من الذى سوف يحقق أهدافه ؟ هى تستطيع كل دولة من الدول الصغرى ممارسة التأثير على قدم المساواة ؟ ومن الناحية الافتراضية دعنا نفترض أن سفراء بلجيكا وألمانيا يذهبان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس اليوم ومطلبان من الحكومة البريطانية أن تخفض الرسوم الجمركية على الدرجات الأمر الذى ترغب فيه الدولتان بلجيكا وألمانيا نظراً لأنهما ينتجان الدرجات ويريد تصديرها إلى بريطانيا ولنفرض أيضاً أن الحكومة البريطانية وأن استيرادها قد يضر بصناعة الدرجات فى بريطانيا وقد يصرح كل من السفيرين البلجيكى والألماني باستعداد بلادهما تخفيض التعريفات الجمركية على السيارات البريطانية إذن أى السفيرين يحتمل أن ينجح ويحاجب طلبه ؟ والفرض أن الحكومة البريطانية قد تجند عرض السفير البلجيكى وأن تصرف النظر العرض الألبانى . إن تفسير هذا القرار قد لا يكون فى قدرة أى من الدولتين الصغيرتين (إذ عرضت كل منهما نفس الميزات) وذلك بسبب أن بريطانيا ليست فى حاجة إلى تسويق سياراتها فى أى من البلدين . وقد تحصل بلجيكا على الأفضلية نظراً لأن صانعى السياسة البريطانية أكثر استجابة للمصالح البلجيكية أكثر من استجابتها للمصالح الألبانية . إن ألبانيا دولة شيوعية تظهر حكومتها فى العادة سواء من خلال الدبلوماسية أو الدعاية عداء نحو إنجلترا .

والتغير الرابع : الذى يرى الإمكانيات والثقة والحاجة هو الاستجابة ^(١) ويمكن النظر إلى التجاوب أو الاستجابة على أنه وضع يتم فيه طلبات الدولة الأخرى بشيء من المشاركة الوجدانية إلى الحد الذى قد تضحى فيه الدولة ببعض مبادئها ومصالحها كى تلى تلك الطلبات ومعنى التجاوب أو الاستجابة الرغبة فى تلقي التأثير أو تقبل النفوذ ولقد ظهر فى دراسة عن وزارة الخارجية الأمريكية ، أن أعضاءنا يجدون مشقة كبيرة فى تنسيق وتلبية مطالب ومصالح الحكومات الأخرى لدى رؤسائهم أو لدى المؤسسات الحكومية الأمريكية حتى تتأكد الحكومة من أهمية تلك المطالب والحاجة إلى تحقيقها ^(٢) وفى المثال الذى أفرضناه من قبل فإذا كان تجاوب أو إستجابة الطلب البلجيكي أكبر من نظيره الألباني فإن الخارجية البريطانية سوف تعمل جاهدة لتحقيق ذلك كما أنها تقنع الوكالات البريطانية المختصة بالتجارة على تخفيض التعريفة الجمركية على الدراجات أما عن الجانب الألباني فقد لا تبنى الحكومة البريطانية هذا التجاوب وقد يحول الشك والعناء التقليدي وققدان الثقة نسيه التعاطف البريطاني تجاه المصالح والاحتياجات الألبانية وبالتالي قد يفرض الطلب الألباني، وعندما تتساوى القدرات والثقة والحاجة نلاحظ أن درجة التجاوب هي التي تقرب نجاح وفشل الأعمال التي تؤثر على سلوك الدول الأخرى .

وإذا لم نستطع أن نستنتج أن التأثير الفعال ضدكم وكيف القدرات المادية فكيف نستطيع الاستمرار لقياس هذا التأثير ؟ وإذا أردنا أن نقيم موقف حدث فعلاً فإن أسهل طريقة هي دراسة استجابة أولئك الذين تقع عليهم أعمال للتأثير ^(٣) . وإذا أرادت الدولة أمن الدولة

(١) حول مزيد أكثر لمعرفة مفهوم الاستجابة ، راجع :

- The concept of responsiveness is introduced by Karl W. Deutsch et al., Political Community and the North Atlantic Area (princeton, N.J. Princeton University Press 1957 and developed by Dean G. Pruitt, "National power and International Responsiveness", Background, 7 (1964), 165-78. See also Dean G: Pruitt, "Definition of the Situation as a Determinant of International Action, in International Behavior: A Social Psychological Analysis .ed. Hebert C. Kelman (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1965), pp. 393-432.

- Pruitt, "National Power", 175-76.

(٢)

- Robert A. Dahl, "The Concept of Power",.

(٣)

- Behavioral Science, 2 (1957), 201-15.

ب أن تفعل س ولكن الدولة ج لا أستطيع أن تجعل الدولة ب فعل نفس الشيء فهناك نرى أن الدولة لها نفوذ أو تأثير أكبر من الدولة ج . وإذا قامت الدولة ب بعمل س على الرغم من اعتراض الدولة أ فإننا نستطيع أن نفترض أن الدولة أ في هذا الظرف لا تحظى بقدر كبير من التأثير على الدولة ب . ولا يعنى القول بأن الاتحاد السوفيتي أقوى من الولايات المتحدة مالم نحدد كيف يكون ذلك ولأى أغراض وبالنسبة لمن يتنافس كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في محاولات التأثير أو النفوذ .

صعوبة التنبؤ بالتأثير :

إن التنبؤ بالتأثير في موقف يصبح أمراً صعباً نظراً لأن عوامل مثل العزو والصدقات التقليدية والعداء وخصائص شخصيات صانعي السياسة والظروف الفريدة أمور لا يمكن قياسها ومهمتنا أن نقصر الحديث عن ثلاث من القيم التي سبق مناقشتها وهي القدرة ومدى الحاجة ومدى التجاوب ، وسوف نناقش بعض الأمثلة لبيان ذلك على أن يوضع في الاعتبار أن القيم المذكورة على المقياس تقريبه وتعتمد على التخمين الشخصي وأن التنبؤ الفعال للمحصلة المحتملة لأي علاقة تأثير تتطلب دلائل ومقاييس دقيقة للمتغيرات ودعنا الآن لنخلص موقفين حيث نحاول الدولة أ التأثير على الدولة ب سواء كان التأثير في التصرف أو التصور أو حتى في اتخاذ قراراتها وبالتالي يمكن قياس المتغيرات الثلاث على مقياس تدريجي يبدأ من الصفر حتى ١٠ وسوف تكون معادلتنا التقريبية هي :

قدرات + حاجات ب للدولة + تجاوب ب مع أ = احتمال نجاح الدولة أ .

في الحالة الأولى نحاول حكومة ألمانيا أن تمنع دولة إفريقيه صغيره من الاعتراف بألمانيا الشرقية . فألمانيا الغربية لديها من الكفاية من المونيات والتجارة التي يمكن أن تقدمها إلى بلد صغيرة ويقدم العرض وبشكل جدى ، ويلاحظ أن التجارة والمونيات تتصل بالموقف ، وعليه فإننا نضع على مقياس الإمكانات تقدير ٨ أو ٩ . ومع ذلك فإن الدولة الإفريقية الصغيره ليس لديها الكثير من المنتجات التي تستطيع بيعها إلى ألمانيا الغربية وبالتالي هذه الدولة الصغيره تكون مناسبة لتلقى كل المونيات التي يحتاجها اقتصادها دون حدوث تضخم خطير . ونلاحظ هنا أن حاجة الدوله ب إلى الدولة أ ليست كبيرة ومن هنا نضعها على التدرج ؟ من مقياس القيم . وفي النهاية فإن العلاقات بين الدولة الإفريقيه وألمانيا الغربية لم

تكن فى يوم من الأيام على نطاق واسع ولا حتى كانت علاقات دافئة وقد تكون هذه الدولة الإفريقية تتبع سياسة مستقلة ملتزمة فى علاقاتها مع الدول الأخرى فحسب . وقد تصرح الدولة الإفريقية بأن لديها ميول اشتراكية ولذا فلهيها من الأسباب ما يجعل هذا التجاوب منخفض يمكن نضمه على الرقم ؟ فى المقياس .

ومثالنا الثانى سوف يشمل محاولات كندا منع الولايات المتحدة تخفيض واردات البترول والغاز إليها . والقدرات أو الإمكانيات التى عبأها كندا لهذا الغرض هى (١) تزويد الولايات المتحدة بالبترول بصورة مؤكدة (٢) عروض الامتيازات التجارية (٣) مهارة للمفاوض الكندى ويمكن أن نضع هذا المتغير على التدرج ٧ فى المقياس . أما بالنسبة لموضوع الحاجة فإن الولايات المتحدة تريد أن تضمن تزويداً مستمراً من البترول واضحة فى اعتبارها قلائل الشرق الأوسط والشعور الوطنى المتزايد فى فنزويلا ونضرب الاحتياطى المحلى ويمكن أن نضع متغيرالحاجة رقم (٦) على المقياس . وفى النهاية يأتى موظفو وزارة الخارجية بصرف النظر عما يمارسونه من ضغط على صناعة البترول وأنهم كانوا دائماً متجاوبين مع المصالح الكندية وترتيب عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع أوتاناو بأسلوب لا يعقد العلاقات بين البلدين وبالتالي يمكننا أن نضع متغير التجاور على الرقم ٨ ومجموع المتغيرات الثلاث هو ٢١ من ٣٠ مما يشير إلى أن ٧٠٪ من الاحتمالات يمكنها التأثير بنجاح .

ويمكن أن نستنتج القدرات فى حد ذاتها لا تؤدي دائماً إلى إحراز التأثير فمشمة متغيرات أخرى لابد أن توضع فى الاعتبار وبلاحظ أن ممارسة التأثير الناجح تتراوح ما بين (١) كم وكيف القدرات (٢) المهارة فى تعبئة تلك الامكانيات لخدمة أهداف الدولة (٣) التلويح بالتهديد أو المكافأة (٤) درجة الحاجة (٥) درجة الاستجابة بين صانعى السياسة فى البلد موضع الاعتبار . وثمة متغير أخير يشمل التكاليف والالتزامات . ولقد حذفناه من الأمثلة لصعوبة قياسه . فنجاح التفوذ يبدو أنه مرتبط بالحد الذى تتوافق فيه أهداف البلدين أو التزام كل منهما بتلك الأهداف فاحتمال تحقيق ألمانيا الغربية هدفها وجهاً لوجه مع الدول الإفريقية يجب أن يكون احتمالاً ضئيلاً لأن كلا الطرفين تتغير مصالحهما كما يبدو من التزامهما بمواقفهما . فإذا كان موضوع الاعتراف بألمانيا الشرقية كان ذا ميزة هامشية أولاً يهتم الدولة الإفريقية فقد تتجع محاولات ألمانيا الغربية فى البلد الإفريقى . فإذا كنت مثلاً ملتزماً بقوة بمشاهدة المصارعة الحرة ليلة الجمعة ثم تطالب منى أن أشاهد مباراه

كره القدم فمهما حاولت « جاداً » أن تثني عن رأيي فلن أذهب لمشاهدة كره القدم . أن تكاليف خرق الالتزام مع أصدقائي لاعبي المصارعة الحرة سوف تغطي كثيراً على الميزات المحتملة لمشاهدة كرة القدم . ولكن إذا لم يترتب على عدم مشاهدة مباراه المصارعة أى تكاليف ذات بال فرعاً يمكننى الامتناع بالذهاب إلى مشاهد مباراه كره القدم فلن تتأثر مصالحى ولست ملتزماً تجاه أى منهما بالترزام يتطلب أو يترتب عليه عمل ما .

كيف يمارس التأثير :

لاحظ علماء الاجتماع أن هناك تكتيكات أساسية يستخدمها الأفراد والجماعات فى التأثير على بعضهم البعض . ففى النظام السياسى الذى يختفى فيه مركز السلطة الشرعى (مثل الحكومة أو الأب فى العائلة) يستطيع أن يضبط الأعضاء فى الجماعة أو المجتمع ولذلك لابد أن يكون هنالك عمليات مساومة بين الكيانات ذات السيادة كى تنجز أو تدافع عن أهدافها . ونعود إلى وراء قليلاً ونذكر الدولة أ وراء واحد من الاتجاهات الثلاث التى تنتجها ب (أى أن تقوم الدولة ب بعمل س مستقبلاً أو أن تستمر ب فى عمل س) . ففى هذا الشأن لابد للدولة أ أن تسلك ستة تكتيكات مختلفة تتضمن ما يلى :

١ - الإقناع :

وهو من جانب الحكومة يمكن أن يشتمل على التهديد أو المكافأة أو الجزاءات ولا يمكننا القول أن ممارسة النفوذ أو التأثير هو دائماً ضد رغبات الآخرين وأن هناك ميزتين فقط أحدهما فى صالح أ والأخرى فى صالح ب . ومثال ذلك أن تطلب الدول أ من الدولة ب أن تؤيدها فى مؤتمر دولى مقبل حول مكافحة المخدرات ولكن ب قد لا يكون لديها أى اهتمام بالمؤتمر أو حتى بنتائجه غير أنه فى هذه الحالة نلاحظ أن ب تتوقع المقابل فى صورة مكافآت مستقبلاً .

٢ - عرض المكافآت :

هذا هو الموقف الذى تكافئ به الدولة ب إذا استجابت لرغباتها وقد تتخذ المكافآت أمر شكل من أشكال العلاقات الدولية . ولكسب التأييد الدبلوماسى للدولة فى مؤتمر المخدرات قد تعرض الدولة أ فى مقابل ذلك زيادة المعونات الخارجية أو تخفيض التعريفه الجمركية على السلع المستورده من ب أو تأييد ب فى مؤتمر مقبل أو الوعد بإزالة صورة من صور العقاب السابقة .

٣ - منح المكافآت :

فى بعض الحالات تكون الثقة فى الحكومة ليست كبيرة وقيل أن تدعى الدولة بـ لرغبات الدولة أ قد تصر الدولة أ على المكافأة مقدماً ففى مفاوضات الهدنة - فى العادة - لا يتخذ أى طرف بفك التعصبة أو نزع السلاح فى منطقة ما من جانب واحد بل لا يتحقق ذلك إلا إذا أظهر الطرفان الدليل على تنفيذ الاتفاقيات . ومن الأقوال المأكوفة والشائعة فى دبلوماسية الحرب الباردة هى أن الأعمال - وليست الأقوال - هى اللازمة لتقديم المعونة والامتيازات .

٤ - التهديد بالعقاب : يمكن تقسيمها إلى نوعين :

(أ) التهديدات الإيجابية مثال ذلك أن تقوم الدولة أ بزيادة التعريف الجمركية أن تضع حظراً على التجارة مع الدولة ب أو تستخدم القوة .

(ب) التهديد بالحرمان وفيه تهديد الدولة أ بسحب مساعدتها الخارجية للدولة ب .

٥ - العقاب بدون عنف :

فى هذا الموقف يهدف التهديد إلى تغيير سلوك الدولة ب والذى لا يمكن تغييره بأى وسيلة أخرى . ولكن مشكلة هذا التكتيك أنه سلاح ذو حدين فقد يضر الطرفين ولا ينتج عنه بالضرورة الهدف المنشود . لو فرضنا مثلاً أن الدولة أ تهدد بزيادة القدرات العسكرية إذا قامت الدولة ب بعمل س ثم تستمر فى تنفيذ التهديد وهنا لابد أن نلاحظ أنه قلما تدعى الدولة ب لرغبات الدولة أ لأنها هى الأخرى (أى الدولة ب) تستطيع زيادة قدراتها العسكرية . فى هذا النوع من المواقف يتنافس الطرفان فى توقيع العقوبات التى تتصاعد إلى حد خطير مالم يحل النزاع بينهما . ومن أمثلة العقاب بلا عنف قطع العلاقات الدبلوماسية احتجاز الرهائن وإغلاق الحدود والانسحاب من المؤتمرات الدولية .

٦ - القوة :

فى المصور السابقة التى لم تمتلك الحكومات مجموعة متنوعة من الوسائل كان عليهم اللجوء للقوة فى عمليات المساومة . وكانت القوة والعنف . أكثر التكتيكات فعالية ولكن فى حالات كثيرة كانت هى الوسيلة الوحيدة . أما اليوم فالموقف يختلف فإنه مع

تقدم التكنولوجيا ظهرت وسائل أخرى للتأثير أو بسط النفوذ وأصبحت تستخدم كبديل لاستخدام القوة^(١) .

أنماط التأثير في النظام الدولي المعاصر :

كانت الحكومات في يوم ما تستخدم كل ما لديها من تكتيكات للتأثير على الآخرين ولكن من المحتمل أن ما يزيد عن 7٩٠ من جميع العلاقات بين الدول تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط . ونظراً لأن مثل هذه التعاملات قلما تضع الخطوط العريضة فإننا في الغالب نفترض أن معظم العلاقات بين الدول تقوم على التهديدات . ولكن سواء اتصلت الحكومة بأخرى حول مسألة فنية غير هامة أو حول موضوع ذو نتائج جسيمة فإنه من المحتمل اللجوء إلى نوع من التكتيك في محاولة للتأثير وذلك تبعاً لتقاليد الصداقة القديمة أو العداء بين الأهداف والمصالح . فالهلفاء مثلاً - قلما يهدد أحدهما الآخر باستخدام القوة أو بالمقاب ، ولكن الحكومات التي تختلف حول كثير من الأهداف السياسية وتتخذ مواقف

(١) يرى فرانسوا دي مكاليير Francois de Callières أن دبلوماسية فرنسا معاً في القرن الثامن عشر اقترحت أيضاً فاعلية هذه الأساليب الفنية عندما ما يأتي .

« كل مسيحي يجب أن يحظى بالحد الأقصى كي يستخدم السلاح للمحافظة أو الدفاع عن حقوقه إلى أن يستنفذ كل وسائل التعقل والإقناع ، ومن صالحه أيضاً أن يضيف إلى العقل والإقناع الحقوق » المنجم عليه والتي في الواقع تعتبر من أكثر الأساليب تأكيداً لتأكيد وتأمين سلطته ، وأن يزيد منهما » .

وحول سلوك التفاوض بين الأمراء فإن الفقرات مترجمة من ص ٧ من كتاب A.F. Whyte الناشر ١٩١٩ .

وقد وردت الصفحة السابعة معالجة حول السياسة الخارجية التي كتبت على وجه التقريب سنة ٣٠٠م لاحظ كوتيليا أربع أساليب فنية أساسية للحصول على النتائج للمؤخرة من الولايات الهندية الأخيرة:

بمعنى « ساما SAM » والهندايا DANA والنفرة أو الانفصال Bheda والغضب DANDA وقد كتب جورج مودسكي George Modelski « سياسة كوتيليا الخارجية ونظامه الدولي في العالم الهندي القديم » .

American Political Science Review, 58 (1964):

وليزيد من التفصيلات راجع أيضاً :

- K.J. HOLSTI, International Politics, aframe work for analysis, second edition-
Prentice, Hall International. Inc. London, 1974 pp. 154-173.

الشك والعداء من المحتمل أن تلجأ إلى التهديد أو فرض العقاب . ونلاحظ أن طرق ممارسة النفوذ أو التأثير بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة كانت تقوم على الإقناع والمكافآت في حين كانت الممارسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر نموذجاً للتهديد وإيقاع العقاب في صور مختلفة ، وتتلخص أنماط التأثير في النظام الدولي المعاصر في النقاط التالية :

١ - علاقات التفاهم :

أن العلاقات من هذا النوع تكون بين الدول التي لا تختلف حول السياسة الخارجية وأهدافها أو وجود درجة عالية من التجارب المتبادل أو انخفاض مستوى التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها . ومن أمثلة هذا النوع العلاقات الآتية - أمريكية والعلاقات بين تايلاند وبوليفيا . ويتم التأثير هنا بالإقناع أو تقديم المعونات السرية . وحيث أن العنف كوسيلة للعقاب لا يمكن تصوره بين هذه الدول فنجد أن القدرة العسكرية لأى من الطرفين لا يمكن أن تعبأ أو تنظم أو توجه ضد الآخر .

٢ - علاقات التعامل المكشوف :

في هذا النوع قد يوجد بعض الخلاف أو النزاع حول أهداف السياسة الخارجية كأن تنتهج الدولة أ سياسة داخلية تتعارض مع سياسة الدولة ب كالخلاف حول التفرقة العنصرية مثلاً . ونظراً لوجود صراع سوف يترتب عليه انخفاض مستوى التعامل بين الطرفين وهنا لكى تقوم العلاقات سوف تشمل - وذلك في حالة فشل الإقناع - (أ) تقديم عروض بالمعونات (ب) تقديم المعونات فعلاً (ج) التهديد بإيقاف تلك المعونات . (د) التهديد بالعقاب غير العنيف مثل رفع التعريفات الجمركية . وفى هذا النوع أيضاً تقل فرص استغلال القوة العسكرية ومن أمثلة ذلك العلاقات بين رومانيا والاتحاد السوفيتي وكذا بين فرنسا والولايات المتحدة في عهد رئاسة الرئيس ريجان .

٣ - علاقات الإرغام :

في هذه الحالة يكون الاختلاف أساسى حول أهداف السياسة الخارجية . فمثلاً تحاول الدولة أ أن تؤثر تماماً على سلوك الدولة ب وذلك من خلال .

(أ) الإنذار بالتهديد بالعقاب .

(ب) العقاب بلاعنف .

(ج) الاستخدام المحدود للقوة . وهنا قد تتصادم القوات المسلحة مع بعضها ومن أمثلة ذلك العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والائتلاف الغربي منذ فترة طويلة قد ترجع إلى عام ١٩٤٧ ، وكندا كوبا والولايات المتحدة بين الستينات والوقت الحاضر وكندا ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا بين ١٩٣٧ / ١٩٣٩ ومصر وإسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى توقيع معاهدة الصلح بينهما في عام ١٩٧٩ .

٤ - علاقات القوة :

في هذه الحالة يكون هناك اختلاف كامل وتام حول أهداف السياسة الخارجية ودرجة التورط عالية جداً . ووسيلة ممارسة النفوذ هو العقاب بالعنف .

ومعظم العلاقات بين الدول يمكن تصنيفها في واحدة مما سبق . وتمثل الحرب الباردة ظاهرة غريبة في تاريخ السياسة الدولية أنه في حالة العلاقات بين الشرق والغرب تستخدم كل أساليب النفوذ والتأثير في آن واحد . وقد توجد عدة قضايا حول نوع معين من السياسة يرى فيها الطرفان اتفاقاً في أهدافها^(١) كما أن هناك أيضاً قضايا في مناطق أخرى يدور حولها جدل كبير . وقد يلجأ كل طرف إلى استخدام الدعاية والرشوة والتخريب والدبلوماسية والمقاطعة واستعراض القوة العسكرية والجاسوسية بقصد بناء قدراتهما . وفي نفس الوقت قد نجد خلافاً شديداً حول القضايا مثلما حدث بين إسرائيل ومعظم الدول العربية .

ومن خلال تلخيصنا لتحليل عناصر القوة يمكن القول أنها جزء مكمل في جميع العلاقات السياسية ولكن ما يهيمن مبدئياً هو كيفية تأثير دولة على أخرى لمصلحتها .

وأن أعمال التأثير هي بؤرة دراسة السياسة الدولية . ونستطيع أن نلاحظ أن القوة عملية Process وعلاقة ووسيلة لغاية وكـم . إن القدرات عامل أساسي في بسط التأثير أو

(١) إن مناطق بين الاتحاد السوفيتي والغرب والتي نشأت سواء عن طريق الاتفاقيات أو التفاهم تشتمل على إيقاف الاختبارات النووية في الجو وزرع سلاح للمنطقة القطبية الجنوبية والفضاء الخارجي والإبقاء عن الحرب النووية كأداة سياسية ، إلى جانب الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية .

راجع أيضاً : دكتور إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ - ص ١٧٤ - ١٨٣ .

- K.J. HOLSTI, op. cit. pp 169 ect.

النفوذ لكنها ليست المحدد الوحيد لطبيعة الدولة وأهدافها واحتياجاتها واستجاباتها والتزاماتها هامة بنفس القدر . ويتخذ التأثير أو بسط النفوذ صورا منها المعونات والمنح والتهديد واستخدام القوة .

خاتمة

من خلال العرض السابق يمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

أولاً : إن الباحثين في دينامية عناصر السياسة الخارجية يكادون يجمعون على تناولها كمستغير أساسي في دراسة نظرية العلاقة الدولية ، وعلاقات قوى في المجال الدولي هي بالدرجة الأولى علاقات اجتماعية ولا تعنى في الواقع أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى ، ومن ثم علاقات ما بين إيرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية أو غايات تتمثل في تحقيق المصلحة القومية .

ثانياً : إن الباحثين الغربيين يختلفون فيما بينهم حول نطاق ممارسة التأثير وتكثيراته لكن هناك تكتيكات مختلفة تتراوح بين أعمال الأقناع وعرض المكافآت أو التهديد بالعقاب سواء كان ذلك عقاباً إيجابياً أو بدون عنف .

ثالثاً : إن قوة الدولة أو ضعفها هي أكثر هذه التكتيكات فعالية ، وأن طبيعة القوى في المجالين - أى داخل الدولة وعلى صعيد المجال الدولي واحدة ، وأنها تمثل في الحالتين علاقة إنسانية قوامها القدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر ، لكن هناك اختلاف في طبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه العلاقة في الحالتين (داخلياً ، خارجياً) .

رابعاً : ينبغي الإشارة ونحن بصدد البحث في دينامية عناصر السياسة الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بعنصر القوة أو نعرض في عجلة لآراء الباحثين الفرنسيين حيث يميزون بصدد القوة في المجال الدولي بين *Strongth* بمعنى القوة وبين *Power* بمعنى القدرة، كما يميز الفرنسيون في هذا المعنى بين *Paissance, Force* وتأسيساً على ذلك هناك فرق بين القوى العسكرية والاقتصادية للدولة وبين قدرة الدولة والتي تعنى وضع هذه القوى موضع العمل في ظروف معينة وبأهداف معينة ، بمعنى مقدرة الوحدة السياسية على كيفية فرض

إزادتها على الوحدات الأخرى ، أما الباحثون البريطانيون فإن مفهومهم فى شأن لفظ Power ينصرف إلى إجتاهين :

الأول : يرى فى القدرة Power فى المجال الدولى ، « القوة » Strength التى يتاح لحكومة ما أن تتحرك بها فى ممارستها لسياساتها الخارجية ، أو بمعنى آخر أن القدرة Power هى القوة التى يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده لدى غيرها من الحكومات ويتناول أصحاب هذا الاتجاه عوامل قوة الدولة (السكان ، الموارد الطبيعية ، الوحدة الوطنية...) باعتبارها عوامل قدرتها .

أما الاتجاه الثانى : فهو الاتجاه الذى يميل إلى ربط القدرة power بفكرة العلاقة الإنسانية، ومن أن هذ القدرة تعنى تأثير الإنسان على عقول وأفعال غيره من الناس ، وبالتالى يمكن تسميتها بالقدرة الاجتماعية Social , power وهكذا يمكن القول أن مفهوم power يعنى عند الباحثين الأنجلو سكسون بصفة عامة ، أثر القوة .

وعموماً فإن دراسة دينامية عناصر السياسة الخارجية - فى إطار متغيراتها الثلاثة القوة والقدرة التأثير وارتباط ذلك لارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالسياسات الدولية - دراسة هذه العناصر لاتزال تحتاج مسياً إلى مزيد من الدراسات المنهجية يمكن أن تؤدى إلى استبصارات بالغة العمق تفيد المخططين السياسيين من ناحية وتنور الرأى العام من ناحية وبخاصة فيما يتعلق بالإطار العالمى للصراع فى النظام الدولى عشية النظام الدولى الجديد .

* * *

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

ماهية الدبلوماسية وتطورها وتأثيرها على السياسة الخارجية:

كلمة دبلوماسية Diplomatic + Diplomacy مأخوذة من الكلمة الإغريقية Diplom وقد اتسع استعمال هذا اللفظ فأصبح يعنى : الوثائق الرسمية التى تستخدم كتبة أخصائيين لحفظها ، وحتى القرن السابع عشر ظل هذا الاسم يطلق على الشؤون الدبلوماسية باعتبارها تتناول حفظ وترتيب هذ الوثائق والعناية بها ^(١) .

فتقوم الدبلوماسية بدور هام فى نطاق العلاقات الدولية ، حيث بواسطتها إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها وعلاج كافة الشؤون التى تهم مختلف الدول والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة ، وعن طريق الدبلوماسية أيضاً يتيسر حل المشكلات أو تسوية الخلافات الدبلوماسية وإشاعة الود وحسن التفاهم بين الدول ، وعن طريق الدبلوماسية أيضاً تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتمزز نفوذها فى مواجهة الدول الأخرى . فالدبلوماسية إذن هى بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ومبعت نشاطها ، كذلك الدبلوماسية هى بمثابة الإدارة - لكل دولة - إذا أحسنت استخدامها فإنها تحصل على كل المزايا التى تسعى إليها وأن تتبوأ المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى . ويقول آخر ^(٢) فإن الدبلوماسية هى الأداة الرئيسية فى السياسات الخارجية للدول والتى تتناول

(١) راجع ، دكتور على صادق أبوهيف، القانون الدولى العام، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٨٥٨ م ٤٣٠ - ٤٥٨ .

- دكتور حامد سلطان، دكتور عبد الله المريان، أصول القانون الدولى، القاهرة ١٩٥٣ م ١١٨ - ١٤٦ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السيلية الدولية، دراسة فى الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١ م ٢٦٥ - ٢٨١ .

علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها ، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية ، ويعتبر كثير من المحللين أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف ، وبهذا المعنى تعنى الدبلوماسية أنها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة فهي علم وفن في نفس الوقت فهي علم لأنها تفترض فيمن يمارسها معرفة تامة بالعلاقات السياسية الدولية القائمة بين مختلف الدول وكذلك بالإطار القانوني لهذه العلاقات وتقاليد الدول وتاريخها وأحكام المعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها ، وهي فن لأن مدارها هو إدارة الشؤون الدولية الأمر الذي يتطلب دقة الملاحظة والمقدرة على التوجيه والإقناع وتتبع الأحداث وقد تكون صفة الفن في الدبلوماسية هو الصفة الغالبة لأن العلم ينبني أن تواكبه المواهب اللازمة لحسن الاستفادة منه من ذكاء وحسن تصرف ولباقة وتبصر في المواقف وعواقب الأمور ، وتلك المواهب ينبغي أن يتحلى بها الدبلوماسي لكي يؤدي رسالته على الوجه المرغوب فيه ويحقق النجاح في مهمته ، إن الدبلوماسية علم له قواعده ، وفي نفس الوقت فإنها فن يتعين الوقوف على أسرارها^(١) .

ويستعمل لفظ الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول تجاه دولة أو مجموعة أخرى أو تجاه حالة أو موقف ما ، فيقال مثلاً الدبلوماسية الأمريكية أو الدبلوماسية البريطانية وموقفها من أحداث الشرق الأوسط أو الدبلوماسية الإسرائيلية وموقفها من مشروعات التسوية السلمية في المنطقة ، كما قد يستعمل لفظ الدبلوماسية كمرادف أيضاً للسياسة الدولية باتجاهاتها المختلفة في فترة زمنية معينة فيقال الدبلوماسية الحديثة والدبلوماسية القديمة ودبلوماسية القرن الماضي ودبلوماسية القرن العشرين .

تطور نظام التمثيل الدبلوماسي وأسلوب ممارسته :

كانت الدولة في ظل الحكم المطلق تعتبر ملكاً خاصاً لملك الحاكم ، وكان الملوك والأمراء ينفردون بتصريف شئون الدولة العامة وبخاصة تلك التي تتعلق بشئون السياسة الخارجية. وكان هؤلاء الملوك والأمراء يجمعون في أيديهم كل ما يتصل بالسلم والحربية ، فالملك في مملكته والأمير في إمارته هما السلطة العليا ذات السيادة اسمياً وفعلياً ، وبهذا

(١) راجع، دكتور محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥ - ٤٠ .

كانت السياسة والدبلوماسية تمتازان معاً ، وكانت المفاوضات في مختلف الشؤون الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأشخاص الحكام ، وكانت العلاقات الشخصية بين هؤلاء الحكام وصلات القرابة التي تربط الأسر الحاكمة في مختلف الدول تهيج في ظروف الدقيقة فرصاً للتحدث في كثير من المسائل الحساسة التي كانت الحكومات لا تتعرض لها في مراسلاتها أو محادثاتها الرسمية . وليفاد المبعوثين الدبلوماسيين من دولة إلى أخرى تقليد قديم ، إنما لما كانت العلاقات الدولية - حتى منتصف القرون الوسطى - من الأمور العارضة ، لم تكن لهؤلاء المبعوثين صفة دائمة وكانوا يوفدون عادة القيام بمهام خاصة معينة ، إذا ما تمت عادوا بعدها إلى بلادهم . فلما زاد الاتصال بين الدول الأخرى لأحكام ذلك الاتصال ورعاية هذه المصالح ، والظاهر أن فرنسا في عهد ريشليو كانت أولى الدول التي نفذت هذه الفكرة ثم حذت حذوها الدول الأخرى ، ولم ينته القرن السابع عشر حتى كان نظام تبادل المبعوثين الدائمين قد استقر بين الدول ثم غدا تقليداً عالمياً له قيمته ودلالته ، وأصبح تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين دولتين دليل على حسن العلاقات بينهما وضماناً للسلم ، واستدعاؤهم معناه سوء هذه العلاقات ونذير بالحرب ^(١) .

ولما اتسعت مجالات العلاقات بين الدول وزادت المشكلات السياسية والاقتصادية التي أصبح يتعين على مواجهتها وحلها ، وما استلزمه ذلك من إنشاء إدارات خاضعة للشؤون الخارجية ، فقد انتقل تصريف هذه الشؤون من بلاط الملوك إلى ديوان الوزراء وهو ما أثر على الأساليب الدبلوماسية وممارستها ، وبصفة خاصة عندما بدأ الرأي العام يتطلع إلى مجريات السياسة الخارجية ويهتم بها بحيث أصبح لا يمكن إهمال حكم الرأي العام عند رسم خطوط السياسة العامة للدولة أو مسائل تنفيذ هذه السياسة ، ولعل النظام القانوني للمبعوثين الدبلوماسيين هو أول النظم الدولية القانونية التي تدبعت عن طريق العرف وظلت تستند إليه مباشرة حتى الوقت الحاضر ، وقد ثبت هذا العرف واستقر من زمن بعيد ، وأصبح مسلماً به من كافة الدول تتبعه وتحترمه دون حاجة إلى تدوينه في اتفاق أو معاهدة ، وتأخذ به القوانين الداخلية وأحكام المحاكم باعتباره قانون ثابت لا نزاع فيه ^(٢) .

(١) دكتور على صادق أبو هيف، م. س. ذ نقلاً عن فوشى ، تاريخ التمثيل الدبلوماسي، ١ - ٣ ص ٢٦

(٢) نفس المرجع السابق ص ٤٣٥ .

وقد أدى قيام النظم الديمقراطية إلى مساهمة الرأى العام فى السياسة الخارجية وإشرافه عليها ، وأهم مظاهر هذا الإشراف هو تلك السلطة المخولة للهيئات النيابية للنظر فى المعاهدات والاتفاقات الدولية وضرورة موافقتها عليها قبل أن تلتزم بها الدولة نهائياً ، وهذا الإشراف من جانب الهيئات النيابية قد ألقى الضوء على أهم نواحي النشاط الدبلوماسى وإبطال الدبلوماسية السرية التى قد يدبر بواسطتها أمور تتعارض مع المصالح الحقيقية للبلاد أو تهديد السلم والأمن الدوليين .

موضوعات الدبلوماسية :

إن كل مشتغل بالشئون الدبلوماسية يهتم بموضوعيها أو شقيها : الشق التاريخى والشق التنظيمى وذلك بالإضافة إلى دراسة القواعد القانونية الدولية العامة وإلحكام المعاهدات المنظمة للعلاقات الدولية بين مختلف الدول ، والشق التاريخى للدبلوماسية يسمى بالتاريخ الدبلوماسى ، أما الشق التنظيمى فيدخل تحت اسم القانون الدبلوماسى .

والشق التاريخى للدبلوماسية يدخل التاريخ الدبلوماسى فى عداد العلوم الاجتماعية ويعتبر فى فرعاً من فروعها ، وهو يتناول دراسة الدبلوماسية فى ماضيها ، فبمعنى يتتبع المراحل المختلفة التى مرت بها ويبان ما حققه الدبلوماسيون فى كل من هذه المراحل فى مجال العلاقات السياسية الدولية ، فمن طريق التاريخ الدبلوماسى يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية فى الماضى واتجاهاتها ودوافع الحرب التى وقعت بين مختلف الدول وبالأخص الحروب الكبرى وكيف تم للدول بعد تلك الحروب - عن طريق المفاوضات والمعاهدات - أن تعيد تنظيم المجتمع الذى تعيش فيه ، وكيف تهيأ لدول معينة التقارب بينها وحدة العقيدة أو الأصل أو تماثل العادات أو تشابه المصالح والأطماع أن تتحد وتتكتل ، إما تحقيقاً لفكرة مشروعة عادلة من إيجاد نوع من التوازن والتعادل فى ميزان القوى الدولية يمكن أن يهبط لاسقرار السلام ويصون استقلالها جميعاً ، وإما تمهيداً لتحقيق الأمور هو ضرورة قصوى لكل من يهتم أن يشتغل بالدبلوماسية فمعرفة أحداث الماضى تغير أمامه الطريق الحاضر ودروس التاريخ ترشد الدبلوماسى فى سيره وتنبئ له بأحداث المستقبل .

أما الشق القانونى للدبلوماسية فهو ذلك الفرع من القانون العام الذى يعنى بتنظيم الاتصال الخارجى بين الدول ويبان وسائل تمثيل كل منهما قبل أو لدى غيرها كما يعنى

بيان كيفية إدارة الشؤون الدولية وكيفية التفاوض فيها . وهذا القانون يستمد أغلب قواعده أساساً من العرف ، ومن السمات الرئيسية للقانون الدبلوماسي أنه غير جامد وقابل للتطور وفق الظروف والاحتياجات التي تسود في محيط العلاقات الدولية . وفي رأى بعض الفقهاء أن القانون الدبلوماسي هو بمثابة قانون الإجراءات بالنسبة للقانون الدولي العام الذى يعتبر القانون الوضعي المنظم للعلاقات بين الدول ، شأنه فى ذلك شأن قانون المرافعات بالنسبة للقانون المدني فيما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد ، إذ أن مجموعة القواعد التي يطلق عليها وصف القانون الدبلوماسي تهدف إلى تنظيم وسائل ممارسة الدولة للعلاقات التي ترتبط بها وفقاً للقانون الدولي وللمعاهدات المختلفة بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي . فالقانون الدبلوماسي هو الذى يوضح ما يتعلق بممثلى الدولة فى المحيط الدولي من حيث اختصاصاتهم والسلطات المخولة لهم وما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق وامتيازات كما أن القانون الدبلوماسي يشرح كيفية ممارسة النشاط الدبلوماسي من حيث إدراته المركزية وأجهزته الخارجية وحدود اختصاص كل منها والعلاقات بينها ، وكذا من حيث الإجراءات والمراسم الخاصة بالأعمال والتصرفات الدبلوماسية من اتصالات ومفاوضات ومؤتمرات واجتماعات دولية^(١) .

وتداخل دراسة القانون الدبلوماسي فى كثير من المواضيع مع دراسة القانون الدولي لأن أحكامه العادية ذات الصفة القانونية مستمدة جميعها من قواعد هذا القانون الأخير فالأحكام التي تتعلق بحق التمثيل الخارجى وبحق إبرام المعاهدات وحضور المؤتمرات ترجع إلى ما يقرره القانون الدولي فى هذا الشأن ، والأحكام المقررة للحصانات والامتيازات التي يتمتع بها ممثلو الدولة لدى الدول الأخرى يعنى بها للقانون الدولي وتحديد لها لبيان ما يعتبر من هذه الحصانات والامتيازات ملزماً قانونياً ومالا يعتبر كذلك ، وهكذا ، فهذه الأحكام العامة تلزم بها كافة الدول وتسير عليها فى علاقات كل منها بالأخرى باعتبارها جزءاً من مجموعة القواعد القانونية الدولية العامة .

(١) راجع :

- Norman Padelford & George Lincoln, The Dynamics of International Politics, (The Macmillan Company, New York, (1967) PP. 314-315.
- Holst Nicolson, The Evlution of Diplomacy, (Collier Books, New York, 1966, = PP. 95-115.
- Holst, Nicolson : Th.

راجع :

الدبلوماسية المعاصرة وسماتها :

تخلت الدبلوماسية المعاصرة على طابع السرية التقليدى الذى تميزت به الدبلوماسية التقليدية وأصبحت دبلوماسية مفتوحة ، ويرجع هذا إلى التغير فى ظروف المجتمع الدولى وأوضاعه ، كما أنه يفعل الثورة فى أساليب الاتصالات لم يعد من الممكن بالنسبة للدول أن تلجأ إلى الوسائل السرية فى علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها لأن هذه السرية كانت لايد وأن تنكشف إن عاجلاً أو آجلاً ، كذلك فإن نمو الرأى العام العالمى ووجود منظمات دولية وإقليمية تقوم بدور مهم فى المجتمع الدولى ، ومع تطور أساليب الدعاية والإعلام تبارت الدول فى الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها ، وهذا لم يكن ليتم فى ظل الدبلوماسية السرية التى تجعل من الصعب التعرف على نواياها .

ومن النتائج البارزة الى قاد إليها التحول فى طبيعة الدبلوماسية التقليدية أن أصبحت الدبلوماسية الجديدة أكثر انطلافاً وأكثر اتساعاً وأكثر إيجابية وأكثر تنوعاً فى أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه فى الماضى ؛ وعلى سبيل المثال فإن وجود مؤسسات دبلوماسية رسمية فى الدول لم يعد يعنى أن هذه المؤسسات الدبلوماسية هى وحدها الأطراف التى تشارك فى العمل الدبلوماسى على مختلف مستوياته دائماً أصبحت تشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يأتى فى مقدمتهم رؤساء الدول والحكومات ؛ حيث تميزت الدبلوماسية الجديدة بازدياد معدل الاتصال بين الدول على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال الزيارات المتبادلة بينهم والتى تهدف إلى تأكيد وتطوير المصالح المشتركة بين دولهم ؛ وكذلك إثبات حسن نواياهم تجاه بعضهم . ومثل هذه الاتصالات تعتبر مشاركة إيجابية فى العمل الدبلوماسى وعلى أعلى مستوياته فى حين كانت الدبلوماسية القديمة محدودة النطاق كما كانت أدواتها محدودة من حيث تأثيراتها وغالباً ما كانت أداة القوة العسكرية أو التآمر هى الوسيلة الأولى المستخدمة فى الدفاع عن المصالح القومية للدول فى مواجهة بعضها البعض؛ وقد استمرت الدبلوماسية التقليدية أو القديمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتغير بتأثير عديد من العوامل من أهمها التغيرات السياسية والاجتماعية التى ظهرت عقب الحرب العالمية الأولى وكذلك الثورة التكنولوجية فى وسائل الاتصال الدولى ويضاف إلى ذلك حقيقة أخرى تتعلق بأقول نجم أوروبا فى العلاقات الدولية بروز قوى سياسة لها اتجاهاتها المختلفة من أنماط الدبلوماسية الأوروبية التقليدية .

كما أن هذا القانون هو الذى يحدد الشروط والمؤهلات اللازمة لتولى مناصب الدولة التمثيلية والإجراءات التى تتبع للتعين فى هذه المناصب وكل ما يتصل بهم من تعيينون بها فى علاقاتهم بدولتهم ، كذلك تتدخل التقاليد الخاصة بكل دولة فى تكييف المراسم التى تتبع فى مواجهة ممثلى الدولة الأجنبية وفى تحديد المزايا الخاصة التى تمنح لهم على سبيل المجاملة إلى جانب المزايا العامة المقررة لهم قانوناً .

ومن هنا فإن دراسة القانون الدبلوماسى فى أى دولة يجب أن تتناول - إلى جانب الأحكام الدولية العامة فى شأن العلاقات الدبلوماسية وما يتصل بها - تتناول ما تقرره قوانين هذه الدولة وما تقضى به تقاليدها فى هذا المجال .

مسئوليات البعثات الدبلوماسية :

بدلية يجب أن المبعوثين الدبلوماسيين ليسوا جميعاً من مرتبة واحدة ، بل تتفاوت درجاتهم ، وقد عنى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ثم مؤتمر أكس لاشابل سنة ١٨١٨ بترتيبهم فى أربعة مراتب تعلو كل منها الأخرى ؛ وتشمل المرتبة الأولى السفراء ومبعوثى البابا ، وتشمل المرتبة الثانية الوزراء المفوضين والمندوبين فوق العادة ؛ أما المرتبة الثالثة التى أوجدتها مؤتمر أكس لاشابل فتشمل الوزراء المقيمين ؛ وأخيراً تشمل المرتبة الرابعة القائمين بالأعمال . ولهذا الترتيب أثره من ناحية البروتوكول والمراسم ، فسبق كل مرتبة المرتبة التى تليها من حيث التقدم والصدارة فى الحفلات والمقابلات الرسمية ، وتكون الأسبقية بين أفراد المرتبة الواحدة تبعاً للأقدمية ؛ وتعتبر البعثة الدبلوماسية أداة الاتصال بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة لديها ، وتتلخص المسؤوليات التى تضطلع بها فيما يلى من حيث علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية ^(١) :

أولاً : تمثل الدولة الموفدة للبعثة قبل الدولة المعتمدة لديها ، ويتولى هذه المهمة التمثيلية رئيس البعثة ذاته أو من يقوم مقامه فى غيابه أو خلو منصبه . ومظهر هذه المهمة حضور الاحتفالات الرسمية والمناسبات الاجتماعية كما يمكن أن يدلى بحديث أو يتحدث إلى الجماعات المختلفة ، وعليه أن يحضر كل المناسبات التى لها صلة بدولته مهما كانت الصلة بعيدة ولاشك أن الدبلوماسى فى جميع تصرفاته هذه يؤثر على الطقس العام للعلاقات

(١) لعل من أفضل الدراسات العربية غير المنشورة بشأن الدبلوماسية: دكتور عز الدين فودة، الدبلوماسية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ إصدار.

بين بلده والبلد التي يمثل بلاده فيها . والبعثات الدبلوماسية حين تبأشر هذ المسؤوليات فلا بد وأن تؤديها بنوع من اللياقة والدقة والوضوح مهما تعارضت اتجاهاتها مع الاتجاهات الرسمية لهذه البعثات الدبلوماسية ، إن اللياقة فى التمثيل الدبلوماسى تترك انطباعاً أفضل لدى الطرف الآخر كما أنها تبقى على روح المجاملة ، أما عن الدقة والوضوح فهى تنهبل احتمالات الخطأ فى التقدير وسوء الفهم والأمر الذى بما يهين مجالاً أفضل لنمو العلاقات بين الدولتين وتطورها هو تحقيق لمصالحها المشتركة .

ومسؤولية التمثيل الدبلوماسى ذات شقين متكاملين : يتعلق أوله بمقدرة الممثل الدبلوماسى وكفأته فى تمثيل الدولة ومصالحهم فى الخارج ، أما الشق الآخر فإنه يشترط لنجاح المهمة الدبلوماسية أن يكون الممثل أو المبعوث الدبلوماسى على علم مستمر بسياسات دولته والملايسات التى تحيط بها وأن يكون تحت يد البعثات الدبلوماسية فى المعلومات والبيانات والحقائق ما يجعلها واقفة من حقيقة الإيضاحات التى تعطىها للدول الأخرى أو التصريحات التى يدلى بها الممثل الدبلوماسى ، وبدون هذا الإدراك يفشل التمثيل الدبلوماسى أو ينتهى الأمر بسلبية للممثل الدبلوماسى وتحسينه ، ويغلب عليه الشعور بأن حكومته تحجب عنه الحقائق الضرورية المرتبة بمسؤولياته كممثل دبلوماسى رسمى لها فى الدولة المعتمد لديها ، وربما كان هذا هو السبب فى أن بعض الدول تعقد مؤتمرات دورية لسفرائها الذى يمثلونها فى مناطق معينة لكى تمدهم بالحقائق والمعلومات التى يتطلبها عملهم ومناقشة الجوانب المختلفة التى تحيط بمهام عملهم الدبلوماسى ، وبذلك يكون الممثل الدبلوماسى على صلة مستمرة بدولته ، ويكون ذلك أدعى إلى تفهم وجهة نظرها بشكل سليم ومحدود وكذلك يكون أدعى إلى دعم قدرته على تمثيلها بطريقة فعالة ^(١) .

ثانياً : حماية مصالح الدولة الموفدة للبعثة وكذا رعايا هذه الدولة بما فى ذلك الدفاع عن حقوق دولتهم فى الخارج .

إن مهمة حماية المواطنين المقيمين أو المسافرين فى الخارج ودعم مصالحهم هى مهمة روتينية وإن كانت المسألة تكتسب أهمية خاصة فى حالة الكوارث أو الاضرابات الداخلية وفى العادة يقوم القناصل بهذه المهمة.

(١) المرجع السابق.

ويقتضى واجب الدبلوماسيين أن يكونوا متيقظين باستمرار ما فى شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق . وعموماً فإن حماية هذه المصالح قد تتم من خلال عقد المعاهدات أو إبرام الاتفاقات التى توفر ضمانات معقولة لها من قبل الدولة الأخرى . وتبدأ هذه المسئولية صعبة بوجه خاص فى أوقات الأزمات والاضرابات السياسية فمع مثل هذه الظروف تكون السفارة هدفاً لبعض اللاجئين السياسيين مما قد يعرض علاقات الدولتين للنزاع والأزمات ويؤثر فى مصالح الدولة تأثيراً سلبياً ضاراً . وفى الحالات التى تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين دولتين تتولى دولة الثالثة محايدة مسئولية حماية مصالح كل دولة فى الدولة الأخرى .

وفى المجتمع الدولى المعاصر تقوم السويد وسويسرا بدور بارز فى هذا الخصوص .

ثالثاً : تتبع الأحداث فى الدولة التى يوفد إليها الممثل الدبلوماسى والإبلاغ بها لدولته بكل ما يهمها أن تكون على علم به من هذ الأحداث ، ويستعين رئيس البعثة فى استطلاع الشئون المختلفة بمن يكون تحت إدارته من ملحقين سياسيين وتجاريين وعسكريين وغيرهم ، إنما عليه ألا يلجأ للحصول على ما يريد من معلومات إلى غير الطرق الشرعية ، فيمتنع على المبعوث الدبلوماسى مثلاً أن يمارس عمليات التجسس أو يقوم برشوة موظفى الدولة أو غير ذلك من الطرق غير المشروعة .

رابعاً : صنع السياسات : -

يرى البعض أن الدبلوماسيين يعملون كصانعى سياسة من حيث إنهم يشاركون فى الإمداد بالمعلومات التى تتبنى على أساسها السياسة وكذلك بما يقومون من تفسير وتقييم لما يحدث فى البلاد التى يمثلون بلادهم لديها . وقد يطلب منه أن يقترح السياسات التى يرى أن تتبناها الدولة .

غير أن ظروفها كثيرة فى الدبلوماسية الحديثة تقل من تأثير الدبلوماسيين المحترفين فى عملية صنع السياسة . ومن هذه الظروف السهولة التى يمكن بها للمسؤولين فى الدولة أن يلعبوا دور الدبلوماسى وصانع السياسة فى وقت واحد فسهولة الحركة الآن تجعل وزراء الخارجية كثير الأسفار وتمكنهم من الحصول على المعلومات مباشرة . وكذلك فإنهم كما يقومون بصنع السياسات فإنهم يمكن أن يقوموا بالتفاوض وممارسة مهمة المساومة

الدبلوماسية . وإذا كان وزراء الخارجية يعتمدون على سفرائهم في الخارج للحصول على بعض المعلومات فإن الظروف الحاضرة تمكنهم من أن يكونوا صانعي سياسة وإداريين ومفاوضين في وقت واحد (١) .

ويلاحظ أن البيئة المحدودة التي يتناولها لها نشاط الدبلوماسي تشكل عقبة أمامه في لعب دور هام في صنع السياسة . فالأمر يحتاج - حتى فيما يتصل بالعلاقات بين الدولتين- أن نراها في نطاق الإطار الكلي للسياسة الخارجية يضاف إلى ذلك أن صانعي السياسة الخارجية يرونها في إطار البيئة الداخلية ومتطلباتها السياسية الأمر الذي قد لا يكون الدبلوماسي الذي عاش طويلاً في الخارج قادراً دائماً على فهمه .

وقد يعوق الهيكل البيروقراطي تنظيم وزارة الخارجية وصول كثير من التقارير والتوصيات التي يرسلها السفراء في الخارج إلى الذين يصنعون السياسة الخارجية على المستوى الأعلى . فكمرة الوثائق تؤدي إلى حجب معظم المراسلات التي قد يكون بعضها هاماً- في الإدارات المختصة في الوزارة . على أنه من المتوقع أن تعطى آراء للسفراء وزناً أكبر في فترات الأزمات بين الدولتين . وإن كانت آراؤهم هذه ينظر إليها على أنها خبراء قد يؤخذ بها وقد لا يؤخذ .

كما أن هناك أسباب شخصية واجتماعية تمنع الدبلوماسي من المبادرة بتقديم اقتراحات تتصل بالقرارات العامة للسياسة . فقد يخشون أن يحكم عليهم رؤسائهم بسوء التقدير الأمر الذي يجعلهم يتجنبون إرسال توصيات خاصة أنه يكون من الصعب تحدى سياسات تبنتها الدولة من مدة طويلة . وينظر الذين يتبعون هذه السياسة بشيء من الشك لدى الدبلوماسيين الذي يتخذونها ويميلون إلى إهمال المعلومات التي يوردها السفراء والتي تعارض هذه السياسات وتشكك في سلامتها أو إلى التقليل من أهميتها (٢) .

خاصة : ما تلزم به البعثات الدبلوماسية من إرسال التقارير المستمرة إلى حكومتها توضع فيها ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التي تهم الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى .

(١) راجع في تفصيل ذلك دكتور إبراهيم صقر، مذكرات في العلاقات السياسية الدولية، لطلاب الدراسات العليا، جامعة القاهرة (غير منشورة) .

(٢) دكتور عز الدين فودة، م. م. ذ.

وإذا كان من شروط نجاح الممثل الدبلوماسي في مهمته أن يكون على صلة بدولته لتمدده بالحقائق المتعلقة بصميم مهمته التمثيلية ، فإن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة تجاه غيرها مشروطة هي الأخرى بمدى الحقائق والمعلومات التي تحصل عليها من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج لذا فإن من بين المسؤوليات الرئيسية للبعثات الدبلوماسية في الخارج أن تبعث بتقارير مستمرة إلى حكومتها تضمنها ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التي تهم الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى .

ويتسع نطاق هذه التقارير الدبلوماسية ليعطي مجموعة كبيرة من الموضوعات السياسية والعسكرية والإقتصادية والاجتماعية في الدول التي يباشرون وظيفة التمثيل الدبلوماسي فيها.

وقد تشمل كذلك على الإشارة إلى مشاريع القوانين والتشريعات الجديدة التي لها صلة بمصالحها (مصالح الدولة) وعلى التطورات الفنية والعملية والصناعية وغير ذلك من الأمور .

وتعنى الحكومات بصفة خاصة ببعض النقاط في هذه التقرير وتطلب من ممثليها الدبلوماسيين التركيز عليها ومنها : ومدى بيانات دقيقة عن المشاكل السياسية وتطوراتها في الدولة ونوع الاتجاهات السياسية التي تجرى معها التمثيل الدبلوماسي ، والانعكاسات المتوقعة لذلك على مصالح الدولة ، ونوع الاتجاهات السياسية التي يظهرها زعماء هذه الدولة والموظفين المسؤولين فيها وكذا القطاعات المختلفة للرأى العام ... إلخ .

ومن الطبيعي أن إعداد هذه التقارير بالدقة المطلوبة يستلزم جهدا متواصلا من حيث تحديد مصادر جميع المعلومات التي يزود بها ، ودراسة كافة الاتجاهات وتحليلها وإقامة افتراضات وعمل توقعات فعلية بشأنها ثم اقتراح توصيات في ضوء هذا التحليل يعث بها إلى الدولة . وربما كانت هذه الناحية هي أصعب جوانب العمل الدبلوماسي وأكثرها في نفس الوقت لأنه بمقدار سلامة الافتراضات والتحليلات التي يعث بها الممثلون الدبلوماسيون حول مسائل معينة تكون قدرة الدولة على تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها بالشكل الذي يخدم مصالحها أكثر من غيره ^(١).

(١) المرجع نفسه.

ويقابل مهمة إعداد التقارير من جانب هؤلاء الدبلوماسيين الاهتمام بها واستيعابها وتقييمها من جانب الأجهزة الرسمية التي يبعث إليها بهذه التقارير ومحاولة التوفيق والربط بينها واستخلاص اتجاهات أو دلالات محددة لها ، والتعامل على هذا الأساس . ويكفى لتوضيح صعوبة هذه المشكلة أن نذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية يصل إليها أكثر من نصف مليون تقرير سنوى من بعثاتها التمثيلية فى الخارج ويشكل ذلك عبئا ضخما على مراكز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فيها ، فهذه التقارير يجب أن تدرس بعناية كما يجب أن تحفظها تسهل الرجوع إليها عند اتخاذ قرارات معينة ثم مقارنة هذه التقارير ببعضها لكشف جوانب التناقض أو التضارب فيها وهذا كله يحتاج إلى أجهزة على قدم مرتفع جدا من الخبرة والدقة الكافية التنظيمية .

سابعا : تقدم البعثات الدبلوماسية بالعمل على تدعيم حسن الصلات وعلى ارساء وتوطيد العلاقات الاقتصادية والثقافة والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة الموفدة إليها .

ثامنا : تقوم البعثات الدبلوماسية بما تكلفها به القوانين واللوائح الداخلية لدولها من أعمال إدارية خاصة برعاياها فى الدول الموفدة لديها كتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر وما شابه ذلك . والمتبع أن يعهد بهذه الأعمال للقناصل تحت إشراف رئيس البعثة الدبلوماسية .

ثاسعا : يعتبر التفاوض أحد للمسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسى وفى معظم الحالات يكون الغرض من التفاوض بين حكومتين وهو تعبير أو الإبقاء على أهداف وسياسات بعضها البعض أو الوصول إلى اتفاق بشأن قضية ما بينهما على أن مثل هذه المفاوضات قد تكون لها أغراض أخرى وآثار جانبية نذكر منها : -

(أ) يحدث قدر كبير مما تقوم به الحكومات من اتصالات دبلوماسية فيما بينها بالدرجة الأولى لتبادل وجهات النظر ومعرفة النوايا ومحاولة إقناع الحكومات الأخرى بأن أنفالا معينة مثل حضور مؤتمر أو تخفيض تعريف جمركية أو تقديم مساندة دبلوماسية فيما يتصل بقضية دولية معينة سوف تكون فى صالحها . وفى مثل هذه الحالات لا يحتاج الأمر إلى تسام شديد وعادة مالا يستعمل التفاوض التهديدات ولا يقدمون الإغراءات . ومعظم الاتصالات الدبلوماسية من هذا النوع وتكاد تكون كل زيارات الرؤساء لتبادل وجهات النظر والتشاور وليس للتسام .

(ب) وقد ترتب اجتماعات دبلوماسية ثنائية أو مؤتمرات متعددة الأطراف يفرض التعتيل أو التجميد وتصوير أن الحكومة يهمها بشكل جاد أن تقوم بعملية التساوم ولو أنها فى الحقيقة لا تريد الوصول إلى أى اتفاق فقد توافق دولة مشتركة فى حرب على التفاوض للوصول إلى هدنة مجرد مساية الرأى العام بينما هى تعمل فى نفس الوقت على تصفية حملاتها العسكرية .

(ج) وقد تدخل حكومة ما فى المفاوضات الدبلوماسية ويكون غرضها فى المقام الأول هو الدعاية . فهى مثلاً تستعمل مؤتمراً مالا للوصول إلى اتفاق على قضايا محددة بقدر ما تستعمله لكسب الرأى العام فى الخارج وبغرض تفويض المركز التساومى لأعدائها . وهذا واضح فى العصر الذى نعيش فيه حيث ينظر بعين الشك إلى «الدبلوماسية السرية» وحيث كثير من المفاوضات الدبلوماسية مكشوفة للصحافة والرأى العام الأمر الذى يجعل المؤتمرات التى يعرف العالم بشأنها الكثير منبراً رائعاً للتأثير على اتجاهات الرأى العام وذلك لمصلحة حكومة ما وضد مصلحة معارضيه وبخاصة حين لا تصل الأطراف إلى اتفاق فى موضوع يهم الرأى العام وتمثل الأمم المتحدة ميداناً هاماً لهذا .

وتستعمل الدبلوماسية فى المقام الأول للوصول إلى اتفاقات وحلول وسط ونسويات حين تختلف أو تعارض أهداف الحكومات . وهى تتضمن - سواء فى الوصول إلى اللقاءات الخاصة أو المؤتمرات العلنة - محاولة تغيير سياسات أو أفعال وأهداف واتجاهات الحكومة الأخرى ودبلوماسيتها بوسائل الإقناع وتقديم الإغراءات وتبادل التنازلات وتوجيه التهديدات .

أساليب التفاوض :

وقد تبدأ المساومة ^(١) على القضايا موضوع التفاوض عن طريق سلسلة من الإشارات ترسلها الأطراف المعنية بما يعنى أنهم يريدون الدخول فى مناقشات رسمية . وكما ظهرت فى قضية فييتنام أو التفاوض بين مصر وإسرائيل قد يأخذ ذلك وقتاً طويلاً ونجاحاً أو فشلاً

(١) إحتلنا فى هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على :

- K.J. Holsti, International Politics, a Framework for analysis, Second edition, Prentice Hall International, Inc, London 1974 PP 208-400.

وراجع أيضاً، دكتور إبراهيم صفوة، م.م. ذ.

عسكرياً متعدداً قبل أن يقنع الجانبان أن المساومة الرسمية هي وسيلة أفضل أو مكتملة في السعي نحو تحقيق الأهداف وحتى بعد أن تتفق الأطراف على الدخول في المفاوضات. فلابد من حل بعض النقاط التمهيدية قبل أن تبدأ المناقشة في القضية موضوع التفاوض .

والعادة أن تبدأ الأطراف بالاتفاق على مكان المحادثات . والقاعدة التي جرى عليها العرف في السنوات الأخيرة في حالة المفاوضات بين جانبيين متعاضدين هي اختيار مدينة في دولة محايدة .

ولقد كانت جنيف المكان المفضل في الاجتماعات متعددة الأطراف التي تناولت قضايا الحرب الباردة ونزع السلاح كما اختارت الدولتان العظمى فينا وهاسنكي لمناقشة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . أما إذا كانت المفاوضات بين دولة تحتفظ بما بينها بعلاقات ودية فتجدهم عادة يلتقون في عاصمة أحدها . وغالباً ما نثير مسألة من هي الأطراف التي تشترك في المفاوضات والمشاكل وللمعيار العادي لذلك هو أن الأطراف التي تشترك في المفاوضات هي الأطراف المتصلة والمهتمة بالقضية . ولكن كثيراً ما تثار هنا مسألة الأطراف التي ليس لها وضع دبلوماسي رسمي . ونحن نجد على سبيل المثال أن مسألة تمثيل الفيتكونج في مفاوضات باريس الخاصة بفيتنام قد استغرقت مناقشات طويلة . كذلك يمكن أن نشير هنا على سبيل المثال إلى مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف . وقد يجر هذا إلى مناقشة شكل مائدة المفاوضات . وأخيراً لابد من الاتفاق على مسألة الترجمة والنشر والتوثيق ودور المستشارين وما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة للصحافة ووسائل الإعلام أم لا .

وكل هذه الأمور تأخذ وقتاً طويلاً ذلك أن الوفود والحكومات ترى أنها تعكس نفسها على مسائل لها أهميتها الأساسية بما في ذلك قدرتهم التساوية ومكانتهم وقد يكون مغزى كل قرار إجرائي صغير مغزى كبير كما هو الحال في المثلين السابقين .

وقبل أن نناقش وسائل المخادعة والتمويه الممنوعة التي تستعمل في التساوم على القضايا المطروحة ينبغي أن نشير إلى أن عدداً من الظروف المحيطة أو الإطار العام للعملية يمكن أن تؤثر على ما ينتهي إليه التفاوض تأثيراً حيوياً . وأول مسألة لها خطرها في هذا المجال هي ما إذا كانت اللقاءات ستكون مفتوحة أمام الصحافة أم لا . ذلك أنه لو اتفق على أن تكون مفتوحة فسوف يكون هناك - كما أشرنا من قبل - مجال للدعاية ويتنظر أن تطور

المنافسة وأن يكون كثير مما يقال موجها للتأثير في داخل الوطن أكثر منه على الأطراف الموجودة على الجانب الآخر من مائدة المفاوضات . كذلك فإن سير المفاوضات يختلف في حالة ما إذا كانت بين طرفين أو بين عدة أطراف . وهو أيضاً يتوقف على ما إذا كان كل الأطراف تدرك أن الوضع خطير . وإذا كان الأمر كذلك فيمكننا أن نتوقع أن تأخذ المناقشات وقتاً قصيراً ويتصل بهذا اتصالاً وثيقاً مدى إلحاح المشكلة في نظر المتفاوضين فإذا كانوا يرون أن الأمور تكاد تفلت من أيديهم وتتطلب حلاً ما فسوف يكون هناك ضغط كبير للتركيز على القضايا الجوهرية ولا يؤخذ وقت طويل في التعريف على النوايا وتقييم بيانات كل جانب . وقد يسود شعور بأن أى حل أفضل من ترك الأحداث تأخذ مجراها أو التباطؤ في تناول الأمور .

وأخيراً يمكن أن نتوقع أننا تأخذ المفاوضات سمات معينة إذا أدى أحد الأطراف بشكل رسمى أو غير رسمى دور الوسيط . وإذا كانت عملية التساوم تصبح في هذه الحالة أكثر تعقيداً إلا أن الوصول إلى حلول مناسبة يحتمل أن يتحقق بدرجة أكثر لو تمكن طرف من اقتراح مجموعة من البدائل تختلف عما تقدمه الأطراف الرئيسى فيما يتصل بالموضوع المتنازل أو لو تمكن من جعل الاتصال بين الخصوم يستمر دون أن ينهار .

الاقناع بالوصول إلى الحلول (وسائل الإقناع) :

وتتوقف اختبار الطرف والتكتيك التى تستعمل في المفاوضات الدبلوماسية على العموم على درجة عدم التوافق بين أهداف ومصالح دولتين أو أكثر ومدى تصميم الدول على تأمين هذه المصالح والدرجة التى تريد بها الأطراف التوصل إلى اتفاق ونادراً ما يكون للمفاوضات الدبلوماسية بين الأصدقاء والحلفاء نفس سمات المفاوضات بين الحكومات المتعادية . وحيث يكون هناك فعلاً قدر كبير من الاتفاق على الخطوط الرئيسية لقضية ما فقد لا تعتمد المفاوضات وضع التفاضيل أو استخلاص ما يبنى على هذه الخطوط الرئيسية فإذا كانت استرجة استجابة الحكومات لمصالح كل منها كبيرة فيحينئذ يكون لديها أساس طيب لترتيب الحلول الوسط وتبادل التنازلات . ونضرب مثلاً على ذلك التفاوض فيما بين دول السوق الأوربية المشتركة فيما يتصل بأمورها . وكذلك فإن وجود رغبة مشتركة في الوصول إلى اتفاق قد تجعل المفاوضات يقبلون عمل تنازلات . والبديل في هذه الحالات هو التمسك بموقف ما بشكل لا مرونة فيه ومنع الوصول إلى اتفاق وقبول السمعة الضارة التى تنتج من بنى مثل هذا الموقف .

وحين تكون الأهداف بالأساس غير متوافقة يكون كذلك الجانبين معصماً بقوة على التمسك بموقفه فإن مسألة التأثير على السلوك والأفعال والأهداف عن طريق التساوم الدبلوماسي تكون أكثر صعوبة وتعقيداً . ويتضمن إلى اتفاق في مثل هذه الظروف مرحلتين . فاولاً : لابد أن يفلح جانب في جعل الجانب الآخر يريد الوصول إلى اتفاق في مثل هذه الظروف مرحلتين : فاولاً : لابد أن يفلح جانب في جعل الجانب الآخر يريد الوصول إلى اتفاق من نوع ما أى يجب أن يجعل الجانب الآخر يوقن بأن اتفاقاً أو تسوية ما هي أفضل من الوضع القائم حيث للمواقف غير متوافقة أو حيث لا اتفاق ، أو يجعله يوقن أن ما ينجم عن عدم الاتفاق يكون ضد مصلحته أكثر مما ينجم من الاتفاق .

وثانياً : ما أن يصل الطرفان إلى الاتفاق على عقد فإن عليهم أن يتابعوا بالتساوم البنود المحددة للاتفاق النهائي .

ومن المنتظر أن تكون الخطوة الأولى أصعب حين يكون التصميم على الأهداف غير المتوافقة قوياً : فطالما أن أحد الأطراف أو كلاهما يعتقد أن بالإمكان تحقيق الأهداف عن طريق أفعال أخرى غير المفاوضات فإن التساوم الدبلوماسي لا يمكن أن يؤدي إلى تسوية . وعلى سبيل المثال فإننا نجد أن الحلفاء والاتحاد السوفيتي قد اجتمعوا أكثر من ٤٠٠ مرة قبل أن يتم الاتفاق على وضع النمسا .

وإذا قرر كلا الجانبين أن الاتفاق أمر مرغوب فيه أكثر من عدمه أو من الإبقاء على الوضع القائم فإن عليهما بعد ذلك أن يتساوما على التفاصيل المحددة للتسوية وهم بالأساس يعرضون ظرفهم ويحددون أهدافهم ويستعملون الإقناع على طريق تقديم ما يصور صحة نظراتهم أو يبين درجة حاجاتهم ويمكنهم من وقت لآخر أن يستعملوا التهديد وكثيراً ما يستعملون الإغراءات في محاولة الحصول على قبول مقترحاتهم وإذا فشل ذلك فإنهم يعيدون تقدير موقفهم الأصلي بتقديم تنازلات يأملون بها الوصول إلى اتفاق أو تغيير أهداف الجانب الآخر . ويجب عليهم طول الوقت أن يكشفوا في عملية المساومة عن تصميم على مواقفهم وذلك خوفاً من أن يفترض الطرف الآخر بأنهم لا يتمسكون بقوة شرطهم وأنهم سوف يكونون على استعداد للتراجع عنها بشير مقابل له قيمته .

ويمكن تفسير الوعد بمكافأة ما على أنه نوع من الرشوة أو الحفز يقدم ميزة مستقبلية في مثل الاتفاق على نقطة محددة مختلف عليها . ويتبين ذلك من الوعود بشروط

سلام سهلة أو بفروض أو بمساندة دبلوماسية في مؤتمر مقبل ... إلى بعض الأفعال الرمزية من مثل الإفراج من جانب واحد عن أسرى الحرب أو التوقف عن الأعمال الحربية ومن الطرق الشائعة التي تستعملها الحكومات التي لها مطالب بمساحات كبيرة في أراضي الجانب الآخر أن تغريه بتسوية كل القضايا الأخرى التي تفرق بين دولتين أو أكثر إذا كان الجانب الآخر سيسلم فيما يتصل بهذه الأرض وذلك كما فعل هتلر في حصوله على منطقة السودان من تشيكوسلوفاكيا واعداً أنه لن يطالب بأية أراضي أخرى وفي أوروبا بعدها.

ويمكن أن ننظر إلى التهديدات على أنها عكس الإغراءات وتعلن بمقتضاها الدولة «أ» أنه إذا لم تفعل الدولة «ب» شيئاً فإن الدولة «أ» ستفعل شيئاً يؤدي أو يدمر مصالح الدولة «ب» وحين تكون أهداف دولتين أو أكثر متعارضة فإن ذلك يمكن أن يتضمن تهديدات بالبدء في الحرب وعلى العموم قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض المقاطعة الاقتصادية أو إقامة حصار أو سحب معونة أجنبية وعلى العموم معاقبة الدولة «ب» بهذه الطرق أو بطريق أخرى . وبالإضافة إلى ذلك يمكن استعمال تهديدات تتصل بأكثر بموقف تفاوض دبلوماسي معين . فقد يهدد مفاوضا الجانب بوقف المناقشة ليعينوا أن الجانب يفضل عدم الاتفاق على تعثر المفاوضات أو على قبول شروط الجانب الآخر وقد تعلن الانفاقات السرية وقد تزيد من شروطها للوصول إلى اتفاق وقد تترك الأمر للمسكرين لتناوله بطريقتهم .

وتتوقف فعالية التصرفات التي تتطوى على التهديدات على مدى جدتها أكثر منها على أى شيء آخر فلا بد أن تعتقد الدولة «ب» بأن التهديد سوف ينفذ إذا لم تقى بمطالب الدولة «أ» . وسوف تشعر «ب» بالجدية حين تتحقق من أن «أ» يمكنها أن تنفذ التهديد وأنها يمكنها بتنفيذه أن تصيب الدولة «ب» بضرر شديد دون أن يصيبها هي أى الدولة «أ» ضرر شديد . وعلى سبيل المثال إذا هدد دبلوماسيو الدولة «أ» بالانسحاب من مؤتمر وكانت الدولة «ب» تعرف أن مثل هذا العمل سوف يضر بشدة بعرض الحصول على اتفاق تريد الحصول عليه فقد تكون الدولة «ب» في هذه الحالة على استعداد لأعطاء تنازلات في آخر لحظة لتمنع انهيار المفاوضات^(١) .

- K J. Holsti, op.cit.

(١)

وراجع أيضاً، دكتور ابراهيم صقر، م س. ذ.

ويدلو لنا أنه حتى تكون التهديد ما فاعلية وجدية فإن هذا يتطلب أيضاً أن يكون هناك بعض التاسب بين حجم التهديد والقضية المتناولة فلا يمكن أن تتصور أن دولة عملاقة تهدد صغيرة بشن حرب نووية عليها إذا لم تسلم لها في موضوع صغير الأهمية هنا يبدو غير جاد لأنه لا يناسب إطلاقاً مع القضية المتناولة ، والأمراً كما يلخصه الأستاذ كيثيث ، أنه يعد نقطة معينة كلما كبر حجم التهديد كلما انخفض احتمال تصديق حدوثه .

كذلك فإنه حتى تكون التهديدات جدية فإنها ينبغي أن تظهر أنها من جانب واحد أى أن على الدولة «أ» أن تجمل من الواضح التهديد إذا نفذ أن يصيب مصالحها هي بضرر شديد . أى - بمعنى آخر - أن تكاليفه للدولة التي يوجه إليها سوف تكون أعظم بكثير منها للطرف الذي يوجه التهديد . فإذا هددت دولة «أ» بأنها ستسحب من مؤتمر (وذلك يحدث عادة بعد أن تعطى إشارة استثناء المفاوضات الرئيسية للشاور) لكن الدولة «ب» تعرف أن «أ» سوف تعاني من إدانة الرأي العام بشدة لها بسبب ما يؤدي إليه تصرفها من فشل المؤتمر فإن التهديد أن يكون جدياً حقاً . وقد تجد الدولة «ب» أنها فعلاً تحت إغراء شديد لتكشف أن محاولة الدولة «أ» ليست إلا مناورة لا تجدى وفي هذه الحالة يمكن أن توضع «أ» في موقف صعب للغاية .

وفي بعض الحالات يكون على الذين يمارسون التهديد أن يتخذوا تصرفات معينة تظهر أن لديهم الإمكانيات لتنفيذ التهديد . وقد يتضمن هذا تعبئة القوات أو قطع المعونات أو وقف التجارة لوقت قصير أو تخفيض عدد أعضاء السفارة أو الانسحاب لمدة قصيرة من مؤتمر.... ولكنها أعمال يقصد بها الإشارة بأن الدولة جادة في تنفيذ التهديد عند الضرورة.

وأخيراً قد يكون من المفيد أن توجه الدولة بقصد تهديدات غامضة أو كما يسميها البعض تخذيرات تنذر بالشر . وإذا كانت هذه التحذيرات قد لا تعطى الشعور بالجدية كاملاً فإنها تتميز أن تعطى الجانب المهدد أشكلاً بديلة كثيرة لأعمال العقوبة أو عدم أعمالها إذا لم يساير الجانب الآخر فيما هو مطلوب .

ويتجنب التهديد الغامض وضع الدولة المواجهة له في موقف لا يمكنها أن تتاور فيه . وكما يشير البعض فإن هناك تعارض بين الرغبة في توجيه تهديد جاد والرغبة في المحافظة على حرية التصرف^(١).

(١) لاحظ مدة تطبيق هذه القواعد على محاولات الوصول إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل خلال عملية التفاوض بينهما في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢ بشأن الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. (المؤلف)

والمشكلة فى توجيه التهديدات فى المفاوضات الدبلوماسية هى أن الجانب الآخر حى ولو كانت التهديدات على درجة معقولة من الجدية - قد يرى اعتبارها. وفى هذه الحالة على الموجه للتهديد أن يتصرف وربما يؤدى ذلك إلى الإضرار الشديد بمصالحه هو أو أن يتراجع ويرى سمعه أنه هوان أو بلاف وبعبارة أخرى فإن التهديد إذا وجه فعلاً فإنه يفشل فى تحقيق غرضه.

وفى ظروف معينة قد يكون التهديد أكثر قابلية للتصديق - أى أكثر جدية - إذا كان سيصيب الجانبين على السواء بأضرار شديدة^(١).

هناك مشكلة تصل جزئياً بجعل التهديدات جدية وهى إعلان التصميم على موقف معين فى عملية المساومة.. وعادة ما تبدأ المفاوضات الدبلوماسية بأن يقدم كل الأطراف الحد الأقصى لمطالبهم أى المواقف التى يطمنون - فى أحسن الأحوال - تحقيقها من المفاوضات. وإذا يعرف الدبلوماسيون ذلك فإنه يجب عليهم أن يحاولوا معرفة إلى أى حد يكون خصومهم مستعدين للتراجع عن مثل هذه المواقف وفى أثناء عملية التفاوض فإنهم يسامون على المقترحات المختلفة حتى يصلوا إلى نقطة التقاء. ويتوقف مكان هذه النقطة على درجة فعالية الإقناع التى يمكن أن يقنع بها الدبلوماسى للآخرين بأنه وحكومته مصممون على التمسك بمبادئه.

الدبلوماسية والنظام السياسى والسياسة الخارجية :

يمكن القول بأن السياسات الخارجية للدول متغيرة بتغير النظم السياسية ؟ فالسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى هى بالدرجة الأولى «شيوعية» وأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فيما بعد الحرب العالمية الثانية هى بالدرجة الأولى سياسة رأسمالية بأهدافها النهائية، وهذا مؤداه فى نفس الوقت القول بأن المصلحة القومية - فى المجال الخارجى - تعنى القضاء على القوى الرأسمالية عند الاتحاد السوفيتى، وتعنى سحق القوى الشيوعية عند الولايات المتحدة كما كانت تعنى فى تصور النازيين تحقيق المجال الحيوى، وهكذا فإن الكلام عن مفهوم عام مجرد «للمصلحة القومية» ممتثل فى «قوة الدولة» أو فى «أمنها» لا معنى أن لهذه المصلحة القومية معياراً ثابتاً وإنما الصحيح باستقراء الواقع أن

(١) دكتور إيرليم صقرم. س. د.

لها مضموناً حسياً متغيراً تبعاً لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجى فى «مضمون المصلحة القومية متغيرة بتغير النظم السياسية»^(١).

غير أن للاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية فى الدولة أهميتهم القصوى حيث تعتبر بدون شك من عوامل قوة السياسة الخارجية للدول، وهو الأمر الذى يحظى باهتمام تحليلات معظم أساتذة الباحثين فى السياسة العامة ؟ فأما فيما يتصل بالاعتبارات وتأثيرها على السياسة الخارجية فإنها تتصرف إلى عدة جوانب منها : -

أولاً : عنصر الاستقرار السياسى وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية، والتى يتكون منها النظام السياسى للدولة ؟ فهذا الاستقرار هو بلاشك عنصر إيجابى من عناصر القوة القومية، أما كثرة التغيرات والتقلبات السياسية ؟ مثلما يحدث فى بعض دول العالم، فإنها تؤدى إلى إرباك الأجهزة السياسية والدبلوماسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسيء إلى الكيفية التى تعمل بها، وتحرمها من الاستقرار الضرورى لوضع سياسات بعيدة المدى تحمى بها الدولة مصالحها القومية، كما أن عدم الاستقرار السياسى يسيء إلى ثقة الدول التى تمنأى من هذه الظاهرة ويجعلها تحجم عن الدخول معها فى إتفاقات تخص مصالحها المشتركة.

ويرتبط بهذا العامل الاعتبار الآخر المتعلق بدرجة الوحدة القومية ومدى التجانس فى اتجاهات الرأى العام لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيدولوجية أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة فى صراعات جانبية وإضعافها فى مواجهة الدول الخارجية، وأبلغ مثال على ذلك فرنسا قبل ديجول وبعده، حيث أدى الاستقرار السياسى الذى تمتعت به فرنسا أبان حكم ديجول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو ما يتوفر له خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم.

ثانياً : حدود السيطرة السياسية للحكومة على الدولة : فكلما أحكمت هذه السيطرة كان ذلك من بين العناصر الإيجابية فى قوة الدولة، ومن أنثلة ذلك الصين قبل الحكم الشيوعى فيها وبعده، فأبأن حكم شيانج كاي شيك لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأرض الصينية، الأمر الذى أضعف من القوة السياسية للصين فى الداخل والخارج، أما بعد وصول الحزب الشيوعى إلى الحكم فقد امتدت سيطرة

(١) دكتور محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، م.م.ذ. ص ٤٠ - ٦٥.

الحكومة إلى كل أقاليم الصين على نحو لم يتوفر لها في أي وقت من الأوقات في تاريخها الحديث، وقد انعكس هذا التغيير في سلطة الحكومة على الدولة بتأثيرات إيجابية وحاسمة على قوة الصين القومية ؛ لأن هذه السيطرة الفعالة هيأت المجال أمام إبراز تأثير العناصر الأخرى من عناصر هذه القوة وما ترتب على ذلك من تبدل مركز الصين في توزيعات القوى العالمية.

وفيما يتعلق بعامل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية للدولة وتأثيره على قوتها القومية فهو أيضاً من العوامل التي لا تخفى أهميته، فالمهارة الدبلوماسية هي التي تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وإمكانياتها إلى الحد الأقصى عند مباشرة تأثيرها في سياسات واتجاهات الدولة الخارجية، وهناك عدة اشتراطات أساسية أخرى يجب توافرها لكي يمكن لهذه الدبلوماسية أن تحقق أهدافها بنجاح، وأهم هذه الاشتراطات : -

(أ) إن الدبلوماسية الناجحة تتطلب إيجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة ولا يكون في تناقض تصرفات الدولة واتجاهاتها تأثيره السلبي الضار على الجهود التي تبذلها هذه الدبلوماسية كما أن عنصر التوقيت في التكتيك الدبلوماسي وهو اعتبار بالغ الأهمية فإن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسباً بمنتهى الدقة حتى ينتج أكثر الآثار إيجابية في دعم موقف الدولة وهناك تحركات دبلوماسية تفشل لا لسبب، إلا لسوء توقيتها، والواقع أن خلق التناسق بين التكتيكات الدبلوماسية للدولة في إطار من التوقيت المناسب، وتحت أكثر الظروف مواتمة لمصالح الدولة إنما يحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية من نوع خاص.

(ب) أما الاشتراط الثاني فهو أن التفاوض الناجح والفعال بين الدول يجب أن تدعمه وتساعده أفعال وترتيبات عملية، فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة في تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحددة يمكن من خلالها التأثير في موقف الطرف الذي يحتاج إليها، كما أن الأدوات الدعائية التي تملكها الدولة يجب أن تستخدم هي الأخرى بطريقة فعالة لزيادة التأثير الواقع تحت الطرف الآخر في عملية التفاوض:

(ج) أن الدبلوماسية الناجحة تقتضي المراجعة المستمرة لبرامجها وبوسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل مستجيبة أو مرتبطة باستمرار بطبيعة الظروف الدولية السائدة. والزعامة السياسية الناجحة هي التي تتوافر لها القدرة على اختيار أنسب الوسائل والتكتيكات

التي تتبعها في تنفيذ سياساتها الخارجية، ذلك أن فقدان الارتباط بين هذه الوسائل وظروف التنفيذ يضعف من تأثيرها ويعود على الدولة بضرر لا مبرر له.

وفيما يتعلق بالاعتبار الأخير والخاص بكفاية الأجهزة الدعائية نجد أن أجهزة الدعاية الكفء هي التي تحشد إمكانياتها وتجندها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة وتنفيذ أهدافها بالكيفية التي تصمم بها أصلاً.

وهذه الدعاية ^(١) بوجه عام هو خلق ردود فعل واستجابات سياسية ونفسية في الرأي العام الخارجي على نحو يخدم الأهداف القومية التي تتوغلها الدول من اتباع سياسات خارجية معينة، ويجب أن تكون الدعاية متوافرة لها إمكانيات ضخمة من المعلومات على أن يكون المظهر الغالب على السياسة الدعائية للدولة هو الثقة والتصديق وليس الإسراف في المبالغات أو ترويج أكاذيب يسهل اكتشافها كما يجب أن تكون الدعاية مرنة إلى الحد الذي يسمح بتجديد خطواتها و الإطار الذي تقدم فيه حتى تطلبت ضرورات التكثيف الدبلوماسي ذلك، وأدوات الدعاية متنوعة منها الإذاعات والنشرات والأيديولوجيات والنشرات والتكتيكات.

الدبلوماسية والاستراتيجية :

جملة القول أن دبلوماسية الدولة هي التي يقع عليها عبء تجميع العوامل السابقة في كل واحد متكامل ثم تقدير مدى ما يكون له من وزن في ميدان علاقات القوى في المجال الدولي، فتتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمن السلم، وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية فهي التي تقع عليها عبء تقدير عوامل قوة الدولة وتوجيهها في حالة الحرب أن الدبلوماسية كالأستراتيجية كل في حينه، هي القدرة على تجميع العوامل الولية لقوة الدولة في كل واحد ثم تقديره لتوجيه إلى ما يحقق المصالح القومية لدولة من أقرب طريق وأقل التضحيات، وذلك بداهة في ضوء تقديرها لمكانة هذه القوة من سلم القوى الدولية في النظام العالمي المعاصر.

(١) حول مفهوم الدعاية والكيفية التي تقدم بها المادة الدعائية ودور الدعاية في السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى راجع : دكتور إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ص ٢٠٢-٨٣.

فالدبلوماسية إذن كالأستراتيجية - كل منها فى زمنه، هى عقل الدولة الذى يصهر قوامها للخام فى طاقة فعالة فى المجال الدولى، ثم يقدر قوة هذه الطاقة ويتحسن استغلالها فى المجال الدولى على مقتضى مصالحه القومية.

وهكذا يمكن التمييز بين مستويات ثلاثة للدبلوماسية، - تتدرج فى القوة تدرجاً ينتهى إلى الاستراتيجية، وذلك استناداً إلى التقدير الصادق للطاقات القومية فى العلاقات الدولية من جانب دبلوماسية الدولة واستراتيجيتها :

الدبلوماسية الخافضة - ذات الطاقات الضعيفة

الدبلوماسية الجهورية - ذات الطاقات المقبولة

الدبلوماسية المتحجرة - ذات الطاقات القادرة.

الدبلوماسية المهددة - ذات الطاقات الفاتكة .

الاستراتيجية الهجومية - ذات الطاقات الفاتكة.

وكل مستويات القوة الدبلوماسية على النحو السابق يمارس مستنداً إلى مستوى يقابله من درجات قوة الدولة الفعلية يرجع له النجاح فى تحقيق أهدافه، ولا ضل الهدف وعرض الدولة إلى المخاطر والتأخير ملء بالأمثلة التى ساء فيها تقدير الساسة للقوى المعادية.

الحرب والدبلوماسية الاستراتيجية العسكرية :

كانت الحرب منذ القدم وسيلة فعالة من وسائل تحقيق أهداف الدولة سواء كانت هذه الأهداف هجومية أم دفاعية. وقد اختلف ذلك على مر المصور باختلاف طبيعة النظم السياسية نشأة وتطوراً. فكانت الحرب وسيلة النظم الفردية المطلقة فى الأمبراطوريات القديمة لتوسيع سيطرتها وسلطانها وتحقيق الطموح الشخصى للحاكم. ثم ارتبطت بالنظام السياسى ذاته وخير ما يعبر عن ذلك الحروب التى خاضتها روما لفرض سيطرتها على العالم القديم فى ظل الجمهورية ثم الامبراطورية.

وعقب نشأة العقائد الدينية العالمية مثل المسيحية والإسلام أصبحت الحرب وسيلة لنشر الدعوة وخلق مجتمع جديد وبذلك أصبح ارتباطها بالعقائد والمبادئ أوثق من ارتباطها بالحكام والقادة العسكريين من ذوى الطموح الشخصى.

وعلى الرغم من التطور الذى حدث فى المبادئ والقيم والقوانين فى المجتمعات الإنسانية إلا أن الحرب مازالت تمثل أحد وسائل تحقيق الأهداف القومية للدولة وذلك باستخدا لم القوة والعنف المسلح لإخضاع لإدارة الخصم والسيطرة عليه. ويعرف كارل فون كلاوزفيتز الحرب على ضوء ذلك قائلاً :

«فالحرب ليست شيئاً مختلفاً عن المبارزة على نطاق واسع، وإذا ما أردنا أن نجمع النزعات الخاصة المتعددة التى تتألف الحرب منها فى مفهوم واحد، يحسن بأن نفكر فى اثنين من المقاتلين، يحاول كل منهما بواسطة قوته البدنية إخضاع خصمه لإرادته. إن هدفه المباشر هو إلقاء خصمه أرضاً ليجعله عاجزاً عن أية مقاومة.

فالحرب إذن، وبهذا الشكل، عمل من أعمال العنف، يستهدف أكراه الخصم على تنفيذ لإرادتنا»^(١).

ويوضح ذلك بقوله : بأن الحرب جزءاً من العلاقات السياسية فهى لا تشكل بالتالى شيئاً مستقلاً، ونحن نعرف ولاشك أن العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هى التى تؤدى إلى الحرب، ولكننا نتصور أحياناً أن هذه العلاقات تنقطع مع اندلاع الحرب. وأن وضعاً جليداً يظهر آنذاك، وهو مختلف تمام الاختلاف عما سبقه، ويتبع قوانين خاصة به. ولكننا نؤكد على العكس بأن الحرب لا تشكل شيئاً سوى استمرار العلاقات السياسية، مع استخدام وسائل جديدة أخرى.

ونحن نقول وسائل جديدة أخرى تدخل فى الموضوع وتضاف إليه ؛ لنؤكد بأن الحرب نفسها لا توقف هذه العلاقات السياسية ولا تقلبها إلى شىء مختلف كل الاختلاف وأن هذه العلاقات تحافظ على روحها مهما كانت الوسائل التى تستخدمها وأن الخيوط الرئيسية التى تجرى عبر أحداث الحرب، والتى ترتبط بها ليست سوى خيوط سياسة تتابع مسارها عبر الحرب حتى تحقق السلم، - ثم يختم قوله - بأن الحرب أداة من أدوات السياسة، وهى تحمل بالضرورة طابع هذه السياسة وعليها أن تقيس كل الأمور بالمقياس الذى تستخدمه السياسة وليست إدارة الحرب فى خطوطها العريضة الأساسية، ولكنها سياسة

(١) كارل فون كلاوزفيتز - فى الحرب - ج١ - ترجمة : أكريم دبرى والمقدم الهيثم الأيوبى ؛ دار الكتب العربى - القاهرة - دت - ص ٨٠.

تحمل السيف بدلاً من السلم، دون أن يمنعها ذلك من أن تفكر بناءً على قوانينها الخاصة^(١).

فاستخدام القوة لا يكون لذلك وإنما لتحقيق هدف هو بالنسبة للدولة يمثل غاية من غاياتها القومية ؛ لذلك أوجز كلازفيتز علاقة الحرب بالسياسة قائلاً :
«ليست الحرب إلا استمرار السياسة للدولة بوسائل أخرى»^(٢).

وتلجأ الدولة إلى الحرب لتحقيق أهدافها القومية عندما تفشل الوسائل السلمية الأخرى مثل الوسيلة السياسية والضبط الاقتصادي، والإكراه المعنوي. وعندما يمثل الهدف القومي جزءاً من سياسة الدولة العليا أو يمس أمنها القومي وذلك في حالات الصراع بين الدول والنظم السياسية المختلفة، كما هو واقع بالفعل بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي حيث أنه صراع على حق وشرعية الوجود وليس على مصالح محدودة، ومن ثم فالهروب وسيلته الأولى لكلا الطرفين المتصارعين. والهدف السياسي من الحرب مهما كان نوعها هو إخضاع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه باستخدام القوة والعنف المسلح^(٣).

وتختلف الأهداف القومية من دولة إلى دولة أخرى، ومنشأ هذا الاختلاف في الأصل اختلاف نظمها السياسية وفلسفاتها، واختلاف مصالحها التي تنطلق إلى تحقيقها، كما يتأثر الهدف القومي بالموقع الجغرافي للدولة ومواردها الاقتصادية وعدد سكانها. فقد لجأت ألمانيا النازية إلى استخدام الحرب لتحقيق ما أسمته بالجهل الحيوي للشعب الألماني^(٤)

هكذا كان تعريف كلازفيتز للحرب بأنها استمرار السياسة بوسائل أخرى - عنيفة. أما الماركسية اللينينية تعد هذه الموضوعية، ولكنها ركزت على كشف طبيعة السياسة التي تشكل الحرب استمراراً وتعبيراً لها، وذلك من أجل الكشف عن المحتوى الطبقي للحرب،
(١) كارل فون كلازفيتز - الحرب - ج ٣ - ترجمة : أكرم دوى والمقدم الهيثم الأيوبي - الهيئة المصرية للتأليف والنشر - دار الكاتب العربي - القاهرة - ١٩٦٩. ص ١١٣، ١١٤.

(٢) كلازفيتز - المصدر السابق الجزء الأول - ص ٧٣.

(٣) هانز موزجاتو - السياسة بين الأمم - الجزء الأول : ترجمة : خيرى حماد - الدار القومية - القاهرة - سنة ١٩٦٤ - ص ٥٦ وما بعدها.

(٤) نظير تفاهيل ذلك في كتاب كفاحي لأدولف هتلر - المكتبة الأهلية - بيروت د. ت.

يقول لينين : «أن الطبيعة الطبقية للحرب يجب البحث عنها ليس في التاريخ الدبلوماسي للحروب، وإنما بتحليل الواقع الموضوعي للتطبيقات الحاكمة في كل البلدان المتحاربة، أو كما يقول، بعبارة أشمل : «من هي الطبقة التي نشن الحرب وتستمر في شنّها، هذا هو السؤال الهام جداً !!» وذلك لتحديد الموقف من الحرب، أي عدالتها وعدم عدالتها، ويستخلص لينين حتمية الحروب ليس بين الدول الإمبريالية فيما بينها فحسب، وإنما أيضاً، إمكانية وحتمية الحروب العادلة من جانب المضطهدين، ما دام هناك أمم مقهورة وطبقات مستغلة. ويصنف - الحروب العادلة - إلى ثلاثة أصناف : أولاً الحروب والثورات الوطنية الثورية، وثانياً الحروب والثورات البروليتارية ضد البرجوازية. وثالثاً حروب وثورات يجتمع فيها الطرازان السابقان... الخ»^(١).

أما ماوتسي تونغ فينتقل من موضوعة كلازفيتز وموضوعات لينين، وأخيراً يعطى تعريفاً للحرب أكثر تكاملاً من تعريف كلازفيتز فيقول : «الحرب هي أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة. وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات...» «إذا لم تفهم الظروف الواقعية للحرب وطبيعتها وعلاقتها بالأشياء الأخرى فلن تعرف قوانين الحرب، أو تعرف كيف توجهها، أو تكون قادراً على إحراز النصر».

وهنا يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

١ - لا يكفي أن نصف الحرب بالوحشية ونسجها لنتتهي الحرب وإنما يجب رؤيتها كظاهرة تشكل أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات عندما تبلغ مرحلة عدائية. وبالتالي علينا أن «نعارض الحرب بالحرب» نعارض «الحرب بالإمبريالية العدوانية بالحرب الثورية الوطنية» ونعارض «الحرب المضادة الطبقية الرجعية بالحرب الثورية الطبقية» أو بكلمات أخرى، علينا أن نعارض الحرب غير العادلة بالحرب العادلة هذا هو الطريق للقضاء على وحشية الحرب وبربريتها.

٢ - الحرب هي استمرار للسياسة بأساليب أخرى، أو قل هي شكل صراع - على أشكال الصراع - لحل التناقضات، أي أن الحرب ميدان خاص مستقل تحكمه ظروف

(١) راجع في تفاصيل ذلك : منير شفيق، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥

ص ٧-١٨.

خاصة به، وبالتالي له قواعده وقوانينه الخاصة. فالحرب استمرار للسياسة ولكنها ليست السياسة، والحرب صراع لحل التناقضات ولكنها شكل خاص من الصراع. وبكلمات أخرى يجب أن تعامل الحرب كحرب، وبالتالي يجب أن تدرس وتعالج كمجال مستقل قائم بذاته من ناحية، وكمجال متولد ومتأثر بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ. من ناحية ثانية.

ولكى لا تبدو تلك الموضوعات نظرية تجريدية فلنلق نظرة سريعة على الوضع العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، فنلاحظ أن الحرب فى العصر الذرى عملية مستمرة حتى فى ظل ما يسمى بوقت «السلم» فالعالم أو على الأصح الدول الكبرى فى حالة حرب دائمة غير معلنة هو ما تثبته حقائق السباق النووى والصواريخ والفضاء.

والسؤال الآن هو كيف يتم تحديد الأهداف القومية للدولة ووسائل تحقيقها وربط ذلك بالسياسة العليا أو ما يطلقون عليه الاستراتيجية العليا ؟.

ينى ذلك فى الأساس بأسلوب التخطيط الشامل بعد دراسة الأهداف القومية ووضع أسبقيتها واختيار الوسائل المتاحة لتحقيقها. والأهداف القومية لأية دولة تمثل حجر الأساس الذى تبنى عليه استراتيجيتها العليا. وتختلف الأهداف القومية فى طبيعتها، فقد تكون سياسة أو اقتصادية أو عسكرية، ولكنها فى مجملها لابد من وجود نوع من التنسيق والترابط بينها وانعدام التعارض لأنها فى النهاية تحقق غاية واحدة^(١).

وتحديد الأهداف القومية يتطلب تحليل المشاكل والتحديات التى تواجهها الدولة خصوصاً عندما يقع التعارض مع الأهداف القومية لدولة أخرى. وتقوم القيادة السياسية العليا فى الدولة بتحديد الغاية القومية التى تنفرع إلى أهداف رئيسية أساسية، تنفرع بدورها إلى أهداف جزئية أو مرحلية فى كل مجال من مجالات التخصص وبوالم كل مستويات التخصص بين الأهداف المحددة القرارات المتاحة. وتدرج دراسة ذلك على المستويات المختلفة وتستخدم وسائل عديدة لتحقيق تلك الأهداف.

(١) العميد هيثم الكيلانى - دراسة فى العسكرية الإسرائيلية : معهد البحوث والدراسات العربية العاليه

القاهرة سنة ١٩٦٩ - ص ١١٤.

وراجع أيضاً جميل عائد الجبوري، الحرب الوقائية فى استراتيجية إسرائيل العسكرية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص ٥ - ٢٤.

وتأتى الاستراتيجية العسكرية لتضع تخطيط استخدام القوة العسكرية لبلوغ الغاية التي تم تحديدها، فخرط الاستراتيجية العسكرية بالحرب وهي توأمت بين الوسائل العسكرية مدعمة بالوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف السياسة للحرب.

والاستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الاستراتيجية الكلية أو ما يطلقون عليها الاستراتيجية القومية مباشرة. وفي المجال العسكري تنقسم الاستراتيجية العسكرية إلى الاستراتيجية العليا وهي التي توجه سير الحرب وتضع مخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب غايتها النهائية قهر العدو وتجريده من سلاحه وفرض إرادة الطرف المنتصر عليه.

الاستراتيجية العسكرية البحتة : تعنى فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة. ويحددها القائد العسكري في نطاق قيادته مع الالتزام بالارتباطات التي توضع له في هذا المجال^(١).

ويحدد كارل فون كلاوزفيتز غاية الحرب قائلاً : تشمل خطة الحرب عادة العمل الحربي كله، ويصبح هذا العمل بفضها عملية واحدة ذات هدف واحد نهائي، تذوب فيه جميع الأغراض الخاصة. ولا تبدأ أية حرب من الحروب - أو يجب على الأقل أن لا تبدأ- إذا كنا نتصرف بحكمة، دون أن نجد جواباً للسؤال التالي : ما هو الأمر الذي نسعى للوصول إليه بواسطة الحرب ومن خلالها ؟.

إن ما نسعى للوصول إليه بواسطة الحرب هو الهدف، أما ما نبحث عن بلوغه من خلال الحرب فهو الهدف الوسيط. وتحدد هذه الفكرة الأساسية سير الحرب كلها، كما تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها. ويظهر تأثيرها على العمل كله ويتغلغل حتى أدق تفاصيله، إن سحق العدو هو الهدف الطبيعي للعمل الحربي وأن التزامنا بالحدود الفلسفية المطلقة لمفهوم الحرب يجعلنا لا نجد لهذه الحرب هدفاً آخر. ولكن كل هذه التعديلات غير كافية لنقلنا من المفهوم الأساسي للحرب إلى الشكل الواقعي الذي تظهر الحرب فيه عادة في كل مكان. أن معظم الحروب تبدو وكأنهما حقد متبادل سيطر على الطرفين المتنازعين يدفع كل واحد منهما إلى حمل السلاح لحماية نفسه وبث الرعب بين

(١) ج.ل. ليل هارت- الاستراتيجية وتاريخها في العالم- ترجمة: الهيثم الأيوبي - دار الطليعة - بيروت - سنة ١٩٦٧ - ص ٤٠١.

صفوف خصمة وإلقيام بضربة خاطفة إذا ما سمحت الظروف بذلك. إذن فليس هناك عنصران مدمران بصورة متبادلة يدخلان في صدام، ولكن هناك توتر بين عنصرين منفصلين متباعدين^(١).

وقد أصبح للاستراتيجية العليا في المجال العسكري أهمية عظمى في الحرب الحديثة بعد أن أصبحت حرباً شاملة في جميع المجالات. ونتاج ذلك هو حشد إمكانيات الدولة الاقتصادية والبشرية والعلمية والمعنوية لتحقيق غاية الاستراتيجية العسكرية مرة أخرى تتبع أهمية ربط الدبلوماسية بالاستراتيجية العسكرية للدولة من حيث كونهما معاً يؤثران بشدة في علاقة الدولة بغيرها وعلى مصالحها القومية.

* * *

. (١) كارل فون كلاوزفيتز - مصدر سابق - الجزء الثالث ص ٧٨ - ٧٩.

فصل ختامي في مفهوم وتقويم النظام الدولى الجديد

النظام والمنظومة :

رغم شيوع مصطلح (النظام الدولى الجديد) وفكرة استخدامة فى السنوات الخمس الأخيرة، فإنه لا اتفاق على تأصيله أو مفهومها وطبيعته أو أطرافه أو تاريخ نشأته، بل لا اتفاق على وجوده أصلاً.

غير أن الجميع متفقون على أن العالم يشهد عهداً جديداً فى العلاقات الدولية) ينبغي أن تصاغ أسسه، وتنظم تفاعلاته، وتسن قيمة وقواعده، وتحدد مرجعيته ومؤسساته فى نظام دولى جديد. ودون الإصراف فى ذكر المفاهيم المختلفة للنظام الدولى بعامة والنظام الدولى الجديد بخاصة، فإننا يمكن أن يميز بين فهمين مختلفين أصلاً ومتداخلين أحياناً تجاذبا مصطلح النظام الدولى الجديد :

أولهما : يتعلق بمعنى النظام بوصفه منظومة System، وهو مفهوم تنسب ريادته إلى (مارتون كابلان) الذى استخدمه كأسلوب علمى فى إدراك حركة السياسات الدولية للوقوف على مقاصدها، انطلاقاً من فهم وتحليل عناصر المنظومة ومتابعة تفاعلاتها^(١)، ثم أصبح هذا الأسلوب أو النسق متداولاً فى دراسة العلاقات الدولية باعتباره مستوى من مستويات التحليل القائم على إدراك العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية ورصد تفاعلاتها بهدف معرفة أنماط السلوك السياسى الخارجى فى محيط النظام نفسه.

ذلك أن أى نظام وفق هذا المذهب ما هو فى الحقيقة إلا (تعبير عن علاقات قوى،

(١) اعتمدنا فى تحليل مفهوم النظام الدولى الجديد على التحليل القيم للدكتور / خليل إسماعيل الحديشي، النظام الدولى الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، فى مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد، ١٩٩٤، ص ٢٧ - ٣٠.

ومستوى معين من التقنية، مع مجموعة من القضايا تشكل قائمة الأعمال التي يهتم بها النظام، أو بإيجاز (هيكال للقوة وعلاقات القوة بين الدول).

إن هذا الفهم للنظام ما هو إلا توظيف لنظرية النظم بوصفها منهجاً من مناهج دراسة البيئة السياسية كما طورها (ديفيد لستن) حيث يتوجب النظر إلى السياسة الدولية على أنها محيط من التفاعلات التي توظفها نظم اجتماعية تؤثر فيها وتتأثر بها على نحو مستمر.

إنه فهم قائم على استخدام منهج يعده أصحابه أكثر المناهج علمية ودقة في إدراك السلوك السياسي الدولي انطلاقاً من قياس التباين الكمية لإجراء النظام ومتغيراته. وفي هذا السياق جاء تعريف (موريس إست) للنظام الدولي بأنه (بمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين القواعد السياسية ذات الطبيعة الدولية التي تتواجد خلال وقت محدد). ولكي يكون هذا الفهم منطقياً مع مسلماته فإنه يهتم بالمتغيرات الأساسية في النظام وقواعده وأطرافه، وسياقات الحركة فيها، أو وصف الخصائص والسمات المستخلصة في النظام ثم يأتي بعد ذلك استخلاص النتائج الناجمة عن التفاعلات بين هذه المتغيرات المستخلصة.

أما ثانيهما فإن مصطلح النظام الدولي ينصرف فيه إلى مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضمها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة.

فهو إذن فهم للنظام على أنه Order، ويعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام لأن كل نظام يقرر نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تتصارع أو تسود فيه، وتركز دراسة النظام بهذا المعنى على تحليل قيم وقواعد السلوك التي تنتجها أطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائد.

وجرباً مع هذا التصور يستعير أحد الباحثين^(١) مفهوم النظام الدولي من (موريس هوروي) في تعريفه (للنظام الاجتماعي) حيث يعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية يعتمد لها أسساً ذات طبيعة فلسفية ولو بشكل ضمني، تنطوي على أفكار تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع الدولي ومفاهيم تتعلق بما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الدولي.

(١) المرجع السابق.

وتصورات قيمية وأخلاقية تتعلق بالقانون والعدالة والحرية والنظام. وعليه فإن كل كلام عن نظام دولي جديد ماهر إلا مشروع يؤدي يتخذ ثوب الإصلاح في إعادة تنظيم جزئي أو كلي للعلاقات الدولية تتطلبها طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية... إلخ).

وإذا ما استثنينا النظر إلى المنظومة بوصفها نسقا للتحليل أو مستوى من مستويات منهج الإدراك المعرفي، فإن العلاقة بين المنظومة والنظام غير منقطعة الصلة، فهما لا يشطان في عالمين مختلفين، وإنما يميلان في جدلية واحدة. وإذا ما أهدينا انخيازنا لاستخدام مصلح النظام دون المنظومة، وحاولنا الاقتراب من المفهوم المراد التعبير عنه للعهد الجديد في العلاقات الدولية، فإن مصطلح النظام الدولي ينصرف إلى تلك المجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمه التي تسود المجتمع الدولي في فترة ما وتخصص لها وحدته طوعاً أو كرها. وأن المنظومة تعني كل تلك التغيرات الجديدة والمتجددة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في بلورة تلك المفاهيم والقيم والمبادئ التي يتولى النظام حراستها سواء بأمرها ذرو السلطان فيه والمهيمنون عليه بأنفسهم أم أوكلو أمر تطبيقها وتنفيذها إلى مؤسسات مفوضة من قبلهم.

وذلك أن أى نظام - بمعنى المنظومة - إنما يعبر في واقع الأمر عن علاقات بين قوى فاعلة وتقنيات معينة سائدة ومجموعة من القضايا والمشكلات التي يتعين على النظام مواجهتها وإيجاد الحلول اللازمة لها، (واستناداً إلى ذلك فإن (الجديد) في النظام العالمي سوف يتحدد برؤية التغيرات الجوهرية التي تشكل تمديلاً أو تغييراً أساسياً في نمط التقنية السائدة وعلاقة القوى بين الأطراف الدولية وغير الدولية، وما يركز عليه النظام من قضايا يعتبرها أساساً لنمو).

وعليه فإن النظام غير للمنظومة وإن كانت تشكل ملامحه وقوانينه وأدواته وأساليبه بتأثير التغيرات المكونة للمنظومة والمتفاعله في نطاقها زماناً ومكاناً، أو أن شئت هو نزوع نحو تعميم مدونة للسلوك الدولي تقوم على استلهاهم مجموعة القيم المصاغية في جملة مبادئ وقواعد قانونية، نضجت بفعل التحولات والمستجدات التي أفرزها المجتمع الدولي في فترة زمنية معينة من ثم يتعين القول أن مسار المجتمع الدولي قد شهد أنظمة دولية عدة متفاوتة في انضباطها وهشاشتها، متباينة في طبيعتها ونطاقها، مختلفة في قيمها ومبادئها، وذلك تبعاً لطبيعة الحقبة التي مرت بها العلاقات الدولية، لكن على اختلاف تلك الحقب، فإن

مساعدى المجتمع الدولى اقترنت دوماً بالدعوة إلى إنشاء نظام دولى كلما اكتوى العالم بنار حرب حامية، وعادة ما كان يتخذ من قضية التعاون من أجل صيانة السلم وإلا من بين وحداته شعاراً له.

وهكذا صيغ النظام الدولى بعد انقضاء حرب الثلاثين عام، ١٦٤٨ بمقتضى معاهدة صلح وستفاليا، وجاء الحلف المقدس وما تلتها من وفاقات أوربية لتكرس النظام الدولى فى أثر انتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥، وأنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها نظم أو مؤسسات لنظم أريد بها التعبير عن الواقع الدولى الجديد فى حينه، أو الرغبة فى تدشين عهد جديد فى العلاقات الدولية يعبر فيه عن توازن القوى الدولية الجديدة لاطرافه، ويكس التقنيات السائدة فيه وقيم النظام وأولويات قضياه واهتماماته من خلال تلك المؤسسات، ولا يختلف الأمر كثيراً بخصوص النظام الدولى الجديد، لاسيما بالنسبة لمن يرون أنه ظهر مع أزمة الخليج فى آب ١٩٩٠ أو جراء حربها فى كانون الثانى ١٩٩١.

غير أن هذا التاريخ ليس محل اتفاق فلقد دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى إقامة نظام سياسى دولى فعال يشترك فيه الجميع، نظام لا يكفل البقاء والقانون فحسب بل يجعل كوكبنا يسير بانتظام أكبر لخدمة مصالح جميع سكانه). وذلك بعد أن أعاب على النظام الدولى القائم بأنه يتصف (بفراغ كبير يتمثل فى انعدام الشرعية والسلطة الباعثة على الاحترام، وأنه يجب شغل هذا الفراغ بإقامة نظام دولى فعال.

هناك من يقول أنه ولد مع تولى غوربانوشوف زمام السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ وتبشيره بوجود انتهاء الحرب الباردة. وضرورة الانتقال إلى آفاق جديدة من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

النظام القومى :-

ينصرف النظام القومى أصلاً - كما عرفه ديفيد إيمستون^(١) - إلى أنه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار السياسية من خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم داخل

(١) راجع دكتور محمد نصر مهنأ، النظرية السياسية والعالم الثالث، الطبعة الثانية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية ١٩٩١. من ص ٩٧ - ١١٤.

المجتمع والذي يضطلع بوظائف التكامل عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادى المشروع. وقد لحق بهذا التعريف إضافات ومعارضات كثيرة من الباحثين الجدد والوطنيين وخلافهم ولكن مورتون كابلان (١٩٧٢) استخرج فكرة النظام الدولى من المدرسة النظامية. النظام الدولى كما نراه على مر العصور « هو مجموعة من القواعد والنماذج المترابطة التى تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها عبر فترة زمنية ^(١) وفكرة النظام الدولى إذن تستهدف التوصل إلى القوتين والنماذج السلوكية المتكررة فى عمل البيئة الخارجية للنظام المحلى (النسق الدولى) وبالتالي بيان مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها ومن ثم التوصل إلى عموميات خاصة لها منطوق يشبه القوانين (law-like statements) فيما يتعلق بتطور سير العمل بين وحدات العلاقات الدولية (الدول، جماعات الهوية، التكتلات الكبرى، الشركات متعددة الجنسية... إلخ) فى عامل اليوم. أما المقصود بكلمة « الجديد » فهو التمييز بين مرحلتين: وجود نظام الحرب الباردة ثنائى القطبية بفعالياته وتفاعلاته وآليات العمل من خلاله عبر العالم وبين نظام ما بعد الحرب الباردة (عقب حرب الخليج الثانية وسقوط الشيوعية) وسيادة مبدأ توازن المصالح والمباراة السلمية فى الصراع ومفاهيم للشرعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة... إلخ. إن المقصود « بالجديد » هنا فى عمومياته هو وجود مجموعة من القيم والسلوكيات لم تكن من قبل تؤلف انقلافاً فى شكل ومضون التوازن الدولى الذى ساد العالم قبل مجيء التسعينات، ولكنها بالقطع لم تخلق نظاماً مستقراً أو عادلاً ترتضيه جميع شعوب الأرض.

والناظر إلى تاريخ العالم يلحظ وجود نقاط تحول تاريخية جوهرية شكلت نظاماً مختلف فى القرن العشرين. فهناك نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية القطبية الأوربية (فرنسا - بريطانيا بمنازعة دول أخرى) والذي أدى انهياره إلى قيام الحرب العالمية الثانية. مما كان يعنى انهيار الفلسفة للمثالية التى أنجبت عصبة الأمم « وفق المبادئ الأربعة عشر للرئيس

(١) - Morton Kaplan, *System and Process in International Relations*, John Wileys & Sons, Inc. New York, 1972, P. 115.

- راجع بالتفصيل فى د. حسن بكر، النظام الدولى الجديد بعد أزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامى، السنة الأولى العدد (٣)، صيف عام ١٩٩١، ص ٨، ٩.

- دكتور إسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩١، ص ٢٣.

الأميركي ودور ويلسون. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وظهرت الفلسفة الواقعية الأمريكية بدلية بالحريات الأربع لفرانكلين روزفلت وكتاب هانز مورجنتاؤ، إنجيل المدرسة الأمريكية في الواقعية السياسية، وعلى أنقاض الحرب الثانية ظهرت القطبية الثنائية الأمريكية - السوفيتية لحوالي نصف القرن الماضي. ثم تجيء حقبة ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الثنائية القطبية في عالم اليوم لتخلق جدلاً شديداً عبر العالم، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، فالواقعيون الأمريكيون وفق تقاليد نيسكون - كيسنجر ينظرون إلى السياسة الدولية على أنها تقع بين دول مستقلة ذات سيادة توازن كل منها قوة الأخرى. والنظام الدولي القائم إن هو إلا نتاج توزيع مستقر للقوة بين هذه الدول. أما الليبراليون - المثاليون وفق تقاليد ودرو ويلسون وجيمس كارتر فهم يرون العلاقات بين الشعوب تمثل العلاقات بين الدول تماماً. لذلك فهم يرون النظام الدولي القائم يدور حول القيم المثالية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تماماً مثلما يقوم على القانون والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وعلى ذلك يختلف سعى هذين الفريقين في مواجهة العالم الخارجى في ظل النظام الدولي الجديد. ففى حين يطالب الواقعيون (وكيسنجر بالذات) باستمرار الهيمنة الأمريكية على العالم من مواقع القوة، حيث تظل أميركا الأقوى دائماً عسكرياً وتكنولوجياً دون تخفيض فى الميزة العسكرية، يرى فريق المثاليين ضرورة بناء استقرار العالم وفق نظام دولى جديد ذلك لأنه قد يتبع نهاية الحرب الباردة زيادة استخدام سياسة القوة والخصومات القومية والصراعات العنصرية، ومالم تكن هناك مثل أميركية عليا فإن عالم ما بعد الحرب الباردة يصبح عالمًا بدون استقرار، ومضطرباً أكثر من ذي قبل - على حد قول جيمس شليزنجر^(١).

لقد انتهت القطبية الثنائية عام ١٩٩٤ بانتهاء الاتحاد السوفيتى السابق تعبير اصطلاح جديد فى العلاقات السياسية الدولية الماصرة وهو النظام العالمى الجديد، وعلى الرغم من حالة السيولة التى يمر بها النظام الدولى الجديد فى مرحلته الانتقالية وعدم تبلور ملامحه بعد وتأرجحه ما بين القطبية الأحادية التى تدعيها لنفسها الولايات المتحدة وتمدد الأقطاب

(١) - Zbigniew Brzezinski; order, disorder, and U.S. leadership, the Washington Quarterly, spring 1992, pp.5-6 See Also, Henry Kissinger, what kind of New World order, The Washington Post, December 3, 1991, p A-20. And James Schlesinger, "New Instabilities, New Priorities", Foreign Policy, No. 85, winter 1991-92, p.4.

وفق ما سلف تبيانه من تحليل موضوعي فإن بعض سماته الحاضرة والمستقبلية يسهل رصدها ولعل أوضحها :

أولاً : عودة روسيا الاتحادية إلى المطالبة بوضعية عالمية تليق بها باعتبارها مازالت قوة نووية عظمى، وقد ترجمت هذه المطالبة بمقترح معاملتها معاملة متميزة في إطار ما يعرف « بنظام الشراكة الأطلنطية من أجل السلام » وبإبداء تحفظها الشديد على انضمام دول شرق أوروبا إلى الناتو، وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الزعامة العالمية المتفردة أمر موضع تشكك كبير بالنسبة للولايات المتحدة، فانبعاث المد القومي المتطرف في الاتحاد السوفيتي السابق المنادى بإحياء الأبراطورية القيصرية، وتحالفه مع قدامى الشيوعيين السوفيت وتردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الأرجاء السوفيتية المتراخية والتدلاخ المصادمات الدامية ذات الجنور الأنتولوجية بين الجمهوريات السوفيتية، وحرب الإبادة العرقية في البوسنة، وأحاسيس الإحباط المسيطرة على مجموعة دول شرق أوروبا بما برز فوز الأحزاب الشيوعية في الانتخابات المجرية والبولندية، يضاف إلى ذلك توتر العلاقات التجارية مع كل من اليابان والصين والجماعة الأوروبية الرفضين للانصياع للشروط الأمريكية جميعها مؤشرات حازمة بصعوبة أن تتبوأ الولايات المتحدة منفردة زعامة النظام العالمي الجديد.

ثانياً : إن اختفاء القطبية الثنائية بما مارسته من دور موازن للأحداث العالمية ومجمع الصراعات الإقليمية في معظم الأحيان من شأنه أن يطلق النيران لتلك الصراعات بعد سقوط آلية الردع التي افترزتها من قبل القطبية الثنائية، فالاتحاد السوفيتي السابق فكفأ على مشاكله الداخلية والولايات المتحدة لم تعد تجد في نفسها القدرة أو الرغبة في التدخل لاحتواء تلك الصراعات وما أحدثت الصومال والبوسنة ورواندا سوى نماذج ناطقة بهذه الحقيقة.

ثالثاً : إن المقولة الرومانية المأثورة « إذا أردت السلام فاستعد للحرب » ما برحت تسيطر على مجموعة دول العالم كإلهند والباكستان والعراق وكوريا الشمالية أو بالشراء من الدول الكبرى، وهذه الترسنات المدججة بأحدث الأنظمة التسليحية مثار خطر جامع على السلام العالمي لا تنفيه الزعامة الأمريكية على فرض تحققها، ويرتبط هذا التحليل بشكل أو بآخر بأنماط التعليم السياسية في العالم الثالث إن أزمة الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث تعد مصدراً أكيداً لتهديد النظام الدولي الجديد، ويضاف إليها مظاهر الغيابة التماسي والتطرف بشتى صوره، وكذا النزاعات القومية والعرقية التي تفتج أحوارها في «الشرق الأوسط»

وبخاصة فى منطقة البلقان دونما حسم من جانب هيئة الأمم المتحدة أو القوى المفتاحية فى النظام الدولى الجديد بما يلقى بظلال قاتمته من التشكك حول مشروعية الزعامة الأمريكية لهذا النظام^(١).

وأخيراً : من ناحية المنظور الاقتصادى فى النظام الدولى الجديد ؛ تناقص مكون رأس المال على المستوى العلمى على نحو يهدد النمو الاقتصادى الدولى وبرامج التنمية وذلك كنتيجة لتغير وضع بعض دول العالم من مصدر صافى لرأس المال إلى مستورد أساس له (كأوروبا) ومن وضع يتسم بتوازن تدفق رأس المال إلى مستورد صافى لرأس المال (كالشرق الأوسط) والتحول إلى درجة أعلى من الاستيراد الصافى لرأس المال (كآسيا باستثناء اليابان) أو إلى درجة أقل من تصدير رأس المال (كاليابان)، أما الولايات المتحدة ومن قبلها الاتحاد السوفيتى السابق فمن المتوقع أن يظلأ مستوردين لرأس المال ؛ وبمعكس هذا التحليل تأثيره المنظمات الإقليمية من حيث هامشية الدور الذى تلعبه التنظيمات الإقليمية فى حفظ السلام، فلقد فشلت جامعة الدول العربية فى تسوية أزمة الخليج بالوسائل السلمية، ومن بعدها عجزت عن احواء الأحداث اليمنية والحيلولة دون منظمة الوحدة الإفريقية من وضع حد لمأساة الصومال وروندا وإيجولا، ومازالت آلية فض المنازعات سلماً بين أعضائها حبراً على ورق.^(٢)

وإذا جاز بناء على ما سبق المطالبة بدور فاعل وحدى لهيئة الأمم المتحدة بوصفها الأداة الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين فإن أدعائها فى الصومال والبوسنة يفتى عن كل تعقيد، ويرتبط بالمنظور الاقتصادى فى النظام الدولى الجديد ما سوف تضيفه اتفاقية الجات فالتوقيع على اتفاقية الجات فى مراكش (١٩٩٤) وما ترتب عليها من تحرير التجارة العالمية من كل قيود من شأنه أن يفيد الكيانات الاقتصادية العملاقة وحدها، بينما يضر الدول الصغيرة التى تجد أسواقها مفتوحة عنوة أمام سيل السلع الأجنبية بلا منافسة أو حماية داخلية، هذا مع عدم تمكنها من تصدير منتجاتها إلى الخارج لمحدودية - أن لم يكن لانعدام - قدرتها على المنافسة العالمية وهكذا تتسع الهوة بين الشمال والجنوب وحتى لو

(١) راجع فى تفصيل ذلك التحليل القيم للدكتورة / درية شفيق بسيونى، الوجيز فى علم السياسة، بدون

مكان إصدار، ١٩٩٥ هـ من ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) دكتورة / درية شفيق بسيونى، المرجع نفسه ص ٢٢٢ وما بعدها.

سلمنا بأهمية الاعتماد المتبادل الذى يدمج العلاقات الدولية حالياً، ودوره فى قمع التوجهات العدوانية المفجرة للحروب كظاهرة دولية فإنه لا ينفى كل احتمال لنشوب الحروب الأهلية التى لا تتأثر كثيراً بحجم الاعتماد المتبادل السائد فى النظام العالمى. ومن الثابت أن تضاقم أزمة التنمية فى دول العالم الثالث لضآلة إسهام المؤسسات الدولية فى تمويلها أو لصرامة وتعتن شروطها كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، هذا مع تقلص المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الأخذه فى النمو من جراء انتقاء الدوافع السياسية التى حكمت من قبل برامج المعونات الخارجية أبان اصطدام الصراع بين الشرق والغرب، ففى ظل النظام الدولى الجديد لم تعد هناك محفزات أيديولوجية أو استراتيجية تدفع بالقوى الكبرى الأخذه فى النمو لاسيما إذا كانت ذات ثقل فى مخططاتها، ومن ثم تقلت هذه الدول أحد أهم وسائل تأثيرها التى كانت تعتمد عليها لاجتذاب المساعدات الخارجية، بل إن مطارحات قوية دارت حول جدوى مجموعة عدم الانحياز بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وعقد الزعامة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

خامساً : أن النظام الدولى الجديد لا يزال فى طور التكوين ولا يمكن التنبؤ على وجه الدقة بطبيعته أو شكله النهائى، إلا إن هناك العديد من الظواهر يمكن من خلالها استشراف طبيعة هذا النظام وهى ^(١) :

(أ) إن استخدام القوة الدولية فى إدارة الأزمات الإقليمية أصبح أكثر سهولة وبسراً بعد اختفاء تحدى القوات المناوئة الأخرى لهذه القوة الدولية فى نفس الوقت الذى أصبح فيه استخدام القوة الإقليمية فى إدارة الأزمات الإقليمية أكثر صعوبة ومحفوفاً بالمخاطر الكبرى ؛ لأنها أصبحت محكومة بطريقة أكبر بقوى دولية كبرى على استعداد للتدخل فى تلك الأزمات.

(ب) من الظواهر المصاحبة لما يسمى بالنظام العالمى الجديد بروز الانقسامات والاضطرابات الداخلية فى نطاق الدولة الواحدة بشكل أكبر من الصراعات الإقليمية بين الدول وترتب على ذلك أن التدخل الخارجى فى دولة ما أصبح أمراً مقبولاً وبخاصة إذا ما

(١) راجع، جمال سلامة على، دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى القارة الإفريقية منذ عام ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٥ ص ١٥٨ - ١٥٩.

اقتصر بالشعارات الإنسانية أو منع بطش القوى الداخلية مما أحدث تغييراً لمفهوم السيادة الداخلية.

(ج) تغير مفهوم الحدود السياسية ليحل محله مفهوم الحدود الأمنية مما قد يسهم في تفكك الهياكل الجغرافية للدولة وتنطبق هذه الظاهرة على القرارات الصادرة من مجلس الأمن والقيود والضغوط الأمريكية على العراق بشأن وضع الأكراد وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في جلسته رقم ٢٩٨٣ بتاريخ ٥ أبريل ١٩٩١ والذي يقضى بإتشاء مناطق آمنة للأكراد ويقضى بأن الحالة في شمال العراق بما تتضمنه من أعمال قمع للأكراد وتدفع للاجئين عبر الحدود يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويقضى القرار أيضاً بأن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى هذه المناطق^(١).

(د) من أهم الظواهر المصاحبة لما يسمى بالنظام العالمي الجديد التغير الواضح في مفهوم السلم والأمن الدوليين حيث امتدت حدود هذا المفهوم لتشمل أبعاداً جديدة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية بعدما كان قاصراً على النزاع أو الصراع العسكري وبالتالي فإن عمليات حفظ السلم والأمن قد اتسعت لتشمل عمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين ولقد تجسدت تلك الأبعاد الجديدة التي أصبح يتضمنها مفهوم السلم والأمن الدوليين.

سادساً : يجب على التنظيم الدولي أن يكرس نفسه بادئ ذي بدء للمبدء القاضى بأن طبيعة المجتمع الدولي تجعل حفظ السلام معتمداً على إنعاش واستحثاث التعاون الطوعى وعلى تعبئة الكبح الأخلاقى، وعلى تنوير وتوسيع أفق المصلحة الذاتية القومية، وعلى إنماء التفاهم الدولى). من ثم يضمن القول أن أى إصلاح لنظام الأمن الجماعى ينبغى أن لا يبنى على أساس استحداث مزيد من وسائل القسر والارتقاء بها إلى مصاف فاعليتها فى المجتمع الداخلى، وإنما إلى تعديل نظرة النظام الدولى إلى الأسباب التى تهدد السلم والأمن وتذكرى حمى النزاع، ثم فى ضوء ذلك تتحدد وظيفة نظام الأمن الجماعى وهيكليته.

ولذا فإن عملية الإصلاح ينبغى أن توجه إلى النظام الدولى لا إلى نظام الأمن

- United Nations, Security Council, Resolusion Adopted by the Security Council (١) at ITS 2983 Meeting on 5 April 1991, distr. general, s/22448 S/res/688 (1991).

الجماعى الذى تتولاها الأمم المتحدة، فالنظام الدولى كما يقول مورجنتاوى (لا يحتاج إلى وسائل مبتكرة فى معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، بقدر ما يحتاج إلى رباط مشترك ينتظم مجتمعاً مترابطاً فى ظل سلطة مشتركة ومفهوم واحد للعمل. وهو ما يشير مجدداً الأسئلة الرئيسية حول النظام الدولى ودعواه فى إصلاح الأمم المتحدة وهى : أين تتركز السلطة فى النظام الدولى ؟.

ومن هى القوى النافذة فى النظام الدولى والهيمنة عليه ؟ وأى مبدأ للعمل يجب أن يسود النظام ويوجه مؤسساته ؟.

وما هو مفهوم الخير العام الذى يجب أن يحققه النظام ؟

أن الإجابة على هذه الأسئلة هى التى تحدد سمات النظام وملامحه الحقيقية، وفى ضوءها ينشأ التصور الحقيقى لطبيعة النظام الدولى وبمقتضاه تبدأ عملية الإصلاح للمؤسسات النظام وفى مقدمتها الأمم المتحدة.

سابعاً : ما أثاره النظام الدولى الجديد أو ما أثير حول النظام الدولى الجديد قرن دوماً بالحدث عن الأمم المتحدة ومركزها منه ودورها فيه، وانطوى على الدعوة إلى جعل الأمم المتحدة مرجعاً لشرعية النظام وإطاراً لتنظيم العلاقات الدولية، ووسيلة لإشاعة وتطبيق قيم النظام ومبادئه، وأداة لتنفيذ قراراته ومباشرة إجراءاته، وهو ما يتطلب إصلاح المنظمة وفق مقتضيات النظام الدولى الجديد كى تكون قادرة على النهوض بهذه المسؤولية.

وأياً كان الأمر فيما يتعلق باللبس الذى وقع فيه معظم الكتاب بين مفهوم النظام الدولى والمنظومة الدولية، فإنه لا خلاف على أن المنظومة الدولية قد شهدت منذ بضع سنوات ولازالت تشهد تغييرات مهمة من حيث الأطراف الأساسية المكونة لها، وأولويات سياساتها الخارجية ووسائل خيارات الأمن والتنمية، ومعايير التكتلات الدولية، واتمكاسات التطورات التقنية الحديثة عليها، ومشكلات البيئة وسواها من هموم المجتمع الدولى الجديد، وهى فى مجملها متغيرات تأثر على نحو أو آخر فى بزوغ قيم ومبادئ وقواعد دولية جديدة، قد لا تخلق نظاماً دولياً جديداً، لكنها دون شك ستدخل (جلدها) فى النظام الدولى السائد.

لما كانت الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية القائمة ولم تلغ أو تستبدل بمنظمة جديدة كما جرت العادة مع النظم الدولية السابقة، وأنها لا تزال المنظمة الدولية القائمة على حراسة النظام والمعبرة عن شرعيته، فإنها تحتاج إلى إصلاح يجعلها تتماشى مع الطبيعة الغائية والمذهبة والهيكلية للنظام الدولي الجديد، ومن المسلم به لدى المظنرين السياسيين أنه لا يوجد اتفاق على أولويات الإصلاح بسبب عدم وحدة هموم المجتمع الدولي أو ترتيب سلم مشكلاته، كما أنه لا اتفاق على تفسير وتأويل قيم النظام ومبادئه كحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية، وديمقراطية العلاقات الدولية، فضلاً عن اللبس الذي يثيره إعمال هذه القيم والمبادئ على صعيد الممارسة.

ثامناً : كم من دعوات الإصلاح ترتكب أخطاء حينما تركز دوماً على إحكام الأجهزة المعنية بقضايا المنازعات الدولية، والتزوع نحو استحداث سلطة مركزية لنظام الأمن الجماعي وذلك لأنه ليس هناك من وسائل مبتكرة في مجال السلم والأمن الدوليين، وإنما هنالك نهج بعضها أنسب من بعض تبعاً لواقع العلاقات الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن قضايا السلم والأمن الدوليين ستحل من قبل هيئة أو جهاز دولي مهما كان مستوى تقنيته التنظيمية وفاعليته الأدائية وفي هذا السياق فإنه إذا كانت الأمم المتحدة محتاجة إلى الإصلاح، فإن النظام الدولي أخرج منها إليه، وأى إجراءات إصلاحية هي في الأساس تنبثق من مفاهيم وتصورات تنشأ من فلسفة النظام وتوجهاته، وليس في أدوات تحسينات في هيكل المنظمة الدولية وإجراءاتها فحسب.

وأخيراً فإن قيم النظام ومبادئه ووسائله عادة ما تفرض من قبل القوى النافذة في النظام والمهيمنة عليه، وتوجهه باتجاه خدمة أيديولوجياتها ومصالحها وسياساتها الوطنية ؛ ولذا فهي تنزع نحو التسلط والانتقائية في التعامل مع المشكلات الدولية بما يثير الرية والشك والثمرد من قبل الأطراف المستضعفة نحو النظام بعمامة، وبلا من ذلك ينبغي أن يبنى النظام على أساس المشاركة والتعاون واستلهم قيم العدل وديمقراطية العلاقات الدولية فضلاً، حتى لا تقع المفارقة بين الإدعاء والواقع، وذلك لأن التسلط والهيمنة والانتقائية على صعيد المجتمع الدولي لا تقل سوءاً وخطراً عنها في المجتمع الداخلي^(١)، وكل دعوة لإصلاح النظم على الصعيد الداخلي ينبغي أن تجد مصداقيتها على الصعيد الدولي أيضاً.

* * *

(١) دكتور / خليل إسماعيل الحديشي، مرجع سابق ص ٥٠ وما بعدها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
توطئة	٥
● الباب الأول : تطور علم السياسة وموضوعاته	٧
الفصل الأول : علم السياسة التقليدى	٩
الفصل الثانى : تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة	١٩
الفصل الثالث : موضوعات علم السياسة	٣١
● الباب الثانى : تاريخ الفكر السياسى والنظريات السياسية	٦٧
الفصل الأول : ماهية الفكر السياسى	٧٣
الفصل الثانى : الفكر السياسى القديم	٨٧
الفصل الثالث : الفكر السياسى الأوربى الوسيط	١٢٣
الفصل الرابع : الحضارة الإسلامية والفكر السياسى الإسلامى	١٦٣
الفصل الخامس : النظرية السياسية - مناهج الدراسة	١٩٣
الفصل السادس : النظرية السياسية فى ظروف العالم المعاصر	٢٠٧
الفصل السابع : نحو تنظيم النظام السياسى	٢٢٣
الفصل الثامن : نماذج محددة وروى مختلفة لوظائف النظام السياسى	٢٣٧
الفصل التاسع : العالم الثالث والتنمية السياسية	٢٤٩
● الباب الثالث : الدولة والتوجهات الحديثة للحكومات المقارنة	٢٦٩
الفصل الأول : نظرية الدولة	٢٧١
الفصل الثانى : وظيفة الدولة	٣١٥
الفصل الثالث : الديمقراطية	٣٢٧
الفصل الرابع : الدستور	٣٤٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس : السلطات العامة	٣٦٣
الفصل السادس : الأحزاب السياسية	٤١١
الفصل السابع : الراى العام	٤٢٥
● الباب الرابع : العلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية	٤٤٥
الفصل الأول : تحديد وتعريفات	٤٤٧
الفصل الثانى : القوة والقدرة	٤٦٥
الفصل الثالث : تطور أساليب الاستعمار	٤٧٥
الفصل الرابع : سياسة توازن القوى	٤٩٧
الفصل الخامس : نظريات السياسة الخارجية فى تاريخ العلاقات الدولية	٥١٩
الفصل السادس : عناصر السياسة الخارجية	٥٤٩
الفصل السابع : الدبلوماسية والسياسة الخارجية	٥٧٣
فصل ختامى فى مفهوم وتقويم النظام الدولى الجديد	٦٠٣
فهرس الكتاب	٦١٥

هَذَا الْكِتَابُ

كان لابد من كتاب كهذا ، فلا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى تزويدها بتحليل الظاهرة السياسية في عالمنا المتغير ؛ حيث يتلمس القارئ ، والدارس والباحث المرتكزات والنظريات والموضوعات السائدة حول علم السياسة الذي ذاعت دراساته وقدراته التنبؤية ومستويات البحث العلمي في علم المستقبلية التي لإمتصاص في إن ننفع بها . لقد تلمست خلال تجوالي في أرجاء الوطن العربي ان مكتباتنا وجامعاتنا في حاجة ماسة إلى دراسة موضوعية مبنية على الأفكار الأساسية لعلماء السياسة القدامى والمحدثين على السواء ، وهو ما يظهر من التزام هذه الدراسة بالتأصيل العلمي والتوثيق في متن الكتاب وهوامشه ، والقاء نظرة سريعة إلى فهرس الكتاب يكفى لايضاح ذلك وعموماً ينبغي الاشارة ان دراسة موضوعات هذا الكتاب تمثل للقراء والباحثين لهجة التخاطب نحيماً بينهم ، فالأفكار والمعارض التي يتضمنها علم السياسة هي واقع عضوي يستأثر باهتمام المفكرين العرب من حيث ضرورة استعمال العقل بأسلوب حسن كي يكون المحور الأعظم للإتسان العربي المعاصر .

الناشر